



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الأخبار الأختيار

في فهم نقيب الأخبار

كاتب

المكاتب العامة محمد خير الشاذلي

الشيخ محمد باقر الجليلي

الجزء العاشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٤٣	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ١٠
٤٣	اشاره
٤٤	كِتَابُ الْقَضَايَا وَالْأَحْكَامِ
٤٤	١ بَابُ مَنْ إِلَيْهِ الْحُكْمُ وَأَقْسَامُ الْقَضَاءِ وَالْمُقْتَبِينَ
٤٤	[الحديث ١]
٤٤	[الحديث ٢]
٤٥	[الحديث ٣]
٤٥	[الحديث ٤]
٤٥	[الحديث ٥]
٤٧	[الحديث ٦]
٤٨	[الحديث ٧]
٤٨	[الحديث ٨]
٤٨	[الحديث ٩]
٥٢	[الحديث ١٠]
٥٢	[الحديث ١١]
٥٣	[الحديث ١٢]
٥٣	[الحديث ١٣]
٥٤	[الحديث ١٤]
٥٤	[الحديث ١٥]
٥٤	[الحديث ١٦]
٥٥	[الحديث ١٧]
٥٦	[الحديث ١٨]
٥٦	[الحديث ١٩]

٥٧ [الحديث ٢٠]

٥٧ [الحديث ٢١]

٥٧ [الحديث ٢٢]

٥٩ [الحديث ٢٣]

٥٩ [الحديث ٢٤]

٦٠ [الحديث ٢٥]

٦١ [الحديث ٢٦]

٦١ [الحديث ٢٧]

٦١ [الحديث ٢٨]

٦١ [الحديث ٢٩]

٦٣ [الحديث ٣٠]

٦٣ [الحديث ٣١]

٦٣ [الحديث ٣٢]

٦٤ ٢ باب آداب الحكام

٦٤ [الحديث ١]

٦٨ [الحديث ٢]

٦٨ [الحديث ٣]

٦٨ [الحديث ٤]

٦٩ [الحديث ٥]

٦٩ [الحديث ٦]

٦٩ [الحديث ٧]

٦٩ [الحديث ٨]

٧٠ [الحديث ٩]

٧١ ٣ باب كَيْفِيَّةِ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ

٧١ [الحديث ١]

٧١ [الحديث ٢]

٧٢ [٣] الحديث

٧٣ [٤] الحديث

٧٣ [٥] الحديث

٧٣ [٦] الحديث

٧٦ [٧] الحديث

٧٧ [٨] الحديث

٧٨ [٩] الحديث

٧٨ [١٠] الحديث

٧٨ [١١] الحديث

٧٩ [١٢] الحديث

٧٩ [١٣] الحديث

٧٩ [١٤] الحديث

٧٩ [١٥] الحديث

٨٠ [١٦] الحديث

٨٠ [١٧] الحديث

٨٠ [١٨] الحديث

٨٢ [١٩] الحديث

٨٢ [٢٠] الحديث

٨٤ ٤ بَابُ الْبَيْتَيْنِ يَتَقَابِلَانِ أَوْ يَتَزَجَّحُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَ حُكْمُ الْقُرْعَةِ

٨٤ [١] الحديث

٨٤ [٢] الحديث

٨٦ [٣] الحديث

٨٦ [٤] الحديث

٨٦ [٥] الحديث

٨٦ [٦] الحديث

٨٨ [٧] الحديث

٩٠	[الحديث ٨]
٩٠	[الحديث ٩]
٩٠	[الحديث ١٠]
٩٠	[الحديث ١١]
٩٣	[الحديث ١٢]
٩٤	[الحديث ١٣]
٩٤	[الحديث ١٤]
٩٨	[الحديث ١٥]
٩٨	[الحديث ١٦]
٩٩	[الحديث ١٧]
١٠٠	[الحديث ١٨]
١٠٠	[الحديث ١٩]
١٠٢	[الحديث ٢٠]
١٠٣	[الحديث ٢١]
١٠٣	[الحديث ٢٢]
١٠٣	[الحديث ٢٣]
١٠٤	[الحديث ٢٤]
١٠٤	[الحديث ٢٥]
١٠٤	[الحديث ٢٦]
١٠٥	٥ بَابُ الْبَيِّنَاتِ
١٠٥	[الحديث ١]
١٠٨	[الحديث ٢]
١٠٩	[الحديث ٣]
١٠٩	[الحديث ٤]
١١١	[الحديث ٥]
١١١	[الحديث ٦]

١١١	[الحديث ٧]
١١٢	[الحديث ٨]
١١٢	[الحديث ٩]
١١٢	[الحديث ١٠]
١١٤	[الحديث ١١]
١١٤	[الحديث ١٢]
١١٥	[الحديث ١٣]
١١٥	[الحديث ١٤]
١١٥	[الحديث ١٥]
١١٦	[الحديث ١٦]
١١٦	[الحديث ١٧]
١١٦	[الحديث ١٨]
١١٧	[الحديث ١٩]
١١٧	[الحديث ٢٠]
١١٧	[الحديث ٢١]
١١٧	[الحديث ٢٢]
١١٩	[الحديث ٢٣]
١١٩	[الحديث ٢٤]
١١٩	[الحديث ٢٥]
١١٩	[الحديث ٢٦]
١٢١	[الحديث ٢٧]
١٢١	[الحديث ٢٨]
١٢١	[الحديث ٢٩]
١٢١	[الحديث ٣٠]
١٢٢	[الحديث ٣١]
١٢٣	[الحديث ٣٢]

١٢٣	[الحديث ٣٣]
١٢٣	[الحديث ٣٤]
١٢٤	[الحديث ٣٥]
١٢٤	[الحديث ٣٦]
١٢٤	[الحديث ٣٧]
١٢٤	[الحديث ٣٨]
١٢٥	[الحديث ٣٩]
١٢٥	[الحديث ٤٠]
١٢٥	[الحديث ٤١]
١٢٥	[الحديث ٤٢]
١٢٦	[الحديث ٤٣]
١٢٨	[الحديث ٤٤]
١٢٩	[الحديث ٤٥]
١٢٩	[الحديث ٤٦]
١٣١	[الحديث ٤٧]
١٣١	[الحديث ٤٨]
١٣٢	[الحديث ٤٩]
١٣٢	[الحديث ٥٠]
١٣٤	[الحديث ٥١]
١٣٤	[الحديث ٥٢]
١٣٤	[الحديث ٥٣]
١٣٥	[الحديث ٥٤]
١٣٥	[الحديث ٥٥]
١٣٥	[الحديث ٥٦]
١٣٦	[الحديث ٥٧]
١٣٧	[الحديث ٥٨]

١٣٧	[٥٩ الحديث]
١٣٧	[٦٠ الحديث]
١٣٨	[٦١ الحديث]
١٣٨	[٦٢ الحديث]
١٣٨	[٦٣ الحديث]
١٣٨	[٦٤ الحديث]
١٣٩	[٦٥ الحديث]
١٣٩	[٦٦ الحديث]
١٣٩	[٦٧ الحديث]
١٤١	[٦٨ الحديث]
١٤١	[٦٩ الحديث]
١٤١	[٧٠ الحديث]
١٤١	[٧١ الحديث]
١٤٢	[٧٢ الحديث]
١٤٢	[٧٣ الحديث]
١٤٢	[٧٤ الحديث]
١٤٢	[٧٥ الحديث]
١٤٣	[٧٦ الحديث]
١٤٣	[٧٧ الحديث]
١٤٤	[٧٨ الحديث]
١٤٥	[٧٩ الحديث]
١٤٥	[٨٠ الحديث]
١٤٧	[٨١ الحديث]
١٤٧	[٨٢ الحديث]
١٤٩	[٨٣ الحديث]
١٤٩	[٨٤ الحديث]

١٤٩	[الحديث ٨٥]
١٤٩	[الحديث ٨٦]
١٥٠	[الحديث ٨٧]
١٥١	[الحديث ٨٨]
١٥١	[الحديث ٨٩]
١٥١	[الحديث ٩٠]
١٥٢	[الحديث ٩١]
١٥٢	[الحديث ٩٢]
١٥٢	[الحديث ٩٣]
١٥٣	[الحديث ٩٤]
١٥٤	[الحديث ٩٥]
١٥٤	[الحديث ٩٦]
١٥٤	[الحديث ٩٧]
١٥٦	[الحديث ٩٨]
١٥٧	[الحديث ٩٩]
١٥٧	[الحديث ١٠٠]
١٥٩	[الحديث ١٠١]
١٥٩	[الحديث ١٠٢]
١٥٩	[الحديث ١٠٣]
١٦١	[الحديث ١٠٤]
١٦١	[الحديث ١٠٥]
١٦٢	[الحديث ١٠٦]
١٦٣	[الحديث ١٠٧]
١٦٤	[الحديث ١٠٨]
١٦٤	[الحديث ١٠٩]
١٦٤	[الحديث ١١٠]

١٦٦	[الحديث ١١١]
١٦٧	[الحديث ١١٢]
١٦٧	[الحديث ١١٣]
١٦٧	[الحديث ١١٤]
١٦٨	[الحديث ١١٥]
١٦٨	[الحديث ١١٦]
١٦٩	[الحديث ١١٧]
١٦٩	[الحديث ١١٨]
١٦٩	[الحديث ١١٩]
١٦٩	[الحديث ١٢٠]
١٧٠	[الحديث ١٢١]
١٧٠	[الحديث ١٢٢]
١٧٠	[الحديث ١٢٣]
١٧٠	[الحديث ١٢٤]
١٧١	[الحديث ١٢٥]
١٧١	[الحديث ١٢٦]
١٧١	[الحديث ١٢٧]
١٧٢	[الحديث ١٢٨]
١٧٣	[الحديث ١٢٩]
١٧٣	[الحديث ١٣٠]
١٧٣	[الحديث ١٣١]
١٧٤	[الحديث ١٣٢]
١٧٤	[الحديث ١٣٣]
١٧٤	[الحديث ١٣٤]
١٧٤	[الحديث ١٣٥]
١٧٥	[الحديث ١٣٦]

١٧٥	[الحديث ١٣٧]
١٧٥	[الحديث ١٣٨]
١٧٦	[الحديث ١٣٩]
١٧٦	[الحديث ١٤٠]
١٧٦	[الحديث ١٤١]
١٧٧	[الحديث ١٤٢]
١٧٧	[الحديث ١٤٣]
١٧٧	[الحديث ١٤٤]
١٧٨	[الحديث ١٤٥]
١٧٨	[الحديث ١٤٦]
١٧٨	[الحديث ١٤٧]
١٧٨	[الحديث ١٤٨]
١٧٩	[الحديث ١٤٩]
١٧٩	[الحديث ١٥٠]
١٧٩	[الحديث ١٥١]
١٧٩	[الحديث ١٥٢]
١٨٢	[الحديث ١٥٣]
١٨٢	[الحديث ١٥٤]
١٨٢	[الحديث ١٥٥]
١٨٣	[الحديث ١٥٦]
١٨٣	[الحديث ١٥٧]
١٨٣	[الحديث ١٥٨]
١٨٤	[الحديث ١٥٩]
١٨٤	[الحديث ١٦٠]
١٨٤	[الحديث ١٦١]
١٨٦	[الحديث ١٦٢]

١٨٦	[الحديث ١٦٣]
١٨٨	[الحديث ١٦٤]
١٨٨	[الحديث ١٦٥]
١٨٨	[الحديث ١٦٦]
١٨٩	[الحديث ١٦٧]
١٨٩	[الحديث ١٦٨]
١٨٩	[الحديث ١٦٩]
١٩١	[الحديث ١٧٠]
١٩١	[الحديث ١٧١]
١٩١	[الحديث ١٧٢]
١٩١	[الحديث ١٧٣]
١٩٢	[الحديث ١٧٤]
١٩٢	[الحديث ١٧٥]
١٩٢	[الحديث ١٧٦]
١٩٣	[الحديث ١٧٧]
١٩٤	[الحديث ١٧٨]
١٩٤	[الحديث ١٧٩]
١٩٧	[الحديث ١٨٠]
١٩٧	[الحديث ١٨١]
١٩٧	[الحديث ١٨٢]
١٩٧	[الحديث ١٨٣]
١٩٨	[الحديث ١٨٤]
١٩٨	[الحديث ١٨٥]
١٩٨	[الحديث ١٨٦]
١٩٩	[الحديث ١٨٧]
١٩٩	[الحديث ١٨٨]

٢٠٠ [الحديث ١٨٩]

٢٠٠ [الحديث ١٩٠]

٢٠٠ [الحديث ١٩١]

٢٠١ [الحديث ١٩٢]

٢٠٢ [الحديث ١٩٣]

٢٠٢ [الحديث ١٩٤]

٢٠٣ [الحديث ١٩٥]

٢٠٣ [الحديث ١٩٦]

٢٠٤ [الحديث ١٩٧]

٢٠٥ [الحديث ١٩٨]

٢٠٥ ٦ بابٌ مِنَ الرِّيَاضَاتِ فِي الْقَضَايَا وَ الْأَحْكَامِ

٢٠٥ [الحديث ١]

٢٠٦ [الحديث ٢]

٢٠٦ [الحديث ٣]

٢٠٦ [الحديث ٤]

٢٠٧ [الحديث ٥]

٢٠٧ [الحديث ٦]

٢٠٨ [الحديث ٧]

٢٠٩ [الحديث ٨]

٢٠٩ [الحديث ٩]

٢١٠ [الحديث ١٠]

٢١٠ [الحديث ١١]

٢١١ [الحديث ١٢]

٢١٢ [الحديث ١٣]

٢١٣ [الحديث ١٤]

٢١٣ [الحديث ١٥]

٢١٣	[١٦ الحديث]
٢١٣	[١٧ الحديث]
٢١٣	[١٨ الحديث]
٢١٤	[١٩ الحديث]
٢١٤	[٢٠ الحديث]
٢١٥	[٢١ الحديث]
٢١٥	[٢٢ الحديث]
٢١٥	[٢٣ الحديث]
٢١٦	[٢٤ الحديث]
٢١٦	[٢٥ الحديث]
٢١٦	[٢٦ الحديث]
٢١٨	[٢٧ الحديث]
٢١٩	[٢٨ الحديث]
٢١٩	[٢٩ الحديث]
٢٢١	[٣٠ الحديث]
٢٢١	[٣١ الحديث]
٢٢١	[٣٢ الحديث]
٢٢٢	[٣٣ الحديث]
٢٢٢	[٣٤ الحديث]
٢٢٢	[٣٥ الحديث]
٢٢٣	[٣٦ الحديث]
٢٢٤	[٣٧ الحديث]
٢٢٤	[٣٨ الحديث]
٢٢٥	[٣٩ الحديث]
٢٢٦	[٤٠ الحديث]
٢٢٦	[٤١ الحديث]

٢٢٦	[٤٢ الحديث]
٢٢٦	[٤٣ الحديث]
٢٢٧	[٤٤ الحديث]
٢٢٧	[٤٥ الحديث]
٢٢٨	[٤٦ الحديث]
٢٢٩	[٤٧ الحديث]
٢٢٩	[٤٨ الحديث]
٢٣٠	[٤٩ الحديث]
٢٣١	[٥٠ الحديث]
٢٣١	[٥١ الحديث]
٢٣١	[٥٢ الحديث]
٢٣٥	[٥٣ الحديث]
٢٣٦	[٥٤ الحديث]
٢٣٦	[٥٥ الحديث]
٢٣٨	[٥٦ الحديث]
٢٤١	[٥٧ الحديث]
٢٤٢	[٥٨ الحديث]
٢٤٣	[٥٩ الحديث]
٢٤٦	[٦٠ الحديث]
٢٤٧	[٦١ الحديث]
٢٤٧	[٦٢ الحديث]
٢٤٧	[٦٣ الحديث]
٢٤٨	[٦٤ الحديث]
٢٤٩	[٦٥ الحديث]
٢٤٩	[٦٦ الحديث]
٢٥١	[٦٧ الحديث]

٢٥١	[الحديث ٦٨]
٢٥٣	[الحديث ٦٩]
٢٥٤	[الحديث ٧٠]
٢٥٤	[الحديث ٧١]
٢٥٤	[الحديث ٧٢]
٢٥٧	[الحديث ٧٣]
٢٥٧	[الحديث ٧٤]
٢٥٨	[الحديث ٧٥]
٢٥٨	[الحديث ٧٦]
٢٥٩	[الحديث ٧٧]
٢٥٩	[الحديث ٧٨]
٢٥٩	[الحديث ٧٩]
٢٥٩	[الحديث ٨٠]
٢٦٠	[الحديث ٨١]
٢٦١	[الحديث ٨٢]
٢٦٥	[الحديث ٨٣]
٢٦٦	[الحديث ٨٤]
٢٦٧	[الحديث ٨٥]
٢٦٧	[الحديث ٨٦]
٢٦٨	كِتَابُ الْمَكَّاسِبِ
٢٦٨	١ بَابُ الْمَكَّاسِبِ
٢٦٨	[الحديث ١]
٢٧٠	[الحديث ٢]
٢٧١	[الحديث ٣]
٢٧٢	[الحديث]
٢٧٥	[الحديث ٥]

٢٧٦	[٦ الحديث]
٢٧٦	[٧ الحديث]
٢٧٦	[٨ الحديث]
٢٧٦	[٩ الحديث]
٢٧٧	[١٠ الحديث]
٢٧٧	[١١ الحديث]
٢٧٧	[١٢ الحديث]
٢٧٧	[١٣ الحديث]
٢٧٨	[١٤ الحديث]
٢٧٨	[١٥ الحديث]
٢٨٠	[١٦ الحديث]
٢٨٠	[١٧ الحديث]
٢٨٠	[١٨ الحديث]
٢٨٠	[١٩ الحديث]
٢٨٢	[٢٠ الحديث]
٢٨٢	[٢١ الحديث]
٢٨٢	[٢٢ الحديث]
٢٨٢	[٢٣ الحديث]
٢٨٣	[٢٤ الحديث]
٢٨٣	[٢٥ الحديث]
٢٨٣	[٢٦ الحديث]
٢٨٤	[٢٧ الحديث]
٢٨٤	[٢٨ الحديث]
٢٨٤	[٢٩ الحديث]
٢٨٥	[٣٠ الحديث]
٢٨٥	[٣١ الحديث]

٢٨٥	[٣٢ الحديث]
٢٨٥	[٣٣ الحديث]
٢٨٦	[٣٤ الحديث]
٢٨٦	[٣٥ الحديث]
٢٨٧	[٣٦ الحديث]
٢٨٨	[٣٧ الحديث]
٢٨٨	[٣٨ الحديث]
٢٨٩	[٣٩ الحديث]
٢٩٠	[٤٠ الحديث]
٢٩٠	[٤١ الحديث]
٢٩٣	[٤٢ الحديث]
٢٩٣	[٤٣ الحديث]
٢٩٣	[٤٤ الحديث]
٢٩٤	[٤٥ الحديث]
٢٩٥	[٤٦ الحديث]
٢٩٧	[٤٧ الحديث]
٢٩٨	[٤٨ الحديث]
٢٩٨	[٤٩ الحديث]
٢٩٩	[٥٠ الحديث]
٢٩٩	[٥١ الحديث]
٢٩٩	[٥٢ الحديث]
٣٠٢	[٥٣ الحديث]
٣٠٣	[٥٤ الحديث]
٣٠٤	[٥٥ الحديث]
٣٠٤	[٥٦ الحديث]
٣٠٤	[٥٧ الحديث]

٣٠٦	[٥٨ الحديث]
٣٠٦	[٥٩ الحديث]
٣٠٦	[٦٠ الحديث]
٣٠٧	[٦١ الحديث]
٣٠٧	[٦٢ الحديث]
٣٠٧	[٦٣ الحديث]
٣٠٨	[٦٤ الحديث]
٣٠٨	[٦٥ الحديث]
٣٠٨	[٦٦ الحديث]
٣٠٩	[٦٧ الحديث]
٣١٠	[٦٨ الحديث]
٣١٠	[٦٩ الحديث]
٣١٢	[٧٠ الحديث]
٣١٢	[٧١ الحديث]
٣١٢	[٧٢ الحديث]
٣١٣	[٧٣ الحديث]
٣١٤	[٧٤ الحديث]
٣١٤	[٧٥ الحديث]
٣١٤	[٧٦ الحديث]
٣١٥	[٧٧ الحديث]
٣١٦	[٧٨ الحديث]
٣١٦	[٧٩ الحديث]
٣١٧	[٨٠ الحديث]
٣١٧	[٨١ الحديث]
٣١٧	[٨٢ الحديث]
٣١٩	[٨٣ الحديث]

۳۱۹	[الحديث ۸۴]
۳۲۰	[الحديث ۸۵]
۳۲۱	[الحديث ۸۶]
۳۲۱	[الحديث ۸۷]
۳۲۱	[الحديث ۸۸]
۳۲۱	[الحديث ۸۹]
۳۲۲	[الحديث ۹۰]
۳۲۲	[الحديث ۹۱]
۳۲۳	[الحديث ۹۲]
۳۲۳	[الحديث ۹۳]
۳۲۳	[الحديث ۹۴]
۳۲۳	[الحديث ۹۵]
۳۲۴	[الحديث ۹۶]
۳۲۴	[الحديث ۹۷]
۳۲۴	[الحديث ۹۸]
۳۲۵	[الحديث ۹۹]
۳۲۵	[الحديث ۱۰۰]
۳۲۶	[الحديث ۱۰۱]
۳۲۶	[الحديث ۱۰۲]
۳۲۶	[الحديث ۱۰۳]
۳۲۸	[الحديث ۱۰۴]
۳۲۸	[الحديث ۱۰۵]
۳۲۸	[الحديث ۱۰۶]
۳۲۹	[الحديث ۱۰۷]
۳۲۹	[الحديث ۱۰۸]
۳۳۰	[الحديث ۱۰۹]

٣٣٠	-----	[الحديث ١١٠]
٣٣٠	-----	[الحديث ١١١]
٣٣٠	-----	[الحديث ١١٢]
٣٣٢	-----	[الحديث ١١٣]
٣٣٢	-----	[الحديث ١١٤]
٣٣٣	-----	[الحديث ١١٥]
٣٣٣	-----	[الحديث ١١٦]
٣٣٣	-----	[الحديث ١١٧]
٣٣٣	-----	[الحديث ١١٨]
٣٣٥	-----	[الحديث ١١٩]
٣٣٥	-----	[الحديث ١٢٠]
٣٣٧	-----	[الحديث ١٢١]
٣٣٨	-----	[الحديث ١٢٢]
٣٣٨	-----	[الحديث ١٢٣]
٣٣٩	-----	[الحديث ١٢٤]
٣٤٠	-----	[الحديث ١٢٥]
٣٤٠	-----	[الحديث ١٢٦]
٣٤١	-----	[الحديث ١٢٧]
٣٤١	-----	[الحديث ١٢٨]
٣٤١	-----	[الحديث ١٢٩]
٣٤٢	-----	[الحديث ١٣٠]
٣٤٣	-----	[الحديث ١٣١]
٣٤٤	-----	[الحديث ١٣٢]
٣٤٤	-----	[الحديث ١٣٣]
٣٤٤	-----	[الحديث ١٣٤]
٣٤٤	-----	[الحديث ١٣٥]

٣٤٤	[الحديث ١٣٦]
٣٤٤	[الحديث ١٣٧]
٣٤٧	[الحديث ١٣٨]
٣٤٨	[الحديث ١٣٩]
٣٤٩	[الحديث ١٤٠]
٣٤٩	[الحديث ١٤١]
٣٤٩	[الحديث ١٤٢]
٣٥٠	[الحديث ١٤٣]
٣٥٠	[الحديث ١٤٤]
٣٥٠	[الحديث ١٤٥]
٣٥٠	[الحديث ١٤٦]
٣٥٢	[الحديث ١٤٧]
٣٥٢	[الحديث ١٤٨]
٣٥٥	[الحديث ١٤٩]
٣٥٥	[الحديث ١٥٠]
٣٥٥	[الحديث ١٥١]
٣٥٦	[الحديث ١٥٢]
٣٥٦	[الحديث ١٥٣]
٣٥٦	[الحديث ١٥٤]
٣٥٦	[الحديث ١٥٥]
٣٥٧	[الحديث ١٥٦]
٣٥٨	[الحديث ١٥٧]
٣٥٩	[الحديث ١٥٨]
٣٦٠	[الحديث ١٥٩]
٣٦٢	[الحديث ١٦٠]
٣٦٢	[الحديث ١٦١]

٣٦٦	[الحديث ١٦٢]
٣٦٦	[الحديث ١٦٣]
٣٦٧	[الحديث ١٦٤]
٣٦٨	[الحديث ١٦٥]
٣٦٨	[الحديث ١٦٦]
٣٧٠	[الحديث ١٦٧]
٣٧١	[الحديث ١٦٨]
٣٧١	[الحديث ١٦٩]
٣٧١	[الحديث ١٧٠]
٣٧٢	[الحديث ١٧١]
٣٧٣	[الحديث ١٧٢]
٣٧٣	[الحديث ١٧٣]
٣٧٣	[الحديث ١٧٤]
٣٧٤	[الحديث ١٧٥]
٣٧٤	[الحديث ١٧٦]
٣٧٤	[الحديث ١٧٧]
٣٧٥	[الحديث ١٧٨]
٣٧٦	[الحديث ١٧٩]
٣٧٦	[الحديث ١٨٠]
٣٧٦	[الحديث ١٨١]
٣٧٧	[الحديث ١٨٢]
٣٧٨	[الحديث ١٨٣]
٣٧٨	[الحديث ١٨٤]
٣٧٩	[الحديث ١٨٥]
٣٧٩	[الحديث ١٨٦]
٣٨٠	[الحديث ١٨٧]

۳۸۲	[الحديث ۱۸۸]
۳۸۲	[الحديث ۱۸۹]
۳۸۲	[الحديث ۱۹۰]
۳۸۳	[الحديث ۱۹۱]
۳۸۳	[الحديث ۱۹۲]
۳۸۳	[الحديث ۱۹۳]
۳۸۵	[الحديث ۱۹۴]
۳۸۵	[الحديث ۱۹۵]
۳۸۷	[الحديث ۱۹۶]
۳۸۹	[الحديث ۱۹۷]
۳۸۹	[الحديث ۱۹۸]
۳۹۰	[الحديث ۱۹۹]
۳۹۱	[الحديث ۲۰۰]
۳۹۱	[الحديث ۲۰۱]
۳۹۱	[الحديث ۲۰۲]
۳۹۲	[الحديث ۲۰۳]
۳۹۳	[الحديث ۲۰۴]
۳۹۴	[الحديث ۲۰۵]
۳۹۴	[الحديث ۲۰۶]
۳۹۵	[الحديث ۲۰۷]
۳۹۵	[الحديث ۲۰۸]
۳۹۵	[الحديث ۲۰۹]
۳۹۷	[الحديث ۲۱۰]
۳۹۷	[الحديث ۲۱۱]
۳۹۷	[الحديث ۲۱۲]
۳۹۸	[الحديث ۲۱۳]

٣٩٩	[الحديث ٢١٤]
٤٠٠	[الحديث ٢١٥]
٤٠١	[الحديث ٢١٦]
٤٠١	[الحديث ٢١٧]
٤٠١	[الحديث ٢١٨]
٤٠١	[الحديث ٢١٩]
٤٠٢	[الحديث ٢٢٠]
٤٠٣	[الحديث ٢٢١]
٤٠٤	[الحديث ٢٢٢]
٤٠٤	[الحديث ٢٢٣]
٤٠٥	[الحديث ٢٢٤]
٤٠٥	[الحديث ٢٢٥]
٤٠٥	[الحديث ٢٢٦]
٤٠٥	[الحديث ٢٢٧]
٤٠٦	[الحديث ٢٢٨]
٤٠٧	[الحديث ٢٢٩]
٤٠٨	[الحديث ٢٣٠]
٤٠٩	[الحديث ٢٣١]
٤٠٩	[الحديث ٢٣٢]
٤١٠	[الحديث ٢٣٣]
٤١١	[الحديث ٢٣٤]
٤١٢	[الحديث ٢٣٥]
٤١٢	[الحديث ٢٣٦]
٤١٣	[الحديث ٢٣٧]
٤١٣	[الحديث ٢٣٨]
٤١٣	[الحديث ٢٣٩]

٤١٣	[الحديث ٢٤٠]
٤١٤	[الحديث ٢٤١]
٤١٤	[الحديث ٢٤٢]
٤١٤	[الحديث ٢٤٣]
٤١٤	[الحديث ٢٤٤]
٤١٥	[الحديث ٢٤٥]
٤١٥	[الحديث ٢٤٦]
٤١٥	[الحديث ٢٤٧]
٤١٦	[الحديث ٢٤٨]
٤١٦	[الحديث ٢٤٩]
٤١٧	[الحديث ٢٥٠]
٤١٨	[الحديث ٢٥١]
٤١٨	[الحديث ٢٥٢]
٤١٨	[الحديث ٢٥٣]
٤١٩	[الحديث ٢٥٤]
٤١٩	[الحديث ٢٥٥]
٤١٩	[الحديث ٢٥٦]
٤٢١	[الحديث ٢٥٧]
٤٢١	[الحديث ٢٥٨]
٤٢٢	[الحديث ٢٥٩]
٤٢٢	[الحديث ٢٦٠]
٤٢٢	[الحديث ٢٦١]
٤٢٢	[الحديث ٢٦٢]
٤٢٣	[الحديث ٢٦٣]
٤٢٣	[الحديث ٢٦٤]
٤٢٣	[الحديث ٢٦٥]

- ٤٢٤ [الحديث ٢٦٦]
- ٤٢٥ [الحديث ٢٦٧]
- ٤٢٥ [الحديث ٢٦٨]
- ٤٢٦ [الحديث ٢٦٩]
- ٤٢٦ [الحديث ٢٧٠]
- ٤٢٦ [الحديث ٢٧١]
- ٤٢٧ [الحديث ٢٧٢]
- ٤٢٧ [الحديث ٢٧٣]
- ٤٢٨ [الحديث ٢٧٤]
- ٤٢٨ [الحديث ٢٧٥]
- ٤٢٨ [الحديث ٢٧٦]
- ٤٢٨ [الحديث ٢٧٧]
- ٤٢٩ [الحديث ٢٧٨]
- ٤٢٩ [الحديث ٢٧٩]
- ٤٢٩ [الحديث ٢٨٠]
- ٤٢٩ [الحديث ٢٨١]
- ٤٣٠ ٢ بَابُ اللَّقْطَةِ وَالضَّالِّهِ
- ٤٣٠ [الحديث ١]
- ٤٣٠ [الحديث ٢]
- ٤٣١ [الحديث ٣]
- ٤٣١ [الحديث ٤]
- ٤٣١ [الحديث ٥]
- ٤٣٢ [الحديث ٦]
- ٤٣٢ [الحديث ٧]
- ٤٣٣ [الحديث ٨]
- ٤٣٣ [الحديث ٩]

۴۳۴	[الحديث ۱۰]
۴۳۵	[الحديث ۱۱]
۴۳۵	[الحديث ۱۲]
۴۳۶	[الحديث ۱۳]
۴۳۷	[الحديث ۱۴]
۴۳۷	[الحديث ۱۵]
۴۳۸	[الحديث ۱۶]
۴۳۹	[الحديث ۱۷]
۴۴۱	[الحديث ۱۸]
۴۴۱	[الحديث ۱۹]
۴۴۱	[الحديث ۲۰]
۴۴۲	[الحديث ۲۱]
۴۴۳	[الحديث ۲۲]
۴۴۴	[الحديث ۲۳]
۴۴۴	[الحديث ۲۴]
۴۴۵	[الحديث ۲۵]
۴۴۶	[الحديث ۲۶]
۴۴۶	[الحديث ۲۷]
۴۴۸	[الحديث ۲۸]
۴۴۹	[الحديث ۲۹]
۴۴۹	[الحديث ۳۰]
۴۵۰	[الحديث ۳۱]
۴۵۰	[الحديث ۳۲]
۴۵۰	[الحديث ۳۳]
۴۵۱	[الحديث ۳۴]
۴۵۱	[الحديث ۳۵]

- ٤٥٣ [الحديث ٣٦]
- ٤٥٣ [الحديث ٣٧]
- ٤٥٤ [الحديث ٣٨]
- ٤٥٥ [الحديث ٣٩]
- ٤٥٥ [الحديث ٤٠]
- ٤٥٥ [الحديث ٤١]
- ٤٥٧ [الحديث ٤٢]
- ٤٥٧ [الحديث ٤٣]
- ٤٥٩ كِتَابُ التَّجَارَاتِ
- ٤٥٩ ١ بَابُ فَضْلِ التَّجَارَةِ وَ آدَابِهَا وَ عُمُرِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي لِلتَّاجِرِ أَنْ يَغْرِفَهُ وَ حُكْمِ الرِّبَا
- ٤٥٩ [الحديث ١]
- ٤٥٩ [الحديث ٢]
- ٤٥٩ [الحديث ٣]
- ٤٦٠ [الحديث ٤]
- ٤٦٠ [الحديث ٥]
- ٤٦٠ [الحديث ٦]
- ٤٦١ [الحديث ٧]
- ٤٦١ [الحديث ٨]
- ٤٦٢ [الحديث ٩]
- ٤٦٣ [الحديث ١٠]
- ٤٦٣ [الحديث ١١]
- ٤٦٤ [الحديث ١٢]
- ٤٦٤ [الحديث ١٣]
- ٤٦٥ [الحديث ١٤]
- ٤٦٥ [الحديث ١٥]
- ٤٦٥ [الحديث ١٦]

٤٦٧	[الحديث ١٧]
٤٦٨	[الحديث ١٨]
٤٦٩	[الحديث ١٩]
٤٦٩	[الحديث ٢٠]
٤٦٩	[الحديث ٢١]
٤٧٠	[الحديث ٢٢]
٤٧٠	[الحديث ٢٣]
٤٧٠	[الحديث ٢٤]
٤٧٠	[الحديث ٢٥]
٤٧١	[الحديث ٢٦]
٤٧١	[الحديث ٢٧]
٤٧٢	[الحديث ٢٨]
٤٧٢	[الحديث ٢٩]
٤٧٤	[الحديث ٣٠]
٤٧٤	[الحديث ٣١]
٤٧٤	[الحديث ٣٢]
٤٧٦	[الحديث ٣٣]
٤٧٦	[الحديث ٣٤]
٤٧٧	[الحديث ٣٥]
٤٧٧	[الحديث ٣٦]
٤٧٧	[الحديث ٣٧]
٤٧٧	[الحديث ٣٨]
٤٧٨	[الحديث ٣٩]
٤٧٨	[الحديث ٤٠]
٤٧٨	[الحديث ٤١]
٤٧٩	[الحديث ٤٢]

٤٧٩	[الحديث ٤٣]
٤٧٩	[الحديث ٤٤]
٤٨٠	[الحديث ٤٥]
٤٨٠	[الحديث ٤٦]
٤٨٠	[الحديث ٤٧]
٤٨٠	[الحديث ٤٨]
٤٨٠	[الحديث ٤٩]
٤٨١	[الحديث ٥٠]
٤٨١	[الحديث ٥١]
٤٨١	[الحديث ٥٢]
٤٨١	[الحديث ٥٣]
٤٨٢	[الحديث ٥٤]
٤٨٢	[الحديث ٥٥]
٤٨٢	[الحديث ٥٦]
٤٨٣	[الحديث ٥٧]
٤٨٣	[الحديث ٥٨]
٤٨٥	[الحديث ٥٩]
٤٨٥	[الحديث ٦٠]
٤٨٥	[الحديث ٦١]
٤٨٥	[الحديث ٦٢]
٤٨٥	[الحديث ٦٣]
٤٨٦	[الحديث ٦٤]
٤٨٦	[الحديث ٦٥]
٤٨٨	[الحديث ٦٦]
٤٨٨	[الحديث ٦٧]
٤٨٨	[الحديث ٦٨]

٤٨٩	[٦٩ الحديث]
٤٨٩	[٧٠ الحديث]
٤٩١	[٧١ الحديث]
٤٩٢	[٧٢ الحديث]
٤٩٢	[٧٣ الحديث]
٤٩٢	[٧٤ الحديث]
٤٩٢	[٧٥ الحديث]
٤٩٣	[٧٦ الحديث]
٤٩٤	[٧٧ الحديث]
٤٩٤	[٧٨ الحديث]
٤٩٤	[٧٩ الحديث]
٤٩٥	[٨٠ الحديث]
٤٩٥	[٨١ الحديث]
٤٩٥	[٨٢ الحديث]
٤٩٥	[٨٣ الحديث]
٤٩٧	٢ بَابُ عُقُودِ الْبَيْعِ
٤٩٧	[١ الحديث]
٤٩٧	[٢ الحديث]
٤٩٧	[٣ الحديث]
٤٩٩	[٤ الحديث]
٥٠٠	[٥ الحديث]
٥٠٠	[٦ الحديث]
٥٠٠	[٧ الحديث]
٥٠٢	[٨ الحديث]
٥٠٢	[٩ الحديث]
٥٠٢	[١٠ الحديث]

٥٠٣	[الحديث ١١]
٥٠٣	[الحديث ١٢]
٥٠٣	[الحديث ١٣]
٥٠٤	[الحديث ١٤]
٥٠٤	[الحديث ١٥]
٥٠٤	[الحديث ١٦]
٥٠٦	[الحديث ١٧]
٥٠٦	[الحديث ١٨]
٥٠٦	[الحديث ١٩]
٥٠٧	[الحديث ٢٠]
٥٠٧	[الحديث ٢١]
٥٠٩	[الحديث ٢٢]
٥٠٩	[الحديث ٢٣]
٥١٠	[الحديث ٢٤]
٥١١	[الحديث ٢٥]
٥١٢	[الحديث ٢٦]
٥١٢	[الحديث ٢٧]
٥١٤	[الحديث ٢٨]
٥١٤	[الحديث ٢٩]
٥١٤	٣ بابُ بَيْعِ الْمُضْمُونِ

٥١٤	[الحديث ١]
٥١٥	[الحديث ٢]
٥١٥	[الحديث ٣]
٥١٥	[الحديث ٤]
٥١٥	[الحديث ٥]
٥١٥	[الحديث ٦]

٥١٦	[٧ الحديث]
٥١٦	[٨ الحديث]
٥١٧	[٩ الحديث]
٥١٧	[١٠ الحديث]
٥١٧	[١١ الحديث]
٥١٩	[١٢ الحديث]
٥١٩	[١٣ الحديث]
٥٢٠	[١٤ الحديث]
٥٢٠	[١٥ الحديث]
٥٢٠	[١٦ الحديث]
٥٢٠	[١٧ الحديث]
٥٢٢	[١٨ الحديث]
٥٢٣	[١٩ الحديث]
٥٢٣	[٢٠ الحديث]
٥٢٥	[٢١ الحديث]
٥٢٥	[٢٢ الحديث]
٥٢٦	[٢٣ الحديث]
٥٢٦	[٢٤ الحديث]
٥٢٦	[٢٥ الحديث]
٥٢٦	[٢٦ الحديث]
٥٢٧	[٢٧ الحديث]
٥٢٧	[٢٨ الحديث]
٥٢٧	[٢٩ الحديث]
٥٢٨	[٣٠ الحديث]
٥٢٨	[٣١ الحديث]
٥٢٩	[٣٢ الحديث]

٥٣٠	[الحديث ٣٣]
٥٣٠	[الحديث ٣٤]
٥٣٢	[الحديث ٣٥]
٥٣٢	[الحديث ٣٦]
٥٣٢	[الحديث ٣٧]
٥٣٣	[الحديث ٣٨]
٥٣٣	[الحديث ٣٩]
٥٣٣	[الحديث ٤٠]
٥٣٤	[الحديث ٤١]
٥٣٤	[الحديث ٤٢]
٥٣٤	[الحديث ٤٣]
٥٣٥	[الحديث ٤٤]
٥٣٥	[الحديث ٤٥]
٥٣٥	[الحديث ٤٦]
٥٣٥	[الحديث ٤٧]
٥٣٦	[الحديث ٤٨]
٥٣٧	[الحديث ٤٩]
٥٣٧	[الحديث ٥٠]
٥٣٧	[الحديث ٥١]
٥٣٨	[الحديث ٥٢]
٥٤٠	[الحديث ٥٣]
٥٤٠	[الحديث ٥٤]
٥٤٠	[الحديث ٥٥]
٥٤٠	[الحديث ٥٦]
٥٤١	[الحديث ٥٧]
٥٤١	[الحديث ٥٨]

٥٤٢	[٥٩ الحديث]
٥٤٣	[٦٠ الحديث]
٥٤٣	[٦١ الحديث]
٥٤٤	[٦٢ الحديث]
٥٤٤	[٦٣ الحديث]
٥٤٤	[٦٤ الحديث]
٥٤٤	[٦٥ الحديث]
٥٤٥	[٦٦ الحديث]
٥٤٥	[٦٧ الحديث]
٥٤٥	[٦٨ الحديث]
٥٤٥	[٦٩ الحديث]
٥٤٦	[٧٠ الحديث]
٥٤٧	[٧١ الحديث]
٥٤٧	[٧٢ الحديث]
٥٤٨	[٧٣ الحديث]
٥٤٨	[٧٤ الحديث]
٥٤٨	[٧٥ الحديث]
٥٤٨	[٧٦ الحديث]
٥٤٩	[٧٧ الحديث]
٥٤٩	[٧٨ الحديث]
٥٤٩	[٧٩ الحديث]
٥٤٩	[٨٠ الحديث]
٥٥٠	[٨١ الحديث]
٥٥٠	[٨٢ الحديث]
٥٥١	[٨٣ الحديث]
٥٥٢	[٨٤ الحديث]

٥٥٢ [الحديث ٨٥]

٥٥٤ [الحديث ٨٦]

٥٥٤ [الحديث ٨٧]

٥٥٤ [الحديث ٨٨]

٥٥٥ ٤ بابُ البَيْعِ بِالتَّقْدِيرِ وَالتَّسْيِينِ

٥٥٥ [الحديث ١]

٥٥٥ [الحديث ٢]

٥٥٥ [الحديث ٣]

٥٥٦ [الحديث ٤]

٥٥٧ [الحديث ٥]

٥٥٧ [الحديث ٦]

٥٥٨ [الحديث ٧]

٥٥٨ [الحديث ٨]

٥٥٨ [الحديث ٩]

٥٦٠ [الحديث ١٠]

٥٦٠ [الحديث ١١]

٥٦١ [الحديث ١٢]

٥٦١ [الحديث ١٣]

٥٦١ [الحديث ١٤]

٥٦١ [الحديث ١٥]

٥٦٢ [الحديث ١٦]

٥٦٢ [الحديث ١٧]

٥٦٢ [الحديث ١٨]

٥٦٣ [الحديث ١٩]

٥٦٣ [الحديث ٢٠]

٥٦٣ [الحديث ٢١]

٥٦٤	[الحديث ٢٢]
٥٦٤	[الحديث ٢٣]
٥٦٤	[الحديث ٢٤]
٥٦٤	[الحديث ٢٥]
٥٦٤	[الحديث ٢٦]
٥٦٤	[الحديث ٢٧]
٥٦٧	[الحديث ٢٨]
٥٦٧	[الحديث ٢٩]
٥٦٩	[الحديث ٣٠]
٥٦٩	[الحديث ٣١]
٥٦٩	[الحديث ٣٢]
٥٦٩	[الحديث ٣٣]
٥٧١	[الحديث ٣٤]
٥٧١	[الحديث ٣٥]
٥٧١	[الحديث ٣٦]
٥٧٢	[الحديث ٣٧]
٥٧٢	[الحديث ٣٨]
٥٧٢	[الحديث ٣٩]
٥٧٤	[الحديث ٤٠]
٥٧٤	[الحديث ٤١]
٥٧٥	[الحديث ٤٢]
٥٧٥	[الحديث ٤٣]
٥٧٥	[الحديث ٤٤]
٥٧٧	[الحديث ٤٥]
٥٧٧	[الحديث ٤٦]
٥٧٩	[الحديث ٤٧]

٥٧٩ [الحديث ٤٨]

٥٧٩ [الحديث ٤٩]

٥٨١ [الحديث ٥٠]

٥٨١ [الحديث ٥١]

٥٨١ [الحديث ٥٢]

٥٨٣ [الحديث ٥٣]

٥٨٣ [الحديث ٥٤]

٥٨٣ [الحديث ٥٥]

٥٨٤ [الحديث ٥٦]

٥٨٥ تعريف مركز

ملاذ الأخبار فی فهم تهذیب الأخبار المجلد ۱۰

اشاره

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۵ ق

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُتَبَارِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

باب من إليه الحكم و أقسام القضاء و المفتين الحديث الأول: ضعيف.

قوله عليه السلام: أو وصى نبي قال الوالد العلامة طاب ثراه: و في الكافي " أو وصى " و الغرض بيان

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَشْرِيحٍ يَا شْرِيحٍ قَدْ جَلَسْتَ مَجْلِسًا لَا يَجْلِسُهُ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ نَبِيٍّ أَوْ شَقِيٌّ.

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا وَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع شْرِيحًا الْقَضَاءَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَلَّا يُنْفِذَ الْقَضَاءَ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَيْهِ

شقاوه شريح، فإنه لم يكن منصوباً من قبله صلوات الله عليه، بل من قبل من كان قبله و أراد عزله و لم يتيسر له. و الظاهر أن المنصوب من قبل المعصوم بمنزله الوصي. انتهى.

و الحاصل أن الحصر إضافي بالنسبة إلى من ارتكب ذلك بغير إذن الإمام. أو المراد لا يجلسه بالأصالة إلا النبي و الوصي. و يحتمل أن يكون الغرض بيان صعوبة القضاء، و أنه لغير المعصوم غالباً يستلزم الشقاء.

أو المعنى: أنه من زمن النبي صلى الله عليه و آله إلى هذا الزمان ما جلس فيه إلا هذه الثلاثة الأصناف، و يؤيده أن في الفقيه " ما جلسه ".

و بالجمله ظاهر تلك الأخبار عدم جواز ارتكاب القضاء لغير المعصوم، و لا ريب في جوازه لغيره، كالقضاء المنصوبه في زمن الرسول و أئمة الحق صلوات الله عليهم، فلا بد من تأويل فيها.

و ربما يقرأ " يجلسه "

على بناء الأفعال، و له أيضا وجه و إن كان بعيدا.

الحديث الثاني: حسن.

قوله: حتى يعرضه عليه فى بعض النسخ " حتى يعرض عليه " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩

[الحديث ٣]

٣ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اتَّقُوا
الْحُكُومَةَ فَإِنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ بِالْقَضَاءِ الْعَادِلِ فِي الْمُسْلِمِينَ لِنَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ.

[الحديث ٤]

٤ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْحُكْمُ
حُكْمَانِ حُكْمُ اللَّهِ وَ حُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَ أَشْهَدُ عَلَى زَيْدِ بْنِ تَابِتٍ
لَقَدْ حَكَمَ فِي الْفَرَائِضِ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ

قال فى القاموس: عرضت الأمر عليه أظهرته له.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله عليه السلام: فإن الحكومه أى: بالأصالة، و لا يجوز لأحد أن يصير واليا و قاضيا إلا بإذنه.

قوله عليه السلام: لنبي فى بعض النسخ: كنى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: بيان للإمام، فإنه المعصوم الذى تكون له الرئاسة الدنيوية مع الأخروية، فكل إمام نبي أو
وصى نبي، و ليس كل الأنبياء و الأوصياء بأئمه.

الحديث الرابع: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠

[الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَضَاءُ أَرْبَعَةٌ ثَلَاثَةٌ فِي النَّارِ وَ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ رَجُلٌ قَضَى بِجَوْرِ

وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ فِي النَّارِ وَ رَجُلٌ قَضَى بِجَوْرِ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَضَى بِالْجَوْرِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَ رَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ فَهُوَ فِي النَّارِ وَ رَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ وَ هُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ وَ قَالَ ع الْحُكْمُ حُكْمَانِ حُكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ حُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ أَخْطَأَ حُكْمَ اللَّهِ حَكَمَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ

قوله عليه السلام: و قد قال الله عز و جل قال الوالد العلامة طاب مرقدہ: كأنه سقط صدر الآية " أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ "، فإن الظاهر أن الاستشهاد بالآية يقع بالجزئين لبيان الحصر.

قوله: بحكم الجاهلية فإنه

قال بالعلو و التعصيب و غيرهما تبعا لعمر.

الحديث الخامس: مرفوع.

قوله عليه السلام: و هو يعلم فهو فى الجنه حمل من جوز قضاء الفقيه على العلم الشرعى لا اليقيني.

قوله عليه السلام: فمن أخطأ حكم الله أى: بلا دليل معتبر شرعا لتقصيره، أو مع علمه ببطلانه، فلا ينافى كون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ إِلَى الْقَضَاءِ أَيْحِلُّ ذَلِكَ فَقَالَ ع مَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ فَحَكَمَ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ ثَابِتًا لِأَنَّهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَنْ يُكْفَرَ بِهَا قُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعَانِ قَالَ انظُرُوا إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَ نَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَ حَرَامِنَا وَ عَرَفَ أَحْكَامَنَا فَلْيَرِضُوا بِهِ حَكْمًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ فَإِنَّمَا بِحُكْمِ اللَّهِ اسْتِخْفَ وَ عَلَيْنَا رُدُّ وَ الرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ وَ هُوَ عَلَى حَدِّ الشُّرُوكِ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ

المجتهد المخطئ الغير المقصر مصيبا و مثابا. و لا-يبعد أن يكون الغرض بيان أن كون الحكم مطابقا للواقع لا ينفذ فى كونه حقا، بل لا بد من أخذه من مأخذ شرعى، فمن لم يأخذ منه فقد حكم بحكم الجاهليه، و إن كان مطابقا للواقع.

الحديث السادس: ضعيف.

و قال فى القاموس: الطاغوت اللات و العزى و الكاهن و الشيطان و كل رأس ضلال

و الأصنام و كل ما عبد من دون الله. انتهى.

و فى الصحاح: السحت الحرام.

قوله عليه السلام: قد روى حديثنا قال الوالد العلامة نور مضعه: أى جميع أحاديثنا، بناء على أن الجنس

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ قَدَّمَ مُؤْمِنًا فِي خُصُومَةٍ إِلَيَّ قَاضٍ أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ فَقَضَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حُكْمٍ اللَّهُ فَقَدْ شَرِكَهُ فِي الْإِثْمِ.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِيَّاكُمْ أَنْ يُجَاكِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى أَهْلِ الْجُورِ وَ لَكِنْ أَنْظَرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ قَضَايَانَا فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ

المضاف يفيد العموم، أو البعض المختص بالواقعه.

الحديث السابع: صحيح.

قوله عليه السلام: إلى قاض، أو سلطان جائر قال الوالد العلامة تغمده الله بعفوه: الظاهر الجائر وصف لكل واحد منهما.

و يحتمل الإطلاق لقوله "فقضى" إلى آخره، بأن يكون المخطئ معاقبا إذا لم يجهد حق جهده، و الأول أظهر.

الحديث الثامن: ضعيف.

قوله عليه السلام: يعلم شيئا من قضايانا قال الوالد العلامة نور مرقده: ظاهره التجزى فى الاجتهاد، و حمل على التجزى فى الاستنباط بالفعل مع قوه استنباط الكل، أو يكون "من" للتبيين، ليجمع بينه و بين خبر عمر بن حنظله، و إن أمكن حمله على هذا الخبر، أو يكون هذا أفضل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣

[الحديث ٩]

٩ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْهِكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ - وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ فَقَالَ يَا أَبَا بَصِيرٍ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي الْأُمَّةِ حُكَّامًا يَجُورُونَ أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَعْنِ حُكَّامَ الْعَدْلِ وَ لَكِنَّهُ عَنَى حُكَّامَ الْجَوْرِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَدَعَاؤُهُ إِلَى حَاكِمِ أَهْلِ الْعَدْلِ فَأَبَى عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يُرَافِعَكَ إِلَى حَاكِمِ أَهْلِ الْجَوْرِ لِيَقْضُوا لَهُ كَانَ مِمَّنْ

أقول: الظاهر أنه

لم يكن في ذلك الزمان اجتهاد، بل كانوا يسمعون من الإمام عليه السلام خصوصيات الأحكام، فيحكمون بها.

الحديث التاسع: ضعيف.

قوله تعالى **وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم** قال البيضاوي: أى و لا يأكل بعضكم مال بعض بالوجه الذى لم يبيحه الله.

و الأدلاء: الإلقاء، أى: و لا تلقوا حكومتها إلى الحكام، لتأكلوا بالتحاكم طائفه من أموال الناس بما يوجب إثما، كشهادة الزور و اليمين الكاذبه، أو متلبسين بالإثم، و أنتم تعلمون أنكم مبطلون.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى لا يأكل بعضكم أموال بعض بالغصب و الخيانه و السرقة، أو لا تصرفوها فى الملاهى و الإسراف " **وَ تُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ** " أى: لا- تعطوهم الرشوه لتبطلوا حقوق الناس، فقال صلوات الله عليه: مراد الله منها حكام الجور.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤

حَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى - أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَ مَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّحِكُوا إِلَى الطَّاغُوتِ

أو لا تأكلوا أموال الناس، و إذا أريد الأخذ منكم ترشوا حكام الجور، لتذهبوا ببعض حقوقهم، فكأنه عليه السلام يقول: المراد من الآية النهى عن الذهاب إلى حكام الجور و إعطائهم الرشوه، لتضييع حقوق الناس لا مطلقا.

أو المراد أنه إذا كان المعصوم نافذ الحكم، فالذهاب إلى غيره ذهاب إلى الطاغوت، إلا- أن يكون حكمه بأمر المعصوم، أو الذهاب إليه بإذنه. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و قال فى الصحاح: أدلى بماله إلى الحاكم دفعه إليه، و منه قوله تعالى " **وَ تُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ** ".

قوله عليه السلام: و هو قول الله تعالى روى أنه كان فى زمن النبى صلى الله عليه و آله بين يهودى و منافق

خصومه، فأراد اليهودى أن يرافعه إلى النبي صلى الله عليه وآله، و المناق إلى كعب بن الأشرف و هو من اليهود، فنزلت هذه الآية.

وقال العلامة الأردبيلي روح الله روحه في تفسير الآية: أى ألم تعلم [يا محمد] أو ألم تعجب من صنع هؤلاء الذين يزعمون أنهم مؤمنون بما أنزل إليك من القرآن، و بما أنزل إليك من الكتب مثل التوراه و الإنجيل، و مع ذلك يريدون التحاكم إلى الطاغوت، و قد أمرناهم أن يكفروا بها فى قوله تعالى "فَمَنْ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥

.....

يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ".

و فى مجمع البيان: روى أصحابنا عن السيدين الباقر و الصادق عليهما السلام أن المعنى بالطاغوت كل من يتحاكم إليه ممن يحكم بغير الحق، فالآية داله على تحريم التحاكم بل كفره، و كأنه يريد مع اعتقاد الحقيه و العلم بتحريمه إلى حكام الجور الذين لا يجوز لهم الحكم، سواء كان جاهلا أو عالما، فاسقا أو مؤمنا أم لا، و تدل عليه الأخبار أيضا.

و لا- يبعد كون أخذ الحق أو غيره بمعونه الظالم القادر مثل التحاكم إلى الطاغوت، و لا يكون مخصوصا بإثبات الحكم لوجود المعنى، و إن كانت الآية مخصوصه به.

و قد استثنى أكثر الأصحاب من ذلك صورته التعذر، بأن يكون الحق ثابتا بينه و بين الله و لا- يمكن أخذه إلا بالتحاكم إلى الطاغوت، و كأنه للشهره و دليل العقل و الروايه، و لكن الاحتياط فى عدم ذلك، للخلاف و عدم حجيه الشهره، و عدم استقلال العقل و ظهور الروايه. و احتمال اختصاص ذلك بعدم الحاكم بالحق مع إمكان الإثبات لو كان، كما يشعر به بعض العبارات.

و أما إذا كان

الحاكم موجودا بعيدا، أو قريبا ولا- يمكن الإثبات لعدم اليقين ونحو ذلك و يكون منكرا فلا، و إلا انتفى فائده التحاكم إلى الحق و نصب الحاكم فيكون لكل ذي حق أن يأخذ حقه على أي وجه أمكنه بنفسه و بالظالم، و هو مشكل إذا كان أمرا كليا، نعم لو كان عينا موجوده، يمكن جواز أخذها له إن أمكن بغير مفسده. و يتحرى ما هو أقل مفسده. و بالجمله لا يخرج عن ظاهر الآيه إلا بمثلها في الحجية. انتهى.

و لا يخفى متانته.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ أَبِي الْأَسَدِ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي عَ وَ قَرَأْتُهُ بِخَطِّهِ سَأَلَهُ مَا تَفَسَّرَ بِرُقُولِهِ تَعَالَى - وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ بِخَطِّهِ الْحُكَّامُ الْقَضَاءُ قَالَ ثُمَّ كَتَبَ تَحْتَهُ هُوَ أَنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ أَنَّهُ ظَالِمٌ فَيَحْكُمَ لَهُ الْقَاضِي فَهُوَ غَيْرُ مَعْدُورٍ فِي أَخْذِهِ ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَ لَهُ إِذَا كَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ ظَالِمٌ.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَخٍ لَهُ مُمَارَاةٌ فِي حَقِّ فِدْعَاةٍ إِلَى رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُ

الحديث العاشر: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فيحكم له القاضى أى: سواء كان حقا أو باطلا، و يمكن الجمع بأن مورد النزول خاص و الحكم عام.

الحديث الحادى عشر: صحيح على الظاهر.

و يزيد وثقه الشهيد الثانى رحمه الله.

قوله عليه السلام: مماراه فى حق أعم من المال و غيره.

قوله: دعاه إلى الرجل أى: عالم، أو الأعم منه و من غيره ليصلح بينهم، و الأول أظهر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧

وَ بَيْنَهُ فَمَا بِي إِلَّا أَنْ يُرَافِعَهُ إِلَى هَوْلَاءِ كَمَا نَبِمَنْزَلِهِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَ مَا

أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ الْآيَةَ.

[الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ مَرَّ بِي أَبُو جَعْفَرٍ ع وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا حَيْسُ عِنْدَ قَاضٍ بِالْمَدِينَةِ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَدِ فَقَالَ لِي مَا مَجْلِسُ رَأَيْتَكَ فِيهِ أَمْسٍ قَالَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ هَذَا الْقَاضِي لِي مُكْرِمٌ فَرُبَّمَا جَلَسْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ وَ مَا يُؤْمِنُكَ أَنْ تَنْزِلَ اللَّعْنَةُ فَتَعَمَّ مَنْ فِي الْمَجْلِسِ.

[الحديث ١٣]

١٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْخَضِرِيِّ الْبَجَلِيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مُزَامِلَهُ حَتَّى جِئْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَبَيْنَمَا نَحْنُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ص إِذْ دَخَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى تَقُومُ بِنَا إِلَيْهِ فَقَالَ وَ مَا نَصِيحٌ عِنْدَهُ فَقُلْتُ نُسَانِلُهُ وَ نُحَدِّثُهُ فَقَالَ قُمْ فَقُمْنَا إِلَيْهِ فَسَأَلَنِي عَنْ نَفْسِي وَ أَهْلِي ثُمَّ قَالَ مَنْ هَذَا مَعَكَ فَقُلْتُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ أَنْتَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى

الحديث الثاني عشر: مرسل.

وقال الوالد العلامة نور ضريحه: يدل على كراهه الجلوس في مجلس قضاءه الجور أو حرمة. والآيات والأخبار المتواترة الصحيحة واردة في النهي عن مجالسه العصاه، سيما عن الجلوس في مجلس يعصى الله فيه، ولا يمكنه الإزالة إلا مع التقيه و تقدم بعضها في الأمر بالمعروف. انتهى.

وقال في الدروس: حرم الحلبي مجالسه حكام الجور، لروايه محمد بن مسلم.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨

قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ تَأْخُذُ مَا هَذَا فَتُعْطِيهِ هَذَا وَ تَقْتُلُ وَ تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ زَوْجِهِ وَ لَا تَخَافُ فِي ذَلِكَ أَحَدًا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَبِأَيِّ شَيْءٍ تَقْضِي

قَالَ بِمَا بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَ وَ عَنْ عَلِيٍّ عَ وَ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ قَالُوا فَلَبَّغَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا عَ أَقْضَاكُمْ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَكَيْفَ تَقْضِي بِغَيْرِ قِضَاءِ عَلِيٍّ عَ وَ قَدْ بَلَغَكَ هَذَا فَمَا تَقُولُ إِذَا جِيءَ بِأَرْضٍ مِنْ فِضَّةٍ وَ سَمَاوَاتٍ مِنْ فِضَّةٍ ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَ بِيَدِكَ فَأَوْفَقَكَ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّكَ وَ قَالَ يَا رَبِّ إِنَّ هَذَا قَضَى بِغَيْرِ مَا قَضَيْتَ قَالَ فَاصْرِفْ وَجْهَهُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى حَتَّى عَادَ مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ ثُمَّ قَالَ لِي التَّمَسْ لِنَفْسِكَ زَمِيلًا وَ اللَّهُ لَا أَكَلِّمُكَ مِنْ رَأْسِي كَلِمَةً أَبَدًا

قوله: قاضي المسلمين في الكافي بعد ذلك: فقال له: أنت ابن أبي ليلى قاضي المسلمين؟ قال:

نعم. قال: فبأي شيء - إلى آخره، وهو الصواب.

قوله: و سماوات في الكافي: و سماء.

قوله: لا أكلمك لعله قال ذلك غضبا و غيظا على سعيد، حيث جاء به إليه عليه السلام، أو أنه ندم عن الفتوى و الحكم، و قال: لا أفتيك بشيء بعد ذلك، و الأول أظهر.

و قد يتوهم كون قائل " التمس " الإمام عليه السلام، و هو بعيد جدا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩

[الحديث ١٤]

١٤ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَقُولُ أَيُّ قَاضٍ قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَخْطَأَ سَقَطَ أَبْعَدَ مِنَ السَّمَاءِ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمُرَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَقُولُ مَنْ حَكَمَ فِي دَرْهَمَيْنِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

[الحديث ١٦]

١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ مَنْ حَكَمَ فِي الدَّرْهَمَيْنِ بِحُكْمِ جَوْرٍ ثُمَّ أَجْبَرَ عَلَيْهِ كَمَا مِنْ أَهْلِ هَيْدِهِ الْإِمَامِيَّةِ - وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ قُلْتُ فَكَيْفَ يُجْبَرُ عَلَيْهِ قَالَ يَكُونُ لَهُ سَوْطٌ وَ سِجْنٌ فَيَحْكُمُ

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: أبعد من السماء أى: عن درجه كماله و قربه، أو فى درجاته فى الجنه، أو يلحقه الضرر الأخرى أزيد مما يلحق الضرر الدينوى من سقط من السماء.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: بالله العظيم الباء للقسم، أو صله للكافر، و هو أظهر.

الحديث السادس عشر: مرسل.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠

عَلَيْهِ فَإِنْ رَضِيَ بِحُكْمَتِهِ وَإِلَّا ضَرَبَهُ بِسَوْطِهِ وَ حَبَسَهُ فِي سِجْنِهِ.

[الحديث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السُّحْتِ فَقَالَ الرَّشَاءُ فِي الْحُكْمِ

قوله عليه السلام: يكون له سوط لعل المراد أن هذا التهديد العظيم إنما هو لمن يحكم بالجبر، أو هذا القيد لإخراج علماء الإماميه، فإنهم لا يجبرون، بل يبينون ما وصل إليهم من المعصوم عليه السلام، فلو حكموا بغير حكم الله خطأ فهم ليسوا كذلك.

أو المراد أن هؤلاء المخالفين الذين يحكمون فى هذا الزمان كافرون، لأنكارهم الإمام و غضبهم حقه عليه السلام، و الخبر السابق أيضا محمول على أحد تلك الوجوه.

كما روى الكلينى فى الموثق عن أبى بصير راوى الخبر السابق عن أبى جعفر عليه السلام قال: من حكم درهمين بغير ما أنزل الله عز و جل ممن له سوط أو عصا،

فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله. و ذكر الدرهمين على المثال، لبيان أنه لا يلزم فى ترتب هذا الوعيد أن يكون المحكوم به مالا كثيرا.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: الرشى فى الحكم أى: أعظم أفراده، لإطلاق السحت فى الأخبار على كثير من الأشياء، كالغلول و أكل مال اليتيم و شبهه، إلا- أن يقال: المراد فى قوله تعالى " لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُّونَ وَ الْأَعْلَبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَ أَكْلِهِمُ السُّحْتَ " و أضرابه خصوص هذا الفرد، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١

[الحديث ١٨]

١٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الرَّشَا فِي الْحُكْمِ هُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ.

[الحديث ١٩]

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَاضٍ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ فَيَأْخُذُ مِنَ الشُّطَّانِ عَلَى الْقَضَاءِ الرَّزْقَ فَقَالَ ذَلِكَ الشُّحْتُ

الحديث الثامن عشر: موثق.

قوله عليه السلام: الرشى فى الحكم يشمل القضاء و غيرهم من الحكام.

الحديث التاسع عشر: حسن.

قوله: بين فريقين أى: بين متخاصمين، و كل قاض كذلك. و يحتمل أن يكون السؤال عن قاض مخصوص يكون مشتركا بين فريقين، و الأول أظهر. و أكثر الأصحاب جوزوا الأرزاق من بيت المال للقاضى إذا كان محتاجا أو مطلقا، فيحملون هذا الخبر على قضاء الجور، أو على الأجر.

و قال الشهيد الثانى قدس سره: إن تعين عليه بتعيين الإمام، أو بعدم قيام أحد غيره، حرم عليه أخذ الأجره عليه، لأنه حينئذ يكون واجبا، و الواجب لا يصح أخذ الأجره عليه. و إن لم يتعين عليه، فإن كان له غنى عنه، لم يجر أيضا، و إلا جاز و قيل: يجوز مع عدم التعيين مطلقا. و قيل: يجوز مع الحاجه مطلقا. و من الأصحاب من جوز أخذ الأجره عليه مطلقا، و الأصح المنع مطلقا، إلا من بيت المال على

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَ رَأْسِ الْحَاكِمِ تُرْفَرُفُ بِالرَّحْمَةِ فَإِذَا حَافَ فِي حُكْمِهِ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ فِيهِمْ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَعْسِلِينِي وَكْفِّينِي وَضَعِينِي عَلَى سِرِيرِي وَعَطِّى وَجْهِي فَإِنَّكَ لَا تَرَيْنَ سُوءًا فَلَمَّا مَاتَ فَعَلَتْ ذَلِكَ ثُمَّ مَكَثَتْ بِذَلِكَ حِينًا ثُمَّ إِنَّهَا كَشَفَتْ عَنْ وَجْهِهِ لِنْتَظُرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هِيَ بِدُودَةٍ تَقْرِضُ مَنْخَرَهُ فَفَزِعَتْ مِنْ ذَلِكَ فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ أَتَاهَا فِي مَنْامِهَا فَقَالَ لَهَا أَفْرَعَكِ مَا رَأَيْتِ قَالَتْ أَجَلٌ لَقَدْ فَرَعْتُ فَقَالَ لَهَا أَمَا إِنْ كُنْتُ

وجهه الارتزاق، فتعيينه بنظر الإمام.

الحديث العشرون: ضعيف على المشهور.

وقال فى الصحاح: رفر ف الطائر حرك جناحيه حول الشىء، يريد أن يقع عليه. انتهى.

و المراد باليد القدره، و شبهت بالطائر الذى يريد أن يقع على الشىء فأثبت له الرفرفه.

الحديث الحادى و العشرون: حسن.

قوله: أما إن كنت يحتمل التخفيف و التشديد.

قَدْ فَرَعَتْ مَا كَانَ الَّذِي رَأَيْتِ إِلَّا لِهَوَى فِي أُخْيِكَ فُلَمَّا نِ اتَانِي وَ مَعَهُ خَضْمٌ لَهُ فَلَمَّا جَلَسَا إِلَيَّ قُلْتُ اللَّهُمَّ اجْعَلِ الْحَقَّ لَهُ وَ وَجْهَ الْقَضَاءِ عَلَى صَاحِبِهِ فَلَمَّا اخْتَصَمَ مَا إِلَيَّ كَانَ الْحَقُّ لَهُ وَ رَأَيْتُ ذَلِكَ بَيْنَا فِي الْقَضَاءِ فَوَجَّهْتُ الْقَضَاءَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَأَصَابَنِي لِمَوْضِعِ هَوَايَ كَانَ مَعَ مُوَافَقِهِ الْحَقُّ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَاعِدًا فِي حَلْقِهِ رَبِيعَهُ الرَّأْيِ فَبَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَسَأَلَ رَبِيعَهُ عَنْ مَسْأَلِهِ فَأَجَابَهُ فَلَمَّا سَكَتَ قَالَ لَهُ الْأَعْرَابِيُّ أ هُوَ فِي عُنُقِكَ فَسَكَتَ عَنْهُ رَبِيعُهُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا فَأَعَادَ

المسألة فأجابهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ الْأَعْرَابِيُّ

أَهُوَ فِي عُنُقِكَ فَسَكَتَ رَبِّيَعَهُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هُوَ فِي عُنُقِهِ قَالَ أَوْ لَمْ يَقُلْ كُلُّ مُفْتٍ ضَامِنٌ

قوله: إلا- في أخيك في بعض النسخ "إلا لهوى في أخيك" و ليس في الكافي، وفيه: فأصابني ما رأيت لموضع هو أي كان. و لا- يمكن الاستدلال به على تحريم الميل القلبي، لأن تشويه الخلق في الدنيا لا ينافي الكراهه، مع أنه قل ما ينفك غير المعصوم منه.

الحديث الثاني والعشرون: حسن.

قوله: كل مفت ضامن قال الوالد العلامة طاب ثراه: لا- شك في ضمانه في الآخرة، أما في الدنيا ففيه إشكال، إلا أن يكون حاكما.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ لَا هُدًى * مِنْ اللَّهِ لَعْنَتُهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ وَ لِحَقِّهِ وَزُرُّ مَنْ يَعْمَلُ بِفُتْيَاهُ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَبِّمَا كَانَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ أَضِحَابِنَا الْمُنَازَعَةُ فِي الشَّيْءِ فَيَتَرَاضِيَانِ بِرَجُلٍ مِمَّا فَقَالَ لَيْسَ هُوَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يُجْبِرُ النَّاسَ عَلَى حُكْمِهِ بِالسَّيْفِ وَ السَّوْطِ

الحديث الثالث والعشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: بغير علم يمكن أن يكون المراد بالعلم ما يكون للمعصوم، وبالهدى ما يكون لغيرهم ممن يأخذ منهم، أو بالعكس. أو بالعلم القطعي، وبالهدى الظن الشرعي. و يحتمل أن يكون الترديد لمحض اختلاف اللفظ.

وقال الوالد قدس سره: الفتيا و الفتوى و يفتح ما أفتى به الفقيه، أي: يأثم إن كان مخالفا للحق، و عليه إثم من يعمل بقوله. و الظاهر أنه لا- إثم على العامل بقوله، إلا أن لا يكون أهلا للفتوى، و لم يسع في أنه هل يجوز العمل بقوله أم لا؟ و يظهر منه أنه يكون آثما، و إن كان موافقا للحق كالقاضي، و أنه آثم في نفسه باعتبار العمل بقوله أيضا.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس هو ذاك أى: ليس القاضى المذموم ذاك، بل المذموم الذى يجبر الناس - إلى آخره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ
عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى
أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ قَالَ عَلِيُّ الْإِمَامِ أَنْ يَدْفَعَ مَا عِنْدَهُ

إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي بَعْدَهُ وَ أَمَرَتِ الْأَئِمَّةُ بِالْعَدْلِ وَ أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَتَّبِعُوهُمْ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يُوسُفَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ وَ رَجُلًا خَانَ أَخَاهُ فِي امْرَأَتِهِ وَ رَجُلًا اِخْتَجَّ النَّاسُ إِلَيْهِ لِفَقْهِهِ فَسَأَلَهُمُ الرِّشْوَةَ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ نَأْخُذُ فِي أَحْكَامِ الْمُخَالِفِينَ مَا يَأْخُذُونَ مِنَّا فِي أَحْكَامِهِمْ فَكَتَبَ عَ يَجُوزُ لَكُمْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا كَانَ مَذْهَبُكُمْ فِيهِ التَّفَيُّهُ مِنْهُمْ وَ الْمُدَارَاةُ لَهُمْ

الحديث الخامس و العشرون: مختلف فيه.

و الظاهر أنه موثق.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

و يدل على حرمه أخذ الرشوة للحكم و الفتوى، و تعليم العلوم الدينيه و أمثالها.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا كان مذهبكم يدل على عدم جواز أخذ ما يستحلون أخذه منهم إذا لم نستحله إلا على وجه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع قَالَ إِذَا كُنْتُمْ فِي أَيْمَةِ الْجَوْرِ فَاْمُضُوا فِي أَحْكَامِهِمْ وَ لَا تَشْهَرُوا أَنْفُسَكُمْ فَتَمْتَلُوا وَ إِنْ تَعَامَلْتُمْ بِأَحْكَامِنَا كَانَ خَيْرًا لَكُمْ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ اشْتَكَى عَيْنَهُ فَعَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص فَإِذَا عَلِيٌّ ع يَصِيحُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص أ جَزَعًا أَمْ وَجَعًا يَا عَلِيُّ

التقيه، كالعصبه إذا أخذ الميراث مع وجود الأقرب.

و يظهر من قوله عليه السلام "ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم" الجواز مطلقا.

و يمكن حمله على الاستحباب، أو على ما إذا كان من يأخذ منهم إماميا، و ربما يحمل على أن المراد جواز تعلم الأحكام منهم، و لا يخفى بعده.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فامضوا في أحكامهم أي: احكموا بأحكامهم، أو ارضوا بها.

قوله عليه السلام: و إن تعاملتم أي: مع عدم التقيه، و يظهر منه أن عطاء كان من الشيعة.

الحديث التاسع و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه و آله: أجزعا أم وجعا لعل المراد تجزع مع إمكان الصبر، أم لا يمكنك لشده الوجع. و سفود

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧

قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَعْتُ وَجَعًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ قَالَ يَا عَلِيُّ إِنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ إِذَا نَزَلَ لِيَقْبِضَ رُوحَ الْفَاجِرِ نَزَلَ مَعَهُ بِسِيقُودٍ مِنْ نَارٍ
فَيَنْزِعُ رُوحَهُ بِهِ فَتَصِيحُ جَهَنَّمُ فَاسْتَوَى عَلِيُّ عَ جَالِسًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعِدْ عَلَيَّ حَدِيثَكَ فَقَدْ أَنْسَانِي وَجَعِي مَا قُلْتَ

فَهَلْ يُصِيبُ ذَلِكَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِكَ قَالَ نَعَمْ حُكَمَا جَائِرِينَ وَ آكِلَ مَالِ الْيَتِيمِ وَ شَاهِدَ الزُّورِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَأْتِيهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فَيَتَخَوَّفُ إِنْ هُوَ أَفْتَى بِهَا أَنْ يُشْتَعَّ عَلَيْهِ فَيَسْكُتُ عَنْهُ أَوْ يُفْتِيهِ بِالْحَقِّ أَوْ يُفْتِيهِ بِمَا لَا يَتَخَوَّفُ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ الشُّكُوتُ عَنْهُ أَكْبَرُ أَجْرًا وَ أَفْضَلُ

كنور.

و فى الصحاح: بالتشديد الحديده التى يشوى بها اللحم.

ثم إن الخبر يدل على استحباب العيادة لوجع العين، فما ورد فى نفيها محمول على عدم التأكد، أو على الأجنب، فيستحب للأقارب. و يدل على أن مثل ما قاله عليه السلام ليس بشكايه ينافى الصبر و الأجر.

الحديث الثلاثون: صحيح.

إذ الظاهر أن السندى هو ابن محمد، و لو كان غيره يكون مجهولا.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

و فى بعض النسخ " عن معاذ الفراء " و فى بعضها " الهراء " موافقا لما فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨

[الحديث ٣١]

٣١ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مَعَاذِ الْهَرَاءِ وَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ يُسَمِّيهِ النَّحْوِيَّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي أَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ فَإِذَا عَرَفْتُ أَنَّهُ يُخَالِفُكُمْ أَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ غَيْرِكُمْ وَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا أَدْرِي أَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِكُمْ وَ قَوْلِ غَيْرِكُمْ فَيَخْتَارُ لِنَفْسِهِ وَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَقُولُ بِقَوْلِكُمْ أَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِكُمْ فَقَالَ رَحِمَكَ اللَّهُ هَكَذَا فَاصْنَعْ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنِ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَ قَالَ إِذَا كُنْتُمْ فِي أُمَّةٍ جَوْرٍ فَاقْضُوا فِي أَحْكَامِهِمْ وَ لَا تَشْهَرُوا أَنْفُسَكُمْ فَتُقْتَلُوا وَ إِنْ تَعَامَلْتُمْ بِأَحْكَامِنَا كَانَ خَيْرًا لَكُمْ

الرجال، أى: بياع الثياب الهرويه.

قوله عليه السلام: هكذا فاصنع يمكن الجمع بينه وبين السابق، بحمل هذا على ما إذا لم يرضوا منه بالسكوت، أو على الجواز، فلا ينافى استحباب السكوت، أو على ما إذا علم الإفتاء فى كل مقام بما يناسبه، و السابق على عدمه.

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

و هو الخبر السابق، لكن أخذه هنا من كتاب سعد، و فى السابق من كتاب ابن محبوب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩

٢ باب آداب الحكام

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ لَشَرِيحٍ يَا شَرِيحٍ انْظُرْ إِلَى أَهْلِ الْمَعَكِ وَالْمَطَلِ وَ دَافِعِ حُقُوقِ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْمَقْدَرَةِ وَ الْيَسَارِ مِمَّنْ

باب آداب الحكم الحديث الأول: ضعيف.

قوله عليه السلام: انظر إلى أهل المعك و المطل قال فى النهايه: و المعك أيضا المطل، يقال: معك بدينه و ماعكه، و منه حديث ابن مسعود " لو كان المعك رجلا لكان رجل سوء ". انتهى.

و فى بعض النسخ " المعل " باللام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠

يُدَلَّى بِأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْحُكَّامِ فَخُذْ لِلنَّاسِ بِحُقُوقِهِمْ مِنْهُمْ وَ بَعْ فِيهِ الْعَقَارَ وَ الدِّيَارَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ مَطْلُ الْمُسْلِمِ الْمُسْرِ ظُلْمٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

عَقَارٌ وَ لَا دَارٌ وَ لَا مَالٌ فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ النَّاسَ

قال فى القاموس: معلت الشىء إذا اختلسته و اختطفته.

و فىه أيضا: المطل التسويف و الدين كالامتطال و المماطله.

قوله عليه السلام: و ادفع حقوق الناس و فى بعض النسخ كما فى الكافى " و دفع " مصدرا عطفا على " أهل " و فى بعضها " و دمغ " بالميم و الغين.

قال فى القاموس: دمغه كنعصره شجه حتى بلغت الشجه موضع الدماغ و فى الفقيه " من يدفع " و هو أظهر، أى. يدافع من اليوم إلى الغد.

قوله عليه السلام: فخذ للناس قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى إذا تحقق عندك أنه من أهل التسويف و المكر و الخديعة، فتدبر فى بينته بالتفريق و فى يمينه بالتعويق، لئلا يبطل حق مسلم، كما كان يفعل عليه السلام فى قضاياها، كما سيجىء. أو إذا ثبت حق الناس عليهم فخذ منهم و لا تؤخر. انتهى.

و المراد ب " الديار " الغله، أو الزائده عن الحاجة، لأنها من المستثنيات.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١

عَلَى الْحَقِّ إِلَّا مَنْ رَدَّعَهُمْ عَنِ الْبَاطِلِ ثُمَّ وَاسٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَوَجهِكَ وَ مَنْطِقِكَ وَ مَجْلِسِكَ حَتَّى لَا يَطْمَعَ قَرِيبُكَ فِي حَيْفِكَ وَ لَا يَنَاسَ عَدُوُّكَ مِنْ عَدْلِكَ وَ رُدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى مَعَ بَيِّنَتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْلَى لِلْعَمَى وَ أَثْبُتُ لِلْقَضَاءِ وَ اعْلَمْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ

و الضمير فى قوله عليه السلام " و بع فيه " راجع إلى الحق، أى: بع فى الحق العقار و الديار. قوله عليه السلام: ثم واس قال الشهيد الثانى رفع الله درجته: من وظيفه الحاكم أن يستوى بين الخصمين فى السلام عليهما و جوابه لهما، و إجلاسهما، و القيام لهما، و النظر، و الاستماع،

و الكلام، و طلاقه الوجه، و سائر أنواع الكرام، و لا يخص أحدهما بشىء من ذلك، هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين، أما لو كان أحدهما مسلماً و الآخر كافراً، جاز أن يرفع المسلم فى المجلس، ثم التسوية بينهما فى العدل فى الحكم واجبه بغير خلاف. و أما فى تلك الأمور هل هى واجبه أم مستحبه؟ الأكثر على الوجوب.

و قيل: إن ذلك مستحب، و اختاره العلامة فى المختلف، لضعف المستند، و إنما عليه أن يسوى بينهما فى الأفعال الظاهره، فأما التسوية بينهما بقلبه بحيث لا يميل إلى أحد فغير مؤاخذ به.

قوله عليه السلام: و رد اليمين على المدعى قال الوالد العلامة قدس الله شريفه: لعل المراد إذا كان الدعوى على الميت، أو مع الشاهد الواحد، أو مع الشاهدين، و يكون الحكم مخصوصاً بشريح،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢

عُدُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَجْلُوداً فِي حَيْدٍ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُ أَوْ مَعْرُوفاً بِشَهَادَةِ زُورٍ أَوْ ظَنِيناً وَإِيَّاكَ وَ التَّضَجُّرُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ فِيهِ الْأَجْرَ وَ يُحْسِنُ فِيهِ الدُّخْرَ لِمَنْ قَضَى بِالْحَقِّ وَ اعْلَمَ أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً حَرَّمَ

لعدم علمه بأحكام القضاء، أو للتقيه كما ذهب إليه جماعه من العامه، أو أنه ادعى الرد، و إلا- فلا- رد للأخبار الآتية، و الخبر المتواتر: إن البيئه على المدعى و اليمين على من أنكر. انتهى.

و قال الشهيد الثانى قدس سره: الأصل فى المدعى أن لا يكلف اليمين، خصوصاً إذا أقام البيئه، لكن تخلف عنه الحكم بدليل من خارج فى صورته رده عليه إجماعاً، و مع نكول المنكر عن اليمين على خلاف. و بقى الكلام فيما إذا أقام بينه بحقه،

فإن كانت دعواه على مكلف حاضر، فلا يمين عليه إجماعاً، و لكن ورد في الروايه المتضمنه لوصيه على عليه السلام لشريح، و هي ضعيفه.

و ربما حملت على ما إذا ادعى المشهود عليه الوفاء، أو الإبراء، و التمس إحلافه على بقاء الاستحقاق، فإنه يجاب إليه، لانقلاب المنكر مدعياً، و هذا الحكم لا إشكال فيه، إلا أن إطلاق الوصيه بعيد عنه، فإن ظاهرها كون ذلك على وجه الاستظهار. و كيف كان فالاتفاق على ترك العمل بها على الإطلاق. انتهى.

قوله عليه السلام: و أثبت في القضاء قال الوالد العلامه نور الله مرقدہ: أى لا يمكنه الدعوى مره أخرى، بأن الإقرار كان على رسم القبالة، فيمكن أن يكون الحلف جائزاً مع التهمه، و التقيه أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣

حَلَالًا أَوْ أَحِلَّ حَرَامًا وَ اجْعَلْ لِمَنْ ادَّعى شُهودًا غُيْبًا أَمِيدًا بَيْنَهُمَا فَإِنْ أَحْضَرَ رَهُمْ أَخَذْتَ لَهُ بِحَقِّهِ وَ إِنْ لَمْ يُحْضِرْ رَهُمْ أَوْجَبَتْ عَلَيْهِ الْقَضِيَّةَ وَ إِيَّاكَ أَنْ تُنْفَذَ قَضِيَّتَهُ فِي قِصَاصٍ أَوْ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أَوْ حَقٍّ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَعْرِضَ ذَلِكَ عَلَيَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ لَا تَفْعُدَنَّ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ حَتَّى تَطْعَمَ

قوله عليه السلام: أو ظنين كالشريك فيما هو شريك فيه، و الوكيل و الوصى و أمثالهما. و يحتمل اشتماله للفاسق، كما يظهر من بعض الأخبار، لكن الظاهر من الخبر أن الأصل العدالة، كما ذهب إليه الشيخ.

و فى القاموس: الظنين المتهم.

قوله عليه السلام: و اجعل لمن ادعى قال الوالد العلامه طاب مضجعه: الظاهر أن هذا فيما إذا أثبت المدعى بالشهود، ثم ادعى المدعى عليه الأداء أو الإبراء و إلا فالمدعى بالخيار فى الدعوى، إلا أن يقال: بأنه إذا طلب المنكر مكرراً و

لم يثبت، يجعل الحاكم أمدا بينهما، لئلا يؤدي المنكر بالطلب دائما.

قوله عليه السلام: و لا تقعدن قال الوالد العلامة قدس الله روحه: و الحق به كل ما يشغل النفس، و هو أولى كما روى بعضه.

و قال المحقق رحمه الله: و يكره أن يقضى و هو غضبان، و كذا يكره مع كل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤

[الحديث ٢]

٢ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَقْضِي وَ هُوَ غَضْبَانٌ.

[الحديث ٣]

٣ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلْيُؤَاسِ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ وَ فِي النَّظَرِ وَ فِي الْمَجْلِسِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَمَكَثَ عِنْدَهُ أَيَّامًا ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِي خُصُومَةٍ لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ لَهُ أ خَضَمْتُ أَنْتَ

وصف يساوى الغضب فى شغل النفس، كالجوع، و العطش، و الغم، و الفرح، و الوجع، و مدافعه الأخبثين، و غلبه النعاس.

الحديث الثانى: ضعيف على المشهور.

و فيه إشعار بأن الأولى ترك القضاء مهما أمكن.

الحديث الثالث: ضعيف على المشهور.

و قال الوالد قدس سره: الأكثر على وجوب التسوية فى السلام و سائر أنواع الإكرام، و عدم تخصيص أحدهما بشىء من ذلك، أو بكثرتة، أو بأكثريته، لئلا ينكسر قلب الآخر، فتمنعه عن إقامه حجته. و ذهب جماعه إلى استحباب الجميع، إلا- أن يكون أحدهما مسلما و الآخر كافرا، كما روى فى فعل أمير المؤمنين عليه السلام. أما الميل القلبي فلا تجب التسوية فيه اتفاقا.

الحديث الرابع: ضعيف على المشهور.

و حملة الأصحاب على الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥

قَالَ نَعَمْ قَالَ تَحَوَّلَ عَنَّا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى أَنْ يُضَافَ حَضْمٌ إِلَّا وَ مَعَهُ حَضْمُهُ.

[الحدِيث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ زَيْدٍ عَمَّنْ سَمِعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ يَقُولُ لِمَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَ لِمَنْ عَنْ يَسَارِهِ مَا تَرَى مَا تَقُولُ فَعَلَى ذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ * أَلَّا يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَ يُجْلِسُهُمَا مَكَانَهُ.

[الحدِيث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لِشُرَيْحٍ لَا تُسَارَّ أَحَدًا فِي مَجْلِسِكَ وَ إِنْ غَضِبْتَ فَتَمَّ وَ لَا تَقْضِ بَيْنَ وَ أَنْتَ غَضَبَانُ قَالَ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لِسَانُ الْقَاضِي مِنْ وَرَاءِ قَلْبِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ قَالَ وَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَمْسَكَ

الحدِيث الخامس: مرسل.

قوله عليه السلام: إذا كان الحاكم يقول أى: إذا كان جاهلا، فأما إذا كان عالما و سأل لزياده الاطمئنان و الوضوح، فقد قالوا إنه يستحب. و "ألا" فى قوله عليه السلام "ألا يقوم" كلمه تحضيض.

الحدِيث السادس: مرفوع.

قوله عليه السلام: فقم أى: أترك القضاء. و يحتمل الحقيقه، لما ورد أن القيام مما يسكن الغضب.

قوله عليه السلام: فإن كان له قال أى: إن كان مملوكا له يقضى و إن كان عليه، و إن كان غيره مملوكا له - كما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦

[الحدِيث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ثَلَاثُ إِنْ حَفِظْتَهُنَّ وَ عَمِلْتَ بِهِنَّ كَفْتِكَ مَا سِوَاهُنَّ وَ إِنْ تَرَكْتَهُنَّ لَمْ يَنْفَعَكَ شَيْءٌ سِوَاهُنَّ قَالَ وَ مَا هُنَّ يَا أَبَا الْحَسَنِ قَالَ إِقَامَةُ الْخُدُودِ عَلَى الْقَرِيبِ وَ الْبَعِيدِ وَ الْحُكْمُ بِكِتَابِ اللَّهِ فِي الرِّضَا وَ السَّخَطِ وَ الْقَسْمُ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْأَحْمَرِ وَ الْأَسْوَدِ فَقَالَ لَهُ عَمْرُ لَعْمَرِي لَقَدْ أَوْجَزْتَ وَ أَبْلَغْتَ.

[الحدِيث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا

إذا كان غضبان أو جائعا- أمسك عن الكلام.

و أفيد أن المراد أنه ينبغي أن لا يتكلم حتى يتفكر و يتأمل، فإن بأن له بأنه كان صوابا حكم، و إلا فلا.

الحديث السابع: مجهول.

و هو لا- يدل على تجويزه عليه السلام حكومه هذا، بل عزله بقوله عليه السلام "الحكم بكتاب الله" مع أنه عليه السلام كان يتقيهم و يداريهم، و كان يلزمه تعليمهم ما ينفع المسلمين بعد ابتلاء المسلمين بهم، و لذا كان يهديهم إلى ما اشتبه عليهم من الأحكام.

الحديث الثامن: صحيح.

قوله: يعنى يمين الخصم فى بعض النسخ: عن يمين الخصم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧

وَالِ أَوْ إِلَى قَاضٍ فَكُنْ عَنْ يَمِينِهِ يَعْنِي عَنْ يَمِينِ الْخَصْمِ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَزْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النَّمَيْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُشَلِّمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الأَخْرِ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ

و قال الوالد العلامة تغمده الله بغفرانه: و فى الفقيه "على يمين الخصم" و الظاهر أن هذا التفسير من الصدوق، و أن الشيخ رواه عنه. و يحتمل أن يكون من عبد الله، أو ابن محبوب، و فهمهم ليس بحجه، بل الظاهر أن يكون على يمين القاضى، حتى إذا شرعا فى الدعوى سمع منه لقرب المرجع.

و روى الصدوق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى رسول الله صلى الله

عليه وآله أن يقدم صاحب اليمين في المجلس.

و الظاهر أن الظرف متعلق باليمين، و تقديمه بسماع قوله مع التعارض، لكن الأصحاب فهموا منهما تقديم صاحب اليمين من المدعين الذي يكون محاذيا لشمال القاضي.

و نقل عن ابن الجنيد أنه احتمل أن يكون المراد به تقديم المدعى، لأنه صاحب اليمين على المنكر، و لا يحتمله هذا الخبر. نعم إذا لم تكن التتمه احتمل احتمالا بعيدا.

الحديث التاسع: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨

٣ باب كيفية الحكم والقضاء

[الحديث ١]

١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَأَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَقْضَى فِيمَا لَمْ أَشْهَدْ وَ لَمْ أَرَ قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِكِتَابِي وَ أَضِفْهُمْ إِلَى اسْمِي تُخْلِفُهُمْ بِهِ وَ قَالَ هَذَا لِمَنْ لَمْ تَقُمْ لَهُ بَيْنَهُ

باب كيفية الحكم والقضاء الحديث الأول: صحيح.

و ظاهره عدم جواز الحلف بغير اسم الله، و عدم الحلف مع البيه، إلا ما أخرجه الدليل.

و قال في القاموس: أضفته إليه ألجأته.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩

[الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَأَ إِلَى رَبِّهِ الْقَضَاءَ فَقَالَ كَيْفَ أَقْضَى بِمَا لَمْ تَرَ عَيْنِي وَ لَمْ تَسْمَعْ أُذُنِي فَقَالَ أَقْضِ بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَ أَضِفْهُمْ إِلَى اسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ وَ قَالَ إِنَّ دَاوُدَ ع قَالَ يَا رَبِّ أَرِنِي الْحَقَّ كَمَا هُوَ عِنْدَكَ حَتَّى أَقْضِيَ بِهِ فَقَالَ إِنَّكَ لَمَا تَطِيقُ ذَلِكَ فَالْمَحَّ عَلَى رَبِّهِ حَتَّى فَعَلَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ يَسْتَعِدِّي عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ إِنَّ هَذَا أَخَذَ مَالِي فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى دَاوُدَ ع أَنَّ هَذَا الْمُسِيءُ تَعَدَّى قَتَلَ أَبَا هَذَا وَ أَخَذَ مَالَهُ فَأَمَرَ دَاوُدَ ع بِالْمُسِيءِ تَعَدَّى فَقَتَلَ وَ أَخَذَ مَالَهُ فَدَفَعَهُ إِلَى الْمُسِيءِ تَعَدَّى عَلَيْهِ قَالَ فَعَجِبَ النَّاسُ وَ تَحَدَّثُوا حَتَّى بَلَغَ دَاوُدَ ع وَ دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا كَرِهَ فَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يَرْفَعَ ذَلِكَ فَفَعَلَ ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَ أَضِفْهُمْ إِلَى اسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ.

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعْدِ وَهْشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّمَا أَقْضَى بَيْنَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْأَيْمَانِ وَبَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَيُّمَا رَجُلٍ قَطَعَتْ لَهُ

الحديث الثاني: مرسل.

الحديث الثالث: حسن.

و قال فى النهايه: فيه " إنكم لتختصمون إلى و عسى أن يكون بعضكم أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنَ الْآخَرِ، فمن قضيت له بشىء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعه من النار" اللحن الميل عن جهه الاستقامه، يقال: لحن فلان فى كلامه إذا مال عن صحيح المنطق، و أراد أن بعضكم يكون أعرف بالحجه و أفطن لها من غيره.

ملاذ الأخيار فى فهم

مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا قَطَعْتُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ.

[الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَجَمِيلٍ وَهَشَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ.

[الحديث ٥]

٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ بِغَيْرِ مَا حَكَمَ بِهِ فِي أَمْوَالِكُمْ حَكَمَ فِي أَمْوَالِكُمْ أَنَّ الْعَيْنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَحَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ أَنَّ الْبَيْتَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ ادَّعَى لِكَيْلَا يُبْطَلَ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

الحديث الرابع: حسن.

و يدل على أصليين من أصول القضاء يتفرع عليهما و يستنبط منهما كثير من أحكامه.

الحديث الخامس: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: لكيلا يبطل و في بعض نسخ الكافي و الفقيه: يطل.

و قال في الصحاح: قال أبو زيد طل دمه فهو مطلول و أطل دمه و طله الله و أطله أهدره، قال: و لا يقال: طل دمه بالفتح، و أبو عبيده و الكسائي يقولانه، و قال أبو عبيده: فيه ثلاث لغات: طل دمه، و طل دمه، و أطل دمه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١

[الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يَاسِينَ بْنِ الضَّرِيرِ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لِلشَّيْخِ خَبْرَنِي عَنِ الرَّجُلِ يَدَّعَى قِبَلَ الرَّجُلِ الْحَقَّ فَلَا يَكُونُ لَهُ الْبَيْتَةُ بِمَا لَهُ قَالَ فِيمَنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَا حَقَّ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ فَعَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِالْحَقِّ قَدْ مَاتَ فَأُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ فَعَلَى الْمُدَّعَى الْيَمِينُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ مَاتَ فَلَانَّ وَ إِنْ حَقَّ لَعَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ وَ إِلَّا فَلَا

الحديث السادس: مجهول.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: في بعض نسخ الكافي كما في

المتن، و في أكثرها "محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد" و هو الأظهر، لقله روايه ابن عيسى عن محمد بن عيسى، بل ليس في خاطري أن يكون روى عنه، و كثره روايه محمد بن أحمد بن يحيى عن ابن عبيد.

و قال أيضا قدس سره: في قوله "للشيخ" لعله أبو عبد الله عليه السلام، و ذكر الصدوق أنه موسى بن جعفر عليهما السلام، و لم يذكر أصحاب الرجال روايته عنه.

قوله عليه السلام: فلا حق له في الكافي " له عليه " و هو أظهر.

قوله عليه السلام: و إن لم يحلف فعليه قال الوالد العلامه نور ضريحه: أى على المدعى إن رده المدعى عليه إجماعا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢

حَقُّ لَهُ لِأَنَّا لَا نَدْرِي لَعَلَّهُ قَدْ وَفَّاهُ بَيْنَهُ لَا نَعْلَمُ مَوْضِعَ عَهَا أَوْ بَغَيْرِ بَيْنِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَمِنْ ثَمَّ صَارَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ مَعَ الْبَيْنَةِ فَإِنْ ادَّعَى وَ لَا بَيْنَهُ لَهُ فَلَا حَقَّ لَهُ لِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَيْسَ بِحَيٍّ وَ لَوْ كَانَ حَيًّا لَأُزِمَ الْيَمِينَ أَوْ الْحَقُّ أَوْ يُرَدُّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ

أو الأعم منه و من الحاكم، كما ذهب إليه جماعه و سيحى ء. انتهى.

و يحتمل إرجاع الضمير إلى المدعى عليه، أى: عليه أن يسلم الحق، و ما أفاده أظهر.

و قال الشهيد الثانى روح الله روحه: إذا نكل المدعى عليه عن اليمين، بمعنى أنه امتنع منها و من ردها على المدعى، قال له الحاكم ثلاث مرات استظهارا لا وجوبا: إن حلفت و إلا جعلتك ناكلا. فإن حلف فذاك، و إن أصر على النكول، ففي حكمه قولان، أحدهما: أنه يقضى عليه بمجرد نكوله، و يدل

عليه روايه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، حيث رتب ثبوت الحق عليه على عدم حلفه. و الثاني:

أنه يرد اليمين على المدعى، و عليه أكثر المتأخرين، و لا ريب أن الرد أولى. انتهى.

و قد عرفت أن الخبر يحتمل وجهها آخر، فتدبر.

قوله عليه السلام: قد وفاه بينه قال الوالد العلامة روح الله روحه: في التهذيب و الكافي "أوفاه" و ألحق به جماعه من الأصحاب المدعى على الغائب و الطفل و المجنون، للتعليل المذكور، و فيه أنه قياس مع الفارق.

و قال الشهيد الثاني قدس سره: إن كانت الدعوى على الميت، فالمشهور

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيَسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُدْعَى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَ لَا بَيِّنَةٌ لِلْمُدَّعَى قَالَ يُسْتَحْلَفُ أَوْ يُرَدُّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا حَقَّ لَهُ

بين الأصحاب لا يظهر فيه مخالف، أن المدعى يستحلف مع بينته على بقاء الحق في ذمه الميت، و الأصل فيه روايه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، و هي مع اشتها مضمونها بين الأصحاب معلله، فكانت مخصصة لغيرها، و التعليل يقوى جانبها مع ضعفها.

و في تعدى حكمها إلى الغائب و الطفل و المجنون قولان، و ذهب الأ-كثر إلى التعدى لمشاركه العله. و فيه نظر، لأن العله الظاهره في الخبر على تقدير تسليمه كون المدعى عليه ليس بحى، و هي منتفيه عن المذكورين. و أيضا فإن مورد النص أقوى من الملحق به، لأن جوابه قد انتفى مطلقا و يئس منه في دار الدنيا، و هؤلاء لهم لسان يرتقب

جوابهم، و لو حملت الروايه على الاستحباب إن لم ينعقد الإجماع على خلافه أمكن.

و اعلم أنه مع العمل بمضمونه، يجب الاقتصار على ما دل عليه من دعوى الدين، كما يدل عليه قوله " و أن حقه لعله " و أنا لا ندري لعله قد أوفاه، فلو كانت الدعوى عينا دفعت إليه مع البينه بغير يمين. و لو لم توجد في التركة و حكم بضمانها، ففي إلحاقها بالدين نظر. و لو أقر له قبل الموت بمدته لا يمكنه فيها الاستيفاء عادة، ففيه وجهان. انتهى.

و لعل الأقوى في تلك الوجوه التي لا يعلم شمول النص لها عدم اليمين، عملاً بعموم سائر الأخبار المعتبره.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤

[الحديث ٨]

٨ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوانَ عَنِ الْعَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي الرَّجُلِ يَدْعِي وَ لَا بَيِّنَةَ لَهُ قَالَ يَسْتَحْلِفُهُ فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ فَلَمْ يَحْلِفْ فَلَا حَقَّ لَهُ

الحديث الثامن: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا حق له في بعض النسخ " فلا حق له " و كذا في الكافي، و هو الصواب.

و هذا الخبر و ما سبقه من الخبرين تدل على عدم جواز رد اليمين على المدعى، و استثنى منها مواضع:

منها: دعوى التهمة إن جوزناها.

و منها: دعوى الوصي لليتيم مالا على آخر فأنكر، لأن الوصي لا يتوجه عليه يمين.

و منها: لو ادعى الوصي على الوارث أن الميت أوصى للفقراء بخمس أو زكاه أو نحو ذلك مما لا مستحق له بخصوصه فأنكر الوارث، فإنه يلزمه اليمين أو الإقرار، و لو كان يتيما آخر حتى يبلغ.

و حيث يتوجه للمنكر ردها على المدعى، فإن حلف استحق الدعوى،

و إن امتنع سأله القاضى عن سببه، فإن تعلق بشىء أو قال: لا أريد أن أحلف، فهذا نكول يسقط حقه عن اليمين، و ليس له مطالبه الخصم بعد ذلك و لا استئناف الدعوى، لهذه الأخبار. و قيل: له تجديدها فى مجلس آخر، و الأول أشهر و أقوى، إلا أن يأتى بينته.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥

[الحديث ٩]

٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يُقِيمُ الْبَيْنَةَ عَلَى حَقِّهِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَحْلَفَ قَالَ لَا.

[الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ قَالَ تَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى

و إن ذكر المدعى لامتناعه سببا، فقال: أريد أن آتى بالبينه، أو أسأل الفقهاء، أو أنظر فى الحساب، أو نحو ذلك، ترك و لم يبطل حقه من اليمين، و هل يقدر إمهاله؟ فيه وجهان، و استجود الشهيد الثانى عدمه.

ثم إنه إن حلف المدعى بعد رد المنكر، فلا حق له، و نقل عليه الإجماع.

و إن بذلها بعد الرد و قبل أن يحلف المدعى، فهل له ذلك؟ قال الشيخ: لا إلا برضا المدعى، و تردد فيه الفاضلان، و لعل الجواز أقوى.

الحديث التاسع: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب مرقدته: و يدل على عدم حلف المدعى بعد إقامه البينه، إلا أن يدعى الأداء أو الإبراء و لم تكن له بينه، فعلى المدعى اليمين على بقاء الحق.

الحديث العاشر: موثق كالصحيح.

الحديث الحادى عشر: حسن.

و قال الوالد العلامه برد الله مضجعه: ظاهره الرد مطلقا، و يحمله على المدعى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦

[الحديث ١٢]

١٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُدْعَى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَ لَيْسَ لِيَصِحَّ الْحَقُّ بَيْنَهُ قَالِ يَسْتَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ وَ قَالَ أَنَا أَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَيْكَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ أَنْ يَحْلِفَ وَ يَأْخُذَ مَالَهُ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَمَّنْ رَوَاهُ قَالَ اسْتَخْرَجَ الْحُقُوقَ بِأَرْبَعِهِ وَجُوهٍ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ امْرَأَتَانِ فَرَجُلٌ وَ يَمِينُ الْمُدْعَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى وَ هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِفَ وَ يَأْخُذَ حَقَّهُ فَإِنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ الْبَيِّنَةَ عَلَى حَقِّهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةَ فَرَدَّ عَلَيْهِ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ فَإِنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ فَلَا حَقَّ لَهُ

عليه للجميع، و على المعلوم ظاهر فى رد المنكر، و احتمال الحاكم باق و إن كان خلاف الظاهر.

الحديث الثانى عشر: مرسل.

قوله: فإن ذلك واجب أى: لا بد منه لأخذ المال.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

الحديث الرابع عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يُقِيمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى حَقِّهِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَحْلِفَ قَالَ لَا.

[الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النَّمَيْرِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا رَضِيَ صَاحِبُ الْحَقِّ بِيَمِينِ الْمُنْكَرِ لِحَقِّهِ فَاسْتَحْلَفَهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا حَقَّ لَهُ قَبْلَهُ ذَهَبَ الْيَمِينُ بِحَقِّ الْمُدْعَى فَلَا حَقَّ لَهُ قُلْتُ لَهُ وَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ بَيْنَهُ عَادِلَةٌ قَالَ نَعَمْ وَ إِنْ أَقَامَ بَعِيدَ مَا اسْتَحْلَفَهُ بِاللَّهِ خَمْسِينَ قَسَامَةً مَا كَانَ لَهُ وَ كَانَ الْيَمِينُ قَدْ أُبْطِلَتْ كُلُّ مَا ادَّعَاهُ قَبْلَهُ مِمَّا قَدْ اسْتَحْلَفَهُ عَلَيْهِ

الحديث الخامس عشر: حسن.

الحديث السادس عشر: حسن.

و المشهور ما يدل عليه هذا الخبر من عدم نفع البيئه بعد الاستحلاف.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله: القسامه لغه للاولياء الذين يحلفون على دعوى الدم، و فى اصطلاح الفقهاء اسم للايمان. انتهى.

و فى القاموس: القسامه الجماعه يقسمون على الشىء و يأخذونه أو يشهدون.

و قال فى المسالك: من فوائده اليمين انقطاع الخصومه فى الحال، لإبراء الذمه من الحق فى نفس الأمر، بل يجب على الحالف فيما بينه و بين الله أن يتخلص من حق المدعى، و أما المدعى فإن لم تكن له بينه بقى حقه فى ذمته إلى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨

[الحديث ١٧]

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ خَضِرِ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ - يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ فَيَجْحَدُهُ قَالَ إِنْ اسْتَحْلَفَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً وَ إِنْ تَرَكَهُ وَ لَمْ يَسْتَحْلَفْهُ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ع

يوم القيامة، و لم يكن له أن يطالبه به، و لا أن يأخذه مقاصه، كما كان له ذلك قبل التحليف، و لا معاوده المحاكمه، و لا تسمع دعواه لو فعل. هذا هو المشهور بين الأصحاب لا يظهر فيه مخالف، و مستنده أخبار كثيره.

و لو أقام بعد إخلاله بينه بالحق، ففي سماعها أقوال، أحدها- و هو الأشهر- عدم سماعها مطلقاً، للتصريح به في روايه ابن أبي يعفور، و دخوله في عموم الأخبار و إطلاقها. و ادعى عليه الشيخ في الخلاف الإجماع، و للشيخ في المبسوط قول آخر بسماعها مطلقاً، و فصل في موضع آخر منه بسماعه مع عدم علمه بها أو نسيانه، و هو خيرُه ابن إدريس. و قال المفيد: تسمع إلا مع اشتراط سقوطها، و الحق أن الروايه إن صحت كانت هي الحججه، و إلا فلا.

الحديث السابع عشر: مجهول.

و في بعض النسخ "عن خضر النخعي" كما في الكافي.

الحديث الثامن عشر: مرسل.

و قال في النهايه: و في حديث آخر "من حلف على يمين صبر" أي: أزم فيها

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩

بَعْضِ أَصْحَابِهِ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ فَيَجْعَلُهُ فَيَحْلِفُ لَهُ يَمِينًا صَبْرًا لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَتْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ وَ كَذَلِكَ

إِنْ احْتَسَبَهُ عِنْدَ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ رَوَى الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ قَضَى أَنَّ الْحَجَرَ عَلَى الْغُلَامِ حَتَّى يَعْقِلَ وَ قَضَى ع فِي الدِّينِ أَنَّهُ يُحْبَسُ صَاحِبُهُ فَإِنْ تَبَيَّنَ إِفْلَاسُهُ وَ الْحَاجَةُ فَيُخَلَّى سَبِيلَهُ حَتَّى يَسْتَفِيدَ مَالًا وَ قَضَى ع فِي

و حبس عليها و كانت لازمه لصاحبها من جهة الحكم. انتهى.

و فى القاموس: يمين الصبر التى يمسك الحاكم عليها حتى يحلف، أو التى يلزم و يجبر عليها حالفها.

قوله عليه السلام: إن احتسبه عند الله أى: أبرأه قربه إلى الله تعالى.

الحديث التاسع عشر: مرسل.

الحديث التاسع عشر: مرسل.

قوله: حتى يعقل لعل المراد بالعقل الرشد.

قوله: إنه يحبس صاحبه قال الوالد العلامة طاب مرقدته: الظاهر أن الحبس إذا كان له أصل مال،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠

الرَّجُلِ يَلْتَوِي عَلَى غُرْمَائِهِ أَنَّهُ يُحْبَسُ ثُمَّ يُؤْمَرُ بِهِ فَيَقْسَمُ مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ بِالْحِصَصِ فَإِنْ أَبَى بَاعَهُ فَيَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ رَوَى أَبُو أَيُّوبَ الْخَزَّازِ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُحِيلُ الرَّجُلَ بِالْمَالِ أَيْرَجُعُ عَلَيْهِ قَالَ لَا يَرْجُعُ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَفْلَسَ قَبْلَ ذَلِكَ

أو كان الدعوى مالا إذا كان مثل المهر، فلا يحبس.

قوله: يلتوى على غرمائه قال فى الصحاح: لويت الرجل فتلته، و لوى الرجل رأسه و ألوى برأسه أماله و أعرض. و قوله تعالى " وَ إِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا " بواوين، قال ابن عباس:

هو القاضى يكون ليه و إعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

قوله: ثم يأمر به فيقسم ماله أى: ذلك الرجل، يعنى: إذا أمكن أن يرضى بقسمه أمواله، يقدم على قسمه الحاكم.

الحديث العشرون: صحيح.

يدل على عدم الرجوع على المحيل، إلا أن يكون المحال عليه معسرا حين الحوالة، فيجوز حينئذ الرجوع عليه، كما هو

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١

٤ بابُ البَيِّنَتَيْنِ يَتَقَابِلَانِ أَوْ يَتَرَجَّحُ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ وَحُكْمُ الْقُرْعَةِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي دَابَّةٍ فِي أَيِّدِيهِمَا وَأَقَامَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا نَتَجَتْ عِنْدَهُ فَأَخْلَفَهُمَا فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا وَابْنُ الْآخِرِ أَنْ يَحْلِفَ فَفَضَى بِهَا لِلْحَالِفِ فَقِيلَ لَهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي

باب البَيِّنَتَيْنِ يَتَقَابِلَانِ أَوْ يَتَرَجَّحُ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ وَحُكْمُ الْقُرْعَةِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: ضَعِيفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ.

و ربما يعد حسنا أو موثقا.

قوله عليه السلام: فحلّف أحدهما ظاهره أنه كان بأيديهما و أقاما جميعا البيّنه، و الحلف هاهنا مخالف للمشهور،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢

يَدٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَقَالَ أَحْلَفُهُمَا فَأَيُّهُمَا حَلَفَ وَ نَكَلَ الْآخِرُ جَعَلْتُهَا لِلْحَالِفِ فَإِنْ حَلَفَا جَمِيعًا جَعَلْتُهَا بَيْنَهُمَا نَصِيٍّ مُبِينٍ قِيلَ فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَ أَقَامَا جَمِيعًا الْبَيِّنَةَ قَالَ أَقْضَى بِهَا لِلْحَالِفِ الَّذِي فِي يَدِهِ.

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبِيانٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ

فإن المشهور هنا التشريك بغير يمين. و يمكن حمله على عدم البيّنه، لكن عبارته الكافية صريحه فى البيّنه و كونه بأيديهما، حيث قال: إن رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه فى دابه فى أيديهما و أقام كل واحد منهما البيّنه أنها نتجت عنده، فأحلّفهما على عليه السلام فحلّف أحدهما. إلى آخره.

قوله عليه السلام: أحلفهما إطلاق الخبر يدل على عدم اعتبار الأكثرية و الأعدلية. و يمكن حمله عليه جمعا.

و أيضا يدل على عدم اعتبار القرعه.

الحديث الثاني: ضعيف.

و حملة الشيخ رحمه الله على

ما إذا لم تكن لأحدهما يد متصرفه خاصه كما عرفت.

قوله عليه السلام: بينه شهود صفه لبينه، أو عطف بيان له. و في الكافي " بشهود ". و ليس فيه بينه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣

ع إِذَا آتَاهُ رَجُلَانِ بَيْنَهُ شُهُودٌ عَدْلُهُمْ سَوَاءٌ وَ عَدَدُهُمْ سَوَاءٌ أَفْرَعُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَيِّهِمْ يَصِيرُ الْيَمِينُ قَالَ وَ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ أَيُّهُم كَانَ لَهُ الْحَقُّ فَأَدِّهِ إِلَيْهِ ثُمَّ يَجْعَلُ الْحَقَّ لِلَّذِي يَصِيرُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ إِذَا حَلَفَ.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ وَ جَاءَ آخِرَانِ فَشَهِدَا عَلَى غَيْرِ الَّذِي شَهِدَ الْأَوَّلَانِ وَ اِخْتَلَفُوا قَالَ يُفْرَعُ بَيْنَهُمْ فَمَنْ أُفْرِعَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَهُوَ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ

و يدل على اعتبار العدالة و العدد، و على أن القرعة لتوجه اليمين لا لأصل الحق.

قوله عليه السلام: يصير إليه اليمين عليه لم يكن لفظه " عليه " في الكافي.

و قال بعض الفضلاء: الظاهر أن " عليه " في بعض النسخ كان بدلا عن " إليه "، فجمع بينهما بعض الكتاب.

الحديث الثالث: ضعيف قوله عليه السلام: فمن قرع عليه أي: خرج القرعة باسمه، أو غلب إذا قرئ معلوما، أو صار مغلوبا إذا قرئ مجهولا، فإن توجه اليمين ضرر بحسب الواقع.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤

[الحديث ٤]

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فِي دَابَّةٍ وَ كِلَاهُمَا أَقَامَا الْبَيْتَةَ أَنَّهُ أَنْتَجَبَهَا فَقَضَى بِهَا لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ وَ قَالَ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِهِ جَعَلْتُهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

[الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ عَرَفَا بَعِيرًا فَأَقَامَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ فَجَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعِي دَاراً فِي

الحديث الرابع: موثق.

و يدل على تقديم بينه ذى اليد، إذا كانت البيتان تشهدان بالسبب، كما هو أحد الأقوال فى المسأله.

قوله عليه السلام: للذى هى فى يده مع اليمين، كما ذكره الأصحاب، و قد مر.

قوله عليه السلام " جعلتها بينهما نصفين " مع حلفهما على المشهور.

الحديث الخامس: ضعيف.

قوله: فأقام كل واحد منهما حمل على تساويهما كما و كيفا.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥

أَيُّدِيهِمْ وَ يُقِيمُ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الدَّارُ أَنَّهُ وَرِثَتَهَا عَنْ أَبِيهِ لَا يَدْرِي كَيْفَ كَانَ أَمْرُهَا فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ بَيْنَهُ يُسْتَحْلَفُ وَ تُدْفَعُ إِلَيْهِ وَ ذَكَرَ
أَنَّ عَلِيًّا عَ اتَاهُ قَوْمٌ يَخْتَصِمُونَ فِي بَغْلِهِ فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ لَهُؤُلَاءِ أَنَّهُمْ أَنتَجَوْهَا عَلَى مَذْوَدِهِمْ لَمْ يَبِيعُوا وَ لَمْ يَهَبُوا وَ قَامَتِ

قوله عليه السلام: أكثرهم بينه يدل على عدم اختصاص اعتبار الأ-كثريه بما إذا كانا خارجين، كما هو المشهور، و المشهور الحلف مع ترجيح البيئه، كما يدل عليه الخبر.

و قال فى المختلف: اختاره الشيخ على بن بابويه و ابنه الصدوق.

و ذكر فى الفقيه بعد هذه الروايه: إذا أقام الذى فى يده الدار بينه أنها ملكه، و أقام المدعى أيضا بينه، كان الحق أن يحكم بها للمدعى، لأن الله عز و جل إنما أوجب البيئه على المدعى و لم يوجبها على المدعى عليه، و لكن هذا المدعى عليه ذكر

أنه ورثها عن أبيه، ولا يدري كيف أمرها، فلهذا أوجب الحكم باستحلاف أكثرهم بينه و دفع الدار إليه.

قوله: على مذودهم قال في القاموس: الذود تأسيس الزاد، و كمنبر وعاؤه. انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: المذود كمنبر معلف الدابه، و قد يكتب بالزاي تصحيفا، و هو وعاء الزاد. و الشهاده بعدم البيع و الهبه راجع إلى عدم

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦

لَهُؤُلَاءِ الْبَيْتِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَقَضَى بِهَا لِأَكْثَرِهِمْ بَيْنَهُ وَ اسْتَحْلَفَهُمْ قَالَ فَسَأَلْتُهُ حِينَئِذٍ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الَّذِي ادَّعَى الدَّارَ قَالَ إِنْ أَبَا هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهَا أَخَذَهَا بِغَيْرِ تَمَنٍّ وَ لَمْ يُقِمِ الَّذِي هُوَ فِيهَا بَيْنَهُ إِلَّا أَنَّهُ وَرِثَهَا عَنْ أَبِيهِ قَالَ إِذَا كَانَ أَمْرُهَا هَكَذَا فَهِيَ لِلَّذِي ادَّعَاهَا وَ أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَيْهَا.

[الحدِيث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا

العلم، و إن أمكن العلم بالعدم، لكنه بعيد غايه البعد.

قوله: و استحلفهم فإن تساويا فالظاهر القرعه، و حمل على عدم اليد لأحدهما جمعا، و إلا فيحلف صاحب اليد كما مر.

الحدِيث السابع: موق.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب فيما إذا تعارضت البيتان و كانت العين في يد أحدهما، فذهب الصدوقان و سلاار و ابن زهره و ابن إدريس و الشيخ في موضع من الخلاف إلى ترجيح الخارج مطلقا، لكن الصدوق قد أعدل البيتين، و مع التساوى الخارج.

و ذهب المحقق و الشيخ في النهايه و كتابى الأخبار و القاضى و جماعه إلى

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧

.....

ترجيح الداخل إن شهدت بيته بالسبب، سواء انفردت به أم شهدت بينه الخارج أيضا، و تقديم الخارج إن شهدت بالملك المطلق،

أو انفردت بينته بالسبب.

و ذهب الشيخ فى الخلاف أيضا إلى ترجيح ذى اليد مطلقا، و المفيد إلى ترجيح الأعدل من البينتين، أو الأ-كثر عددا مع تساويهما فى العدالة مع اليمين، و مع التساوى يقضى للخارج.

و قريب منه قول الصدوق. و الترجيح بهاتين الصنفين عمل بها المتأخرون، على تقدير كون العين فى يد ثالث.

و لو كانت العين فى يديهما، يحكم بينهما نصفين. و هل يلزم كلا منهما يمين لصاحبه أم لا؟ فيه قولان.

و لو كانت فى يد ثالث، فالمشهور الحكم لأعدل البينتين، فإن تساويا فلاكثرهما، و مع التساوى عددا و عداله يقرع بينهما، فمن خرج اسمه حلف و قضى له. و لو امتنع أحلف الآخر و قضى له، فإن نكلا قضى بينهما بالسوية.

و قال الشيخ فى المبسوط: يقضى بالقرعه إن شهدتا بالملك المطلق، و يقسم بينهما إن شهدتا بالملك المقيد. و لو اختصت إحداهما بالتقييد قضى بها دون الأخرى. و ذهب جماعه من المتقدمين إلى الترجيح بالعداله و الكثره فى جميع الأقسام، و قواه الشهيد الثانى رحمه الله.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: القرعه لا تجرى فى أحكام الله تعالى، و كذا فى اشتباه الثوب النجس بالطاهر، و كذا فى اشتباه البيضه، و كذا الكر بغيره. أما الأول فلأن الشارع عينها و بينها فى وضعها عند أهله، و أما الثانى فلأنه كان لنا سبيل إلى التمييز أولا ثم نسيناه، و أما الثالث فلأن الشارع ميز بين البيضه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨

إِلَى عَلِيٍّ عِ فِي دَائِهِ فَرَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهَا أُتِجَتْ عَلَى مَذُودِهِ وَ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَهُ سَوَاءً فِي الْعِدَدِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَا سَهْمَيْنِ فَعَلَّمَ السَّهْمَيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

بِعَلَامِهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّنْعِ وَ رَبَّ الْأَرْضَيْنِ السَّنْعِ وَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أُيُّهُمَا
كَانَ صَاحِبَ الدَّابَّةِ وَ هُوَ أَوْلَىٰ بِهَا فَاسْأَلُكَ أَنْ تُقْرَعَ وَ تُخْرَجَ سَهْمُهُ فَخَرَجَ سَهْمُ أَحَدِهِمَا فَقَضَىٰ لَهُ بِهَا.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَىٰ أَمْرٍ وَ جَاءَ آخِرَانِ
فَشَهِدَا عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ فَاخْتَلَفُوا قَالَ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ فَأَيُّهُمُ قَرَعَ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ وَ هُوَ أَوْلَىٰ بِالْحَقِّ.

[الحديث ٩]

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ مُتْنَى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ شَهِدَ لَهُ رَجُلَانِ بِأَنَّ لَهُ
عِنْدَ رَجُلٍ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَ جَاءَ آخِرَانِ فَشَهِدَا بِأَنَّ لَهُ عِنْدَهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ كُلُّهُمُ شَهِدُوا فِي مَوْقِفٍ

الحلال و بين غيرها بعلامه، و أما الرابع فلأن لنا سيلا إلى التمييز وقتنا ما.

قوله: فعلم السهمين بأن كتب عليهما اسمهما.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: مرسل.

قوله: شهدوا في موقف قال الوالد العلامه روح الله روحه: أي كانت الشهادة على أمر واحد، بأن أوقع البيع أول طلوع الشمس
يوم السبت مثلا، و الغرض عدم إمكان صدقهما. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٩

قَالَ أَقْرَعُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ اسْتَحْلَفَ الَّذِينَ أَصَابَهُمُ الْقَرْعُ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِالْحَقِّ.

[الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْعَطَّارِ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فَجَاءَ
رَجُلٌ بِشُهُودٍ فَشَهِدُوا أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةُ امْرَأَةُ فُلَانٍ وَ جَاءَ آخَرُونَ فَشَهِدُوا أَنَّهَا امْرَأَةُ فُلَانٍ فَاعْتَدَلَ الشُّهُودُ وَ عَدَّلُوا قَالَ يُقْرَعُ بَيْنَ
الشُّهُودِ فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ الْمُحِقُّ وَ هُوَ أَوْلَىٰ بِهَا.

[الحديث ١١]

١١ سَيْهَلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنِ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ جَارِيَةٍ لَمْ تُدْرِكْ بِنْتِ سَبْعِ سِنِينَ

و الحاصل أنه محمول على ما إذا كانت الشهادتان على واقعه واحده لم يمكن الجمع بينهما، كان يقول إحداهما: باعه الدابه
الفلانيه بخمسين و بقى الثمن عنده و الأخرى أنه باعه بمائه و بقى الثمن عنده.

قوله عليه السلام: ثم استحلف الظاهر إحلاف الشهود، و يحتمل المدعين أيضا. و على الثاني ينبغي أن يحمل.

الحديث العاشر: مرسل.

قوله عليه السلام: يقرع بين الشهود قال الوالد العلامة نور ضريحه: أى المشهود عليهما، و لاختلافهما فى الشهاده كان القرعه
بينهما على الظاهر، لأن حقيه الشهود تدل على حقيه مدعيهم.

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على أن الأصل الحرية، إلا أن تثبت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٠

وَ امْرَأَهُ ادَّعَى الرَّجُلُ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ وَ ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا ابْنَتُهَا فَقَالَ قَدْ قَضَى فِي هَذَا عَلَيَّ ع قُلْتُ وَ مَا قَضَى فِي هَذَا فَقَالَ كَانَ
يَقُولُ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَحْرَارٌ إِلَّا مَنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالرَّقِّ وَ هُوَ مُدْرِكٌ وَ مَنْ أَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى مَا ادَّعَى مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ فَإِنَّهُ يُدْفَعُ إِلَيْهِ وَ
يَكُونُ لَهُ رِقًا قُلْتُ فَمَا

تَرَى أَنْتَ قَالَ أَرَى أَنْ أَسْأَلَ الَّذِي ادَّعَى أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ بَيْنَهُ عَلَى مَا ادَّعَى فَإِنْ أَحْضَرَ شُهُودًا يَشْهَدُونَ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَا يَعْلَمُونَهُ بَاعَ
وَلَمَّا وَهَبَ دَفَعَتِ الْجَارِيَةَ إِلَيْهِ حَتَّى تُقِيمَ الْمَرْأَةَ مَنْ يَشْهَدُ لَهَا أَنَّ الْجَارِيَةَ ابْتَنَتْهَا حُرَّةً مِثْلَهَا فَتُدْفَعُ إِلَيْهَا وَتُخْرَجَ مِنْ يَدِ الرَّجُلِ قُلْتُ
فَإِنْ لَمْ يُقِيمِ الرَّجُلُ شُهُودًا

رقيتها، فإن أثبتت المرأة أنها حرة تدفع إليها، أثبت النسب والحضانه وإلا فحرة، وليس لهما عليها تسلط، فيضبطها الحاكم إلى البلوغ.

و يظهر منه أنه مع تعارض البينتين يرجح جانب الحرية، لموافقتهما للأصل والمرأة بإقرارها مؤاخذه، ترث الصبيه منها ولا ترث من الصبيه، و لم يذكره صلوات الله عليه لأن الغرض بيان رفع تسلطها. انتهى.

وقال في المسالك: لو اشترى عبداً ثابت العبودية- بأن وجدته يباع في الأسواق- فإن ظاهر اليد والتصرف يقتضى الملك. فلو ادعى الحرية لا يقبل إلا بالبينه.

أما لو وجد في يده و ادعى رقيته و لم يعلم شراؤه و لا بيعه، فإن كان كبيراً و صدقه فكذلك، و إن كذبه لم يقبل دعواه إلا بالبينه، عملاً بأصالة الحرية. و إن سكت أو كان صغيراً فوجهان، و استقرب في التذكرة العمل بأصالة الحرية، و فى التحرير بظاهر اليد، و هو أجود.

قوله عليه السلام: تخرج من بيته فى بعض النسخ " من يد " و فى بعضها و الكافى " من يديه " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦١

أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ قَالَ تُخْرَجُ مِنْ بَيْتِهِ فَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهَا ابْتَنَتْهَا دُفِعَتْ إِلَيْهَا وَ إِنْ لَمْ يُقِيمِ الرَّجُلُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَى وَ لَمْ
تُقِيمِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَتْ خُلِيَ سَبِيلُ الْجَارِيَةِ تَذَهَبُ حَيْثُ

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَيْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الثَّقَفِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّي وَ شُهِودٍ وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ فَأَقَامَتْ أُخْتُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّي وَ شُهِودٍ وَلَمْ يُوقَّتْهَا وَقْتاً إِنَّ الْبَيْتَةَ بَيْنَهُ الزَّوْجِ وَ لَمَّا تَقَبَّلُ بَيْنَهُ الْمَرْأَةَ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ اسْتَحَقَّ بُضْعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَ تُرِيدُ أُخْتَهَا فَسَادَ النِّكَاحُ فَلَا تُصَدَّقُ وَ لَا تُقْبَلُ بَيْنَتُهَا إِلَّا بِوَقْتٍ قَبْلَ وَقْتِهَا أَوْ دُخُولٍ بِهَا

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: على رجل آخر الظاهر "هذا الرجل" كما في بعض النسخ، و رواه الشهيد الثاني و غيره أيضا هكذا، و فرضوا المسألة بهذا النحو. و على ما في أكثر النسخ تكون الأخت مدعية من قبل رجل آخر على أختها أنه تزوجها.

و قال في القاموس: البضع الجماع، أو الفرج نفسه. انتهى.

و اعلم أن المشهور بين الأصحاب العمل بهذا الخبر.

قال في الشرائع: لو ادعى زوجيه امرأه و ادعت أختها زوجيته، و أقام كل منهما بينه، فإن كان دخل بالمدعية، كان الترجيح لبينتها، لأنه مصدق لها بظاهر

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٢

.....

فعله. و كذا لو كان تاريخ بيئتها أسبق، و عدم الأمرين يكون الترجيح لبينته.

و قال الشهيد الثاني رحمه الله في المسالك: لا يظهر فيه خلاف بينهم، و هو مخالف للقواعد الشرعية في تقديم بينه الرجل مع إطلاق البينتين، أو تساوى التاريخين، لأنه منكر و يقدم قوله مع عدم البينة. و من كان القول قوله فالبينة بينه صاحبه، و الأصل فيها

روايه الزهرى، و فى سندها ضعيف كثير، و مع ذلك فربما ادعى على حكمها الإجماع.

و تحرير المسأله على هذا أن يقال: إذا وقع النزاع على هذا الوجه، فإما أن يقيم كل من المتداعيين بينه، أو لا- يقيما، أو يقيم أحدهما دون الآخر، فأما الرجل أو المرأة، فالصور أربع.

ثم على تقدير إقامتهما البينه: إما أن تكون البينتان مطلقتين، أو مؤرختين، أو تكون إحداهما مطلقه و الأخرى مؤرخه، فأما بينه الرجل، أو بنيه المرأة.

و المؤرختان: إما بتاريخ واحد، أو مختلفان مع تقديم تاريخ الرجل، أو مع تقديم تاريخ المرأة، فهذه تسع صور.

و على جميع التقادير: إما أن يكون الرجل قد دخل بالمرأه المدعيه أم لا، فالصور ثمانى عشره. و موضع النص المذكور مع إقامه كل منهما بينه، و غيره يرجع حكمه إلى القواعد الشرعيه من غير إشكال.

و تفصيل الحكم فيها: إن مع عدم البينه أصلا يكون القول قوله فى إنكار زوجه المدعيه، لأنه منكر. و دعواه زوجه أختها يرجع إلى قواعد الدعوى بينه و بين الأخت، سواء أنكرت كما فى الروايه، أو اعترفت.

هذا إذا لم يكن دخل بالمدعيه، أما لو دخل بها ففى الاكتفاء بيمينه نظرا إلى أنه منكر، أو يرجع إلى يمينها، التفاتا إلى أن فعله مكذب لدعواه وجهان، يرجعان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٣

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرَكِيِّ

إلى تعارض الأصل و الظاهر، و الأول أقوى.

و إن أقام أحدهما خاصه البينه قضى له، سواء الرجل و المرأة، إلا إذا كانت البينه للرجل و قد دخل بالمدعيه، فالوجهان. و يزيد هنا أن فعله مكذب لبينته، فلا تسمع.

و إن أقام كل منهما بينه مطلقه،

أو كانت إحداهما مؤرخه و الأخرى مطلقه، فالترجيح لبينته على مقتضى النص إلا مع الدخول، لسقوط بيئته حينئذ بتكذيبه إياها، فيحكم لبينتها. و إن أرختا معا و تقدم تاريخ بيئتها، فلا إشكال فى تقديمها، لثبوت سبق نكاحها فى وقت لا يعارضها الأخرى، و مع تساوى التاريخين أو تقدم بيئته، تقدم بيئته إن لم يكن دخل بها، عملا بالنص المذكور، و مع الدخول يقدم بيئتها. و لو قطعنا النظر عن النص، لكان التقديم لبيئتها عند التعارض مطلقا.

بقى فى المسأله أمران:

أحدهما: إن ظاهر النص أن من قدم بيئته لا يفتقر معه إلى اليمين، و كذلك أطلق المصنف الحكم تبعا لظاهره، إذ لو افتقر لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، و الأقوى الافتقار إلى اليمين، إلا مع سبق تاريخ إحدى البيئتين.

الثانى: على تقدير العمل بالنصوص هل ينسحب إلى مثل الأم و البنت، لو ادعت زوجها إحداهما و ادعت الأخرى زوجته؟ وجهان، من اتحاد صورته الدعوى، إذ لا مدخل للإخوة فى هذا الحكم، بل إنما هو لتحريم الجمع و هو مشترك.

و من كون الحكم على خلاف الأصل فيقتصر فيه على مورده.

الحديث الثالث عشر: صحيح

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٤

عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَطَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَائِيهِ إِلَى عَلِيِّ ع فَرَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهَا نُبِجَتْ عِنْدَهُ عَلَى مِتْدُودِهِ وَ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ سَوَاءً فِي الْعَدَدِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَا سَيِّهَمَيْنِ - فَعَلَّمَ السَّهْمَيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعِلَامَتِهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبَّ الْأَرْضَيْنِ السَّبْعِ وَ رَبَّ الْعُرْشِ الْعَظِيمِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ أَيُّهُمَا كَانَ صَاحِبَ

الدَّابَّةِ وَهُوَ أَوْلَىٰ بِهَا أَسْأَلُكَ أَنْ تُقَرِّعَ وَ تُخْرِجَ اسْمَهُ فَخَرَجَ اسْمُ أَحَدِهِمَا فَقَضَىٰ لَهُ بِهَا وَ كَانَ أَيْضًا إِذَا اخْتَصَمَ الْخَصِمَانِ فِي جَارِيَةٍ فَرَعَمَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا وَ زَعَمَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَنْتَجَهَا فَكَانَا إِذَا أَقَامَا الْبَيِّنَةَ جَمِيعًا قَضَىٰ بِهَا لِلَّذِي أَنْتَجَتْ عِنْدَهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّهُ قَضَىٰ فِي رَجُلَيْنِ ادَّعَىٰ بَعْلَهُ فَأَقَامَ أَحَدُهُمَا شَاهِدَيْنِ وَ الْآخَرَ خَمْسَةَ فَقَالَ لِصَاحِبِ الْخَمْسَةِ خَمْسَةَ أَشْهُمٍ وَ لِصَاحِبِ الشَّاهِدَيْنِ سَهْمَانِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْيَارِ هُوَ أَنَّ الْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا تَقَابَلَتَا فَلَمَّا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ مَعَ إِحْدَاهُمَا يَدٌ مُتَصَيِّرَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدٌ مُتَصَيِّرَةٌ وَ كَانَتَا جَمِيعًا خَارِجَتَيْنِ فَيَتَّبَعِي أَنْ يُحْكَمَ لِأَعْدَلِهِمَا شُهُودًا وَ يُبْطَلُ الْآخَرُ وَ إِنْ تَسَاوَيَا فِي الْعِدَالَةِ حَلَفَ أَكْثَرُهُمَا شُهُودًا وَ هُوَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ خَبَرُ أَبِي بَصِيرٍ الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ وَ مَا رَوَاهُ السَّكُونِيُّ مِنْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع

الحديث الرابع عشر: ضعيف على المشهور.

قوله: و هو الذى تضمنه خبر أبى بصير لا يخفى صراحه خبر أبى بصير فى كون أحدهما داخلا و الآخر خارجا، فكيف

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٥

قَسَمَهُ عَلَى عِدَدِ الشُّهُودِ فَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُصَالَحَةِ وَ الْوَسَاطَةِ بَيْنَهُمَا دُونَ مَرِّ الْحُكْمِ وَ إِنْ تَسَاوَى عِدَدُ الشُّهُودِ أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ حَلَفَ بِأَنَّ الْحَقَّ حَقُّهُ وَ إِنْ كَانَ مَعَ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ يَدٌ مُتَصَيِّرَةٌ فَإِنْ كَانَتِ الْبَيِّنَةُ إِنَّمَا تَشْهَدُ لَهُ بِالْمَلِكِ فَقَطْ دُونَ سَبَبِيَّتِهِ انْتَرَعَ مِنْ يَدِهِ وَ أُعْطِيَ الْيَدَ الْخَارِجَةَ وَ إِنْ كَانَتْ بَيِّنَتُهُ بِسَبَبِ الْمَلِكِ

إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ بِشِرَائِهِ أَوْ نِتَاجِ الدَّابَّةِ إِنْ كَانَتْ دَابَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَ كَانَتْ البَيِّنَةُ الأُخْرَى مِثْلَهَا كَانَتْ البَيِّنَةُ الَّتِي مَعَ اليَدِ المُتَصَيِّرِ فِيهِ
أُولَى فَأَمَّا خَبْرُ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ خَاصَّةً بِأَنَّهُ إِذَا تَقَابَلَتِ البَيِّنَتَانِ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَمَنْ حَلَفَ كَانَ الحَقُّ لَهُ وَإِنْ حَلَفَا كَانَ
الحَقُّ

يمكن حمله على ما إذا كانا خارجين، إلا أن يستدل بما نقل فيه من قضاء على عليه السلام بحمله على الخارجين، ولا يخفى ما فيه.

قوله: فإن كانت إنما تشهد له الظاهر أن مستنده آخر خبر أبي بصير. ولا يخفى ما فيه.

قوله: كانت البينة التي كما يدل عليه خبر غياث بن إبراهيم المتقدم، و ينافيه خبر منصور في آخر الباب.

قوله: فأما خبر إسحاق كان خبر إسحاق هنا ظاهرا، و في الكافي صريحا شاملا لكونه بأيديهما معا، و لم يذكر رحمه الله حكمه، لكن المشهور عدم اعتبار الأعدليه و الأكثرية هنا، بل يقسم بينهما بغير حلف.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٦٦

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٦

بَيْنَهُمَا نَصِيحَتَيْنِ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اضْطَلَحَا عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مَا يَقْتَضِي التَّرْجِيحَ لِأَحَدِ الخَصْمَيْنِ مَعَ تَسَاوِي بَيْنَهُمَا بِالْيَمِينِ
لَهُ وَ هُوَ كَثْرَةُ الشُّهُودِ أَوْ القُرْعَةُ وَ لَيْسَ هَاهُنَا حَالَةٌ تُوجِبُ اليَمِينَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ تَأْتِي عَلَى جَمِيعِ الأَخْبَارِ مِنْ
غَيْرِ اطِّرَاحِ شَيْءٍ مِنْهَا وَ تَسَلَّمَ بِأَجْمَعِهَا وَ أَنْتَ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهَا رَأَيْتَهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ إِنْ شَاءَ

[الحديث ١٥]

١٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قَالَ الطَّيَّارُ لِرُزَارَةَ مَا تَقُولُ فِي الْمُسَاهَمَةِ أَلَيْسَ حَقًّا فَقَالَ زُرَّارَةُ بَلَى هِيَ حَقٌّ وَقَالَ الطَّيَّارُ أَلَيْسَ قَدْ رَوَوْا أَنَّهُ يَخْرُجُ سَيِّئًا مِنْهُمْ الْمُحِقُّ قَالَ بَلَى قَالَ فَتَعَالَ حَتَّى أَدْعِيَ أَنَا وَ أَنْتَ شَيْئًا ثُمَّ نُسَاهُمْ عَلَيْهِ وَ نَنْظُرُ هَكَذَا هُوَ فَقَالَ لَهُ زُرَّارَةُ إِنَّمَا جَاءَ الْحَدِيثُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَوْمٍ فَوَضُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ اقْتَرَعُوا إِلَّا خَرَجَ سَيِّئًا مِنْهُمْ الْمُحِقُّ فَأَمَّا عَلَى التَّجَارِبِ فَلَمْ يُوضِعْ عَلَى التَّجَارِبِ فَقَالَ الطَّيَّارُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَا جَمِيعًا مُدَّعِيَيْنِ ادَّعِيَا مَا لَيْسَ لَهُمَا مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ سَيِّئًا مِنْهُمَا فَقَالَ زُرَّارَةُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ جُعِلَ مَعَهُ سَهْمٌ مُبِيحٌ فَإِنْ كَانَا ادَّعِيَا مَا لَيْسَ لَهُمَا خَرَجَ سَهْمٌ الْمُبِيحُ

الحديث الخامس عشر: صحيح.

قوله: إذا كان ذلك جعل معه قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يمكن أن يكون سمعه من المعصوم صلوات الله عليه، أو يكون استنباطاً من أقوالهم. و لا يخفى أن السؤال الآخر أيضاً مندفع بالجواب الأول، فإنهما إذا كانا كاذبين لم يفوض أحدهما إلى الله تعالى.

و الظاهر أن المبيح من الإباحة بمعنى الإظهار و البيان، لأنه يبين الحق، و يظهر أنه ليس منهما، يعنى: إذا لم يعلم أنه حقهما يضاف رقعته أخرى و لا يكتب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٧

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلِيًّا ع إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُ حِينَ قَدِمَ حَدَّثَنِي بِأَعْجَبِ مَا وَرَدَ عَلَيْكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَانِي قَوْمٌ قَدْ تَبَايَعُوا جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا جَمِيعُهُمْ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ فَوَلَدَتْ غُلَامًا

عليها شىء. و الرقعتان فيما إذا كان معلوما أنه من أحدهما، و لا يعلم أنه من أيهما هو. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و لعل المراد أنه إذا كان كذلك و استشعر الحاكم بذلك، بإخبار جماعه أنه ليس لهما، أو بطريق آخر، فطريق القرعه هنا أن يجعل مع اسمهما سهم المبيح، أى: من يبيح هذا المال لنفسه و يستحقه، فإذا أقرع و سأل من الله أن يخرج سهم المحق خرج سهم المبيح و أما إذا لم يستشعر الحاكم بذلك و لم يجعل فيه سهم المبيح، فلم يخطئ القرعه، بل هناك لم يتحقق القرعه الواقعيه، فالخطأ منه لا من القرعه.

و يمكن أن يكون المراد أن سهم المبيح مقرر دائما، فإذا ادعى باطلا يخرج سهم المبيح.

أو يقال: إذا كان المقام مقاما لا يحتمل الثالث، كالقرعه لتعيين الذكر و الأنثى، أو للحقوق الولد، فلا يحتاج إلى المبيح. و إن كان فى الدعوى التى تحتمل بطلانها فيضم المبيح.

أو يقال: هذا مبنى على كون القرعه مخصوصه بالإمام، و هو يعلم كونهما مبطلين أم لا، لكن ينافيه ظاهر الخبر.

الحديث السادس عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٨

فِيهِ كُلُّهُمْ يَدَّعِيهِ فَأَسْرَهْمُ بَيْنَهُمْ فَجَعَلْتَهُ لِلَّذِي خَرَجَ سَيْهْمُهُ وَ ضَمَنْتَهُ نَصِيْبَهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَيْسَ مِنْ قَوْمٍ تَنَازَعُوا ثُمَّ فَوَّضُوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ إِلَّا خَرَجَ سَهْمُ الْمُحِقِّ.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْمُخْتَارِ قَالَ دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي بَيْتِ سَيْقَطَ عَلَى قَوْمٍ فَبَقِيَ مِنْهُمْ صَبِيَّانِ أَحَدُهُمَا حُرٌّ وَ الْآخَرُ مَمْلُوكٌ لِصَاحِبِهِ فَلَمْ يُعْرِفِ الْحُرُّ مِنَ الْعَبْدِ قَالَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يُعْتَقُ نِصْفُ هَذَا وَ نِصْفُ هَذَا فَقَالَ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَيْسَ كَذَلِكَ وَ لَكِنَّهُ يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَمَنْ أَصَابَتْهُ الْقِرْعَةُ فَهُوَ الْحُرُّ وَ يُعْتَقُ هَذَا فَيَجْعَلُ مَوْلَى لِهَذَا.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِالْيَمَنِ فِي قَوْمٍ انْتَهَدَمَتْ عَلَيْهِمْ دَارُهُمْ وَ بَقِيَ صَبِيَّانِ

قوله: و ضمنته نصيبهم أى: من الولد و أمه.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: و طيهم و إن كان حراما، لكن شبهه الملك تكفى فى اللقوق بأحدهم و يعين بالقرعه.

الحديث السابع عشر: مجهول.

و فى الكافى " عن الحسين بن المختار "، و هو الظاهر. و سيجى ء أيضا كذلك فهو موثق.

الحديث الثامن عشر: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٦٩

أَحَدُهُمَا حُرٌّ وَ الْآخَرُ مَمْلُوكٌ فَأَسْهَمَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَيْنَهُمَا فَخَرَجَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَجَعَلَ لَهُ الْمَالَ وَ أَعْتَقَ الْآخَرَ.

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مَوْلُودٍ لَيْسَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَ لَيْسَ لَهُ مَا لِلنِّسَاءِ قَالَ هَذَا يُقْرَعُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ يَكْتُبُ عَلَى سَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ وَ يَكْتُبُ عَلَى سَيْهِمْ آخَرَ أَمَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَقُولُ الْإِمَامُ أَوْ الْمَقْرَعُ - اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لِمَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ بَيْنَ أَمْرِ هَذَا الْمَوْلُودِ لَنَا حَتَّى يُورَثَ مَا قَدْ فَرَضْتَ لَهُ فِي كِتَابِكَ ثُمَّ يَطْرُحُ السَّهْمَيْنِ فِي سِهَامٍ مُبْهَمَةٍ ثُمَّ تَجَالُ فَأَيُّمَا خَرَجَ وَرَثَ عَلَيْهِ

الحديث التاسع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: أو المقرع قال الوالد العلامة رحمه الله: يدل على عدم لزوم كون المقرع هو الإمام، و ما ورد فى بعض الأخبار أنه يقرع الإمام، فالمراد إذا كان موجودا، أو إذا كان الترافع إليه، مع أنه لا اعتبار بمفهوم اللقب.

أقول: يحتمل كون التردد من الراوى، و إن كان بعيدا.

السلام: ثم يطرح السهمين فى سهام مبهمه قال الوالد العلامه طاب ثراه: يدل على ضم المبهمه التى لا يكتب عليها شيئا، ليكون أبعد من التهمه. ولا يتوهم أنه أقرع باسم من أراد، وليست بمعنى المبيحه التى تقدمت، بل إذا خرجت غيرها حتى يخرج عبد الله أو أمه الله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٠

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَيَّابَةَ وَابِرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ أَوْلُ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ فَوَرِثَ ثَلَاثَةَ قَالَ يُفْرَعُ بَيْنَهُمْ فَمَنْ أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ أُعْتِقَ قَالَ وَالْقُرْعَةُ سُنَّةٌ

الحديث العشرون: صحيح.

قوله: أول مملوك أمملكه فهو حر فرق أكثر الأصحاب بين قوله " أول ما أملكه، أو أول مملوك أملكه " فقالوا:

بعثت الجميع فى الأول، لأن ما من صيغ العموم فيشملهم، وبعثت الخارج بالقرعه فى الثانى، لكون المملوك نكره فى سياق الإثبات، فلا يفيد العموم، و فى الفرق مناقشات مذكوره فى كتب القوم.

و ربما قيل: يعتق الكل فى الثانى أيضا.

وقيل: يتخير فى تعيين من شاء، لروايه الحسن الصيقل، فيحمل القرعه على الاستحباب، و لعله يستفاد من آخر هذا الخبر أيضا.

و يمكن حمل هذا الخبر على ما إذا أراد المملوك الواحد إذا قلنا بعثت الكل مع عدمها.

ثم اعلم أنه حمل الأصحاب هذا الخبر على النذر، لعدم انعقاد عتق ما لم يملك بعد، و هل يفتقر إلى صيغه العتق ثانيا أو لا؟ محل نظر. و ربما يناقش فى القرعه هنا بأنها فيما يكون معلوما فى نفس الأمر مجهولا عندنا، و هذا مبهم فى نفس الأمر أيضا، لكنه فى محل المنع، و الخبر يدل على خلافه.

قوله عليه السلام: و القرعه

سنه قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى فى هذه المسأله، لأن الظاهر أنه مخير

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧١

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْمَمْلُوكُونَ فَيُوصِي بِبِعْتِقِ ثُلُثِهِمْ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يُسْهِمُ بَيْنَهُمْ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنِ الشَّيْخِ قَالَ إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ ع مَاتَ وَ تَرَكَ سِتِّينَ مَمْلُوكًا وَ أَوْصَى بِبِعْتِقِ ثُلُثِهِمْ فَأَقْرَعَتْ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقْتُ الثُّلُثَ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ الْقُرْعَةُ لَا تَكُونُ

فى عتق من شاء منهم، كما سيجى ء. أو فعل النبى صلى الله عليه و آله و دأبه و طريقته، بل دأب الأنبياء، كما يدل عليه الأخبار، فيكون مجملا يفسره الأخبار الآخر بالوجوب و الاستحباب فى مواضعهما.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

الحديث الثانى و العشرون: ضعيف.

و فى الفقيه " عن الشيخ عن أبيه " و كان الشيخ الصادق عليه السلام.

قوله عليه السلام: فأعتقت الثلث أى: قيمه، أو عددا، و الأحوط رعايتهما معا.

الحديث الثالث و العشرون: مرسل.

قوله عليه السلام: القرعه لا تكون إلا للإمام قال الوالد العلامة نور ضريحه: أى إذا كان حاضرا أو كاملها للجمع، كما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٢

إِلَّا لِلْإِمَامِ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ لِي كُلُّ مَجْهُولٍ فِيهِ الْقُرْعَةُ قُلْتُ لَهُ إِنَّ الْقُرْعَةَ تُحْطَى وَ تُصِيبُ فَقَالَ كُلُّ مَا حَكَمَ اللَّهُ بِهِ فَلَيْسَ بِمُحْطٍ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ فِي يَدِهِ شَاءٌ فَجَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَاَهَا وَ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ الْعُدُولَ أَنَّهَا وُلِدَتْ عِنْدَهُ وَ لَمْ يَبِعْ وَ لَمْ يَهَبْ وَ لَمْ يَبِعْ وَ لَمْ يَبِعْ وَ جَاءَ الَّذِي فِي يَدِهِ بِالْبَيِّنَةِ مِثْلِهِمْ عُدُولَ أَنَّهَا وُلِدَتْ عِنْدَهُ وَ لَمْ يَبِعْ وَ لَمْ يَهَبْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ حَقُّهَا لِلْمُدَّعِي وَ لَا أَقْبَلُ مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ بَيِّنَةً لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ إِنَّمَا أَمَرَ أَنْ يُطْلَبَ الْبَيِّنَةُ مِنَ الْمُدَّعِي فَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَ إِلَّا فَيَمِينُ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ هَكَذَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ

تقدم.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: كل ما حكم الله به قال الوالد العلامة نغمده الله برحمته: كالشاهدين و سائر البيئات، فإن الغرض رفع النزاع، فلا يلزم أن يكون موافقا للواقع، أو تكون البيئه موافقا للحق مع شرائطها التي منها التفويض التام.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

و يدل على ترجيح بيئه الخارج فيما إذا كانتا مسبيتين، و هو المشهور و الموافق

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٣

[الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ أَبِي الْمِعْرَى عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا وَقَعَ الْحُرُّ وَ الْعَبْدُ وَ الْمُشْرِكُ عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ فَادَّعَوْا الْوَلَدَ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ وَ كَانَ الْوَلَدُ لِلَّذِي يَقْرَعُ

للأصول، و لعل ما مر من الأخبار من ترجيح بيئه الداخل محمول على التقيه، لشهرته بين العامه روايه و فتوى، فإنهم رووا عن جابر بن عبد الله أن رجلين تداعيا دابه، فأقام كل واحد منهما البيئه أنها دابته نتجها، ففضى رسول الله صلى الله

عليه وآله للذى فى يديه. و عليه عمل أكثرهم.

و ما يدل على ترجيح هذا الخبر هو أنه معلل، و العمل على الخبر المعلل أولى عند التعارض، كما ذكره الأصوليون.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و كان الولد الذى يقرع قال الوالد العلامة طاب ثراه: يحمل على ما إذا لم يكن ملكا لواحد وطئها شبيهه، كما تقدم، و إلا فهو للمالك الواطئ، لأن الولد للفراش و للعاهر الحجر، و للمالك شبيهه الملك كافيه فى اللحق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٤

٥ بابُ البَيِّنَاتِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقَبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النَّمَيْرِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بِمَا تُعْرَفُ عَدَالَةُ الرَّجُلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ

باب البيئات الحديث الأول: مجهول.

و قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن فى السند سهوا، فإن الحسن هو ابن على بن فضال على الظاهر، و هو لا يروى عن أبيه. و لو قيل: إنه الحسن بن على بن النعمان، فهو لا يروى عن على بن عقبه، كما لا يخفى على المتتبع، بل الغالب روايه الحسن بن فضال عنه، و يروى عنه نادرا الحجال، و الظاهر أنه كان عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن على بن عقبه، كما يأتى فى هذا الباب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٥

لَهُمْ وَ عَلَيْهِمْ قَالَ فَقَالَ أَنْ تَعْرِفُوهُ بِالسُّتْرِ وَ الْعَفَافِ وَ الْكَفِّ عَنِ الْبُطْنِ وَ الْفَرْجِ وَ الْيَدِ وَ اللِّسَانِ وَ يُعْرَفُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ الَّتِي أُوْعِدَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ الزُّنَا وَ الرِّبَا وَ

عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَالْفِرَارِ مِنَ الزَّحْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَالدَّالَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ وَالسَّاتِرِ لِجَمِيعِ عُيُوبِهِ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَفْتِيشُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ

قوله عليه السلام: بالستر و العفاف أى: يكون مستور العيوب.

قال فى القاموس: الستر واحد الستور و الأستار و الخوف و الحياء و العفه.

و فيه أيضا: عفا و عفا و عفا و عفا ففتحهن كف عما لا يحل له.

و كان قوله عليه السلام " و الكف " عطف تفسيرى للعفاف.

و فى الفقيه: و كف البطن.

و يمكن أن يكون قوله عليه السلام " و يعرف باجتناى الكباىر " معطوفا على جملة " أن يعرفوه "، أى: و يعرف العفاف أو العداله. و أن يكون معطوفا على " يعرفوه " فينسحب عليه " أن " أى: و تعرف العداله، بأن يعرف الرجل باجتناى الكباىر التى أوعد الله عليها النار فى القرآن، أو الأعم. و لا يخفى أن الظاهر عدم اشتراط الملكة، و حملها الأصحاب عليها.

و الظاهر أن قوله عليه السلام " و الدال " مبتدأ خبره قوله عليه السلام " التعاهد ".

و ظاهر الخبر أن المواظبه على الصلوات الخمس كاف فى العداله، فإن الظاهر منه أن العداله تعرف بترك الكباىر، و ترك الكباىر بالمواظبه على الصلوات فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٦

عَيْثَرَاتِهِ وَ غَيْبَتُهُ وَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَوَلِّيَّتُهُ وَ إِظْهَارُ عِدَالَتِهِ فِى النَّاسِ التَّعَاهُدُ لِلصَّلَاةِ الْخَمْسِ إِذَا وَاطَبَ عَلَيْهِنَّ وَ حَافِظَ مِوَاقِفَتِهِنَّ بِإِحْضَارِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَ أَنْ لَا يَتَخَلَّفَ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ فِى مُصَيِّمَاتِهِمْ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ سِتْرٌ وَ كَفَّارَةٌ لِلذُّنُوبِ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَحَدٍ بِالصَّلَاحِ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا صَلَاحَ لَهُ

الجماعات، فإن الصلاة كفاره للذنوب، فإذا واطب على الصلوات لم

يبقى عليه ذنب، فيكون عادلا.

و يمكن أن يكون المراد أن ظاهر الصلاح كاف في العدالة، فلا بد أن لا يظهر منه كبيره، و يكون ظاهره بالمواظبه على الصلوات ظاهرا مأمونا.

قوله عليه السلام: و إظهار عدالته قال الوالد العلامه روح الله روحه: فإن وجود العدل ضرورى لهم، فيجب إظهار عدالته لهم حتى يقضى حوائجهم بشهادته، أو يكون المراد بالوجوب الاستحباب المؤكد.

قوله عليه السلام: و ذلك أن الصلاه ستر قال الوالد العلامه برد الله مضجعه: الظاهر أن ذلك لإزالة الصغائر التي لا ينفك الناس غالبا عنها، و الإصرار عليها يدخلها في الكبائر، فيصير بالمحافظة عليها مكفراه. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و كان قوله عليه السلام "لأن من لم يصل" تعليلا لقوله "و أن لا يتخلف عن مصلاهم" لا لقوله "و لو لا ذلك". و يحتمل أن يكون "ذلك" فى قوله عليه السلام "و لو لا ذلك" إشاره إلى التعاهد، و يكون التعليل على ظاهره، خصوصا على نسخه "و لو لم يكن" و لا عبره ب"أنا لم يكن" لأنه مما يتسامح به كثيرا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٧

بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَأَنَّ الْحُكْمَ جَرَى فِيهِ مِنَ اللَّهِ وَ مِنْ رَسُولِهِ ص بِالْحَرَقِ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَصْلَاهُ لِمَنْ لَأُصَيِّمِي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عِلِّيٍّ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَغِيْبَهُ إِلَّا لِمَنْ صَيِّمِي فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِنَا وَ مَنْ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَ جَبَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ غِيْبَتُهُ وَ سَقَطَتْ بَيْنَهُمْ عِدَالَتُهُ وَ وَجَبَ هِجْرَانُهُ وَ إِذَا رُفِعَ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْذَرُهُ وَ حَذَّرُهُ فَإِنْ حَضَرَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَ إِلَّا أَحْرَقَ عَلَيْهِ بَيْتَهُ وَ مَنْ لَزِمَ

قوله صلى الله عليه وآله: و من رغب ظاهره وجوب الجماعه فى الصلاه، إلا أن يحمل على الجمعه، أو على الجميع لتدخل فيها، أو الرغبه عنها على الكراهه و الإنكار، فيكون مظنه للكفر.

قوله عليه السلام: و إذا رفع إلى إمام المسلمين ربما يتوهم منه اختصاص الأحكام الوارده فى الخبر بحضور الإمام، و لا يخفى وهنه، إذ كون الإحراق و إقامة الحد مخصوصا بالإمام لا يدل على اختصاص سائر الأحكام، مع أن جماعه المسلمين و مع المسلمين شامل لكل جماعه.

و قوله " عن جماعتنا " أيضا المراد به جماعه المسلمين، كما فسر به بعد ذلك.

و أيضا غير الجمعه و أشباهها لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى استحباب الجماعه فيها، سواء كان مع حضور الإمام أم لا.

و أما الجمعه و أشباهها، فلم يختلفوا أيضا فى عدم اشتراط وجوبها بكونها معه، أو فى بلده يمكن رفع حكمه إلى إمام المسلمين، بل تتحقق مع النائب الخاطى اتفاقا، فلا بد من ارتكاب تأويل و تجوز، و كل ما كان التخصيص و التجوز فيه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٨

[الحديث ٢]

٢ أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ وَ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَوْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ تَقَبَّلُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ وَ النِّسْوَةَ إِذَا كُنَّ مَسْتُورَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ مَعْرُوفَاتٍ بِالسُّتْرِ وَ الْعَفَافِ مُطِيعَاتٍ لِلْأَزْوَاجِ تَارِكَاتِ الْبَدَاءِ وَ التَّبَرُّجِ إِلَى الرِّجَالِ فِي

[الحديث ٣]

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

أَقْلَ كَانَ أَوْلَى. فَتَأَمَّلْ.

الحديث الثاني: مجهول.

قوله عليه السلام: و تقبل شهاده المرأه كان المراد المرأه الواحده فى ربع ميراث المستهل.

قوله عليه السلام: تاركات البذاء و التبرج إلى الرجال قال فى القاموس: البذى كرضى الرجل الفاحش، و هى بهاء، و البذاء هو الكلام القبيح.

و فيه أيضا: تبرجت المرأه أظهرت زينتها للرجال. انتهى.

و الأنديه: المجالس.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٧٩

عَبْدُ اللَّهِ عَ مَا يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ قَالَ الظَّنِينُ وَ الْمُتَّهَمُ وَ الخَصْمُ قَالَ قُلْتُ الفَاسِقُ وَ الخَائِنُ قَالَ كُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِي الظَّنِينِ.

[الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سِمَاعَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ عَمَّا يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ فَقَالَ الْمُرِيبُ وَ الخَصْمُ وَ الشَّرِيكُ وَ دَافِعُ مَعْرَمٍ وَ الْأَجِيرُ وَ الْعَبْدُ وَ النَّاعِ وَ الْمُتَّهَمُ كُلُّ هَؤُلَاءِ تُرَدُّ شَهَادَاتُهُمْ

و قال فى النهايه: و فيه " لا تجوز شهاده ظنين " أى: متهم فى دينه، فعيل بمعنى مفعول من الظنه، و هى التهمه. انتهى.

و شهاده المتهم كشهاده الوصى فيما هو وصى فيه، و السيد لعبده المأذون.

و لعل المراد بالخصم من كان بين المدعى عليه و بينه عداوه دنيويه، فلا يقبل إذا شهد على خصمه، و لو شهد له قبل، إذا لم

يمنع خصومته عدالته، بأن لا يتضمن فسقا، كما هو المشهور بين الأصحاب.

قوله عليه السلام: كل هذا يدخل في الظنين لأن من لا يخاف من الله لا يعتمد عليه، وإن كان معروفا بالصدق.

الحديث الرابع: موثق.

و المريب كالفاسق، أو جالب النفع، أو الأعم مما بعده.

وقيل: من يريب الإنسان أداء شهادته.

" و دافع مغرم " كشهاده العاقله لجرح شهود الجنايه.

و فى الصحاح: الدين

و الغرامه ما يلزم أدائه، و كذلك المغرم و الغرم. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٠

[الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا أَقْبَلُ شَهَادَةَ فَاسِقٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ.

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: التابع كمن يخدم و يأكل لمهانه النفس.

و المشهور فيه و فى الأجير و العبد قبول شهادتهم، فيحمل على ما إذا لم يتحقق شرائط القبول. انتهى.

و اختلف الأصحاب فى قبول شهاده الأجير، فذهب الشيخ فى النهايه و الصدوقان و أبو الصلاح و جماعه إلى عدم قبول شهادته ما دام أجيروا، لكثير من الروايات الداله بعضها بالمنطوق و بعضها بالمفهوم عليه.

و المشهور بين المتأخرين قبولها، فمنهم من قدح فى طرق هذه الروايات، و منهم من حملها على الكراهه، لظاهر خبر أبى بصير، و لعل مرادهم كراهه الإشهاد، و إلا فلا معنى له، و منهم من حملها على ما إذا كان هناك تهمة بجلب نفع أو دفع ضرر، كما لو شهد من استأجره لقصاره الثوب أو خياطته، و الله أعلم.

الحديث الخامس: مجهول.

قوله عليه السلام: إلا على نفسه استثناء منقطع، لأنه إقرار و ليس بشهاده.

الحديث السادس: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨١

سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ قَالَ فَقَالَ الظَّنِّينُ وَ الْمُتَّهَمُ قَالَ قُلْتُ فَالْفَاسِقُ وَ الخَائِنُ قَالَ كُلُّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الظَّنِّينِ.

[الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الَّذِي يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ قَالَ فَقَالَ الظَّنِّينُ وَ الخَصْمُ

قَالَ قُلْتُ فَالْفَاسِقُ وَالْخَائِنُ فَقَالَ كُلُّ هَؤُلَاءِ يَدْخُلُ فِي الظَّنِّينِ.

[الحديث ٨]

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ كَانَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ فَحَّاشٍ وَلَا ذِي مُخْزِيَةٍ فِي دِينٍ

و الظاهر زياده قوله " عن أبيه " و ليس فى الكافى، و هو الشائع فى مثل هذا السند، فالخبر صحيح.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و لا ذى مخزيه قال الوالد العلامة نور الله مرقدہ: كالمحدود قبل توبته، و ولد الزنا و الفاسق.

و لو لم يكن فى الدين لم يضر، كالكناس و أمثاله. انتهى.

و فى القاموس: خزى كرضى خزيا بالكسر، و خزى وقع فى بليه و شهوه فذل بذلك، كأخزى و أخزاه الله فضحه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٢

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التَّمِيمِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَمَّا تَقَبَّلُ شَهَادَةَ صَاحِبِ النَّزْدِ وَالْأَرْبَعَةَ عَشَرَ وَ صَاحِبِ الشَّاهِينَ يَقُولُ لَا وَاللَّهِ وَ بَلَى وَاللَّهِ مَاتَ وَاللَّهِ شَاهٌ وَ قُتِلَ وَاللَّهِ شَاهٌ وَ مَا مَاتَ وَ لَا قُتِلَ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ سَابِقِ الْحَاجِّ

الحديث التاسع: مجهول.

قوله عليه السلام: و ما مات و لا قتل فى الفقيه: و الله تعالى ذكره شاهه.

و يحتمل أن يكون إلزاما على العامه، فإنهم كثيرا ما يعتبرون هذه الوجوه فى الأحكام الشرعيه. و الشاهين الشطرنج.

الحديث العاشر: مجهول.

و قال الوالد العلامه قدس سره: كذا فى الكافى أيضا، فإنه ذكر الخبر السابق و قال بعده: و بهذا الإسناد. فيحتمل أن يكون العلاء سمع عن أبى جعفر عليه السلام، و إن لم يذكره أصحاب الرجال. و أن يكون الصادق عليه السلام روى عن أبيه، و هو أظهر. و يؤيده أنه رواه الصدوق بالأسانيد الصحيحه عن ابن أبى عمير عن العلاء بن سيباه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٣

لَأَنَّهُ قَتَلَ رَاحِلَتَهُ وَ أَفْنَى زَادَهُ وَ أَنْعَبَ نَفْسَهُ وَ اسْتَخَفَّ بِصَلَاتِهِ قُلْتُ فَأَلْمَكَارَى وَ الْجَمَّالُ

السلام.

قوله عليه السلام: لا تقبل شهاده سابق الحاج قال الوالد العلامه نور ضريحه: فى بعض النسخ بالباء الموحده، و بعضها بالمشاه تحتها.

و روى الصدوق و البرقى فى القوى عن الوليد بن صبيح أنه

قال لأبي عبد الله عليه السلام: إن أبا حنيفة رأى هلال ذى الحجة بالقادسيه و شهد معنا عرفه، فقال:

ما لهذا صلاه ما لهذا صلاه.

و روى الكشى فى الصحيح عن عبد الله بن عثمان قال: ذكر عند الصادق عليه السلام أبو حنيفة السابق و أنه يسير فى أربعة عشر، فقال: لا صلاه له.

فلو كان بالموحده، فالظاهر أنه كان يذهب الحاج قبل القافله. و بالمشاهه كان يذهب بالمتخلفين بهذه السرعه، و الظم بالأول أنسب. و ذكروا أنه ثقه، فيمكن أن يكون التوثيق باعتبار نفى الكذب، أو لم يصل إلى النجاشى هذه الأخبار و وثقه.

قوله عليه السلام: و أفنى زاده لأنه كثيرا ما يطرحون زادهم فى الطريق للخفه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٤

وَ الْمَلَأُ قَالَ فَقَالَ وَ مَا بَأْسَ بِهِمْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِذَا كَانُوا صَلِحَاءَ.

[الحديث ١١]

١١ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا تُصَلِّ خَلْفَ مَنْ يَبْتَغِي عَلَى الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ الْأَجْرَ وَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ١٢]

١٢ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع

قوله عليه السلام: و استخف بصلاته لأنه كان يصلى على الراحله.

قال يحيى بن سعيد فى جامعه: لا تقبل شهاده سابق الحاج، فإنه أتعب نفسه و راحلته و أفنى زاده و استخف بصلاته. انتهى.

و الأكثر لم يتعرضوا له.

قوله عليه السلام: إذا كانوا صلحاء قال الوالد العلامة روح الله روحه: و إن كانوا أجراء، و يجىء كراهه العمل لشهادتهم. أو يقال: إن الأجير من آجر نفسه و فيه مهانه. و هو أظهر.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و قال الوالد نور الله ضريحه: استدل به على حرمة الأجر على العباده، خصوصا هاتين، و يمكن أن يكون خلافا للمروه.

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٥

لَمْ يَكُنْ يُجِيزُ شَهَادَةَ سَابِقِ الْحَاجِّ.

[الحديث ١٣]

١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَرِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ السَّائِلِ الَّذِي يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ لَا تُقْبَلُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ رِضَى وَإِنْ مَنَعَ سَخَطَ.

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّائِلِ فِي كَفِّهِ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فَقَالَ كَانَ أَبِي ع لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ إِذَا سَأَلَ فِي كَفِّهِ

الحديث الثالث عشر: موثق.

قوله عليه السلام: لأنه لا يؤمن قال الوالد العلامة نور الله مضجعه: ظاهر التعليل يدل على كونه غير عادل، فلو فرض عدالته - بأن لا يسخط مع المنع - لم يضر، لأنه يمكن أن يكون سؤاله بكفه واجبا. ويمكن أن لا يكون عليه بل حكمه، كما فهمه الأكثر، و يحتمل التهمة، والمراد به من يباشر السؤال و يأخذ بنفسه، واستثنى بعض النادر مع الضرورة.

انتهى.

وقال في الدروس: و أما السائل بكفه، فالمشهور عدم قبول شهادته، لصحيحه على بن جعفر و موثقه محمد بن مسلم، لأنه يرضى إذا أعطى و يسخط إذا منع، وفيه إيحاء إلى تهمة، و استدرك ابن إدريس من دعت الضرورة إلى ذلك، و هو حسن. و في حكم السائل الطفيلي.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٦

[الحديث ١٥]

١٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ وَلَدِ الزُّنَا أَمْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ لَا قُلْتُ

إِنَّ الْحَكْمَ يَزْعُمُ أَنَّهَا تَجُوزُ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ ذَنْبَهُ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ شَهَادَةِ وَلَدِ الزَّانَا فَقَالَ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ إِذَا رَأَيْتَ مِنْهُ صَلَاحًا.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الخامس عشر: مجهول أو موثق.

و فيه عدم قبول شهادته ولد الزنا.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: إذا ثبت بالعدول الأربعة أنه كذلك لا من تناله الألسن. انتهى.

و الحكم هو ابن عينه.

الحديث السادس عشر: حسن كالصحيح على الظاهر. وربما يعد مجهولا.

قوله عليه السلام: إلا في الشيء اليسير هذا محمول على التقية، أو على استحباب إعطاء المدعى عليه بهذه البيعة.

و قال في القواعد: لا تقبل شهادته ولد الزنا مطلقا. وقيل: تقبل في الشيء الدون مع صلاحه، و لو جهل حاله قبلت شهادته و إن طعن عليه.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٧

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ وَلَدِ الزَّانَا فَقَالَ لَا وَ لَا عَبْدًا.

[الحديث ١٨]

١٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزَّانَا.

[الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَيْمًا جَعْفَرًا يَقُولُ لَوْ أَنَّ أَرْبَعَةً شَهِدُوا عِنْدِي عَلَى رَجُلٍ بِالزَّوْنَى وَفِيهِمْ وَلِمُدَّ زَنْيَ لَحَدَّوْهُمْ جَمِيعًا لِأَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ وَلَا يَوْمُ النَّاسِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَاضِفِ بَعْدَ مَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ مَا تَوْبَتُهُ قَالَ يُكْذِبُ نَفْسَهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ وَتَابَ أَوْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

و حمل في العبد على التقيه، أو إذا كان على السيد، كما سيجي ء.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تجوز شهادته ولد الزنا قال الوالد العلامة طاب مرقدته: أى الشهادته، أو لا تقبل.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

الحديث العشرون: مجهول.

و ظاهره عدم اشتراط الملكة.

الحديث الحادى والعشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٨

عَنِ الْمُحَدِّودِ إِنْ تَابَ أَوْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ فَقَالَ إِذَا تَابَ وَ تَوْبَتُهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيمَا قَالَ وَ يُكْذِبَ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ فَإِذَا فَعَلَ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ

قوله: عن المحدود أى: للقذف بقريته الجواب، أو الأعم، و يكون ذكر إلا كذاب فى الجواب لخصوص القذف.

قوله عليه السلام: فيما قال قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: و فى الكافى "مما قال". و هو أظهر.

و المشهور أنه إن كان كاذبا واقعا، بأن لم يكن عالما و قذف، فتكذيبه نفسه صحيح.

و إن كان عالما، فيورى لثلا يكون كاذبا، و الظاهر أنه لا يحتاج إلى التوريه، لأنه كاذب شرعا، كما يظهر من الآيه، إلا أن يكون هذا أيضا توريه فنعم الوفاق.

و لو ذكر أنى كاذب شرعا، فليس بتائب، بل هو تعريض بالزنا، بل لا يذكر القيد و يقول إنى كاذب.

قوله عليه السلام: و عند المسلمين قال الوالد رحمه الله: أى إذا سألوا عنه، أو عند من سمع القذف منهم، أو عند ثلاثة فما زاد. و يمكن أن يكون الواو بمعنى "أو" فيكفيه إكذاب نفسه عند أحدهما، كما يظهر من مرسله يونس.

الحديث الثانى

و العشرون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٨٩

أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَقْدِفُ الْمُحْصَنَاتِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَ الْحَدِّ إِذَا تَابَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ مَا تَوْبَتُهُ قَالَ فَيَجِيءُ فَيَكْذِبُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَيَقُولُ قَدْ افْتَرَيْتُ عَلَى فُلَانَةٍ وَ يَتُوبُ مِمَّا قَالَهُ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ وَ قَدْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَ رِجْلُهُ شَهَادَةً فَأَجَازَ شَهَادَتَهُ وَ قَدْ كَانَ تَابَ وَ عُرِفَتْ تَوْبَتُهُ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَيْسَ يُصِيبُ أَحَدًا حَدٌّ فَيَقَامُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَتُوبُ إِلَّا جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ حَمَادٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَقْدِفُ الرَّجُلَ فَيُجَالِدُ حَدًّا ثُمَّ يَتُوبُ وَ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فَقَالَ نَعَمْ مَا يُقَالُ عِنْدَكُمْ قُلْتُ يَقُولُونَ تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَبَدًا قَالَ بَلَى مَا قَالُوا كَانَ أَبِي يَقُولُ إِذَا تَابَ

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله: حد أى: موجهه، أو الإصابه بمعنى الوجوب.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

قوله: لا تقبل شهادتهم أبدا قال الوالد العلامة نور ضريحه: كأنهم كانوا يستدلون بقوله تعالى " وَ لَا تَقْبَلُوا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٠

وَ لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَازِفِ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ وَتَابَ أَوْ تَقَبَّلُ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ

لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا". و الاستثناء فى الآيه حجه عليهم، و لما كانت الآيه قابله للتأويل، بأن يكون الاستثناء من كونه فاسقا، و إن كان ظاهر الآيه أن الفسق مانع، و بالتوبه يزول المانع، عدل عليه السلام عن هذا الجواب إلى قوله " كان أبى يقول " و كان الباقر عليه السلام لا يجتهد، بل قوله قول رسول الله صلى الله عليه و آله، و إن كان هو أيضا كذلك، لكن كان اعتماد العامه على أبيه أكثر.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

قوله: و تاب قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يمكن أن يكون تفسيراً للسابق، كما فهمه الأكثر. و الظاهر من الآيه و الأخبار أن إظهار التوبه شرط، و لا يكفى إلا كذاب.

و قال العلامة فى

التحرير: القاذف إن كان زوجا، فينبى قذفه بالشهود، أو اللعان، أو الإقرار، أو كان أجنبيا فينبى بالبينة أو الإقرار، لم يتعلق بقذفه فسق و لأحد و لا رد شهاده. و إن لم يبين، وجب الحد و حكم بفسقه وردت شهادته.

و لو تاب القاذف، لم يسقط الحد و زال الفسق إجماعا، و قبلت شهادته، سواء جلد أو لم يجلد، و حد التوبه أن يكذب نفسه إن كان كاذبا بمحضر من الناس، و يخطئ نفسه إن كان صادقا. و قيل: يكذب نفسه مطلقا، ثم إن كان صادقا ورى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩١

[الحديث ٢٧]

٢٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ثَلَاثَةِ شُرَكَاءَ ادَّعَى وَاحِدٌ وَ شَهِدَ الْاِثْنَانِ قَالَ يَجُوزُ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحَبْرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَرِيكَيْنِ شَهِدَا أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ إِلَّا فِي شَيْءٍ لَهُ فِيهِ نَصِيبٌ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النَّمِيرِيِّ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا يُجِزُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ

باطنا، و الأول أقرب، و الثانى مروى، و إن كان ليس بعيدا من الصواب، لأنه تعالى سمي القاذف كاذبا. و الأقرب الاكتفاء بالتوبه و عدم اشتراط إصلاح العمل.

و الإصلاح المعطوف على التوبه يحتمل أن يكون المراد به التوبه.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: يجوز أى: فيما ليس بشريك فيه، كما يدل عليه الخبر الذى بعده.

الحديث الثامن و العشرون: مرسل.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول.

الحديث الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٢

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ رِفْقِهِ كَانُوا فِي الطَّرِيقِ فَقَطَعَ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقَ فَأَخَذُوا اللُّصُوصَ فَشَهِدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَالَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنَ اللُّصُوصِ أَوْ شَهَادَةٍ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ بَدِينٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ عَدْلٍ فَوَقَّعَ إِذَا شَهِدَ مَعَهُ آخَرَ عَدْلٍ فَعَلَى الْمُدَّعَى يَمِينٌ وَ كَتَبْتُ أَيْجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْهَدَ لِوَارِثِ الْمَيِّتِ صَ غَيْرِ أَوْ كَبِيرٍ بِحَقِّ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ وَ هُوَ الْقَابِضُ لِلْوَارِثِ الصَّغِيرِ وَ لَيْسَ لِلْكَبِيرِ بِقَابِضٍ فَوَقَّعَ نَعَمْ يَتَّبِعِي لِلْوَصِيِّ أَنْ

قوله عليه السلام: لا تقبل شهادتهم يمكن حمله على ما إذا كانوا شركاء فيما سرق منهم، وإلا فيشكل رد شهادتهم، أو إذا لم يكونوا عدلا مأمونين، ولا خلاف فى عدم قبول شهاده كل واحد منهم فيما أخذ منه، ولا فى قبول شهادته إذا لم يؤخذ منه شىء. و فى قبول شهادته فى حق الشركاء إذا أخذ منه خلاف، والأشهر عدم القبول.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه

السلام: فعلى المدعى يمين المراد بالمدعى الوارث. وإن كان صبياً، فبعد بلوغه، و ليس هذا يمين الاستظهار، لأنه ليس الدعوى على الميت، بل المراد أنه لا عبره بشهادة الوصى، و يثبت حقه بالبينه و اليمين، و الله أعلم.

قوله عليه السلام: نعم ينبغى للوصى هذا لا ينافى عدم قبول شهادته فى الصغير، و المشهور عدم قبول شهادته فيما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٣

يَشْهَدُ بِالْحَقِّ وَ لَا يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ وَ كَتَبْتُ أَوْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ عَدْلٍ فَوْقَ ع نَعَمْ مِنْ بَعْدِ يَمِينٍ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِمَرْأَتِهِ وَ الْمَرْأَةِ لِرُجُلِهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا.

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَجْجُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ قَالَ سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِمَرْأَتِهِ قَالَ إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ لِمَرْأَتِهِ

هو وصى فيه، و ذهب ابن الجنيد إلى قبوله.

قوله عليه السلام: نعم من بعد يمين أى: يمين من يدعى على الميت استظهارا.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

و قال الشيخ فى بعض كتبه باشرط انضمام شاهد آخر مع الوالد إذا شهد لولده أو عليه، و كذا فى الأخ لأخيه و عليه، و كذا الزوج لامرأته و عليها، و كذا العكس، و تبعه ابن البراج و ابن حمزه، و المشهور عدم التقييد.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

و فى بعض النسخ " عن على بن محبوب " و فى الكافى " عن ابن محبوب "

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٤

[الحديث ٣٤]

٣٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ وَ الْأَخِ لِأَخِيهِ قَالَ نَعَمْ وَ عَنْ شَهَادَةِ

الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ قَالَ نَعَمْ وَ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا غَيْرُهَا.

[الحديث ٣٥]

٣٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمِعْرَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَالِدِهِ وَ الْوَالِدِ لِوَالِدِهِ وَ الْأَخِ لِأَخِيهِ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَوْ قَالَ سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِأَبِيهِ أَوْ الْأَخِ لِأَخِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ لِأَبِيهِ وَ الْأَبِ لِأَبْنَيْهِ وَ الْأَخِ لِأَخِيهِ

كما فى المتن، و هو الظاهر.

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: لا أى: لا يحسب بشاهد واحد، أو لا يجوز مع اليمين.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و لا خلاف بين الأصحاب فى قبول شهادة الأقرباء بعضهم لبعض و على بعض، إلا شهادة الولد على والده، فإن أكثر الأصحاب ذهبوا إلى عدم قبولها، حتى نقل الشيخ فى الخلاف الإجماع، و قد خالف فى ذلك المرتضى، لقوله تعالى " كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَ الْأَقْرَبِينَ "

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٥

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِوَالِدِهِ وَ الْوَالِدِ لِوَالِدِهِ وَ الْأَخِ لِأَخِيهِ فَقَالَ تَجُوزُ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فى شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ قَالَ إِذَا كَانَ عَيْدًا فَهُوَ جَائِزٌ الشَّهَادَةِ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ مَمْلُوكٌ فى شَهَادَةِ

فَقَالَ إِنَّ أَقْمَتُ الشَّهَادَةِ تَخَوَّفْتُ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ كَتَمْتُهَا أَثِمْتُ بِرَبِّي فَقَالَ هَاتِ شَهَادَتَكَ أَمَا إِنَّا لَا نُجِيزُ شَهَادَةَ مَمْلُوكٍ بَعْدَكَ

وغيرها من الآيات والأخبار، وإليه ذهب الشهيد في الدروس. وعلى الأول هل يتعدى الحكم إلى من علا من الآباء وسفل من الأولاد وجهان.

الحديث السابع والثلاثون: موثق.

الحديث الثامن والثلاثون: مجهول.

و اختلف فى شهادة المملوك، فقال العلامة فى القواعد: تقبل شهادة العبد لسيدته و لغير سيده و على غير سيده، لا على سيده على رأى. و قيل: لا تقبل مطلقا.

و قيل: تقبل مطلقا. و قيل: لا تقبل إلا على مولاه.

قوله عليه السلام: و ذلك أنه تقدم الظاهر أن هذه القصة كانت مشهورة بين العامة، فجعلها دليلا على أنه كان يرد شهادته، فيكون خوفه على نفسه من عمر، أو أنه صار هذا سببا لرده لشهادة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٦

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا بَأْسَ بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ عَدْلًا.

[الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ بَرِيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ لَفُلَانٌ.

[الحديث ٤١]

٤١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا وَرَدَتْ وَ زِيَادَةٌ عَلَيْهَا فِي جَوَازِ قَبُولِ شَهَادَةِ الْمَمَالِيكِ وَ قَدْ وَرَدَ أَيْضًا مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ مِنْهَا مَا قَدَّمَاهُ فِي خَبَرِ سَمَاعِهِ وَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا تَجَوَّزَ شَهَادَهُ

المملوك، لتوهمه أنه يصير سببا لإيذاء المولى إياهم إذا كانت عليهم، فيكون خوفه من مولاه و كانت شهادته عليه.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن.

الحديث الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لفلان أى: عمر. و التقيه: إما من الراوى، أو منه عليه السلام.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

الحديث الثانى و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٧

العَبْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ.

وَ الرَّوَايَةُ الْأُولَى رَوَاهَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ تَجَوَّزَ شَهَادَةُ الْمَمْلُوكِ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ

قوله: و الروايه الأولى أى: الروايه المتصله بهذا الخبر قبله.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: غرضه أن الظاهر أنه وقع فى زياده "لا" أو نقصانها سهو، و الصدوق رواها من كتاب الحسن بن محبوب، و الشيخ من كتاب محمد بن على بن محبوب. و يستبعد أن يكون محمد بن مسلم سمعها مرتين بالإثبات و النفى، لكنه ليس ببعيد فى الأخبار، فإنه يمكن أن يكون النفى عند ما كان من يتقى منه حاضرا. أو كما يجمع بينهما، بأن يكون عدم السماع فيما كان على المولى و السماع فى غيره، كما جمعه الصدوق و أكثر القدماء. أو السماع على العبيد أو الكفار و عدمه على غيرهما كما قيل.

الحديث الثالث و الأربعةون: صحيح.

قوله عليه السلام: من أهل القبلة قال الوالد العلامة طاب مرقده: أى جميع فرق المسلمين، و هذه أيضا للتقيه،

إلا أن يحمل على أن غير الاثنى عشرى ليس بمسلم، فلم يكونوا من أهل القبلة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٨

وَ قَالَ الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ حَمَادٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَكَاتِبِ يَغْتَقُ نِصْفَهُ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الطَّلَاقِ قَالَ إِذَا كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ وَ امْرَأَةٌ وَ قَالَ أَبُو بَصِيرٍ وَ إِلَّا فَلَا تَجُوزُ.

وَ الْوَجْهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَيْدِهِ الْأَخْيَارِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ إِمَّا أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقِيهِ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمِذَا هَبَ مَنْ تَقَدَّمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْمَمَالِيكِ لَا تُقْبَلُ لِمَوَالِيهِمْ وَ تُقْبَلُ لِمَنْ عَادَاهُمْ لِمَوْضِعِ التُّهْمَةِ مِنْ جَرِّهِمْ إِلَى مَوَالِيهِمْ فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَ رِوَايَةَ الْحَلْبِيِّ وَ سَمَاعَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ مِنْ أَنَّ شَهَادَةَ الْمَكَاتِبِ تُقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ إِذَا شَهِدَ مَعَهُ رَجُلٌ وَ امْرَأَةٌ يُؤَكِّدُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ جَوَازِ قَبُولِ شَهَادَةِ

قوله عليه السلام: لا تجوز شهادته قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى على غير المماليك، أو غير أهل الكتاب، أو غيرهما بقرينه السابق. وهذا الاضطراب فى الكلام أيضا علامه التقيه، كما لا يخفى على المتتبع. انتهى.

وقال ابن الجنيد: لا تقبل شهاده العبد على حر من المسلمين، و تقبل على قبيله من العبيد و على سائر أهل الملل.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح بثلاثة أسانيد، و موثق بسند.

و فى بعض النسخ " و حماد عن سعيد "

و فى بعضها" و حماد عن شعيب" و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٩٩

الْمَمْلُوكِ إِذْ خَالَ الْمَرْأَةَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الطَّلَاقِ إِنَّمَا هُوَ لِضْرَبٍ مِنَ التَّقِيهِ لِأَنَّا نُبَيِّنُ فِيمَا بَعُدُ إِِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ لَا تُقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ وَالَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٤٥]

٤٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ

الظاهر، و عليه حكما بالصحة.

قوله: إنما هو لضرب من التقية لعل وجه التقية فيه أن العامه يقبلون شهادته بنسبه الحريه، فإذا كان نصفه حرا يكون بمنزله المرأه، أو لتطرق الحريه فيه تقبل فى النصف.

و قال العلامه فى القواعد: و المدبر و المشروط كالقن، أما من انعتق بعضه فالأقرب أنه كذلك. و قيل: تقبل بقدر ما فيه من الحريه.

قوله: و الذى يكشف قال الوالد العلامه طاب ثراه: الظاهر أن الكشف لبيان التأويل الثانى الذى عمل عليه الصدوق و غيره، و لا يدل، لأنه من كلام السائل.

أقول: لو كان التقدير هنا حجه أيضا و كان دلالة المفهوم معتبره، فالخبر يدل على تفصيل لا يقول به الشيخ فى هذا الكتاب. و لعل الاستشهاد لرفع الاستبعاد عن الفرق بين الشهاده للموالى و غيرهم.

الحدِيث الخامس و الأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٠

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْمَمْلُوكِ الْمُسْلِمِ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ لِغَيْرِ مَوَالِيهِ فَقَالَ تَجُوزُ فِي الدِّينِ وَالشَّيْءِ الْيَسِيرِ.

[الحدِيث ٤٦]

٤٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ فَضَالَةَ جَمِيعاً عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُكَاتَبِ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فَقَالَ فِي الْقَتْلِ وَحَدِّهِ

و فى بعض النسخ: عن فضاله عن عثمان.

و قال الوالد العلامه تغمده الله بغفرانه: إنه غلط، بل الظاهر إما فضيل بن عثمان، أو عن ابن عثمان. و فى أكثر نسخ الاستبصار " عن فضاله عن ابن أبى يعفور "، و هو صحيح.

قوله عليه السلام: تجوز فى الدين هذا أيضا محمول على التقية. و يمكن أن يكون اليسير صفه لكل من الدين و الشىء، و للأخير فقط، و الأخير أظهر.

و المشهور بين العامه عدم قبول شهاده العبيد مطلقا، و ذهب قوم إلى قبولها مطلقا. و قال ابن سيرين شهادتهم جائزه إلا لساداتهم. و قال الحسن و إبراهيم النخعي تجوز شهاده العبيد فى الشىء التافه، كذا ذكره فى شرح السنه.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: فى القتل وحده محمول على التقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠١

[الحديث ٤٧]

٤٧ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْؤَفَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مَاتَ وَ تَرَكَ جَارِيَةً وَ مَمْلُوكَيْنِ فَوَرَّثَهُمَا أَخٌ لَهُ فَأَعْتَقَ الْعَبْدَيْنِ وَ وَلَدَتِ الْجَارِيَةُ غُلَامًا فَشَهِدَا بَعْدَ الْعِتْقِ أَنَّ مَوْلَاهُمَا كَانَ أَشْهَدَهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقَعُ عَلَى الْجَارِيَةِ وَ أَنَّ الْحَمْلَ مِنْهُ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُمَا وَ يُرَدَّانِ عَبْدَيْنِ كَمَا كَانَا.

[الحديث ٤٨]

٤٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

و ذكر فى المختلف أنه قال الشيخ فى النهايه: لو أشهد رجل عبيد على نفسه بالإقرار بوارث، فردت شهادتهما و حاز الميراث غير المقر له، فأعتقهما بعد ذلك، ثم شهدا للمقر له، قبلت شهادتهما له و رجع بالميراث على من كان أخذه و رجعا عبيد، فإن ذكرا أن مولاهما أعتقهما حال ما أشهدهما، لم يجز للمقر له أن يردهما فى الرق، و تقبل شهادتهما فى ذلك، لأنهما أحيا حقهما. و تبعه ابن البراج، و الشيخ استدل على الحكم الأول بما رواه الحلبي فى الصحيح عن الصادق عليه السلام فى رجل - إلى آخره. و هذا يدل على ما اخترناه من قبول شهاده العبد لسيدته و المنع من شهادته على سيده، و إلا لم يكن لقيد العتق فائده. انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس روحه: فيه أن العبد لم يشهد حين العبوديه، و عند الحريه لم يشهدا للمولى حتى يتوهم أنه يجر نفع المولى، بل الظاهر أنه لو كان يعلم أنه يصير عبدا لما كان يشهد.

الحديث الثامن و الأربعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٢

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

أَبِي زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّ شَهَادَةَ الصَّبِيَانِ إِذَا شَهِدُوا وَ هُمْ صِغَارٌ جَازَتْ إِذَا كَبُرُوا مَا لَمْ يَنْسَوْهَا وَ كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى إِذَا أَسْلَمُوا جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ وَ الْعَبْدُ إِذَا شَهِدَ بِشَهَادَةٍ ثُمَّ أُعْتِقَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ إِذَا لَمْ يَرُدَّهَا الْحَاكِمُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ وَ قَالَ عَلِيٌّ ع وَ إِنِ أُعْتِقَ الْعَبْدُ لِمَوْضِعِ الشَّهَادَةِ لَمْ تَجْزُ شَهَادَتُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَوْلُهُ ع إِذَا لَمْ يَرُدَّهَا الْحَاكِمُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرُدَّهَا بِنَفْسِهِ أَوْ مَا يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ لِأَجْلِ الْعُبُودِيَّةِ وَ قَوْلُهُ ع إِنِ أُعْتِقَ لِمَوْضِعِ الشَّهَادَةِ لَمْ تَجْزُ شَهَادَتُهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أُعْتِقَهُ مَوْلَاهُ لِيُشْهَدَ لَهُ لَمْ تَجْزُ شَهَادَتُهُ

[الحديث ٤٩]

٤٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ قَالَ سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ مَتَى تَجُوزُ شَهَادَةُ الْغُلَامِ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ قَالَ قُلْتُ أَيْ جُوزُ أَمْرُهُ قَالَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص دَخَلَ بَعَائِشَةَ وَ هِيَ بِنْتُ عَشْرٍ سِنِينَ وَ لَيْسَ يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَكُونَ أَمْرًا فَإِذَا كَانَ لِلْغُلَامِ عَشْرُ

قوله عليه السلام: إذا لم يردها الحاكم قال الوالد العلامة طاب مرقدته: أي لأجل العبودية فيما لا يسمع، كالشهادة للمولى أو عليه، بناء على ما ذكره الشيخ و قبله الصدوق، و يكون عدم السماع لحرصه على تصديق نفسه.

قوله: لم تجز شهادته لأنه يظهر منه تهمة الكذب.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح موقوف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٣

سِنِينَ جَازَ أَمْرُهُ وَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع تَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَانِ قَالَ نَعَمْ فِي الْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ وَ لَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي مِنْهُ

و قال الوالد العلامة نور ضريحه: ظاهره أنه قاس الصبي بالصبي، و لعل ذكرهم هذا الخبر لبيان أن إسماعيل لم يكن إماما و لا قابلا للإمامه.

الحديث الخمسون: حسن.

قوله عليه السلام: يؤخذ بأول كلامه أى: إذا اختلف كلامهم يؤخذ بالأول دون الثانى، لأنهم بعد التعليم يغيرون الشهادة.

وقال فى شرح اللمعه: الشاهد شرطه البلوغ إلا فى الشهاده على الجراح ما لم يبلغ النفس. وقيل: مطلقا بشرط بلوغ العشر سنين. و أن يجتمعوا على مباح. و أن لا يترقوا بعد الفعل المشهود به إلى أن يؤدوا الشهاده. و المراد حينئذ أن شرط البلوغ يتنفى و يبقى ما عداه من الشرائط التى من جملة العدد و

هو الاثنان في ذلك و الذكوريه.

و مطابقه الشهاده للدعوى، و بعض الشهود لبعض و غيرها، و لكن روى هنا الأخذ بأول قولهم لو اختلف، و التهجم على الدماء في غير محل الوفاق ليس بجيد. و أما العداله، فالظاهر أنها غير متحققه، لعدم التكليف الموجب للقيام بوظيفتها من جهه التقوى و المروه غير كافيه، و اعتبار صوره الأفعال و التروك لا دليل عليه، و في اشتراط اجتماعهم على المباح تنبيه عليه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٤

[الحديث ٥١]

٥١ عَلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شَهَادَةِ الصَّبِيِّ قَالَ فَقَالَ لَا إِلَّا فِي الْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي مِنْهُ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي الصَّبِيِّ يُشْهَدُ عَلَى الشَّهَادَةِ

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح على الظاهر.

و قال الوالد العلامه روح روحه في حمران: الظاهر أنه النهدى الثقه، و كان شريك جميل في تأليف كتاب الحديث، كما يظهر من الصدوق في باب التيمم مع صحته عن يونس.

قوله عليه السلام: إلا في القتل قال الوالد العلامه طاب ثراه: حملها جماعه على الاستفاضه، بأن يكونوا كثيرين يحصل العلم من شهاداتهم، أو الظن المتآخم للعلم على قول.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

قوله: على الشهاده أى: على أمر يشهد عليه، فالمصدر بمعنى المفعول، و حمله على شهاده الفرع بعيد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٥

قَالَ إِنَّ عَقْلَهُ حَتَّى يُدْرِكَ أَنَّهُ حَقٌّ جَارَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِنَّ شَهَادَةَ الصَّبِيَانِ إِذَا أَشْهَدُوهُمْ وَهُمْ صِغَارٌ جَازَتْ إِذَا كَبُرُوا مَا لَمْ يَنْسَوْهَا.

[الحديث ٥٤]

٥٤ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الصَّبِيِّ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الْقَتْلِ قَالَ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي مِنْهُ

قوله عليه السلام: إن عقله حتى يدرك قال الوالد العلامة نور ضريحه: أى يكون متيقنا حين البلوغ، أو إلى البلوغ، و الظاهر " حين " كما فى الكافى.

الحديث الثالث و الخمسون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: إذا أشهدوهم قال الوالد العلامة قدس سره: فى الكافى " إذا أشهدوا " و فى الفقيه " شهدوا " و هو أظهر، و بعده الثانى و بعده الأول، و على الأولين يظهر أنه لا بد من الإشهاد، كما سيجى ء.

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٦

[الحديث ٥٥]

٥٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ شَهَادَةِ الصَّبِيِّ وَ الْمَمْلُوكِ فَقَالَ عَلَى قَدْرِهَا يَوْمَ أَشْهَدَ تَجُوزُ فِي الْأَمْرِ الدُّونِ وَ لَا تَجُوزُ فِي الْأَمْرِ الْكَثِيرِ قَالَ عُبَيْدٌ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي يُشْهَدُ عَلَى الشَّيْءِ وَ هُوَ صَغِيرٌ قَدْ رَأَى فِي صِغَرِهِ ثُمَّ قَامَ بِهِ بَعْدَ مَا كَبُرَ قَالَ فَقَالَ تُجْعَلُ شَهَادَتُهُ خَيْرًا مِنْ شَهَادَةِ هَؤُلَاءِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَمِيعِ

الحديث الخامس و الخمسون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: على قدرها أى: تقبل شهادته على قدر الشهادة، فإن كانت الشهادة على شىء قليل يناسب صغره تقبل، و إلا

فلا، أو باختلاف مراتب الصغر. و يمكن أن يرجع إلى شهاده المملوك أيضا، فيكون الاختلاف بحسب قيمته أو عقله، و على التقادير فالخبر غير معمول به.

قوله عليه السلام: تجعل شهادته نحواً في بعض النسخ "شهاده" بدون الضمير و "خيرا" بدلا من "نحو" و على هذه النسخه المراد من هؤلاء العامه، و على نسخه الأصل المراد البالغ.

الحديث السادس و الخمسون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٧

أَهْلِ الْمَلِّ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْمَلِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ

قوله عليه السلام: و لا تجوز شهاده قال الوالد العلامه نور مرقده: يحمل على غير الوصيه بشرائطها. انتهى.

و قال الشهيد الثانى فى الروضه: لا تقبل شهاده الكافر و إن كان ذميا، أو كان المشهود عليه كافرا على الأصح، لاتصافه بالفسق و الظلم المانعين من قبول الشهاده خلافا للشيخ رحمه الله حيث قبل شهاده أهل الذمه لملتهم و عليهم، استنادا إلى روايه ضعيفه، و للصدوق حيث قبل شهادتهم على مثلهم، و إن خالفهم فى المله، كاليهود على النصارى.

و لا تقبل شهاده غير الذمى إجماعا، و لا شهادته على المسلم إجماعا، إلا فى الوصيه عند عدم عدول المسلمين، فتقبل شهاده الذمى بها. و يمكن أن يريد اشتراط فقد المسلمين مطلقا، و بناء

على تقديم المستورين و الفاسقين الذين لا يستند فسقهما إلى الكذب، و هو قول العلامة في التذكرة، و يضعف باستلزامه التعميم في غير محل الوفاق.

و في اشتراط السفر قولان، أظهرهما العدم، و كذا الخلاف في إحلافهما بعد العصر، فأوجه العلامة عملا بظاهر الآيه، و الأشهر العدم، فإن قلنا به فليكن بصورة الآيه، بأن يقولا بعد الحلف بالله: "لَا نَشْتَرِي بِهِ تَمَنَّا وَ لَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ" وَ لَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ اللَّائِمِينَ".

الحديث السابع و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٨

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمَلَّةِ قَالَ فَقَالَ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَىٰ أَهْلِ مِلَّتِهِمْ فَإِنْ لَمْ يُوَجِّدْ غَيْرُهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ عَلَىٰ الْوَصِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ ذَهَابُ حَقِّ أَحَدٍ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ فَقَالَ - إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي أَرْضِ غُرَبَةٍ وَ لَا يُوَجِّدُ فِيهَا مُسْلِمًا جَازَتْ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ عَلَىٰ الْوَصِيِّ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِيِّ عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَاسِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ مَلَّةٍ هَلْ تَجُوزُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِهِمْ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ لَا يُوَجِّدَ فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُهُمْ فَإِنْ لَمْ يُوَجِّدْ غَيْرُهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ فِي الْوَصِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ ذَهَابُ حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَ لَا تَبْطُلُ وَصِيَّتُهُ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَمَزَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ قَالَ فَقَالَ اللَّذَانِ مِنْكُمْ مُسْلِمَانِ وَ اللَّذَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَالَ

قوله عليه السلام: إلا- على أهل ملتهم هذا يدل على أنه تجوز شهادة أهل الملل الباطلة بعضهم على بعض، و حمل على أهل الذمه.

الحديث الثامن و الخمسون: حسن.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

الحديث الستون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٠٩

وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ فِي أَرْضٍ غُرَبَةٍ فَيَطْلُبُ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ لِيُشْهَدَهُمَا عَلَى وَصِيَّتِهِ فَلَمْ يَجِدْ مُسْلِمَيْنِ أَشْهَدَ عَلَى وَصِيَّتِهِ رَجُلَيْنِ ذِمِّيَّيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَرْضِيَّيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِهِمْ.

[الحديث ٦١]

٦١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ نَصِيرَانِي أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةٍ ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ تَجَوَّزَ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ هُوَ عَلَى مَوْضِعِ شَهَادَتِهِ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالنَّصِيرَانِي يَشْهَدُونَ شَهَادَةً فَيَسْلَمُ النَّصْرَانِي أَوْ تَجَوَّزَ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ

قوله عليه السلام: فى أرض غربه قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على اشتراط قبول شهادته الذمى بكونه فى غربه و عدم وجدان المسلم، و على اشتراط عدالتهما عند أصحابنا، كما هو ظاهر الآيه.

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: هو على موضع شهادته لأنه كان شاهداً أولاً، و كان المانع من قبول شهادته الكفر، فإذا ارتفع الكفر لم يخرج عن كونه شاهداً، فتقبل شهادته. وقيل: المراد أن شهادته مثل شهادته سائر المسلمين، بأن يكون الضمير فى شهادته راجعاً إلى المسلم بقريته المقام، و لا يخفى ما فيه.

الحديث الثانى و الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٠

[الحديث ٦٣]

٦٣ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع الْيَهُودِيُّ وَالنَّصِيرَانِي إِذَا شَهِدُوا ثُمَّ أَسْلَمُوا جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ نَصْرَانِيٍّ أَشْهَدَ عَلَيَّ شَهَادَةً ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدُ أَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ هُوَ عَلَى مَوْضِعِ شَهَادَتِهِ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ مِثْلَهُ وَ لَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ نَعَمْ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ نَصْرَانِيٍّ أَشْهَدَ عَلَيَّ شَهَادَةً ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدُ أَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ لَا

قوله عليه السلام: فيسلم النصراني و في بعض النسخ " و يسلم " و كأنه أسقط الشيخ الباقيين، لأنه لم يكن بصدد بيانهما، أو أن الراوي أحالهما على الظهور.

الحديث الثالث و الستون: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

الحديث الخامس و الستون: مجهول.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يمكن أن يكون أشار عليه السلام برأسه: لا تسأل، لحضور العامه، فتوهم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١١

فَهَذَا خَبْرٌ شَادُّ مُضَادٌّ لِمَا قَدَّمَ مِنْ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ وَ لَا يُعْتَرَضُ بِمَا هَذَا حُكْمُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ لِمَا قَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَ مَخْرَجِ التَّقْيِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ بَعْضِ فُقَهَاءِ الْعَامَّةِ

[الحديث ٦٧]

٦٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمَاعَمِيِّ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ إِذَا أُثْبِتَ

السائل أنه عليه السلام أراد لا تجوز، فعبره هكذا.

الحديث السابع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا أثبت إذ يشكل للأعمى الشهادة على عين الرجل.

وقال في القواعد: في مستند علم الشاهد و ضابطه العلم القطعي، و مستنده: إما المشاهده، و ذلك في الأفعال كالغصب، و السرقة، و القتل، و الرضاع، و الولاده، و الزنا، و اللواط، و يقبل فيه شهاده الأصبم، لانتفاء الحاجه إلى السمع فيها. و روى أنه يؤخذ بأول قوله.

و أما السماع و الأبصار معا، و ذلك في الأقوال، كالعقود مثل البيع، و النكاح، و الصلح،

و الإجاره و غيرها، فإنه لا بد من البصر لمعرفة المتعاقدين و من السماع لفهم اللفظ، و لا تقبل شهاده الأعمى بالعقد، إلا أن يعرف الصوت قطعاً على رأى، أو يعرف المتعاقدين عنده عدلان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٢

[الحديث ٦٨]

٦٨ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْأَعْمَى فَقَالَ نَعَمْ إِذَا أُثْبِتَ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ عَنْهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنْ شَهَادَةِ الْأَصْمِ فِي الْقَتْلِ قَالَ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ قَوْلِهِ وَ لَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي.

[الحديث ٧٠]

٧٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ يَقْتِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع قَالَ لَمَّا بَأَسَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى إِقْرَارِ الْمَرْأَةِ وَ لَيْسَتْ بِمُسْفِرَةٍ إِذَا عُرِفَتْ بِعَيْنِهَا أَوْ حَضَرَ مَنْ يَعْرِفُهَا فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ لَمَّا تُعْرَفُ بِعَيْنِهَا وَ لَا يَحْضُرُ مَنْ يَعْرِفُهَا فَلَا يَجُوزُ لِلشُّهُودِ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهَا وَ عَلَى إِقْرَارِهَا دُونَ أَنْ تُسْفَرَ وَ يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا

الحديث الثامن و الستون: ضعيف على المشهور.

الحديث التاسع و الستون: ضعيف.

مهجور لم يعمل به أحد إلا ما مر من نقله العلامة روايه.

الحديث السبعون: حسن.

و فى الكافى: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن عيسى بن يقطين. و هو الظاهر.

قوله عليه السلام: و ليست بمسفرة أى: مكشوفه الوجه، أو برزه، أى: لا تخرج عن بيتها إما لصلاحها، أو لجاهها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٣

[الحديث ٧١]

٧١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الْفَقِيهِ ع فِي رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى امْرَأَةٍ لَيْسَ لَهَا بِمَحْرَمٍ هَلْ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا وَ هِيَ مِنْ وَرَاءِ السُّتْرِ وَ يَسْمَعُ كَلَامَهَا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ عَيْدِلَانِ أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ الَّتِي تُشْهَدُكَ وَ هَذَا كَلَامُهَا أَوْ لَا يُجُوزُ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهَا حَتَّى تَبْرُزَ وَ يُشْتَبَهَ بِعَيْنِهَا فَوْقَ عِ تَنْقَبُ وَ تَظْهَرُ لِلشُّهُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الحدِيث ٧٢]

٧٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَانَ لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ عَلَى شَهَادَةٍ فِي حَدِّ

الحدِيث الحادى و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: و تظهر للشهود فى بعض النسخ " للشهادة". و لا يخفى أن هذا لا ينافى الخبر السابق، لأن الظهور لا يستلزم الإسفار، لأنه كشف الوجه، لكن حمل الأصحاب هذا الخبر على الاستحباب. و يمكن أن يكون المراد بالشهود شهود التعريف، لأنه كثيرا ما تشبه الأصوات، لكنه بعيد.

الحدِيث الثانى و السبعون: ضعيف كالموثق.

و قال فى اللمعة: الشهادة على الشهادة لا تثبت فى حق الله تعالى محضا، كالزنا و اللواط و السحق، أو مشتركا كالسرقة و القذف على خلاف. انتهى.

و قال العلامة فى القواعد: و هل تقبل شهادة الفرع فى الزنا لنشر التحريم، أو إثبات المهر مع الإكراه؟ الأقرب ذلك، و حينئذ يفتقر إلى أربعة تشهد على كل واحد من الأربعة أم يكفى اثنان عليهم؟ إشكال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٤

[الحدِيث ٧٣]

٧٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَانَ لَمَّا يُجِيزُ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ.

[الحدِيث ٧٤]

٧٤ عَنْهُ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ آخَرَ فَقَالَ لَمْ أُشْهَدْهُ فَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ أَعْدِلِهِمَا.

[الحدِيث ٧٥]

الحديث الثالث و السبعون: كالسابق.

قوله عليه السلام: إلا شهاده رجلين لكن تقبل شهاده رجلين على كل واحد من الشاهدين أو الشهود، كما هو المشهور.

الحديث الرابع و السبعون: ضعيف.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

و عمل الشيخ فى النهايه بمدلول هذه الأخبار، و قالوا: لو كذب الأصل الفرع تعمل بشهاده أعدلهما، فإن تساويا أطرح الفرع.

و المشهور بين المتأخرين أنه إن كان قبل حكم الحاكم لا عبره بشهاده الفرع مع تكذيب الأصل، و إن كان بعده نفذ حكم الحاكم و لا عبره بقول الأصل، فيحملون هذه الأخبار على ما إذا شك الأصل قبل حكم الحاكم.

و منهم من قال بهذا التفصيل قبل حكم الحاكم، فينفذ بعده مطلقا.

و منهم من قال به بعد الحكم، فتبطل شهاده الفرع قبله مطلقا، و الحمل على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٥

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ شَهِدَ عَلَى شَهِادَةِ رَجُلٍ فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ لَمْ أَشْهَدُهُ قَالَ فَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ أَعْدَلِيهِمَا وَ لَوْ كَانَ أَعْدَلِيهِمَا وَاحِدًا لَمْ تَجُزْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَعْبُودٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْحَنْتَمِيِّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع لَأَتَجُوزُ شَهَادَةَ عَلَى شَهَادَةِ فِي حَدٍّ وَ لَأَكْفَالُهُ فِي حَدٍّ.

[الحديث ٧٧]

٧٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ عَنْ دُؤَيْبِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الشَّهَادَةِ عَلَى شَهَادَةِ الرَّجُلِ وَ هُوَ بِالْحَضْرَةِ فِي الْبَلَدِ قَالَ نَعَمْ وَ لَوْ كَانَ خَلْفَ سَارِيهِ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ

القولين ظاهر.

قوله: لم أشهده قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى أنا عالم بشهادتى، أو لا أتيقن، فإن الشهادة هى العلم. و يمكن قراءته من باب الأفعال حتى لا يكون معارضا، و يكون معناه: إنى لا أقيم الشهادة، أو بالمجهول من باب الأفعال، أى لم أجعل شاهدا حتى يلزمنى الشهادة. انتهى.

و الظاهر القراءه على بناء الأفعال، بمعنى أنى لم اجعله شاهدا و لم أقل له ذلك و الضمير راجع إلى الفرع.

الحديث السادس و السبعون: موثق.

و الجزاء معمول بهما.

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٦

يُقِيمَهَا هُوَ لِعَلِّهِ تَمَنُّعُهُ عَنْ أَنْ يُحْضِرَهُ وَ يُقِيمَهَا فَلَا بَأْسَ بِإِقَامَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لَا أَقْبَلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ حَيٌّ وَ إِنْ كَانَ بِالْيَمِينِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى مُدَّعَى عَلَيْهِ غَائِبٍ لِأَنَّهُ رَبَّمَا كَانَ مَعَ الْغَائِبِ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ حَيٌّ وَ إِنْ قَبِلَهُ عَلَى شَهَادَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَ الْوَجْهَانِ جَمِيعًا لَا يُلَائِمَانِ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ عَلَى الْغَائِبِ وَ يَكُونُ

الْحُكْمُ مَشْرُوطاً بِإِزْتِفَاعِ بَيْنِهِ مِنْ جِهَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَبْطُلُ بَيْنَهُ الْمُدَّعَى وَ كَذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّا جَوَازَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ حَاضِرًا إِذَا كَانَ هُنَاكَ عَلَيْهِ مَبَانِعُهُ لَهُ مِنَ الْحُضُورِ وَالْوَجْهِ فِي الْخَبَرِ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِيهِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعَامَّةِ

و المشهور بين الأصحاب عدم قبول شهادة الفرع مع إمكان شهادة الأصل.

وقيل: تقبل مع الإمكان أيضا، والخبر يدل على الأول.

الحديث الثامن و السبعون: موثق.

قوله: يحتمل شيئين أقول: ذكر في الاستبصار احتمالا ثالثا حيث قال: و الثالث و هو الأولى:

أن يكون المراد بالخبر أنه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد على شهادة رجل، بل يحتاج إلى شهادة رجلين على رجل ليقوما مقام شهادته.

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ١١٧

[الحديث ٧٩]

٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَن صَفْوَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَشْهَدَ أَجِيرَهُ عَلَى شَهَادَةٍ ثُمَّ فَارَقَهُ أَوْ تَجَوَّزَ شَهَادَتَهُ لَهُ بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَهُ قَالَ نَعَمْ وَ كَذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا أُعْتِقَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٨٠]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ١١٧

٨٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَن ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَوْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النَّمَيْرِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ

الحديث التاسع و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم و كذلك العبد الظاهر أنه محمول على التقيه، و يمكن حمله فى العبد على الصور الممنوعه على القول بالتفصيل. و يحتمل أن يكون سؤال السائل عن جواز شهادتهما عند فقهاء العامه و عدمه، لا الجواز فى الواقع.

الحديث الثمانون: مجهول.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على جواز الشهاده على الوالدين، كما هو ظاهر قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ " و قوله تعالى " وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ " و قوله عز و جل " وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ " و سيجىء صحیحہ على بن سويد بخصوصه و الأخبار العامه المتواتره فى النهى عن كتمان الشهاده، بل هو من ضروريات الدين.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٨

أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ عَلَى الْوَالِدِينَ وَالْوَالِدِ وَلَا تَقِيمُوهَا عَلَى الْإِخِ فِي الدِّينِ الضَّيْرَ قُلْتُ وَ مَا الضَّيْرُ قَالَ إِذَا تَعَدَّى فِيهِ

صَاحِبُ الْحَقِّ الَّذِي يَدَّعِيهِ قَبْلَهُ خِلَافَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِأَخْرَجَ عَلَى آخِرِ دِينٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِانْتِظَارِهِ حَتَّى يَنْتَظِرَ قَالَ فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسِرِهِ وَيَسْأَلُكَ أَنْ تُقِيمَ الشَّهَادَةَ وَأَنْتَ تَعْرِفُهُ بِالْعُسْرِ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تُقِيمَ الشَّهَادَةَ فِي حَالِ الْعُسْرِ.

[الحديث ٨١]

٨١ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ

والمعارض الإجماع الذي نقله الشيخ في الخلاف، وقوله تعالى "وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّيَا مَعْرُوفًا". وعمومات النهي عن إيذائهما. وخصوص ما رواه الصدوق مرسلًا، فإنه قال: وفي خبر آخر أنه لا تقبل شهادة الولد على والده. وكأنه عبارة الفقه الرضوي، وهذا ذهب إليه أكثر الأصحاب.

والمخالف السيد المرتضى رضى الله عنه، وجمع بينهما بأن لا يصير شاهدا عليهما مهما أمكن، وبأنه يشهد عليهما لكنها لا تقبل، والله تعالى يعلم.

قوله عليه السلام: في الدين بكسر الدال و"الضمير" مفعول له. أو بفتح الدال والضمير صفة للدين. ويمكن أن يقرأ بتشديد الياء.

الحديث الحادي والثمانون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١١٩

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِشَهَادَةِ الضَّعِيفِ إِذَا كَانَ عَفِيفًا صَائِنًا قَالَ وَتُكْرَهُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ لِصَاحِبِهِ وَلَا بَأْسَ بِشَهَادَتِهِ لِغَيْرِهِ وَلَا بَأْسَ بِهِ لَهُ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضُرُ حِسَابَ الرَّجُلَيْنِ فَيَطْلُبَانِ مِنْهُ الشَّهَادَةَ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْهُمَا قَالَ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَشْهَدْ فَإِنْ شَهِدَ شَهِدَ بِحَقِّ قَدْ سَمِعَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنََّّهُمَا لَمْ يُشْهَدَا

قوله عليه السلام: صائنا أى: نفسه عن المحرمات، بأن يكون عادلا، أو صائنا للشهادة ثقته.

قوله عليه السلام: لصاحبه قال الوالد العلامه نور الله مرقده: أى عند التحمل، أو يكون ضعيفا، و

تظهر فائدته عند التعارض.

الحديث الثاني و الثمانون: مجهول.

وقال الشيخ فى النهايه: و من علم شيئا من الأشياء و لم يكن قد أشهد عليه، ثم دعى إلى أن يشهد، كان بالخيار فى إقامتها و فى الامتناع منها، إلا أن يعلم أنه إن لم يقمها بطل حق مؤمن، فحينئذ يجب عليه إقامه الشهاده.

و يظهر من كلام ابن الجنيد التخيير مطلقا على وفق ظاهر هذا الخبر. و المشهور وجوب الإقامه مطلقا.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٠

[الحديث ٨٣]

٨٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَ إِنْ شَاءَ سَكَتَ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَ إِنْ شَاءَ سَكَتَ وَ قَالَ إِذَا أُشْهِدَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ.

[الحديث ٨٥]

٨٥ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنِ يُونُسَ عَنِ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَ إِنْ شَاءَ سَكَتَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مِنَ الظَّالِمِ فَيَشْهَدُ وَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ لَا يَشْهَدَ.

[الحديث ٨٦]

٨٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ

لكن على التحقيق الخلاف بين الشيخ و المشهور لفظى، لأن المشهور أنه إذا كان من الشهود ما يثبت بها المدعى الإقامه واجب كفاى، و حملوا هذه الأخبار على هذه الصوره. و لا يخفى أنه على ما حملوا لا فرق بين يشهدوا عليه و عدمه، و الأخبار صريحه فى الفرق إلا خبر يونس.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح.

الحديث الرابع و الثمانون: حسن.

الحديث الخامس و الثمانون: مجهول مرسل.

قوله عليه السلام: إلا إذا علم من الظالم أى: إذا علم الضرر من الظالم على صاحب الحق.

الحديث السادس و الثمانون: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢١

عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَمَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُشْهَدُنِي عَلَى الشَّهَادَةِ فَأَعْرِفُ خَطِيئَةَ وَ خَاتِمِي وَ لَا أَذْكَرُ مِنَ الْبَاقِي قَلِيلًا وَ لَا كَثِيرًا قَالَ فَقَالَ لِي إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ ثِقَةً وَ مَعَهُ رَجُلٌ ثِقَةٌ فَاشْهَدْ لَهُ.

[الحديث ٨٧]

٨٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

و فى بعض النسخ " عن الحسن بن على بن النعمان " و هو الظاهر.

قوله عليه السلام: فأشهد له حمل على ما إذا حصل العلم بالقرائن، و يظهر من كلام الشيخ فى النهايه و المفيد رحمها الله و ابن الجنيد جواز الشهاده إذا عرف خطه و شهد معه عدل و إن لم يذكر الشهاده، و ضم على بن بابويه مع ذلك أن يكون صاحب الحق ثقه.

و يظهر من كلام الشيخ فى الاستبصار أنه يجوز إذا غلب على ظنه من حفظه و شهاده الشاهد حقيه المدعى.

و المشهور بين المتأخرين عدم جواز الإقامه إلا مع الجزم

و القطع، فحملوا هذه الأخبار على ما إذا حصل العلم برؤيه الخط و شهاده الثقه بالمدعى، فيشهد بالعلم بل حمل العلامه فى المختلف كلام الأصحاب أيضا عليه، لكن يشكل الشهاده إذا حصل العلم أيضا إذا لم يتذكر الواقعه على أصولهم، و الظاهر من خبر السكونى و ما يليه أيضا ذلك، و الله يعلم.

الحديث السابع و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٢

ع قَالَ لَا تَشْهَدُوا بِشَهَادَةٍ حَتَّى تَعْرِفُوهَا كَمَا تَعْرِفُ كَفَّكَ.

[الحديث ٨٨]

٨٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَشْهَدُ بِشَهَادَةٍ لَا تَذْكُرُهَا فَإِنَّهُ مِنْ شَاءِ كَتَبَ كِتَابًا وَ نَفَسَ خَاتَمًا.

[الحديث ٨٩]

٨٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ جَعْفَرُ بْنُ عَيْسَى جُعِلَتْ فِدَاكَ جَاءَنِي جِيرَانٌ لَنَا بِكِتَابٍ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَشْهَدُونِي عَلَى مَا فِيهِ وَ فِي الْكِتَابِ اسْمِي بِخَطِّي قَدْ عَرَفْتَهُ وَ لَسْتُ أَذْكَرُ الشَّهَادَةَ وَ قَدْ دَعَوْنِي إِلَيْهَا فَأَشْهَدُ لَهُمْ عَلَى مَعْرِفَتِي أَنَّ اسْمِي فِي الْكِتَابِ وَ لَسْتُ أَذْكَرُ الشَّهَادَةَ أَوْ لَا تَجِبُ لَهُمْ الشَّهَادَةُ حَتَّى أَذْكَرَهَا كَانَ اسْمِي فِي الْكِتَابِ بِخَطِّي أَوْ لَمْ يَكُنْ فَاكْتَبَ لَا تَشْهَدُ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي الشُّهُودِ إِذَا شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ وَ قَدْ قُضِيَ عَلَى الرَّجُلِ ضَمِنُوا مَا شَهِدُوا بِهِ وَ غَرَّمُوا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قُضِيَ طَرِحَتْ شَهَادَتُهُمْ وَ لَمْ يُغْرَمِ الشُّهُودُ شَيْئًا

و التمثيل بالكف لأنه أعرف أعضاء الشخص، و أظهرها عنده غير مستتر بثوب و غيره غالبا.

الحديث الثامن و الثمانون: ضعيف على المشهور.

الحديث التاسع و الثمانون: صحيح.

الحديث التسعون: مرسل كالحسن.

قال الوالد العلامه قدس سره: يدل على أن الرجوع لو كان قبل الحكم لا يحكم و لا يغرم الشهود، و لو كان بعد الحكم لا ينقض

الحكم و يغرم الشهود. فلو شهد عشرة و حكم الحاكم ضمن كل واحد منهم العشر، و لو كانت الشهادة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٣

[الحديث ٩١]

٩١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَهَادَةِ الزُّورِ قَالِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ رُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا ضَمِنَ بِقَدْرِ مَا أُتْلِفَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ مَا تَوَبَّتَهُ قَالَ يُؤَدَّى مِنَ الْمَالِ الَّذِي شَهَدَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ النُّصْفَ أَوْ الثُّلثَ إِنْ كَانَ شَهِدَ هَيْدًا وَ آخَرَ مَعَهُ

بالترتيب. و قيل: لو كانت بالترتيب ضمن الأولان فقط إذا كانا عدلين، لأن الحق يثبت بشهادتهما و كان الباقي كالعدم.

الحديث الحادى و التسعون: صحيح.

و بظاهره قال الشيخ فى النهايه و الأكثرون على أنه لا يرد العين، سواء كان العين باقيه أو تالفه، بل يغرم الشهود مثلها أو قيمتها، و حمل هذا الخبر و خبر جميل الآتى على ما إذا علم الحاكم علما يقينيا بكذبهم، لا بالشهادة لأنه تعارض، و لا بإقرار أنفسهم لأنه إقرار فى حق الغير.

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

و ظاهره أن ما بقى من المال يرد إلى صاحبه بعد رجوعه عن الشهاده، و ما ذهب يغرمه كله، سواء كان الذاهب نصفًا أو ثلثًا. و هذا إنما يكون إذا شهد هذا و آخر معه و لم يكن الشهود أكثر من اثنين، فإنه حينئذ صار عله لتلف المال، بخلاف ما إذا كانت الشهود أكثر، فإنه لو لم يشهد لكان يثبت بسائر الشهود، فلا تجب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٤

[الحديث ٩٣]

٩٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَهَادَةِ الزُّورِ إِنْ كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ رُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا ضَمِنَ بِقَدْرِ مَا أُتْلِفَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ.

٩٤ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِأَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا فَأَنْكَرَ الطَّلَاقَ قَالَ يُضْرَبَانِ الْحَدَّ وَيُضَمَّنَانِ الصَّدَاقَ لِلزَّوْجِ ثُمَّ تَعْتَدُ ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ

عليه الغرامه، و هذا توبته فيما بينه و بين الله، سواء رجع عند الحاكم أم لا.

و يمكن حمله على ما إذا رجع شاهد واحد عند الحاكم، فإن كانا اثنين يحكم عليه بالغرامه، و إن كانا أكثر لا يبطل برجوعه حكم الحاكم، فلا تثبت عليه غرامه، لإمكان صدق سائر الشهود. و الأول أظهر. هذان الوجهان مما خطر بيالى.

و الذى فهمه الأصحاب من هذا الخبر هو أنه إذا رجع الشهود عن الشهاده يغرم كل منهم بقدر مدخليته فى إتلاف المال، النصف إن كانوا اثنين، و الثلث إن كانوا ثلاثه، فقله عليه السلام " و آخر معه " مثال للشق الأول أو للشقين، إذا حملنا الآخر على أعم من الواحد و أكثر. و لا يخفى أن ما ذكرناه أظهر، و إن لم يوافق المشهور.

الحديث الثالث و التسعون: حسن.

الحديث الرابع و التسعون: حسن.

و ينبغى حمل هذا الخبر أيضا على ما إذا علم الحاكم، و إلا فلا معنى لضرب الحد بمجرد إنكار الزوج أو بينته، و الأصحاب صوروا هذه المسأله فى صوره الرجوع عن الشهاده، و أكثرهم حملوا الحد على التعزير فيما إذا علم التزوير.

ملاذ الأخيار فى

[الحديث ٩٥]

٩٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعَيْمِ الْمَازِدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلِيَّ رَجُلٍ بِالزُّنَا فَلَمَّا قُتِلَ رَجَعَ أَحَدُهُمْ عَنْ شَهَادَتِهِ قَالَ فَقَالَ يُقْتَلُ الرَّاجِعُ وَيُؤَدَّى الثَّلَاثَةُ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ.

[الحديث ٩٦]

٩٦ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

ثم إنهم اختلفوا في أصل الحكم، فقال الشيخ في النهاية: ترد إلى الأول و يغرمان المهر للتأني. و تبعه أبو الصلاح. و قال في الخلاف: إن كان بعد الدخول فلا غرم للأول و هي زوجه الثاني، و إن كان قبل الدخول غرما للأول نصف المهر الذي أغرمه، و حملوا هذا الخبر على تزويجها بمجرد سماع البينة لا بحكم الحاكم. و منهم من ألزم بعد الدخول مهر المثل كمالا.

و بالجملة المسألة محل إشكال، و الأقوال مختلفه مضطربه.

الحديث الخامس و التسعون: حسن.

و قال به أيضا الشيخ في النهاية و الجمهور على أنه يرد الولي ثلاثة أرباع من ماله، و حملوا هذا الخبر على ما إذا رجعوا بأجمعهم، لكن قال أحدهم:

تعمدت، و قال الباقر: أخطأنا. و الله أعلم.

الحديث السادس و التسعون: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٦

فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلِيَّ رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِالزُّنَا ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ مَا قُتِلَ الرَّجُلُ قَالَ إِنَّ قَالَ الرَّاجِعُ أَوْهَمْتُ ضَرْبَ الْحَدِّ وَ عَزَمَ الدِّيَةَ وَ إِنَّ قَالَ تَعَمَّدْتُ قَتْلَ.

[الحديث ٩٧]

٩٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ بِأَنَّهُ سَرَقَ فَقُطِعَتْ يَدُهُ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ الشَّاهِدَانِ بِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَا هَذَا السَّارِقُ وَ لَيْسَ الَّذِي قُطِعَتْ يَدُهُ وَ إِنَّمَا شَبَّهْنَا ذَلِكَ بِهِذَا فَقَضَى عَلَيْهِمَا أَنَّ غَرَمَهُمَا نِصْفَ الدِّيَةِ وَ لَمْ يُجْزِ شَهَادَتُهُمَا عَلَيَّ الْآخَرَ

قوله عليه السلام: ضرب الحد لعله محمول على التعزير، و الأَصحاب حملوا الِديه على ربِعاها.

و قوله

عليه السلام "قتل" أى: بعد رد ثلاثه أرباع اليه على المشهور.

الحديث السابع و التسعون: حسن.

قوله عليه السلام: إن غرمها نصف اليه أى: كل واحد منهما نصف ديه اليد، و إلا- فليس ديه أصابع يد واحده نصف ديه النفس، نعم ظاهره إنما يستقيم على مذهب العامه، حيث يقولون: بالقطع من الزند.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يمكن أن يكون القطع قبل زمانه عليه السلام بحكم أهل الجور.

و قال أيضا قدس سره فى قوله عليه السلام " و لم يجز شهادتهما على الآخر " لأنه لم يبق الاعتماد عليهما و لو كانا عدلين، فإنه يمكن أن يكون وقع الاشتباه منهما

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٧

[الحديث ٩٨]

٩٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضَائِلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ مَوَالِيكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِرَجُلٍ - مُخَالِفٍ يُرِيدُ أَنْ يُعْسِرَهُ وَ يُحْبِسَهُ وَ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَ لَيْسَ لِعَرِيمِهِ بَيْنَهُ هَيْلٌ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ لَهُ يَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ حَتَّى يُبَسِّرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ وَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ مِنْ مَوَالِيكَ قَدْ عَرَفُوا أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ قَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ وَ لَا يَنْوَى ظُلْمَهُ

فى الثانى أيضا.

الحديث الثامن و التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يجوز لعله عليه السلام أجاب عن الثانى فقط، ليظهر منه الأول بطريق أولى.

و قوله عليه السلام "لا- ينوى" إما بالبناء على المفعول، أى: لا ينوى الشهود ظلم المعسر. أو بالبناء على الفاعل، و يكون ضمير الفاعل راجعا إلى الشاهد، أو يكون ضمير الفاعل راجعا

إلى المعسر، أى: لا- ينوى ظلم صاحب الحق، بل ينوى أداءه عند اليسار. و يحتمل أن تكون الجملة حاله، أى: إذا لم ينو الظلم أيضا لا تجوز الشهاده، لأنه مخالف، أو لذلك والإعسار معا.

وقال الفاضل الأردبيلي قدس سره: "و لا يتوى ظلمه" و كذا فى بعض نسخ التهذيب، فلو صح فيكون "ظلمه" منصوبا على أن يكون مفعولا- له. و التوى هو الهلاك، و فى المال مقصور يعنى لا- يهلك مال المؤمن المديون لأجل ظلم صاحب المال المخالف، و نظيره من المفعول له المضاف قوله تعالى "حَذَرَ الْمَوْتِ*" و قال الشاعر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٢٨

[الحديث ٩٩]

٩٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ الْحَقُّ فَيُجْحَدُهُ وَيَخْلِفُ أَنْ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ عَلَى حَقِّهِ بَيِّنَةٌ يَجُوزُ لَنَا إِحْيَاءُ حَقِّهِ بِشَهَادَةِ الزُّورِ إِذَا خَشِيَ فَقَالَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِعَلِّهِ التَّدْلِيْسَ.

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ وَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ

و اغفر عوراء الكريم ادخاره

و كما يجوز أن يكون باللام يجوز أن يكون نكرة. قال المالكي كما ذكره الرضى: إذا حصل الشرائط، فجر المقترن باللام التعريف أكثر من نصبه، و المجرد بالعكس، و يستوى الأمران فى المضاف، هذا قوله.

وقال الشيخ الرضى: و الأولى أن يحال ذلك على السماع، ثم إن ذلك يجوز على مذهب من اشترط الاتحاد فى الفاعل بوجه لا يخفى على الفطن توجيهه.

و أما على مذهب من لم يشترط ذلك، كصاحب الكافية حيث قال: و إنما يجوز حذفها، أى: حذف اللام إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به، فظاهر بلا توجيه، فافهمه.

الحديث التاسع و التسعون: مرسل.

قوله عليه السلام: لعله التدليس أى: يدنس نفسها و ينجسها بشهادة الزور، أو يصير متهما عند الناس بذلك.

و فى الفقيه: التدليس.

الحديث المائة: ضعيف.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَرَأَيْتَ إِذَا رَأَيْتَ شَيْئًا
فِي يَدِ رَجُلٍ أَيْجُوزُ لِي أَنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ لَهُ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ الرَّجُلُ أَشْهَدُ أَنَّهُ فِي يَدِهِ وَ لَا أَشْهَدُ أَنَّهُ لَهُ فَلَعَلَّهُ لِغَيْرِهِ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

عَ أَفِيحِلَّ الشَّرَاءَ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَعَلَّهُ لِعَیْرِهِ فَمَنْ أَيْنَ جَازَ لَكَ أَنْ تَشْتَرِيَهُ وَ يَصِيرَ مَلِكًا لَكَ ثُمَّ تَقُولَ بَعْدَ الْمَلِكِ هَيَّوْ لِي وَ تَخْلِفَ عَلَيْهِ وَ لَمَّا يَجُوزُ أَنْ تَنْسِبَهُ إِلَيَّ مِنْ صَارَ مَلِكُهُ مِنْ قَبْلِهِ إِلَيْكَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ لَمْ يَجُزْ هَذَا مَا قَامَتْ لِلْمُسْلِمِينَ سُوقٌ.

[الحديث ١٠١]

١٠١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ

قوله عليه السلام: إلى من صار ملكه الضمير إما راجع إلى الشيء، أو إلى الموصول، و لعل الأول الأظهر. و يدل على اعتبار اليد.

و جملة القول فيه: أنه لا خلاف في جواز الشهادة بالملك بالاستفاضه، أي:

خبر جماعه يفيد الظن الغالب إذا اقترنت باليد و التصرف بالبناء و الهدم و لإجاره و غيرها من غير معارض. و اختلف في الاستفاضه فقط بدون رؤيه اليد المتصرفه، و المشهور الاكتفاء به.

ثم اختلف في التصرف فقط بدونها، و المشهور الاكتفاء به أيضا. ثم القائلون بالاكتفاء بالتصرف اختلفوا في اليد بدون التصرف، و اختار العلامة و أكثر المتأخرين الاكتفاء به، و هذا الخبر يدل على مختارهم.

الحديث الحادي و المائة: حسن.

و فيه أيضا اعتبار اليد أيضا على جواز الشهادة عند قضاء الجور.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٠

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَسْأَلُنِي الشَّهَادَةَ عَلَيَّ أَنْ هَذِهِ الدَّارَ مَاتَ فُلَانٌ وَ تَرَكَهَا مِيرَاثًا وَ أَنْ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ الَّذِي شَهِدْنَا لَهُ فَقَالَ اشْهَدْ بِمَا هُوَ عَلَيَّ عَلِمَكَ قُلْتُ إِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُخْلِفُنَا بِعُمُوسٍ قَالَ أَخْلِفْ إِنَّمَا هُوَ عَلَيَّ عَلِمَكَ.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لِلرَّجُلِ يَكُونُ مِنْ إِخْوَانِي عِنْدِي الشَّهَادَةَ وَ لَيْسَ كُلُّهَا يُجِزُّهَا الْقَضَاءُ عِنْدَنَا قَالَ فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّهَا حَقٌّ فَصَحِّحْهَا بِكُلِّ وَجْهِ حَتَّى يَصِحَّ لَهُ حَقُّهُ.

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ فِي دَارِهِ يَغِيبُ عَنْهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً وَ يَدْعُ فِيهَا عِيَالَهُ ثُمَّ يَأْتِينَا هَلَاكُهُ وَ نَحْنُ لَا نَدْرِي مَا أَحْدَثَ فِي دَارِهِ وَ لَا نَدْرِي مَا حَدَّثَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ

إِلَّا أَنَا لَا نَعْلَمُ نَحْنُ أَنَّهُ أَحَدَثَ فِي دَارِهِ شَيْئًا وَلَا حَدَّثَ

الحديث الثاني و المائة: مرسل.

قوله عليه السلام: فصحتها كما إذا كان لامرأه من أجر المتعه شىء عند رجل، و لا يجيزه العامه، فيغيره إلى لفظ النكاح، أو لا يسمى السبب، أو كان من جهه الرد فى الميراث، و هم يقولون فيه بالتعصيب، فيشهد بلفظ الدين و أمثال ذلك.

و من الأفاضل من عمم الحكم بحيث يشمل الشهاده عند الحاكم العدل أيضا، كما إذا شهدت امرأه بوصيه عشره دراهم لرجل، و الحاكم يحكم بربعه، فيشهد بأربعين درهما ليصل إليه جميع ما أوصى له، و فيه إشكال.

الحديث الثالث و المائة: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣١

لَهُ وَلِمَدُّ وَ لَا تُقَسِّمُ هَذِهِ الدَّارُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الَّذِينَ تَرَكَ فِي الدَّارِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدٌ عَدْلٌ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ دَارُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ مَاتَ وَ تَرَكَهَا مِيرَاثًا بَيْنَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ فَنَشْهَدُ عَلَى هَذَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْعَبْدُ وَ الْأَمَةُ فَيَقُولُ أَبَقَ غُلَامِي وَ أَبَقَّتْ أُمَّتِي

فِي الْبَلَدِ فَيَكْلَفُهُ الْقَاضِي الْبَيْتَةَ أَنَّ هَذَا الْغُلَامَ لِفُلَانٍ لَمْ يَبِعْهُ وَ لَمْ يَهَبْهُ فَتَشْهَدُ عَلَيَّ هَذَا إِذَا كُفِّنَاهُ وَ نَحْنُ لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا شَيْئًا قَالَ فَكُلَّمَا غَابَ عَنْ يَدِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ غُلَامُهُ أَوْ أُمَّتُهُ أَوْ غَابَ عَنْكَ لَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ إِنَّ شُهُودَ الزُّورِ يُجْلَدُونَ جَلْدًا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ وَ ذَاكَ إِلَى الْإِمَامِ وَ يُطَافُ بِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَهُمُ النَّاسُ

قوله عليه السلام: فكل ما غاب استفهام إنكارى، و يدل الخبر بجزئيه على جواز الشهادة بالاستصحاب، و يحمل على ما إذا لم يظن خلافه، بل الشك أيضا محل الشك.

و يحتمل هذا الخبر أن يكون عليه السلام فرق بين ما إذا غاب الرجل و كان ماله فى يد أهله و لم يعلم ما أحدث، و بين ما إذا خرج المال عن يده و صار فى يد غيره، فيكون اليد اللاحقه أقوى.

الحديث الرابع و المائة: موثق.

و فى الكافى كما هنا مضمراً. و فى الفقيه عن أبى عبد الله عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٢

وَ أَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ... إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا قُلْتُمْ كَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ قَالَ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ حَيْثُ يُضْرَبُ وَ يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ.

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنِ الْحَكَمِ أَخِي أَبِي عَقِيلَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ لِي خَصِيمًا يَسْتَكْتِرُ عَلَيَّ شُهُودَ الزُّورِ وَ قَدْ كَرِهْتُ مُكَافَأَتَهُ مَعَ أَنِّي لَمَّا أَذْرِي هَيْلَ يَصِيلُحُ ذَلِكَ لِي أَمْ لَمَّا فَفَعَالَ أَمَا بَلَّغَكَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا تُؤَسِّرُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَمْوَالَكُمْ بِشَهَادَةِ الزُّورِ فَمَا عَلَيَّ امْرِئٍ مِنْ وَ كَفٍ فِي دِينِهِ وَ لَا مَأْتَمٍ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ عَنْهُ كَمَا أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ بِشَهَادَتِهِ عَنِ

قوله عليه السلام: يجلدون جلدا فى الكافى "حدا". و المراد التعزير، بقريته قوله عليه السلام "ليس

له وقت "أى: حد، بل عدده برأى الإمام.

قوله عليه السلام: حتى يضرب أى: حتى يتم الضرب. و فى الكافى " حين يضرب " و هو أصوب.

الحديث الخامس و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا تؤسروا أنفسكم أى: لا تجعلوا أنفسكم موسره بشهادة الزور، و عامل قوله عليه السلام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٣

فَرَجِ حَرَامٍ أَوْ سَفَكِ دَمٍ حَرَامٍ كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ وَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ

" أموالكم " محذوف، أى: و لا تكثرُوا أموالكم. و المراد أنه لا يصلح أن تأخذ بشهادة الزور منه حقا ليس لك، و لكن يجوز أن تدفع عن مالك بشهادة الزور أو بشهادة الحق، بأن تأتى بشهود على جرح شهوده، و غير ذلك من وجوه الدفع.

و يحتمل أن يكون مراده عليه السلام التهديد، أى: لا تشهدوا الزور، فتحبس أنفسكم و أموالكم بسببها، أو تحبسوا بعذاب الله، فيكون من الأسر لا من اليسار، أو يكون المعنى لا تجعلوا أنفسكم و أموالكم أسيرا للناس بشهادة الزور عليكم، بل ادفعوا شهادة الزور عنكم بكل وجه ممكن، فيصح التفريع بالفاء و يستقيم الكلام، و يكون تجويزا لما سأل عنه السائل، و الأخير عندى أظهر، و الله يعلم.

و قال فى النهاية: فيه " و لا يؤسر فى الإسلام أحد بشهادة الزور " أى:

لا يحبس، و أصله من الأسره القد، و هو ما يشد به الأسير.

و قال: يقال: ما عليك من ذلك و كف، أى نقص.

و قال الزمخشري: الوكف الوقوع فى المأثم و العيب.

الحديث السادس و المائة: صحيح.

فيه تجوز شهادة النساء في الدين، و يمكن حمله على ما إذا حصل العلم بقولهن، أو على دين من جهة الوصيه، أو ميراث المستهل، أو على امرأتين،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٤

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ يُؤْنَسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي رُؤْيِيهِ الْهَلَالِ وَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ شَهَادَةُ الرَّجُلَيْنِ وَأَرْبَعُ نَسْوَةٍ وَ يَجُوزُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخِدْمَتُهُنَّ بِلَا رِجَالٍ فِي كُلِّ مَا لَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَ تَجُوزُ

و يمين المدعى إذا قيل بقبولها، كما نسب إلى ابن بابويه رحمه الله، و ذهب إليه جماعه و وردت به الأخبار، و إلا فالمعول عليه أنه لا تقبل شهادة النساء منفردات، إلا فيما يعسر اطلاع الرجال عليه، كالولاده، و الاستهلال، و عيوب النساء الباطنه.

و يحتمل أن يكون الدين بكسر الدال.

الحديث السابع و المائة: صحيح.

و المشهور سماع شهادة ثلاثه رجال و امرأتين في الرجم، و سماع شهادة رجلين و أربع نسوه في الزنا، فيثبت الحد دون الرجم، و استدلوا بهذا الخبر و غيره من الأخبار، و هي مع كثرتها ليس فيها تصريح بثبوت الجلد برجلين و أربع نسوه، و الشيخ و جماعه استندوا في ثبوته إلى روايه أبان عن عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام قال: تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال.

و حيث انتفى الرجم بالأخبار الكثيره ثبت الجلد، و لضعف المستند ذهب جماعه منهم الصدوقان و أبو الصلاح إلى عدم ثبوت الجلد أيضا، كذا ذكره الشهيد الثاني رحمه الله، و لعله غفل عن روايه أبان عن الحلبي.

و عدا الصدوق

و ابن الجنيد الحكم عن الزنا إلى اللواط و السحق، و المشهور العدم، و ذهب الشيخ رحمه الله في الخلاف إلى ثبوت الجلد دون الرجم بشهادة

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٥

شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ وَحَدَّهَا فِي الْمَنْفُوسِ.

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ فَقَالَ إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ فَإِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ لَمْ تَجْزُ فِي الرَّجْمِ.

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحَدَّهِنَّ عَلَى مَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا فِي الدَّمِ غَيْرَ أَنَّهُا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي حَدِّ الزَّانَا إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ

رجل واحد و ست نساء، و المشهور الاقتصار على الحكمين في الزنا.

قوله عليه السلام: و تجوز شهادته القابله أى: في ربع الميراث إذا كانت واحده.

الحديث الثامن و المائة: حسن.

الحديث التاسع و المائة: ضعيف على المشهور.

و المشهور بين العلماء عدم ثبوت الطلاق بشهادة النساء، لا منضمات و لا منفردات، و قوى الشيخ في المبسوط قبول شهادتهن فيه مع الرجال، و إليه ذهب جماعه قليله.

و اختلفوا أيضا في النكاح هل يثبت برجل و امرأتين أم لا، و أكثر الأخبار

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٦

[الحديث ١١٠]

١١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ قَالَ قُلْتُ لَهُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ

فِي النِّكَاحِ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ فِي رَجْمٍ قَالَتْ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَمَّا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ تَجُوزُ
شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي حَدِّ الزَّانَا إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ
وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فِي الزَّانَا وَ الرَّجْمِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا فِي الدَّمِ

داله على القبول، و لعل من لم يعمل

بها حملها على الأخبار بأنها تجوز عند العامه لا بيان الحكم.

و كذا اختلفت الأخبار و الأقوال فى قبول شهادتهن مع الرجال فى القصاص، و الأشهر القبول، و حمل ما يدل على عدمه على عدم قبول شهادتهن منفردات، و يشكل حمل هذا الخبر عليه.

الحديث العاشر و المائة: صحيح على الظاهر.

قوله عليه السلام: فى الزنا و الرجم أى: فى الزنا الذى هو سبب الرجم، و لا خلاف فى أنه لا يثبت الرجم بالرجلين و أربع نسوه. و المشهور أنه يتحقق بهم الجلد، و لا مستند لهم ظاهرا، إلا مفهومات هذه الأخبار.

و ما رواه الصدوق و الشيخ فى الصحيح بالطرق المتكثرة عن الحسن بن محبوب، عن أبان، عن الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل محصن فجر بامرأه، فتشهد عليه ثلاثه رجال و امرأتان؟ قال: و جب عليه الرجم، فإن شهد عليه رجلان و أربع نسوه، فلا تجوز شهادتهم و لا يرجم، و لكنه يضرب

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٧

[الحديث ١١١]

١١١ سِيَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُنْتَى الْحَنَاطِ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ شَهَادَةِ النِّسَاءِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ قَالَ نَعَمْ وَ لَمَّا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَ قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ إِذَا كَانَ أَرْبَعًا نِسْوَهُ وَ رَجُلَيْنِ فَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ قُلْتُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ فِي الدَّمِ قَالَ لَا

الحد حد الزانى.

و أبان من أهل الإجماع، و نقل عن على بن الحسن أنه ناووسى و على فطحى، فيشكل الحكم بضعفه بقول ضعيف، مع أنه ذهب أكثر المتأخرين كجميع القدماء على صحه ما

يصح عن الحسن بن محبوب، فظهر أن ما ذكره جماعه من الأصحاب من أنه لا مستند له إلا الشهره، لعدم تتبعهم وقله فحصهم، كذا ذكره الوالد قدس سره.

الحديث الحادى عشر و المائة: ضعيف.

و ذهب الشيخ فى النهايه إلى ثبوت الديه بشهاده الرجل و المرأتين دون القود و تبعه جماعه، و بذلك جمعوا بين الأخبار، فحملوا هذه الأخبار على عدم ثبوت القود.

و قال أبو الصلاح: بقبول شهاده امرأتين فى نصف ديه النفس و العضو و الجراح، و المرأه الواحده فى الربع. و هو شاذ.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٨

[الحديث ١١٢]

١١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخَارِقِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَشِيءُ تَطِيعُ الرَّجَالِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ وَ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا فِي الدَّمِّ وَ تَجُوزُ فِي حَيْدِ الزَّوْنِ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةَ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ لَا تَجُوزُ إِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فِي الرَّجْمِ.

[الحديث ١١٣]

١١٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا شَهِدَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ لَمْ تَجُزْ فِي الرَّجْمِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْقَتْلِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَدَّلِ الرَّجَالُ وَ النِّسَاءُ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا بِمَا يَقْتَضِيهِ شَرْطُ الشَّهَادَةِ فِي إِيْجَابِ الرَّجْمِ فَأَمَّا مَعَ تَكَامُلِ شُرُوطِهِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الرَّجْمَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ

[الحديث ١١٤]

١١٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ قَوْلَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَ لَا فِي الْقَوَدِ

الحديث الثانى عشر و المائة: حسن.

الحديث الثالث عشر و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا تجوز شهاده النساء مطلقا، أو منفردات، و يمكن حمله على التقية.

الحديث الرابع عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٣٩

[الحديث ١١٥]

١١٥ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ الْكِنْدِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع يَقُولُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا قَوْدٍ.

فَمَا تَصَمَّنَ هَذَانِ الْخَبْرَانِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الْحُدُودِ سِوَى الرَّجْمِ لِأَنَّ لَمْ تُثَبِّتْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي حَدِّ السَّرِقَةِ وَ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْحُدُودِ وَ إِنَّمَا قَصَصَ زَنَاةَ عَلِيٍّ الرَّجْمِ وَ حَدَّ الزَّانَا وَ أَمَّا مَا تَضَمَّنَهُ خَبْرُ إِبْرَاهِيمَ الْخَارِقِيِّ وَ خَبْرُ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ وَ أَبِي بَصِيرٍ مِنْ أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ لَا تُقْبَلُ فِي الدَّمِّ

[الحديث ١١٦]

١١٦ لَا يُنَافِيهِنَّ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ ابْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْنَا أ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ قَالَ فِي الْقَتْلِ وَ حُدِّهِ إِنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ لَا يَبْطُلُ دَمٌ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ.

لِأَنَّ الْوُجْهَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ شَهَادَتَهُنَّ لَا تُقْبَلُ فِي الدَّمِّ بِأَنْ يُوجِبَ بِشَهَادَتِهِنَّ الْقَوْدُ وَ إِنْ كَانَ يَجُوزُ قَبُولُهَا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ وَ قَدْ نَبَّهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ إِنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ لَا يَبْطُلُ دَمٌ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ

الحديث الخامس عشر و المائة: مجهول.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الظاهر حملها على التقيه، و لو سلم كان عاما مخصوصا بالأخبار المستفيضه، مع أنه يمكن حملها على النساء منفردات.

الحديث السادس عشر و المائة: صحيح.

و في الكافي: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل - إلى آخره.

ملاذ الأخبار في

وَ الْخَبْرَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ يُؤَكِّدَانِ أَيْضاً ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى بِشَهَادَتِهِنَّ فِيهِمَا الْقَوْدَ دُونَ الدِّيَةِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ شَهَادَتَهُنَّ لَا تُقْبَلُ فِي الدَّمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رِجَالٌ وَ إِنَّمَا تُقْبَلُ مَعَ كَوْنِ الرَّجَالِ مَعَهُنَّ

[الحدِيث ١١٧]

١١٧ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ صَالِحِ بْنِ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ قَالَ فَقَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ إِلَّا مَعَ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَيْنِ فَإِنْ كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ قَالَ فَقُلْتُ أ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ فِي الدَّمِّ فَقَالَ نَعَمْ.

[الحدِيث ١١٨]

١١٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع شَهَادَةُ النِّسَاءِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ وَ لَمَّا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَ قَالَ إِذَا شَهِدَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ جَازَ فِي الرَّجْمِ وَ إِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَمْ تَجُزْ وَ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الدَّمِّ مَعَ الرَّجَالِ.

[الحدِيث ١١٩]

١١٩ وَ الَّذِي يَزِيدُ ذَلِكَ أَيْضاً بَيَاناً مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ عَاصِمِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي غُلَامٍ شَهِدَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ أَنَّهُ دَفَعَ غُلَاماً فِي بَيْتٍ فَقَتَلَهُ فَأَجَازَ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ بِحِسَابِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ

الحدِيث السابع عشر و المائة: ضعيف.

الحدِيث الثامن عشر و المائة: مجهول.

الحدِيث التاسع عشر و المائة: صحيح.

و لم ينقل القول بهذين الخبرين إلا عن أبي الصلاح، حيث أجاز شهادته

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤١

[الحدِيث ١٢٠]

١٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَأَلْتُ أَيَا عِبِيدِ اللَّهِ ع عَنِ

امْرَأَهُ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ دَفَعَ صَبِيًّا فِي بَيْتِ فَمَاتَ قَالَ عَلَى الرَّجُلِ رُبْعٌ دِيَّهِ الصَّبِيِّ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ.

[الحديث ١٢١]

١٢١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْقَتْلِ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَيْضًا مَا قَدَّمْنَاهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي وَصِيَّتِهِ لَمْ يَشْهَدْهَا إِلَّا امْرَأَةٌ فَقَضَى أَنْ تُجَازَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي رُبْعِ الْوَصِيَّةِ.

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَهَادَةِ امْرَأَةٍ حَضَرَتْ

المرأتين في نصف الديه و الواحده في ربعها كما مر، و يظهر من الشيخ أيضا في هذا الكتاب القول به.

الحديث العشرون و المائة: ضعيف.

الحديث الحادى و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و العشرون و المائة: صحيح.

و عليه حمل الأصحاب فى الوصيه و فى ميراث المستهل.

قال الشهيد الثانى رحمه الله: و فى ثبوت النصف بشهادة الرجل لكونه بمنزله مرأتين، أو الربع لعدم النص عليه و كونه المتيقن، إذ لا يقصر عن امرأه، أو لا يثبت به شىء أصلا، و قوفا فيما خالف الأصل على مورد أوجه، أوجودها: الوسط.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٢

رَجُلًا يُوصَى فَقَالَ يَجُوزُ رُبْعُ مَا أَوْصَى بِحِسَابِ شَهَادَتِهَا.

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ كَتَبَ أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عِ امْرَأَةً شَهِدَتْ عَلَى وَصِيَّتِهِ رَجُلٍ لَمْ يَشْهَدَهَا غَيْرُهَا وَفِي الْوَرْتِ مَنْ يُصَدِّقُهَا وَفِيهِمْ مَنْ يَتَّبِعُهَا فَكَتَبَ عِ لَهَا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ تُنْفَذَ شَهَادَتُهَا.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ لَا تُجَازُ شَهَادَتُهَا فِي جَمِيعِ الْوَصِيَّةِ بَلْ لَا يَجُوزُ فِي ذَلِكَ إِلَّا رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهَا فِي رُبْعِ الْوَصِيَّةِ بَلْ هُوَ مُحْتَمَلٌ لَهُ وَ عَلَى هَذَا لَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ

[الحدِيث ١٢٥]

١٢٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَيُّمَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ تَرَكَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حَامِلٌ فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ عُلَامًا ثُمَّ مَاتَ الْعُلَامُ بَعْدَ مَا وَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ فَشَهِدَتْ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَبَلَتْهَا أَنَّهُ اسْتَيْهَلَّ وَ صَاحَ حِينَ وَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ مَاتَ قَالَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجِيزَ شَهَادَتَهَا فِي رُبْعِ مِيرَاثِ الْعُلَامِ

الحدِيث الرابع و العشرون و المائة: صحيح.

و الأظهر حملة على التقية.

الحدِيث الخامس و العشرون و المائة: صحيح.

و عليه الفتوى، و قالوا: بثبوت النصف بشهادة اثنتين و الثلاثة أرباع بشهادة أربع، و استدلوا على الجميع بهذا الخبر، و فيه خفاء. و ورد الجميع في روايه مرسله رواها الصدوق رحمه الله، و الاثنان في صحيحه ابن سنان. و لعل هذه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٣

[الحدِيث ١٢٦]

١٢٦ سَيْهَلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ أُجِيزُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الصَّبِيِّ صَاحٍ أَوْ لَمْ يَصْحَ وَ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ.

[الحدِيث ١٢٧]

١٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ سَأَلْتُ عَنْ الْمَرْأَةِ يَحْضُرُهَا الْمَوْتُ وَ لَيْسَ عِنْدَهَا إِلَّا امْرَأَةٌ أ تَجُوزُ شَهَادَتُهَا أَمْ لَا قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْمَنْفُوسِ وَ الْعُدْرَةِ

الأمر مع الشهرة التامة بين الأصحاب تكفى فى ثبوت الحكم.

الحديث السادس والعشرون والمائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: أجزى شهادة النساء أى: تجاز شهادتهن فى الصياح فيورث، و فى عدمه فلا يورث. أو المراد أنهن إذا شهدن بالحياء يورث، سواء شهدن بالصياح أو لم يشهدن، لأنه لا عبره به، بل قد يحصل العلم بالحركة أيضا.

الحديث السابع والعشرون والمائة: ضعيف مضمّر.

و فى الكافى: عن أبى عبد الله عليه السلام.

و قال فى القاموس: النفاس ولاده المرأة، و المنفوس المولود.

و أقول: ظاهر الخبر عدم قبول شهادة النساء فى الوصية، و يمكن حمله على أنه لا تقبل شهادتها فى تحقق الموت، أو فى سائر ما صدر عنها، سوى الوصية

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٤

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ قَالَ تَجُوزُ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ كَانَ عَلَيَّ ع يَقُولُ لَا أُجِزُهَا فِي الطَّلَاقِ قُلْتُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ فِي الدَّيْنِ قَالَ نَعَمْ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْقَابِلَةِ فِي الْوِلَادَةِ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدَةِ قَالَ وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْمَنْفُوسِ وَ الْعُذْرَةِ وَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدَّيْنِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ

يَحْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ حَقَّهُ لَحَقٌّ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا تَقَبَّلُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي رُؤْيِهِ الْهَلَالِ وَ لَا يُقْبَلُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا رَجُلَانِ عَدْلَانِ

من البيع و الشراء و غيرهما.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: صحيح.

و قال فى المسالك: قال المفيد رحمه الله: تقبل فى عيوب النساء، و الاستهلال و النفاس، و الحيض، و الولاده، و الرضاع شهادة امرأتين مسلمتين، و إذا لم يوجد إلا شهادة امرأه واحده مأمونه قبلت شهادتها فيه، و تبعه سلا، و مستندهما آخر هذا الخبر.

و أجاب فى المختلف بالقول بالموجب، فإنه يثبت بشهادته الواحده الربع، مع أنه لا يدل على حكم غير الولاده. و ابن أبى عقيل خص القبول بالواحد بالاستهلال عملاً بظاهر الخبر.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٥

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ عَنْ صَيْفِ بْنِ فَوَّانٍ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَمَّا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ وَ سَأَلْتُهُ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ وَ حَدَّهِنَّ قَالَ نَعَمْ فِي الْعُدْرَةِ وَ النَّسَاءِ.

[الحديث ١٣١]

١٣١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ وَ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ لَمَّا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ وَ لَا بَأْسَ فِي الصُّومِ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ وَ لَوْ امْرَأَةً وَاحِدَةً.

فَأَلَوْجُهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنْ يَصُومَ الْإِنْسَانُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ اسْتِظْهَارًا وَ اخْتِيَابًا دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا

و أجمع علماؤنا رضوان الله عليهم على القضاء فى الجملة بالشاهد و اليمين، و إليه ذهب أكثر العامه، و خالف فيه بعضهم، و أخبارهم حجه عليهم، و المشهور القضاء بذلك فى كل ما كان مالا، أو المقصود منه المال.

و فى النكاح و الوقف خلاف، و المشهور أنه فى حكم الشاهد الواحد هنا المرأتان، فثبت بهما مع اليمين ما يثبت به، و احتجوا بهذا الخبر و غيره من الأخبار، و منع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع اليمين، لعدم حجيه خبر الواحد عنده، و كذا العلامه فى موضع من التحرير، و الله تعالى يعلم.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: صحيح.

و يدل على قبول شهاده العدلين فى الهلال.

الحديث الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٦

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخِيَدُهُنَّ قَالَ نَعَمْ فِي الْعِذْرَةِ وَ النَّفْسَاءِ.

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ يَخْضُرُهَا الْمَوْتُ وَ لَيْسَ عِنْدَهَا إِلَّا امْرَأَةٌ تَجُوزُ شَهَادَتُهَا قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعِذْرَةِ وَ الْمَنْفُوسِ وَ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ مَعَ الرَّجُلِ.

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ بِكَثِيرٍ فِي الْأَمْرِ الدُّونِ وَ لَا تَجُوزُ فِي الْكَثِيرِ.

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ الْقَابِلَةُ تَجُوزُ شَهَادَتُهَا

و فى الكافى: عن العلاء، عن محمد بن مسلم.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: موثق بسنديه.

و محمد بن الحسين عطف على محمد بن خالد.

الحديث الثاني و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: ضعيف.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: مجهول.

و لم يعمل به أحد فيما نعلم و الله يعلم، و يمكن حمله على أنه يستحب للمدعى عليه أن يعطى لشهادتها.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٧

فى الولدِ على قدرِ شهادتهِ امرأهٍ واحدِه.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ فَمَا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ حَضَرَهَا الْمَوْتُ وَ لَيْسَ عِنْدَهَا إِلَّا امْرَأَةٌ أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهَا فَقَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهَا إِلَّا فِي الْمَنْفُوسِ وَ الْعُدْرَةِ.

فَلَا يَنَافَى أَيْضًا مَا قَدَّمَناه لَأَنَّ الْوَجْهَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا قَدَّمَناه فِي خَبَرِ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ مِنْ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا فِي جَمِيعِ الْوَصِيَّةِ وَ إِنْ جَازَ قَبُولُهَا فِي الرَّبِيعِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ يُؤْنَسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعُدْرَةِ وَ كُلِّ عَيْبٍ لَا يَرَاهُ الرَّجُلُ.

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبْرَقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ فِي امْرَأَةٍ أَدَّعَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ فَقَالَ كَلَّفُوا نِسْوَهُ مِنْ بَطَانَتِهَا أَنْ حِيضَها كَانَ فِيمَا مَضَى عَلَى مَا أَدَّعَتْ فَإِنْ شَهِدْنَ صَدَّقَتْ وَ إِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: موثق كالصحيح.

قوله: لأن الوجه لا يخفى عدم استقامته، لأنه فى المنفوس أيضا كذلك، و الأظهر حمله على ما ذكرنا سابقا.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: مجهول.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: ضعيف أو مجهول.

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يخالف ما سيأتى أن الحيض و العده إلى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٨

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أجازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدَّيْنِ وَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعُبَيْدِيِّ عَنِ خِرَاشٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمْ ع فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّانَا فَقَالَتْ أَنَا بِكَرٍّ فَنَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ فَوَجَدْنَهَا بِكَرًّا قَالَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ.

[الحديث ١٤١]

١٤١ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

النساء، و حمل على الريبه، مع أنه ليس فيه أنها لا تصدق، بل قال: هى كاذبه، أى غالبا كما هو الغالب فيهن.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: صحيح.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: تقدم هذا الخبر فى هذا الباب، و الظاهر أن ما تقدم أخذه من كتاب الحسين، و ما هنا من كتاب أحمد.

الحديث الأربعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: تقبل شهاده النساء قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى فى رفع الحد، لأنه حصل التعارض و إن كان الأربعة أقوى من الأربع، لأن بناء حقوق الله على التخفيف، و قال صلوات الله عليه: ادروا الحدود بالشبهات. و لعله محمول على ما إذا شهد شهود الزنا بوطى القبل.

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٤٩

يَقُولُ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ فِي الْمَوْلُودِ إِذَا اسْتَهَلَّ وَ صَاحَ فِي الْمِيرَاثِ وَ يُورَثُ الرَّبْعَ مِنَ الْمِيرَاثِ بِقَدْرِ شَهَادَةِ امْرَأَةٍ قُلْتُ فَإِنْ كَانَتَا امْرَأَتَيْنِ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُمَا فِي النُّصْفِ مِنَ الْمِيرَاثِ.

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ جَائِزَةٌ عَلَى أَنَّهُ اسْتَهَلَّ أَوْ بَرَزَ مَيْتًا إِذَا سُئِلَ عَنْهَا فَعَدَّلَتْ.

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ

و قال الوالد العلامة روح الله روحه: يدل على ثبوت ربع الميراث بشهادة الواحده، و النصف باثنتين، و لم يرد خبر بالزيادة، إلا ما رواه الصدوق مرسلًا، حيث قال: و فى روايه أخرى: إن كانت امرأتين تجوز شهادتهما فى نصف الميراث، و إن كن ثلاث نسوه جازت شهادتهن فى ثلاثه أرباع الميراث، و إن كن أربعا جازت شهادتهن فى الميراث كله.

و يمكن أن يقال: روايه الواحده تكفى الأربع، فإنه يصدق على كل واحده أنها شهدت للربع، سيما إذا وردت فى الاثنتين. و هذا الخبر و إن كان مرسلًا، فإن الصدوق ضمن صحته فيما بينه و بين الله.

الحديث الثانى و الأربعون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: إذا سئل عنها أى: عن حالها و إصلاحها.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٠

حَدَّثَنِي الثَّقَفُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ إِذَا شَهِدَ لِطَالِبِ الْحَقِّ امْرَأَتَانِ وَ يَمِينُهُ فَهُوَ جَائِزٌ.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أجازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ

يَمِينِ الطَّالِبِ فِي الدِّينِ يَخْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ حَقَّهُ لَحَقٌّ.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُجِزُّ فِي الدِّينِ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَ يَمِينِ صَاحِبِ الدِّينِ وَ لَمْ يُجْزَ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَاهِدًا عَدْلًا.

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ مَعَ يَمِينِ صَاحِبِ الْحَقِّ.

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ

و يدل على قبول شهاده الامرأتين و اليمين.

الحديث الرابع و الأربعون و المائة: حسن.

و يدل على ما مر أيضا.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: صحيح.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: صحيح.

الحديث السابع و الأربعون و المائة: حسن أو موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥١

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عِنْدَ الرَّجُلِ الْحَقُّ وَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ قَالَ فَقَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ وَ يَمِينِ صَاحِبِ الْحَقِّ وَ ذَلِكَ فِي الدِّينِ.

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقْضِي بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ مَعَ يَمِينِ صَاحِبِ الْحَقِّ.

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَيَّانٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ص شَهَادَةَ شَاهِدٍ مَعَ يَمِينِ طَالِبِ الْحَقِّ إِذَا حَلَفَ إِنَّهُ حَقٌّ.

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِشَهَادَةِ رَجُلٍ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ فِي الدِّينِ وَحْدَهُ.

[الحديث ١٥١]

١٥١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا

و ليس " عن أبيه " في الكافي، و كأنه زيد من قلم النساخ.

الحديث الثامن و الأربعون و المائة: ضعيف.

الحديث التاسع و الأربعون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الخمسون و المائة: مجهول.

الحديث الحادي و الخمسون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٢

أَجْرُنَا شَهَادَةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ خَيْرٌ مَعَ يَمِينِ الْخَصْمِ فِي حُقُوقِ النَّاسِ فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ أَوْ رُؤْيَاهِ هَلَالٍ فَلَا.

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ دَخَلَ الْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ وَ سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَسَأَلَاهُ عَنْ شَاهِدٍ وَ يَمِينٍ قَالَ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قَضَى بِهِ عَلِيُّ ع عِنْدَكُمْ بِالْكَوْفَةِ فَقَالَا هَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ قَالَ وَ أَيْنَ وَ حَيْدُتُمُوهُ خِلَافَ الْقُرْآنِ فَقَالَا- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ- وَ أَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ فَقَالَ لَهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ ع فَقَوْلُهُ- وَ أَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ هُوَ أَنْ لَا تَقْبَلُوا شَهَادَةَ وَاحِدٍ

الحديث الثاني و الخمسون و المائة: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب مرقدہ: الظاهر أن هنا إرسالاً، فإن عبد الرحمن لم يلق الباقر عليه السلام.

و يمكن أن تكون الوساطه محمد بن قيس، كما رواه الصدوق عنه عن أبي جعفر عليه السلام من قوله "إن عليا عليه السلام" إلى آخره.

و يمكن أن يكون سمعه عنه صلوات الله عليه في حال صغره، لكنه لو كان أدرك أبا جعفر صلوات الله عليه لكان يفتخر به و يذكره أصحاب الرجال. و يمكن أن يكون

مكان "أبي جعفر" أبي عبد الله "صلوات الله عليهما.

قوله عليه السلام: هؤلاء يقبلون في بعض النسخ "هو لا تقبلوا شهاده" و هو الظاهر، و هو استفهام إنكارى،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٣

وَ يَمِينٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ قَاعِدًا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَمَرَّ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُفْلٍ التَّيْمِيُّ وَ مَعَهُ دِرْعٌ طَلَحَهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ ع هَذِهِ دِرْعٌ
طَلَحَهُ أَخَذْتُ غُلُومًا يَوْمَ الْبُضَيْرَةِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُفْلٍ اجْعَلْ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ قَاضِيَةً الَّتِي رَضِيَتْهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَجَعَلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ
شُرِيحًا فَقَالَ لَهُ هَذِهِ دِرْعٌ طَلَحَهُ أَخَذْتُ غُلُومًا يَوْمَ الْبُضَيْرَةِ فَقَالَ شُرِيحٌ هَاتِ عَلِيٌّ مَا تَقُولُ بَيْنَهُ فَأَتَاهُ بِالْحَسَنِ ع فَشَهِدَ أَنَّهَا طَلَحَهُ
أَخَذْتُ غُلُومًا يَوْمَ الْبُضَيْرَةِ فَقَالَ هَذَا شَاهِدٌ وَاحِدٌ وَ لَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ آخَرٌ قَالَ فَدَعَا قَنْبَرًا فَشَهِدَ أَنَّهَا
دِرْعٌ طَلَحَهُ أَخَذْتُ غُلُومًا يَوْمَ الْبُضَيْرَةِ فَقَالَ شُرِيحٌ هَذَا مَمْلُوكٌ وَ لَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ قَالَ فَغَضِبَ عَلِيُّ ع وَ قَالَ خُذُوهَا فَإِنَّ
هَذَا قَضَى بِجَوْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ فَتَحَوَّلَ شُرِيحٌ عَن مَجْلِسِهِ ثُمَّ قَالَ لَا أَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ حَتَّى تُخْبِرَنِي مِنْ أَيْنَ قَضَيْتَ بِجَوْرِ ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ فَقَالَ لَهُ وَيَلَمُّكَ أَوْ وَيَحْكُكَ إِنِّي لَمَّا أَخْبَرْتُكَ أَنَّهَا دِرْعٌ طَلَحَهُ أَخَذْتُ غُلُومًا يَوْمَ الْبُضَيْرَةِ فَقُلْتَ هَاتِ عَلِيٌّ مَا تَقُولُ بَيْنَهُ وَ قَدْ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَيْثُ مَيَّا وَجِدَ غُلُومٌ أَخَذَ بَعِيرٍ بَيْنَهُ فَقُلْتُ إِنَّكَ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ فَهَيْدَهُ وَاحِدَةً ثُمَّ أَتَيْتُكَ بِالْحَسَنِ ع
فَشَهِدَ فَقُلْتَ هَذَا وَاحِدٌ وَ لَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ آخَرٌ وَ قَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ

أى: لا يستلزم الأمر بإشهاد عدلين عدم قبول

شهاده الواحد مع اليمين، و ما فى المتن لا أعلم له محصلا. و لعل المراد أن هؤلاء- أى: أصحاب الرسول- كانوا يقبلون ذلك، و لو دل القرآن على خلافه لما خالفوه.

قوله عليه السلام: هو درع طلحه فى بعض النسخ " هذه " و هو الظاهر، و الدرع مؤنث و قد يذكر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٤

و يَمِينِ فَهَاتَانِ ثِنْتَانِ ثُمَّ أَتَيْتُكَ بِقَتْبِرٍ فَشَهِدَ أَنَّهَا دِرْعٌ طَلَحَهُ أَخَذْتُ غُلُومًا يَوْمَ الْبُضَيْرَةِ فَقُلْتُ هَذَا مَمْلُوكٌ وَ لَا أَقْضَى بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ وَ لَا بِأَسِّ بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ عَدْلًا ثُمَّ قَالَ وَ يَلْكَ أَوْ وَيَحْكُ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْمَنُ مِنْ أُمُورِهِمْ عَلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا.

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَضَى بِشَاهِدٍ وَ يَمِينٍ.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ كَمَا كَانَ عَلِيٌّ ع يُجِيزُ فِي الدِّينِ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَ يَمِينِ الْمُدَّعَى.

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ قَالَ قَبِلَ الشَّهَادَةَ وَ قَوْلَهُ

قوله صلى الله عليه و آله: أخذ بغير بينه حمل على ما إذا كان معروفا، أو عرفه الإمام.

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: صحيح.

و وجد بخطه رحمه الله: الحسين بن سعيد، عن أبي أحمد.

و قال الوالد قدس سره: الظاهر زيادته، أو زياده " عن " بعده، فإن أبا أحمد كنيه لابن أبي عمير.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٥

وَ مَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ قَالَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ.

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَ لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا قَالَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ إِذَا دُعِيَ إِلَى شَهَادَةٍ لِيَشْهَدَ عَلَيْهَا أَنْ يَقُولَ لَا أَشْهَدُ لَكُمْ عَلَيْهَا.

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جِرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

قوله عليه السلام: قبل الشهادة أى: نهى عن الإباء عن تحمل الشهادة، و من المفسرين من فسر الأداء، و على الأول ففيها مجاز مشارفه، و يدل على وجوب التحمل، و حمل الأكثر على الكفائي و ذهب ابن إدريس و جماعه إلى عدم الوجوب، و ظاهر كلام أكثر القائلين بالوجوب و وجوب الإجابة، و إن احتاجت إلى سفر مع تحمل مئونه السفر.

قوله عليه السلام: بعد الشهادة أى: نهى عن الإباء عن أدائها.

و قال فى مجمع البيان: و إسناد الإثم إلى القلب لأن الكتمان فعله، لأن العزم على الكتمان إنما يقع بالقلب، و لأن إضافه الإثم إلى القلب أبلغ فى الذم، كما أن إضافه الإيمان إلى القلب أبلغ فى المدح.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: مجهول.

و ظاهره التحمل، و احتمال الأداء بعيد.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٦

ع قَالَ إِذَا دُعِيَ إِلَى الشَّهَادَةِ فَأَجِبْ.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا فَقَالَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ إِذَا دُعِيَ إِلَى شَهَادَةٍ يَشْهَدُ عَلَيْهَا أَنْ يَقُولَ لَا أَشْهَدُ لَكُمْ.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَ لَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا فَقَالَ إِذَا دَعَاكَ الرَّجُلُ لِتَشْهَدَ لَهُ عَلَى دَيْنٍ أَوْ حَقٍّ لَمْ يَنْبَغِ لَكَ أَنْ تَقَاعَسَ عَنْهُ.

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ

قوله عليه السلام: إذا دعيت يمكن أن يكون أعم من التحمل والأداء.

الحديث الثامن والخمسون والمائة: موثق.

الحديث التاسع والخمسون والمائة: صحيح على الظاهر.

و ربما يعد مجهولا.

قوله عليه السلام: لم ينبغ ظاهره الاستحباب، ولا ينافي الوجوب الكفائي.

و في القاموس: تقاعس و تقعس تأخر.

الحديث الستون والمائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٧

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَأْتِ الشَّاهِدُ أَنْ يُجِيبَ حِينَ يُدْعَى قَبْلَ الْكِتَابِ.

[الحديث ١٦١]

١٦١ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ كَتَمَ شَهَادَةً أَوْ شَهِدَ بِهَا لِيُهِدِرَ بِهَا دَمَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَوْ لِيُزَوِيَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَوْجِهَهُ ظُلْمَةٌ مِثْلُ الْبَصِيرِ وَ فِي وَجْهِهِ كُذُوحٌ يَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ وَ مَنْ شَهِدَ شَهَادَةً حَقًّا لِيُحْيِيَ بِهَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَوْجِهَهُ نُورٌ مِثْلُ الْبَصِيرِ يَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع

قوله عليه السلام: قبل الكتاب أي: للتحمل، وهذا إشاره إلى قوله تعالى " وَ لِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ.

وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ "الآيه.

الحديث الحادى و الستون و المائه: ضعيف بسنديه.

قوله صلى الله عليه و آله: أو شهد بها أى: و إن كانت شهادته حقا، إذا كانت سببا لتضييع دم مسلم أو ماله، فلا يجوز إقامتها. و يمكن أن يكون اللام فى قوله صلى الله عليه و آله "ليهدر" للعاقبه، كما فى قوله: لدوا للموت.

و فى النهايه: زويته

عنى، أى: صرفته عنى و قبضته. انتهى.

قوله: و لوجهه ظلمه أى: يؤثر ظلمه ووجهه قدر ميل، فيكدر الهواء، أو يرى ظلمه ووجهه قدر ميل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٨

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ.

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ الْخُزَاعِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدِ السَّائِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ كَتَبَ أَبِي فِي رِسَالَتِهِ إِلَيَّ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشَّهَادَاتِ لَهُمْ قَالَ فَأَقِمِ الشَّهَادَةَ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَوْ عَلَى نَفْسِكَ أَوْ

و قوله صلى الله عليه و آله " يعرفه الخلائق " أى: بسبب الكدوح، بأن يكون مكتوبا فى الكدوح اسمه و نسبه و عمله، أو لا بسببه بل يعرفه الله الخلائق و يفضحه.

و فى النهايه: الكدوح الخدوش و كل أثر من خدش أو عض فهو كدح.

قوله عليه السلام: ألا ترى إما استشهاد لوجوب الإقامه مطلقا، أو لوجوبها لله لا لإتلاف مال المسلم و دمه.

الحديث الثانى و الستون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: كتب إلى فى بعض النسخ " كتب أبى " و عليه يكون " قال " كلام محمد بن منصور و فاعله على.

قوله: فأقم الشهاده إشاره إلى قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَ الْأَقْرَبِينَ " و يدل كالأيه على ما ذهب إليه المرتضى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٥٩

الْوَالِدِينَ أَوْ الْأَقْرَبِينَ فِيمَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ فَإِنْ خِفْتَ عَلَىٰ أَحِيكَ ضَيْمًا فَلَا.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع فِي رَجُلٍ بَاعَ ضَيْعَتَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَ هِيَ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ وَ لَمْ يُعْرِفِ الْحُدُودَ فِي وَقْتِ مَا أَشْهَدُوهُ وَ قَالَ إِذَا مَا أَتَوَكَ بِالْحُدُودِ فَاشْهَدْ بِهَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ فَوْقَ ع نَعْمَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ فَحَضَرَهُ الْخُرُوجُ إِلَى مَكَّةَ وَ الْقَرْيَةَ عَلَى مَرَاجِلَ

مِنْ مَنْزِلِهِ وَ لَمْ يُؤْتِ بِحُدُودِ أَرْضِهِ وَ عَرَفَ حُدُودَ الْقَرْيَةِ الْأَرْبَعَةَ فَقَالَ لِلشُّهُودِ اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ بَعْتُ مِنْ فُلَانٍ جَمِيعَ الْقَرْيَةِ الَّتِي حَدُّ
مِنْهَا كَذَا وَ الثَّانِي وَ الثَّلَاثُ وَ الرَّابِعُ وَ أَنَّ مَالَهُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قِطَاعٌ أَرْضِينَ فَهَلْ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي ذَلِكَ وَ إِنَّمَا لَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَ
قَدْ أَقْرَأَهُ بِكُلِّهَا فَوَقَّعَ لَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ بِمِلْكِكَ وَ قَدْ وَجِبَ الشَّرَاءُ عَلَى الْبَائِعِ عَلَى مَا يَمْلِكُكَ وَ كَتَبْتُ

من سماع شهادة الولد على الولد كما مر.

قوله: فيما بينك و بينهم أى: فى الأمر الذى بينك و بينهم لا يعلمه غيركم.

قوله: ضيما أى: ظلما و ضررا.

الحديث الثالث و الستون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم و الحمد لله إما مجملا إذا لم يحصل له العلم بالحدود، أو مفصلا مع العلم بها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٠

وَ هَلْ يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ الَّذِي أُشْهِدَ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ أَنْ يَشْهَدَ بِحُدُودِ قِطَاعِ الْأَرْضِ الَّتِي لَهُ فِيهَا إِذَا تَعَرَّفَ حُدُودَ هَذِهِ الْقِطَاعِ مِنْ
قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِذَا كَانُوا عُدُولًا فَوَقَّعَ نَعَمْ يَشْهَدُونَ عَلَى شَيْءٍ مَفْهُومٍ مَعْرُوفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ رَجُلٌ قَالَ لِرَجُلٍ
اشْهَدْ أَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ الَّتِي لِي فِي مَوْضِعِ كَذَا وَ كَذَا بِحُدُودِهَا كُلِّهَا لِفُلَانٍ وَ جَمِيعَ مَا لَهُ فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ هَلْ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي مَا
فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ أَى شَيْءٍ هُوَ فَوَقَّعَ يَصْلُحُ لَهُ مَا أَحَاطَ الشَّرَاءُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

قوله: على ما يملك أى: بنسبه الثمن. و يمكن القول بلزومه بجميع الثمن مع علم المشتري فى وقت البيع بذلك.

قوله: بجميع هذه القرية أى: المذكوره فى المسأله السابقه، و ظاهره

أنه يسأل أنه إذا كان البيع واقعا على البعض، و علم بشهاده أهل القريه حدود ذلك البعض، يجوز أن يشهد على بيع ذلك البعض بحدوده بتلك النسبه من الثمن، أو بكله على الاحتمالين، فأجاب عليه السلام بالجواز مع العلم و المعرفه.

قوله عليه السلام: يصلح له أى: إذا علم المشتري ما فى البيت و لم يعلمه الشاهد، أو مع جهالته عند المشتري أيضا، لكونه آثلا إلى المعلوميه، مع أنه منضم إلى المعلوم أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦١

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعِهِ شَهِدُوا عَلَيَّ رَجُلٍ مُّخَصَّيْنٍ بِالزَّنَا فَعِدَلُ مِنْهُمُ اثْنَانِ وَ لَمْ يُعِدَلِ الْآخِرَانِ قَالَ فَقَالَ إِذَا كَانُوا أَرْبَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ يُعْرَفُونَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ أُجِيزَتْ شَهَادَتُهُمْ جَمِيعاً وَ أُقِيمَ الْحِدُّ عَلَيَّ الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ إِنَّمَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِمَا أَبْصَرُوا وَ عَلِمُوا وَ عَلَيَّ الْوَالِي أَنْ يُجِيزَ شَهَادَتَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ بِالْفِسْقِ.

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَيْفَ الْقَتْلُ يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدَانِ وَ الزَّنَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَرْبَعُهُ شُهُودٍ وَ الْقَتْلُ أَشَدُّ مِنَ الزَّنَا فَقَالَ لَأَنَّ الْقَتْلَ فَعْلٌ وَاحِدٌ وَ الزَّنَا فَعْلَانِ فَمِنْ ثَمَّ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَرْبَعُهُ شُهُودٍ عَلَيَّ الرَّجُلِ شَاهِدَانِ وَ عَلَيَّ الْمَرْأَةِ شَاهِدَانِ

الحديث الرابع و الستون و المائة: صحيح.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب فى شهاده من عرف إيمانه و لم يعلم غيره من جرح و لا تعديل، فذهب الشيخ فى الخلاف مدعيا عليه إجماع الفرقة و ابن الجنيد و المفيد إلى أن الأصل فيهم العدالة، و لا يحتاج إلى التفحص، و المشهور بين المتأخرين عدم الاكتفاء بذلك، بل يلزم المعاشره و الشهاده.

و هذا الخبر و كثير من الأخبار يدل على مذهب الشيخ، و منهم من حمل هذه الأخبار على التقيه.

الحديث الخامس و الستون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٢

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع بِامْرَأَةٍ بَكَرٍ زَعَمُوا أَنَّهَا زَنْتَتْ

فَأَمَرَ النِّسَاءَ فَظَنُّوا إِلَيْهَا فَقَلْنَ هِيَ عَذْرَاءٌ فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَضْرِبَ مَنْ عَلَيْهَا خَاتَمَ مِنَ اللَّهِ وَكَانَ يُجِيزُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا.

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ يَحْكُمُ فِي زِنْدِيقٍ إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مَرْضِيَانِ عَدْلَانِ وَشَهِدَ لَهُ أَلْفٌ بِالْبَرَاءَةِ جَازَتْ شَهَادَةُ الرَّجُلَيْنِ وَ أَبْطَلَ شَهَادَةَ أَلْفٍ لِأَنَّهُ دِينَ مَكْتُومٌ

الحديث السادس و الستون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: ما كنت لا ضرب حمل على ما إذا لم يصرح الشهود بكونه في الدبر، و مع الإطلاق إشكال.

قال في الشرائع: إذا شهد أربعة على امرأه بالزنا قبلا، فادعت أنها بكر، فشهد لها أربع نساء، فلا حد. و هل يحد الشهود للفرية؟ فقال في النهاية: نعم.

و قال في المبسوط: لا، لاحتمال الشبهه في المشاهده. و الأول أشبه.

الحديث السابع و الستون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: جازت له حمل على ما إذا لم تتعارض الشهاداتان، فإن الجراح حينئذ مقدم على المعدل، لأن الجراح مثبت و المعدل ناف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٣

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُنْهُورٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ لَزِمْتُهُ شَهَادَةَ فَشَهِدَ بِهَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي فَقَالَ لَهُ أَبُو يُوسُفَ مَا عَسَيْتُ أَنْ أَقُولَ فِيكَ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ وَ أَنْتَ جَارِي مَا عَلِمْتِكَ إِلَّا صِدْقًا طَوِيلَ اللَّيْلِ وَ لَكِنْ تِلْكَ الْخَصِيْلَةُ قَالَ وَ مَا هِيَ قَالَ مَيْلَكَ إِلَى التَّرْفُضِ فَبَكَى ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ حَتَّى سَأَلَتْ دُمُوعُهُ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا يُوسُفَ نَسَبْتَنِي إِلَى قَوْمٍ أَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ مِنْهُمْ قَالَ وَ أَجَازَ شَهَادَتَهُ.

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنِ سَعِيدِ الْأَسَدِيِّ قَالَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَابِدٌ فَمَا عَجَبَ بِهِ - دَاوُدُ عَ فَاوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِ لَمَّا يُعْجَبُكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ مُرَاءٍ قَالَ فَمَاتَ الرَّجُلُ فَأَتَى دَاوُدُ ع وَ قِيلَ لَهُ مَاتَ الرَّجُلُ فَقَالَ دَاوُدُ ع اذْفَنُوا صَاحِبَكُمْ قَالَ فَأَنْكَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَ قَالُوا كَيْفَ لَمْ يَحْضُرْهُ قَالَ فَلَمَّا

غُسِّلَ قَامَ خَمْسُونَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا فَلَمَّا صَيِّمُوا قَامَ خَمْسُونَ آخَرُونَ فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا
فَلَمَّا دَفَنُوهُ قَامَ خَمْسُونَ فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى دَاوُدَ ع

الحديث الثامن و الستون و المائة: ضعيف.

و يدل على جواز الشهاده عندهم، و الترافع إليهم عند الضروره.

قوله: أخاف ألا أكون منهم لعله لم يفهم مراده، و حمل الخوف على الظن أو العلم.

الحديث التاسع و الستون و المائة: مختلف فيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٤

مَا مَنَعَكَ أَنْ تَشْهَدَ فُلَانًا قَالَ دَاوُدُ الَّذِي أَطْلَعْتَنِي

عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِهِ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ وَ لَكِنَّهُ قَدْ شَهِدَ قَوْمٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَ الرَّهْبَانِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا فَأَجْرَتْ شَهَادَتَهُمْ بِهِ عَلَيْهِ وَ غَفَرَتْ لَهُ عِلْمِي فِيهِ.

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ هَلَكَ وَ تَرَكَ غُلَامًا مَمْلُوكًا فَشَهِدَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ أَنَّهُ حُرٌّ قَالَ تُجَازُ شَهَادَتُهُ فِي نَصِيْبِهِ وَ يُسْتَسْعَى الْغُلَامُ فِيمَا كَانَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ.

[الحديث ١٧١]

١٧١ عَنْهُ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ مِثْلَهُ.

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْمُكَاتَبِ كَيْفَ

قوله: و غفرت له علمي فيه أي: ما علمت أنه فيه، أو على علمي فيه.

و يدل على استحباب الشهادة للميت بالخير و أنها تنفعه.

الحديث السبعون و المائة: صحيح بسنديه.

قوله عليه السلام: و يستسعى الغلام لعل في الاستسعاء مخالفه للمشهور.

و قال المحقق في الشرائع: و إذا شهد بعض الورثة بعق مملوك لهم، مضى العتق في نصيبه. فإن شهد آخر و كانا مرضيين نفذ العتق فيه كله، و إلا مضى في نصيبهما، و لا يكلف أحدهما شراء الباقي.

الحديث الثاني و السبعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٥

تَقُولُ فِيهَا قَالَ فَقَالَ تَجُوزُ عَلَى قَدْرِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنَّكَ إِنْ عَجَزْتَ رَدَدْنَاكَ فَإِنْ كَانَ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ تَجُزْ شَهَادَتُهُ حَتَّى يُؤَدَّى أَوْ يُسْتَيْقَنَ أَنَّهُ قَدْ عَجَزَ قَالَ فَقُلْتُ فَكَيْفَ يَكُونُ بِحَسَابِ ذَلِكَ قَالَ إِذَا كَانَ قَدْ أَدَّى النِّصْفَ أَوْ الثُّلُثَ فَشَهِدَ لَكَ بِالْفَيْنِ عَلَى رَجُلٍ أُعْطِيَ مِنْ حَقِّكَ مَا أُعْتِقَ النِّصْفَ مِنَ الْأَلْفَيْنِ.

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ خِرَاشٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ لَا يُقْبَلُ الشُّهُودُ مُتَّفَرِّقِينَ فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً قَبْلَ الرَّابِعِ بَعْدُ.

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيسَى قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي التَّرْوِيجِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ قَالَ لَا هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ

و الأظهر حمله على التقيه، إذا كانت الشهاده للمولى مع شاهد آخر.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: مجهول.

قوله: فإن كانوا الظاهر " و إن كانوا " كما فى بعض النسخ، فيكون وصليا.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أنه سقط منه شىء، و روى فى أخبار آخر أنه إن شهد ثلاثة و قالوا: يجرى الرابع يحد الثلاثة حد القذف، فإذا جاء الرابع يحد أيضا.

قوله: لا يقبل الشهود متفرقين أى: فى الزنا.

الحديث الرابع و السبعون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٦

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ وَرَدَ مَوْرِدَ التَّقْيَةِ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحِّهِ التَّرْوِيجِ الْإِشْهَادُ أَضِيًّا فَكَيْفَ إِذَا حَصَلَ هُنَاكَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ جَوَازَ شَهَادَةِ النِّسَاءِ عَلَى التَّرْوِيجِ وَ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ وَ تَزَكِ الْأَفْضَلِ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ إِشْهَادُ الرِّجَالِ عَلَى النِّكَاحِ دُونَ النِّسَاءِ

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ إِذَا أَخَذَ شَاهِدَ زُورٍ فَإِنْ كَانَ غَرِيبًا بَعَثَ بِهِ إِلَى حَيْثُ وَ إِنْ كَانَ سُوقِيًّا بَعَثَ بِهِ إِلَى سُوقِهِ فَطِيفَ بِهِ ثُمَّ يَحْبِسُهُ أَيَّامًا ثُمَّ يُخْلِي سَبِيلَهُ.

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَى بَعْضَ أَهْلِهَا أَنَّهَا أَوْصَتْ عِنْدَ مَوْتِهَا مِنْ ثُلُثِهَا بِعِتْقِ رَقَبَةٍ لَهَا أَوْ يُعْتَقُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدٌ إِلَّا النِّسَاءُ قَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ

و الأظهر حمله على الشهاده للإثبات- كما هو الظاهر- منفردات أو منضمات أيضا، فيوافق المشهور.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: موثق.

الحديث السادس و السبعون و المائة: صحيح.

و يدل على عدم قبول شهاده النساء فى الوصيه. و يمكن حمل الأخبار الداله على قبول شهادتهن فيها على ما إذا كانت دينا، بقرينه التعليل فى بعض الأخبار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٧

[الحديث ١٧٧]

١٧٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِقَدَامَةٍ بِنِ مَطْعُونٍ وَ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ فَشَهِدَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ رَأَاهُ يَشْرَبُ وَ شَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقِيءُ الْخَمْرَ فَأَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص فِيهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَإِنَّكَ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْتَ أَعْلَمُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَ أَقْضَاهَا بِالْحَقِّ وَ إِنَّ هَذَيْنِ قَدْ اخْتَلَفَا فِي شَهَادَتِهِمَا فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا فَقَالَ وَ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْخَصِيِّ فَقَالَ مَا ذَهَابَ لِحَيْثِهِ إِلَّا كَذَهَابِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ

قوله: ما ذكرناه أما التقية، أو عدم قبول الواحده فى الكل.

الحديث

السابع و السبعون و المائة: ضعيف.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: عمل به الأصحاب فى خصوص هذه المسأله و إن كانت الشهادتان لم تردا على أمر واحد و يشترط فيها ذلك، مع أنه يمكن أن يكون الحد لعلمه عليه السلام بالواقع، و يدل على قبول شهاده الخصى، و لا خلاف فيه. انتهى.

و فى الفقيه: ما ذهب أنثيه إلا كذهاب بعض أعضائه، و ما هنا باعتبار لزوم عدمهما عدم اللحيه غالباً.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ١٦٨

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٦٨

[الحديث ١٧٨]

١٧٨ عَنْهُ عَنْ بُيَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَجُوزُ فِي طَلَاقٍ وَ لَا نِكَاحٍ وَ لَا فِي حُدُودٍ إِلَّا فِي الدُّيُونِ وَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ النَّظَرَ إِلَيْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوُجْهَ فِيمَا يَتَّصَمَنَّ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ لَا تُقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ وَ أَمَّا النِّكَاحُ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الْإِشْهَادُ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّقْيِيهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧٩]

١٧٩ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ بِلَا رَجُلٍ مَعَهُنَّ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُنْكَرَةً فَقَالَ

الحديث الثامن و السبعون و المائة: ضعيف على المشهور.

و الأظهر حملة على ما إذا كن منفردات عن الرجال، لكن يشكل الاستثناء حينئذ، إلا على مذهب من جوز شهادتهن مع اليمين فى الدين. و يمكن حمل الأخبار الواردة فى جواز شهادتهن فى النكاح على المهر، و هذا على أصل النكاح.

و يمكن حملة على التقيه فى الإثبات أيضا لا الانعقاد.

الحديث التاسع و السبعون و المائة: موثق.

و صدره يدل على أن المراد شهاده الإثبات و بعده على الانعقاد.

و الذى يخطر بالبال فى التوفيق أن يقال: إنهم كانوا يستدلون على لزوم شهاده العدلين فى الإثبات بلزومها فى الانعقاد على ما هو رأيهم فى تفسير الآيه الكريمة من العطف على الجملة الأولى، فأبطل عليه السلام الأصل ليستتبع إبطال الفرع.

أو يحمل قوله عليه السلام " منكره "

لَمَّا يَأْسَ بِهِ ثُمَّ قَالَ لِي مَا يَقُولُ فِي ذَلِكَ فَقَهَأْتُكُمْ قُلْتُ يَقُولُونَ لَا يَجُوزُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ فَقَالَ كَذَبُوا لَعَنَهُمُ اللَّهُ هَوْنُوا وَ
اسْتَحْفُوا بِعَزَائِمِ اللَّهِ وَفَرَائِضِهِ وَشَدَّدُوا وَعَظَّمُوا مَا هَوَّنَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ فِي الطَّلَاقِ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ فَأَجَازُوا الطَّلَاقَ بِمَا شَهِدِ
وَاحِدٍ وَالنِّكَاحَ لَمْ يَجِئْ عَنِ اللَّهِ فِي تَحْرِيمِهِ فَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ذَلِكَ الشَّاهِدَيْنِ تَأْدِيبًا وَنَظْرًا لِنَلَّا يُنْكَرَ الْوَلَدُ وَالْمِيرَاثُ وَقَدْ
تَبَّتْ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَيُسْتَحَلُّ الْفَرْجُ وَلَا أَنْ يُشْهَدَ وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يُجِيزُ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ وَلَا يُجِيزُ فِي
الطَّلَاقِ إِلَّا شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ قُلْتُ فَأَنَّى ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَ قَوْلُهُ - فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ فَقَالَ ذَلِكَ فِي الدِّينِ إِذَا لَمْ يَكُنْ

مع اعترافها بحضور النساء، أو يكون السؤال عن الانعقاد فيما بينها وبين الله، والله يعلم.

قوله عليه السلام: ويستحل الفرج ولا أن يشهد أي: مع عدم الإشهاد. وفي بعض النسخ: واستحل.

قوله عليه السلام: يجيز شهادة امرأتين إما مع رجل كما هو المشهور، أو مع اليمين على مذهب الصدوق وأكثر الأصحاب، و
يأبى عن الأول صدر الخبر. أو المراد حين الانعقاد إذا كانت المرأة منكروه لحضور الرجال غير راضيه به، كما أو مانا إليه.

قوله: فأنى ذكر الله تعالى قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى فى أى موضع عين الله تعالى الشاهدين و الحال أنه جوز الرجل و
الامرأتين فى قوله - إلى آخره.

رَجُلٌ وَاحِدٌ وَ يَمِينُ الْمُدَّعَى إِذَا لَمْ تَكُنْ امْرَأَتَانِ قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَعْدَهُ عِنْدَكُمْ.

فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ مِنْ أَنَّ شَهَادَتَهُنَّ لَا تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كُنَّ مُنْفَرِدَاتٍ عَنِ الرِّجَالِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ

[الحديث ١٨٠]

١٨٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ مَنْ شَهِدَ عِنْدَنَا ثُمَّ غَيَّرَ أَحَدَنَا بِالْأَوَّلِ وَ طَرَحَنَا الْآخِرَ.

[الحديث ١٨١]

١٨١ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّانَا أَحَدُهُمْ زَوْجُهَا قَالَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ.

[الحديث ١٨٢]

١٨٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ خِرَاشٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّانَا أَحَدُهُمْ زَوْجُهَا قَالَ يُلَاعِنُ الزَّوْجُ وَ يُجْلَدُ الْآخَرُونَ

الحديث الثمانون و المائة: ضعيف على المشهور.

و حمل على ما إذا كان بعد الحكم، أو إذا كان على نفسه.

الحديث الحادى و الثمانون و المائة: مجهول.

الحديث الثانى و الثمانون و المائة: مجهول.

و عمل بمضمونها جماعة منهم الصدوق و القاضى، و المشهور قبول شهادة الزوج، و الأظهر حمل الأول على ما إذا شهدوا معا، و هذا الخبر على ما إذا ادعى الزوج أولا ثم أتى بهم، و الله أعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧١

فَالْعَمَلُ عَلَى الْخَبْرِ الْأَوَّلِ أَوْلَى لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا ظَاهَرَ الْقُرْآنَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ الَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ فَيُبَيِّنُ أَنَّهُ يَجُوزُ اللَّعَانُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّجُلِ مِنَ الشُّهُودِ إِلَّا نَفْسُهُ فَأَمَّا إِذَا أَتَى بِالشُّهُودِ الَّذِينَ يَنْتَمِ بِهِنَّ أَرْبَعَةٌ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اللَّعَانُ

[الحديث ١٨٣]

١٨٣ عَنْهُ عَنِ سَلَمَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ مَنْ وُلِمَتْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ وَ عُرِفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ١٨٤]

١٨٤ عَنْهُ عَنِ يَعْقُوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَوْ قُلْنَا إِنَّ شَرِيكًا يَرُدُّ شَهَادَتَنَا قَالَ فَقَالَ لَا تَذَلُّوا أَنْفُسَكُمْ

الحديث الثالث و الثمانون و المائة: ضعيف.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه في قوله "عنه": الضمير راجع إلى محمد لا إلى أحمد و إن كان أقرب، بل الأظهر إرجاعه إلى سعد و إن كان أبعد.

قوله عليه السلام: في نفسه أى: بالصلاح الواقعى.

الحديث الرابع و الثمانون و المائة: مرسل.

و شريك من قضاة العامة على الكوفة.

قوله عليه السلام: لا تذلولوا أنفسكم قال الوالد العلامة قدس سره: بتحمل الشهادة حتى يردھا و يحصل لكم المذلة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٢

[الحديث ١٨٥]

١٨٥ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْخَسِيِّ بْنِ عَلْوَانَ عَنِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ آبَائِهِ ع قَالَ سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ص - عَنِ السَّاحِرِ فَقَالَ إِذَا جَاءَ رَجُلَانِ عَدْلَانِ فَيَشْهَدَانِ عَلَيْهِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ.

[الحديث ١٨٦]

١٨٦ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ يُونُسَ عَنِ بَعْضِ رَحِيالِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلْتُ عَنْ الْبَيْنَةِ إِذَا أُقِيمَتْ عَلَى الْحَقِّ أَيْحِلُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِمَقُولِ الْبَيْنَةِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلِهِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُمْ قَالَ قَالَ خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ الْأَخْذُ بِهَا بِظَاهِرِ الْحُكْمِ الْوَلَايَاتِ وَ التَّنَاضُحِ وَ الْمَوَارِيثِ وَ الدَّبَائِحِ وَ الشَّهَادَاتِ - فَإِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا مَأْمُونًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَ لَا يُسْأَلُ عَنْ بَاطِنِهِ

على ما ذكره الصدوق. و يمكن الأعم، لأنه إذا علم أو ظن أنه يرد و لا ينفع كيف يكون واجبا.

الحديث الخامس و الثمانون و المائة: موثق و قيل ضعيف.

قوله عليه السلام: عن الساحر قال الوالد العلامة روح الله روحه: لعل الغرض من ذكره هاهنا أنه لا تسمع شهادته. انتهى.

و لعله لا حاجة إليه.

الحديث السادس و الثمانون و المائة: مرسل.

قوله عليه السلام: خمسة أشياء قال الوالد العلامة تغمده الله برحمته: قيل: المراد أن هذه الأشياء تثبت بالاستفاضه، و لا تحتاج إلى شهاده العدلين. و الظاهر أن المراد بالولايات ولايه القضاة و الأمراء، لأنه يشكل أن يشهد عدلان، فإذا استفاض ولايته يجب على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٣

[الحديث ١٨٧]

١٨٧ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ.

[الحديث ١٨٨]

١٨٨ عَنْهُ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ قَالَ قُلْتُ لِلرُّضَاعِ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ نَاصِبَيْنِ قَالَ كُلُّ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَ عَرِفَ بِصَلَاحٍ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ

أهلها الإطاعه. و يمكن التعميم بحيث يشمل الوصى و القيم و متولى الأوقاف و أمثالهم.

و يحتمل أن يكون المراد بالخبر أن الإمام ينصب واليا يكون ظاهره العدالة و لا يلاحظ العدالة الواقعيه. و فى التناكح يكفى الإسلام و لا- يحتاج إلى الإيمان، كما فى الميراث يرث المسلمون بعضهم من بعض. و كذا فى الذبائح يحل ذبيحه فرق المسلمين، عدا من خرج عن الإسلام من الخوارج و الغلاة و النواصب و المرتد و المجسمه، و لهذا الاحتمال لم يستدلوا بهذا الخبر.

الحديث السابع و الثمانون و المائة: صحيح على الظاهر.

قوله عليه السلام: تجوز شهاده امرأتين فى الاستهلال فى نصف الميراث، أو مع يمين المدعى، و يدل ظاهرا على مذهب المفيد رحمه الله.

الحديث الثامن و الثمانون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: كل من ولد إن كان من جملة المسلمين، و لعل المراد نفى قبول شهادتهما، لأنهما ليسا من المسلمين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٤

[الحديث ١٨٩]

١٨٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى النَّمَيْرِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شَهَادَةِ مَنْ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ بِفِسْقٍ.

[الحديث ١٩٠]

١٩٠ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا بَأْسَ بِشَهَادَةِ الَّذِي يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ وَ لَا بَأْسَ بِشَهَادَةِ صَاحِبِ السَّبَاقِ الْمُرَاهِنِ عَلَيْهِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَدْ أَجْرَى الْخَيْلَ وَ سَابَقَ وَ كَانَ يَقُولُ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْضُرُ الرَّهَانَ فِي الْخُفِّ وَ الْحَافِرِ وَ الرَّيشِ وَ مَا سِوَى ذَلِكَ فَمَارٌ حَرَامٌ

الحديث التاسع و الثمانون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: لا- بأس قال الوالد العلامة قدس الله روحه: حمل على عدم المراهنه، فإن المشهور حرمه الرهان عليها بل بمحض التقيد، أو لإرسال المكاتب، أو للحفظ.

وقيل: لا تقبل شهاده اللاعب، إما لكون كل لهو حراما، و إما لأنه خلاف المروه. أما لو كان للسنة. فلا بأس، بل يثاب عليه، كما ورد به الأخبار.

الحديث التسعون و المائة: مجهول.

و ظاهره جواز السباق و الرهان على الطير، و لعله محمول على التقيه، كما هو المشهور من إلحاق حفص بن غياث للمهدى العباسى فى حديث: لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر.

قوله: أو ريش ليدخل فيه الحمام تقربا إلى الخليفة. و الريش و إن كان موجودا فى أخبارنا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٥

[الحديث ١٩١]

١٩١ السُّكُونِيُّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ لَيْسَ أَحَدٌ يُصَيِّبُ حَدًّا فَيَقَامُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَتُوبُ إِلَّا جَازَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا الْقَازِفُ فَإِنَّهُ لَا

تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ تَوْبَتَهُ فِيمَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مُوَافِقٌ لِبَعْضِ الْعِوَامَةِ فَلَسْنَا نَعْمَلُ بِهِ وَالَّذِي نَعْمَلُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قَسَدَ وَعُرِفَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ التَّوْبَةُ بِأَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ

[الحدِيث ١٩٢]

١٩٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا شَهِدْتَ عَلَى شَهَادَةٍ فَأَرَدْتَ أَنْ تُقِيمَهَا فَعَيَّرَهَا كَيْفَ شِئْتَ وَرَتَّبَهَا وَصَيَّرَهَا بِمَا اشْتِطَعْتَ حَتَّى يَصِحَّ الشَّيْءُ لَصِيحِ الْحَقِّ بَعِيدٍ أَنْ لَا تَكُونَ تَشْهَدُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَلَا تَزِيدَ فِي نَفْسِ الْحَقِّ مَا لَيْسَ بِحَقٍّ فَإِنَّمَا الشَّاهِدُ يُبْطِلُ الْحَقَّ وَ يُجْحِقُ الْحَقَّ

لكن العلماء فسروه بربيش السهم.

و يمكن أن يكون المراد من هذا الخبر المسابقات المشروعه، بأن يكون ضمير "عليه" راجعا إلى السباق لا الطير، والله يعلم.

الحدِيث الحادى و التسعون و المائه: ضعيف أو مجهول.

قوله عليه السلام: فإنه لا تقبل شهادته يمكن حمله على ما إذا ندم، و لم يظهر توبته للناس، و لم يكذب نفسه، بقريته قوله "فيما بينه و بين الله".

الحدِيث الثانى و التسعون و المائه: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٦

و بِالشَّاهِدِ يُوجِبُ الْحَقُّ وَ بِالشَّاهِدِ يُعْطَى وَ إِنَّ لِلشَّاهِدِ فِي إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ بَصِيحَةً بِكُلِّ مَا يَجِدُ إِلَيْهِ السَّبِيلَ مِنْ زِيَادَةِ الْأَلْفَاظِ وَ الْمَعَانِي وَ التَّفْسِيرِ فِي الشَّهَادَةِ مَا بِهِ يُثَبَّتُ الْحَقُّ وَ يُصَحَّحُ وَ لَا يُؤْخَذُ بِهِ

زِيَادَةً عَلَى الْحَقِّ مِثْلَ أَجْرِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْمُجَاهِدِ بِسَيْفِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

[الحديث ١٩٣]

١٩٣ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ التَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ فَقُطِعَتْ يَدُهُ ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمَا فَقَالَ شُبَّهَ عَلَيْنَا غُرْمًا دِيَهَ الْيَدِ مِنْ أَمْوَالِهِمَا خَاصَّةً وَقَالَ فِي أَرْبَعِهِ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ مَعَ امْرَأَةٍ يُجَامِعُهَا وَهُمْ يَنْظُرُونَ فَرَجِمَ ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدًا

و يدل على جواز التوريه في الشهاده و تغييرها على وجه يوجب وصول الحق إلى صاحبه، كما مرت الإشارة إليه.

قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يدل كغيره من الأخبار على جواز تصحيح اللفظ في أداء الشهاده، مثل أن يكون شاهدا على من أخذ قرضا ثم أدى، فطلب المدعى منه الشهاده، و لو شهد بقبضه يؤخذ منه ظلما، فيقول: ما أخذ و يورى و يقصد أنه لم يأخذ شيئا يجب أدائه الآن، و كالشهادة على المعسر كذلك و تقدم.

قوله: و بالشاهد يعطى أى: مع اليمين، أو المراد جنس الشاهد.

الحديث الثالث و التسعون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: من أموالهما خاصه أى: لا يؤخذ من العاقله، لأنه شبه عمد لا خطأ محض، و حمل على ما إذا صدقه الآخر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٧

مِنْهُمْ قَالَ يُعْرَمُ رُبْعَ الدِّيَةِ إِذَا قَالَ شُبَّهَ عَلَى وَ إِذَا رَجَعَ اثْنَانِ وَقَالَ شُبَّهَ عَلَيْنَا غُرْمًا نِصْفَ الدِّيَةِ وَ إِنْ رَجَعُوا كُلُّهُمْ قَالُوا شُبَّهَ عَلَيْنَا غُرْمُوا الدِّيَةَ فَإِنْ قَالُوا شَهِدْنَا لِلزُّورِ قُتِلُوا جَمِيعًا.

[الحديث ١٩٤]

١٩٤ وَ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ وَ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ غَابَتْ عَنْهُ امْرَأَتُهُ - أَنَّهُ طَلَّقَهَا فَاعْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ وَ تَزَوَّجَتْ ثُمَّ إِنَّ

الرَّوَجِ الْغَائِبِ قَدِيمَ فَرَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقَهَا وَ أَكْذَبَ نَفْسَهُ أَحَدَ الشَّاهِدَيْنِ قَالَ لَا سَبِيلَ لِلْآخِرِ عَلَيْهَا وَ يُؤْخَذُ الصَّدَاقُ مِنَ الَّذِي شَهِدَ وَ رَجَعَ وَ يُرَدُّ عَلَى الْآخِرِ وَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَعْتَدُ مِنَ الْآخِرِ وَ لَا يَقْرُبُهَا الْأَوَّلُ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا

قوله عليه السلام: قتلوا جميعا أى: مع رد ما فضل عن ديه المرجوم.

الحديث الرابع و التسعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و يؤخذ الصداق من الأصحاب من قال بظاهره، و منهم من حمله على النصف و إن بعد. و المشهور أنها لا ترد إلى الأول. و إن كانت شهادتهما بعد دخول الأول، لا يضمنان للأول شيئا. و إن كان قبل الدخول، ضمنا نصف المسمى.

وقيل: إذا كان المهر مقبوضا بيدها، غرما جميع مهر المثل، و إلا النصف، و هو مختار الشيخ فى موضع من المبسوط، و اختار الشيخ فى النهاية ما دل عليه هذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٨

[الحديث ١٩٥]

١٩٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرَ عَنْ أَبِيهِ عَ أَنَّ شَهَادَةَ الْأَخِ لِأَخِيهِ تَجُوزُ إِذَا كَانَ مَرَضِيًّا وَ مَعَهُ شَاهِدٌ آخَرٌ.

[الحديث ١٩٦]

١٩٦ وَ رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُوسَوِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي امْرَأَةٍ شَهِدَتْ عِنْدَهَا شَاهِدَانِ بِأَنَّ زَوْجَهَا مَاتَ فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ قَالَ لَهَا الْمَهْرُ بِمَا يَسْتَحِلُّ مِنْ فَرْجِهَا الْآخَرِ

الخبر و خبر إبراهيم بن عبد الحميد، فقال: لو تزوجت بعد الحكم بالطلاق ثم رجعا، ردت إلى الأول بعد العده، و غرم الشاهدان المهر للثانى. و ربما حملت الروايتان على ما إذا تزوجت بمجرد الشهاده من غير حكم الحاكم.

وقيل بضممان مهر المثل مع الدخول و نصفه مع عدمه، حكاها فى المبسوط، و الله يعلم.

الحديث الخامس و التسعون و المائة: ضعيف على المشهور.

و يدل على أن قرابه الإخوه لا تمنع قبول الشهاده.

قوله عليه السلام: و معه شاهد آخر أى: فيما يحتاج إلى الشاهدين، أو بدون اليمين.

الحديث السادس و التسعون و المائة: مجهول.

و المراد بالحد التعزير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٧٩

و يُضْرَبُ الشَّاهِدَانِ الْحَدَّ وَ يُضَمَّنَانِ الْمَهْرَ بِمَا عَرَّا الرَّجُلَ ثُمَّ تَعْتَدُ وَ تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ.

[الحديث ١٩٧]

١٩٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَمَاءِ وَ عَنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ غَابَتْ عَنْهُ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فَاعْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ وَ تَزَوَّجَتْ ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ الْغَائِبَ قَدِمَ وَ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْهَا وَ أَكْذَبَ نَفْسَهُ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ قَالَ لَا سَبِيلَ لِلْآخِرِ عَلَيْهَا وَ يُؤْخَذُ الصَّدَاقُ مِنَ الَّذِي شَهِدَ فَرَجَعَ وَ يُرَدُّ عَلَى الْآخِرِ وَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَعْتَدُ مِنَ الْآخِرِ وَ لَا يَقْرُبُهَا الْأَوَّلُ حَتَّى

تَنْقِضِي عِدَّتَهَا.

[الحديث ١٩٨]

١٩٨ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ حَرِيْزِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعِهِ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِالزَّانَا فَعُدَّلَ مِنْهُمْ اثْنَانِ وَ لَمْ يُعَدَّلِ الْآخَرَانِ فَقَالَ إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ يُعْرَفُونَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ أُجِيزَتْ شَهَادَتُهُمْ جَمِيعاً وَ أُقِيمَ الْحُدُودُ عَلَى الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَيْهِ وَ إِنَّمَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِمَا أَبْصَرُوا وَ عَلِمُوا وَ عَلَى الْعَوَالِي أَنْ يُجِيزَ شَهَادَتَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ بِالْفِسْقِ

الحديث السابع و التسعون و المائة: صحيح.

و تقدم آنفا بعينه.

الحديث الثامن و التسعون و المائة: صحيح.

و تقدم بعينه، إلا أنه زيد في أول السند هناك أحمد بن محمد، و كأنه أخذه هناك من كتاب أحمد و هاهنا من كتاب ابن محبوب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٠

٦ بَابُ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي الْقَضَايَا وَ الْأَحْكَامِ

[الحديث ١]

١ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيِّ عَنِ الرَّفَاعِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَبَلَ رَجُلًا يَحْفَرُ لَهُ بَيْتًا عَشْرَ قَامِيَاتٍ بِعَشْرِهِ دَرَاهِمَ فَحَفَرَ لَهُ قَامَةً ثُمَّ عَجَزَ قَالَ يَقْسِمُ عَشْرَةَ عَلَى خَمْسَةٍ وَ خَمْسِينَ جُزْءاً فَمَا أَصَابَ وَاحِدًا فَهُوَ لِلْقَامَةِ الْأُولَى وَ الْاِثْنَيْنِ لِلثَّانِيهِ وَ الثَّلَاثَةِ لِلثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ إِلَى الْعَشْرَةِ

باب من الزيادات في القضايا و الأحكام الحديث الأول: ضعيف.

قوله عليه السلام: يقسم عشرة حمل على ما إذا كانت أجره المثل بتلك النسبه لصلابه الأرض، أو ازدياد مشقه إخراج التراب، و ليس ببعيد عن العرف و العاده.

قال في التحرير: حمل هذه الروايه على موضع تنقسم فيه أجره المثل على

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع أُتِيَ بِعَبْدٍ لِدَمِيٍّ قَدْ أَسْلَمَ فَقَالَ اذْهَبُوا فَبِيعُوهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَادْفَعُوا ثَمَنَهُ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَا تُقْرَؤُهُ عِنْدَهُ.

[الحديث ٣]

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَمِيلٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَلَاثَةِ شَهَادَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ يَمِينٍ قَاطِعَةٍ أَوْ سِيئَةٍ مَاضِيَةٍ مِنْ أُنْمَةِ الْهُدَى

هذا الحساب، و لا استبعاد في ذلك.

الحديث الثاني: مرفوع.

و عليه الفتوى.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله عليه السلام: أو يمين قاطعه لعل القيد للتوضيح، و يمكن أن يكون احترازا عن يمين نفي العلم، لأنه لا يقطع الدعوى، لكنه بعيد. و المراد بالسنة الماضية: إما البينة مع اليمين عبر هكذا تقيه، أو الحيل التي كان عليه السلام بها يثبت الحق، أو سائر القواعد المستنبطة من الشريعة من اليد و الاستصحاب و دفع الضرر و الضرار و القرعة و أمثالها.

و قيل: يمين نفي العلم. و التعميم أولى.

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ اخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى دَاوُدَ ع فِي بَقْرَةٍ فَجَاءَ هَذَا بَيْنَهُ عَلَى أَنَّهَا لَهُ وَ جَاءَ هَذَا بَيْنَهُ عَلَى أَنَّهَا لَهُ قَالَ فَدَخَلَ دَاوُدُ ع الْمِحْرَابَ فَقَالَ يَا رَبِّ إِنَّهُ قَدْ أَعْيَانِي أَنْ أَحْكُمَ بَيْنَ هَذَيْنِ فَكُنْ أَنْتَ الَّذِي تَحْكُمُ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِ الْخُرُجَ فَخَذَ الْبَقْرَةَ مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ فَأَذْفَعَهَا إِلَى الْآخَرِ وَ اضْرَبَ عُنُقَهُ قَالَ فَضَجَّتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ ذَلِكَ وَ قَالُوا جَاءَ هَذَا بَيْنَهُ وَ جَاءَ هَذَا بَيْنَهُ وَ كَانَ أَحَقَّهُمَا بِإِعْطَائِهَا الَّذِي فِي يَدِهِ فَأَخَذَهَا مِنْهُ وَ ضَرَبَ عُنُقَهُ فَأَعْطَاهَا هَذَا قَالَ فَدَخَلَ دَاوُدُ ع الْمِحْرَابَ فَقَالَ يَا رَبِّ قَدْ ضَجَّتْ

بُنُو إِسْرَائِيلَ مِمَّا حَكَمْتَ فَأَوْحَى إِلَيْهِ رَبُّهُ أَنَّ الَّذِي كَانَتْ الْبُقْرَةُ فِي يَدِهِ لَقِيَ أَبَ الْآخِرِ فَقَتَلَهُ وَ أَخَذَ الْبُقْرَةَ مِنْهُ فَإِذَا جَاءَكَ مِثْلُ هَذَا فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا تَرَى وَلَا تَسْأَلْنِي أَنْ أَحْكَمَ حَتَّى الْحِسَابِ.

[الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتَةِ إِذَا أُقِيمَتْ عَلَى الْحَقِّ أَيْحِلُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِقَوْلِ الْبَيْتَةِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلِهِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُمْ قَالَ فَقَالَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَأْخُذُوا بِهَا بِظَاهِرِ الْحَالِ الْوَلَايَاتِ وَ التَّنَاضُحِ وَ الْمَوَارِيثِ وَ الذَّبَائِحِ وَ الشَّهَادَاتِ فَإِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا مَأْمُونًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَ لَا يُسْأَلُ عَنْ بَاطِنِهِ

الحديث الرابع: حسن موقوف.

الحديث الخامس: مرسل.

و قد تقدم بعينه، و لعله أخذ الخبر السابق من كتاب سعد، و هذا من الكافي.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٣

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ يَخْلُطُهَا بِمَالِهِ وَ يَتَّجِرُ بِهَا قَالَ فَلَمَّا طَلَبَهُ مِنْهُ قَالَ ذَهَبَ الْمَالُ وَ كَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ مِثْلَهَا وَ مَالٌ كَثِيرٌ لِغَيْرٍ وَاحِدٍ فَقَالَ كَيْفَ صَبَحَ أَوْلِيكَ قَالَ أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع جَمِيعًا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَ يَرْجِعُ هُوَ عَلَى أَوْلِيكَ بِمَا أَخَذُوا

الحديث السادس: مجهول.

و الظاهر أن محمد بن عمرو هو ابن عمرو الزيات.

قوله: فقال: كيف صنع أى: كل واحد من الإمامين عليهما السلام.

قولهما عليهما السلام: يرجع عليه بماله قال الوالد العلامة طاب ثراه: الظاهر أن مال الدافع كان قرضاً فى ذمته، و كانت أموال هؤلاء قراضاً أو بضاعة، و القرض مضمون دونهما، فيرجع عليه، و يرجع هو على الجماعة الذين أخذوا منه ظلماً، أو تبرعاً من الدافع، فكان هبه يصح الرجوع

فيها، أو كانت أموال هؤلاء مثل ماله، و يرجع عليهم بالنسبه لأنه صار مفلسا، و هذا أظهر.

و قال العلامة قدس سره فى التحرير: تحمل هذه الروايه على أن العامل مزج مال الأول بغيره بغير إذنه ففرط، و أما أرباب الأموال الباقية فقد أذنوا فى المزج.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٤

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْكُوفِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ عِيَسَى قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ الْمَرْأَةُ تَمُوتُ فَيَدْعَى أَبُوهَا أَنَّهُ أَعَارَهَا بَعْضَ مَا كَانَ عِنْدَهَا مِنْ مَتَاعٍ وَ خَدَمٍ أَوْ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ بِلَا بَيْنَةٍ أَمْ لَا تَقْبَلُ دَعْوَاهُ إِلَّا بَيْنَةٍ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَ يُجُوزُ بِلَا بَيْنَةٍ قَالَ وَ كَتَبْتُ

الحديث السابع: مجهول.

و فيه الفرق بين الأب و غيره فى الدعوه.

و قال المحقق فى الشرائع: لو ادعى أب الميتة أنه أعارها بعض ما فى يدها من إمتاع أو غيره، كلف البينه كغيره من الأنساب، و فيه روايه بالفرق بين الأب و غيره ضعيفه.

و قال فى المسالك: القول بالتسويه بين الأب و غيره فى الدعوى هو مذهب الأصحاب، و الروايه المشار إليها هى روايه محمد بن إسماعيل. انتهى.

و قال العلامة قدس الله روحه فى التحرير: هذه الروايه محموله على الظاهر من أن المرأه تأتى بالمتاع من بيت أهلها، و حمل ابن إدريس قوله عليه السلام "يجوز بلا بينه" على الاستفهام تاره و أسقط حرفه، و على الإنكار لمن يرى عطيه ذلك بغير بينه أخرى، و تتمه الخبر ينافى ذلك.

قوله عليه السلام: يجوز بلا بينه قال الوالد العلامة قدس الله روحه: لأن مالها كان للأب سابقا و هو أعلم بنيته،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار،

إِلَيْهِ أَنْ ادَّعَى زَوْجَ الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ وَأَبُو زَوْجِهَا وَأُمُّ زَوْجِهَا فِي مَتَاعِهَا أَوْ خَدَمِهَا مِثْلَ الَّذِي ادَّعَى أَبُوهَا مِنْ عَارِيَةِ بَعْضِ الْمَتَاعِ أَوْ الْخَدَمِ أَوْ يَكُونُونَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ فِي الدَّعْوَى فَكَتَبَ لَأ.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَأَجَرَ أَجِيرًا فَلَمْ يَأْمَنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَوَضَعَ الْأَجْرَ عَلَى يَدِ رَجُلٍ فَهَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَدْعُ وَفَاءً وَاشْتَهَلَكَ الْأَجْرُ فَقَالَ الْمُشْتَأَجِرُ ضَامِنٌ لِأَجْرِ الْأَجِيرِ حَتَّى يَقْضَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ فَرَضِيَ بِالرَّجُلِ فَإِنْ فَعَلَ فَحَقُّهُ حَيْثُ وَضَعَهُ وَرَضِيَ بِهِ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَامُورَانِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَضَّاحٍ قَالَ كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ مُعَامَلَةٌ

و الظاهر أن قوله مسموع باليمين بخلاف غيره.

قوله عليه السلام: لا يمكن حمله على ما إذا لم يعلم أولاً كان من الزوج.

الحديث الثامن: صحيح على الظاهر.

و موافق لأصول الأصحاب بجزئيه، إذ الظاهر أنه رضى بالرجل بعينه، فيكون وكيلا له في الأخذ. و إن رضى بالإيداع و لم يعين رجلا، ففيه إشكال.

الحديث التاسع: ضعيف.

و يدل على أنه لا يجوز التقاص بعد اليمين، و إن كان عند قضاة الجور لعنهم الله.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٦

فَخَانَنِي بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَقَدَّمْتُهُ إِلَى الْوَالِي فَأَخْلَفْتُهُ فَحَلَفَ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ حَلَفَ يَمِينًا فَاجْرَهُ فَوَقَعَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدِي أَرْبَاحٌ وَ دَرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَقْبِضَ الْأَلْفَ دِرْهَمَ الَّتِي كَانَتْ لِي عِنْدَهُ وَ أَحْلِفَ عَلَيْهَا فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي قَدْ حَلَفْتُهُ فَحَلَفَ وَ قَدْ وَقَعَ لَهُ عِنْدِي مَالٌ فَإِنْ أَمَرْتَنِي أَنْ آخُذَ مِنْهَا الْأَلْفَ دِرْهَمَ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا فَعَلْتُ فَكَتَبَ ع لَأ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِنْ كَانَ ظَلَمَكَ فَلَأ تَظْلِمُهُ وَ لَوْ لَأ أَنَاكَ

رَضِيَتْ بِيَمِينِهِ فَحَلَفْتُهُ لِأَمْرَتِكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ تَحْتِ يَدِكَ وَ لَكِنَّكَ رَضِيَتْ بِيَمِينِهِ فَقَدْ مَضَتْ الْيَمِينُ بِمَا فِيهَا فَلَمْ آخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَ انْتَهَيْتُ إِلَى كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ ع.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ أَكَلَ هُوَ وَ أَصْحَابٌ لَهُ شَاءَ فَقَالَ إِنْ أَكَلْتُمُوهَا فَهِيَ لَكُمْ وَ إِنْ لَمْ تَأْكُلُوهَا فَعَلَيْكُمْ كَذَا وَ كَذَا فَقَضَى فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا شَيْءَ فِيهِ لِلْمُؤَاكَلِ فِي الطَّعَامِ مَا قَلَّ مِنْهُ وَ مَا كَثُرَ وَ مَنَعَ غَرَامَتَهُ فِيهِ

الحديث العاشر: صحيح.

و في الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن يوسف - إلى آخره.

قوله عليه السلام: و منع غرامته فيه لأنه قمار محرم، و أما غرامه قيمة اللحم، فإن أكلوا الجميع فقد أباحه لهم فلا غرامه. و إن لم يأكلوا فالظاهر أيضا ذلك، لأنه أباح الأكل لهم، لكن ألزم عليهم شيئا آخر على وجه الرهان، و هو باطل، و الله يعلم.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٧

[الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْكَاتِبِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ زَادَانَ قَالَ اسْتَوْدَعَ رَجُلَانِ امْرَأَةً وَ دِيْعَةً وَ قَالَا لَهَا لَا تَدْفَعِيهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنَّا حَتَّى نَجْتَمِعَ عِنْدَكَ ثُمَّ انْطَلَقَا فَغَايَا فَجَاءَ أَحَدُهُمَا إِلَيْهَا فَقَالَ أَعْطِينِي وَ دِيْعَتِي فَإِنَّ صَاحِبِي قَدْ مَاتَ فَأَبَتْ حَتَّى كَثُرَ اخْتِلَافُهُ ثُمَّ أَعْطَتْهُ ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَقَالَ هَاتِي وَ دِيْعَتِي فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ أَخَذَهَا صَاحِبُكَ وَ ذَكَرَ أَنَّكَ قَدْ مِتَّ فَارْتَفَعَا إِلَى عُمَرَ فَقَالَ لَهَا عُمَرُ مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ ضَمِنْتَ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ اجْعَلْ عَلَيَّ عِزِّي وَ بَيْتَهُ فَقَالَ عُمَرُ اقْضِ بَيْنَهُمَا فَقَالَ عَلِيُّ ع هَذِهِ الْوَدِيْعَةُ عِنْدِي وَ قَدْ أَمَرْتُمَاهَا أَنْ

لَا تَدْفَعُهَا إِلَيَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ حَتَّى تَجْتَمِعَا عِنْدَهَا فَأَتِنِي بِصَاحِبِكِ وَ لَمْ يُضْمِنُهَا وَ قَالَ إِنَّمَا أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِمَالِ الْمَرْأَةِ.

[الحدِيث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ أَصِيحَابَهُ قَالِ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَصِيحَابًا فِي سَفَرٍ فَلَمَّا أَرَادَا الْعُدَاءَ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْ زَادِهِ خَمْسَةَ أَرْغَفِهِ وَ أَخْرَجَ الْآخَرَ ثَلَاثَةَ أَرْغَفِهِ فَمَرَّ بِهِمَا عَابِرُ سَبِيلٍ فَدَعَاوَهُ إِلَى طَعَامِهِمَا فَأَكَلَ الرَّجُلُ مَعَهُمَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَمَّا فَرَّغُوا أَعْطَاهُمَا الْعَابِرُ بِهِمَا ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمٍ ثَوَابَ مَا أَكَلَ مِنْ طَعَامِهِمَا فَقَالَ صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ أَرْغَفِهِ لِصَاحِبِ الْخَمْسَةِ أَرْغَفِهِ اقسَمَهَا نِصْفَيْنِ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ

الحدِيث الحادى عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: هذه الوديعه عندى أى: علمها عندى، أو أقرضها كذلك. و يدل على جواز التوريه فى مثل ذلك.

الحدِيث الثانى عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٨

وَ قَالَ صَاحِبُ الْخَمْسَةِ لَا بَلْ يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى عَدَدِ مَا أَخْرَجَ مِنَ الزَّادِ قَالَ فَأَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي ذَلِكَ فَلَمَّا سَمِعَ مَقَالَتَهُمَا قَالَ لَهُمَا أَصِيحَابًا فَإِنَّ قَضِيَّتِكُمَا دَيْتِي فَقَالَا أَفْضَلُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ قَالَ فَأَعْطَى صَاحِبَ الْخَمْسَةِ أَرْغَفِهِ سَبْعَةَ دَرَاهِمٍ وَ أَعْطَى صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ أَرْغَفِهِ دَرَاهِمًا وَ قَالَ لَهُمَا أَلَيْسَ أَخْرَجَ أَحَدُكُمَا مِنْ زَادِهِ خَمْسَةَ أَرْغَفِهِ وَ أَخْرَجَ الْآخَرَ ثَلَاثَةَ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَلَيْسَ قَدْ أَكَلَ مَعَكُمْ مَا ضَيَّفْتُمَا مِثْلَ مَا أَكَلْتُمَا قَالَ نَعَمْ قَالَ أَلَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا أَكَلَ ثَلَاثَةَ أَرْغَفِهِ غَيْرَ ثُلْثٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَلَيْسَ أَكَلْتَ أَنْتَ يَا صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَرْغَفِهِ غَيْرَ ثُلْثٍ وَ أَكَلْتَ أَنْتَ يَا صَاحِبَ الْخَمْسَةِ ثَلَاثَةَ أَرْغَفِهِ غَيْرَ ثُلْثٍ وَ أَكَلَ الضَّيْفُ ثَلَاثَةَ أَرْغَفِهِ

غَيْرِ ثُلْثٍ أَلَيْسَ قَدْ بَقِيَ لَكَ يَا صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ ثُلْثُ رَغِيفٍ مِنْ زَادِكَ وَبَقِيَ لَكَ يَا صَاحِبَ الْخَمْسَةِ رَغِيفَانِ وَ ثُلْثٌ وَ أَكَلْتَ ثَلَاثَةَ
أَرْغِفَةٍ غَيْرِ ثُلْثٍ فَأَعْطَاهُمَا لِكُلِّ ثُلْثٍ رَغِيفٍ دِرْهَمًا فَأَعْطَى صَاحِبَ الرَّغِيفَيْنِ وَ ثُلْثٌ سَبْعَةَ دِرَاهِمٍ وَ أَعْطَى صَاحِبَ الثُّلْثِ رَغِيفَ
دِرْهَمًا.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ الْبُصَيْرِيِّ قَالَ كُنْتُ
شَاهِدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَ قَضَى فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِبَعْضِ قَرَابَتِهِ غَلَّةَ دَارٍ وَ لَمْ يُوقِّتْ لَهُمْ وَقْتًا فَمَاتَ الرَّجُلُ فَحَضَرَ وَرَثَتُهُ

قوله: سمعت ابن أبي ليلى قال الوالد العلامة نور الله مرقده: الظاهر أنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضى الكوفة، و لعله
رواه عن أبيه أو غيره، فإنه لم يلق أمير المؤمنين عليه السلام. و أما كون المراد عبد الرحمن، فملاقاه عبد الرحمن بن الحجاج له
بعيد غايه البعد.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٨٩

ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَ حَضَرَ وَرَثَتُهُ الَّذِي جُعِلَ لَهُ الدَّارُ فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَرَى أَنْ أَدْعَهَا عَلَيَّ مَا تَرَكَهَا صَاحِبُهَا فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ
الثَّقَفِيُّ أَمَا إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَ قَدْ قَضَى فِي هَذَا الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ مَا قَضَيْتَ بِهِ قَالَ وَ مَا عَلِمُكَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ
قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَرْدَ الْحَبِيسِ وَ إِنْفَازَ الْمَوَارِيثِ فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ عِنْدَكَ فِي كِتَابٍ قَالِ نَعَمْ قَالَ أَرْسَلِ إِلَيْهِ فَأَتَنِي بِهِ
فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَلَيَّ أَنْ لَا تَنْظُرَ فِي الْكِتَابِ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ قَالَ لَكَ ذَلِكَ قَالَ فَأَرَاهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي

جَعْفَرِ ع فِي الْكِتَابِ فَرَدَّ قَضِيَّتَهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ نُوحِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى أ كُنْتَ تَارِكًا قَوْلًا قُلْتَهُ أَوْ قَضَاءً قَضَيْتَهُ لِقَوْلِ أَحَدٍ قَالَ لَا إِلَّا رَجُلٍ وَاحِدٍ قُلْتُ مَنْ هُوَ قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ع.

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ص قَالَ لِسَانُ الْقَاضِي بَيْنَ جَمْرَتَيْنِ مِنْ نَارٍ حَتَّى يَفْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ فَأَمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ

وقال في شرح اللمعة: و لو حبس على رجل و لم يعين وقتا و مات الحابس، كان ميراثا، بمعنى أنه غير لازم كالسكنى، فيبطل بالموت. و يجوز الرجوع متى شاء. و لو قرن فيه بمده، لزم فيها و رجع إلى ملكه بعدها.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

و كان المراد من الجمرتين الميل إلى كل من الخصمين، فإن لم يمل إلى واحد منهما فإلى الجنة، و إلا فإلى النار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٠

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ كَانَ بَيْنَهُمَا دِرْهَمَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا الدِّرْهَمَانِ لِي وَقَالَ الْآخَرُ هُمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَدْ أَقْرَأْنَا أَحَدَ الدِّرْهَمَيْنِ لَيْسَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ وَ أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ وَ أَمَّا الْآخَرُ فَبَيْنَهُمَا.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ يُونُسَ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ عَشْرَةٌ كَانُوا جُلُوسًا وَ وَسَطُهُمْ كَيْسٌ فِيهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَلَكُمُ هَذَا الْكَيْسُ فَقَالُوا كُلُّهُمْ لَا فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ هُوَ لِي فَلَمَنْ هُوَ قَالَ لِلَّذِي ادَّعَاهُ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى النفس و الشيطان فى إغوائه، فلما كانا سبيين للنار أطلقت عليهما، و الملائكة فى هدايته،
فإما أن يقبل قول الملائكة فيذهب إلى الجنة، و إما أن يتبع الشيطان و يذهب إلى النار.

الحديث السادس عشر: مرسل.

و قد تقدم فى باب الصلح.

الحديث السابع عشر: موثق.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على أنه إذا وجد شىء و لم يدعه إلا واحد يعطاه من غير بينه، و لم نظفر على مخالف له.

الحديث الثامن عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩١

عَنْ رَجُلٍ بَلَغَ بِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ مَرَّ شَيْخٌ مَكْفُوفٌ كَبِيرٌ يَسْأَلُ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا هَذَا فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَصْرَانِيٌّ قَالَ
فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع اسْتَعْمَلْتُمُوهُ حَتَّى إِذَا كَبُرَ وَ عَجَزَ مَنَعْتُمُوهُ أَنْفُقُوا عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ مَنْ الَّذِي أُجْبِرُ عَلَيْهِ وَ يَلْزُمُنِي نَفَقَتُهُ قَالَ
الْوَالِدَانِ وَ الْوَلَدُ وَ الزَّوْجَةُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ
الْوَارِثُ الصَّغِيرُ يَعْنِي الْأَخَ وَ ابْنَ الْأَخِ وَ نَحْوَهُ

و يدل على أنه ينفق على الذمى العاجز من بيت المال.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

قوله: من الذى أجبر أى: من الأقارب النسبى و السببى، فلذا لم يذكر عليه السلام المملوك.

الحديث العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و الوارث الصغير معطوف على ما أسقطه المصنف على الاختصار المخل، كما رواه في الفقيه عن محمد علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: من الذي أجبر على نفقته؟ قال: الوالدان و الولد و الزوجه و الوارث الصغير، يعني: الأخ و ابن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٢

[الحدِيث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ فِي صَبِيِّ يَتِيمٍ أُتِيَ بِهِ فَقَالَ خُذُوا بِنَفَقَتِهِ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنَ الْعَشِيرَةِ كَمَا يَأْكُلُ مِيرَاثَهُ.

[الحدِيث ٢٢]

٢٢ ابْنُ قَوْلَوَيْهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَهَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ لَا يُجْبَرُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى نَفَقَةِ الْأَبَوَيْنِ وَالْوَلَدِ قُلْتُ لِجَمِيلٍ فَالْمَرْأَةُ قَالَ قَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ إِذَا كَسَاهَا مَا يُوَارِي عَوْرَتَهَا وَ أَطْعَمَهَا مَا يُقِيمُ صَبْلَهَا أَقَامَتْ مَعَهُ وَ إِلَّا طَلَّقَهَا قَالَ قُلْتُ لِجَمِيلٍ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى نَفَقَةِ الْأُخْتِ قَالَ إِنْ أُجْبِرَ عَلَى نَفَقَةِ الْأُخْتِ كَانَ ذَلِكَ خِلَافَ الرَّوَايَةِ

الأخ و غيره.

و المشهور أنه لا تجب نفقه غير العمودين من الأقارب، و نقل العلامة فى القواعد فى ذلك خلافا، و أسنده الشراح إلى الشيخ، و أنه ذهب إلى وجوبها على كل وارث، و الشيخ فى المبسوط قطع باختصاصها بالعمودين، و أسند وجوبها على كل وارث، و الشيخ فى المبسوط قطع باختصاصها بالعمودين، و أسند وجوبها على الوارث إلى روايه و حملها على الاستحباب، و كذا فعله غيره، و هو مشكل لأنه موافق لظاهر الآيه الكريمة، حيث قال: " وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ "

الحدِيث الحادى و العشرون: مجهول.

الحدِيث الثانى و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٣

[الحدِيث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ لِجَمِيلٍ فَالْمَرْأَةُ قَالَ قَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا وَ هُوَ عَبْسُهُ بْنُ مُصْعَبٍ وَ سَوْرَهُ بْنُ كَلَيْبٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع.

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتِغَاءَ ثَوْبًا فَلَمَّا قَطَعَهُ وَحَدَّ فِيهِ حُرُوقًا وَ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ حَتَّى قَطَعَهُ كَيْفَ الْقَضَاءِ فِي ذَلِكَ قَالَ أَقْبِلْ ثَوْبَكَ وَ إِلَّا فَهَائِي صَاحِبِكَ بِالرِّضَا وَ خَفِّضْ لَهُ قَلِيلًا وَ لَا يَضُرُّكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنْ أَبِي فَأَقْبِلْ ثَوْبَكَ فَهُوَ أَسْلَمَ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنِ رِفَاعَةَ النَّخَاسِ

الحديث الثالث و العشرون: مجهول كالصحيح.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: أقبل ثوبك يمكن أن يكون الخطاب للبائع، أو للمشتري.

و فى القاموس: هاواه داراه و يهزم.

و قوله عليه السلام " و خفض له قليلا " أى خفض نفسك عنده قليلا بالتواضع و المداراه لعله يرضى بالقبول، لأنه لا يجب عليه لتصرفك فيه. أو المراد خفض من القيمة التى أعطيته قليلا ورد عليه الثوب.

و قوله عليه السلام " فاقبل ثوبك " أى: مع الأرش كما هو المشهور، أو بدونه استحبابا.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ فِي بَيْتِهَا مَتَاعٌ فَادَّعَتْ أَنْ الْمَتَاعَ لَهَا وَ ادَّعَى الرَّجُلُ أَنْ الْمَتَاعَ لَهُ كَانَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَ لَهَا مَا لِلنِّسَاءِ وَ مَا يَكُونُ لِلرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ قِسْمٌ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَمَّنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا وَ بَنَى فِيهَا قَالَ يَرْفَعُ بِنَاءَهُ وَ يُسَلِّمُ التُّرْبَةَ إِلَى صَاحِبِهَا لَيْسَ لِعِزْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ

و يمكن الجمع بين هذه الأخبار و بعض الأخبار الداله على اختصاصها بالمرأه، بحمل هذا على خصوص الطلاق، لكونهما متصرفين فيها، و حمل تلك على الموت كما هو المصرح فيها.

و اختلف الأصحاب فى هذا الحكم، فذهب الشيخ و ابن الجنيد و ابن إدريس و الأكثر إلى أن ما يصلح للرجل يحكم به للزوج، و ما يصلح للنساء يحكم

به للمرأة، و ما يصلح لهما يقسم بينهما بعد التحالف أو النكول، و الشيخ فى الاستبصار إلى أن القول قول المرأه مطلقا، و العلامه و الشهيد و جماعه من المتأخرين إلى الرجوع فى ذلك إلى العرف.

و قيل: أنهما فيه سواء، فيقسم بينهما بعد حلف كل لصاحبه، و لم يفرقوا بين كون الدار لأحدهما أو لا، و لا بين كون المتاع مما للرجال، أو للنساء أو كون النزاع بينهما، أو ورثتهما، أو بالتفريق.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٥

حَقُّ كَلْفٍ أَنْ يَحْمِلَ تَرَابَهَا إِلَى الْمُحْشَرِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّيَّارِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ

قوله عليه السلام: ليس لعرق ظالم حق يمكن أن يقرأ العرق بالتحريك، أى: لسعيه. أو بكسر الأول و سكون الوسط و هو ظاهر، أى: عرق الشجر و الزرع، و هو أصوب.

و أفاد الوالد العلامه نور الله ضريحه: أنه يمكن أن يكون المراد العرق الأجوف الذى فى البدن و منه الحياه. انتهى.

و قال فى النهايه: و فى حديث إحياء الموات " ليس لعرق ظالم حق " هو أن يجىء الرجل إلى أرض قد أحيها رجل قبله، فيغرس فيها غرسا غصبا ليستوجب به الأرض. و الروايه " لعرق " بالتنوين على حذف المضاف، أى: لذى عرق ظالم، فجعل العرق نفسه ظالما و الحق لصاحبه، أو يكون الظالم من صفه صاحب العرق. و إن روى عرق بالإضافه، فيكون صاحب العرق و الحق للعرق، و هو أحد عروق الشجره.

قوله صلى الله عليه و آله: كلف أن يحمل قال الوالد العلامه قدس سره: كما يكلف المصور أن ينفخ فى الصوره و لا يمكنه، فيؤمر به إلى النار، أو يحمل عليه

و يحصل له المشقه العظيمه فى هذا الحمل، كما فى تارك الزكاه أنه يطوق بأرضه.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف على الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٦

يَحْدُثُ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي لَا أَحَدٌ بِيَدًا مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَ لَيْسَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي أَنَا فِيهِ أَحَدٌ أَسْتَفْتِيهِ قَالَ فَقَالَ إِنَّتِ فِقِيهِ الْبَلَدِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَاسْتَفْتِيهِ فِي أَمْرِكَ فَإِذَا أَفْتَاكَ بِشَيْءٍ فَخُذْ بِخِلَافِهِ فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع يَرْفَعُهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ إِنَّ أَمْرًا تَهُ نَارَعْتُهُ فَقَالَتْ لَهُ يَا سَفِيْلَهُ فَقَالَ لَهَا إِنْ كَانَ سَفِيْلَهُ فَهِيَ طَالِقٌ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ تَتَّبِعُ الْقِصَاصَ وَ تَمْشِي فِي غَيْرِ حَاجَةٍ وَ تَأْتِي أَبْوَابَ السُّلْطَانِ

و فى بعض النسخ " عن محمد بن أحمد النيسابورى " و الظاهر أحمد بن محمد السيارى.

قوله عليه السلام: فاستفتت فى بعض النسخ " فاستفتته " و يمكن حمله على ما إذا وصل إليه خبران لا يدرى بأيهما يعمل، كما فى مقبوله عمر بن حنظله، لكنه بعيد.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

و فى بعض النسخ " عن أبى الحسن عليه السلام ".

و قال الوالد العلامة قدس سره: أبو الحسن كنيه على بن أسباط و " عليه السلام " سهو من النساخ.

قوله: ممن يتبع القصاص أى: الذين يروون القصة.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٧

فَقَدْ بَيَّأْتِ مِنْكَ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَيْسَ كَمَا قُلْتِ إِلَيَّ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ إِنَّتِ فَاسْمِعْ مَا يُفْتِيكَ فَاتَاهُ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِنْ كُنْتَ لَا تُبَالِي مَا قُلْتِ وَ مَا قِيلَ لَكَ فَأَنْتِ سَفِيْلَةٌ وَ إِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أُمِّيَّةِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الشَّعِيرِيِّ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ سَفِيْنِهِ انْكَسِرَتْ فِي الْبَحْرِ فَمَا خَرَجَ بَعْضُهُ بِالْغُوصِ وَ أَخْرَجَ الْبَحْرُ بَعْضَ مَا غَرِقَ فِيهَا فَقَالَ أَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الْبَحْرُ فَهُوَ لِأَهْلِهِ

اللَّهُ أَخْرَجَهُ وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ بِالْغُوصِ فَهُوَ لَهُمْ وَهُمْ أَحَقُّ بِهِ

و فى القاموس: القاص من يأتى بالقصة.

قوله عليه السلام: فأنت سفله لم يصرح عليه السلام بوقوع الطلاق، بل ذكر

معنى السفله. و أما عدم التصريح بعدمه، إما لمكان التقية أو أنه ذكره و لم ينقله أبو الحسن عليه السلام إن كان هو المعصوم تقيه.

و قال الشيخ على رحمه الله: بكسر السين و سكون الفاء، أو بفتحها مع كسر الفاء أسافلهم و أساقطهم.

الحديث التاسع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فهو لهم حمل على ما إذا عرضوا عنه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٨

[الحديث ٣٠]

٣٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَوْلَى لِسَلْمَانَ عَنْ عبيدَةَ السَّلْمَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا ع يَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَ لَا تُفْتُوا النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُونَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَدْ قَالَ قَوْلًا آَلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَ قَدْ قَالَ قَوْلًا مِنْ وَضَعَهُ غَيْرَ مَوْضِعِهِ كَذَبَ عَلَيْهِ فَقَامَ عبيدَةُ وَ عَلَقَمَهُ وَ الْأَسْوَدُ وَ أَنَاسٌ مِنْهُمْ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا نَصْنَعُ بِمَا قَدْ خُبِّرْنَا بِهِ فِي الْمُصْحَفِ قَالَ يُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ عُلَمَاءُ آلِ مُحَمَّدٍ ع.

[الحديث ٣١]

٣١ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ قَوْلَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ أَفْضَى إِلَيْهِ الْحُكْمَ لَأَقْرَأَ النَّاسَ عَلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَ لَمْ يَنْظُرْ فِي شَيْءٍ إِلَّا بِمَا حَدَّثَ فِي سُلْطَانِهِ وَ ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ص لَمْ يَنْظُرْ فِي حَدِيثٍ أَحَدَثُوهُ وَ هُمْ مُشْرِكُونَ وَ أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ أَقْرَهُ عَلَى مَا فِي يَدِهِ

الحديث الثلاثون: مجهول.

قوله: بما قد خبرنا به فى المصحف أى: سمعنا من الصحابه، كابن عباس و غيره فى تفسير القرآن، كذا قال الوالد العلامة قدس سره.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: على ما فى أيديهم أى: من الأموال التى أخذوا بحكم الجور و المناكح الباطله، لأنهم بمنزله

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ١٩٩

[الحديث ٣٢]

٣٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع لَوْ قَضَيْتُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ بِقَضِيَّتِهِ ثُمَّ عَادَا إِلَيَّ مِنْ قَابِلٍ لَمْ أَزِدْهُمَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَتَغَيَّرُ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ هَلَالٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ إِنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ كَيْفَ تَقْضُونَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ فَقَالَ جَعْفَرُ ع قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قَضَى بِهِ عَلِيُّ ع عِنْدَكُمْ فَضَحِكْ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ جَعْفَرُ ع أَنْتُمْ تَقْضُونَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ شَهَادَةَ مَائَةٍ فَقَالَ مَا نَفْعَلُ فَقَالَ بَلَى تَشْهَدُ مَائَةً فَتُرْسَلُونَ وَاحِدًا يُسْأَلُ عَنْهُمْ ثُمَّ تُجِزُونَ شَهَادَتَهُمْ بِقَوْلِهِ

المشركين، إلا أن يدعى عليهم أحد فيقيم البينه فيحكم.

أو المعنى: أن كل ما كان صحيحا باعتقادهم لا يردده إلا مثل الغصب و السرقة و أمثالهما.

الحديث الثاني و الثلاثون: موثق.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: ثم تجيزون كما هو دأب القضاء لسهولة الأمر، و إن لم يكن موافقا لفتاويهم. أو أنه كان يكتفى في شاهد الفرع بواحد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٠

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَهَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْهُمَا عَ قَالََا الْغَائِبُ يُقْضَى عَلَيْهِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَ يُبَاعُ مَالُهُ وَ يُقْضَى عَنْهُ دَيْنُهُ وَ هُوَ غَائِبٌ وَ يَكُونُ الْغَائِبُ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ قَالَ وَ لَا يُدْفَعُ الْمَالُ إِلَى الَّذِي أَقَامَ الْبَيِّنَةَ إِلَّا بِكُفْلَاءَ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ مِثْلَهُ

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول و سنده الثاني صحيح.

قوله عليه السلام: و يكون الغائب على حجته أى: من بينه على رد الحق، أو تكليف اليمين. و ظاهر الأخبار عدم توجه اليمين على المدعى على الغائب إلا بعد حضوره، و لا خلاف فى لزوم اليمين على المدعى مع بينه، إذا كانت الدعوى على الميت. و الخلاف فى الغائب و الطفل و المجنون، و من لم يعتبر اليمين اعتبار الكفيل، و ظاهرهم الاكتفاء بالكفيل الواحد، و ظاهر الخبر لزوم الثلاثة لأقل الجمع، و لعلهم حملوا الجمع على أنه باعتبار الموارد.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله: مثله قال الوالد العلامة طاب مرقده: يمكن أن يكون المراد أن جميلا سأل أبا عبد الله عليه السلام. أو يكون المراد إلى آخره، بأن يكون يروى جميل عن الجماعة عنهما. و هذا أظهر، و إن كان الأول أنسب بطور جميل، فإنه كثيرا ما يروى مرسلًا ثم مسندا بعد الملاقاه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠١

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَنِي كَيْفَ قَضَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَالَ قُلْتُ قَضَى فِي مَسْأَلِهِ وَاحِدَهُ بِأَرْبَعَةٍ وَجُوهٍ فِي الَّتِي يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَيَجِيءُ أَهْلُهُ وَ أَهْلُهَا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَقَضَى فِيهِ بِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مَا كَانَ مِنْ مَتَاعِ الرَّجُلِ فَلِلرَّجُلِ وَ مَا كَانَ مِنْ مَتَاعِ النِّسَاءِ فَلِلْمَرْأَةِ وَ مَا كَانَ مِنْ مَتَاعٍ يَكُونُ

لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ قَسَمَهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ثُمَّ تَرَكَ هَذَا الْقَوْلَ فَقَالَ الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلِهِ الضَّيْفِ فِي مَنْزِلِ الرَّجُلِ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ رَجُلًا فَادَّعَى مَتَاعَ بَيْتِهِ كَلَّفَهُ الْبَيْتَ وَ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُكَلِّفُ الْبَيْتَ وَ إِلَّا فَالْمَتَاعُ لِلرَّجُلِ وَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ آخَرَ فَقَالَ إِنَّ الْقَضَاءَ أَنَّ الْمَتَاعَ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ الْبَيْتَ عَلَى مَا أُخِذَتْ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ تَرَكَ هَذَا الْقَوْلَ وَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ الْمَأُولِ فَقَالَ أَبُو عَدِيٍّ اللَّهُ ع الْقَضَاءُ الْأَخِيرُ وَ إِنْ كَانَ رَجَعَ عَنْهُ الْمَتَاعُ مَتَاعَ الْمَرْأَةِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ الْبَيْتَ قَدْ عَلِمَ مَنْ بَيْنَ لَابَنَيْهَا يَعْنِي بَيْنَ جَبَلَى مِنِّي أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرْفُ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا بِمَتَاعٍ وَ نَحْنُ يَوْمئِذٍ بِمِنَى.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَنِي هَلْ يَخْتَلِفُ قَضَاءُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: متاع المرأة لعله محمول على ما للنساء و على المشتبه، لا ما للرجال.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٢

عِنْدَكُمْ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ قَدْ قَضَى فِي وَاحِدِهِ بِأَرْبَعِهِ وَجُوهٍ فِي الْمَرْأَةِ يُتَوَفَى عَنْهَا زَوْجُهَا فَيَحْتَجُّ أَهْلُهُ وَ أَهْلُهَا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَقَضَى فِيهِ بِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مَا كَانَ مِنْ مَتَاعِ الرَّجُلِ فَلِلرَّجُلِ وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاءَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِلَّا الْمِيزَانَ فَإِنَّهُ مِنْ مَتَاعِ الرَّجُلِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صِهْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع قَالَ سَأَلَنِي هَلْ يَقْضَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى بِقَضَاءِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْهُ فَقُلْتُ إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّهُ قَضَى فِي مَتَاعِ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فَادَّعَى وَرَثَةُ الْحَيِّ وَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ أَوْ طَلَّقَهَا الرَّجُلُ فَادَّعَاهُ الرَّجُلُ وَ ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ قَضِيَّاتٍ قَالَ مَا هُنَّ قُلْتُ أَمَّا أَوَّلُ ذَلِكَ فَقَضَى فِيهِ بِقَضَاءِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنْ يُجْعَلَ مَتَاعُ الْمَرْأَةِ الَّذِي لَهَا يَكُونُ لِلرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ وَ مَتَاعُ الرَّجُلِ الَّذِي لَهَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ وَ مَا يَكُونُ لِلرَّجُلِ وَ النِّسَاءِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ثُمَّ بَلَّغَنِي أَنَّهُ قَالَ هُمَا مُدَّعِيَانِ جَمِيعًا وَ الَّذِي بِأَيْدِيهِمَا جَمِيعًا مِمَّا يَتْرُكَانِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ صَاحِبُ الْبَيْتِ وَ الْمَرْأَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ وَ هِيَ

الْمُدْعِيَةُ فَالْمَتَاعُ كُلُّهُ لِلرَّجُلِ إِلَّا مَتَاعَ النِّسَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ لِلرِّجَالِ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ ثُمَّ قَضَى بَعْدَ ذَلِكَ بِقَضَاءِ لَوْ لَا أَنِّي

قوله عليه السلام: فإنه من متاع الرجل وإن كان يصلح لهما.

الحديث الثامن والثلاثون: صحيح.

قوله: ورثه الحي أي: أهله و وكيله على مجاز المشاكلة.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٣

شَهِدْتُهُ لَمْ أَرَوْهُ عَلَيْهِ مَا تَبِ امْرَأَةٌ مِنَّا وَ لَهَا زَوْجٌ وَ تَرَكَتْ مَتَاعًا فَرَفَعْتُهُ إِلَيْهِ فَقَالَ اكْتُبُوا إِلَيَّ الْمَتَاعَ فَلَمَّا قَرَأَهُ قَالَ هَذَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ وَ الرَّجُلِ وَ قَدْ جَعَلْتُهُ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا الْمِيزَانَ فَإِنَّهُ مِنْ مَتَاعِ الرَّجُلِ فَهُوَ لَكَ قَالَ فَقَالَ لِي عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ الْيَوْمَ قُلْتُ رَجَعُ إِلَى أَنْ جَعَلَ الْبَيْتَ لِلرَّجُلِ ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ مَا تَقُولُ فِيهِ أَنْتَ قَالَ الْقَوْلُ الَّذِي أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ شَهِدْتَهُ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ قُلْتُ لَهُ يَكُونُ الْمَتَاعُ لِلْمَرْأَةِ فَقَالَ لَوْ سَأَلْتِ مَنْ بَيْنَ لَابَتَيْهَا يَعْنِي الْجَبَلَيْنِ وَ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ لَأَخْبِرُوكَ أَنَّ الْجِهَارَ وَ الْمَتَاعَ يُهْدَى عَلَانِيَةً مِنْ بَيْتِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَيْتِ الرَّجُلِ فَيُعْطَى الَّتِي جَاءَتْ بِهِ وَ هُوَ الْمُدْعَى فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَحَدٌ فِيهِ شَيْئًا فَلْيَأْتِ بِالْبَيِّنَةِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ مَا لَهُ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ قَالَ السَّيْفُ وَ السَّلَاحُ وَ الرَّحْلُ وَ ثِيَابُ جِلْدِهِ

قوله: فدفعته بصيغته المتكلم، أي: رفعته، و كأنه كان كذلك كما في بعض النسخ.

الحديث التاسع والثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: السيف و السلاح يحتمل أن يكون المراد أن هذه مختصه بالرجل ليس للورثه فيه حق، بل يأخذها الولد الأكبر

حبوه ليقضى عنه ما

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: موافق لخبر عبد الرحمن جمعا، بأن يكون ما للرجال و الباقي للمرأة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٤

[الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يُفْلَسُ الرَّجُلَ إِذَا التَّوَى عَلَى غُرْمَائِهِ ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ فَإِنْ أَبِي بَاعَهُ فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ يَعْنِي مَالَهُ.

[الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَحْبِسُ فِي الدَّيْنِ فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ إِفْلَاسٌ وَ حَاجَةٌ خَلَى سَبِيلَهُ حَتَّى يَسْتَفِيدَ مَالًا.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يُفْلَسُ الرَّجُلَ

الحديث الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: يفلس الرجل أى: يحكم بإفلاسه و يمنعه من التصرف فى أمواله "إذا التوى" أى: تثاقل و لم يكن لماله وفاء "على غرمائه ثم يأمر به" أى: كان يأمره أولا بالقسمه، فإن كان يقسم أصل المال أو ثمنه بينهم يخلى عنه، و إلا كان عليه السلام يبيعه و يقسمه بينهم.

الحديث الحادى و الأربعون: موثق.

و قال الوالد العلامة طاب مرقده: الظاهر أن الحبس إذا كان الدعوى مالا، أو كان له مال كالمهر.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٥

إِذَا التَّوَى عَلَى غُرْمَائِهِ ثُمَّ يَأْمُرُ فَيَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ فَإِنْ أَبِي بَاعَهُ فَيَقْسِمُ بَيْنَهُمْ يَعْنِي مَالَهُ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ ابْنُ قَوْلَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع لَمَّا يَحْبِسُ فِي السَّجْنِ إِلَّا ثَلَاثَةَ الْغَاصِبِ وَمَنْ أَكَلَ مَيْالَ يَتِيمٍ ظُلْمًا وَمَنْ أُوتِمِنَ عَلَى أَمَانِهِ فَذَهَبَ بِهَا وَإِنْ وَجَدَ لَهُ شَيْئًا بَاعَهُ غَائِبًا كَانَ أَوْ شَاهِدًا.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعَدَّتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا وَكَانَ زَوْجُهَا مُعْسِرًا فَأَبَى أَنْ يَحْبِسَهُ وَقَالَ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا

الحديث الثالث والأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يحبس في السجن أى: لأجل حقوق الناس.

وقال الوالد العلامة قدس سره: يدل على أن الحبس لا يكون إلا في هذه الثلاثة، وحمل على الغالب أو الإضافي، وعلى القضاء على الغائب، ويحمل على الأداء بالكفيل أو الكفلاء كما تقدم، جمعاً بين الأخبار.

الحديث الرابع والأربعون: ضعيف على المشهور.

وقال الوالد العلامة تعمدته الله بالغفران: يدل على عدم الحبس مع الفقر، وعلى عدم الفسخ به.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٦

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَحْبِسُ فِي الدِّينِ ثُمَّ يَنْظُرُ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَعْطَى الْغُرْمَاءَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ دَفَعَهُ إِلَى الْغُرْمَاءِ فَيَقُولُ لَهُمْ اصْنَعُوا بِهِ مَا شِئْتُمْ إِنْ شِئْتُمْ آجِرُوهُ وَإِنْ شِئْتُمْ اسْتَعْمَلُوهُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ

الحديث الخامس والأربعون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: دفعه إلى الغرماء قال الوالد العلامة روح الله روحه: يمكن أن يكون دفعه إلى الغرماء تعزيراً لإتلاف الأموال و صرفها في غير المشروع، أو كان عليه السلام يعلم أن له مالا وبالذبح يعطى. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وقال في المسالك: إذا ثبت عليه الحق، كلف أدائه إن كان بيده مال، فإن

ادعى الإعسار، فإن كان له أصل مال قبل ذلك، أو كان أصل الدعوى مالا كلف البيه على تلفه، فإن لم يقمها حبس إلى أن يبين الإعسار، ولو لم يكن شيء منهما، بل كانت جنايه أو صداقا أو نفقه قبل قوله فيه بيمينه.

فإذا ثبت إعساره، فهل يخلى سبيله، أو يسلم إلى الغرماء؟ المشهور بين الأصحاب هو الأول، لقوله تعالى " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ ". والقول بتسليمه إلى الغرماء للشيخ في النهاية، استنادا إلى روايه السكوني، و ضعف الروايه يمنع من العمل بها، و غايه ما يجب على المديون المعسر التكسب في وفاء الدين، و هو أعم من كونه بيد الغرماء أو باختياره، و الأصل عدم تسلط صاحب الدين على عينه، لانتفاء ولايته عليه.

و فصل ابن حمزه، فقال: إذا ثبت إعساره خلى سبيله، و إن لم يكن ذا حرفه يكسب بها، و إلا دفعه إليه يستعمله فيها، و ما فضل عن قوته و قوت عياله أخذه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٧

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ وَ خَبْرُ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ لَمَّا يُتَافَيْنِ خَبْرَ زُرَّارَةَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ مَرَا كَانَتْ يَحْبِسُ إِلَّا الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَبْرَ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَا كَانَ يَحْبِسُ عَلَىٰ جِهَةِ الْعُقُوبَةِ إِلَّا الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ وَ الْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ مَا كَانَ يَحْبِسُهُمْ حَبْسًا طَوِيلًا إِلَّا الَّذِينَ اسْتَيْتَنَاهُمْ لِأَنَّ الْحَبْسَ فِي الدِّينِ إِنَّمَا يَكُونُ بِمِقْدَارِ مَا يَبِينُ حَالَهُ فَإِنْ كَانَ مُعْدِمًا وَ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ خَلَاءَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْدِمًا أَلْزَمَهُ الْخُرُوجَ مِنْهُ عَلَىٰ مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ

[الحديث ٤٦]

٤٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَبِي يُوْبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ الْحَاكِمَ إِذَا أَتَاهُ أَهْلُ التَّوْرَاهِ وَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ حَكَمَ بَيْنَهُمْ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ

لحقه، واحتج بحديث السكوني، وهو أعم من مدعاه.

قوله رحمه الله: وخبر طلحه بن زيد كأنه من سهو القلم، والصواب خبر غياث بن إبراهيم.

الحديث السادس والأربعون: صحيح.

وقال الوالد العلامة قدس سره في سويد بن سعيد القلاء: ربما يقال له: سويد ابن مسلم، وهما واحد ثقه. ويقال له: ابن مسلم لأنه كان مولاه.

وقال أيضا روح الله روحه: الخبر موافق للآية الكريمة، قال تعالى "فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ". هذا إذا كانا ذميين، فلو كان أحدهما

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٨

[الحديث ٤٧]

٤٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُجِيزُ كِتَابَ قَاضٍ إِلَى قَاضٍ فِي حَدٍّ وَلَا غَيْرِهِ حَتَّىٰ وَلِيَتْ بَنُو أُمَيَّةَ فَأَجَازُوا بِالْبَيِّنَاتِ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ سَعْدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ

مسلمًا وجب الحكم، لقوله تعالى "وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ" وغيره من الآيات والأخبار.

الحديث السابع والأربعون: ضعيف على المشهور.

والمشهور بين أصحابنا أنه لا عبره بكتاب قاض إلى قاض بمجرد الخط، ويظهر من ابن الجنيد جوازه في حقوق الأدميين دون حق الله تعالى.

و أما إذا ثبت قضاء قاض عند قاض آخر بالشهود، فهل يحكم به؟ فيه خلاف عظيم بين الأصحاب، فمنهم من منعه محتجا بهذين

الخبرين، و أجاب المجوزون تاره بضعف السند، و أجاب فى المختلف بانجاره بالشهره، و تاره بعدم الدلاله إلا على مجرد الكتاب لا الثبوت بالشهود، و فيه نظر، لأن ظاهر قوله عليه السلام " بالبينات " أن الثبوت بالبينه أيضا لا ينفع.

ثم القائلون بالجواز حصروه على حقوق الناس دون حقوق الله، و بين العامه أيضا فى الخط خلاف، فمنهم من منعه مطلقا، و منهم من أجازه مطلقا، و منهم من أجازه مع الوثوق بالخط و الختم.

الحديث الثامن و الأربعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٠٩

جَعْفَرُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَانَ لَا يُجِيزُ كِتَابَ قَاضٍ إِلَى قَاضٍ فِي حَدٍّ وَلَا غَيْرِهِ حَتَّىٰ وَلَيْتَ بَنُو أُمِّيَّهِ فَأَجَازُوا بِالْبَيِّنَاتِ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ ابْنُ قَوْلَوَيْهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ هَيَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ نَصَرَا رَائِيَانِ أَوْ يَهُودِيَانِ كَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا خُصُومَةٌ فَقَضَىٰ بَيْنَهُمَا حَاكِمٌ مِنْ حُكَّامِهِمَا بِجَوْرِ فَأَبَى الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ

وَسَأَلَ أَنْ يُرَدَّ إِلَى حَكْمِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ يُرَدُّ إِلَى حَكْمِ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى عَيْدَيْنِ جَعَلَاهُمَا بَيْنَهُمَا فِي حُكْمٍ وَقَعَ بَيْنَهُمَا خِلَافٌ فَرَضِيَا بِالْعَيْدَيْنِ وَاخْتَلَفَ الْعَدْلَانِ بَيْنَهُمَا عَنْ قَوْلِ أَيْتِهِمَا يَمْضِي الْحُكْمُ فَقَالَ يُنْظَرُ

قوله: لا يجوز يمكن حمله على قبل الحكم، لأنه حينئذ شاهد فرع.

الحديث التاسع والأربعون: صحيح على الظاهر.

وقال الوالد العلامة طاب مضجعه: يدل على أنهم إذا حكموا بالجور وأراد المظلوم المرافعة إلى المسلمين لزم حينئذ الحكم.

الحديث الخمسون: حسن أو موثق.

قوله عليه السلام: ينظر إلى أفقهما ظاهره اشتراط هذه الأمور في القضاء.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٠

إِلَى أَفْقِهِمَا وَ أَعْلَمِهِمَا بِأَحَادِيثِنَا وَ أَوْرَعِهِمَا فَيَنْفُذُ حُكْمَهُ وَ لَا يُتَمَّتْ إِلَى الْآخِرِ.

[الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمِ الْأَوْدِيِّ عَنِ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التَّمِيمِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَخٍ مُنَازَعَةٌ فِي حَقٍّ فَيَتَّفِقَانِ عَلَى رَجُلَيْنِ يَكُونَانِ بَيْنَهُمَا فَحَكَمَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَكَمَا قَالَ وَ كَيْفَ يَخْتَلِفَانِ قُلْتُ حَكَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلَّذِي اخْتَارَهُ الْخَصْمَانِ فَقَالَ يُنْظَرُ إِلَى أَعْدَلِهِمَا وَ أَفْقِهِمَا فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَيَمْضَى حُكْمُهُ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنِ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَيَتَحَاكَمَانِ إِلَى السُّلْطَانِ وَ إِلَى الْقَضَاءِ أَيْحِلُّ ذَلِكَ فَقَالَ ع مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَ مَا يُحْكَمُ لَهُ فَإِنَّمَا

وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته: يفهم منه الرجوع إليه في الفتوى بطريق أولى.

الحديث الحادى و الخمسون: مجهول.

قوله: للذى اختاره الخصمان أى للأمر الذى اختاره أحد الخصمين، أو حكم كل منهما الذى اختاره من أحد المتخاصمين، بأن يكون اختاره أحدهما و الآخر آخر.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق مقبول مشهور.

قوله: والى القضاء أى: من العامه، أو ممن لم يستكمل شروط القضاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١١

يَأْخُذُ سُحْتًا وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ ثَابِتًا لِأَنَّهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُكْفَرَ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ
وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يُكْفَرُوا بِهِ قَالَ وَكَيْفَ يَصْنَعَانِ قَالَ يَنْظُرَانِ إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي

قوله عليه السلام: فإنما يأخذ سحتا حمل على ما إذا اعتقد أنهم

أهل له، وإلا فعلى وجه التقاص جائز، وفيه نظر.

وقال في الدروس: منع الحلبي التوصل بحكم المخالف إلى الحق إذا كان الفرعان من أهل الحق، ولو كان أحدهما مخالفا جاز، و ظاهره أن ذلك مع إمكان التوصل بغيره.

قوله عليه السلام: قال الله تعالى: يتحاكمون - إلخ في الكافي و القرآن المجيد " يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّحَاكَمُوا".

قوله عليه السلام: قد روى حديثنا قال الوالد العلامة طاب مرقده: أى الحديث المتعلق بالقضاء، أو الجميع بناء على أن الجنس المضاف يفيد العموم، و أخبارهم أكثر من أن تحصى، و الظاهر أنه يكفى الكتب الثلاثة الكافي، و الفقيه، و التهذيب، و الاستبصار مستغنى عنه لتكرار أخباره فى التهذيب إلا نادرا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٢

حَلَالِنَا وَ حَرَامِنَا وَ عَرَفَ أَحْكَامَنَا فَلْيَرْضَوْا بِهِ حَكَمًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ فَإِنَّمَا بِحُكْمِ اللَّهِ اسْتَخَفَّ وَ عَلَيْنَا رَدُّ وَ الرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ عَلَى حَدِّ الشُّرُوكِ بِاللَّهِ قُلْتُ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اخْتَارَ رَجُلًا وَ كِلَاهُمَا اخْتَلَفَا فِي حَدِيثِنَا فَقَالَ الْحُكْمُ مَيَّا حَكَمَ بِهِ أَغِيدَلُهُمَا وَ أَفْقَهُهُمَا وَ أَصِيدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَ أَوْرَعُهُمَا وَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُمَا عِيدَلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصِيحَابِنَا لَيْسَ يَتَفَاضَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ قَالَ فَقَالَ يُنْظَرُ مَا كَانَ مِنْ رَوَايَتِهِمَا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمَا الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَصِيحَابُكَ فَيُؤَخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا وَ يُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصِيحَابِكَ فَإِنَّ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَ إِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ أَمْرٌ بَيْنَ رُشْدِهِ فَيَسْمَعُ وَ أَمْرٌ بَيْنَ عَيْهِ فَيُجْتَنَّبُ وَ أَمْرٌ مُشْكَلٌ يُرَدُّ حُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ

وَإِلَى الرَّسُولِ قَالِ رَسُوْلُ اللّٰهِ صِ حَلَالٌ بَيِّنٌ وَ حَرَامٌ بَيِّنٌ وَ شُبُهَاتٌ بَيِّنٌ ذٰلِكَ فَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَ مَنْ أَخَذَ
بِالشُّبُهَاتِ

قوله عليه السلام: و نظر فى حلالنا أى: تفكر فيها بالجمع و الاستنباط و العرض على كتاب الله، حتى يصير عارفا بأحكامه تعالى.

قوله عليه السلام: أعدلهما و أفقههما الواو فى الأوصاف: إما بمعنى "أو" أو بمعناه. و على التقديرين يشكل الحكم مع التعارض، بأن يكون أحدهما أفقه و الآخر أعدل.

قوله عليه السلام: المجمع عليه أصحابك أى: إما فى النقل، أو الفتوى، و الأول أظهر كما يومى إليه قوله "فإن كان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٣

ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ وَ هَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُهُ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمْ مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثَّقَاتُ عَنْكُمْ قَالَ يُنْظَرُ فِيمَا وَافَقَ
حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ خَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ وَ يُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ وَافَقَ الْعَامَّةَ قُلْتُ جُعِلَتْ
فِي دَاكِ أَرَأَيْتَ أَنَّ الْمُفْتِيَيْنِ غَبَى عَلَيْهِمَا مَعْرِفَةَ حُكْمِهِ مِنْ كِتَابٍ وَ سُنَّةٍ وَ وَجِدْنَا أَحَدَ الْخَبْرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ وَ الْآخَرَ مُخَالَفًا لَهُمْ
بِمَاىِ الْخَبْرَيْنِ نَأْخُذُ قَالِ بِمَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فَإِنَّ فِيهِ الرَّشَادَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِي دَاكِ فَإِنْ وَافَقَهُمَا الْخَبْرَانِ جَمِيعًا قَالِ يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ
أَمْيَلُ حُكْمُهُمْ وَ قَضَاؤُهُمْ فَيُتْرَكُ وَ يُؤْخَذُ بِالْآخَرِ قُلْتُ فَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُمُ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا قَالِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَارْجِهْ حَتَّى تَلْقَى
إِمَامَكَ فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ خَيْرٌ مِنَ الْاِقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَاتِ

الخيران عنكم مشهورين". و أيضا لم يكن الفتوى شائعا فى هذا الزمان، فالمراد بالمجمع عليه الخبر المتواتر، أو المستفيض، أو المتكرر فى الأصول.

قوله: فإن كان الخبران عنكم فى بعض

النسخ "عنكما"، لأن أكثر الأخبار عنه و عن أبيه عليهما السلام، و الظاهر نسخه الأصل.

قوله: فأرجه أصله بالهمز فخفف، و الإرجاء التخفيف، و الجمع بينه و بين الخبر المشهور "بأيهما أخذتم من باب التسليم و سعيكم" إما بحمل هذا على الفتوى و ذاك فى العمل، أو هذا فى المعاملات و ذاك فى العبادات، أو هذا على ما إذا رجا لقاء الإمام و ذاك على عدمه. و ربما يقال: خبر بأيهما أخذتم يرفع التنافى بينه و بين هذا الخبر، و لا يخفى ما فيه!

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٤

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِلَى أَصْحَابِنَا فَقَالَ قُلْ لَهُمْ إِيَّاكُمْ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَكُمْ خُصْمَةٌ أَوْ تَدَارَى بَيْنَكُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ أَنْ تَتَحَاكَمُوا إِلَيَّ أَوْ تَتَحَاكَمُوا إِلَى هَؤُلَاءِ الْفُسَّاقِ اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ رَجُلًا مِمَّنْ قَدْ عَرَفَ حَلَالَنَا وَ حَرَامَنَا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا وَ إِيَّاكُمْ أَنْ يُخَاصِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى السُّلْطَانِ الْجَائِرِ قَالَ أَبُو خَدِيجَةَ وَ كَانَ أَوَّلَ مَنْ أُوْرِدَ هَذَا الْحَدِيثَ رَجُلٌ كَتَبَ إِلَيَّ الْفَقِيهَ ع فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَيَّ رَجُلَانِ شَرَاءَ لُهُمَا مِنْ رَجُلٍ فَقَالَا لَا تَرُدُّ الْكِتَابَ عَلَيَّ وَاحِدًا مِنَّا دُونَ صَاحِبِهِ فَغَابَ أَحَدُهُمَا أَوْ تَوَارَى فِي بَيْتِهِ وَ جَاءَ الَّذِي بَاعَ مِنْهُمَا فَأَنْكَرَ الشَّرَاءَ يَعْنِي الْقَبَالَهَ فَجَاءَ الْآخَرُ إِلَى الْعَدْلِ فَقَالَ لَهُ أَخْرِجِ الشَّرَاءَ حَتَّى نَعْرِضَهُ عَلَى الْبَيْتِ فَإِنَّ صَاحِبِي قَدْ أَنْكَرَ الْبَيْعَ مِنِّي وَ مِنْ صَاحِبِي وَ صَاحِبِي غَائِبٌ فَلَعَلَّهُ قَدْ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ يُرِيدُ الْفُسَادَ عَلَيَّ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيَّ الْعَدْلُ أَنْ يَعْرِضَ الشَّرَاءَ عَلَيَّ الْبَيْتِ حَتَّى يَشْهَدُوا لِهَذَا أَمْ لَا

يُجُوزُ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعَا فَوْقَ عِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ أَمْرِ الْقَوْمِ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: أو تدارى بينكم قال فى القاموس: تدارءوا تدافعوا فى الحكومه.

قوله: أول من أورد هذا الحديث أى: صار سببا لإيراده، بأن يكون هذا سببا لإرسال ابن خديجه، أو يكون عليه السلام كتب بعد حكم القبالة هذا الحكم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٥

[الحديث ٥٤]

٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُبْضِعُهُ الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي ثَوْبٍ وَ آخَرَ عَشْرِينَ دِرْهَمًا فِي ثَوْبٍ فَبَعَثَ بِالثَّوْبَيْنِ وَ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا ثَوْبُهُ وَ لَا هَذَا ثَوْبُهُ قَالَ يُبَاعُ الثَّوْبَانِ فَيُعْطَى صَاحِبُ الثَّلَاثِينَ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الثَّمَنِ وَ الْآخِرُ خُمْسِي الثَّمَنِ قُلْتُ فَإِنَّ صَاحِبَ الْعَشْرِينَ قَالَ لِصَاحِبِ الثَّلَاثِينَ اخْتَرِ أَيُّهُمَا شِئْتَ قَالَ قَدْ أَنْصَفَهُ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَعَلَّقَتْ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَ كَانَتْ تَهْوَاهُ وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى حِيلِهِ فَذَهَبَتْ فَأَخَذَتْ بِيَضِهِ فَأَخْرَجَتْ مِنْهَا الصُّفْرَةَ وَ صَبَّتِ الْبَيَاضَ عَلَى ثِيَابِهَا وَ بَيْنَ فِجَذَيْهَا ثُمَّ جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ فَقَالَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَخَذَنِي فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَ كَذَا فَفَضَحَنِي فَقَالَ فَهَمَّ عُمَرُ أَنْ يُعَاقِبَ الْأَنْصَارِيَّ فَجَعَلَ الْأَنْصَارِيُّ يَحْلِفُ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع جَالِسٌ وَ يَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَبَّتْ فِي أَمْرِي فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّصِيَّ قَالَ عُمَرُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع يَا أَيُّهَا الْحَسَنُ مَا تَرَى فَنَظَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى بَيَاضِ عَلَى ثَوْبِ الْمَرْأَةِ وَ بَيْنَ فِجَذَيْهَا فَانْتَهَمَهَا أَنْ تَكُونَ اخْتَالَتْ لِتَمْلِكَكَ فَقَالَ اتُّونِي بِمَاءٍ حَارٍّ قَدْ أُغْلِيَ غَلِيَانًا شَدِيدًا فَفَعَلُوا فَلَمَّا أُتِيَ بِالْمَاءِ أَمَرَهُمْ فَصَبُّوا عَلَى مَوْضِعِ الْبَيَاضِ فَاشْتَوَى ذَلِكَ الْبَيَاضُ فَأَخَذَهُ

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف.

و قد مر الخبر مشروحا فى باب الصلح.

الحديث الخامس و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٦

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَالْقَاهُ فِي فِيهِ فَلَمَّا عَرَفَ طَعْمَهُ

أَلْقَاهُ مِنْ فِيهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَتَّى أَقْرَتْ بِذَلِكَ وَدَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ عُقُوبَةَ عُمَرَ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَيْسَى يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَرَابَةُ لِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَهْوَازِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَارِسِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ سَمِعْتُ غُلَامًا بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ يَقُولُ يَا أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ أَحْكَمَ بَيْنِي وَبَيْنَ أُمِّي فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَا غُلَامُ لِمَ تَدْعُو عَلِيَّ أُمَّكَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا حَمَلْتَنِي فِي بَطْنِهَا تِسْعًا وَارْضَ عَنِّي حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ فَلَمَّا تَرَعَرَعْتُ وَعَرَفْتُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ وَيَمِينِي مِنْ شِمَالِي طَرَدْتَنِي وَانْتَفَتَ مِنِّي وَزَعَمْتَ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُنِي فَقَالَ عُمَرُ أَيْنَ تَكُونُ الْوَالِدَةُ قَالَتْ فِي سَيْقِفِهِ بَيْنِي فَلَمَّا فَتَمَّ عَلِيٌّ بِأَمِّ الْغُلَامِ قَالَ فَاتُوا بِهَا مَعَ أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ لَهَا وَارْبَعِينَ قَسَامَةً يَشْهَدُونَ لَهَا أَنَّهَا لَا تَعْرِفُ الصَّبِيَّ وَأَنَّ هَذَا الْغُلَامُ مُدَّعٍ ظُلْمًا غَشُومًا يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَهَا فِي عَشِيرَتِهَا وَأَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ تَزَوَّجْ قَطُّ وَأَنَّهَا بِخَاتَمِ رَبِّهَا فَقَالَ عُمَرُ يَا غُلَامُ مَا تَقُولُ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ وَاللَّهِ أُمِّي حَمَلْتَنِي فِي بَطْنِهَا تِسْعًا وَارْضَ عَنِّي حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ فَلَمَّا تَرَعَرَعْتُ

الحديث السادس والخمسون: ضعيف.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: في الكافي: علي بن إبراهيم، عن ابن إسحاق. والظاهر علي بن إبراهيم بن إسحاق، فظن الشيخ أنه علي بن محمد، والظاهر أن عليا مشترك بين أربعة: علي

بن محمد بن علان، و على بن إبراهيم، و على بن محمد بن عبد الله، و على بن موسى. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٧

وَ عَرَفْتُ الْخَيْرَ وَ الشَّرَّ وَ يَمِينِي مِنْ شِمَالِي طَرَدْتَنِي وَ انْتَفَتَ مِنِّي وَ زَعَمْتَ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُنِي فَقَالَ عُمَرُ يَا هَذِهِ مَا يَقُولُ الْغُلَامُ فَقَالَتْ يَا
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الَّذِي احْتَجَبَ بِالنُّورِ فَلَا عَيْنَ تَرَاهُ وَ حَقُّ مُحَمَّدٍ وَ مَا وَلَدَ مَا أَعْرِفُهُ وَ لَا أَدْرِي مِنْ أَيِّ النَّاسِ هُوَ وَ إِنَّهُ غُلَامٌ يُرِيدُ أَنْ
يَفْضَحَنِي فِي عَيْشِي يَرْتِي وَ أَنَا حَيَارِيهِ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ أَتَزَوَّجْ قَطُّ وَ إِنِّي بِخَاتَمِ رَبِّي فَقَالَ عُمَرُ أَلَيْكَ شُهُودٌ فَقَالَتْ نَعَمْ هَؤُلَاءِ فَتَقَدَّمَ
الْأَرْبَعُونَ فَسَامَهُ فَشَهِدُوا عِنْدَ عُمَرَ أَنَّ الْغُلَامَ مُدَّعٍ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَهَا فِي عَيْشِي يَرْتِي وَ أَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ تَتَزَوَّجْ قَطُّ وَ أَنَّهَا
بِخَاتَمِ رَبِّهَا فَقَالَ عُمَرُ خُذُوا بِيَدِ الْغُلَامِ وَ انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى السِّجْنِ حَتَّى نَسْأَلَ عَنِ الشُّهُودِ فَإِنْ عَمِدْتِ شَهِدْتُهُمْ جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي
فَأَخَذُوا بِيَدِ الْغُلَامِ فَانْطَلَقُوا بِهِ إِلَى السِّجْنِ فَتَلَقَّاهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَنَادَى الْغُلَامُ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ص إِنِّي غُلَامٌ
مَظْلُومٌ وَ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ عِنْدَ عُمَرَ ثُمَّ قَالَ وَ هَذَا عُمَرُ قَدْ أَمَرَ بِي إِلَى السِّجْنِ فَقَالَ عَلِيُّ ع رُدُّوهُ

و قال فى القاموس: ترعرع الصبى تحرك و نشأ.

و قال: السقيفه كسفينه الصفه.

و فيه أيضا: القسامه الجماعه يقسمون على الشىء و يأخذونه أو يشهدون.

و قال: الغشم الظلم.

قولها: و الذى احتجب بالنور لعل المعنى: أن نوريته و كثره ظهوره صار سببا لخفائه على ذوى الأبصار

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٨

إلى

عَمَرَ فَلَمَّا رَدُّوهُ قَالَ لَهُمْ عُمَرُ أَمَرْتُ بِهِ إِلَى السَّجْنِ فَرَدُّتُمُوهُ إِلَيَّ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمَرْنَا عَلِيًّا بِنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ نَرُدَّهُ إِلَيْكَ وَ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ لَمَّا تَعَصُوا لِعَلِيٍّ أَمْرًا فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ أَقْبَلَ عَلِيٌّ ع فَقَالَ عَلِيٌّ بِأَمِّ الْغُلَامِ فَاتُوا بِهَا فَقَالَ عَلِيٌّ ع يَا غُلَامُ مَا تَقُولُ فَأَعَادَ الْكَلَامَ عَلَيَّ ع فَقَالَ عَلِيٌّ ع لِعُمَرَ أ تَأْذَنُ لِي أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَهُمْ فَقَالَ عُمَرُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ كَيْفَ لَأَوْ قَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ أَعْلَمْتُكُمْ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ يَا هَذِهِ أ لَكَ شُهُودٌ قَالَتْ نَعَمْ فَتَقَدَّمَ الْأَرْبَعُونَ فَسَأَمَهُ فَشَهِدُوا بِالشَّهَادَةِ الْأُولَى فَقَالَ عَلِيٌّ ع لَأَقْضِيَنَّ الْيَوْمَ بِقَضِيَّتِهِ بَيْنَكُمَا هِيَ مَرْضَاهُ الرَّبِّ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ عَلَّمَنِيهَا حَبِيبِي رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ لَهَا أ لَكَ وَلِيٌّ قَالَتْ نَعَمْ هُوَ لِي إِخْوَتِي فَقَالَ لِإِخْوَتِهَا أَمْرِي فِيكُمْ وَ فِي أُخْتِكُمْ جَائِزٌ قَالُوا نَعَمْ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ أَمْرُكَ فِينَا وَ فِي أُخْتِنَا جَائِزٌ فَقَالَ عَلِيٌّ ع أَشْهَدُ اللَّهَ وَ أَشْهَدُ مَنْ حَضَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِنِّي قَدْ زَوَّجْتُ هَذَا الْغُلَامَ مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ بِأَرْبَعَةِ مِائَةِ دِرْهَمٍ وَ النَّقْدُ مِنْ مَالِي يَا

العليه، أو أن تجرده صار سببا لعدم إدراكه بالحواس الظاهره، أو المراد أنه احتجب عن الأبصار مع غايه ظهوره من حيث الآثار. و لو لم تكن أخذت هذه الكلمه من مأخذ وثيق و كانت من عند نفسها، تحتل وجوها آخر باطله.

قوله عليه السلام: من فوق عرشه أى: عرش عظمته و جلاله.

قوله: ثم تلبىها فى بعض النسخ " نكنها " و فى بعضها " تلبىها " و كذا فى الكافى، و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢١٩

قُبِّرُ عَلِيٌّ بِالْدَّرَاهِمِ فَأَنَاءَهُ قَتْبُرٌ

فَصَبَّ بِهَا فِي يَدِ الْغُلَامِ قَالَ خُذْهَا فَصَبَّ بِهَا فِي حَجْرِ امْرَأَتِكَ وَ لَا تَأْتِنَا إِلَّا وَ بِكَ أَثَرُ الْعُرْسِ يَعْنِي الْغُسْلَ فَقَامَ الْغُلَامُ فَصَبَّ الدَّرَاهِمَ فِي حَجْرِ الْمَرْأَةِ ثُمَّ تَلَبَّسَ بِهَا وَ قَالَ لَهَا قَوْمِي فَنَادَتِ الْمَرْأَةُ النَّارَ النَّارَ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ أ تَرِيدُ أَنْ تَزُوجَنِي مِنْ وَلَدِي هَذَا وَ اللَّهُ وَ لَدِي زَوْجِنِي إِخْوَتِي هَجِينًا فَوَلَدْتُ مِنْهُ هَذَا فَلَمَّا تَرَعَرَعَ وَ شَبَّ امْرُونِي أَنْ أَتْنَفِي مِنْهُ وَ أُطْرِدَهُ وَ هَذَا وَ اللَّهُ وَ لَدِي وَ فُؤَادِي قَالَ ثُمَّ أَخَذَتْ يَدَ الْغُلَامِ وَ انْطَلَقَتْ وَ نَادَى عُمَرُ وَ عُمَرَاهُ لَوْ لَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بِامْرَأَةٍ وَ زَوْجِهَا شَيْخٌ فَلَمَّا أَنْ وَقَعَهَا مَاتَ عَلَى بَطْنِهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَى بَنُوهُ أَنَّهَا فَجَرَتْ وَ تَشَاهَدُوا عَلَيْهَا فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ أَنْ تُرْجَمَ فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ ع فَقَالَتْ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ

الصواب.

و قال فى القاموس: لبيه تلبيبا جمع ثيابه عند نحره فى الخصومه ثم جره.

قوله: زوجنى إخوتى هجينا فى القاموس: الهجين فى الناس و الخيل من أبوه عتيق دون أمه.

قوله: و فؤادى فى الكافى: و فؤادى يتقلى أسفا على ولدى.

الحديث السابع و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٠

إِنَّ لِي حُجَّةً فَقَالَ هَاتِي حُجَّتَكَ فَدَفَعْتُ إِلَيْهِ كِتَابًا فَقَرَأَهُ فَقَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تُعَلِّمُكُمْ بَيُومَ تَزَوَّجَهَا وَ يَوْمَ وَقَعَهَا كَيْفَ كَانَ جَمَاعُهُ لَهَا رُدُّوا الْمَرْأَةَ فَلَمَّا أَنْ كَانَ مِنَ الْعَمِدِ دَعَا بِصَبِيَانٍ أَتْرَابٍ وَ دَعَا بِالصَّبِيِّ مَعَهُمْ فَقَالَ لَهُمُ الْعُبُوبُ حَتَّى إِذَا أَلْهَاهُمُ اللَّعِبُ قَالَ لَهُمُ اجْلِسُوا فَجَلَسُوا حَتَّى إِذَا تَمَكَّنُوا صَاحَ بِهِمْ فَقَامَ

الصَّبِيَّانُ وَ قَامَ الْغُلَامُ فَاتَّكَى عَلَى رَاحَتَيْهِ فَدَعَا بِهِ عَلِيُّ عَ فَوَرَّثَهُ مِنْ أَبِيهِ وَ جَلَعَدَ إِخْوَتَهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي فَقَالَ لَهُ عُمَرُ كَيْفَ صَيَّنَعْتَ قَالَ عَرَفْتُ ضَعْفَ الشَّيْخِ فِي اتِّكَاءِ الْغُلَامِ عَلَى رَاحَتَيْهِ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ رَجُلًا أَقْبَلَ عَلَى عَهْدِ عَلِيِّ عَ مِنَ الْجَبَلِ حَاجًّا وَ مَعَهُ غُلَامٌ لَهُ فَأَذْنَبَ فَضَرَبَهُ مَوْلَاهُ فَقَالَ مَا أَنْتَ مَوْلَايَ بَلْ أَنَا مَوْلَاكَ قَالَ فَمَا زَالَ ذَا يَتَوَاعِدُ ذَا وَ ذَا يَتَوَاعِدُ ذَا وَ يَقُولُ كَمَا أَنْتَ حَتَّى نَأْتِيَ الْكُوفَةَ يَا عَيْدُوَ اللَّهُ فَأَذْهَبَ بِحُكِّ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَلَمَّا أَتَيَا الْكُوفَةَ أَتَيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَقَالَ الَّذِي ضَرَبَ الْغُلَامَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ هَذَا غُلَامٌ لِي وَ إِنَّهُ أَذْنَبَ فَضَرَبْتُهُ فَوَثَبَ عَلَيَّ وَ قَالَ الْآخِرُ هُوَ وَ اللَّهُ

قوله: كيف كان قال الوالد العلامة نور الله مضجعه: أى تدعى مع القرائن من القبالة وغيرها، و تكفى فى سقوط الحد شبهه، و فى هذه الوقائع كان صلوات الله عليه يعلم الواقع، فيحكم بالواقع بأمثال هذه الحيل الشرعية.

أقول: يمكن أن تكون الورثة قائلين بالنكاح و الدخول، و منكرين للولد لشيخوخته، و كان الحكم لحوق الولد بالفراش، فرفع بما فعله عليه السلام استبعادهم.

و قوله عليه السلام " تعلمكم يوم زوجها " لبيان إمكان لحوق الولد، بأن لا يكون أقل من الحمل و لا أكثر من أكثره.

الحديث الثامن و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢١

غُلَامٌ لِي أَرْسَلَنِي أَبِي مَعَهُ لِيُعَلِّمَنِي وَ إِنَّهُ وَثَبَ عَلَيَّ يَدَّعِينِي لِيَذْهَبَ بِمَالِي قَالَ فَأَخَذَ هَذَا يَحْلِفُ وَ هَذَا يَحْلِفُ وَ ذَا يُكْذِبُ هَذَا وَ ذَا يُكْذِبُ هَذَا قَالَ فَقَالَ فَاَنْطَلَقَا

فَتَصَادَفَا فِي لَيْلَتِكُمْ هَيْدِهِ وَ لَا تَجِئَانِي إِلَّا بِحَقِّ فَلَمَّا أَضِيحَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ لِقَبْرِ اثْقُبِ فِي الْحَائِطِ ثَقْبَيْنِ قَالَ وَ كَانَ إِذَا أَضِيحَ عَقَبَ حَتَّى تَصِيرَ الشَّمْسُ عَلَى رُمُحِ يَسِيدِ بَحْرِ فَجَاءَ الرَّجُلَانِ وَ اجْتَمَعَ النَّاسُ فَقَالَ لَقَدْ وَرَدَتْ عَلَيْنَا قَضِيَّةٌ مَا وَرَدَ عَلَيْنَا مِثْلَهَا لَا تَخْرُجَ مِنْهَا فَقَالَ لَهُمَا قَوْمًا فَإِنِّي لَسْتُ أَرَاكُمْ تَضِيدَانِ ثُمَّ قَالَ لِأَحَدِهِمَا أَدْخِلْ رَأْسَكَ فِي هَذَا الثَّقْبِ ثُمَّ قَالَ لِلْآخَرِ أَدْخِلْ رَأْسَكَ فِي هَذَا الثَّقْبِ ثُمَّ قَالَ يَا قَبْرِ عَلِيٍّ بِسَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ص عَجَّلْ أَضْرِبْ رَقَبَةَ الْعَبْدِ مِنْهُمَا قَالَ فَأَخْرَجَ الْغُلَامُ رَأْسَهُ مُبَادِرًا وَ مَكَثَ الْآخَرُ فِي الثَّقْبِ فَقَالَ عَلِيُّ ع لِلْغُلَامِ أَ لَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَسْتَ بِعَبْدٍ فَقَالَ بَلَى وَ لَكِنَّهُ ضَرَبَنِي وَ تَعَدَّى عَلَيَّ قَالَ فَتَوَثَّقَ لَهُ أَمِيرُ

قوله: حتى تصير الشمس على رمح كان في بعض النسخ بعد قوله "على رمح" قوله: يسبح، فجاء رجلاان و اجتمع الناس، فقال: لقد وردت علينا قضيه ما ورد علينا مثلها لا تخرج منها- إلخ.

و ليس في نسخه البهائي رحمه الله، و في بعض النسخ "عليه" بدل "علينا" في الموضعين. و "لا تخرج" صفة بعد صفة للقضية، أى: لا يمكن الخروج منها لإشكالها، و على نسخه "عليه" لا يمكنه عليه السلام الخروج منها، قالوه لجهلهم بفضله عليه السلام.

قوله: فتوثق له قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى أخذ من مولاه العهد باليمين أن لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٢

الْمُؤْمِنِينَ ع وَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُنَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِخَارِيَةِ قَدْ شَهِدُوا عَلَيْهَا أَنَّهَا بَعْتُ وَ

كَانَ مِنْ قِصَّتِهَا أَنَّهَا كَانَتْ يَتِيمَةً عِنْدَ رَجُلٍ وَ كَانَ الرَّجُلُ كَثِيرًا مَا يَغِيبُ عَنْ أَهْلِهِ فَشَبَّتِ الْيَتِيمَةُ فَتَخَوَّفَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ يَتَرَوَّجَهَا زَوْجُهَا فَدَعَتْ بِنِسْوَةٍ حَتَّى أَمَسَ كُنْهًا فَأَخَذَتْ عُدَّتَهَا بِأَصْبِعِهَا فَلَمَّا قَدِمَ زَوْجُهَا مِنْ عَيْتِهِ رَمَتِ الْيَتِيمَةَ الْمَرْأَةَ بِالْفَاحِشَةِ وَ أَقَامَتِ الْبَيْتَةَ مِنْ جَارَاتِهَا اللَّاتِي سَاعَدَتْهَا عَلَى ذَلِكَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ فَلَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَقْضِي فِيهَا ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ ائْتِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ع وَ اذْهَبْ بِنَا إِلَيْهِ فَاتَى عَلِيًّا ع وَ قَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ لِامْرَأَةِ الرَّجُلِ أَلَيْكَ بَيْنَهُ أَوْ بُرْهَانٌ قَالَتْ لِي شُهُودٌ هَؤُلَاءِ جَارَاتِي يَشْهَدْنَ عَلَيَّهَا بِمَا أَقُولُ وَ أَحْضَرْتُهُنَّ وَ أَخْرَجَ عَلِيٌّ ع السَّيْفَ مِنْ غَمْدِهِ فَطَرَحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ أَمَرَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَأَدْخَلَتْ بَيْتًا ثُمَّ دَعَا امْرَأَةَ الرَّجُلِ فَأَذَارَهَا بِكُلِّ وَجْهِ فَابْتَأَنَّ أَنْ تَزُولَ عَنْ قَوْلِهَا فَرَدَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ وَ دَعَا إِخِيْدَى الشُّهُودِ وَ جِثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ تَعْرِفِينِي أَنَا

يضره من بعد، أو للمولى بالقبالة بأنه عبده لثلا ينكر بعد ذلك، و الأول أظهر بقريته " و دفعه إليه " .

و فى الفقيه: فأخذه أمير المؤمنين و قال للآخر: أنت الابن و قد أعتقت هذا و جعلته مولى لك.

و يمكن أن يكون الوثيقه عتقه، و يمكن أن يكون العتق بعد الدفع بإذن الابن أو بالقيمه، و يمكن أن يكون العتق للضرب الذى وقع منه سابقا.

الحديث التاسع و الخمسون: حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٣

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ هَذَا سَيْفِي وَ قَدْ قَالَتِ امْرَأَةُ الرَّجُلِ مَا قَالَتْ وَ رَجَعْتُ إِلَى الْحَقِّ وَ أَعْطَيْتُهَا الْأَمَانَ وَ إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي لِأَمْكِنَنَّ السَّيْفَ مِنْكَ فَالْتَفَتَتْ إِلَى عُمَرَ فَقَالَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْأَمَانَ عَلَى الصَّدَقِ

فَقَالَ لَهَا عَلِيُّ ع فَاصْدُقِي فَقَالَتْ لِمَا وَاللَّهِ إِلَّا أَنَّهُمَا رَأَتْ جَمَالًا وَ هَيْئَةً فَخَافَتْ فَسَادَ زَوْجِهَا فَسَدَّ قَتْلَهَا الْمُسِيكِرَ وَ دَعَتْنَا فَأَمْسَيْ كُنَاهَا فَاقْتَضَتْهَا بِاصْبِعِهَا فَقَالَ عَلِيُّ ع اللَّهُ أَكْبَرُ أَنَا أَوَّلُ مَنِ فَرَّقَ بَيْنَ الشُّهُودِ إِلَّا دَانِيَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَلْزَمَهُنَّ عَلِيُّ ع حَدَّ الْقَاضِي وَ أَلْزَمَهُنَّ جَمِيعًا الْعَقْرَ وَ جَعَلَ عَقْرَهَا أَرْبَعِمَائِهِ دِرْهَمَ وَ أَمَرَ الْمَرْأَةَ أَنْ تُنْفِيَ مِنَ الرَّجُلِ وَ يُطْلَقَهَا زَوْجِهَا وَ زَوْجَهُ الْجَارِيَةَ وَ سَاقَ عَنْهُ عَلِيُّ ع فَقَالَ عَمْرُ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَحَدَّثْنَا بِحَدِيثِ دَانِيَالَ ع فَقَالَ إِنَّ دَانِيَالَ كَانَ يَتِيمًا لَا أُمَّ لَهُ وَ لَا أَبَ وَ إِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَجُوزًا كَبِيرَةً ضَمَّتْهُ فَرَبَّتْهُ وَ إِنَّ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ لَهُ قَاضِيَانِ وَ كَانَ لَهُمَا صَدِيقٌ وَ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا وَ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ هَيْئَةٍ جَمِيلَةٍ وَ كَانَ يَأْتِي الْمَلِكَ فَيَحْدِثُهُ فَاحْتِاجَ الْمَلِكِ إِلَى رَجُلٍ يَبْعَثُهُ فِي بَعْضِ أُمُورِهِ فَقَالَ لِلْقَاضِيَيْنِ اخْتَارَا رَجُلًا أَرْسَلُهُ فِي بَعْضِ أُمُورِي فَقَالَا فَلَنْ فَوْجَهُ الْمَلِكُ فَقَالَ الرَّجُلُ لِلْقَاضِيَيْنِ أَوْصِيكُمَا بِامْرَأَتِي خَيْرًا فَقَالَا نَعَمْ فَخَرَجَ الرَّجُلُ فَكَانَ الْقَاضِيَانِ يَأْتِيَانِ بَابَ الرَّجُلِ

قوله: و أَلْزَمَهُنَّ جَمِيعًا الْعَقْرَ قَالَ فِي النِّهَايَةِ: الْعَقْرُ الْمَهْرُ، وَ أَصْلُهُ لِلْبِكْرِ لِأَنَّهُ يَعْقُرُهَا إِذَا اقْتَضَىهَا.

قوله: وَ سَاقَ عَنْهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: سَاقَ إِلَى الْمَرْأَةِ مَهْرًا أَرْسَلَهُ كَأَسَاقِهِ.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٤

الصَّدِيقِ فَعَشِيَتْهَا امْرَأَتُهُ فَرَاوَدَاهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ فَقَالَا لَهَا وَاللَّهِ لَئِنْ لَمْ تَفْعَلِي لَنَشْهَدَنَّ عَلَيْكَ عِنْدَ الْمَلِكِ بِالزَّوْنِ لِيُوجِمَنَّكَ فَقَالَتْ أَعْمَلًا مَا أَحْبَبْتُمَا فَأَتَى الْمَلِكَ فَأَخْبَرَاهُ وَ شَهِدَا عِنْدَهُ أَنَّهَا بَعَتْ فَدَخَلَ الْمَلِكُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرًا عَظِيمًا وَ اشْتَدَّ بِهَا غَمُّهُ وَ كَانَ بِهَا مُعْجَبًا

فَقَالَ لَهُمَا إِنَّ قَوْلَكُمْ مَقْبُولٌ وَ لَكِنْ ارْجُمُوهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ نَادَى فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ اخْضُرُوا قَتْلَ فُلَانَةَ الْعَابِدَةِ فَإِنَّهَا قَدْ بَعَثَتْ وَ
إِنَّ الْقَاضِيَةَ بَيِّنٌ قَدْ شَهِدَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ وَ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ وَ قَالَ الْمَلِكُ لَوَزِيرِهِ مَا عِنْدَكَ فِي هَذَا مِنْ حِيلَةٍ فَقَالَ مَا عِنْدِي فِي
ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَفَخَّرَ الْوَزِيرُ يَوْمَ الثَّلَاثِ وَ هُوَ آخِرُ أَيَّامِهَا فَإِذَا هُوَ بِغُلَامَانِ عَرَاهِ يَلْعَبُونَ وَ فِيهِمْ دَانِيَالُ ع وَ هُوَ لَا يَعْرِفُهُ فَقَالَ دَانِيَالُ
يَا مَعْشَرَ الصَّبِيَّانِ تَعَالَوْا حَتَّى أَكُونَ أَنَا الْمَلِكُ وَ تَكُونِ أَنْتَ يَا فُلَانُ الْعَابِدَةُ وَ يَكُونُ فُلَانٌ وَ فُلَانُ الْقَاضِيَتَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهَا ثُمَّ جَمَعَ
تُرَابًا وَ جَعَلَ سَيْفًا مِنْ قَصَبٍ وَ قَالَ لِلصَّبِيَّانِ خُذُوا بِيَدِ هَذَا فَنَحُوهُ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَ كَذَا وَ خُذُوا بِيَدِ هَذَا فَنَحُوهُ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَ
كَذَا ثُمَّ دَعَا بِأَحَدِهِمَا فَقَالَ لَهُ قُلْ حَقًّا فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَقُلْ حَقًّا قَتَلْتُكَ بِمِ تَشْهَدُ وَ الْوَزِيرُ قَائِمٌ يَسْمَعُ وَ يَنْظُرُ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّهَا بَعَثَتْ قَالَ
مَتَى قَالَ يَوْمَ كَذَا وَ كَذَا قَالَ رُدُّوهُ إِلَى مَكَانِهِ وَ هَاتُوا الْآخَرَ فَرُدُّوهُ إِلَى مَكَانِهِ وَ جَاءُوا بِالْآخِرِ فَقَالَ لَهُ بِمِ تَشْهَدُ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّهَا
بَعَثَتْ قَالَ مَتَى قَالَ يَوْمَ كَذَا وَ كَذَا قَالَ مَعَ مَنْ قَالَ مَعَ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ قَالَ وَ أَيْنَ قَالَ مَوْضِعَ كَذَا وَ كَذَا فَخَالَفَ صَاحِبَهُ فَقَالَ دَانِيَالُ ع
اللَّهُ أَكْبَرُ شَهِدَا بِزُورٍ يَا فُلَانُ نَادَى فِي النَّاسِ أَنْمَا شَهِدَا عَلَى فُلَانَةَ بِزُورٍ فَاخْضُرُوا قَتْلَهُمَا فَذَهَبَ الْوَزِيرُ إِلَى الْمَلِكِ مُبَادِرًا فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ
فَبَعَثَ الْمَلِكُ إِلَى الْقَاضِيَتَيْنِ فَاخْتَلَفَا كَمَا اخْتَلَفَ الْغُلَامَانِ فَنَادَى الْمَلِكُ فِي النَّاسِ وَ أَمَرَ بِقَتْلِهِمَا.

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ

الحديث الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٥

الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَأْخُذُ بِأَوَّلِ الْكَلَامِ دُونَ آخِرِهِ.

[الحديث ٦١]

٦١ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَمَّنْ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مَاتَ وَ أَقْرَبَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ لِرَجُلٍ بَدِينٍ قَالَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ فِي حِصَّتِهِ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَنْهُ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَيْشَمٍ عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ حَرِيزٍ أَوْ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْهُمَا عَاجِمِيًّا قَالَا لَا يَخْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ص عَلَى أَقْلٍ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ

قوله عليه السلام: لا يأخذ بأول الكلام أى: إذا كان آخر الكلام متصلاً بأوله، كالاستثناء أو الصفه، لأن الكلام لا يتم إلا بآخره، لا الإنكار بعد الإقرار، و عليه يحمل ما ورد بعكس ذلك.

الحديث الحادى و الستون: مرسل.

قوله عليه السلام: يلزمه ذلك فى حصته أى: بقدر حصته، و إن احتملت العبارة لزوم الكل فى حصته، و قد سبق الكلام فيه.

الحديث الثانى و الستون: مرسل.

و يدل على جواز التغليظ فى اليمين بالمكان، و على أنه لا- يغلظ فى اليمين على أقل من نصاب القطع، و هو ربع دينار على الأشهر.

و قال فى الدروس: يستحب التغليظ فى الحقوق مطلقاً، إلا المال فيشترط بلوغه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٦

[الحديث ٦٣]

٦٣ عَنْهُ عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمَيْزَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فِي كَمْ تَجْرِي الْأَحْكَامُ عَلَى الصَّبِيَّانِ قَالَ فِي ثَلَاثِ عَشْرَةَ سِنَةً وَارْبَعِ عَشْرَةَ سِنَةً قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَحْتَلَمْ فِيهَا قَالَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَلَمْ فَإِنَّ الْأَحْكَامَ تَجْرِي عَلَيْهِ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَنْهُ عَنِ السَّنْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ حُبَيْشٍ عَنْ عَمِّهِ هَاشِمِ الصَّنِدَانِيِّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ الْعَبَّاسِ وَ مُوسَى بْنُ عِيسَى وَ عِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ وَ عَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ وَ نُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ تِلْكَ الْأَيَّامُ عَلَى الْقَضَاءِ قَالَ فَقَالَ الْعَبَّاسُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَمَا مَا تَرَى مَا أَحَدَثَ نُوحٌ فِي الْقَضَاءِ إِنَّهُ وَرَثَ الْخَالَ وَ طَرَحَ

نصاب القطع فبالقول: والله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المدرك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلمه من العلانية. و بالمكان، كالكعبة، و المقام، و الأقصى تحت الصخره، و المساجد في المحراب. و الزمان، كالجمعه، و العيد، و بعد العصر. و الكافر يغلظ عليه بمعتقده، و لو امتنع الحالف من التغليظ لم يجبر.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: فإن الأحكام تجرى عليه يمكن حمله على التأديب لا الحد تاما، و لا يبعد حمله على الظاهر. و يمكن أيضا حمله على من بلغ بالإنبات.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٧

الْعَصِيْبَةَ وَ أَبْطَلَ الشُّفْعَةَ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ وَ مَا عَسَى أَنْ أَقُولَ لِلرَّجُلِ قَضَى بِالْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ قَالَ فَاسْتَوَى الْعَبَّاسُ جَالِسًا فَقَالَ وَ كَيْفَ قَضَى

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قُتِلَ حَمْرَهُ بِنُ عَيْدِ الْمُطَّلِبِ بَعَثَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عِ فَاتَاهُ بِابْنِهِ حَمْرَهُ فَسَوَّغَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِيرَاثَ كُلَّهُ فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ يَا أَبَا بَكْرٍ فَظَلَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاحِبَهُ فَقَالَ مَهْ أَصْلَحَكَ اللَّهُ شَرَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا صَنَعَ فَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْحَقَّ ثُمَّ قَالَ إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ حَمَادٍ اخْتَلَفَ إِلَيَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَلَمْ أَحْدِثْهُ بِهِ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ دَبَّرَ غُلَامَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فِرَاراً

قوله: و أبطل الشفعة أى: مع كثره الشركاء، فإن العامه يثبتونها معها أيضا.

قوله: الميراث كله لا النصف فقط، كما يقوله العامه، و يورثون النصف الآخر العصبه، و كان عباس من العصبه.

قوله: اختلف إلى أربعة أشهر يظهر منه أن قوله "على القضاء" خبر لمجموع الثلاثة، و يكون الحاضر أبا بكر حسب.

الحديث الخامس و الستون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٨

مِنَ الدَّيْنِ قَالَ لَا تَدْبِيرَ لَهُ وَ إِن كَانَ دَبَّرَهُ فِى صِحِّهِ مِنْهُ وَ سَلَامِهِ فَلَا سَبِيلَ لِلدَّيَّانِ عَلَيْهِ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّنْ أَخَذَ أَرْضاً بغيرِ حَقِّهَا وَ بَنَى فِيهَا قَالَ يُرْفَعُ بِنَاؤُهُ وَ تُسَلِّمُ التُّرْبَةُ إِلَى صَاحِبِهَا لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَخَذَ أَرْضاً بغيرِ حَقِّهَا كُفِّرَ أَنْ يَحْمَلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ

قوله عليه السلام: لا تدبير له لأن التدبير وصيه، و لا وصيه إلا بعد قضاء الدين.

قوله عليه السلام: و إن كان دبره قال الوالد العلامة قدس سره: كان المراد منه العتق، و عبر عنه بالتدبير للمشاكله.

انتهى.

و أقول: يمكن أن يكون قوله عليه السلام "و سلامه" أريد بها السلامه من الدين.

وقال في الدروس: يصح التدبير من المفلس و المديون، إلا أن يضر به من الدين، فيبطل عند الشيخ، لصحيحه ابن يقطين و أبي بصير، و فيهما أنه لو دبر في صحه

و سلامه فلا سبيل للديان عليه، و حملتا على التدبير الواجب بالندر و شبهه.

الحديث السادس و الستون: ضعيف.

و تقدم، و كان سابقا أخذه من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى، و هنا من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٩

[الحديث ٦٧]

٦٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّيَّ وَ شُهُودٍ وَ أَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ فَأَقَامَتْ أُخْتُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّيَّ وَ شُهُودٍ وَ لَمْ يُوقْنَا وَقْتًا إِنَّ الْبَيْتَةَ بَيْنَهُ الزَّوْجِ وَ لَا تُقْبَلُ بَيْنَهُ الْمَرْأَةُ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ اسْتَحَقَّ بُضْعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَ تُرِيدُ أُخْتَهَا فَسَادَ النِّكَاحُ فَلَا تُصَدَّقُ وَ لَا تُقْبَلُ بَيْنَتِهَا إِلَّا بِوَقْتٍ قَبْلَ وَقْتِهَا أَوْ دُخُولِ بِهَا.

[الحديث ٦٨]

٦٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُسَيْمِ الْجَبَلِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُقْتَلُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ فَهَلْ لِأَوْلِيَائِهِ أَنْ يَهْبُوا دَمَهُ لِقَاتِلِهِ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَالَ إِنَّ أَصْحَابَ الدَّيْنِ هُمُ الْخُصَمَاءُ لِلْقَاتِلِ فَإِنْ وَهَبُوا أَوْلِيَاؤَهُ

كتاب الصفار، و باقى السند مشترك.

الحديث السابع و الستون: ضعيف.

و تقدم بعينه فى باب البيتين تتقابلان.

الحديث الثامن و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فإن وهبوا يحتمل أن يكون الضمير المرفوع راجعا إلى أصحاب الدين، و يكون "أولياؤه" مفعولا، أى أولياء الميت، أى إن وهب أولياء الدين لآولياء الميت، فهبه أولياء الميت جائزه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٠

دِيَةِ الْقَاتِلِ فَجَائِزٌ وَ إِنْ أَرَادُوا الْقَوْدَ فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَضْمَنُوا الدَّيْنَ لِلْغُرَمَاءِ وَ إِلَّا فَلَا

و يحتمل أن يكون "أولياؤه" بالرفع بدلا من الضمير المرفوع، و المراد أن وهب أولياء الدين ديه القاتل للقاتل فجائز.

قوله عليه السلام: وإن

أرادوا القود أى: إن لم يهب أولياء الدين - بقرينه المقابله- و أرادوا، أى: أولياء الميت القود. و يحتمل على بعد أن يكون ضمير "أرادوا" راجعا إلى أصحاب الدين أى بعضهم، و يكون المراد بالغرماء الباقين.

و أنت بعد خبرتك بما أوردته من الوجوه لا يخفى عليك سائر الاحتمالات الجارية فى حل عباراته، و على جميع التقادير فهو مخالف للمشهور من أن أولياء الميت هم المختارون فى ذلك دون أصحاب الدين، إلا أن يحمل على الاستحباب، أى يستحب لأولياء الميت لأن يخيروا أصحاب الدين فى ذلك، نعم قالوا باختيار الديان فى الخطأ.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٢٣٠

قال الشهيد الثانى رحمه الله: إذا قتل الشخص عمدا و عليه دين، فإن أخذ الورثة الديه، صرفت فى ديون المقتول و وصاياه، كغيرهما من أمواله، لما تقدم من أن الديه فى حكم مال الميت، سواء وجبت أصاله، أو صلحا.

و هل للورثة استيفاء القصاص مع بذل الجانى الديه من دون ضمان ما عليه من الديون، أو ضمان مقدار الديه منها؟ فيه قولان، أحدهما و هو الذى اختاره المحقق و ابن إدريس و العلامة فى أكثر كتبه: نعم، لأن موجب العمد القصاص، و أخذ الديه اكتساب، و هو غير واجب على الوارث فى دين مورثه، و لعموم قوله تعالى " فَكَفَّرْنَا بِذُنُوبِهِمْ لِنَنْفُسِهِمْ أَلِفَ آلِفًا " و لِقَوْلِهِ تَعَالَى " النَّفْسُ بِالنَّفْسِ " و الثانى: أنه لا

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣١

[الحديث ٦٩]

٦٩ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَلِيٍّ

بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَخَذَ أَوْلِيَاؤُهُ الدَّيَّةَ أَمْ يُقْضَى دَيْنُهُ قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا أَخَذُوا دَيْتَهُ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ السَّابِقِ قَالَ مَرَّ بِنَا الْمُفْضَلُ وَ أَنَا وَ خَتْنِي نَتَشَاجِرُ فِي مِيرَاثٍ فَوَقَفَ عَلَيْنَا سَاعَهُ ثُمَّ قَالَ تَعَالَوْا إِلَى الْمَنْزِلِ فَأَتَيْنَاهُ فَأَصْلَحَ بَيْنَنَا بِأَرْبَعِمَائِهِ دَرَاهِمٍ وَ دَفَعَهَا إِلَيْنَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى اسْتَوْثَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا مِنْ صَاحِبِهِ ثُمَّ قَالَ أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَالِي وَ لَكِنَّ

يجوز لهم القصاص إلا بعد ضمان الدين، أو الديه إن كانت أقل.

وقيل: ليس لهم العفو أيضا بدونه، لروايه عبد الحميد عن الرضا عليه السلام، و روايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

و أجاب المحقق في النكت عن الروايه بضعف السند و ندورها، فلا تعارض الأصول، و حملها بعض الأصحاب على ما إذا بذل القاتل الديه، فإنه يجب حينئذ قبولها، و لا يجوز للأولياء القصاص إلا بعد الضمان، فإن لم يبذلها جاز القود من غير ضمان، و الأشهر الجواز مطلقا.

الحديث التاسع و الستون: موثق.

الحديث السبعون: ضعيف معتبر.

قوله: حتى استوثق كل واحد أى: أخذ كل من صاحبه وثيقه و مكتوبا ليرتفع الدعوى، و يدل على استحباب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٢

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَمَرَنِي إِذَا تَنَازَعَ الرَّجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي شَيْءٍ أَنْ أَصْلِحَ بَيْنَهُمَا وَ أَفْتَدِيَهُمَا مِنْ مَالِهِ فَهَذَا مِنْ مَالِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع.

[الحديث ٧١]

٧١ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَيْسَ فِي الْإِبَاقِ عُهْدَةٌ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ وَ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَحِقَتْ امْرَأَتُهُ بِالْكَفَّارِ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ - وَ إِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ إِلَى الْكَفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ

الإصلاح بين المؤمنين بالمال.

الحديث الحادى و السبعون: مرسل.

قوله عليه السلام: ليس فى الإباق عهده أى: ليس فى إباق العبد عند المشتري بعد البيع عهده على البائع، و حمل على ما إذا لم يكن قديما بل تجدد بعد العقد، أو إذا أخذ العبد الآبق ليوصله إلى مولاه فأبق أو تلف ليس عليه ضمان، فإنه محسن و ما على الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ.

أو إذا رأى العبد الآبق لا يجب عليه أن يوصله إلى المالك، أو الأعم، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث الثانى و السبعون: صحيح.

قوله: ما معنى العقوبه هاهنا؟ كان السائل توهم أن قوله تعالى "فَعَاقَبْتُمْ" مشتق من العقوبه، أى: المجازاه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٣

أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا مِمَّا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ هَاهُنَا قَالَ أَنْ يُعَقَّبَ الَّذِي ذَهَبَتْ امْرَأَتُهُ عَلَى امْرَأَةٍ غَيْرِهَا يَعْنِي يَتَزَوَّجُهَا بِعَقَبٍ فَإِذَا هُوَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى غَيْرَهَا فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُ مَهْرَهَا مَهْرَ امْرَأَتِهِ الذَّاهِبَةِ قُلْتُ فَكَيْفَ صَارَ الْمُؤْمِنُونَ يَزُدُّونَ عَلَى

فأجاب عليه السلام بأنه ليس من العقوبه، بل من جعل الشىء بعقب آخر.

و لما كان سؤاله متضمنا لأمرين: الأول توهم أن هذا الإعطاء مخصوص بمال الغنيمه. و الثانى الاستبعاد من إعطائه من الغنيمه،

مع أنه ليس من المجاهدين و هي من أموالهم.

فأجاب عليه السلام عن الأول بأن هذا غير مختص بالغنيمه، بل إن كانت غنيمه فمنها، و إلا فمن بيت المال أو من ماله. و عن الثانى بأن للإمام عليه السلام ولايه عامه يجوز له بها التصرف فى أمثال ذلك، كما أنه يسد النوائب قبل القسمة و يرضح و ينفل لغير المجاهدين.

و قال فى مجمع البيان: "وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ" أى: أحد " مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ " فلحقن بهم مرتدين " فَعَاقَبْتُمْ " معناه فغزوتهم و أصبتم من الكفار عقبى و هي الغنيمه، و ظفرتهم و كانت العاقبه لكم.

و قيل: معناه فخلفتهم من بعدهم و صار الأمر إليكم.

و قيل: عاقبتهم بمصير أزواج الكفار إليكم إما من جهه سبى أو مجيئهن مؤمنات " فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ " أى: نساؤهم من المؤمنين " مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا " من المهور عليهن من رأس الغنيمه، و كذلك من ذهبت زوجته إلى من بينه و بينكم عهد، فنكث فى إعطاء المهر، فالذى ذهب زوجته يعطى المهر من الغنيمه و لا ينقص شيئاً من حقه بل يعطى كملاً، عن ابن عباس و الجبائى.

و قيل: معناه إن فاتكم أحد من أزواجكم إلى الكفار الذين بينكم و بينهم عهد فغنمتم، فأعطوا زوجها صداقها الذى ساقها إليها من الغنيمه، ثم نسخ هذا الحكم

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٤

زَوْجِهَا بِغَيْرِ فِعْلِ مِنْهُمْ فِي ذَهَابِهَا وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَرُدُّوا عَلَى زَوْجِهَا مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِمَّا يُصِيبُ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ يَرُدُّ الْإِمَامُ عَلَيْهِ أَصَابُوا مِنَ الْكُفَّارِ أَوْ لَمْ يُصِيبُوا لِأَنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجِيزَ جَمَاعَهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ وَ إِنْ حَضَرَتِ الْقِسْمَةُ فَلَهُ أَنْ يَسِدَّ كُلَّ نَائِبِهِ تَنْوِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَ

إِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَفْسِمُهُ بَيْنَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ لَهُمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا فَقَالَ إِنَّمَا أَدْفَعُ إِلَيْكَ الْمَالَ لِيَكُونَ الرَّبِيحُ لِابْنَتِي فَلَانَهُ ثُمَّ بَدَأَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا دَفَعَ الْمَالَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ دِينَارًا فَأَشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً لِابْنِ ابْنِهِ ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ هَلَكَ

فى براءه، فنبد إلى كل ذى عهد عهده، عن قتاده.

و قال على بن عيسى: معناه فأعطوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا من المهور، كما عليهم أن يردوا عليكم مثل ما أنفقتم لمن ذهب من أزواجكم.

انتهى.

و الذى اشتمل عليه الخبر مخالف لتلك التفاسير فى "عاقبتهم".

قوله: و على المؤمنين عطف على "المؤمنون" أى: كيف صار على المؤمنين ذلك، أو هو استفهام، أى: هل يجب على المؤمنين أن يعطوا ذلك مما يصيبهم من الغنائم، أو مطلقاً.

و قوله "مما يصيب المؤمنين" أى من الغنائم التى تصيب المؤمنين.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٥

بَعِيدٌ فَوَقَعَ بَيْنَ الْجَارِيَتَيْنِ وَ بَيْنَ الْغُلَامِ كَلَامٌ أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ لَهُ إِنَّكَ لَتَنْكِحَ جَارِيَتَكَ حَرَامًا إِنَّمَا اشْتَرَاهَا لَكَ أَبُونَا مِنْ مَالِنَا الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيَّ فَلَمَّا اشْتَرَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ جَارِيَةً فَانْتِ تَنْكِحُهَا حَرَامًا لَا تَحِلُّ لَكَ فَأَمْسَكَ الْفَتَى عَنِ الْجَارِيَةِ فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَلَيْسَ الرَّجُلُ الَّذِي دَفَعَ الْمَالَ أَبُو الْجَارِيَتَيْنِ وَ هُوَ حَيْدُ الْغُلَامِ وَ هُوَ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَقَالَ فَلْيَأْتِ جَارِيَتَهُ إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي أَعْطَى وَ هُوَ الَّذِي أَخَذَ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

ع فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ فَالْعَدْلُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ الْإِمَامُ مِنْ بَعِيدِهِ يَحْكُمُ بِهِ وَ هُوَ ذُو عَدْلٍ فَإِذَا عَلِمْتَ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ الْإِمَامُ فَحَسْبُكَ وَ لَا تَسْأَلْ عَنْهُ

قوله عليه السلام: فليأت جاريته يمكن حمله على ما إذا لم يجب المال لهما، بل قرر نفعه لهما. أو على ما إذا وهبهما مع عدم الإقباض، أو على ما إذا كانتا صغيرتين و أخذ من مالهما على سبيل الولاية قرضا.

و قوله عليه السلام " إذا كان هو الذى أعطى و هو الذى أخذ، و يحتمل أن يراد هو الذى أعطى الصبى و هو الذى أخذ " أى: قبض ولا يه عنه أو مجرد كونه فى يده قبض منه، فيكون لبيان أنه قد تحقق الإقباض الذى هو شرط لزوم الهبة، أو هو الذى أعطى الجاريتين، و هو الذى أخذ منهما على الحمل الثالث.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٦

[الحديث ٧٥]

٧٥ عَنْهُ عَيْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَيْنِ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبِ عَيْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ ع أَنَّ رَجُلًا اسْتَعْدَى عَلِيًّا ع عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ إِنَّهُ افْتَرَى عَلِيًّا فَقَالَ عَلِيُّ ع لِلرَّجُلِ أَفَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ لَا ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ ع لِلْمُسْتَعْدَى أ لَكَ بَيْنَهُ قَالَ فَقَالَ مَا لِي بَيْنَهُ فَأَخْلَفَهُ لِي قَالَ عَلِيُّ ع مَا عَلَيْهِ يَمِينٌ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ لَا ضَمَانَ عَلِيٍّ صَاحِبِ الْحَمَامِ فِيمَا ذَهَبَ مِنَ الثِّيَابِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ

قوله عليه السلام: و هو ذو عدل ظاهره أنه كان فى مصحف أهل البيت عليهم السلام بلفظ المفرد. و يحتمل أن يراد أن الإمام ذو عدل و النبى ذو عدل، فالمراد بـ " ذَوَا عَدْلٍ " النبى و الإمام عليهما السلام.

الحديث الخامس و السبعون: ضعيف على المشهور.

و ربما يعد موثقا. و يدل على أنه لا يمين فى الحدود، و عمل به الأصحاب.

و قال فى الصحاح: العدوى طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك، أى:

ينتقم منه، يقال: استعديت على فلان فأعدانى، أى استعنت به عليه فأعانى عليه و الاسم منه العدوى.

الحديث السادس و السبعون: كالسابق سندا.

و حمل على ما إذا لم يودعه ثيابه، أو لم يقصرون أودعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٧

الْجُعَلُ عَلَى الْحَمَامِ وَ لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الثِّيَابِ.

[الحديث ٧٧]

٧٧ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ حَبَسُ الْإِمَامَ بَعْدَ الْحَدِّ ظَلَمٌ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ مَنْ يُقِيمُ الْحُدُودَ السُّلْطَانُ أَوْ الْقَاضِي فَقَالَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ إِلَى مَنْ إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ وَ رَوَى الْأَضْبَعُ بْنُ نُبَاتَةَ أَنَّهُ قَالَ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّ مَا أَخْطَأَتِ الْقُضَاةُ فِي دَمٍ أَوْ قَطَعِ فَهُوَ عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ٨٠]

٨٠ وَ رَوَى عَاصِمُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع

الحديث السابع و السبعون: ضعيف على المشهور.

و موافق للمشهور.

الحديث الثامن و السبعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إقامة الحدود يمكن الاستدلال به على جواز إجراء الحدود للفقهاء.

الحديث التاسع و السبعون: مرسل.

الحديث الثمانون: حسن على الظاهر.

و لعله عليه السلام لعلمه بالواقع حكم بذلك ليظهر للناس، و لعل الموافق للأصول الحكم بالقرعه.

قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى عَهْدِ عَلِيٍّ ع جَارِيَتَانِ فَوَلَدَتَا جَمِيعاً فِي لَيْلِهِ وَاحِدَهُ إِحْدَاهُمَا ابْنًا وَ الْأُخْرَى بِنْتًا فَعَمَدَتْ صَاحِبَهُ الْبِنْتَ فَوَضَعَتْ بِنْتَهَا فِي الْمَهْدِ الَّذِي فِيهِ الْإِبْنُ وَ أَخَذَتْ ابْنَهَا فَقَالَتْ صَاحِبَهُ الْبِنْتَ الْإِبْنُ ابْنِي وَ قَالَتْ صَاحِبَهُ الْإِبْنُ الْإِبْنُ ابْنِي فَتَحَاكَمَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَأَمَرَ أَنْ يُوزَنَ لِبْنُهُمَا وَ قَالَ أَيَّتُهُمَا كَانَتْ أَثْقَلَ لَبْنَا فَالِابْنُ لَهَا.

[الحديث ٨١]

٨١ وَ رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ وَجِدَ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع - رَجُلٌ مِيدُبُوحٌ فِي خَرِبِهِ وَ هُنَاكَ رَجُلٌ بِيَدَيْهِ سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ فَأُخِذَ لِيُؤْتَى بِهِ - أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَأَقْرَأَهُ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَ اسْتَيْقَبَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُمْ خَلُّوا عَنْ هَذَا فَإِنِّي أَنَا قَاتِلُ صَاحِبِكُمْ فَأُخِذَ أَيْضاً مَعَ صَاحِبِهِ وَ أُتِيَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَلَمَّا دَخَلُوا قَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ لِلْمَأْوَلِ مَا حَمَلَكَ عَلَى الْإِقْرَارِ فَقَالَ يَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي رَجُلٌ قَصَّابٌ وَ قَدْ كُنْتُ ذَبِحْتُ شَاهَ بَجَنِبِ الْخَرِبَةِ فَعَاجَلَنِي الْبُؤْلُ فَدَخَلْتُ الْخَرِبَةَ وَ بِيَدِي سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ فَأُخِذَنِي هَؤُلَاءِ وَ قَالُوا أَنْتَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا فَقُلْتُ مَا يُعْنِي عَنِّي الْإِنْكَارُ شَيْئاً وَ هَاهُنَا رَجُلٌ مِيدُبُوحٌ وَ أَنَا بِيَدِي سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ فَأَقْرَأْتُ لَهُمْ بِأَنِّي قَتَلْتُهُ فَقَالَ عَلِيٌّ ع لِلْآخِرِ مَا تَقُولُ فَقَالَ أَنَا

قَتَلْتُهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عِ أَذْهَبُوا إِلَى الْحَسَنِ ابْنِي لِيُحْكَمَ بَيْنَكُمْ فَذَهَبُوا إِلَيْهِ فَقَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ عِ أَمَّا هَذَا فَإِنْ كَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا فَقَدْ أَحْيَا هَذَا وَاللَّهِ يَقُولُ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا لَيْسَ عَلَيَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْءٌ وَتُخْرِجُ الدِّيَةَ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ لَوْرَثِهِ الْمَقْتُولِ

الحديث الحادى و الثمانون: مرسل.

و عمل الأكثر بمضمونه.

و قال فى المسالك: و الأقوى تخير الولى فى تصديق أيهما شاء و الاستيفاء منه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٣٩

[الحديث ٨٢]

٨٢ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عِ أَنَّهُ قَالَ دَخَلَ عَلِيُّ عِ الْمَسْجِدَ فَاسْتَقْبَلَهُ شَابٌّ وَ هُوَ يَبْكِي وَ حَوْلَهُ قَوْمٌ يُسَدُّونَهُ فَقَالَ عَلِيُّ عِ مَا يُبْكِيكَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ شُرَيْحًا قَضَى عَلَيَّ بِقَضِيَّتِهِ مَا أَدْرَى مَا هِيَ إِنْ هُوَ لَاءِ النَّفَرِ خَرَجُوا بِأَبِي مَعَهُمْ فِي سَفَرٍ فَرَجَعُوا وَ لَمْ يَرْجِعْ أَبِي فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا مَا تَرَكَ مَالًا فَقَضَيْتُهُمْ إِلَى شُرَيْحٍ فَاسْتَحْلَفَهُمْ وَ قَدْ عَلِمْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَبِي خَرَجَ وَ مَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَقَالَ لَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عِ ارْجِعُوا فَادَّعِهِمْ جَمِيعًا وَ الْفَتَى مَعَهُمْ إِلَى شُرَيْحٍ فَقَالَ لَهُ يَا شُرَيْحُ كَيْفَ قَضَيْتَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ادَّعَى هَذَا الْفَتَى عَلَى هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فِي سَفَرٍ وَ أَبُوهُ مَعَهُمْ فَرَجَعُوا وَ لَمْ يَرْجِعْ أَبُوهُ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا مَا خَلَفَ مَالًا فَقُلْتُ لِلْفَتَى هَلْ لَكَ بَيْنَهُ عَلَى مَا تَدَّعَى فَقَالَ لَأَسْتَحْلَفْتُهُمْ فَقَالَ عَلِيُّ عِ يَا شُرَيْحُ

هَكَذَا تَحَكَّمُ فِي مِثْلِ هَذَا فَقَالَ كَيْفَ كَانَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ لَأَحْكَمَنَّ فِيهِمْ بِحُكْمِ مَا حَكَمَ بِهِ إِلَّا دَاوُدَ النَّبِيُّ ع

و على المشهور لو لم يكن بيت مال أشكل درء القصاص عنهما و إذهاب حق المقر له، مع أن مقتضى التعليل ذلك. و لو لم يرجع الأول عن إقراره فمقتضى التعليل بقاء الحكم أيضا، و المختار التخيير مطلقا. انتهى.

الحديث الثاني و الثمانون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: إلا داود لعل الحصر إضافي لحكم دانيال أيضا كما مر، أو المراد في خصوص القتل

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٠

يَا قَتْبُرُ ادْعُ لِي شَرْطَةَ الْخَمِيسِ فَدَعَاهُمْ فَوَكَّلَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَجُلًا مِنَ الشُّرْطَةِ ثُمَّ نَظَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ إِلَى وُجُوهِهِمْ فَقَالَ مَاذَا تَقُولُونَ أَمْ تَقُولُونَ إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا صَنَعْتُمْ بِأَبِ هَذَا الْفَتَى إِنِّي إِذَا لَجَاهِلٌ ثُمَّ قَالَ فَرَّقُوهُمْ وَ غَطُّوا رُءُوسَهُمْ قَالَ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ وَ أَقِيمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ - إِلَى أَسْطُوَانِهِ مِنْ أَسَاطِينِ الْمَسْجِدِ وَ رُءُوسَهُمْ مُعْطَاهُ بِيَابِهِمْ ثُمَّ دَعَا عَبِيدَ اللَّهِ بَنَ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبَهُ فَقَالَ هَاتِ صَحِيفَةً وَ دَوَاهٍ وَ جَلَسَ عَلَيَّ عَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَ اجْتَمَعَ النَّاسُ فَقَالَ إِذَا كَبُرَتْ فَكَبِّرُوا ثُمَّ

و أخذ المال، و فيما سبق في الاتهام بالزنا.

قوله عليه السلام: شرطه الخميس قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الخميس الجيش، سمي به لأنهم خمس طوائف: المقدمة، و الساقه، و الميمنه، و الميسره، و القلب. و الشرط الأقوياء الذين يتقدمون الجيش، فهم أخص من المقدمة، كأنهم شرطوا أن لا يرجعوا حتى يفتحوا أو يقتلوا، و كان الأصبع بن نباته منهم.

و روى الكشي أنه قيل للأصبع: كيف سميت شرطه الخميس يا أصبع؟

قال:

إنا ضمنا له الذبح و ضمن لنا الفتح، يعنى أمير المؤمنين صلوات الله عليه.

قوله: و جلس على عليه السلام فى مجلس القضاء قال الوالد العلامة تغمده الله بالمغفرة: جمع بين ما يدل على قضاء أمير المؤمنين عليه السلام فى المسجد و بين ما يدل على كراهته بوجهه، أجودها اختصاص المعصوم بعدم الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤١

قَالَ لِلنَّاسِ أَفْرَجُوا ثُمَّ دَعَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ كَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ لِعَبِيدِ اللَّهِ اكْتُبْ إِفْرَارَهُ وَ مَا يَقُولُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِالسُّؤَالِ فَقَالَ فِي أَيِّ يَوْمٍ خَرَجْتُمْ مِنْ مَنَازِلِكُمْ وَ أَبُو هَذَا الْفَتَى مَعَكُمْ فَقَالَ الرَّجُلُ فِي يَوْمٍ كَذَا وَ كَذَا فَقَالَ فِي أَيِّ شَهْرٍ فَقَالَ فِي شَهْرٍ كَذَا وَ كَذَا فَقَالَ فِي أَيِّ سِنَةٍ قَالَ فِي سِنَةِ كَذَا وَ كَذَا قَالَ وَ أَيَّنَ بَلَّغْتُمْ مِنْ سَفَرِكُمْ حِينَ مَاتَ أَبُو هَذَا الْفَتَى فَقَالَ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا وَ كَذَا قَالَ فِي مَنْزِلٍ مِنْ مَنْزِلِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ فَقَالَ مَا كَانَ مَرَضُهُ قَالَ كَذَا وَ كَذَا قَالَ كَمْ يَوْمًا مَرَضَ فَقَالَ يَكُونُ فِي كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا قَالَ فَمَنْ كَانَ يُمَرِّضُهُ وَ فِي أَيِّ يَوْمٍ مَاتَ وَ مَنْ عَسَلَهُ وَ أَيَّنَ عَسَلَهُ وَ مَنْ كَفَّنَهُ وَ بِمَا كَفَّنْتُمُوهُ وَ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ وَ مَنْ نَزَلَ فِي قَبْرِهِ فَلَمَّا سَأَلَهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يُرِيدُ كَبَّرَ عَلِيٌّ ع وَ كَبَّرَ النَّاسُ فَارْتَابَ أَوْلِيَاكَ الْبَاقُونَ وَ لَمْ يَشْكُوا أَنَّ صَاحِبَهُمْ قَدْ أَقْرَبَ عَلَيْهِمْ وَ عَلَى نَفْسِهِ فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى رَأْسُهُ وَ أَنْ يُنْطَلَقَ بِهِ إِلَى الْحَبْسِ ثُمَّ دَعَا بِالْآخِرِ فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ كَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ كَلَّا زَعَمْتَ أَنِّي لَا

قوله عليه السلام: إذا كبرت فكبروا قال الوالد العلامة طاب ثراه: الظاهر أنه للإلقاء في قلوبهم أنه ظهر الحق كما وقع.

قوله عليه السلام: اكتب إقراره يدل على استحباب كتابه الإقرار.

قوله عليه السلام: كلا زعمت قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى حاشا أن يخفى على فعلكم، أو لنفى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٢

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَنَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْمِ وَ لَقَدْ كُنْتُ كَارِهًا لِقَتْلِهِ فَأَقْرَئْتُمْ دَعَا بَوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ فَكُلُّهُمْ يُقَرُّ بِالْقَتْلِ وَ أَخَذَ الْمَالِ ثُمَّ رَدَّ
الَّذِي كَانَ أَمْرًا بِهِ إِلَى السَّجْنِ فَأَقْرَأَ أَيْضًا فَأَلْزَمَهُمُ الْمَالَ وَ الدَّمَّ فَقَالَ شَرِيحٌ فَكَيْفَ كَانَ حُكْمُ دَاوُدَ ع فَقَالَ إِنَّ دَاوُدَ ع مَرَّ بِغَلْمَةٍ
يَلْعَبُونَ وَ يُنَادُونَ بَعْضُهُمْ مَاتَ الدِّينُ فَدَعَا مِنْهُمْ غُلَامًا فَقَالَ يَا غُلَامُ مَا اسْمُكَ فَقَالَ اسْمِي مَاتَ الدِّينُ فَقَالَ لَهُ دَاوُدَ ع مَنْ سَمَاكَ
بِهَذَا الْاسْمِ فَقَالَ أُمِّي فَأَنْطَلَقَ إِلَى أُمِّهِ فَقَالَ لَهَا يَا امْرَأَةُ مَا اسْمُ ابْنِكَ هَذَا فَقَالَتْ - مَاتَ الدِّينُ فَقَالَ لَهَا وَ مَنْ سَمَاهُ بِهَذَا الْاسْمِ قَالَتْ
أَبُوهُ قَالَ وَ كَيْفَ كَانَ ذَلِكَ قَالَتْ إِنَّ أَبَاهُ خَرَجَ فِي سَفَرٍ لَهُ وَ مَعَهُ قَوْمُهُ وَ هَذَا الصَّبِيُّ حَمَلٌ فِي بَطْنِي فَأَنْصَرَفَ الْقَوْمُ وَ لَمْ يَنْصَرِفْ
زَوْجِي فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ قُلْتُ فَأَيْنَ مَا تَرَكَ فَقَالُوا لَمْ يُخَلِّفْ مَالًا فَقُلْتُ أَوْصَاكُمْ بِوَصِيَّةٍ فَقَالُوا نَعَمْ زَعَمَ أَنَّكَ حُبْلَى فَمَا
وَلَدْتَ مِنْ وَلَدٍ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى فَسَمِيهِ مَاتَ الدِّينُ فَسَمِيْتُهُ فَقَالَ وَ تَعْرِفِينَ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا خَرَجُوا مَعَ زَوْجِكَ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَأَحْيَاءُ
هُمْ أَمْ أَمْوَاتٌ فَقَالَتْ بَلْ أَحْيَاءُ قَالَ فَأَنْطَلَقِي بِنَا إِلَيْهِمْ ثُمَّ مَضَى مَعَهَا فَاسْتَحْرَجَهُمْ مِنْ مَنَازِلِهِمْ فَحَكَمَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الْحُكْمِ

فَتَبَّتْ عَلَيْهِمُ الْمِآلَ وَالِدَمَّ ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ سَمِّي ابْنَكَ عَاشَ الدِّينُ ثُمَّ إِنَّ الْفَتَى وَالْقَوْمَ اخْتَلَفُوا فِي مَالِ أَبِي الْفَتَى كَمْ كَانَ فَأَخَذَ عَلِيُّ ع خَاتَمَهُ وَجَمَعَ خَوَاتِيمَ عَدَدِهِ ثُمَّ قَالَ أَجِيلُوا هَذِهِ السَّهَامَ فَأَتَيْكُمْ أَخْرَجَ خَاتِمِي فَهُوَ الصَّادِقُ فِي دَعْوَاهُ لِأَنَّهُ سَمَّيَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ لَا يَخِيْبُ

زعمهم أنه لا يعلم، و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: فأيكُم أخرج خاتمي قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: كأنهم كانوا أدخلوا أيديهم معا و كل أخرج خاتما، و يدل على جواز القرعه للزيادة و النقصان، و المشهور أن القول قول

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٣

[الحديث ٨٣]

٨٣ وَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ جَاءَ بِهِ رَجُلَانِ فَقَالَ إِنَّ هَذَا سَرَقَ دِرْعًا فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنَاشِدُهُ لَمَّا نَظَرَ فِي الْبَيْتِ وَ جَعَلَ يَقُولُ وَاللَّهِ لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَا قَطَعَ يَدِي أَبَدًا قَالَ وَ لِمَ قَالَ كَانَ يُخْبِرُهُ رَبُّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَنِّي بَرِيٌّ فَيَبْرُؤُنِي بِبِرَائَتِي فَلَمَّا رَأَى عَلِيُّ ع مُنَاشِدَتَهُ إِيَّاهُ دَعَا الشَّاهِدَيْنِ فَقَالَ لَهُمَا اتَّقِيَا اللَّهَ وَ لَا تَقْطَعَا يَدَ الرَّجُلِ ظُلْمًا وَ نَاشِدَهُمَا ثُمَّ قَالَ لِيَقْطَعْ أَحَدُكُمَا يَدَهُ وَ يُمَسِّكَ الْآخَرَ يَدَهُ فَلَمَّا تَقَدَّمَا إِلَى الْمُضِيظِ لِيَقْطَعُوهُ ضَرَبَ النَّاسَ حَتَّى اخْتَلَطُوا فَلَمَّا اخْتَلَطُوا أَرْسَلَا الرَّجُلَ فِي غَمَارِ النَّاسِ وَ فَرَا حَتَّى اخْتَلَطَا بِالنَّاسِ فَجَاءَ

الغارم، لكن لما ظهر كذبهم و فسقهم لم يعتبر قولهم، و لم يردده أيضا بل عمل بالقرعه، فيمكن أن يكون مخصوصا بمثل هذه الواقعة، أو بتلك الواقعة حسب، و هو أظهر لقوله عليه السلام "لأنه سهم الله عز و جل" أي: سهم خليفته و سهمه كسهمه، أو سهم جعل الله لبيان

المهمات، و ما جعله الله كذلك لا يكون إلا كما جعله الله تعالى.

و أقول: الظاهر أن النزاع كان بين الورثة و القاتلين فى المال، لا بين القاتلين أنفسهم أيضا، و كان يكفى فى ذلك خاتم واحد مع خاتمه عليه السلام، ففعل التعدد لبعء التهمه، بأن يخرج أولا باسم المدعى ثم باسم القاتلين إلى أن يخرج خاتمه عليه السلام. و يحتمل النزاع بين القاتلين أيضا، لكنه بعيد.

الحديث الثالث و الثمانون: مرسل.

قوله: فلما تقدا إلى المصطبه قال فى القاموس: المصطبه مجتمع الناس، و أيضا شبه الدكان يجلس فيها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٤

الَّذِي شَهِدَا عَلَيْهِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ شَهِدَ عَلَيَّ الرَّجُلَانِ ظُلْمًا فَلَمَّا ضَرَبَ النَّاسَ وَ اخْتَلَطُوا أَرَسِي لِمَانِي وَ فَرًّا وَ لَوْ كَانَا صَادِقَيْنِ لَمَّا فَرًّا وَ لَمْ يُزْسِلَانِي فَقَالَ عَلِيُّ ع مَنْ يَدُلُّنِي عَلَى هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ أَنْكَلُهُمَا.

[الحديث ٨٤]

٨٤ وَ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيَّابَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ الْمُحْسِبِينَ فِي الدَّيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْعِيدِ فَيُزْسِلَ مَعَهُمْ فَإِذَا قَضَوْا الصَّلَاةَ وَ الْعِيدَ رَدَّهُمْ إِلَى السَّجْنِ

قوله عليه السلام: فى غمار الناس قال فى النهايه: أكون فى غمار الناس أى جمعهم للتكاثف. انتهى.

و فى القاموس: يضم و يفتح.

قوله عليه السلام: أنكلهما أى: أعذبهما عذابا يكون زجرا لغيرهما.

و فى القاموس: النكال العقوبه التى ينكل الناس عن فعل ما عملت له جزاء.

الحديث الرابع و الثمانون: مرسل.

و قال فى المختلف: قال أبو الصلاح: و يلزم الحاكم إخراج المحسبين إلى الجمعة و العيدين، فإذا قضيت الصلاة ردهم إلى الحبس. و هو جيد، لأنهم مكلفون بهذه الصلاة فلا يجوز للحاكم حبسهم عنها، و بيعتهم مع رقيب

يحفظهم إلى أن يؤدوا الفرض، وقد رواه الشيخ في النهاية عن الصادق عليه السلام و ابن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٥

[الحديث ٨٥]

٨٥ وَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْبِسَ الْفُسَّاقَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْجُهَّالَ مِنَ الْأَطِبَّاءِ وَالْمَفَالِيسِ مِنَ الْأَكْرِيَاءِ وَقَالَ ع حَبَسَ الْإِمَامُ بَعْدَ الْحَدِّ ظُلْمًا.

[الحديث ٨٦]

٨٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْأَخْرَسِ كَيْفَ يَحْلَفُ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعَى بَيْنَهُ فَقَالَ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع أَتَى بِأَخْرَسٍ وَ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَنْكَرَ وَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعَى بَيْنَهُ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يُخْرِجْنِي مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى بَيَّنْتُ لِلْعَامَّةِ جَمِيعَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَتُونِي بِمُضِيحٍ فَأُتِيَ بِهِ فَقَالَ لِلْأَخْرَسِ مَا هَذَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَ أَشَارَ أَنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ثُمَّ قَالَ أَتُونِي بِوَلِيٍّ فَأُتِيَ بِأَخٍ لَهُ فَأَقْعَدَهُ إِلَى جَنْبِهِ ثُمَّ قَالَ يَا قَتْبُورُ عَلِيُّ بِدَوَاهٍ وَ صَحِيفَةٍ فَأَتَاهُ بِهِمَا ثُمَّ قَالَ لِأَخِي الْأَخْرَسِ قُلْ لِأَخِيكَ هَذَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ثُمَّ كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع - وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ

إدريس توقف في هذا الحكم، و ليس بجيد.

الحديث الخامس و الثمانون: مرسل.

و في الفقيه: البرقي، عن أبيه، عن علي عليه السلام.

الحديث السادس و الثمانون: صحيح.

و الظاهر أن إحصار المصحف لتغليظ اليمين، فيدل على جواز ذلك. و يحتمل أن يكون لإفهامه الحلف، أو لامتحان فهمه و إيمانه بالله.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٦

إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ ... الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الطَّالِبُ الْغَالِبُ الضَّارُّ النَّافِعُ الْمُهْلِكُ الْمَذْرُوكُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ وَ الْعَلَانِيَةَ إِنَّ فُلَانَ بْنِ فُلَانٍ الْمُدَّعَى

لَيْسَ لَهُ قَبِيلَ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ أَعْنَى الْأَخْرَسِ حَقٌّ وَ لَا طَلْبُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَ لَا سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ ثُمَّ غَسَلَهُ وَ أَمَرَ الْأَخْرَسَ أَنْ يَشْرَبَهُ
فَأَمْتَنَعَ فَأَلْزَمَهُ الدَّيْنِ

قوله عليه السلام: هذا بينك و بينه أى: بحيث لا يفهم أحد، أو بالإشارة المعهودة بينك و بينه.

و اختلف فى حلف الأخرس، فالأشهر تحليفه بالإشارة المفهمه الداله عليه كسائر أمورهِ، و اشترط الشيخ فى النهايه مع ذلك
وضع يده على اسم الله تعالى.

و قيل: يكتب اليمين فى لوح و يؤمر بشربه بعد إعلامه، و احتجوا بهذا الخبر، و حمله ابن إدريس على أخرس لا يكون له كتابه
معقوله و لا إشاره مفهومه. و ما ذكر فى الخبر من فهمه إشاره على عليه السلام إليه بالاستفهام عن المصحف ينافى ذلك، كما
ذكر فى المسالك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٧

كتاب المكاسب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٤٩

كِتَابُ الْمَكَاسِبِ

١ بَابُ الْمَكَاسِبِ

[الحديث ١]

١ الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي حَجِّهِ الْوَدَاعِ أَلَا إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ نَفَثَ فِي

باب المكاسب الحديث الأول: صحيح.

قوله صلى الله عليه و آله: نفث فى روعى قال فى القاموس: النفث كالنفخ. و فيه أيضا: الروع بالضم العقل و القلب.

انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٠

رُوعِي أَنَّهُ لَا تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا فَاتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ أَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ وَ لَا يَحْمِلَنَّكُمْ اسْتِطَاءُ شَيْءٍ مِنَ الرِّزْقِ أَنْ

تَطْلُبُوهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَمَ الْأَرْزَاقَ بَيْنَ خَلْقِهِ حَلَالًا وَلَمْ يَقْسِدْ مِمَّا حَرَّمَ فَمَنِ اتَّقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَصَبَرَ أَتَاهُ
اللَّهُ بِرِزْقِهِ مِنْ حَلٍّ

وَمَنْ هَتَكَ حِجَابَ السُّرِّ وَعَجَلَ فَأَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ

و فى النهايه: فيه " إن الروح القدس نفث فى روعى " أى: فى نفسى و خلقى و روح القدس جبرئيل.

قوله صلى الله عليه و آله: و أجملوا فى الطلب أجمال فى الطلب اعتدل و لم يفرط.

قوله صلى الله عليه و آله: فمن اتقى الله قال الوالد العلامه طاب ثراه: أى فى طلب الرزق و لم يطلب من الحرام أو فى الجميع، كما قال تعالى " وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ " و إن احتمل الآيه الأخص أيضا، لكن ظاهرها التقوى فى كل شىء.

و قال الشيخ البهائى رحمه الله: " و أجملوا فى الطلب " أى: لا يكون كدكم فيه كذا فاحشا، و الكلام يحتمل معنيين:

الأول: أن يكون المراد اتقوا الله فى هذا الكد الفاحش، أى: لا تقيموا عليه.

و الثانى: أن يكون المراد أنكم إذا اتقيتم الله لا تحتاجون إلى هذا الكد و التعب، إشاره إلى قوله تعالى " وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ " الآيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥١

قُصَّ بِهِ مِنْ رِزْقِهِ الْحَلَالَ وَ حُسِبَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْقَصِيرِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشُّمَالِيِّ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَ غَلَاءِ السُّعْرِ فَقَالَ وَ مَا

" و لا يحملنكم " أى: لا يبعثكم و يحدوكم، و المصدر المسبوك من أن المصدريه و معمولها منصوب بنزع الخافض، أى: لا يبعثكم استبطاء الرزق على طلبه بالمعصيه.

قوله " حلالا- " منصوب على الحالیه، أو المفعولیه بتضمين قسم معنى جعل و هتك الستر تمزيقه و خرقة، و إضافه الحجاب إلى الستر إن قرأته بكسر السين بيانیه،

و بفتحها لاميه. و فى الكلام استعاره مصرحه مرشحه تبعيه.

ثم الرزق عند الأشاعره كل ما انتفع به حى، سواء كان بالتغذى أو بغيره، مباحا كان أو حراما، و خصه بعضهم بما تربى به الحيوان من الأغذيه و الأشربه. و عند المعتزله هو كل ما صح انتفاع الحيوان به بالتغذى أو غيره، و ليس لأحد منعه منه فلس الحرام رزقا عندهم. و المعتزله تمسكوا بهذا الحديث، و هو صريح فى معناهم غير قابل للتأويل.

قوله صلى الله عليه و آله: قص به بالقاف و الصاد المهمله على البناء للمفعول من المقاصه.

الحديث الثانى: مرسل.

قوله عليه السلام: إن غلا فهو عليه أى: على الله تعالى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٢

عَلَىٰ مِنْ غَلَائِهِ إِنْ غَلَا فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ رَخُصَ فَهُوَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لِيَكُنْ طَلَبُكَ الْمَعِيشَةَ فَوْقَ كَسْبِ الْمُضَيِّعِ وَ دُونَ طَلَبِ الْحَرِيصِ الرَّاضِي بِدُنْيَاهُ الْمُطْمَئِنِّ إِلَيْهَا وَ لَكِنْ أَنْزِلْ نَفْسَكَ مِنْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ النِّصْفِ الْمُتَعَفِّفِ تَرْفَعُ نَفْسَكَ عَنْ مَنْزِلَةِ الْوَاهِنِ الضَّعِيفِ وَ تَكْسِبُ مَا لَا بُدَّ لِلْمُؤْمِنِ مِنْهُ إِنْ الَّذِينَ أُعْطُوا الْمَالَ ثُمَّ لَمْ يَشْكُرُوا لَا مَالَ لَهُمْ

الحديث الثالث: مرسل.

قوله عليه السلام: فوق كسب المضيع أى: لنفسه و عياله.

قوله عليه السلام: بمنزله النصف فى بعض النسخ " منزله " بدون الباء. و فى الكافى: المنصف.

قال فى القاموس: النصف العدل.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى العادل فى أمر الدنيا و الآخرة، بأن تجعل نصف سعيك للدنيا و النصف للآخرة و نصف الدنيا ما لا بد منه، و النصف الآخر تصرفه فى شكر نعم الله، فلو صرفت أوقاتك جميعا فى طلب المال لم تشكر الله،

و من لم يشكر لا مال له، فإنه يذهب ما بيده و لا يكون له الدنيا و الآخرة.

أو إذا شكر يزيد الله من فضله، و يكون له الدنيا و الآخرة.

فقوله عليه السلام " إن الذين أعطوا " دليل على أنه لا ينبغي طلب أكثر مما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٣

[الحديث]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُمُهورٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع كَثِيرًا مَا يَقُولُ
اعْلَمُوا عِلْمًا يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لِلْعَبْدِ وَ إِنِ اشْتَدَّ جَهْدُهُ وَ عَظُمَتْ حِيلَتُهُ وَ كَثُرَتْ مُكَابَدَتُهُ أَنْ يَسْبِقَ مَا سُمِّيَ لَهُ فِي الذِّكْرِ
الْحَكِيمِ وَ لَمْ يَحُلْ بَيْنَ الْعَبْدِ فِي ضَعْفِهِ وَ قَلَّةِ حِيلَتِهِ أَنْ

لا- بد منه، لأن الذين جمعوا مالا- كثيرا ثم لم يشكروا لا ينفعهم المال، و لا يبقى ما لهم لعدم الشكر، فقليل المال مع الشكر
أحسن و أنفع من كثيره مع عدمه.

الحديث الرابع: ضعيف.

قوله صلوات الله عليه: و كثرت مكابدته قال فى القاموس: كابدت الأمر إذا قاسيت شدته.

و فى بعض النسخ " مكابدته " بالياء. و فى الكافى " مكابده " و فى نهج البلاغه " و قويت مكابده ".

قوله صلوات الله عليه: أن يسبق أى: يزيد عليه، لأنه إذا حصل أكثر منه لسعيه، فقد سبقه و تجاوز عنه إلى الكثرة. و الذكر
الحكيم اللوح المحفوظ.

و قال فى النهاية: الذكر الشرف و الفخر، و منه الحديث فى صفه القرآن " و هو الذكر الحكيم " أى: الشرف المحكم العارى عن
الاختلاف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٤

يَبْلُغُ مَا سُمِّيَ لَهُ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَنْ يَزِدَادَ امْرُؤٌ نَقِيرًا بِحَدِّقِهِ وَ لَنْ

يُنْقَصُ امْرُؤٌ نَقِيرًا بِحُمُقِهِ فَالْعَالِمُ بِهَذَا الْعَامِلِ بِهِ أَعْظَمُ النَّاسِ رَاحَةً فِي مَنْفَعِهِ

قوله: و لم يحل بين العبد فى الكافى و لم يحل من العبد. أى: لم يتغير من العبد بسبب ضعفه " و قله حيلته " البلوغ إلى ما سسمى له.

و فى بعض النسخ بالخاء المعجمه على بناء المجهول، فقوله " أن يبلغ " مفعول مكان الفاعل، أى: لم يترك منه، و لم يبعد عنه.

و على ما فى الكتاب يحتاج إلى تقدير الفاعل، و تقدير " بين " قبل قوله " أن يبلغ " .

قوله صلوات الله عليه: نقيرا بحرفه قال فى القاموس: النقير النكته فى ظهر النواه. انتهى.

و فى الصحاح: و الحرف أيضا الاسم من قولك محارف، أى: منقوص الحظ لا ينمو له مال، و كذلك الحرفه بالكسر. انتهى.

و فى بعض النسخ " بحذقه " فى الموضوعين. و فى الكافى " بحذقه " فى الأول و " بحمقه " فى الثانى، و هو أظهر.

قوله صلوات الله عليه: و رب منعم أى: كثيرا ما يكون النعمة استدراجا لمعاصيه، بأن يكون عصى ربه و أنعم

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٥

وَ الْعَالِمُ بِهَذَا التَّارِكِ لَهُ أَعْظَمُ النَّاسِ شُغْلًا فِي مَضَرَّةٍ وَ رَبٌّ مُنْعَمٌ عَلَيْهِ مُسْتَدْرِجٌ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ وَ رَبٌّ مَعْدُورٌ فِي النَّاسِ مَصْنُوعٌ لَهُ فَافْقُ أَيُّهَا السَّاعِي مِنْ سَعِيكَ وَ أَقْصِرْ مِنْ عَجَلَتِكَ وَ انْتَبِهْ مِنْ سِنِّهِ غَفْلَتِكَ وَ تَفَكَّرْ فِيمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى لِسَانِ

الله عليه ليتوب و يستحيى و يظن أن هذه النعمة بسبب المعصيه.

قوله صلوات الله عليه: و رب معذور أى: من يعذره الناس فى الأمور، لضعفه و قله حيلته، يسهل الله له و يوسع عليه رزقه.

و فى الكافى " مغرور " أى: غافل يعده الناس غافلا عما يصلحه و يصنع الله

له. و ربما يقرأ بالعين المهمله، أى: مبتلى.

و فى نهج البلاغه هكذا: رب منعم عليه مستدرج بالنعى، و رب مبتلى مصنوع له بالبلوى، فزد أيها المستمع فى شكرك، و قصر من عجلتك، و وقف عند منتهى رزقك.

قوله صلوات الله عليه: فأفق فى بعض النسخ " فأبق " من الإبقاء لا من الإباق، كما توهم.

قوله صلوات الله عليه: على لسان نبيه قال الوالد العلامة نور الله مرقده: فى القرآن المجيد و الأخبار المتواتره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٦

نَبِيِّهِ صَ وَ احْتَفِظُوا بِهَذِهِ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ فَإِنَّهَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَى وَ مِنْ عَزَائِمِ اللَّهِ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ إِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ بِخَلِّهِ مِنْ هَذِهِ الْخِلَالِ الشُّرْكِ بِاللَّهِ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ أَوْ أَشْفَى غَيْظًا بِهَلَاكِ نَفْسِهِ أَوْ أَمَرَ بِأَمْرٍ

فى ذم الدنيا و أهلها، أو فى هذه الأمور السبعة المخ الحكمه ثم اعملوا بها.

و فى القاموس: الحجى كالى العقل و الفطنه.

و عزائم الله الأمور الواجبه اللازمه التى عزم عليها.

و الذكر الحكيم القرآن المجيد، أو اللوح.

قوله صلوات الله عليه: أن يلقى الله أى: بالموت، أو فى القيامة.

قوله صلوات الله عليه: الشرك بالله أى: بأن يرائى الناس، و يترك الإخلاص فى أداء فرائض الله، أو يشرك بالإخلال بما فرض عليه من العقائد، أو الأعم منه و من الأعمال، فإن الإخلال بالفرائض و الإتيان بالكبائر نوع من الشرك.

و فى النهج: أن يشرك بالله فيما افترض عليه من عبادته.

و لنشر إلى جميع ما به الاختلاف بين ما فى النهج و الكتاب: إن من عزائم الله فى الذكر الحكيم، التى عليها يثيب و يعاقب، و لها يرضى و يسخط أنه لا ينفع عبدا- و إن أجهد نفسه

و أخلص فعله- أن يخرج من الدنيا لاقيا ربه بخصله من هذه الخصال لم يتب منها أن يشرك بالله- إلى قوله: بإظهار بدعه في دينه، أو يلقي الناس بوجهين، أو يمشى فيهم بلسانين أعقل ذلك، فإن المثل دليل على شبهه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٧

يَعْمَلُ بغيره أو استنجح إلى مخلوق بإظهار بدعه في دينه أو سره أن يحمدَه

إن البهائم همها بطونها، و إن السباع همها العدوان على غيرها، و إن النساء همهن زينه الحياه الدنيا و الفساد فيها، إن المؤمنين خائفون. انتهى. قوله صلوات الله عليه: أو أشفى غيظا أى: أهلكك نفسه بسم و غيره لغيظ عرضه، أو أنه أشفى غيظا بقتل نفس فقتل به، فيكون من باب تسميه السبب باسم المسبب. أو يكون المراد بالهلاك الأخرى، فيحتمل الأول و الثانى، و الأعم منهما و من غيرهما.

و فى بعض نسخ النهج " أو يشفى غيظه بهلاك نفس " و يؤيد بعض المعانى.

قوله عليه السلام: أو أمر بأمر و فى الكافى " أو إقرار بأمر " أى: يعامل الناس معامله لا يعمل بمقتضاها، أو يعدهم عدو لا ينفى بها، أو يقر بدين و لا يعمل بشرائطه.

و فى النهج: أو يقر بأمر فعل غيره.

قوله: أو أستنجح أى: طلب نجح حاجته إلى مخلوق بسبب إظهار بدعه فى دينه.

و فى النهج: أو يستنجح حاجه إلى الناس.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٨

النَّاسُ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ وَ الْمُتَجَبَّرُ الْمُخْتَالِ وَ صَاحِبِ الْأُبَّهَةِ.

[الحدِيث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُسَدِّىِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَسَعَّ أَرْزَاقَ الْحَقْمَى لِيُعْتَبَرَ

بِهَا الْعُقَلَاءُ وَيَعْلَمُوا أَنَّ الدُّنْيَا لَيْسَ يُنَالُ مَا فِيهَا بِعَمَلٍ وَلَا حِيلَةٍ.

[الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَقْبَلَ عَلَى الْعِبَادَةِ وَتَرَكَ التَّجَارَةَ فَقَالَ وَيْحَهُ أَمَا عَلِمَ أَنَّ تَارِكَ الطَّلَبِ لَمَّا يُسْتَجَابُ لَهُ إِنَّ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص لَمَّا نَزَلَتْ وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ غَلَّقُوا الْأَبْوَابَ وَ أَقْبَلُوا عَلَى الْعِبَادَةِ وَ قَالُوا قَدْ كُنْهِمْنَا فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ص فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ مَا حَمَلَكُمْ عَلَى مَا صَيَّرْتُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ تُكْفَلُ لَنَا بِأَرْزَاقِنَا فَأَقْبَلْنَا عَلَى الْعِبَادَةِ فَقَالَ إِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُسْتَجَبْ لَهُ عَلَيْكُمْ بِالطَّلَبِ

قوله: و المتجبر أى: تجبره، و كذا ما بعده.

و فى القاموس: الأبهه كسكره العظمه و البهجه و الكبر و النخوه، و تأبه تكبر و عن كذا تنزه.

الحديث الخامس: مجهول.

الحديث السادس: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٥٩

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ عَنْ حُسَيْنِ الصَّحَّافِ عَنْ سَدِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّ شَيْءٍ عَلَى الرَّجُلِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ فَقَالَ إِذَا فَتَحْتَ بَابَكَ وَ بَسَطْتَ بَسَاطَكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ.

[الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ قَالَ لَأُقْعَدَنَّ فِي بَيْتِي وَ لَأُصَلِّينَ وَ لَأُصُومَنَّ وَ لَأُعْبَدَنَّ رَبِّي عَزَّ وَ جَلَّ فَأَمَّا رِزْقِي فَسَيَأْتِينِي فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هَذَا أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ.

[الحديث ٩]

٩ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَيُّوبَ أَخِي أَدِيمِ بِياعِ الْهَرَوِيِّ قَالَ كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِذْ أَقْبَلَ الْعُلَمَاءُ بْنُ كَامِلٍ فَجَلَسَ قُدَّامَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ ادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَنْ يَرْزُقَنِي فِي دَعَايَ فَقَالَ لَا أَدْعُو لَكَ اطْلُبْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي طَالِبِ الشَّعْرَانِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ وَ أَنَا عِنْدَهُ فَقِيلَ قَدْ أَصَابَتْهُ الْحَاجَةُ قَالَ فَمَا يَصْنَعُ الْيَوْمَ قِيلَ فِي الْبَيْتِ يَعْتِيدُ رَبَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ فَمِنْ أَيْنَ قُوَّتُهُ قِيلَ مِنْ عِنْدِ بَعْضِ إِخْوَانِهِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ اللَّهُ لِلَّذِي يَقُوَّتُهُ أَشَدُّ عِبَادَةً مِنْهُ

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: موثق.

الحديث التاسع: موثق.

الحديث العاشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٠

[الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا اسْتِغْفَافًا عَنِ النَّاسِ وَ سِعْيًا عَلَى أَهْلِهِ وَ تَعَطُّفًا عَلَى جَارِهِ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ وَجْهُهُ مِثْلُ الْقَمَرِ لَيْلَهُ الْبَدْرُ.

[الحديث ١٢]

١٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكُوفِيِّ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْعِبَادَةُ سَبْعُونَ جُزْءًا أَفْضَلُهَا طَلَبُ الْحَلَالِ.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْقَرِي عَنِ هِشَامِ الصَّيْدَانِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا هِشَامُ إِنْ رَأَيْتَ الصَّافِينَ قَدْ التَّقِيَا فَلَا تَدْعُ طَلَبَ الرِّزْقِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ

قوله عليه السلام: و الذى يقوته أى: من إخوانه.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

الحديث الثاني عشر: مرفوع.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: فلا تدع كان المراد المبالغة في أنه لا ينبغي ترك الطلب حتى في هذه الحال.

وقيل: المراد طلبه بالدعاء، فإن الدعاء في هذا الوقت مستجاب، وهو بعيد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦١

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ قَالَ اسْتَقْبَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ فِي يَوْمِ صَائِفِ شَدِيدِ الْحَرِّ فَقُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ حَالِكٌ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَرَأْتُكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ص وَأَنْتَ تُجَاهِدُ نَفْسَكَ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ فَقَالَ يَا عَبْدَ الْأَعْلَى خَرَجْتُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ لِأَسْتَعِينِي بِهِ عَنْ مِثْلِكَ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ كَانَ يَقُولُ مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع يَدْعُ خَلْفًا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع حَتَّى رَأَيْتُ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ع فَسَارَدْتُ أَنْ أَعْظُهُ فَوَعظَنِي فَقَالَ لَهُ أَصِيحَابُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ وَعَظَّكَ قَالَ خَرَجْتُ إِلَى بَعْضِ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ فِي سَاعَةِ حَارِّهِ فَلَقِينِي أَبُو جَعْفَرٍ

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

و في القاموس: يوهم صائف حار.

الحديث الخامس عشر: حسن كالصحيح.

و قال في القاموس: البادن الجسيم.

و فيه أيضا: النهر الزجر بصوت جلي.

و الرد عليه كذلك إما لجسميته و إعيائه عليه السلام عن الحركة، أو لتأديبه لعلمه بما يريده من القول و بسوء عقيدته. و ربما يقرأ بالباء بمعنى نتابع النفس.

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَ وَكَانَ رَجُلًا بَادِنًا ثَقِيلًا وَهُوَ مُتَّكِيٌّ عَلَى غُلَامَيْنِ أَسْوَدَيْنِ أَوْ مَوْلَيْنِ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي سُبْحَانَ اللَّهِ شَيْخٌ مِنْ أَشْيَاخِ قُرَيْشٍ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا أَمَا إِنِّي لَأَعْظَنَّهُ فَدَنَوْتُ مِنْهُ

فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ بِنَهْرٍ وَهُوَ يَتَصَابُ عَرَقًا فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ شَيْخٌ مِنْ أَشْيَاخِ قَرِيشٍ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا أَرَأَيْتَ لَوْ جَاءَ أَجْلُكَ وَأَنْتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَا كُنْتَ تَصْنَعُ فَقَالَ لَوْ جَاءَنِي الْمَوْتُ وَأَنَا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ جَاءَنِي وَأَنَا فِي طَاعِهِ مِنْ طَاعَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَكْفُ بِهَا نَفْسِي وَعِيَالِي عَنْكَ وَعَنِ النَّاسِ وَإِنَّمَا كُنْتُ أَخَافُ أَنْ لَوْ جَاءَنِي الْمَوْتُ وَأَنَا عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقُلْتُ صَدَقْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَرَدْتُ أَنْ أُعْظِكَ فَوَعَّظْتَنِي.

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ وَسَيْلَمَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَعْتَقَ أَلْفَ مَمْلُوكٍ مِنْ كَدِّ يَدِهِ.

[الحديث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيَّ دَاوُدَ عَ أَنْتَ نِعَمَ الْعَبْدِ لَوْ لَا أَنَّكَ تَأْكُلُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا تَعْمَلُ بِيَدِكَ شَيْئًا قَالَ فَبَكَى دَاوُدُ عَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيَّ الْحَدِيدِ أَنْ لِي لِعَبْدِي دَاوُدَ فَأَلَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْحَدِيدَ فَكَانَ يَعْمَلُ كُلَّ يَوْمٍ دِرْعًا فَيَبِيعُهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَعَمِلَ ثَلَاثِمِائَةَ

الحديث السادس عشر: حسن.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: فعمل ثلاثمائة و ستين درعا قال الوالد العلامة طاب ضريحه: يمكن أن يكون الأيام متواليه، أو متفرقه،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٣

وَ سِتِّينَ دِرْعًا فَبَاعَهَا بِثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ أَلْفًا وَ اسْتَعْنَى عَنْ بَيْتِ الْمَالِ.

[الحديث ١٨]

١٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَشْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَسَأَلْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ مَا فَعَلَ فَقُلْنَا صَالِحٌ وَ لَكِنَّهُ قَدْ تَرَكَ التَّجَارَةَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمِلَ الشَّيْطَانُ ثَلَاثًا أَمَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ اشْتَرَى عِيْرًا أَتَتْ مِنَ الشَّامِ فَاسْتَفْضَلَ فِيهَا مِائَةَ قَضَى دَيْنَهُ وَ قَسَمَ فِي قَرَابَتِهِ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ إِقَامِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ الْمَآئَةِ يَقُولُ الْقُصَّاصُ إِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَكُونُوا يَتَّجِرُونَ كَذَبُوا وَ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الصَّلَاةَ فِي مِيقَاتِهَا وَ هُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ حَضَرَ الصَّلَاةَ وَ لَمْ يَتَّجِرْ.

[الحديث ١٩]

و الأنسب بزهد الأنبياء التفرق.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

و قال القاموس: العير بالكسر القافله مؤنثه، أو الإبل تحمل الميره بلا واحد لفظها.

قوله عليه السلام: يقول القصاص أى: المفسرون من العامه و رواتهم، و أشار عليه السلام إلى أنهم كذابون، و المراد بالقوم أصحاب الرسول صلى الله عليه و آله، و لعلهم كانوا يأولون الآيه بترك التجاره، لئلا تلهيهم عن الصلاه و الذكر، و لا يخفى بعده.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٤

أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْذَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَعْطَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَبِي أَلْفًا وَ سَبْعِمِائَةَ دِينَارٍ فَقَالَ لَهُ اتَّجِرْ لِي بِهَا ثُمَّ قَالَ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ لِي رَغْبَةٌ فِي رِبْحِهَا وَ إِن كَانَ الرِّيحُ مَرْغُوبًا فِيهِ وَ لَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَرَانِي اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مُتَعَرِّضًا لِفَوَائِدِهِ قَالَ فَرَبِحْتُ فِيهَا مِائَةَ دِينَارٍ ثُمَّ لَقِيْتُهُ فَقُلْتُ

لَهُ قَدْ رِبِحْتُ لَكَ فِيهَا مِائَةٌ دِينَارٍ قَالَ فَفَرِحَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ بِذَلِكَ فَرِحًا شَدِيدًا ثُمَّ قَالَ أَثْبِتْهَا لِي فِي رَأْسِ مَالِي.

[الحديث ٢٠]

٢٠ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَهْمِ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَيْسَ الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا بِإِضَاعَةِ الْمَالِ وَ لَا تَحْرِيمِ الْحَلَالِ بَلِ الزُّهْدُ فِيهَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدِكَ أَوْ تَقَّ بِمَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

[الحديث ٢١]

٢١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي قَوْلِهِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً رِضْوَانُ اللَّهِ وَ الْجَنَّةُ فِي الْآخِرَةِ وَ الْمَعَاشُ وَ حُسْنُ الْخُلُقِ فِي الدُّنْيَا

قوله: ففرح بإظهار الفرح لرغبة الناس في التجاره، و لإظهار شكر نعم الله تعالى.

الحديث العشرون: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادي و العشرون: صحيح.

قوله تعالى في الدُّنْيَا حَسَنَةً قد اختلفت الأخبار في تفسير الحسنيتين، فيمكن أن يكون المراد رحمه حسنه في الدنيا و يصلح بها أمورها، و كذا في الآخرة. فما ورد في الأخبار تفسير لبعض أجزائها، لمناسبه حال السائل له.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٥

[الحديث ٢٢]

٢٢ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قِيلَ لَهُ مَا بَالُ أَصْحَابِ عِيسَى عَ كَانُوا يَمْشُونَ عَلَى الْمَاءِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَ قَالَ إِنَّ أَصْحَابَ عِيسَى عَ كُفُّوا الْمَعَاشَ وَ هُوَ لَاءِ ابْتُلُوا بِالْمَعَاشِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنِ أَبِي الْخَزَرَجِ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ غُرَابٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ

قال الطبرسى رحمه الله: أى نعيم الدنيا و نعيم الآخرة، عن أنس و قتاده، و روى عن أبى عبد الله عليه السلام و روى هذه الروايه. و قيل: العلم و العباده فى الدنيا و الجنة فى الآخرة، عن الحسن و قتاده. و قيل: هى المال فى الدنيا و فى الآخرة الجنة، عن ابن

زيد و السدى. و قيل: هي المرأه الصالحه فى الدنيا و فى الآخره الجنه، عن على عليه السلام.

و روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه من أوتى قلبا شاكرا و لسانا ذاكرا و زوجه مؤمنه تعينه على أمر دنياه و آخرته، فقد أوتى فى الدنيا حسنه و فى الآخره حسنه و وقى عذاب النار. انتهى.

الحديث الثانى و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و هؤلاء ابتلوا بالمعاش لا ينافى ذلك كونهم أفضل، لأن هذه الأمور لا تجتمع مع معاشره الناس بالخاصيه، و إن كانت هذه العباده أفضل.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٦

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَلْعُونٌ مَنْ أَلْقَى كَلَّهُ عَلَى النَّاسِ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ اللَّهُ إِنَّا لَنَطْلُبُ الدُّنْيَا وَ نُحِبُّ أَنْ نُؤْتَى بِهَا فَقَالَ تُحِبُّ أَنْ تَصْنَعَ بِهَا مَا ذَا قَالَ أَعُوذُ بِهَا عَلَى نَفْسِي وَ عِيَالِي وَ أَصْلُ مِنْهَا وَ أَتَصَدَّقُ وَ أَحُجُّ وَ أَعْتَمِرُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَيْسَ هَذَا طَلَبَ الدُّنْيَا هَذَا طَلَبَ الْآخِرَةِ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع غِنَى يَحْجُزُكَ عَنِ الظُّلْمِ خَيْرٌ مِنْ فَقْرٍ يَحْمِلُكَ عَلَى الْإِثْمِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْهَزْهَازِ عَنْ

قوله صلى الله عليه و آله: من ألقى كله أى: ثقله و عياله.

الحديث الرابع و العشرون: حسن.

و فى أكثر النسخ بعد "محمد بن يعقوب" على بن يعقوب"، و هو غلط من النساخ.

و يدل الخبر على استحباب التجاره للتوسعه على النفس و العيال.

الحديث الخامس و العشرون: مرفوع.

قوله عليه السلام: يحملك على الإثم إما بأخذ الحرام، أو بترك الصبر.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٧

عَلِيٌّ بْنُ السَّرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ أَرْزَاقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَجْهَ رِزْقِهِ كَثُرَ دُعَاؤُهُ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا ع يَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ مَنْهُومَانِ لَمَّا يَشْبَعَانِ مِنْهُومٌ دُنْيَاً وَ مِنْهُومٌ عِلْمٌ فَمَنْ أَقْتَصَرَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ سَلِمَ وَ مَنْ تَنَاوَلَهَا مِنْ غَيْرِ حِلِّهَا هَلَكَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَ يَرْجَعَ وَ مَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ وَ عَمِلَ بِهِ نَجَا وَ مَنْ أَرَادَ بِهِ الدُّنْيَا فَهِيَ حُطُّهُ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

الحديث السابع و العشرون: مختلف فيه.

قوله صلى الله عليه و آله: منهومان قال فى القاموس: النهمة بلوغ الهمة فى الشىء، و قد نهم بكذا فهو منهوم، أى مولع به.

قوله صلى الله عليه و آله: و يراجع قال الوالد العلامة طاب ثراه: أى يؤدى حقوق الناس إليهم. و يمكن أن يكون تأكيدا، أى: لا تحصل التوبة حتى يؤديها إليهم مع قدره، و يعزم على الأداء مع عدمها.

الحديث الثامن و العشرون: مختلف فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٨

مَا أُعْطِيَ اللَّهُ عَبْدًا ثَلَاثِينَ أَلْفًا وَ هُوَ يُرِيدُ بِهِ خَيْرًا وَ قَالَ مَا جَمَعَ رَجُلٌ قَطُّ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ مِنْ حِلٍّ وَ قَدْ يَجْمَعُهَا لِأَقْوَامٍ إِذَا أُعْطِيَ الْقُوَّةَ وَ رِزْقَ الْعَمَلِ فَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةَ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ صَاحِبِ الْأَكْسِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدْعَ السُّوقَ وَفِي يَدِي شَيْءٌ قَالَ إِذَنْ يَسْقُطُ رَأْيُكَ وَ لَا يُسْتَعَانَ بِكَ عَلَى شَيْءٍ .

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ إِذَا أَعَسَرَ أَحَدُكُمْ

قوله عليه السلام: إذا أعطى القوت يمكن أن يكون بياناً للجمع، و أن يكون هذا غيره، لأن في الجمع يكفي أصل الحصول، و هنا المراد خير الدنيا و الآخرة، و الأول أظهر.

الحديث التاسع و العشرون: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: يسقط رأيك أي: عقلك بالفقر و كثره الأفكار. و في بعض النسخ: ثوابك.

قوله عليه السلام: و لا يستعان أي: لا يتأتى منك إعانه المحاويج، و هي من أفضل الأعمال.

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٦٩

فَلْيُخْرُجْ وَ لَا يَغْمُ نَفْسَهُ وَ أَهْلَهُ.

[الحديث ٣١]

٣١ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا ضَاقَ أَحَدُكُمْ فَلْيُعَلِّمْ أَحَاهُ وَ لَا يُعِنَّ عَلَى نَفْسِهِ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقْطِينِيِّ عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَاجَةِ إِلَى مَنْ أَصَابَ مَالَهُ حَدِيثًا كَمَثَلِ الدَّرْهَمِ فِي فَمِ الْأَفْعَى أَنْتَ إِلَيْهِ مُحْوَجٌ وَ أَنْتَ مِنْهَا عَلَى خَطَرٍ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْخَرَّازِ عَنْ دَاوُدَ الرَّقْفِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ يَا دَاوُدُ تَدْخُلُ يَدَكَ فِي فَمِ الثَّنِينِ إِلَى الْمَرْفِقِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ طَلَبِ الْحَوَائِجِ إِلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ فَكَانَ

قوله صلى الله عليه وآله: فليخرج أى: فى طلب الرزق من بلده أو بيته.

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: و لا يعن على نفسه من الإعانه، أى: لا يهلك نفسه.

و ما قيل: من أنه من العناء بمعنى التعب، فلا يخفى بعده لمكان "على".

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٠

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ بِنْتِ الْوَلِيدِ بْنِ صَيْحِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ سَوَّدَ اسْمَهُ فِي دِيْوَانِ وُلْدِ سَابِعِ حَشْرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَنْزِيرًا.

[الحديث ٣٥]

٣٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ حَرِيزِ بْنِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ اتَّقُوا اللَّهَ وَ صُونُوا دِينَكُمْ بِالْوَرَعِ وَ قُوَّةِ بِالتَّقِيَّةِ وَ الْإِسْتِغْنَاءِ بِاللَّهِ عَنْ طَلَبِ الْحَوَائِجِ

و فى القاموس: التنين كسكين حيه عظيمه.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

و فى عقاب الأعمال "عن الكاهلى" و هو الظاهر.

قوله عليه السلام: من سود اسمه أى: بأن ينسلك فى سلك خدمهم.

و "السابع" مقلوب عباس. و ذكر ابن شهر آشوب أن العباس كان يسمى السابع.

و قيل: المراد سابع ولد العباس. و هو بعيد، لأنه لم يكن فى زمانه عليه السلام، و لا وجه للاختصاص.

و يمكن أن يكون يعم تسويد الاسم بحيث يشمل كونه موظفا من ديوانهم أيضا.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧١

إِلَى صِيَابِ سُلْطَانٍ وَ اعْلَمَ أَنَّهُ مَنْ خَضَعَ لِصَاحِبِ سُلْطَانٍ أَوْ لِمَنْ يُخَالِفُهُ عَلَى دِينِهِ طَالِبًا لِمَا فِي يَدِهِ مِنْ دُنْيَاهُ أَخْمَلَهُ اللَّهُ وَ مَقَّتَهُ عَلَيْهِ وَ وَكَلَهُ إِلَيْهِ فَإِنْ هُوَ غَلَبَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ دُنْيَاهُ فَصَارَ إِلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ نَزَعَ اللَّهُ الْبَرَكَهَ مِنْهُ وَ لَمْ يَأْجُرْهُ عَلَى شَيْءٍ يُنْفِقُهُ فِي حَجٍّ وَ لَا عِتْقٍ وَ لَا بَرٍّ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع سِئِلَ عَنْ عَمَلِ السُّلْطَانِ يَخْرُجُ فِيهِ الرَّجُلُ

قوله عليه السلام: و قووه بالتقيه وجد بخط الشهيد الثانى رحمه الله: الظاهر "قووها" لأن الضمير لأنفسكم.

و فى الكافى "صونوا دينكم بالورع و قووه" فيصح التذكير حينئذ. و الظاهر أن المراد بـ "صاحب سلطان" المخالف، فقوله "أو لمن يخالفه" تعميم بعد التخصيص. و يحتمل التعميم فى الأول، فيكون أظهر فى المقابلة.

قوله عليه السلام: أخمله الله

و مقته عليه أى: أذله الله و أسقطه و مقته على هذا العمل.

و فى القاموس: حمل ذكره و صوته خمولا خفى، و أحمله الله فهو حامل ساقط لا نباهه له. انتهى.

" و وكله إليه " أى: إلى العمل، أو إلى المسؤول، أو إلى نفسه.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٢

قَالَ لَا إِلَا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى حِيلِهِ فَإِنْ فَعَلَ فَصَارَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَلْيَبْعَثْ بِخُمْسِهِ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ذَكَرَ عِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ هَذِهِ الْعِصَابَةِ قَدْ وُلِّيَ وَلِيَّهٖ قَالَ فَكَيْفَ صَيَّبْتَهُ إِلَى إِخْوَانِهِ قَالَ قُلْتُ لَيْسَ عِنْدَهُ خَيْرٌ قَالَ أَفْ يَدْخُلُونَ فِيهَا لَا يَتَّبِعُونَ لَهُمْ وَلَا يَصْنَعُونَ إِلَى إِخْوَانِهِمْ خَيْرًا.

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَاسْتَقْبَلَنِي زُرَّارَةُ خَارِجًا مِنْ عِنْدِهِ فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا وَلِيدُ أَمَا تَعْجَبُ مِنْ زُرَّارَةَ سَأَلَنِي عَنْ أَعْمَالِ هَؤُلَاءِ أَيْ شَيْءٍ كَمَا أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ لَهُ لِمَا فَيُرْوَى ذَلِكَ عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ يَا وَلِيدُ مَتَى كَانَتِ الشَّيْعَةُ تَسْأَلُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ إِنَّمَا كَانَتِ الشَّيْعَةُ تَقُولُ يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ وَيُشْرَبُ مِنْ شَرَابِهِمْ وَيُسْتَنْظَلُ بِظُلْمِهِمْ مَتَى كَانَتِ

و يدل على أن عند الضروره تجوز الولاية من قبلهم مع بعث الخمس إلى الإمام، و لعله تجوز للإمام المالك للأمر لبعضهم.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

و يدل على أن حسن الصنيع إلى الإخوان يوجب تخفيف وزر عمل السلطان، و على أنه يجوز للمؤمنين قبول الإحسان ممن دخل فى عمل السلطان.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: تسأل عن أعمالهم قال الوالد العلامة قدس سره: أى السؤال الذى ينبغى للشيعة أن يسأل عنه

الشَّيْءُ تَسْأَلُ عَنْ هَذَا.

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ أَعْمَالِهِمْ فَقَالَ لِي يَا أَبَا مُحَمَّدٍ لَا وَ لَا مَدَّةَ بَقَلَمٍ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يُصَيِّبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابُوا مِنْ دِينِهِ مِثْلَهُ أَوْ حَتَّى يُصَيَّبُوا مِنْ دِينِهِ مِثْلَهُ الْوَهُمُ مِنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

هو السؤال عن أكل طعامهم و شرب شرابهم، و الاستغلال بظلال دارهم. و لا ينبغي له السؤال عن أعمالهم، لأنه

لا شك في عدم جوازه، وفيه قدح ما في زواره.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: و لا مده بقلم أى: لا يجوز إعطاؤهم مده من السواد، لأنه إعانه. أو لا يجوز أخذ المد منهم أو لا يجوز إعمال مد قلم فى أعمالهم.

و فى القاموس: المده بالضم اسم ما استمددت به من المداد على القلم.

و المشهور بين الأصحاب تحريم الولاية عن الجائر إلا مع الإكراه، فينفذ ما أكرهه عليه، إلا الدماء المحرمه، فإنه لا تقيه فيها.

قوله: الوهم من ابن أبى عمير كلام إبراهيم بن هاشم. و يدل على أنهم كانوا غالبا ينقلون الحديث باللفظ لا بالمعنى، و إن كان مجوزا فيما لم يتغير به المعنى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٤

[الحديث ٤٠]

٤٠ ابن أبى عمير عن بشير عن ابن أبى يعفور قال كنت عند أبى عبد الله ع إذ دخل عليه رجل من أصحابنا فقال له أصلحك الله إنّه ربّما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة فيدعى إلى البناء يئنيه أو للنهر يكرهه أو المسئنه يصيلحها فما تقول فى ذلك فقال أبو عبد الله ع ما أحب أنى عقدت لهم عقده أو وكيت لهم وكاء و أن لى ما بين لابتيها لا و لا مده بقلم إن أعوان الظلمه يوم القيامة فى سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد.

[الحديث ٤١]

٤١ عنه عن عيسى بن محمد بن بندار عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن

الحديث الأربعون: حسن كالصحيح.

قوله: أو للنهر يكرهه قال فى القاموس: كريت النهر كريا حفرته.

و قال: الوكاء هو الذى يشد به رأس القربه.

قوله عليه السلام: و إن لى ما بين لابتيها أى: و الحال أنه يكون لى ما بين حرتى المدينه من الأموال و الأملاك عوضا من ذلك. و ربما يتوهم أن المعنى: و إن كان من حيث الإمامه لى اختيار ما بين اللابتين و يجوز لى التصرف فى جميع ذلك، فلا أحل التصرف فيها من حيث كونه متضمنا لإعانتهم، و لا يخفى بعده.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٥

حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ كَانَ لِي صَدِيقٌ مِنْ كُتَّابِ بَنِي أُمَيَّةَ فَقَالَ لِي اسْتَأْذِنْ لِي عَبْدَ اللَّهِ عَ فَاسْتَأْذَنْتُ لَهُ فَأَذِنَ لَهُ
فَلَمَّا أَنْ دَخَلَ سَلَّمَ وَ جَلَسَ ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنِّي كُنْتُ أَكْتُبُ فِي دِيْوَانِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَصِيبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ مَالًا كَثِيرًا وَ
أَغْمَضْتُ فِي مَطَالِبِهِ فَقَالَ أَبُو

عَبْدِ اللَّهِ لَوْ لَمَّا أَنْ بَيْنِي أُمَّيَّةَ وَحَدُوا مَنْ يَكْتُبُ لَهُمْ وَيَجِبِي لَهُمُ الْفَيْءَ وَ يُقَاتِلُ عَنْهُمْ وَيَشْهَدُ جَمَاعَتَهُمْ لَمَّا سَلَبُونَا حَقَّنَا وَ لَوْ تَرَكَهُمْ النَّاسُ وَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ لَمَّا وَجَدُوا شَيْئًا إِلَّا مَا وَقَعَ فِي أَيْدِيهِمْ قَالَ فَقَالَ الْفَتَى جُعِلْتُ فِدَاكَ فَهَلْ لِي مَخْرَجٌ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ إِنْ قُلْتُ لَكَ تَفْعَلُ قَالَ أَفْعَلُ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْ جَمِيعِ مَا كَسَيْتَ مِنْ دِيْوَانِهِمْ فَمَنْ عَرَفَتْ مِنْهُمْ رَدَدْتَ عَلَيْهِ مَالَهُ وَ مَنْ لَمْ تَعْرِفْ تَصَدَّقْتَ بِهِ لَهُ وَ أَنَا أَضْمَنْ لَكَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ الْجَنَّةَ قَالَ فَأَطْرَقَ الْفَتَى طَوِيلًا فَقَالَ لَهُ قَدْ فَعَلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ فَرَجَعَ الْفَتَى مَعَنَا إِلَى الْكُوفَةِ فَمَا تَرَكَ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَّا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى ثِيَابُهُ الَّتِي عَلَى بَدَنِهِ قَالَ فَقَسَمْنَا لَهُ قِسْمَهُ وَ اشْتَرَيْنَا لَهُ ثِيَابًا وَ بَعَثْنَا إِلَيْهِ بِنَفَقِهِ قَالَ فَمَا أَتَى عَلَيْهِ إِلَّا أَشْهُرٌ قَلِيلٌ حَتَّى مَرِضَ فَكُنَّا نَعُوذُهُ قَالَ فَدَخَلْتُ يَوْمًا وَ هُوَ فِي السُّوقِ قَالَ فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ ثُمَّ قَالَ لِي يَا عَلِيُّ وَفَى لِي وَ اللَّهُ صَاحِبُكَ قَالَ ثُمَّ مَاتَ فَتَوَلَّيْنَا أَمْرَهُ

قوله: كلمه بالنصب، أى: أريد كلمه أسأل عنها، أو أكلم عندك كلمه. أو بالرفع، أى:

لى كلمه. و ليست فى الكافى أصلا.

قوله: و أغمضت فى مطالبه قال الوالد العلامة روح الله روحه: أى لم ألاحظ الحرام من الحلال، أو كنت أتوسل بالحيل إلى أن يصير الحرام على حلالا، و الأول أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٦

فَخَرَجْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيَّ قَالَ يَا عَلِيُّ وَفَيْتَنَا وَ اللَّهُ لِصَاحِبِكَ قَالَ فَقُلْتُ صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ هَكَذَا وَ اللَّهُ قَالَ لِي

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ جَهْمِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا تَغْشَى سُلْطَانَ هُوَ لَاءٍ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَلَمْ قُلْتُ فِرَاراً بِدِينِي قَالَ قَدْ عَزَمْتُ عَلَيَّ ذَلِكَ قُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ الْآنَ سَلِمَ لَكَ دِينُكَ

قوله: فقسمت له قسمه أى: أخذت له من أصحابنا شيئاً بالتوزيع عليهم لأجل ثيابه و نفقته.

قوله: و هو فى السوق بفتح السين. قال فى الصحاح: السوق نزع الروح. انتهى.

و الخبر يدل على أن من دخل فى أعمال السلاطين و تصرف فى أموال المسلمين و لم يمكنه الرد، تبرأ ذمته منها بالتصدق بما تيسر له. و ربما يستنبط منه التصديق بكل ما لم يعرف مالكة، و أن أمكن أن يكون هذا التجويز لكونه من مال الخراج و اختياره بيده عليه السلام.

الحديث الثانى و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: أ ما تغشى سلطان هؤلاء؟ قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى أ ما تذهب إلى سلاطين العامة، أو

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٧

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي وُلِّيتُ عَمَلًا فَهَلْ لِي مِنْ ذَلِكَ مَخْرَجٌ فَقَالَ مَا أَكْثَرَ مَنْ طَلَبَ مِنْ ذَلِكَ الْمَخْرَجَ فَعَسَرَ عَلَيْهِ قُلْتُ فَمَا تَرَى قَالَ أَرَى أَنْ تَتَّقَى اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا تَعُودَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَارِقِيِّ عَنْ أَبِي عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ وَصَفْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَنْ يَقُولُ بِهَذَا الْأَمْرِ مِمَّنْ يَعْمَلُ مَعَ السُّلْطَانِ فَقَالَ إِذَا وُلُّوكُمْ يُدْخِلُونَ عَلَيْكُمْ الْمَرْفِقَ وَ يَنْفَعُونَكُمْ فِي حَوَائِجِكُمْ قَالَ قُلْتُ مِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ

أ ما تدخل فى توليتهم، بأن يجعلوك واليا على بعض النواحي. انتهى.

و فى الصحاح: غشيه غشيانا أى جاءه، و غشيت الرجل بالسوط ضربته.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: ما أكثر من طلب أى: المخرج برد الأموال على أربابها مشكل و لكن لا- تعد أو المخرج بعدم العود أيضا مشكل. و يمكن أن يكون ما تصرف فيه ماله عليه السلام فوهبه إياه، أو وهب أموال المسلمين أيضا بالولاية العامه، أو كان من مال الخراج و أمره إليه عليه السلام أو لم يأمره بالرد لأنه علم أنه لا يعمل به.

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إذا ولوكم بالتخفيف، أى: صاروا والين عليكم.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٨

وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَفْعَلُ قَالَ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَأَبْرَأُوا مِنْهُ بَرِيَّ اللَّهُ مِنْهُ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع فَقَالَ لِي يَا زِيَادُ إِنَّكَ لَتَعْمَلُ عَمَلَ السُّلْطَانِ قَالَ قُلْتُ أَجَلُ قَالَ لِي وَ لِمَ قُلْتُ أَنَا رَجُلٌ لِي مُرُوءَةٌ وَ عَلَيَّ عِيَالٌ وَ لَيْسَ وَرَاءَ ظَهْرِي شَيْءٌ فَقَالَ لِي يَا زِيَادُ لَأَنْ أَسْقَطَ مِنْ حَالِقٍ فَاتَّقَطَعَ قِطْعَةً قِطْعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَوَلَّى لِأَحَدٍ مِنْهُمْ

و قال فى الصّحاح: المرفق و المرفق من الأمر هو ما ارتفعت به و انتفعت به. انتهى.

و فىه إيماء إلى جواز الدخول فى أعمالهم مع إعانه الإخوان، و لعله محمول على الجبر.

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف.

قوله: أنا رجل لى مروه فى بعض النسخ " مروه " على الأصل، أى: نشأت فى المال و الخير، و لا يمكنى ترك الذى كنت عليه. أو كان لى إحسان و فضل إلى الناس لا يمكنى تركه.

قوله: وراء ظهري أى: ما أعتمد عليه من مال و ضيعه.

و قال الجوهرى: الحائق الجبل المرتفع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٧٩

رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَّا لِمَا ذَا قُلْتُ لَا أَدْرِي قَالَ إِلَّا لِتَفْرِيجِ كُرْبِهِ عَنْ مُؤْمِنٍ أَوْ فَكِّ أَسِيرِهِ أَوْ قِضَاءِ دَيْنِهِ يَا زِيَادُ إِنَّ أَهْوَنَ مَا يَصْنَعُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِمَنْ تَوَلَّى لَهُمْ عَمَلًا أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهِ سُرَادِقٌ مِنْ نَارٍ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ حِسَابِ الْخَلَائِقِ يَا زِيَادُ فَإِنْ وُلِّيتَ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ فَأَحْسِنْ إِلَى إِخْوَانِكَ فَوَاحِدَهُ بَوَاحِدِهِ وَ اللَّهُ مِنْ وَرَاءِ ذِكِّكَ يَا زِيَادُ أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْكُمْ تَوَلَّى لِأَحَدٍ مِنْهُمْ عَمَلًا ثُمَّ سَاوَى بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ فَقُولُوا لَهُ أَنْتَ مُنْتَحِلٌ كَذَابٌ يَا زِيَادُ إِذَا ذَكَرْتَ مَقْدُرَتَكَ عَلَى النَّاسِ فَادْكُرْ مَقْدُرَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ غَدًا وَ نَفَادَ مَا أُتِيَتْ إِلَيْهِمْ عَنْهُمْ وَ بَقَاءَ مَا أَبْقِيَتْ إِلَيْهِمْ عَلَيْكَ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّهَّائِنْدِيِّ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ وَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ كَانَ النَّجَاشِيُّ وَ هُوَ رَجُلٌ مِنَ الدَّهَاقِينَ عَامِلًا

قوله عليه السلام: من وراء ذلك قال الوالد العلامة تغمده الله بالمغفرة: أى بالعفو و الرحمة إن فعلت كذا، أو حق الله باق بأن

تتوب إليه، أو مع ما قلت لك لا أجزم بعفوه، فإنه لا يجب عليه العفو.

قوله: و نفاذ ما أتيت أى: ما أحسنت إليهم يذهب عنهم، فلو كان معك كان يذهب عنك أيضا، أو ما أتيت إليهم من الضر. و الأول أظهر.

الحديث السادس و الأربعون: ضعيف.

قوله: و هو رجل من الدهاقين أى: كان أصله من الدهقانان، ثم صار واليا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٠

عَلَى الْمَاهُوَازِ وَ فَارِسَ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ عَمَلِهِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ فِي دِيَوَانِ النَّجَاشِيِّ عَلَيَّ خَرَجًا وَ هُوَ مِمَّنْ يَدِينُ بِطَاعَتِكَ فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيْهِ كِتَابًا قَالَ فَكْتُبْ إِلَيْهِ كِتَابًا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * سِرًّا أَخَاكَ يَسِيرَكَ اللَّهُ فَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَ هُوَ فِي مَجْلِسِهِ فَلَمَّا خَلَمَا نَاولَهُ الْكِتَابَ وَ قَالَ هَذَا كِتَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَبَّلَهُ وَ وَضَعَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ ثُمَّ قَالَ مَا حَاجْتُكَ فَقَالَ عَلَيَّ خَرَجٌ فِي دِيَوَانِكَ قَالَ لَهُ كَمْ هُوَ قَالَ هُوَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ قَالَ فَدَعَا كَاتِبَهُ فَأَمَرَهُ بِأَدَائِهَا عَنْهُ ثُمَّ أَخْرَجَ مِثْلَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُشْتَبَهَا لَهُ لِقَابِلٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ هَلْ سِرَرْتُكَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَمَرَ لَهُ بِمَرْكَبٍ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَمَرَ لَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ أُخْرَى فَقَالَ لَهُ هَلْ سِرَرْتُكَ فَقَالَ نَعَمْ جَعَلْتُ فِتْدَاكَ فَأَمَرَ لَهُ بِمَرْكَبٍ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَمَرَ لَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ أُخْرَى فَقَالَ لَهُ هَلْ سِرَرْتُكَ فَقَالَ نَعَمْ زَادَهُ حَتَّى فَرَّغَ قَالَ لَهُ احْمِلْ فُرْشَ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي كُنْتَ جَالِسًا فِيهِ حِينَ دَفَعْتَ إِلَيَّ كِتَابَ مَوْلَايَ فِيهِ وَ ارْزُقْ إِلَيَّ جَمِيعَ حَوَائِجِكَ قَالَ فَفَعَلَ وَ خَرَجَ الرَّجُلُ فَصَارَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بَعْدَ ذَلِكَ فَحَدَّثَهُ بِالْحَدِيثِ عَلَى جِهَتِهِ فَجَعَلَ يَسْتَبْشِرُ بِمَا فَعَلَهُ قَالَ لَهُ الرَّجُلُ

يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ كَأَنَّهُ قَدْ سَرَّكَ مَا فَعَلَ بِي قَالَ إِي وَ اللَّهُ لَقَدْ سَرَّ اللَّهُ وَ رَسُولَهُ

و فى القاموس: الدهقان بالضم و الكسر القوى على التصرف، و التاجر، و زعيم فلا حى القوم، و رئيس الإقليم، و الجمع دهاقين و دهاقنه.

قوله: فلما ورد عليه الكتاب لعل قوله " فلما خلا" بدل من هذا الشرط.

و فى الكافى " فلما ورد الكتاب عليه دخل عليه و هو فى مجلسه " و هو الصواب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨١

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الصَّيْدَلَانِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ مِنْ أَهْلِ بُسْتٍ وَ سِجِسْتَانَ قَالَ رَأَيْتُ رَافِقَتُ أَيَا جَعْفَرَ الْجَوَادَ عَ فِي السَّنَةِ الَّتِي حَرَّجَ فِيهَا فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ الْمُعْتَصِمِ فَقُلْتُ لَهُ وَ أَنَا مَعَهُ عَلَى الْمَائِدَةِ وَ هُنَاكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَوْلِيَاءِ السُّلْطَانِ إِنَّ وَالَيْنَا جُعِلَتْ فِدَاكَ رَجُلٌ يَتَوَلَّاكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُحِبُّكُمْ وَ يَتَوَلَّاكُمْ وَ عَلَيَّ فِي دِيَوَانِهِ خَرَّاجٌ فَإِنِ رَأَيْتَ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيْهِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيَّ فَقَالَ لَا أَعْرِفُهُ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّهُ عَلَى مَا قُلْتُ مِنْ مُحِبِّكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ كِتَابُكَ يَنْفَعُنِي عِنْدَهُ فَأَخَذَ الْقِرْطَاسَ وَ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ مَوْصِلَ كِتَابِي ذَكَرَ عَنكَ مَذْهَبًا جَمِيلًا وَ إِنَّ مَيَّا لَكَ مِنْ أَعْمَالِكَ إِلَّا مَا أَحْسَنْتَ فِيهِ فَأَحْسِنْ إِلَى إِخْوَانِكَ وَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَسْأَلُكَ عَنْ مَثَاقِيلِ الذَّرِّ وَ الْخُرْدِ فَلَمَّا وَرَدَتْ سِجِسْتَانَ سَبَقَ الْخَبْرُ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ وَ هُوَ الْوَالِي فَاسْتَقْبَلَنِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى فَوْسَخِينَ فَسَدَفَعْتُ إِلَيْهِ الْكِتَابَ فَقَبَّلَهُ وَ وَضَعَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ ثُمَّ قَالَ لِي مَا حَاجَّتُكَ فَقُلْتُ خَرَّاجٌ عَلَيَّ فِي دِيَوَانِكَ قَالَ فَأَمَرَ

قال في القاموس: التخت وعاء يسان فيه الثوب.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف.

و في القاموس: ألبست بالضم بلد بسجستان.

قوله عليه السلام: عن مثاقيل الذر قال في الصحاح: جمع ذره، و هو أصغر النمل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٢

لَمَّا تُؤَدُّ خَرَاجًا مَا دَامَ لِي عَمَلٌ ثُمَّ سَأَلَنِي عَنْ عِيَالِي فَأَخْبَرْتُهُ بِمَبْلَغِهِمْ فَأَمَرَ لِي وَ لَهُمْ بِمَا يَقُوتُنَا وَ فَضْلًا فَمَا أَدَّيْتُ فِي عَمَلِهِ خَرَاجًا مَا دَامَ حَيًّا وَ لَا قَطَعَ عَنِّي صِلَتُهُ حَتَّى مَاتَ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ مَا تَقُولُ فِي أَعْمَالِ هَؤُلَاءِ فَقَالَ إِنْ كُنْتَ لَا بِيَدٍ فَاعِلًا فَاتَّقِ أَمْوَالَ الشَّيْعَةِ قَالَ فَأَخْبَرَنِي - عَلِيُّ أَنَّهُ كَانَ يَجْبِيهَا مِنَ الشَّيْعَةِ عَلَانِيَةً وَ يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ فِي السَّرِّ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً أَسْتَأْذِنُهُ فِي عَمَلِ السُّلْطَانِ فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ كِتَابِ كَتَبْتُهُ إِلَيْهِ أَذْكَرُ أُنْبَى أَخَافُ عَلَيَّ

الحديث الثامن و الأربعون: مرسل.

و قال في القاموس: الجبايه استخراج الأموال من مظانها.

الحديث التاسع و الأربعون: مجهول.

قوله: على خيط عنقي قال في القاموس: الخيط من الرقبه نخاعها.

و في بعض النسخ بالباء الموحده، أى: ضرب عنقي، من خبطت الشجر خبطا إذا ضربته بالعصا لتسقط ورقه، و خبطت الرجل

بالسيف ضربته، و الأول أظهر و أكثر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٣

حَيْطُ عُنُقِي وَ أَنَّ السُّلْطَانَ يَقُولُ - رَافِضِيٌّ وَ لَسِينًا نَشُكُّ فِي أَنَّكَ تَرَكْتَ عَمَلَ السُّلْطَانِ لِلرَّفْضِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ ع فَهَمَّتْ كِتَابَكَ وَ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْخَوْفِ عَلَى نَفْسِكَ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا وُلِّيتَ عَمِلْتَ فِي عَمَلِكَ بِمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص ثُمَّ تُصَيِّرُ أَعْوَانَكَ وَ كِتَابَكَ مِنْ أَهْلِ مِلَّتِكَ وَ إِذَا صَارَ إِلَيْكَ شَيْءٌ وَ أَسَيْتَ بِهِ فُقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى تَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ كَانَ ذَا بَدَا وَ إِلَّا فَلَا.

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ مَهْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا مِنْ جَبَّارٍ إِلَّا وَ مَعَهُ مُؤْمِنٌ يَدْفَعُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَ هُوَ أَقْلُهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ يَعْنِي أَقْلَ الْمُؤْمِنِينَ حَظًّا لِصُحْبِهِ الْجَبَّارِ.

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْدُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْعُبَيْدِيِّ قَالَ كَتَبَ أَبُو عَمَرَ الْحِذَاءُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع وَ قَرَأْتُ الْكِتَابَ وَ الْجَوَابَ بِخَطِّهِ يُعَلِّمُهُ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى بَعْضِ قُضَاةِ هَوْلَاءِ وَ أَنَّهُ صَيَّرَ إِلَيْهِ وَقُوفًا وَ مَوَارِيثَ بَعْضِ وُلْدِ الْعَبَّاسِ أَحْيَاءً وَ أَمْوَاتًا وَ أَجْرَى عَلَيْهِ الْأَرْزَاقَ وَ إِنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنَّهُ بَعْدَ عَاهَدَ

الحديث الخمسون: ضعيف.

و في بعض النسخ " عن مهرا بن أبي نصر " و هو الظاهر.

الحديث الحادي و الخمسون: صحيح.

و أبو الحسن يحتمل الثاني و الثالث، و الأخير أظهر، كذا أفاد والدي قدس سره.

قوله: إحياء أي: في مال الغيب " و أمواتا " أي: في أموال اليتامى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٤

اللَّهُ أَنْ لَا يَدْخُلَ لَهُمْ فِي عَمَلٍ وَ عَلَيْهِ مَثُونَةٌ وَ قَدْ تَلَفَ أَكْثَرَ مَا كَانَ فِي يَدِهِ وَ أَخَافُ أَنْ يَنْكَشِفَ عَنْهُمْ مَا لَا يُحِبُّ أَنْ يَنْكَشِفَ مِنَ الْحَالِ فَإِنَّهُ مُنْتَظَرٌ أَمْرَكَ فِي ذَلِكَ فَمَا تَأْمُرُ بِهِ فَكَتَبَ عِ إِلَيْهِ لَأَعْلَمَكَ إِنَّ دَخَلْتَ مَعَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُ وَ نَحْنُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ قَالَا سَمِعْنَاهُ يَقُولُ جَوَائِزُ الْعَمَالِ
لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ

قوله: ما لا يجب أن ينكشف أى: يظهر تشيعه.

الحديث الثانى و الخمسون: حسن.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على جواز أخذ الجوائز و العطايا من عمال العامه، إما لقوله عليه السلام " أَلْزَمُوهُمْ بِمَا أَلْزَمُوا
بِهِ أَنْفُسَهُمْ " و العامه يعتقدون و جوب الدفع إليهم، أو لأنه لا- نعلم أنها حلال أو حرام، أو لأنها حلال بتحليلهم لنا مطلقا و إن
كانت من الخاصه، لعموم الأخبار

فى ذلك، و وجه أيضا بأنه يجب الدفع إلى حكام الجور مطلقا، لئلا يكون الدفع شاقا عند ظهور الحق انتهى.

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك عند شرح قول المحقق: ما يأخذه السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمه، أو الأموال باسم الخراج عن حق الأرض، و من الأنعام باسم الزكاه يجوز ابتياعه و قبول هبته، و لا تجب إعادته على أربابه و إن عرف بعينه.

قال: المقاسمه حصه من حاصل الأرض تؤخذ عوضا عن زراعتها، و الخراج مقدار من المال يضرب على الأرض أو الشجر حسب ما يراه الحاكم، و نبه بقوله

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٥

.....

" باسم المقاسمه " و " اسم الخراج " على أنهما لا يتحققان إلا بتعيين الإمام العادل إلا أن ما يأخذه الجائر فى زمن تغلبه قد أذن أئمتنا عليهم السلام فى تناوله منه، و أطبق عليه علماؤنا لا نعلم فيه مخالفا، و إن كان ظالما فى أخذه، و لاستلزام تركه و القول بتحريمه الضرر و الحرج العظيم على هذه الطائفة، و لا يشترط رضى المالك، و لا يقدح فيه تظلمه، ما لم يتحقق الظلم بالزيادة عن المعتاد أخذه من عامه الناس فى ذلك الزمان.

و اعتبر بعض الأصحاب فى تحققها اتفاق السلطان و العمال على القدر، و هو بعيد الوقوع و الوجه، و كما يجوز ابتياعه و استيهاهه يجوز سائر المعاوضات.

و لا- يجوز تناوله بغير إذن الجائر [و لا يشترط قبض الجائر] له، و إن أفهمه قوله " ما يأخذه ". فلو أحال به، أو وكله فى قبضه، أو باعه و هو فى يد المالك، أو ذمته حيث يصح البيع، كفى و وجب على المالك الدفع. و كذا القول فيما

يأخذه باسم الزكاه.

و لا يختص ذلك بالأنعام، كما أفادته العبارة، بل حكم زكاه الغلايه و الأموال كذلك، لكن يشترط هنا أن لا يأخذ الجائر زياده عن الواجب شرعا في مذهبه، و أن يكون صرفه لها على وجهها المعتبر عندهم، بحيث لا يعد عندهم غاصبا، أو يمتنع الأخذ منه عندهم أيضا. و يحتمل الجواز مطلقا، نظرا إلى إطلاق النص و الفتوى، و يجىء مثله في المقاسمه و الخراج، لأن مصرفهما مصرف بيت المال و له أبواب مخصوصون عندهم أيضا.

و هل تبرأ ذمه المالك من إخراج الزكاه مره أخرى؟ يحتمله كما في الخراج و المقاسمه، مع أن حق الأرض واجب لمستحق مخصوص، و الأقوى عدم الاجتزاء

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٦

[الحديث ٥٣]

٥٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ ع مَا لَكَ لَا تَدْخُلُ مَعَ عَلِيٍّ فِي شِرَاءِ الطَّعَامِ إِنِّي أَظُنُّكَ

بذلك، بل غايته سقوط الزكاه عما يأخذه إذا لم يفرط فيه، و وجوب دفعه إليه أعم من كونه على وجه الزكاه، أو المضى معهم في أحكامهم، و التحرز عن الضرر بمباينتهم.

و لو أقطع الجائر أرضا مما يقسم أو يخرج، أو عاوض عليها، فهو تسليط منه عليهما، فيجوز للمقطع و المعاوض أخذهما من الزارع و المالك، كما يجوز إحالته عليه.

قال: و الظاهر أن الحكم مختص بالجائر المخالف للحق، نظرا إلى معتقده من استحقاقه ذلك عندهم، فلو كان مؤمنا لم يحل أخذ ما يأخذه منهما، لاعترافه بكونه ظالما فيه، و إنما المرجع حينئذ إلى رأى الحاكم الشرعى، مع احتمال الجواز مطلقا، نظرا إلى إطلاق النص و الفتوى، و وجه التقييد أصله المنع إلا ما

أخرجه الدليل، و تناوله للمخالف متحقق، و المسؤول عنه الأئمة عليهم السلام إنما كان مخالفا للحق، فيبقى الباقي و إن وجد مطلقا، فالقرائن داله على إرادته المخالف منه، التفاتا إلى الواقع أو الغالب. انتهى.

و أقول: هذا التقييد مما أبداه رحمه الله، و لم أره فى كلام غيره، و هو أحوط، لكن استنباط تجويز أخذ الخراج مطلقا و إن لم يأخذه الجائر من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٧

ضَيْقًا قَالَ قُلْتُ نَعَمْ فَإِنْ شِئْتَ وَسَعَتْ عَلَيَّ قَالَ اشْتَرِهِ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍِ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عِنْدَهُ إِسْمَاعِيلُ ابْنُهُ فَقَالَ مَا يَمْنَعُ ابْنَ أَبِي سَمَّاكِ أَنْ يُخْرِجَ شَبَابَ الشَّيْعَةِ فَيَكْفُونَهُ مَا يَكْفِيهِ النَّاسُ وَ يُعْطِيهِمْ مَا يُعْطَى النَّاسَ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي لِمَ تَرَكْتَ عَطَاءَكَ قَالَ قُلْتُ مَخَافَةَ عَلَى دِينِي قَالَ مَا مَنَعَ ابْنَ أَبِي سَمَّاكِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ بِعَطَائِكَ أَمْ مَا عَلِمَ أَنَّ لَكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ نَصِيبًا

قوله عليه السلام: فى شراء الطعام كأنه كان من صدقات هؤلاء، أو من جوائزهم، أو من أملاكهم، أو خراجهم.

الحديث الرابع و الخمسون: حسن.

قوله: فقال يمكن أن يكون القائل إسماعيل، فيكون الاستدلال بتقريره عليه السلام.

قوله: أن يخرج شباب الشيعة أى: إلى أمورهم و حوائجهم، فيعطيهما ما يعطى العامة من الأجر.

و فى بعض النسخ "شبان" و الشباب و الشبان جمع شاب.

قوله: لم تركت عطاءك قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى: لا تأخذ منه ما كنت تأخذه سابقا، فقال الحضرمي: لأنهم لا يعطون من لم يذهب إليهم،

و أنا أخاف الله تعالى في

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٨

[الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَيِّمَاعَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الْخِيَانَةِ وَالسَّرِقَةِ فَقَالَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا اشْتَرَيْتَهُ مِنَ الْعَامِلِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَمَاءِ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ ع عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ ع كَانَا يَقْبَلَانِ جَوَائِزَ مُعَاوِيَةَ

الذهاب إليهم أن يكون ركونا إليهم. فقال: لم لا يبعث عطاءك إليك بدون أن تذهب إليه.

الحديث الخامس والخمسون: موثق.

و عليه عمل أكثر الأصحاب، كما عرفت.

الحديث السادس والخمسون: موثق كالصحيح.

و في بعض النسخ: عن الحسين بن أبي العلاء.

قوله عليه السلام: كانا يقبلان قال الوالد العلامة قدس سره: لأنها كانت حقهما، أو يأخذان بنيه الخمس، أو ليعطيا غيرهما تقيه. و روى متواترا أن الحسن عليه السلام لما صالح معاوية شرط أن يكون خراج دارابجرد له ولأخيه، و كان أهلها مؤمنين يعتقدون إمامته و إمامه الحسين عليه السلام بعده، و لم يأخذا من معاوية شيئا.

و هذا الخبر على المجاز، لأن معاوية لما كان مسلطا على المؤمنين و كان قادرا على المنع، فكأنه أعطاهما، مع أنهما قبلا لأولاد المؤمنين الذين قتلوا مع أمير المؤمنين صلوات الله عليه بصفين، و حكم الملعون أن لا يعطى لهم من ماله شيئا، فأرادا عليهما السلام لهم لا لأنفسهما.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٩

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ أَخْبَرَنِي زُرَّارَةُ قَالَ اشْتَرَى ضُرَيْسُ بْنُ عَبِيدِ الْمَلَكِ وَأَخُوهُ مِنْ هَيْبَةَ أَرْزَأَ
بِثَلَاثِمِائَةِ أَلْفٍ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ وَيْلَكَ أَوْ وَيْحَكَ انْظُرْ إِلَى خُمْسِ هَذَا الْمَالِ فَاَبْعَثْ بِهِ إِلَيْهِ وَاحْتَسِبِ الْبَاقِيَ قَالَ فَأَبَى ذَلِكَ قَالَ فَأَدَّى
الْمَالَ وَقَدِمَ هَوْلَاءُ فَذَهَبَ أَمْرِي أُمَّيَّةَ قَالَ فَقُلْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ مُبَادِرًا لِلْجَوَابِ هُوَ لَهُ هُوَ لَهُ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ

و صنّف محمد بن بحر الشيباني كتابا في هذا المعنى و غيره من علمائنا، و ذكروا الأخبار في هذا الباب.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

قوله: و احتبس الباقي و كان ذلك في ابتداء تغيير دوله بنى أميه، و كان يمكنهما أن لا يعطيا ثمن الأرز إلى هبیره.

قوله: و قدم هؤلاء أى: بنى العباس لعنهم الله تعالى.

قوله: قد أداها أى: ثمن الأرز.

قوله: فعض على إصبعه أى: تأسفا، لأن أموال هؤلاء حلال على شيعتهم صلوات الله عليهم، لأنه

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٠

[الحديث ٥٨]

٥٨ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَجِئُنِي مَنْ يَنْظَلُّمُ فَيَقُولُ ظَلَمُونِي فَقَالَ اشْتَرِهِ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ الشَّيْءَ وَ أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ فَقَالَ اشْتَرِهِ مِنْهُ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رَزِينٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ إِنِّي أَخَالَطُ السُّلْطَانَ فَيَكُونُ عِنْدِي الْجَارِيَةُ فَيَأْخُذُونَهَا أَوِ الدَّابَّةُ الْفَارِهُةُ

إماما لهم، أو اختياره بأيديهم و قد أحلوا لشيعتهم.

الحديث الثامن و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: اشتره يمكن حمله على ما إذا كان المظلوم من العامه، لأنه يلزمهم بمقتضى مذهبهم إعطاؤه، أو لأنه مدع ولا يثبت بقوله، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

وقال الشهيد رحمه الله: ولا يشترط فيه رضى المالك، ولا يقدر فيه تظلمه.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٢٩٠

الحديث التاسع والخمسون: صحيح.

قوله: إنه يظلم قال الوالد العلامة طاب مرقده: أى مجملاً لا خصوص هذا المال، ولو علم يجوز أيضاً مع الكراهه.

الحديث الستون: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩١

فَيَعْتُونَ فَيَأْخُذُونَهَا ثُمَّ يَقَعُ لَهُمْ عِنْدَى الْمَالِ فَلِئِىَ أَنْ آخُذَهُ قَالَ خُذْ مِثْلَ ذَلِكَ وَ لَا تَرُدْ عَلَيْهِ.

[الحديث ٦١]

٦١ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي وَ لَادٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَرَى فِى رَجُلٍ يَلِى أَعْمَالَ السُّلْطَانِ لَيْسَ لَهُ مَكْسَبٌ إِلاَّ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَ أَنَا أُمُرٌ بِهِ فَأَنْزَلُ عَلَيْهِ فَيُضْئِى فِى وَ يُحْسِنُ إِلِىَّ وَ رَبَّمَا أَمَرَ لِي بِالْأَعْمَالِ وَ الْكُشُورِ وَ قَدْ ضَاقَ صَدْرِي مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِي كُلْ وَ خُذْ مِنْهُ فَلَكَ الْمَهْنَةُ وَ عَلَيْهِ الْوِزْرُ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَأُتَعْنَهُمْ عَلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمِعْزَى قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ أُمُرٌ بِالْعَامِلِ فَيَجِزُنِي بِالْأَعْمَالِ أَخَذَهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ أَحْجُّ بِهَا قَالَ نَعَمْ

وقال الوالد العلامة قدس سره: يدل على جواز التقاص، كما تقدم الأخبار الكثيرة في ذلك، و عدم أخذ الزائد على الحق للاستحباب، أو إذا لم ينو أداء خمسه.

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

الحديث الثانى و الستون: موثق.

قوله عليه السلام: لا تعنهم على بناء مسجد أى: فكيف على غيره؟ و حمل على الكراهه.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٢

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَمْرٌ بِالْعَامِلِ فَيَصِلُنِي بِالصَّلَةِ أَقْبَلُهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ أَحْسِبُ مِنْهَا قَالَ نَعَمْ وَ حُجَّ مِنْهَا.

[الحديث ٦٥]

٦٥ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَ هُوَ فِي دِيْوَانِ هَوْلَاءَ وَ هُوَ يُحِبُّ آلَ مُحَمَّدٍ عَ وَ يُخْرُجُ مَعَ هَوْلَاءَ وَ فِي بَعْثِهِمْ فَيُقْتَلُ تَحْتَ رَأْيِهِمْ قَالَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَسْكِينٍ دَخَلَ مَعَهُمْ رَجَاءً أَنْ يُصِيبَ مَعَهُمْ شَيْئاً يُغْنِيهِ اللَّهُ بِهِ فَمَاتَ فِي بَعْثِهِمْ قَالَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَجِيرِ إِنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَى تِيَابَتِهِمْ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ فَضِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ امْرَأَةٍ مِنْ آلِ فَلَانٍ بَعْضَ قَطَائِعِهِمْ وَ كَتَبَ عَلَيْهَا كِتَاباً بِأَنَّهَا قَدْ قَبْضَتِ الْمَالَ وَ لَمْ تَقْبِضْهُ فَيُعْطِيهَا الْمَالَ أَمْ يَمْنَعُهَا قَالَ فَلْيَقُلْ لَهُ لِيَمْنَعُهَا أَشَدَّ الْمَنْعِ فَإِنَّهَا بَاعَتْهُ مَا لَمْ تَمْلِكْهُ

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

قوله: من آل فلان قال الوالد العلامة طاب مضجعه: أى بنى العباس. و يدل على عدم جواز بيع الأراضى المفتوحة عنوه إلا للشيعة تبعاً للآثار. انتهى.

و يحتمل أن يكون المراد ما أقطعها السلطان مما ليس لهم إقطاعها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٣

[الحديث ٦٧]

٦٧ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي يَدِهِ مَالٌ لِأَيْتَامٍ فَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيَمِدُّ يَدَهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَنْوِي أَنْ يَرُدَّهُ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ إِلَّا الْقَصْدَ وَلَا يُسْرِفَ فَإِنْ كَانَ مِنْ بَيْتِهِ أَنْ لَا يَرُدَّهُ إِلَيْهِمْ فَهُوَ بِالْمَنْزِلِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا

الحديث السابع و الستون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: ظاهر الخبر يدل على جواز الأخذ من مال اليتيم قرضاً، و حرمة بدون قصد الرد. و المشهور بين الأصحاب عدم الجواز إلا للولى الملى، أو الأخذ للنفقة الواجبه عليه فى ماله، كالجد للأب أو الأب إذا كانا معسرين، و كان للطفل ما يزيد على قوت يومه، و الأب يأخذ لنفسه و للأم.

انتهى.

و أقول: الأقوال

فى تلك المسأله خمسه:

الأول: أن لمن له ولايه شرعيه على الطفل، سواء كان بالأصاله كالأب و الجد، أم لا كالوصى أن يأخذ أجره مثل عمله، اختاره المحقق فى الشرائع.

الثانى: أنه يأخذ قدر كفايته، لقوله تعالى " فليأكل بالمعروفِ "

الثالث: أنه يأخذ أقل الأمرين منهما.

الرابع: وجوب استعفافه إن كان غنيا، و استحقات أجره المثل مع فقره.

الخامس: وجوب الاستعفاف مع الغناء، و جواز أقل الأمرين مع الفقر، و مثبتو أقل الأمرين من غير تقييد حملوا الأمر بالاستعفاف فى الآيه على الاستحباب، و ادعوا أن لفظ الاستعفاف مشعر به، و قيد الأكثر جواز الأخذ بنيه أخذ العوض

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٤

[الحديث ٦٨]

٦٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ قَالَ قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى أَخٍ لَنَا فِي بَيْتِ أَيْتَامٍ وَ مَعَهُمْ خَادِمٌ لَهُمْ فَتَقْعِدُ عَلَى بَسَاطِهِمْ وَ نَشْرَبُ مِنْ مَائِهِمْ وَ يَخْدُمُنَا خَادِمُهُمْ وَ رَبَّمَا طَعَمْنَا فِيهِ الطَّعَامَ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِنَا وَ فِيهِ مِنْ طَعَامِهِمْ فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ دُخُولُكُمْ عَلَيْهِمْ مَنفَعَةً لَهُمْ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ لَهُمْ فَلَا وَ قَالَ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ فَأَنْتُمْ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ إِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قَالَ مَنْ كَانَ يَلِي شَيْئًا لِلْيَتَامَى وَ هُوَ مُخْتِاجٌ لَيْسَ لَهُ مَا يَقِيمُهُ فَهُوَ يَتَقَاضَى أَمْوَالَهُمْ وَ يَقُومُ فِي ضَيْعَتِهِمْ

بعمله، أما لو نوى التبرع لم يكن له أخذ شىء مطلقا.

الحديث الثامن و الستون: حسن.

قوله عليه السلام: و إن كان فيه ضرر و الأحوط فيما لا يكون فيه نفع و لا ضرر الاجتناب، لتعارض المفهومين فيه.

الحديث التاسع و الستون: موثق.

وقال الوالد العلامة قدس سره: المشهور بين الأصحاب أن المراد الأكل بحسب المتعارف، و هو أجره المثل، و تختلف بحسب الأعمال و الأشخاص. انتهى.

وقال الفاضل الأردبيلي رحمه الله في تفسير آيات الأحكام: " وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ " ثم أكد التحريم بعدم جواز أكل أموالهم و لو كان قليلا، أو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٥

فَلْيَأْكُلْ بِقَدْرٍ وَلَا يُسْرِفْ وَإِنْ

كَانَتْ ضَيَعَتُهُمْ لَا تَشْغَلُهُ عَمَّا يُعَالِجُ لِنَفْسِهِ فَلَا يَزْرَأَنَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا.

[الحدِيث ٧٠]

٧٠ عَنْهُ عَنْ عُمَيْرَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ قَالَ يَعْنِي الْيَتَامَى إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَلِي الْأَيْتَامَ فِي حَجْرِهِ فَلْيُخْرِجْ مِنْ مَالِهِ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى قَدْرِ مَا

التصرف مطلقا، و يكون الأكل كناية عنه بانضمام شىء منها إلى أموالكم، فيفهم الانفراد بالطريق الأولى.

و يحتمل أنه كان الواقع ذلك، فنهى عنه، فأكد بأن ذلك الأكل كان ذنبا عظيما، و هذه مخصصه، فإن أكل مقدار أجره المثل أو ما يحتاج إليه الوصى، لما دل عليه قوله "فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ" جائز، و كذا أكل أموالهم بالانضمام مع التخمين، بحيث يعلم عدم أكل زياده عن أموالهم، لما روى أنه نزلت هذه الآية كرهوا مخالطة اليتامى، فشق ذلك عليهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، فأنزل الله سبحانه "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ" الآية.

قال فى مجمع البيان: و هو المروى عن السيدين الباقر و الصادق عليهما السلام.

قوله عليه السلام: فلا يرزأن قال فى الصحاح: ما رزأته ماله و ما رزأته ما نقصته.

الحدِيث السبعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٦

يُخْرِجُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ فَيَخَالِطُهُمْ وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا وَ لَا يَزْرَأَنَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا إِنَّمَا هِيَ النَّارُ.

[الحدِيث ٧١]

٧١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قَالَ الْمَعْرُوفُ هُوَ الْقَوْتُ وَ إِنَّمَا عَنِ الْوَصِيِّ وَ الْقَيْمِ فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يُصْلِحُهُمْ.

[الحدِيث ٧٢]

٧٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع سَأَلَنِي عَيْسَى بْنُ مُوسَى - عَنِ الْقَيْمِ لِلْأَيْتَامِ فِي الْإِبِلِ مَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا فَقُلْتُ إِذَا لَاطَ حَوْضَهَا وَ طَلَبَ ضَالَّتَهَا وَ هُنَّ جَزَبَاهَا فَلَهُ أَنْ يُصِيبَ مِنْ لَبِنِهَا مِنْ غَيْرِ نَهْكَ

قوله عليه السلام: إنما هي النار أى: يوصل إليها، فكأنها نفسها.

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: المعروف هو القوت أى: لا يدخل فيه غير الأكل، و حمل على الاستحباب.

الحديث الثانى و السبعون: موثق.

قوله عليه السلام: إذا لاط حوضها قال فى النهايه: و فى حديث ابن عباس "فإن كنت تلوط حوضها" أى تطينه و تصلحه، و أصله من اللصوق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٧

لِضَرَعٍ وَ لَا فَسَادٍ لِنَسْلِ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَقَالَ ذَلِكَ رَجُلٌ يَحْبِسُ نَفْسَهُ عَنِ الْمَعِيشَةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ إِذَا كَانَ يُضِلُّ لِهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَإِنْ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ إِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَاخْوَانُكُمْ قَالَ يُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَدْرَ مَا يَكْفِيهِمْ وَ تُخْرِجُ مِنْ مَالِكَ قَدْرَ مَا يَكْفِيكَ ثُمَّ تَنْفِقُهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانُوا يَتَامَى صِغَارًا وَ كِبَارًا وَ بَعْضُهُمْ

قوله عليه السلام: و هنا جربها أى: أصلح جربها، و هو المرض المعروف.

و فى النهايه: هنأت البعير إهناؤه إذا طليته بالهناء و هو القطران، و منه حديث ابن عباس "إن كنت تهنأ جربها" أى: تعالج جرب إبلها بالقطران.

قوله عليه السلام: من غير نهك لضرع قال فى النهايه:

فيه " غير مضر بنسل و لا ناهك في الحلب " أى: غير مبالغ فيه، يقال: نهكت الناقة حلبا أنهكها إذا لم يبق في ضرعها لبنا.

الحديث الثالث و السبعون: مجهول.

قوله: و ما لهم جميعا أى: مخلوط و التفريق مضر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٨

أَعْلَى كَشِيوَهُ مِنْ بَعْضٍ وَ بَعْضُهُمْ آكَلٌ مِنْ بَعْضٍ وَ مَالُهُمْ جَمِيعًا فَقَالَ أَمَّا الْكَشِيوَهُ فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ تَمَنُّ كَشِيوَتِهِ وَ أَمَّا الطَّعَامُ فَاجْعَلُوهُ جَمِيعًا فَإِنَّ الصَّغِيرَ يُوشِكُ أَنْ يَأْكُلَ مِثْلَ الْكَبِيرِ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُرَيْلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ وَلِيَ مَالَ يَتِيمٍ فَاسْتَقْرَضَ مِنْهُ شَيْئًا فَقَالَ إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع قَدْ كَانَ يَسْتَقْرِضُ مِنْ مَالِ أَيْتَامٍ كَانُوا فِي حَجْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ٧٥]

٧٥ عَنْهُ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ أَخِي أَمَرَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَالِ يَتِيمٍ فِي حَجْرِهِ يَتَجَرَّبُ بِهِ قَالَ إِنْ كَانَ لِأَخِيكَ مَالٌ يُحِيطُ بِمَالِ الْيَتِيمِ إِنْ تَلَفَ أَوْ أَصَابَهُ شَيْءٌ غَرِمَهُ وَ إِلَّا فَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَالِ الْيَتِيمِ

قوله عليه السلام: فإن الصغير حمل على ما إذا لم يكن خلافه معلوما.

و قال العلامة رحمه الله فى التحرير: يجوز أن يفرد اليتيم بالمأكل و الملبوس و السكنى، و أن يخلطه بعياله و يحسبه كأحدهم من ماله، بإزاء ما يقابل مئوته، و لا يفضل على نفسه، بل يستحب أن يفضل نفسه عليه. و لو كان إفراده أرفق به أفرده، و كذا لو كان الرفق فى مزجه استحبابا.

الحديث الرابع و السبعون: مجهول.

الحديث الخامس و السبعون: ضعيف.

و فى بعض النسخ: عن على بن أسباط بن سالم عن أبيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٩٩

[الحديث ٧٦]

٧٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ عِنْدَهُ مَالٌ لِلْيَتِيمِ فَقَالَ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا لَيْسَ لَهُ مَالٌ فَلَا يَمَسُّ مَالَهُ وَإِنْ هُوَ اتَّجَرَ بِهِ فَالرَّبْحُ لِلْيَتِيمِ وَهُوَ ضَامِنٌ.

[الحديث ٧٧]

٧٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مَالِ الْيَتِيمِ قَالَ الْعَامِلُ بِهِ ضَامِنٌ

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على جواز الاستقراض إذا كان مليا، و حمل على أنه كان وليا، و الظاهر جواز الاكتفاء بأحدهما. انتهى.

و استثنى المتأخرون من الولي الذي يعتبر ملاءته الأب و الجد، فسوغوا لهما اقتراض مال اليتيم مع العسر و اليسر. و استشكله السيد في المدارك.

الحديث السادس و السبعون: مجهول كالصحيح.

و يدل على أن غير الملى ضامن.

و قال المحقق في الشرائع: نعم إذا اتجر من إليه النظر استحب له إخراج الزكاة من مال الطفل، فإن ضمنه و اتجر لنفسه و كان مليا كان الربح له و يستحب الزكاة، أما لو لم يكن مليا أو لم يكن وليا، كان ضامنا و الربح لليتيم و لا زكاة هنا.

و قال الوالد العلامة نور ضريحه: استشكل الأصحاب هذا الحكم، فإنه إذا لم يكن جائزا كان العقد باطلا، فكيف يكون الربح لليتيم. و أوجب بأن النهي في المعاملات لا يدل على الفساد، بدلاله هذه الأخبار.

الحديث السابع و السبعون: حسن.

و قال العلامة رحمه الله في التحرير: و لا يجوز لغير الولي التصرف في مال

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٠

و لِلْيَتِيمِ الرَّبْحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ

لِلْعَامِلِ بِهِ مَالٌ وَقَالَ إِنَّ عَطْبَ أَدَاهُ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَشْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ لِي أَخٌ هَلَكَ فَأَوْصَيْتَنِي إِلَى أَخِ أَكْبَرَ مِنِّي وَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْوَصِيَّةِ وَتَرَكَ ابْنًا صَغِيرًا وَ لَهُ مَالٌ أَفَضَّرْتُ بِهِ لِلابْنِ فَمَا كَانَ مِنْ فَضْلِ سَلَمَةَ لِلْيَتِيمِ وَ ضَمِنَ لَهُ مَالَهُ فَقَالَ إِنَّ كَانَ لِأَخِيكَ مَالٌ يُحِيطُ بِمَالِ الْيَتِيمِ إِنَّ تَلَفَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَالِ الْيَتِيمِ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ بَيْتِهِ الْمَالُ لِأَيْتَامٍ فَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ دَرَاهِمَ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا وَ لَا يُعْلَمُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ الْمَالُ لِلأَيْتَامِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئًا ثُمَّ مَيَسَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيُّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُ أَوْ يُعْطِيهِ الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ أَمْ يَدْفَعُهُ إِلَى الْيَتِيمِ وَ قَدْ بَلَغَ وَ هِيلَ يُجْزِيهِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى وَجْهِ الصَّلَةِ وَ لَا يُعْلَمُهُ أَنَّهُ أَخَذَ لَهُ مَالًا فَقَالَ يُجْزِيهِ أَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ إِذَا أَوْصِيَهُ إِلَى صَاحِبِهِ فَإِنَّ هَذَا مِنَ السَّرَائِرِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْتِهِ إِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَى الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَ عَلَى أَيُّ وَجْهِ شَاءَ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يُعْلَمُهُ أَنَّهُ كَانَ قَبْضَ لَهُ شَيْئًا وَ إِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَى الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ وَقَالَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ صَاحِبُ

اليَتِيمِ، وَ يَجُوزُ لِلْوَالِي مَعَ اعْتِبَارِ الْمَصْلُحَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ. وَ لَوْ اتَّجَرَ الْوَالِي ذَلِكَ وَ حَرَّمَ اقْتِرَاضَ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى الْوَالِي، قَالَ الشَّيْخُ: وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ

ضمانه كان عليه ما يخسر و الربح لليتيم.

الحديث الثامن و السبعون: مجهول.

الحديث التاسع و السبعون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠١

الْمَالِ غَائِبًا فَلْيُدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي كَانَ الْمَالُ فِي يَدِهِ.

[الحديث ٨٠]

٨٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ مَنْدَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْنَا عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَالُ لِأَيْتَامٍ فَلَا يُعْطِيهِمْ حَتَّى يَهْلِكُوا فَيَأْتِيهِ وَارِثُهُمْ وَ وَكَيْلُهُمْ فَيَصَالِحُهُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بَعْضًا وَ يَدَعَ بَعْضًا وَ يُبْرِئُهُ مِمَّا كَانَ أَيْبَرُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٨١]

٨١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِيمَنْ تَوَلَّى مَالَ الْيَتِيمِ مَا لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ فَقَالَ يَنْظُرُ إِلَى مَا كَانَ غَيْرُهُ يَقُومُ بِهِ مِنَ الْأَجْرِ لَهُمْ فَلْيَأْكُلْ بِقَدْرِ ذَلِكَ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَاجُ إِلَى مَالِ ابْنِهِ قَالَ يَأْكُلُ مِنْهُ مَا

قوله عليه السلام: فليدفعه قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يمكن حمله على ما إذا كان ثقة يعلم أنه يوصله إليه، أو كان وكيلا، و إلا فيشكل الاكتفاء بإعطائه إلى الوصى بعد البلوغ.

الحديث الثمانون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يحمل على أنه كان عاجزا عن أداء الجميع و كان تبرع الوارث. أو المراد البراءة بحسب الظاهر، و هو بعيد.

الحديث الحادى و الثمانون: حسن كالصحيح.

الحديث الثاني و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٢

شَاءَ مِنْ غَيْرِ سِرِّهِ وَقَالَ ع فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَالْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ مَا شَاءَ وَلَهُ أَنْ يَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ ابْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ وَقَعَ عَلَيْهَا وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لِرَجُلٍ أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ

و ظاهر هذه الأخبار جواز أكل الرجل من مال ابنه بغير ضمان، و حملوه على ما إذا كان صغيرا و أخذ من ماله للتفقه أو قرضا، و قول النبى صلى الله عليه و آله مفسر بخبر الحسين بن أبى العلاء، و لا يمكن الاستدلال بلفظ "الرجل" على جواز الأخذ من

مال البالغ، لأنه يدل على كون المخاطب عند الخطاب بالغاً لا عند أخذ المال.

قوله عليه السلام: و له أن يقع بأن يقومها و يأخذها بالبيع على نفسه.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يظهر منه جواز التقويم و لو كان الولد بالغاً. و يمكن حمله على ما إذا كان الولد أذن لأبيه، أو كان وقوع الوطاء منه حال صغره و إن لم يكن مكلفاً، لأنه من باب خطاب الوضع. انتهى.

و قال العلامة رحمه الله في التحرير: يحرم على الرجل أن يأخذ من مال والده شيئاً و إن قل بغير إذنه، إلا مع الضرورة التي يخاف منها على نفسه التلف، فيأخذ منه ما يمسك به رمقه، إن كان الوالد ينفق على الولد، أو كان الولد غنياً.

و لو لم ينفق مع وجوب النفقة أجبره الحاكم، فإن فقد الحاكم جاز أخذ الواجب و إن كره الأب.

و قال: يحرم على الأب أن يأخذ من مال ولده البالغ مع غنائه عنه، أو إنفاق الولد عليه قدر الواجب. و لو كان الولد صغيراً جاز للوالد أخذ ماله قرضاً عليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٣

[الحديث ٨٣]

٨٣ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِرَجُلٍ أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مَا أُحِبُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ إِلَّا مَا احتَاجَ إِلَيْهِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي إِبرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ فَيَأْكُلُ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَ لَا يَصْلُحُ لِلْوَلَدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِ وَالِدِهِ

مع يساره و إعساره، و منع ابن إدريس من الاقتراض.

و لو كان للولد مال و الأب معسر، قال الشيخ: يجوز أن يأخذ منه ما يحج به حجه الإسلام دون التطوع لا مع الإذن. و منع ابن إدريس فى الواجب أيضا بغير إذن. و يجوز أن يشتري مال ولده الصغير بالقيمة العدل، و يبيع عليه كذلك.

و لو كان للولد جاريه لم يكن له وطؤها و لا مسها بشهوہ، قال الشيخ: يجوز للأب تقويمها عليه و وطؤها، و قيده فى الاستبصار بالصغير، و هو جيد.

و يجوز للأب المعسر أن يتناول قدر الكفايه من مال ولده الصغير و البالغ مع الامتناع من الإنفاق عليه. و لو كان موسرا حرم ذلك، إلا على جهة القرض من الصغير على ما قلناه، و إن كان ابن إدريس قد خالف فيه.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح.

الحديث الرابع و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٤

[الحديث ٨٥]

٨٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَابِنِهِ مَالٌ فَيَحْتَاجُ الْأَبُ إِلَيْهِ قَالَ يَأْكُلُ مِنْهُ فَأَمَّا الْأُمُّ فَلَا تَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا قَرْضًا عَلَى نَفْسِهَا

الحديث الخامس و الثمانون: حسن.

و هذا الخبر صريح فى جواز أخذ الأب بغير قرض، و هو خلاف للمشهور، و أيضا

جواز أخذ الأم قرضاً غير مشهور، إلا أن يحمل على ما إذا كانت قيمه أو كان الأخذ بإذن الولي، و الحمل على النفقه مشترك بينهما، إلا أن يحمل على أنها تأخذ قرضاً للنفقه إلى أن تلاقى الولد فينفذه.

وقال الوالد العلامة طاب مضجعه: الظاهر أن المراد بالأكل التصرف بعنوان التملك، وإلا فلا شك في جواز الأكل لكثير من الأقرباء و المنتسبين حتى بالصدافه كما قال تعالى " وَ لَا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ " الآية.

وقال في التحرير: و يحرم على الأم أخذ شىء من مال ولدها، صغيراً كان أو كبيراً، و كذا الولد لا يجوز أن يأخذ من مال والدته شيئاً. و لو كانت معسره و هو موسر، أجبر على نفقتها، و هل لها أن تقترض من مال الولد؟ جوزة الشيخ، و منعه ابن إدريس، و عندي فيه توقف، و بقول الشيخ روايه حسنه.

وقال في الدروس: لا- يجوز تناول الأم من مال الولد شيئاً إلا بإذن الولي، أو مقاصه. و ليس لها الاقتراض من مال الصغير، و جوزة على بن بابويه و الشيخ و القاضي، و ربما حمل على الوصيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٥

[الحدِيث ٨٦]

٨٦ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَوَلَدِهِ مَالٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَالَ فَلْيَأْخُذْ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حَيَّةً فَمَا أَحَبُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا قَرْضاً عَلَى نَفْسِهَا.

[الحدِيث ٨٧]

٨٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ قَالَ قُوَّتُهُ بِغَيْرِ سِرْفٍ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ فَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ص لِلرَّجُلِ الَّذِي أَتَاهُ فَقَدَّمَ أَبَاهُ فَقَالَ أَنْتَ وَ مَالُكَ لِأَبِيكَ فَقَالَ إِنَّمَا جَاءَ بِأَبِيهِ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَبِي قَدْ ظَلَمَنِي مِيرَاثِي مِنْ أُمِّي فَأَخْبَرَهُ الْأَبُ أَنَّهُ قَدْ أَنْفَقَهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ أَنْتَ وَ مَالُكَ لِأَبِيكَ وَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الرَّجُلِ شَيْءٌ أَ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَحْبِسُ الْأَبَ لِلْبَائِنِ.

[الحدِيث ٨٨]

٨٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَ يَحِبُّ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ يَحِبُّ حَجَّهَ الْإِسْلَامِ وَ يُنْفِقُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ يَحِبُّ مِنْهُ وَ يُنْفِقُ مِنْهُ إِنَّ مَالَ الْوَالِدِ لِلْوَالِدِ وَ لَيْسَ لِلْوَالِدِ أَنْ يُنْفِقَ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

[الحدِيث ٨٩]

٨٩ الْحُسَيْنُ بْنُ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُهُ يَغْنَى

الحديث السادس و الثمانون: موثق.

الحديث السابع و الثمانون: مجهول.

الحديث الثامن و الثمانون: موثق.

و يدل على مذهب الشيخ من جواز الحج الواجب من ماله.

الحديث التاسع و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٦

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع مَاذَا يَحِلُّ لِلْوَالِدِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ قَالَ أَمَّا إِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ وَلَدُهُ بِأَحْسَنِ النَّفَقَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا بِأَنْ كَانَ لَوَالِدِهِ جَارِيَةٌ لِلْوَالِدِ فِيهَا نَصِيبٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا إِلَّا أَنْ يُقَوِّمَهَا قِيمَةً يُصَيِّرُ لَوَالِدِهِ قِيمَتَهَا عَلَيْهِ قَالَ وَيُعْلَنُ ذَلِكَ قَالَ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْوَالِدِ أَيْزَأُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ شَيْئًا قَالَ نَعَمْ وَ لَا يَزْأُ الْوَالِدُ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ وُلْدٌ صِغَارٌ لَهُمْ جَارِيَةٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَفْتَضَّهَا مِنْهُ فَلْيُقَوِّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ قِيمَةً ثُمَّ لِيُصْنَعْ بِهَا مَا شَاءَ إِنْ شَاءَ وَطِئَ وَإِنْ شَاءَ بَاعَ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَالِدِ يَحِلُّ لَهُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ إِذَا احتاج إليه قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَرَادَ أَنْ يَنْكِحَهَا قَوِّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ وَيُعْلَنُ ذَلِكَ قَالَ وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ جَارِيَةٌ فَأَبُوهُ أَمْلَكَ بِهَا أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَمْسَسَهَا الْإِبْنُ.

[الحديث ٩١]

٩١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ أَنِّي كُنْتُ وَهَبْتُ لِإِبْنَتِهِ لِي جَارِيَةً حَيْثُ زَوَّجْتُهَا فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهَا وَفِي بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ هِيَ وَالْجَارِيَةُ أَوْ فَيَحِلُّ لِي أَنْ أَطَّأَ الْجَارِيَةَ قَالَ قَوِّمَهَا قِيمَةً عَادِلَةً وَأَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ شِئْتَ فَطَّأَهَا

قوله: و يعلن ذلك لثلا يتهمه ولده بالزنا، أو ليلا يطأها الولد بعد البلوغ.

الحديث التسعون: موثق.

و ظاهر لفظ "الرجل" أنه يجوز للأب تقويم جاريه ولده البالغ.

الحديث الحادى و التسعون: موثق.

و هو أيضا يدل على جواز أخذه من البالغه، إلا أن يحمل على الإذن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٧

[الحديث ٩٢]

٩٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ امْرَأَةٌ دَفَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا مَالًا مِنْ مَالِهَا لِيُعْمَلَ بِهِ وَقَالَتْ لَهُ حِينَ دَفَعَتْ إِلَيْهِ أَنْفَقَ مِنْهُ فَإِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدِيثٌ فَمَا أَنْفَقْتَ مِنْهُ لَكَ حَلَالٌ طَيِّبٌ وَإِنْ حَدَّثَ بِي حَدِيثٌ فَمَا أَنْفَقْتَ مِنْهُ لَكَ حَلَالٌ طَيِّبٌ فَقَالَ أَعِدْ عَلَيَّ يَا سَعِيدُ فَلَمَّا ذَهَبَتْ أُعِيدُ عَلَيْهِ عَرَضَ فِيهَا صَاحِبُهَا وَكَانَ مَعِيَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ فَلَمَّا فَرَّغَ أَشَارَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى صَاحِبِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ يَا هَذَا إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ أَوْصَتْ بِذَلِكَ إِلَيْكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ فَحَلَالٌ طَيِّبٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ - فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا.

[الحديث ٩٣]

٩٣ عَنْهُ عَنْ عُمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا قَالَ يَعْنِي بِذَلِكَ أَمْوَالَهُنَّ الَّتِي فِي أَيْدِيهِنَّ مِمَّا يَمْلِكُنَّ

الحديث الثانى و التسعون: موثق.

قوله عليه السلام: يا هذا إن كان وصيه كما هو ظاهر أوصت، فمحمول على الثلث، و يحتمل الإباحه أيضا. و الهنىء: ما يلذ أكله، و المرىء: ما يحمد عاقبته.

الحديث الثالث و التسعون: موثق.

قوله عليه السلام: مما يمكن كان المراد بيان عدم اختصاصه بالمهر، و إن كان ظاهره اختصاصه بغيره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٨

[الحديث ٩٤]

٩٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَمَّا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَّصِقَ بِهِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَالَ الْمَأْدُومُ.

[الحديث ٩٥]

٩٥ وَ سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنِ الْمَرْأَةِ لَهَا أَنْ تُعْطَى مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يُحَلَّلَهَا

الحديث الرابع و التسعون: موثق.

قوله عليه السلام: المأدوم ينبغي حمله على ما إذا لم يعلم عدم الإذن.

قال فى التحرير: لا يجوز للمرأة أن تأخذ شيئاً من مال زوجها و إن قل إلا بإذنه و يجوز لها أخذ المأدوم إذا كان يسيراً و يتصدق به، مع عدم الإضرار بالزوج.

و لو منعها لفظاً حرم، و لا- يترخص فى ذلك من يقوم مقام المرأة فى المنزل، كالجارية و البنت و الأخت و الغلام، و المرأة الممنوعة من التصرف فى طعامه لا تجوز لها الصدقة بشئ منه.

الحديث الخامس و التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا أن يحللها قال الوالد العلامة طاب مرقدہ: أى: يجعلها فى حل، و يأذن لها مطلقاً أو مقيداً بقدر، فالأحوط أن لا تعطى من مال زوجها إلا بالإذن الصريح، بل من مالها أيضاً، كما يظهر من بعض الأخبار، و يمكن تخصيص هذا الخبر بما عدا المأدوم لكن الأحوط تركه أيضاً لأنه يمكن أن يكون الشائع فى ذلك الزمان و تلك البلاد

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٠٩

[الحديث ٩٦]

٩٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ تَدْفَعُ إِلَيْهِ امْرَأَتَهُ الْمَالَ فَتَقُولُ لَهُ اعْمَلْ بِهِ وَ اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ - أَلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْجَارِيَةَ يَطُؤُهَا قَالَ لَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

[الحديث ٩٧]

٩٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُنْدَرِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ دَفَعْتَ إِلَيَّ امْرَأَتِي مَالًا أَعْمَلُ بِهِ فَاشْتَرَيْتُ مِنْ مَالِهَا الْجَارِيَةَ أَطَاهَا قَالَ فَقَالَ أَرَادَتْ أَنْ تَقْرَأَ عَيْنَكَ وَ تُسَخِّنَ عَيْنَهَا.

[الحديث ٩٨]

٩٨ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع

ذلك، فرخص من حيث الإذن الفحوى.

الحديث السادس و التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس له ذلك لأن القرينه قائمه على أن هذا خارج عن المأذون و يمكن حمله على الكراهه.

قال فى التحرير: و لا- يجوز للرجل أن يأخذ من مال زوجته شيئاً مع عدم الإذن، و يقتصر على المأذون. و لو دفعت إليه مالا و شرطت له الانتفاع به، جاز التصرف فيه، و يكره أن يشتري به جاريه يطأها. و لو أذنت، فلا- كراهيه. و لو شرطت جميعه كان قرضاً، و لو شرطت الربح لها بأجمعه كان بضاعه.

الحديث السابع و التسعون: حسن.

الحديث الثامن و التسعون: مرسل كالصحيح.

و يدل على أن الأخباريين لم يكونوا عارين عن طريقه الاستنباط و الاستدلال.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٠

أَنَّهُ قَالَ لَمَّا يُجْبَرُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى نَفَقَةِ الْمَبْرُورِ وَ الْوَلَدِ قَالَ قُلْتُ لِجَمِيلٍ فَالْمَرْأَةُ قَالَ قَدْ رَوَى أَصِيحَابُنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَسَاهَا مَا يُوَارِي عَوْرَتَهَا وَ أَطْعَمَهَا مَا يُقِيمُ صُدْلَهَا قَامَتْ مَعَهُ وَ إِلَّا طَلَّقَهَا قَالَ قُلْتُ لِجَمِيلٍ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى نَفَقَةِ الْأُخْتِ قَالَ إِنْ أُجْبِرَ عَلَى نَفَقَةِ الْأُخْتِ كَانَ ذَلِكَ خِلَافَ الرَّوَايَةِ.

[الحديث ٩٩]

٩٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ زُرْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع إِنِّي أَخَالِطُ السُّلْطَانَ فَتَكُونُ عِنْدِي الْجَارِيَةُ فَيَأْخُذُونَهَا وَ الدَّابَّةُ الْفَارِهُةُ فَيَأْخُذُونَهَا ثُمَّ يَقَعُ لَهُمْ عِنْدِي الْمَالُ فَلِي أَنْ آخُذَهُ فَقَالَ خُذْ مِثْلَ ذَلِكَ وَ لَا تَرُدْ عَلَيْهِ شَيْئاً.

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مَسِيكَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِيِّ أَنَّ شَهَاباً مَرَّاهُ فِي رَجُلٍ ذَهَبَ لَهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَ اسْتَوْدَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فَقُلْتُ لَهُ خُذْهَا مَكَانَ الْأَلْفِ الَّذِي أَخَذَ مِنْكَ فَأَبَى شَهَابٌ قَالَ فَدَخَلَ شَهَابٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ أَمَا أَنَا فَأُجِبُ أَنْ تَأْخُذَ وَ تَحْلِفَ

الحديث التاسع و التسعون: صحيح على الظاهر.

إذ فى بعض النسخ " داود بن زربى " و هو أصوب. و قد مر مأخوذاً من كتاب أحمد بن محمد بن عيسى، و هنا أخذه من كتاب

الحديث المائة: صحيح و يدل على جواز التقاص من الوديعة بل استحبابه، و روى عدمه.

قال فى الدرور: المروى عدم جواز الأخذ من الوديعة، و حمل على الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١١

[الحديث ١٠١]

١٠١ الحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ لِي عِنْدَهُ مَالٌ فَكَابَرَنِي عَلَيْهِ ثُمَّ حَلَفَ ثُمَّ وَقَعَ لَهُ عِنْدِي مَالٌ أَخَذَهُ لِمَكَانٍ مَالِي الَّذِي أَخَذَهُ وَجَحَدَهُ وَأَخْلَفَ عَلَيْهِ كَمَا صَيَّعَ قَالَ إِنْ خَانَكَ فَلَا تُخُنْهُ وَلَا تَدْخُلْ فِيهَا عَيْبَتَهُ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَخِي الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَدَخَلَتِ امْرَأَةٌ وَكُنْتُ أَقْرَبَ الْقَوْمِ إِلَيْهَا فَقَالَتْ لِي اسْأَلْهُ فَقُلْتُ عَمَّا ذَا فَقَالَتْ إِنَّ ابْنِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا كَانَ فِي يَدِ أَخِي فَأَتْلَفَهُ ثُمَّ أَفَادَ مَالًا فَأَوْدَعَنِيهِ فَلِي أَنْ أَخَذَهُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَتْلَفَ مِنْ شَيْءٍ فَأَخْبِرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ لَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ وَ لَا تُخُنْ مَنْ خَانَكَ

الحديث الحادى و المائة: صحيح.

و يدل على عدم جواز التقاص بعد الإحلاف، كما هو المشهور.

قال الشهيد الثانى رحمه الله فى الروضة: فإن حلف المنكر على الوجه المعتبر سقطت الدعوى عنه، و إن بقى الحق فى ذمته، و حرم مقاصته لو ظفر له المدعى بمال، و إن كان مماثلا لحقه، لا أن يكذب المنكر نفسه بعد ذلك.

و قال فى المسالك: عدم جواز التقاص حيثئذ هو المشهور، و لا يظهر فيه مخالف.

الحديث الثانى و المائة: مجهول.

و قال الوالد العلامة نور ضريحه: يمكن حمل هذا الخبر على ما إذا حلفه، و هذا أحد وجود الجمع بين الأخبار. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٢

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ لِي عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ فَجَحَدَنِي وَحَلَفَ عَلَيْهَا أَيْجُوزُ لِي إِنْ وَقَعَ لَهُ قِبَلِي دَرَاهِمٌ أَنْ أَخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ حَقِّي قَالَ فَقَالَ نَعَمْ وَ لَكِنْ لِهَذَا كَلَامٌ قُلْتُ وَ مَا هُوَ قَالَ تَقُولُ اللَّهُمَّ لَمْ أَخُذْهُ ظُلْمًا وَ لَا خِيَانَةً وَ إِنَّمَا أَخَذْتُهُ مَكَانَ مَالِي الَّذِي أَخَذَ مِنِّي لَمْ أَزِدْهُ شَيْئًا عَلَيْهِ

و قيل فى الجمع بين هذه الأخبار: إن أخبار

المنع محموله على ما إذا كانت وديعه، و الجواز على غيرها. ولا يخفى ما فيه، إذ كثير من أخبار الجواز وارده في الوديعة، و الأولى الحمل على الكراهه مطلقا، كما فعله الأكثر.

و يخطر بالبال وجه آخر: بأن يحمل المنع على ما إذا كان المال للشيعة، و الجواز على غيره.

الحديث الثالث و المائة: حسن على الظاهر.

إذ الظاهر " عن أبي بكر " كما في بعض النسخ، و في بعضها " عن أبي بكر " و في بعضها " عن ابن بكر " و هما تصحيفان. و كذا سنده الثاني حسن.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: هذا الخبر كالماتر عن الحضرمي، و لكن عباراته مختلفه، و الظاهر سيما من اختلاف العبارات أنها لا تحتاج إليها، بل المقصود قصد التقاص ليمتاز عن السرقة. انتهى.

و قال في الدروس: تجوز المقاصه المشروعه من الوديعة على كراهه، و ينبغي أن يقول ما في روايه الحضرمي. انتهى.

و ما في هذا الخبر من تجويز التقاص مع الإحلاف مخالف لسائر الأخبار، و قد مر بعضها، و لما هو مقطوع به في كلامهم. و يمكن حمله على ما إذا لم يكن

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٣

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع نَحْوَهُ.

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ مُوسَى بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَتَبَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا لِيَصْرِفَهُ فِي بَعْضِ وُجُوهِ الْبِرِّ فَلَمْ يُمْكِنَهُ صَرْفُ ذَلِكَ الْمَالِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ وَ قَدْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ مَالٌ بِقَدْرِ هَذَا الْمَالِ فَسَأَلَ هَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ أَقْبِضَ مَالِي أَوْ أَرُدَّهُ عَلَيْهِ وَ أَقْتَضِيهِ فَكَتَبَ ع إِلَيْهِ أَقْبِضْ مَالَكَ مِمَّا فِي يَدَيْكَ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ غَضِبَ رَجُلًا مَالًا أَوْ جَارِيَةً ثُمَّ وَقَعَ عِنْدَهُ مَالٌ بِسَبَبِ وَدِيعِهِ أَوْ قَرْضٍ مِثْلُ مَا خَانَهُ أَوْ غَضِبَهُ أَيْ جَلُّ لَهُ حَبْسُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا فَكَتَبَ ع نَعَمْ يَجِلُّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بِقَدْرِ حَقِّهِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَ يُسَلِّمُ الْبَاقِيَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

الحلف عند الحاكم، أو كان عند حكام الجور، أو كان أكذب نفسه بعد الحلف، أو كان مخالفاً، وإن لم ينفع الأخير في مخالفته المشهور.

الحديث الخامس و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: اقتض كذا كان بخطه، و الظاهر "اقتص" بالمهملة من التقاص. و فى بعض النسخ "اقبض" بالباء و الضاد من القبض.

الحديث السادس و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٤

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ فَيَجْحَدُهُ فَيُظْفِرُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ الَّذِي جَحَدَهُ أَوْ يَأْخُذُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْجَا حِدُ بِذَلِكَ قَالَ نَعَمْ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَمَّا تَنَافَى بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهَا وَجْهًا فَالَّذِي أَقُولُهُ أَنَّهُ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَأَنْكَرَهُ فَاسْتَحْلَفَهُ عَلَى ذَلِكَ فَحَلَفَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا عَلَى حَالٍ لِمَا رَوَى

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصِدُقْ وَ مَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرِضْ وَ مَنْ لَمْ يَرِضْ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ .

وَ أَمَّا إِذَا أَنْكَرَ الْمَالَ وَ لَمْ يَسْتَحْلِفْهُ عَلَيْهِ ثُمَّ وَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ مَالٌ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَالِهِ بَعْدَ أَنْ يَقُولَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَ مَتَى كَانَ لَهُ مَالٌ فَجَحَدَهُ ثُمَّ اسْتَوَدَعَهُ الْجَا حِدُ مَالًا كَرِهَهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ لِأَنَّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى الْخِيَانَةِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخِيَانَةُ عَلَى حَالٍ

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: صحيح على الظاهر، من كون على بن سليمان هو الزراري، و المكتوب إليه صاحب الزمان صلوات الله عليه، و لذا لم يذكر اسمه صلوات الله عليه. و يدل على جواز التقاص من الوديعة.

الحديث السابع و المائة: ضعيف.

قوله: كره له أى: حرم، إذ عدم الجواز فيما سيأتى محمول على الكراهة، و إن احتمل أن يكون المراد هنا الخيانة الصريحة، لا ما هو بمنزلتها، لكنه بعيد.

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُصْعَبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ ثَلَاثَةٌ لَا عُذْرَ فِيهَا لِأَحَدٍ أَدَاءُ الْأَمَانَةِ إِلَى الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ وَبُرِّ الْوَالِدَيْنِ بَرِّينَ كَانَا أَوْ فَاجِرَيْنِ وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ.

[الحديث ١١٠]

١١٠ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ قَالَ اسْتَمُودَعَنِي رَجُلٌ مِنْ مَوَالِي بَنِي مَرْوَانَ أَلْفَ دِينَارٍ فَعَابَ وَ لَمْ أَدْرِ مَا أَصْنَعُ بِالْأَدْنَابِ فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ وَقُلْتُ أَنْتَ أَحَقُّ بِهَا فَقَالَ لَا إِنَّ أَبِي ع كَانَ يَقُولُ إِنَّمَا نَحْنُ فِيهِمْ بِمَنْزِلِهِ هُدَيْنِهِ نُودِيَ أَمَانَاتِهِمْ وَ نُرُدُّ ضَمَّاتِهِمْ وَ نُقِيمُ الشَّهَادَةَ لَهُمْ وَ عَلَيْهِمْ فَإِذَا تَفَرَّقَتِ الْأَهْوَاءُ لَمْ يَسْعَ أَحَدٌ الْمَقَامَ.

[الحديث ١١١]

١١١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَ لَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَبِي ع يَقُولُ أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَمَلُ إِيمَانِهِ وَ لَوْ كَانَ مَا بَيْنَ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ ذُنُوبٌ لَمْ يَنْقُضْهُ ذَلِكَ قَالَ هِيَ الصَّدْقُ وَ أَدَاءُ الْأَمَانَةِ وَ الْحَيَاءُ وَ حُسْنُ الْخُلُقِ

الحديث التاسع و المائة: مجهول.

الحديث العاشر و المائة: موثق أو مجهول.

قوله عليه السلام: لم يسع أحد المقام أى: إذا لم تعاملوا معهم بالإصلاح و لا تردوا ضالتهم و أمانتهم تفرقت الأهواء، و هو يورث الفتنة، فيورث جلاء الأوطان و الهرب منهم و القتل بأيديهم.

و قيل: المراد أنه إذا تفرقت الأهواء الباطلة، أى: عند قيام القائم عليه السلام لم يسع لأحد من العامة القيام فى مساكنهم و أموالهم، لأن أكثرها مال الإمام و الشيعة.

الحديث الحادى عشر و المائة: صحيح.

[الحديث ١١٢]

١١٢ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ أَهْلُ الْأَرْضِ مَرْحُومُونَ مَا يَخَافُونَ وَ أَدْوَا الْأَمَانَةَ وَ عَمِلُوا

قوله عليه السلام: و لو كان ما بين قال الوالد العلامه طاب ثراه: كناية عن كثرة الذنوب. أو المعنى: إن الذنوب تشمل جميع جوارحه.

و قال قدس سره عند قوله عليه السلام " و هي الصدق " ذكر جماعه أن الصدق شامل للقول و الفعل، فإن من كان ظاهره زى الصلحاء و باطنه بخلافه فهو كاذب.

و لا حاجة إلى إدخاله فى الصدق.

و أداء الأمانه شامل لجميع الأمانات، كالعاريه و الإجاره و القراض و أمثالها مما جعله المالك أميناً، أو جعله الله أميناً، كاللقطه، و اللقيط، و ما طيرته الريح و طرحته فى داره.

و الحياء من الله تعالى و من خلقه فى

فعل المعاصى.

و حسن الخلق بأن يكون متواضعا بشاشا، إلا- فيما يجب عليه خلافه، كما إذا رأى أحدا يرتكب معصيه، فحسن الخلق هنا أن ينصحه فى الخلوه، فإن لم ينته فأقل مراتبه ترك مصاحبه، و أن يلقاه بوجه مكفهر مع عدم الضرر، و لو لم ينكرها كان مداها.

الحديث الثانى عشر و المائه: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: مرحومون أى: يرحمهم الله و لا ينزل عليهم العذاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٧

[الحديث ١١٣]

١١٣ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الشَّرِيكُ فَيُظْهِرُ عَلَيْهِ قَدْ اخْتَانَ شَيْئًا أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مِثْلَ الَّذِي أَخَذَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ فَقَالَ شَوْهُ إِنَّمَا اشْتَرَا بِأَمَانَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ إِنِّي لِأَحِبُّ لَهُ إِنْ رَأَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ وَ مَا أَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ عِلْمِهِ.

[الحديث ١١٤]

١١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ بَكْرِ عَنِ الْحُسَيْنِ الشَّيْبَانِيِّ

قوله عليه السلام: و عملوا بالحق قال الوالد العلامة نور الله مرقده: و هو شامل لجميع الواجبات و ترك جميع المحرمات. و الظاهر أن المراد به أن لا يحكم القضاء بالجور، كما ورد فى أخبار آخر.

الحديث الثالث عشر و المائه: موثق.

و فى المصباح المنير: الشوه قبح الخلقه، و هو مصدر من باب تعب، و رجل أشوه قبيح المنظر، و امرأه شوهاء و الجمع شوه، مثل أحمر و حمراء و حمر، و شاهت الوجوه تشوه قبحت، و شوهتها قبحتها.

قوله عليه السلام: إنما اشتركا لأنه قد جعل الله تعالى كلا منهما أمينا لصاحبه، و لعله محمول على الكراهه.

الحديث الرابع عشر و المائه: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٨

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِكَكَ يَسْتَحِلُّ مَالَ بَنِي أُمِّيَّةَ وَ دِمَاءَهُمْ وَ إِنَّهُ وَقَعَ لَهُمْ عِنْدَهُ وَ دِيْعُهُ فَقَالَ أَدُّوا الْأَمَانَاتِ

إِلَى أَهْلِهَا وَإِنْ كَانُوا مَجُوسًا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ حَتَّى يَقُومَ قَائِمُنَا فَيُجِلُّ وَيُحَرِّمُ.

[الحدِيث ١١٥]

١١٥ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي وَصِيَّتِهِ لَهُ اعْلَمْ أَنَّ ضَارِبَ عَلِيٍّ بِالسَّيْفِ وَقَاتِلَهُ لَوْ اتَّمَنَّنِي عَلَى سَيْفٍ أَوْ اسْتَشَارَنِي ثُمَّ قَبِلْتَ ذَلِكَ مِنْهُ لَأَدَيْتَ إِلَيْهِ الْأَمَانَةَ.

[الحدِيث ١١٦]

١١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي حَفْصٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ اتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَيْكُمْ بِأَدَاءِ الْأَمَانَةِ إِلَى مَنْ اتَّمَنَّنُكُمْ فَلَوْ أَنَّ قَاتِلَ عَلِيٍّ ع اتَّمَنَّنِي عَلَى أَدَاءِ الْأَمَانَةِ لَأَدَيْتُهَا إِلَيْهِ.

[الحدِيث ١١٧]

١١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ

محمول على الكراهه.

الحدِيث الخامس عشر و المائة: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: ثم قبلت ذلك منه أى: على الفرض المحال.

الحدِيث السادس عشر و المائة: مجهول.

و فى الكافى "على أمانه". و هو الصواب.

الحدِيث السابع عشر و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣١٩

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَ رَجُلًا مَالًا لَهُ قِيمَةٌ وَ الرَّجُلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَالُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا يُعْطِيَهُ شَيْئًا وَ لَا يَقْدِرُ لَهُ عَلَى شَيْءٍ وَ الرَّجُلُ الَّذِي اسْتَوْدَعَهُ خَبِيثٌ خَارِجِيٌّ فَلَمْ أَدْعُ شَيْئًا فَقَالَ لِي قُلْ لَهُ يَرُدُّ مَالَهُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ اتَّمَنَّنَهُ عَلَيْهِ بِأَمَانَةِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ قُلْتُ فَرَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ امْرَأَةٍ مِنَ الْعَبَّاسِيِّينَ بَعْضَ قَطَائِعِهِمْ فَكَتَبَ عَلَيْهَا كِتَابًا بِأَنَّهَا قَدْ قَبِضَتِ الْمَالَ وَ لَمْ تَقْبِضْهُ فَيُعْطِيهَا الْمَالَ أَمْ يَمْنَعُهَا فَقَالَ لِي قُلْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا أَشَدَّ الْمَنْعِ فَإِنَّمَا بَاعَتْهُ مَا لَمْ تَمْلِكْهُ.

[الحدِيث ١١٨]

١١٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُلُولِ فَقَالَ الْغُلُولُ كُلُّ شَيْءٍ غُلٌّ عَنِ الْإِمَامِ وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَ شِبْهُهُ وَ السُّحْتُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا كَسْبُ الْحَجَّامِ وَ أَجْرُ الزَّانِيَةِ وَ ثَمَنُ الْخُمُورِ فَأَمَّا الرَّشَا فِي

و قال الوالد العلامة رحمه الله: يدل على كراهه أخذ أموالهم إذا كانت أمانه و الجواز في غيرها، سيما المبيع الذي كان من الأراضى المفتوحة عنوه. و يحتمل أن يكون ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم، فإن العامه لا يجوزون ذلك البيع، و نحن نجوزه مطلقا، أو تبعا للآثار.

قوله: فلم أدع شيئا أى: من الصفات الذميمة و القبائح إلا

أثبتها له.

قوله عليه السلام: فإنما باعته ما لم تملكه كان من الأراضى التى للإمام عليه السلام، وقد مر الكلام فيه.

الحديث الثامن عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٠

الْحُكْمُ فَهُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[الحديث ١١٩]

١١٩ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رَزِينٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا قَالَ لَكَ الرَّجُلُ اشْتَرِ لِي فَلَا تُعْطِهِ مِنْ عِنْدِكَ وَإِنْ كَانَ الَّذِي عِنْدَكَ خَيْرًا مِنْهُ

قوله عليه السلام: الغلول كل شىء هذا يدل على أن الغلول غير مختص بسرقة الغنيمه، بل إنها فرد منه، إلا أن يقال: خبره - أى: حرام - محذوف.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: كسب الحجام محمول على الكراهه مع الشرط، كما يدل عليه أخبار آخر، أو التقيه. انتهى.

وفى المسالك: الرشى بضم أوله و كسره جمع رشوه بهما، وهو أخذ الحاكم مالا - لأجل الحكم، و على تحريمه إجماع المسلمين، و عن الباقر صلوات الله عليه أنه الكفر بالله تعالى و برسوله، و كما يحرم على المرتشى يحرم على المعطى، لإعانتة على الإثم و العدوان، إلا أن يتوقف عليه تحصيل حقه، فيحرم على المرتشى خاصه.

قوله عليه السلام: الكفر بالله الظاهر أن الباء صلته، و يحتمل القسم.

الحديث التاسع عشر و المائة: مجهول أو صحيح على الظاهر.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: قوى ب " داود بن رزين " و الظاهر الصحه،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢١

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ وَ أَبِي الْمَغْزَى وَ الْوَلِيدِ بْنِ مُدْرِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَبْعَثُ إِلَى الرَّجُلِ يَقُولُ لَهُ ابْتِغِ لِي ثَوْبًا فَيَطْلُبُ لَهُ فِي السُّوقِ فَيَكُونُ عِنْدَهُ مِثْلُ مَا يَجِدُ لَهُ فِي السُّوقِ فَيُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَا

يَقْرَبُنَّ هَذَا وَ لَا يُدْنِسُ نَفْسَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ- إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ الْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَ

أَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ خَيْرٌ مِمَّا يَجِدُ لَهُ فِي السُّوقِ

و أنه زربى، و رواه الكليني فى الصحيح، و حمل على الاستحباب، و ذلك أيضا إذا خاف أن يتهمه، كما رواه الصدوق فى الموثق كالصحيح عن ميسر قال: قلت له: يجيئنى الرجل فيقول: تشتري لى فيكون ما عندى خيرا من متاع السوق، قال: إن أمنت أن لا يتهمك فأعطه من عندك، و إن خفت أن يتهمك فاشتر له من السوق.

الحديث العشرون و المائة: موثق.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على الكراهه الشديده، و يحمل على التهمه، أو على أنه و كله لأن يشتري من غيره، كما هو ظاهر كلامه، و إن أمكن أن يقال: الشراء له أعم، لكنه خلاف متبادر العرف، فالأحوط تركه إذا لم يكن حاضرا. و يمكن أن يجمع بين الأخبار بالحضور و عدمه.

قوله عليه السلام: و لا يدللس و فى بعض النسخ " يدنس " بالنون، و هو يشعر بالتهمه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٢

فَلَا يُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِهِ.

[الحديث ١٢١]

١٢١ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْطَاهُ رَجُلٌ مَالًا لِيُقْسِمَ بِهِ فِي مَحَاوِيحٍ أَوْ فِي مَسَاكِينٍ وَ هُوَ مُحْتَاجٌ أَوْ يَأْخُذُ مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَ لَا يُعْلِمُهُ قَالَ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ صَاحِبُهُ

الحديث الحادى و العشرون و المائة: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: حمل على الكراهه، أو على أنه علم أن مراده غيره، أو إذا أخذ زائدا على غيره، كما هو المروى فى الكليني. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: قد اختلف كلام المحقق و

الشيخ والعلامة و ابن إدريس فى هذه المسأله، و وجه الاضطراب أصاله الجواز، و كون الوكيل متصفا بما عين له من أوصاف المدفوع، و روايتى الحسين بن عثمان، و عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام. و مستند المنع روايه عبد الرحمن ابن الحجاج، و هى صحيحه السند غير أنها مقطوعه، و الشيخ رحمه الله جمع بين الروايات بحمل هذه على الكراهه، و لا بأس به. و لو دلت القرائن الحالیه أو المقاليه على تسويغ أخذه، قوى القول بالجواز، و حينئذ يأخذ كغيره لا أزيد، هكذا شرط كل من سوغ له الأخذ، و صرح به فى الروايتين المجوزتين. قال:

و ظاهر هذا الشرط أنه لا يجوز تفضيل بعضهم على بعض لأنه من جملتهم، و فيه نظر.

ثم قال: و يتجه ذلك إذا كان المعين للصرف محصورا، أما لو كانوا غير محصورين كالفقراء، فجواز التفاضل مع عدم قرينه خلافه أوضح، خصوصا إذا كان المال من الحقوق الواجبه كالزكاه. انتهى. و الوجه جواز التفاضل مطلقا، لا سيما مع رعايه الجهات الشرعيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٣

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ عَنْهُ عَيْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَعْطَاهُ رَجُلٌ مَالًا لِيَقْسِمَهُ فِي الْمَسَاكِينِ وَ لَهُ عِيَالٌ مُحْتَاجُونَ أَوْ يُعْطِيهِمْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْمَرَ صَاحِبَهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَمَارِ السَّيَاطِي قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَتَجَرُّ فَإِنْ هُوَ آجَرَ نَفْسَهُ أَعْطَى مَا يُصِيبُ فِي تِجَارَتِهِ فَقَالَ ع لَا يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ وَ لَكِنْ يَسْتَرْزُقُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ يَتَجَرُّ فَإِنَّهُ إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ حَظَرَ عَلَى نَفْسِهِ الرِّزْقَ

و قال فى المسالك: و يجوز له أن يدفع إلى عياله و أقاربه، كما يدفع إلى غيرهم على القولين.

الحديث الثانى و العشرون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم قال الوالد العلامة قدس سره: لا ريب فيه إذا كان الدافع فقيرا، أما إذا كان غنيا فلا يجوز إعطاؤه الزوجه و المملوك، لأنهما غنيان بغناه. أما الوالدان و الولد فالظاهر جوازه، فإن إنفاقهما من باب سد الخلة بشرط الفقر، و يصدق عليهما أنهما من الفقراء، و الاحتياط فى الترك، إلا إذا لم يشترط الفقر فيه.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: مجهول.

إن كان عمرو بن أبى المقدم، كما صرح به الصدوق، و يظهر منه أن كتابه كان معتمدا. و موثق إن كان ابن سعيد المدائنى

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِحْيَاءِ فَصَالَ صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا نَصَحَ قَدْرَ طَاقَتِهِ فَقَدْ آجَرَ مُوسَى ع نَفْسَهُ وَاشْتَرَطَ فَقَالَ إِنْ شِئْتُ ثَمَانًا وَإِنْ شِئْتُ عَشْرًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ - عَلِيٌّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ دُونَ الْحَظْرِ وَالْوَجْهُ فِي كِرَاهِيَةِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ لَا

يُنصَحُهُ فِي عَمَلِهِ فَيَكُونُ مَأْتُومًا وَقَدْ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْخَبْرِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ لَا بَأْسَ إِذَا نَصَحَ قَدْرَ طَاقَتِهِ

[الحدِيث ١٢٥]

١٢٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ أَبِي سَارَةَ عَنْ هِنْدِ السَّرَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَاصِمًا لِحَاكَةِ اللَّهِ مَا تَقُولُ إِنِّي كُنْتُ أَحْمِلُ السَّلَاحَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ فَأَيُّعُهُ مِنْهُمْ فَلَمَّا عَرَفَنِي اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ ضَمْتُمْ بِذَلِكَ وَقُلْتُ لَا أَحْمِلُ إِلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ فَقَالَ لِي أَحْمِلْ إِلَيْهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَدْفَعُ

الحدِيث الرابع والعشرون والمائة: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: إذا نصح قال الوالد العلامة نور الله مضجعه: أى سعى فيما ينفع المستأجر مهما أمكنه واستشهد عليه السلام لأصل الإجاره بفعل النبيين صلوات الله عليهما، وللنصح بفعل موسى عليه السلام فإنه شرط الاكتفاء بالأقل وفعل الأكثر، وسيجيء الأخبار فى المهر أن ذلك الحكم كان مخصوصا به عليه السلام، لأنه علم بالوحي أنه يفي له، بخلاف غيره. والحق أن إجاره موسى عليه السلام كانت لاكتساب الكمالات والدرجات العاليات.

الحدِيث الخامس والعشرون والمائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٥

بِهِمْ - عَدُوْنَا وَعَدُوْكُمْ يَعْنِي الرُّومَ فَإِذَا كَانَ الْحَرْبُ بَيْنَنَا فَمَنْ حَمَلَ إِلَى عَدُوْنَا سِلَاحًا يَشْتَعِينُونَ بِهِ عَلَيْنَا فَهُوَ مُشْرِكٌ.

[الحدِيث ١٢٦]

١٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ عَ فَقَالَ لَهُ حَكَمُ السَّرَّاجِ مَا تَرَى فِيْمَا يُحْمَلُ إِلَى الشَّامِ مِنَ السُّرُوجِ وَآدَاتِهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ بِمَنْزِلِهِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص إِنَّكُمْ فِي هُدْنِهِ فَإِذَا كَانَتِ الْمُبَايَنَةُ حَرَمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْمِلُوا إِلَيْهِمُ السَّلَاحَ وَالسُّرُوجَ

قوله عليه السلام: فهو مشرك قال فى المسالك: إنما يحرم مع قصد المساعدة، أو فى حال الحرب، أو التهيو له

أما بدونهما فلا. و لو باعهم ليستعينوا به على قتال الكفار لم يحرم، كما دلت عليه الروايه، و هذا كله فيما يعد سلاحا، كالسيف و الرمح. أما ما يعد جنه - كالبيضة و الدرع و نحوهما - فلا يحرم، و على تقدير النهى عن البيع لو باع هل يصح و يملك الثمن أم يبطل؟ قولان، أظهرهما: الثانى، لرجوع النهى إلى نفس المعوض. انتهى.

و استثناء ما يعد جنه لا يخلو من إشكال، و الأحوط تركه أيضا، و إن كان خبر محمد بن قيس يدل على الجواز.

الحديث السادس و العشرون و المائة: حسن.

قوله عليه السلام: أنتم اليوم أى معاملتكم مثل معامله مؤمنى أصحاب الرسول صلى الله عليه و آله مع

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٦

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفِتْيَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ أَيْبِعُهُمَا السَّلَاحَ فَقَالَ بَعْهُمَا مَا يَكُونُهُمَا الدُّرُوعُ وَالْخُفَّيْنِ وَنَحْوَ هَذَا.

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنِ السَّرَادِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي أَيْبِعُ السَّلَاحَ قَالَ لَا تَبِعْهُ فِي فِتْنَةٍ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

منافقيهم، فإنهم كانوا يعاملونهم معامله المؤمنين.

و قيل: أى بمنزله أصحابه صلى الله عليه و آله بعده، حيث غلب أهل الباطل على أهل الحق و اضطروا إلى التقيه.

و قيل: كأصحابه صلى الله عليه و آله قبل الهجرة، فإنهم كانوا يبيعون السلاح من الكفار. و الأول أظهر.

الحديث السابع و العشرون و المائة: صحيح على الظاهر.

و مجهول على المشهور. و يدل على جواز بيع ما يعد جنه.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: مجهول.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يدل على النهى حال الفتنة، كالحرب بيننا وبينهم، أو الأعم، للمعاونه على الظلم، والاحتياط في الترك، لظاهر قوله تعالى "لَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ".

الحديث التاسع والعشرون والمائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٧

ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يُشَارِطْ.

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ مَعَنَا فَرَقْدُ الْحَجَّامِ فَقَالَ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَعْمَلُ عَمَلًا وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهُ غَيْرَ وَاحِدٍ وَ لَا أَتَيْنِ فَرَعَمُوا أَنَّهُ عَمَلٌ مَكْرُوهٌ وَ أَنَا أَحِبُّ أَنْ أَسْأَلَكَ فَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا انْتَهَيْتُ عَنْهُ وَ عَمِلْتُ غَيْرَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنِّي مُنْتَهٍ فِي ذَلِكَ إِلَيَّ قَوْلِكَ قَالَ وَ مَا هُوَ قَالَ حَجَّامٌ قَالَ كُلُّ مَنْ كَسَبَكَ يَا ابْنَ أَخٍ وَ تَصَيَّدَ وَ حُجَّ مِنْهُ وَ تَزَوَّجَ فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ص قَدِ اخْتَجَمَ وَ أَعْطَى الْأَجْرَ وَ لَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَعْطَاهُ قَالَ جَعَلَنِي اللَّهُ

فِدَاكَ إِنِّي لِي تَيْسًا أَكْرِيهِ فَمَا تَقُولُ فِي كَسْبِهِ قَالَ كُلُّ مَنْ كَسَبَهُ فَإِنَّهُ لَكَ حَلَالٌ وَ النَّاسُ

قوله: إذا لم يشارطه قال في المسالك: أي اشترط الأجره على فعله، سواء عينها أم أطلق، فلا يكره لو عمل بغير شرط، وإن بذلت له بعد بذلك، كما دلت عليه الأخبار. هذا في طرف الحاجم، أما المحجوم فعلى الضد يكره له أن يستعمله من غير شرط ولا يكره معه، فكراهه كسب الحاجم مخصوصه باشرطه.

الحديث الثلاثون و المائة: ضعيف.

قوله: إن لي تيسا أكرهه أي: لفحل الضراب.

قال في القاموس: التيس الذكر من الضأن و المعز و الوعول أو إذا أتى عليه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٨

يَكْرَهُونَهُ قَالَ حَنَّانٌ قُلْتُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَكْرَهُونَهُ وَ هُوَ حَلَالٌ قَالَ لِتَغْيِيرِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

[الحديث ١٣١]

١٣١ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ
اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَجْمَهُ مَوْلَى لِبْنِي بِيَاضَةَ وَ أَعْطَاهُ الْأَجْرَ وَ لَوْ كَانَ حَرَامًا مَا

سنه. انتهى.

و في الصحاح: الجمع تيسوس.

قوله عليه السلام: و الناس يكرهونه قال الوالد العلامة طاب مرقده: لضعته و دناءته، فلو لم تفعل كان أحسن لثلا يعيروك، أو لا تبال بكرهتهم فإنه حلال، بل هو من الواجبات الكفائية. انتهى.

و قال في التحرير: كسب الحاجم مكروه مع الشرط، و طلق مع عدمه و ليس بمحرم في البابين، و روايه سماعه ضعيفه، و يكره أخذ الأجره على ضراب الفحل للنتاج و ليس بمحرم. و لو أعطى صاحب الفحل هديه أو كرامه لم يكن حراما.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: لبني بياضه قال

فى القاموس: هم قبيله من الأنصار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٢٩

أَعْطَاهُ فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَيُّنَ الدَّمِ قَالَ شَرِبْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِجَابًا لَكَ مِنَ النَّارِ فَلَا تُعَدُّ.

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَقَالَ مَكْرُوهٌ لَهُ أَنْ يُشَارِطَ وَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ أَنْ تُشَارِطَهُ وَتَمَّا كَسَهُ وَ إِنَّمَا يُكْرَهُ لَهُ وَ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ.

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ

قوله صلى الله عليه وآله: ما كان ينبغى لعل ترتب الثواب و عدم الزجر و اللوم البليغ، لجهالته و كونه معذورا بها، لا سيما فى صدر الإسلام. و لا يبعد أن يكون ذلك قبل تحريم الدم، و أما جعل "من" فى قوله "من النار" بيانيا كما قيل فلا يخفى بعده.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أنه كان حراما، و لكن لما فعله بظن الحليه للتيمن و التبرك جعله الله سببا للخلاص من النار، و يظهر منه أن الجاهل معذور فى المأكول و المشروب، بناء على أن الأصل فى الأشياء الحليه، و لذا قال صلى الله عليه وآله: "ما كان ينبغى" بل كان الأولى السؤال قبل الفعل.

الحديث الثانى و الثلاثون و المائة: موثق.

و يدل على كراهه الشرط بالنظر إلى الحجام دون المستأجر، و لا ينافى كراهته بالنسبه إلى أحدهما عدمها بالنسبه إلى الآخر، و ربما يتوهم أن الفرق بينهما بأن يبتدئ الحجام بالشرط فيكرهه، أو المستأجر فلا يكرهه، و الأول أظهر و أشهر.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٠

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ أَجْرُ التُّيُوسِ قَالَ إِنَّ الْعَرَبَ لَتَعَايِرُ بِهِ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ السُّحْتُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا كَسْبُ الْحَجَّامِ وَ أَجْرُ الزَّانِيَةِ وَ تَمَنُّ الْخَمْرِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ شاذٌّ وَ لَا يُعَارِضُ الْأَخْبَارَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا لِكَثْرَتِهَا وَ لِشُدُودِ هَذَا الْخَبْرِ عَلَى أَنَّا قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ كَسْبَ الْحَجَّامِ وَ إِنِ لَمْ يَكُنْ

مَحْظُورًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ يَنْبَغِي التَّنَزُّهُ عَنْهُ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

و قال فى المسالك: يكره التكبب بضراب الفحل، بأن يؤجره لذلك، و منع منه بعض العامه و النصوص مصرحه بجوازه، و لا بد من ضبطه بالمره و المرات أو بالمده، و لو دفع إليه على جهه الهديه و الكرامه فلا كراهه.

قوله عليه السلام: إن كان العرب فى بعض النسخ " إن كانت العرب " و كأنها مخففه من المثقله، أى أنه كانت أو وصليه على بعد. و فى الكافى: لتعاير.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: موثق.

قوله: فهذا الخبر شاذ قال الوالد علامه نور الله ضريحه: الحمل على التقيه أظهر، كما يظهر من خبر الحلبي أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣١

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ص عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَقَالَ لَهُ لَكَ نَاضِحٌ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ لَهُ اغْلِفْهُ إِيَّاهُ وَ لَا تَأْكُلْهُ.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَقَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَ لَهُ هَلْ لَكَ نَاضِحٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَاعْلِفْهُ نَاضِحَكَ.

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ ع عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ تَمَنِ كَلْبِ الصَّيِّدِ قَالَ لَا بَأْسَ بِتَمَنِهِ وَ الْآخَرَ لَا يَجِلُّ تَمَنُهُ

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: لك ناضح أى: بعير يستقى به الزراعه، أو الأعم.

و قال فى النهايه: النواضح التى يستقى عليها، واحدها ناضح، و منه الحديث " اعلفه نضاحك ". انتهى.

و يفهم منه استحباب الاجتناب عما فيه شبهه و كراهه فى الأكل و الشرب و اللباس، إذ الظاهر من التخصيص بعلف الناضح أن ذكر الأكل على المثال.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: ضعيف.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٢

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَمَنُّ الْكَلْبِ الَّذِي لَا يَصِيدُ سُحْتٌ قَالَ وَ لَا بَأْسَ بِتَمَنِ الْهَرِّ

و قال فى المسالك: لا خلاف فى جواز بيع كلب الصيد فى الجملة، لكن خصه الشيخ رحمه الله بالسلوقى. كما لا خلاف فى عدم صحه بيع كلب الهراش، و هو ما خرج عن الكلاب الأربعة، أى: كلب الصيد، و الماشيه، و الزرع، و الحائط و لم يكن جروا. و الأصح جواز بيع الكلاب الثلاثة، لمشاركتها لكلب الصيد فى المعنى المسوغ لبيعه، و دليل المنع ضعيف السند قاصر الدلاله، و فى حكمها الجر و القابل للتعليم. و لا يشترط فى جواز افتنائها وجود ما أضيفت إليه، فلو هلكت الماشيه، أو باعها و حصد الزرع و انتقل الحائط، لم يزل ملكه عنها، و كلب الدار ملحق بكلب الحائط. انتهى.

و الأحوط بل الأظهر

عدم جواز بيع كلب غير الصيد مطلقاً.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: موثق.

و قال فى المسالك: اختلف فى بيع السباع، فقيل: بجواز بيعها كلها، تبعاً للانتفاع بجلدها أو ريشها. وقيل: بعدم جواز شىء منها، و منهم من استثنى الفهد خاصة، و منهم من استثنى الفهد و سباع الطير، لورود النص الصحيح على جواز بيع الفهد و سباع الطير. و أما الهر، فنسب جواز بيعه فى التذكرة إلى علمائنا، و هو يعطى الاتفاق عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٣

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ الطَّاطِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْجَوَارِي الْمُغَنِّيَاتِ فَقَالَ شَرَاؤُهُنَّ وَ بَيْعُهُنَّ حَرَامٌ وَ تَعْلِيمُهُنَّ كُفْرٌ وَ اسْتِمَاعُهُنَّ نِفَاقٌ

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: ضعيف.

قوله: المغنيات من الغناء بالمد، و لا خلاف فى تحريمه فى الجملة.

قال فى الدروس: يحرم الغناء و تعلمه و تعليمه و استماعه و التكسب به، إلا غناء العرس إذا لم تدخل الرجال على المرأة و لم تتكلم بالباطل، أو لم تلعب بالملاهى و كرهه القاضى، و حرمة ابن إدريس و الفاضل فى التذكرة، و الإباحة أصح طريقاً و أخص دلالة. انتهى.

و اختلف فى تفسيره، ففسره جماعة من الأصحاب بمد الصوت المشتمل على الترجيع المطرب، فلا يحرم بدون الوصفين، أعنى: الترجيع و الإطراب و إن وجد أحدهما، و فسره بعضهم بالترجيع فقط، و بعضهم بالإطراب فقط، و رد بعضهم إلى العرف، فما سُمى فيه غناء يحرم و إن لم يطرب، و حسنه فى المسالك.

ثم قال: و لا فرق فى ذلك بين كونه فى شعر أو قرآن و

غيرهما، و استثنى منه الحداء بالمد، و هى سوق الإبل بالغناء لها، و فعل المرأه فى العرس إذا لم تتكلم بالباطل، و لم تعمل بالملاهى، و لم تسمع صوتها الأجانب من الرجل.

و ذهب جماعه من الأصحاب منهم العلامه فى التذكرة إلى تحريم الغناء مطلقا، و هو غير جيد. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٤

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ سِيَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ قَالَ سَيْئِلَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنِ شِرَاءِ الْمُغَنِّيَةِ فَقَالَ قَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْجَارِيَةُ تُلْهِمُهُ وَ مَا تَمْنَاهَا إِلَّا تَمْنُ كَلْبٍ وَ تَمْنُ الْكَلْبِ سُحْتٌ وَ السُّحْتُ فِي النَّارِ.

[الحديث ١٤١]

١٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ نَصْرِ بْنِ قَابُوسَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الْمُغَنِّيَةُ مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَنْ أَكَلَ مِنْ كَسْبِهَا.

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ قَالَ أَوْصَى إِسْحَاقُ بْنُ عَمَرَ عِنْدَ وَفَاتِهِ بِجَوَارٍ لَهُ مُغَنِّيَاتٍ

و فى بعض النسخ مكان "المغنيات" القيان" و فى بعضها "القينات".

قال فى الصحاح: القينه الأمه، مغنيه كانت أو غير مغنيه، و بعض الناس يظن القينه للمغنيه خاصه.

الحديث الأربعون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: و ثمن الكلب سحت مقيد بغير كلب الصيد، جمعا بين الأخبار.

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: حسن.

و الحسن بن على هو ابن على بن عبد الله بن المغيره، و لا يحتمل ابن فضال، كذا ذكره الوالد العلامه نور الله مرقداه.

الحديث الثانى و الأربعون و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٥

أَنْ يُعْنَ وَيُحْمَلَ ثَمَنُهُنَّ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَبِعْتُ الْجَوَارِيَ بِثَلَاثِمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَحَمَلْتُ الثَّمَنَ إِلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ مَوْلَى لَكَ يُقَالُ لَهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَرَ أَوْصَى عِنْدَ وَفَاتِهِ بِبَيْعِ جَوَارٍ لَهُ مُغْتَبَاتٍ وَحَمَلِ الثَّمَنَ إِلَيْكَ وَقَدْ بَعْتُهُنَّ وَهَذَا الثَّمَنُ ثَلَاثِمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ إِنَّ هَذَا سُحْتٌ وَتَغْلِيمُهُنَّ كُفْرٌ وَالِاسْتِمَاعُ مِنْهُنَّ نِفَاقٌ وَثَمَنُهُنَّ سُحْتٌ.

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنِ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَجْرُ الْمُغْتَبَةِ الَّتِي تَزُفُ الْعَرَائِسَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لَيْسَتْ بِالَّتِي يَدْخُلُ عَلَيْهَا الرَّجَالُ.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ عَنْهُ عَنِ الْحَكَمِ الْحَنَاطِ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُغْتَبَةُ الَّتِي تَزُفُ الْعَرَائِسَ لَا بَأْسَ بِكَسْبِهَا.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ كَسْبِ الْمُغْتَبَاتِ فَقَالَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا الرَّجَالُ حَرَامٌ وَ الَّتِي تُدْعَى

قوله عليه السلام: و ثمنهن سحت قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يدل على حرمة الثمن، و يحمل على أنه باعهن لذلك لكثرة الثمن، و هي مؤيده له.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح.

و في بعض النسخ " عن أيوب بن الحسين " و لعله تصحيف.

الحديث الرابع و الأربعون و المائة: مجهول على المشهور، حسن على الظاهر.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: موثق أو ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٦

إِلَى الْأَعْرَاسِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. □ □

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ لِي أَبِي يَا جَعْفَرُ أَوْقِفْ لِي مِنْ مَالِي كَذَا وَ كَذَا لِنَوَادِبِ تَنْدُبْنِي عَشْرَ سِنِينَ بِمَنْىَ أَيَّامٍ مَنى

قوله عليه السلام: التي تدخل عليها الرجال كالنفواحش. و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الاستشهاد بالآيه للجزء الأول فى أصل الغناء، أو لاستلذاذ الرجال بالدخول عليهن. و المراد ب" لهو الحديث " الغناء. و قيل: القصص الباطله، كخبر رستم و إسفنديار، كما ذكروا فى سبب النزول جاء بهذه القصة ليشغل الناس بها عن القرآن. و بهذا المعنى روى على بن إبراهيم خبراً عن أبى جعفر عليه السلام، فالحق إرادته الجميع، بل كل ما يلهى عن الله من الأحاديث و الأخبار الكاذبه، أو الصحيحه المضله، كالتواريخ داخله فيه، كما يظهر من بعض الأخبار.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام:

يا أبا جعفر أوقف لى فى الكافى " يا جعفر". و هو الظاهر. و لعل النوادب تشمل الرجال و النساء.

و قال الوالد العلامة قدس سره: لعل ذلك لإبقاء المحبه فى قلوبهم و بغض من قتلهم، فإنهما من أصل الإيمان، بخلاف غيرهم كما تقدم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٧

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَيْدِيرٍ قَالَ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَنَا فِي الْحَيِّ وَ لَهَا جَارِيَةٌ نَائِحَةٌ فَجَاءَتْ إِلَى أَبِي فَقَالَتْ يَا عَمَّ أَنْتَ تَعْلَمُ مَعِيشَتِي مِنَ اللَّهِ وَ مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ النَّائِحَةِ وَ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ تَسْأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ حَلَالًا وَ إِلَّا بَعْتُهَا وَ أَكَلْتُ مِنْ ثَمَنِهَا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِالْفَرْجِ فَقَالَ لَهَا أَبِي وَ اللَّهُ إِنِّي لَأَعْظُمُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَيْهِ أَخْبَرْتُهُ أَنَا بِذَلِكَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَ تَشَارِطُ قُلْتُ وَ اللَّهُ مَا أَدْرِي أَ تَشَارِطُ أَمْ لَا فَقَالَ قُلْ لَهَا لَا تَشَارِطُ وَ تَقْبَلُ كُلَّ مَا أُعْطِيَتْ.

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَاتَ ابْنُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ - لِلنَّبِيِّ

الحديث السابع و الأربعون و المائة: موثق.

و قال الوالد العلامة روح الله روحه: يدل على كراهيه النوح مع الشرط و عدمها مع عدمه. انتهى.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: يحرم نوح النائحه بالباطل، و يتحقق نوحها بالباطل بوصفها للميت ما ليس فيه، و يجوز بالحق إذا لم يسمعها الأجانب.

الحديث الثامن و الأربعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: مات ابن الوليد قال الوالد العلامة طاب ثراه: الظاهر أنه غير الكافر. و يمكن أن يكون هو و يكون ذلك بمكة بعد وفاه خديجه، و بيان حسن أم سلمه، لكونها من أمهات

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٨

ص إِنَّ آلَ الْمُغِيرَةِ قَدْ أَقَامُوا مَنَاحَهُ فَأَذْهَبَ إِلَيْهِمْ فَأَذِنَ لَهَا فَلَبِسَتْ ثِيَابَهَا وَ

تَهَيَّأَتْ وَكَانَتْ مِنْ حُسَيْنِهَا كَأَنَّهَا جَانٌّ وَكَانَتْ إِذَا قَامَتْ فَأَرْخَتْ شَعْرَهَا جَلَّلَ جَسَدَهَا وَعُقِدَ طَرْفُهُ بِخُلْخَالِهَا فَندَبَتْ ابْنَ عَمِّهَا بَيْنَ
يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَتْ

أُنْعَى الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ - أبا الْوَلِيدِ فَتَى الْعَشِيرَةِ -

حَامِي الْحَقِيقَةَ مَا جِدًّا - يَسْمُو إِلَى طَلَبِ الْوَتِيرَةِ -

قَدْ كَانَ غَيْثًا فِي السَّنِينِ - وَجَعْفَرًا غَدَقًا وَ مِيرَةَ -

المؤمنين، مع أنه بعد الموت.

قوله عليه السلام: فأرخت شعرها في الصحاح: أرخت الستر وغيره إذا أرسلته.

قوله: أنعى الوليد النعى خبر الموت.

و قال في الصحاح: و الحقيقه ما يحق على الرجل أن يحميه، و فلان حامى الحقيقه. انتهى.

و فى الصحاح: الوتر الذحل.

و فيه: طلب بذحله أى: بثأره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٣٩

فَمَا عَابَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ذَلِكَ وَ لَأَ قَالَ شَيْئًا

و فيه: و الموتور الذى قتل له قتيل فلم يدرك بدمه. انتهى.

و جعفر هو النهر الصغير و الكبير الواسع ضد، كذا فى القاموس.

و فى الصحاح: الميره الطعام يمتاره الإنسان. انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أنعى، أى: أخبر بموته. و الوليد من نشأ بين العرب بآدابها، و كانوا يتمدحون بهذا الاسم، و كانت كنيته أبا الوليد.

و الفتى: الشاب الكريم الحسن، و هو مدح عظيم كما قال تعالى فى إبراهيم و أصحاب الكهف، لا سيما إذا نسب إلى العشيره،

أى: ممتاز بالكرم و الجود و الحسن من سائر أهل قبيلته.

و يقال: فلان حامى الحقيقه إذا حمى ما يجب عليه حمايته حق الحمايه.

و يقال: رجل ماجد إذا كان مفضالا كثير الخير شريفا.

و يقال: فلان يسمو إلى المعالى إذا تطاول إليها و هنا إلى طلب الدم، إذا قتل من قبيلته أحد لا يكون له طالب بدمه.

و السنين أعوام القحط

و الغلاء و الجذب، أى: كان فيها كثير النفع على المحتاجين، كالغيث الشامل لكل أحد، و كالنهر الواسع الذى يصب عليهم و يمتار الطعام لهم من البعيد.

قوله عليه السلام: و لا قال شيئاً أى: من المدح، أى: لم يذم و لم يمدح، و لو كان النوح حراماً يمنعهما،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٠

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَا بَأْسَ بِأَجْرِ النَّائِحِ الَّتِي تَنُوحُ عَلَى الْمَيِّتِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ التَّنَزُّهُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ كَسْبِ الْمُغْتَبِيَةِ وَ النَّائِحَةِ فَكَرِهَهُ.

[الحديث ١٥١]

١٥١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تَمْشِي عَلَى الْعَرَائِسِ لَيْسَ لَهَا مَعِيشَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ وَ قَدْ دَخَلَهَا ضَيْقٌ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَكِنْ لَا تَصِلُ الشَّعْرَ بِالشَّعْرِ

و يدل على أن تقرير النبي صلى الله عليه و آله حجه، و لم يتق من أحد، و كانت التقيه عليه حراماً، بخلاف أئمتنا صلوات الله عليهم فإنها كانت عليهم واجبه، كذا أفاد الوالد العلامة تغمده الله بالرحمه.

الحديث التاسع و الأربعون و المائة: صحيح.

الحديث الخمسون و المائة: موثق على الظاهر.

و فى بعض النسخ "عن عمار بن سعيد" و الظاهر عثمان بن عيسى، كما فى الاستبصار. و يمكن حمل كراهته عليه السلام على الشرط، أو التقيه.

الحديث الحادى و الخمسون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: و لكن لا تصل الشعر بالشعر قال الوالد العلامة قدس الله روحه: كأنه لعدم جواز الصلاة، أو التدليس

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دَخَلْتُ مَا شَتَّطَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ لَهَا هَيْلٌ تَرَكْتِ عَمَلِكِ أَوْ أَقَمْتِ عَلَيْهِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَعْمَلُهُ إِلَّا أَنْ تَنْهَانِي عَنْهُ فَأَنْتَهَيْتَنِي عَنْهُ فَقَالَ افْعَلِي فَإِذَا مَشَطْتَ فَلَا تَحْكِي الْوَجْهَ بِالْخُزْفِ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِمَاءِ الْوَجْهِ وَ لَا تَصِلِي الشَّعْرَ بِالشَّعْرِ.

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ مُكَرَمٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَشْكَافِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ الْقِرَامِلِ الَّتِي تَصْنَعُهَا النِّسَاءُ فِي رُءُوسِهِنَّ يَصِلُنَّهُ بِشُعُورِهِنَّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ مَا تَزَيَّنَتْ بِهِ لِزَوْجِهَا قَالَ فَقُلْتُ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَعَنَ الْوَأَصِلَةَ وَالْمُؤْصُولَةَ فَقَالَ لَيْسَ هُنَاكَ إِنَّمَا لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْوَأَصِلَةَ الَّتِي تَزْنِي فِي سَبَابِهَا فَلَمَّا كَبُرَتْ قَادَتِ النِّسَاءَ إِلَى

إذا أرادت التزويج.

الحديث الثانى و الخمسون و المائة: مجهول.

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: ضعيف.

قوله: عن القرامل التي تصنعها فى بعض النسخ: تضعها.

و فى القاموس: القرامل صفائر من شعر أو صوف أو إبريسم تصل به المرأة شعرها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٢

الرَّجَالِ فَنِلَكَ الْوَأَصِلَةَ وَالْمُؤْصُولَةَ.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ لَمَّا تُخَفِّضُ الْجَارِيَةَ حَتَّى تَبْلُغَ سَنَعِ سِنِينَ.

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَتْ امْرَأَةٌ يُقَالُ لَهَا أُمُّ طَيْبَةٍ تَخْفِضُ الْجَوَارِيَ فَدَعَاَهَا النَّبِيُّ ص فَقَالَ

و قال فى النهايه: فيه " أنه لعن الواصله و المستوصله " الواصله التى تصل شعرها بشعر آخر. و المستوصله التى تأمر أن يفعل بها ذلك.

و روى عن عائشه أنها قالت: ليست الواصله بالتى تعنون، و لا- بأس أن تعرى المرأه عن الشعر، فتصل قرنا من قرونها بصوف أسود، و إنما الواصله التى تكون بغيا فى شبابها، فإذا أسنت وصلتها بالقياده.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٣٤٢

قال أحمد بن حنبل لما ذكره له ذلك: ما سمعت بأعجب من ذلك.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: ضعيف.

و قال الوالد العلامة طاب ضريحه: يدل على كراهه الخفض قبل سبع سنين، و عملوا به لعدم المعارض.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: ضعيف.

قوله صلى الله عليه و آله: فأسمى أى: ارتفعى، و هو كناية عن القله. و فى بعض النسخ " فأسمى ". و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٣

لَهَا يَا أُمَّ طَيْبَةٍ إِذَا خَفَضَتْ فَأَسْمَىٰ وَلَا تُجْحِفِي فَإِنَّهُ أَصْفَىٰ لِلزُّنِّ وَ أَحْطَىٰ عِنْدَ الْبُعْلِ.

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا هَاجَزَ النَّسَاءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

ص هِيَ اجْرَتْ فِيهِنَّ امْرَأَةٌ يُقَالُ لَهَا أُمُّ حَبِيبٍ وَ كَانَتْ خَافِضَةً تَخْفِضُ الْجَوَارِيَ فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ لَهَا يَا أُمَّ حَبِيبٍ الْعَمَلُ
الَّذِي كُنَّ فِي يَدِكَ هُوَ فِي يَدِكَ الْيَوْمَ قَالَتْ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا فَتَنْهَانِي عَنْهُ قَالَ لَا بَلْ حَلَالٌ فَادْنِي مِنِّي حَتَّى
أَعْلَمَ بِكَ قَالَ فَدَنْتُ مِنْهُ فَقَالَ لَهَا يَا أُمَّ حَبِيبٍ إِذَا أَنْتِ فَعَلْتِ فَلَا تَنْهَكِي أَيْ لَا تَسْتَأْصِلِي وَ أَشْمِي فَإِنَّهُ أَشْرَقُ لِلْوَجْهِ وَ أَخْطَى عِنْدَ
الزَّوْجِ قَالَ وَ كَانَ لِأُمِّ حَبِيبٍ أُخْتُ يُقَالُ لَهَا أُمَّ عَطِيَّةٍ وَ كَانَتْ مُقَيَّنَةً يَغْنِي مَاشِطَةً

أيضا كناية عن قلبه ما يقطع، أى: أشممه رائحه القطع، " و لا تجحفي " بيان له.

و قال فى النهاية: فى حديث أم عطية " أشمى و لا تنهكى " شبه القطع اليسير بإشمام الرائحة، و النهك بالمبالغة فيه، أى: اقطعى
بعض النواه و لا تستأصليها.

و فيه أيضا " فأى نسائه أحطى منى " أى أقرب إليه منى و أسعد به، يقال:

حظيت المرأة عند زوجها تحظى حظوه و حظوه بالضم و الكسر، أى: سعدت به و دنت من قلبه و أحبها.

و قال الجوهري: اقتان الرجل إذا حسن، و اقتانت الروضة أخذت زخرفها، و منه قيل للماشطة: مقينه، و قد قينت العروس تقينا
زينتها.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٤

فَلَمَّا انْصَرَفَتْ - أُمَّ حَبِيبٍ إِلَى أُخْتِهَا فَأَخْبَرَتْهَا بِمَا قَالَ لَهَا - رَسُولُ اللَّهِ ص فَأَقْبَلَتْ أُمَّ عَطِيَّةٍ إِلَى النَّبِيِّ ص فَأَخْبَرَتْهُ بِمَا قَالَتْ لَهَا
أُخْتُهَا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص ادْنِي مِنِّي يَا أُمَّ عَطِيَّةٍ إِذَا أَنْتِ قَيَّنْتِ الْحَارِيَةَ فَلَمَّا تَغَسَّلِي وَجْهَهَا بِالْخِرْقَةِ فَإِنَّ الْخِرْقَةَ تَذْهَبُ بِمَاءِ
الْوَجْهِ.

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الْحَكَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَهْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَرَامِلِ قَالَ وَ مَا الْقَرَامِلُ قُلْتُ صُوفٌ تَجْعَلُهُ النِّسَاءُ فِي رُءُوسِهِنَّ قَالَ إِنْ كَانَ صُوفًا فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ شَعْرًا فَلَا خَيْرَ فِيهِ مِنَ الْوَاصِلِ وَالْمُوصَلِ.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَاعِيِّ عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ أَبِي

وقال فى التحريم: يجوز الاستئجار للختان و خفض الجوارى، و لا بأس بأجر القابله و الماشطه مع عدم الغش، و لو فعله حرم، كوصل الشعر بالشعر، و وشم الخدود و تحميرها، و نقش الأيدى و الأرجل.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: مجهول.

و المراد بالشعر خصوص شعر الإنسان كما مر. و يحتمل الأعم، لأن التديليس إنما يكون فى الشعر لا فى الصوف.

و فى بعض النسخ مكان "الموصله" "المؤتصله" و فى بعضها "المتوصله" و فى بعضها "الموصله".

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: موقوف.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على تعظيم من سمي باسم "محمد"

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٥

الْعَلَاءِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَخَبَرْتُهُ أَنَّهُ وُلِدَ لِي غُلَامٌ فَقَالَ أ لَا سَمَّيْتَهُ مُحَمَّدًا قَالَ قُلْتُ قَدْ فَعَلْتُ قَالَ فَلَا تَضْرِبْ مُحَمَّدًا وَ لَا تَسْمِئْهُ جَعَلَهُ اللَّهُ قُرَّةَ عَيْنٍ لَكَ فِي حَيَاتِكَ وَ خَلَفَ صِدْقٍ مِنْ بَعْدِكَ قُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ فِي أَىِّ الْأَعْمَالِ أَضْمَهُ قَالَ إِذَا عَدَلْتَهُ عَنْ حَمْسَةِ أَشْيَاءَ فَضْمَهُ حَيْثُ شِئْتَ لَا تُسَلِّمُهُ صَيْرَفِيًّا فَإِنَّ الصَّيْرَفِيَّ لَا يَسْلَمُ مِنَ الرَّبِّ وَ لَا تُسَلِّمُهُ بَيَّاعِ الْأَكْفَانِ فَإِنَّ صَاحِبَ الْأَكْفَانِ يَسُرُّهُ الْوَبَاءُ إِذَا كَانَ وَ لَا تُسَلِّمُهُ بَيَّاعِ طَعَامٍ فَإِنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِخْتِكَارِ وَ لَا تُسَلِّمُهُ جَزَّارًا فَإِنَّ الْجَزَّارَ تُسَلِّبُ

مِنْهُ الرَّحْمَةُ وَ لَا تُسَلِّمُهُ نَخَاسًا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ شَرُّ النَّاسِ مَنْ بَاعَ النَّاسَ.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ عَنْ

بعدم الشتم و الضرب إذا لم يكن واجبا، و على استحباب التهنته بما فعله عليه عليه السلام.

انتهى.

و فى النهايه: الخلف بالتحريك و السكون كل من يجىء بعد من مضى، إلا أنه بالتحريك فى الخير و بالتسكين فى الشر.

قوله عليه السلام: من باع الناس أى: الأحرار، فالتعليل على سياق ما سبق، أى: لا تفعل ذلك، فإنه قد يفضى إلى هذا الفعل، أو مطلقا، فالمراد به نوع من الشر يجتمع مع الكراهه.

و قال العلامة فى التحرير: يكره الصرف و بيع الأكفان و الطعام و الرقيق، و اتخاذ الذبح و النحر صنعه، و الحياكه و النساجه.

الحديث التاسع و الخمسون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٦

دُرُسَتْ بِنِ أَبِي مَنْصُورِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلَّمْتُ ابْنِي هَذَا الْكِتَابَةَ فَفِي أَيِّ شَيْءٍ أُسَلِّمُهُ فَقَالَ أُسَلِّمُهُ لِلَّهِ أَبُوكَ وَ لَا تُسَلِّمُهُ فِي خَمْسٍ لَا تُسَلِّمُهُ سَبَاءً وَ لَا صَائِغًا وَ لَا فَضَابًا وَ لَا حَنَاطًا وَ لَا نَخَاسًا قَالَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا السَّبَاءُ فَقَالَ الَّذِي يَبِيعُ الْأَكْفَانَ وَ يَتَمَنَّى مَوْتَ أُمَّتِي وَ لِلْمَوْلُودِ مِنْ أُمَّتِي

قوله صلى الله عليه و آله: لله أبوك قال فى النهايه: و فى الحديث " لله أبوك " إذا أضيف الشىء إلى عظيم شريف اكتسى عظما و شرفا، كما قيل: بيت الله، و ناقة الله، فإذا وجد من الولد ما يحسن موقعه و يحمد قيل: لله

أبوك، فى معرض المدح و التعجب، أى: أبوك لله خالصا حيث أنجب بك و أتى بمثلك.

قوله صلى الله عليه و آله: و لا تسلمه فى خمس أى: سلمه فى أى صنعه و حرفه، فإنه لا كراهه فيها إلا فيما ذكر.

و "لا تسلمه سباء" أى: معاملا للخمر ببيعها و شرائها، و فسرته صلى الله عليه و آله ببائع الأكفان، فكان بايعه كبائع الخمر مبالغه، و الظاهر من كراهه هذا العمل أن يكون بيعه منحصرافه أو غالبا، إلا كبائع الكرباس، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

و اتفقت نسخ أخبارنا على "سباء" بالباء الموحده، و فى كتب العامه بالياء المثناه من تحت.

قال فى النهايه: فيه "لا تسلم ابنك سباء" جاء تفسيره فى الحديث أنه الذى

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٧

أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَ أَمَّا الصَّنَائِعُ فَإِنَّهُ يُعَالِجُ رَيْنَ أُمَّتِي وَ أَمَّا الْقَصَابُ فَإِنَّهُ يَذْبِيحُ حَتَّى تَذْهَبَ الرَّحْمَةُ مِنْ قَلْبِهِ وَ أَمَّا الْحَنَاطُ فَإِنَّهُ يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ عَلَى أُمَّتِي وَ لَمَّا نَ يَلْقَى اللَّهَ الْعَبِيدُ سَارِقًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّنْ أَنْ يَلْقَاهُ قَدْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَ أَمَّا النَّخَّاسُ فَإِنَّهُ أَتَانِي جَبْرَيْلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ شِرَارَ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَبِيعُونَ النَّاسَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرَانِ مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ آدَاءِ الْأَمَانَةِ وَ لَا يَتَحَرَّزُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الصَّنَائِعِ فَأَمَّا مَنْ تَحَفَّظَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بَأْسٌ وَ إِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ غَيْرَهَا

يباع الأكفان و يتمنى موت الناس، و لعله من السوء و المساءه، أو من الساي بالفتح، و هو اللبن الذى يكون فى الضرع، يقال: سيات الناقه إذا اجتمع الساي فى ضرعها و سياتها حلبت ذلك منها،

فيجوز أن يكون فعالاً من سياتها إذا حلبتها، كذا قال أبو موسى. انتهى.

و لعل ما في أخبارنا أظهر و أقل تكلفاً.

قوله صلى الله عليه و آله: فإنه يعالج رين أمتي في الفقيه و معانى الأخبار " غبن أمتي " و فى الكافى " زين " بالزاي المعجمه، و هو الظاهر.

قال الوالد العلامة طاب ثراه: بالمهمله بخطه، و كان فى الحاشيه: الرين الذنب، و فى اللغه: الرين الطبع و الختم، كما قال تعالى " كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٨

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا ع فَقَالَ إِنِّي أَعَالِجُ الرَّقِيقَ فَأَبِيعُهُ وَ النَّاسُ يَقُولُونَ لَا يَنْبَغِي فَقَالَ لَهُ الرِّضَا ع وَ مَا بَأْسُهُ كُلُّ شَيْءٍ مِّمَّا يُبَاعُ إِذَا اتَّقَى اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فِيهِ الْعَبْدُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٦١]

١٦١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ خَالِدِ بْنِ عَمْرَةَ عَنِ سَيِّدِ بْنِ الصَّيْرِفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ

مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ " أى: يغلب على قلوبهم حب الدنيا بحيث لا يستطيعون الخروج منها. و أكثر النسخ بالزاي، كما فى العلل، و هو أنسب.

الحديث الستون و المائة: موثق كالصحيح.

قوله: إنى أعالج الرقيق فى الكافى " الدقيق " بالدال، و هو أصوب. و على ما فى الكتاب فمعالجتها:

إما بأن يشتري المرضى و يداويهم ثم يبيعههم أو المراد به مزاولتهم بالبيع و الشراء.

قوله عليه السلام: كل شىء مما يباع أى: كان جائز البيع من أصله، و عرض له التحريم أو الكراهه، فإذا اتقى الله عز و جل و أزال عارضه، فلا بأس به، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث الحادى و الستون و المائة: مجهول.

ع حَدِيثُ بَلَعْنِي عَنِ الْحَسَنِ الْبَصِيرِيِّ فَإِنْ كَانَ حَقًّا فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ قَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ بَلَعْنِي أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ يَقُولُ لَوْ
عَلَى دِمَاعِهِ حُرُّ الشَّمْسِ مَا اسْتَيْظَلَّ بِحَائِطِ صَيْدِيٍّ وَ لَوْ تَبَقَّرَتْ كَبِدُهُ عَطَشًا لَمْ يَسْتَسْقِ مِنْ دَارِ صَيْدِيٍّ مَاءً وَ هُوَ عَمَلِي وَ تِجَارَتِي وَ
فِيهِ نَبَتْ لَحْمِي وَ دَمِي وَ مِنْهُ حَجِّي وَ عُمَرَتِي فَجَلَسْتُ ثُمَّ قَالَ كَذَبَ الْحَسَنُ خُذْ

سَوَاءٌ وَ أَعْطِ سَوَاءً فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَدَعُ مَا فِي يَدِكَ وَ انْهَضْ

قوله: و لو تنقرت كبده قال فى الصحاح: نقرت الشىء ثقبته بالمنقار، و النقره مثال الهمزه داء يأخذ الشاه فى جنوبها.

و فى بعض النسخ "تفرثت" و فى الكافى "تفرث".

و فى الصحاح: فرثت كبده أفرثها فرثا و فرثتها تفرثا إذا ضربته و هو حى، فانفرثت كبده أى: انتثرت.

و فى بعضها: تبقرت.

و فى الصحاح: بقرت الشىء بقرا فتحته و وسعته.

قوله عليه السلام: خذ سواء و أعط سواء قال الوالد العلامة روح الله روحه: أى لا تأخذ أكثر من حقك، و لا تعطهم أقل من حقهم، كما قال تعالى "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ" الآية. أو يجب التساوى فى الجنس الواحد، لثلا يقع الربا. و الأول أظهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٠

إِلَى الصَّلَاةِ أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ كَانُوا صَيَارِفَهُ

قوله: كانوا صيارفه أقول: ما اشتهر من أنهم كانوا عظماء أبناء الملوك لا ينافى كونهم صيارفه فى خزائن الملك.

و قال الصدوق فى الفقيه بعد إيراد هذه الروايه: يعنى صيارفه الكلام، و لم يعن صيارفه الدراهم.

أقول: أخذ الصدوق هذا من أخبار شتى:

منها: ما رواه الراوندى فى القصص بإسناده عن الصدوق بإسناده عن الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ذكر أصحاب الكهف- و ساق الحديث إلى أن قال: كانوا صيارفه كلام و لم يكونوا صيارفه الدراهم.

و روى العياشى فى تفسيره بإسناده عن درست عن أبى عبد الله عليه السلام أنه ذكر أصحاب الكهف، فقال: كانوا صيارفه كلام و لم يكونوا صيارفه دراهم.

فيحتمل أن يكون استشهاده عليه السلام فى هذا الخبر بكونهم صيارفه إلزاما على المخالفين، حيث رووا ذلك و يعتقدونه. و ما ذكر فى خبرى

درست و الكاهلى، فهو تأويل لما رووه فى أخبارهم، لئلا يردوا أخبارهم و يكذبوهم فى روايتها، استعمالا للتقيه بحسب الإمكان مع إيضاح الحق لأهل الإيمان، كما هو دأبهم فى كثير من الأخبار، و هذا مما ظهر لنا من الأسرار فى تتبع آثارهم عليهم السلام. و لعله ذهب على الصدوق رحمه الله أن هذا المعنى لا يناسب هذا المقام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥١

.....

و قد يوجه الخبر على ما حملة رحمه الله عليه بوجه:

الأول: أن أصحاب الكهف كانوا صيارفه الكلام يميزون بين الحق منه و الباطل، فينبغى أن تكون أنت أيضا كذلك، فلم تنقل هذا الكلام عن الحسن، مع أنه قوله ليس بحجه، و مع ذلك ظاهر الفساد، فإن الاستتلال بجدار الكافر و الاستسقاء من داره جائز، و الصيرفى لا يكون شرا منه. و أيضا عمل الصيرفى من الأمور الضرورية التى تجب كفايه، و هذا مما أفاده الوالد قدس سره، و هو توجيه وجه الثانى: أن يكون المعنى أن أصحاب الكهف كانوا صيارفه الكلام، كما يقال: فلان يحسن صرف الكلام، أى. تفضيل بعضه على بعض، فأصل الصرف و التمييز ليس بحرام، بل هو من الكلام، و إنما الحرام ما يصدر عن بعض الصيارفه من الغش و الربا أو غيرهما.

و ربما يؤخذ " يعنى " تتمه للخبر، فيمكن أن يوجه بوجهين:

أحدهما: أن يقرأ يعنى و لم يعن على بناء المجهول، فالمراد أن الحسن و هم فى تأويل ما روى فى ذم الصيارفه، فإن المعنى بها صيارفه الكلام.

قال ابن الأثير: فى حديث الخولانى " من طلب صرف الحديث يبتغى به إقبال وجوه الناس إليه " أراد بصرف الحديث ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة، و إنما

كره ذلك مما يدخله من الرياء و التصنع لما يخالطه من الكذب.

انتهى.

أقول: و على هذا يمكن أن يقرأ على بناء الفاعل أيضا، بأن يكون الضميران راجعين إلى الرسول صلى الله عليه و آله، و يحتمل كونه كلام الصدوق أيضا.

و ثانيهما: أن يكون ذكره عليه السلام ذلك بعداد قول الحسن أمرا بالتقيه، بأن أصحاب الكهف كانوا صيارفه كلام يصرفونه عن ظاهره فى مقام التقيه، و الأظهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٢

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ إِنِّي أُعْطِيتُ خَالَتِي غُلَامًا وَ نَهَيْتُهَا أَنْ تَجْعَلَهُ فَصَابًا أَوْ حَجَامًا أَوْ صَائِغًا.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ رَنْجَوَيْهِ التَّفْلِسِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو الْخَيَّاطِ عَنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الصَّنِقَلِ الرَّازِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ مَعِيَ ثُوبَانِ فَقَالَ لِي يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ تَجِئُنِي مِنْ قِبَلِكُمْ أَثْوَابٌ كَثِيرَةٌ وَ لَيْسَ يَجِئُنِي مِثْلُ هَذَيْنِ الثَّوْبَيْنِ اللَّذَيْنِ تَحْمِلُهُمَا أَنْتَ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ تَغْزِلُهُمَا أُمَّ إِسْمَاعِيلَ وَ أَنْسَجُهُمَا أَنَا فَقَالَ لِي حَائِكُ قُلْتُ نَعَمْ - قَالَ لَا تَكُنْ حَائِكًا قُلْتُ فَمَا أَكُونُ قَالَ كُنْ صَيِّقَلًا وَ كَانَتْ مَعِيَ مَائَتَا دِرْهَمٍ فَاشْتَرَيْتُ بِهَا سُيُوفًا وَ مَرَايَا عُتُقًا وَ قَدِمْتُ بِهَا الرَّيِّ وَ بَعْتُهَا بِرَبْحٍ كَثِيرٍ

ما ذكرنا أولا، و الله يعلم.

الحديث الثانى و الستون و المائة: ضعيف كالموثق.

الحديث الثالث و الستون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: حائك على الاستفهام، أو التعجب، أى: لا يليق بك لضعته، و دل ظاهرا على كراهه الحياكه، للنهى الذى أقل مراتبه الكراهه.

و يحتمل أن يكون الأمر بالتحويل لقله فائده الحياكه و كثره نفع المأمور به، كما يظهر من قوله " و بعثها بربح كثير " كذا أفاد

الوالد العلامة برد الله مضجعه.

و فى الصحاح: صقل السيف أيضا صقلا و صقلا، أى: جلاه، و الصانع صيقل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٣

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الْكُوفِيِّينَ قَالَ دَخَلَ عِيسَى بْنُ شَقْفِيٍّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ كَانَ سَاحِرًا يَأْتِيهِ النَّاسُ وَ يَأْخُذُ عَلَى ذَلِكَ الْأَجْرَ فَقَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنَا رَجُلٌ كَانَتْ صِنَاعَتِي السُّحْرَ وَ كُنْتُ آخِذًا عَلَيْهِ الْأَجْرَ وَ كَانَ مَعَاشِي وَ قَدْ حَجَجْتُ وَ مَنْ اللَّهُ عَلَيَّ بِلِقَائِكَ وَ قَدْ تُبْتُ إِلَيَّ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهَلْ لِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ مَخْرَجٌ قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع حُلٌّ وَلَا تَعْقُدْ.

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ لَنَا جَارًا يُكْتَبُ وَقَدْ سَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ عَمَلِهِ قَالَ مُرَّهُ إِذَا دُفِعَ إِلَيْهِ

و فيه أيضا: عتق الشئء بالضم عتاقه، أى: قدم و صار عتيقا، و كذلك عتق يعتق مثل دخل يدخل، فهو عاتق و دنانير عتق.

الحديث الرابع و الستون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: حل أى: بالسحر، كما هو ظاهر العبارة، و أوله جماعه منهم الشهيد الثانى رحمه الله بالحل بالقرآن و الدعاء، لأن عمل السحر حرام إجماعا.

الحديث الخامس و الستون و المائة: ضعيف.

قوله: إن لنا جارا يكتب على بناء الأفعال، أى: يعلم الكتابه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٤

الْغُلَامُ أَنْ يَقُولَ لِأَهْلِهِ إِنِّي إِنَّمَا أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَ الْحِسَابَ وَ أَتَجِرُّ عَلَيْهِ بِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ حَتَّى يَطِيبَ لَهُ كَسْبُهُ.

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِيعٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ كَثِيرٍ

قال فى الصحاح: المكتب الذى يعلم الكتابه. قال الحسن: كان الحجاج مكتبا بالطائف، يعنى: معلما.

قوله عليه السلام: أن يقول قال الوالد العلامة طاب مرقده: وجوبا، أو أعم منه و من الاستحباب، فيؤجر نفسه على تعليم الخط و الحساب. و اتجر من الأجر، أى: أعلمه لله و أطلب الأجر منه. انتهى.

و قال فى النهايه: فى حديث الأضحى "كلوا و ادخروا و اتجروا" أى:

تصدقوا طالبين الأجر بذلك، و لا يجوز فيه اتجروا بالإدغام، لأن الهمزه لا تدغم فى التاء، و إنما هو من الأجر لا من التجاره، و قد أجازة الهروى فى كتابه و استشهد عليه بقوله فى الحديث الآخر "

إن رجلا دخل المسجد و قد قضى النبي صلى الله عليه و آله صلاته، فقال: من يتجر فيقوم فيصلى معه"، و الروايه إنما هي يأتجر، و إن صح فيها يتجر فيكون من التجاره لا الأجر، كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجاره، أى مكسبا.

الحديث السادس و الستون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٥

عَنْ حَسَّانِ الْمُعَلِّمِ قَالِ سَأَلْتُ أَيْيَا عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ التَّعْلِيمِ فَقَالَ لِمَا تَأْخُذُ عَلَى التَّعْلِيمِ أَجْرًا قُلْتُ الشُّعْرُ وَ الرِّسَالَةُ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أُشَارِطُهُ عَلَيْهِ قَالَ نَعَمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيَانُ عِنْدَكَ سَوَاءً فِي التَّعْلِيمِ لَأ تَفْضُلُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ

قوله عليه السلام: لا تأخذ على التعليم أجرا قال الوالد العلامة قدس الله روحه: لاشتماله على تعليم الواجبات، كتعليم الحمد و المسائل، أو على الكراهه، فإن الظاهر منه الأخذ لأجل الصبيان، و لا تجب عليهم الصلاة، و عدم التفضيل على الاستحباب، بأن يكون غرضه خالصا لوجه الله تعالى، و مع الأجر ربما كان التفضيل واجبا لكثرة الأجر.

لكن المراد أنه إذا أخذ الأجره من أحد أكثر و هو يسعى للأكثر بقدر ما شرط، فلو سعى لمن لم يأخذ منه الأجره، أو أخذ أقل مثل ما يسعى للأكثر، كان أحسن، إلا أن يكون التفضيل لله تعالى، بأن يكون بعضهم أفهم، أو كان أبواه مؤمنين، إذ الظاهر أن المراد عدم التفضيل للدنيا و الأجره. انتهى.

قوله: فى التعليم أى: تعليم القرآن، أو فى تعليم الشعر و الرسائل، أو الأعم، و هو أظهر.

و قال فى الدروس: لو أخذ الأجره على ما زاد على الواجب من الفقه و القرآن جاز على كراهيه، و يتأكد مع الشرط، و لا يحرم. و لو استأجره

لقراءه ما يهدى إلى ميت أو حى لم يحرم، و إن كان تركه أولى. و لو دفع إليه بغير شرط فلا كراهه، و الروايه بمنع الأجره على تعليم القرآن تحمل على الواجب، أو على الكراهه.

و يجوز الاستئجار على نسخ القرآن و الفقه و إن تعين تعليمه. و نقل ابن إدريس

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٦

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ إِنَّ كَسِبَ الْمُعَلِّمُ سُحْتًا فَقَالَ كَذَبُوا أَعْدَاءَ اللَّهِ إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ لَا يُعَلِّمُوا الْقُرْآنَ وَ لَوْ أَنَّ الْمُعَلِّمَ أَعْطَاهُ رَجُلٌ دِيَّةَ وَلَدِهِ كَانَ لِلْمُعَلِّمِ مُبَاحًا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَمَّا تَنَافَى بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُشَارِطَ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَجْرًا مَعْلُومًا وَ الْخَبَرَ الثَّانِيَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَ أُكْرِمَ بِتُحْفَةٍ جَازَ لَهُ أَخْذُهُ وَ كَانَ ذَلِكَ مُبَاحًا لَهُ وَ الَّذِي

إجماعنا على جواز الأجره على نسخ القرآن و تعليمه. و حرمها فى الاستبصار مع الشرط، و الروايه بالنهى ضعيفه السند، و الإجماع على جعله مهرا يلزم منه حل الأجره، و لو سلمت الروايه حمل على الكراهه. انتهى.

و قال فى لتحرير: ينبغى للمتعلم التسويه بين الصبيان فى التعليم و الأخذ عليهم إذا استؤجر لتعليم الجميع على الإطلاق، تفاوتت أجرتهم أو اتفقت. و لو آجر نفسه لبعضهم لتعليم مخصوص، جاز التفضيل بحسب ما وقع العقد عليه.

الحديث السابع و الستون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: كذبوا أعداء الله أى: هم أعداء الله، أو من باب أكلونى البراغيث، كذا أفاد الوالد العلامة رحمه الله.

و يحتمل

النصب على التخصيص، نحو نحن معاصر الأنبياء.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٧

يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جِرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَعْلَمُ لَا يُعَلِّمُ بِالْأَجْرِ وَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ إِذَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ.

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعَشَى قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَتُهْدِي إِلَيَّ الْهَدِيَّةَ فَأَقْبَلُهَا قَالَ لَا قُلْتُ إِنَّ لَمْ أُشَارِطُهُ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ لَمْ تُقْرَأْ كَانَ يُهْدِي لَكَ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَلَا تَقْبَلُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ الْكِرَاهِيَةُ دُونَ الْحَظَرِ لِأَنَّ التَّنَزُّهَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ أَوْلَى وَ أَفْضَلُ وَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى عَمَّنْ سَمِعَهُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ

قوله: على أنه لا- يجوز له قال الوالد العلامة طاب ضريحه: حمل الشيخ حسن، إن أراد بعدم الجواز الكراهه، أو في القدر الواجب.

الحديث الثامن و الستون و المائة: مجهول.

و لعله محمول على الكراهه.

الحديث التاسع و الستون و المائة: مجهول.

و يمكن حمله على التقية.

الحديث السبعون و المائة: مرسل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٨

بَيْعِ الْمَصَاحِفِ وَشِرَائِهَا قَالَ لَا تَشْتَرِ كِتَابَ اللَّهِ وَ لَكِنْ اشْتَرِ الْحَدِيدَ وَ الْجُلُودَ وَ الدَّفْتَرَ وَ قُلْ اشْتَرِي مِنْكَ هَذَا بِكَذَا وَ كَذَا.

[الحديث ١٧١]

١٧١ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الْمَصَاحِفِ فَقَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَقُلْ اشْتَرِي مِنْكَ وَرَقَهُ وَ أَدِيمَهُ وَ عَمَلْ يَدِكَ بِكَذَا وَ كَذَا

قوله عليه السلام: و لكن اشتر الحديد أى: الذى كان شائعا يعملونه على الجلود.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقده: و يؤيده قوله تعالى " **وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا** * " و إن كان الأظهر منها و من أمثالها من الآيات تغيير أحكام الله أو تركها انتهى.

و قال فى التحرير: يحرم بيع المصحف، و يجوز بيع الجلد و الورق و شبههما لا- بيع كلام الله تعالى، و يجوز أخذ الأجره على كتابه القرآن.

الحديث الحادى و السبعون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: و عمل يدك أى: فى الجلد و الورق و شبهه، أو فى الكتابه أيضا، فىكون الممنوع بيعه النقوش الحاصله على الأوراق، و لعل هذا تعبد لاحترام الكتاب. ثم إنه على الأول يشكل التقويم إذا أتلفه أحد أو دعوى الغبن إذا باعه، لأن قيمة الجلد و الورق شىء قليل. و بالجمله

فروع تلك المسألة لا تخلو من إشكال.

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٥٩

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي بَيْعِ الْمَصَاحِفِ قَالَ لَا تَبِعِ الْكِتَابَ وَلَا تَشْتَرِهِ وَبِعِ الْوَرَقَ وَالْأَدِيمَ وَالْحَدِيدَ.

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ بَيْعِ الْمَصَاحِفِ وَشِرَائِهَا فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يُوضَعُ عِنْدَ الْقَامَةِ وَالْمِنْبَرِ فَقَالَ وَكَانَ بَيْنَ الْحَائِطِ وَالْمِنْبَرِ قَيْدٌ مَمْرٌ شَاهٍ وَرَجُلٌ وَهُوَ مُنْحَرَفٌ فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي فَيَكْتُبُ الْبَقْرَةَ وَيَجِيءُ آخِرَ فَيَكْتُبُ السُّورَةَ وَكَذَلِكَ كَانُوا ثُمَّ إِنَّهُمْ اشْتَرَوْا بَعْدَ ذَلِكَ فَقُلْتُ فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ فَقَالَ اشْتَرِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُبَيْعَهُ

الحديث الثانی و السبعون و المائة: مجهول.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: إنما كان يوضع أى: القرآن عند القامة، أى: جدار مسجد الرسول صلى الله عليه وآله، لأنه كان قامه. و" المنبر " أى: بينهما. و القيد: القدر.

قال فى الصحاح: و تقول بينهما قيد رمح و قاد رمح، أى: قدر رمح. انتهى.

أى: كان الفصل بينهما ضيقاً بقدر ممر شاه أو رجل.

" و هو منحرف " أى: بالعرض، لأن عرض الإنسان أكثر من عرض الشاه، فكان الرجل يأتى عند المنبر فيكتب ما يريد من سوره أو آيه. و الحاصل أن بيع المصاحف لم يكن فى عهد النبى صلى الله عليه وآله و الصحابه، فىكون بدعه.

هذا غايه ما يمكن أن يقال فى حل هذا الخبر.

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٠

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلَابِ بْنِ عُمَانَ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ وَ زَادَ فِيهِ قَالَ قُلْتُ

فَمَا تَرَى أَنْ أُعْطِيَ عَلَى كِتَابَتِهِ أَجْرًا قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَكِنْ هَكَذَا كَانُوا يَصْنَعُونَ.

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يَانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَرَادَتْ أَنْ تَكْتُبَ مُضِيحًا وَ اشْتَرَتْ وَرَقًا مِنْ عِنْدِهَا وَ دَعَتْ رَجُلًا يَكْتُبُ لَهَا عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ فَأَعْطَتْهُ حِينَ فَرَّغَ خَمْسِينَ دِينَارًا وَ إِنَّهُ لَمْ يُبِعِ الْمَصَاحِفَ إِلَّا حَدِيثًا

ثم إنه يدل على أن الكراهة في الشراء أخف منها في البيع، أو هي مختصة بالبيع.

الحديث الرابع و السبعون و المائة: موثق.

و في الكافي: أحمد بن محمد، عن ابن فضال.

و قال في الدروس: يجوز أخذ الأجره على كتابه العلوم المباحه، و يكره على كتابه القرآن مع الشرط لفحوى الروايه.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: ضعيف.

و قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن المراد أنه لم يعهد بيع المصاحف، و لا الاستئجار لكتابتها. و أول من أعطى الأجر أم عبد الله، و هي أيضا على غير شرط. فتأمل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦١

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ عَنْهُ عَنْ عُمَيْرَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُعَشِّرُ الْمَصَاحِفَ بِالذَّهَبِ فَقَالَ لَا يَصِلُحُ فَقَالَ إِنَّهَا مَعِيشَتِي فَقَالَ إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَهُ لِلَّهِ جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مَخْرَجًا.

[الحديث ١٧٧]

١٧٧ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَرَّاقِ قَالَ عَرَضْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كِتَابًا فِيهِ قُرْآنٌ مُخْتَمٌّ

الحديث السادس و السبعون و المائة: موثق.

قوله: لا يصلح حمل على الكراهه.

□
و قوله عليه السلام " جعل الله لك مخرجا " مقتبس من قوله تعالى " وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا " الآية.

و قال فى الدروس: و تكره كتابته- أى القرآن- بالذهب، و تعشيره به، لروايه محمد الوراق، و قال الصادق عليه السلام: لا يعجبني أن يكتب إلا بالسواد، و لا يحرم ذلك على الأقوى.

الحديث السابع و السبعون و المائة: مجهول.

قوله: كتابا فيه قرآن أى: مجموعه مشتمله على القرآن أيضا، أو نفس المصحف، فإنه كتاب كتب فيه القرآن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٤٢

مُعَشَّرٌ بِالذَّهَبِ وَ كُتِبَ فِي آخِرِ السُّورَةِ بِالذَّهَبِ فَأَرَيْتُهُ إِيَّاهُ فَلَمْ يَعْزَمْنِي شَيْئًا إِلَّا كِتَابَهُ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ فَإِنَّهُ قَالَ لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُكْتَبَ الْقُرْآنُ إِلَّا بِالسَّوَادِ كَمَا كُتِبَ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

[الحديث ١٧٨]

١٧٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ كَسْبِ الْأِمَاءِ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَجِدْهُ زَنْتَ إِلَّا أُمَّهُ قَدْ عُرِفَتْ بِصَيْعِهِ يَدٍ وَ نَهَى عَنْ كَسْبِ الْعُلَامِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يُحْسِنُ صِنَاعَةً فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ سَرَقَ

قوله: مختم معشر بالذهب أى: محلى آخره بالذهب، أو ختم وسط جلده، كما هو المتعارف، أو أسماء السور، لأنه كما أنه ابتداء سورة اختتام قبلها، أو المراد كتابه السوره الآخره، فيكون ما سيأتى مفسرا له، أو كتب أحزابه بالذهب ليكون ختم قراءتهم، أو ختم حواشيه بالذهب للزينة، أو ختم الآيات به،

و الله يعلم.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: و ظاهر التعليل الكراهه.

الحديث الثامن و السبعون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله: إلا أمه قد عرفت بصنعه يد أى: يكون الظاهر أنه منها. و حمل على الكراهه.

قال فى المسالك: يكره كسب الصبيان، أى الكسب المجهول أصله، فإنه يكره لوليهم التصرف فيه على الوجه السائغ. و كذا يكره لغيره شراؤه من الولي لما يدخله من الشبهه الناشئه من اجترأ الصبى على ما لا يحل له لجهله، أو لعلمه بارتفاعه القلم عنه. و لو علم يقينا اكتسابه له من المباح فلا كراهه، كما أنه لو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٣

[الحديث ١٧٩]

١٧٩ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الصَّنَاعُ إِذَا سَهَرُوا اللَّيْلَ كُلَّهُ فَهُوَ سُحْتٌ.

[الحديث ١٨٠]

١٨٠ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعِيرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ بَيَّاتَ سَيَّاهِرًا فِي كَسْبٍ وَ لَمْ يُعْطِ الْعَيْنَ حَظَّهَا مِنَ النَّوْمِ فَكَسَبَهُ ذَلِكَ حَرَامٌ.

[الحديث ١٨١]

١٨١ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ

علم تحصيله، أو بعضه حيث لا يتميز عن الحرام، و جب اجتنابه، و فى حكمهم من لا يتورع كالإمام.

الحديث التاسع و السبعون و المائة: ضعيف.

الحديث الثمانون و المائة: ضعيف.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: الحرمة و السحت محمولان على الكراهه الشديده. و ربما كان حراما إذا علم أو ظن الضرر، كما هو الشائع، إلا أن يكون مضطرا إليه.

و قال فى الدروس: الآداب إعطاء الصانع العين حظها من النوم، فروى مسمع أن سهره الليل كله سحت.

الحديث الحادى و الثمانون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٤

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَامِرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ الَّذِي لَا يَصِيدُ فَقَالَ سُحْتُ وَ أَمَّا الصَّيُودُ فَلَا بُأَسَ.

[الحديث ١٨٢]

١٨٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الشُّحْتُ تَمَنُ الْمَيْتَةِ وَ تَمَنُ الْكَلْبِ وَ تَمَنُ الْخَمْرِ وَ مَهْرُ الْبَغِيِّ وَ الرَّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ وَ أُجْرَةُ الْكَاهِنِ

و فى الكافى: عن عبد الرحمن بن أبى هاشم، عن القاسم بن الوليد العمارى.

و عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصبم، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبى عبد الله العمارى- و "خ" العمارى- قال: سألت، إلى آخره.

و الظاهر أن الشيخ اكتفى بسند واحد، و زيد الوليد سهوا، و الله يعلم، كذا ذكره الوالد العلامة نور ضريحه.

الحديث الثانى و الثمانون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: تمن الميتة إلا- باعتبار الصوف و العظم و غيرهما مما لا- تحله الحياه. و يمكن أن يقال: لا يطلق عليها الميتة، لأنها لا حياه فيها حتى

يعتريه الموت.

" و ثمن الكلب " عدا كلب الصيد. " و ثمن الخمر " و إن كان للتخليل. " و أجره الكاهن " هو من الكهانه بكسر الكاف. و قال فى المسالك: هى عمل توجب طاعه بعض الجان له، و اتباعه له بحيث يأتيه بالأخبار الغائبه. و هى قريبه من السحر.

و فى النهايه: الكاهن الذى يعطى الخبر عن الكائنات فى مستقبل الزمان،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٥

[الحديث ١٨٣]

١٨٣ الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن عمارة بن مهران قال سألت أبا جعفر عن الغلول فقال كل شئ غل من الإمام فهو سحت و أكل مال اليتيم و شئ به سحت و السحت أنواع كثيرة منها أجور الفواجر و ثمن الخمر و النبيذ و المشكر و الربا بعد البينه فأما الرشا فى الحكم فإن ذلك الكفر بالله العظيم و برسوله.

[الحديث ١٨٤]

١٨٤ محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن عيسى الفراء عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله قال أربعه لا تجوز فى أربعه الخيانه و الغلول و السرقة و الربا لا تجوز فى حج و لا عمره

و يدعى معرفه الأخبار، و العرب تسمى كل من يتعاطى علما دقيقا كاهنا. و منهم من كان يسمى المنجم و الطيب كاهنا. الحديث الثالث و الثمانون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و النبيذ هو المعمول من التمر و السكر، مائعا كان أو جامدا.

" بعد البينه " أى: بعد العلم بالحرمة و قبله معذور، كما سيحى ع. و فى بعض النسخ " بعد التنبه " و هو تصحيف.

الحديث الرابع و الثمانون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: أربعه لا تجوز ظاهره أن صرف هذه الأربعة جميعا فى هذه غير جائز، بمعنى أنه يحبط

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٦

و لا فى جهاد و لا صدقه.

[الحديث ١٨٥]

١٨٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اكْتَسَبَ الرَّجُلُ مَالًا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ ثُمَّ حَجَّ وَ لَبَّى نُودَى لَا لَبَّيْكَ وَ لَا سَعْدَيْكَ وَ إِنْ كَانَ مِنْ حِلِّهِ فَلَبَّى نُودَى لَبَّيْكَ وَ سَعْدَيْكَ.

[الحديث ١٨٦]

١٨٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَتَى رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ إِنِّي اكْتَسَبْتُ مَالًا أَغْمَضْتُ فِي مَطَالِبِهِ حَلَالًا وَ حَرَامًا وَ قَدْ أَرَدْتُ التَّوْبَةَ وَ لَا أَدْرِي الْحَلَالَ مِنْهُ وَ الْحَرَامَ وَ قَدْ اخْتَلَطَ عَلَيَّ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع تَصَدَّقْ بِخُمْسِ مَالِكَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ رَضِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِالْخُمْسِ وَ سَائِرِ الْمَالِ لَكَ

أجرها، مع قطع النظر عن وزرها. و ما يفهم منه من جواز صرفها في غير تلك الوجوه غير مراد. و أما عدم قبول الصرف في الصدقة، فلعله مع معلوميه المالك، أو يقال: مع عدم المعلوميه أيضا لا يقبل منه، بل من المالك. فليتأمل.

الحديث الخامس و المائة و الثمانون: مرسل.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالمغفرة: يدل على أن الحج بالمال الحرام غير مقبول، و إذا اشترى ثوبى الإحرام بعين المال و كذا الهدى كان الحج باطلا- على المشهور، أما إذا اشترى الثوبين و الهدى من الحلال، أو اشترى في الذمه ثم دفع الحرام، كان صحيحا غير مقبول.

الحديث السادس و الثمانون و المائة: ضعيف على المشهور.

و قد مر الكلام فيه، و أن الأصحاب خصصوه بما إذا جهل قدر الحرام و مالكة، فلو عرفهما تعين الدفع إلى المالك بأجمعه. و لو علم المالك دون القدر صالحه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠،

[الحديث ١٨٧]

١٨٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِنِيِّ عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ تَشَوَّقَتِ الدُّنْيَا إِلَى قَوْمٍ حَلَالًا مَحْضًا فَلَمْ يُرِيدُوا فَدَرَجُوا ثُمَّ تَشَوَّقَتْ إِلَى قَوْمٍ حَلَالًا وَشُبَّهَهُ فَقَالُوا لَا حَاجَةَ لَنَا فِي الشُّبْهَةِ وَتَوَسَّعُوا فِي الْحَلَالِ ثُمَّ تَشَوَّقَتْ إِلَى قَوْمٍ حَرَامًا وَشُبَّهَهُ فَقَالُوا لَا حَاجَةَ لَنَا فِي الْحَرَامِ وَتَوَسَّعُوا فِي الشُّبْهَةِ ثُمَّ تَشَوَّقَتْ إِلَى قَوْمٍ

و لو علم القدر خاصه، تصدق به. و اختلف في أن مصرفه الخمس أو الصدقه، و الأخير أشهر و أظهر.

الحديث السابع و الثمانون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: فدرجوا أى: ماتوا و انقضوا فى زمانه صلوات الله عليه، أو ذهبوا و تخلصوا من مكائدها، كذا أفاد الوالد العلامة نور ضريحه.

و فى الصحاح: درج الرجل و الضب يدرج دروجا، أى: مشى. و درج أى مضى لسبيله. يقال: درج القوم إذا انقضوا، و الاندراج مثله. و فى المثل:

أكذب من دب و درج، أى: أكذب الأحياء و الأموات. انتهى.

و فى القاموس: درج كسمع صعد فى المراتب.

قوله عليه السلام: ثم تشوقت و فى بعض النسخ "تشوقت" بالفاء فى المواضع كلها، و كذا فى الكافى،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٨

حَرَامًا مَحْضًا فَطَلَبُوهَا فَلَمْ يَجِدُوهَا وَ الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ الْمُضْطَّرِّ.

و هو الظاهر.

و فى الصحاح: تشوقت الجارية أى: تزينت، و اشتاف الرجل، أى:

تطاول و نظر، و تشوقت إلى الشئ أى: تطلعت، يقال: النساء يتشوفن إلى السطوح، أى: ينظرن و يتناولن. انتهى.

و فى القاموس: تشوف تزين، و إلى الخبر تطلع، و إلى السطح تطاول و نظر و أشرف.

قوله عليه السلام:

فيطلبونها أى: زائدا عما تعرض و تيسر لهم.

قوله عليه السلام: بمنزله المضطر قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الحلال نادر كالمعدوم، و المضطر يأكل منها كما يأكل من الميتة عند الاضطرار. انتهى.

و قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: و فى الخبر المؤمن يأكل فى معاء واحد، و الكافر يأكل فى سبعة أمعاء.

قال صاحب الصحاح: و هو مثل لأن المؤمن يأكل من الحلال و الكافر لا يتوقى الحرام و الشبهه هذا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٦٩

[الحديث ١٨٨]

١٨٨ وَ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع رَجُلٌ اشْتَرَى ضَيْعَةً أَوْ خَادِمًا بِمَالٍ أَخَذَهُ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ أَوْ مِنْ سَرِقَةٍ هَلْ يَحِلُّ لَهُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَرِهِ هَذِهِ الضَّيْعَةِ أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَ هَذَا الْفَرْجَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ سَرِقَةٍ أَوْ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ فَوَقَّعَ لَمْ يَحِلَّ فِي شَيْءٍ أَضْلُهُ حَرَامٌ وَ لَمْ يَحِلَّ اسْتِعْمَالُهُ.

[الحديث ١٨٩]

١٨٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ مَالًا مِنْ عَمَلِ بَنِي أُمِّيَّةَ وَ هُوَ يَتَّصِدُّقُ مِنْهُ وَ يَصِلُ مِنْهُ قَرَابَتُهُ وَ يَحُجُّ لِيُغْفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا كَتَسَبَ وَ هُوَ يَقُولُ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ الْخَطِيئَةَ لَا تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ وَ لَكِنَّ الْحَسَنَةَ تَحُطُّ الْخَطِيئَةَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ كَانَ خَلَطَ الْحَرَامَ حَلَالًا فَاخْتَلَطَا جَمِيعًا وَ لَمْ يَعْرِفِ الْحَلَالَ مِنَ الْحَرَامِ فَلَا بَأْسَ

قلت: الحرام قسم، و الحلال قسم، و الشبهه قسم، و من اثنين منهما يحصل ثلاثة أخرى، و من الثلاثة قسم آخر، فيمكن أن يكون المراد من السبعة هذه الأقسام و يشعر به خبر عبد الله الجعفرى عن الباقر عليه السلام.

الحديث الثامن و الثمانون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا يحل استعماله قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: كان المراد إذا اشترى بالعين، بقريته قوله "بمال" و يمكن أن يكون عدم الحل أعم من الكراهه و الحرمة.

الحديث التاسع و الثمانون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٠

[الحديث ١٩٠]

١٩٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الصَّبِيَّانُ يَلْعَبُونَ بِالْجُوزِ وَالْبَيْضِ وَيُقَامِرُونَ فَقَالَ لَا تَأْكُلْ مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ.

[الحديث ١٩١]

١٩١ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْجُوزِ يَجِيءُ بِهِ الصَّبِيَّانُ مِنَ الْقِمَارِ أَنْ يُؤْكَلَ وَقَالَ هُوَ سُحْتٌ.

[الحديث ١٩٢]

١٩٢ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنِ

و لعله محمول على ما إذا لم يعلم قدر المال و لا-المالك، و يكون ما يصرف في وجوه الخير بقدر الخمس، و لعل فيه دلالة على عدم وجوب إخراج هذا الخمس إلى الهاشميين.

الحديث التسعون و المائة: ضعيف.

و لا خلاف فيه، و عدم كونهم، و عدم تحريم الفعل عليهم لا ينافي حرمة المال، لأن انتقال المال من طفل إلى آخر لا بدله من جهه شرعيه، فتصرف الولي و غيره فيه حرام و أكل مال بالباطل.

الحديث الحادي و التسعون و المائة: ضعيف على المشهور.

الحديث الثاني و التسعون و المائة: ضعيف على الظاهر.

و قال في الصحاح: الإملاك التزويج.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧١

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْإِمْلَاكُ يَكُونُ وَ الْعُرْسُ فَيُنْتَرَى عَلَى الْقَوْمِ فَقَالَ حَرَامٌ وَ لَكِنْ كُلُّ مَا أُعْطِيَكَ مِنْهُ.

[الحديث ١٩٣]

١٩٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّثَارِ مِنَ السُّكَّرِ وَ اللَّوْزِ وَ أَشْبَاهِهِ أَيْحُلُّ أَكْلُهُ قَالَ يُكْرَهُ أَكْلُ مَا انْتَهَبَ

قوله عليه السلام: حرام أى: مكروها بالكراهه الشديده، لأنه مؤذن بمهانته النفس، و هو محمول على ما إذا لم تدل القرائن على الإذن.

قال فى المسالك: يجوز النثر، و قيل: يكره، و يجوز الأكل منه بشاهد الحال، و لا يجوز أخذه من غير أن يؤكل فى محله، إلا بإذن أربابه صريحا، أو بشاهد الحال.

و قال المحقق: و هل يملك بالأخذ؟ الأظهر نعم.

الحديث الثالث و التسعون و المائة: صحيح.

قوله: عن النبات و السكر فى الكافى و

الفقيه و بعض نسخ الكتاب " النثار من السكر " و هو أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٢

[الحديث ١٩٤]

١٩٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ لَا بَأْسَ بِنَثْرِ الْجَوْزِ وَالسُّكْرِ.

فَلَمَّا يَنَافَى الْخَبْرَيْنِ الْمَأْوَلَيْنِ لِأَنَّ الَّذِي تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ جَوَازَ النَّثْرِ وَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ مَا نَثَرَ وَ نَهْبُهُ وَ الْخَبْرَانِ الْأَوْلَانِ فِيهِمَا كَرَاهِيَةٌ ذَلِكُكَ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَهُمَا عَلَى حَالٍ

[الحديث ١٩٥]

١٩٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ وَ لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ وَ لَا يَنْهَبُ نَهْبَهُ ذَاتَ شَرَفٍ حِينَ يَنْهَبُهَا وَ هُوَ مُؤْمِنٌ قَالَ ابْنُ سِنَانٍ قُلْتُ لِأَبِي الْجَارُودِ مَا نَهْبُهُ ذَاتَ شَرَفٍ فَقَالَ نَحْوُ مَا صَنَعَ حَاتِمٌ حِينَ قَالَ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ

الحديث الرابع و التسعون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا بأس قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: ظاهره أن السؤال للأخذ من النثار لا لأصله. و يدل على الجواز، و لا ينافى الكراهه، و هو محمول على ما إذا علم رضا المالك بالقرائن.

الحديث الخامس و التسعون و المائة: ضعيف.

قوله صلى الله عليه و آله: و لا ينهب نهبه ذات سرف كذا فى أكثر نسخ الكتاب بالسين المهملة و الفاء. و فى بعضها بالقاف،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٣

.....

و هو تصحيف. و فى الكافى بالشين المعجمه و الفاء. و فى روايات العامه ورد بالمهملة و المعجمه.

قال فى القاموس: فى الحديث " لا ينهب نهبه ذات سرف و هو مؤمن " أى:

ذات شرف و قدر كبير، و يروى بالشين. انتهى.

و التفسير

الوارد فى هذا الخبر بالسین أنسب، أى: ذات إسراف و تبذیر.

و قال فى النهايه: فيه " و لا ينتهب نهبه ذات شرف یرفع الناس إليها أبصارهم و هو مؤمن " النهب الغاره و السلب، أى: لا یختلس شيئاً له قيمه عالیه.

و قال: ذات شرف، أى ذات قدر و قيمه و رفعه یرفع الناس أبصارهم بالنظر إليها و یستشرفونها.

و قال الطیبى فى شرح المشکاه: النهب من نهب ینهب بفتح العین فى الماضى.

و الغابر إذا أغار على أحد و أخذ ماله قهراً و هو ینظر إليه و یتضرع و یبکی و لا- یقدر على دفعه، فهذا ظلم عظیم لا- یلیق بالمؤمن. و النهبه بفتح النون المصدر و بالضم المال الذى ینهبه الجيش، أى: لا يأخذ مالا ذات شرف و هو مؤمن، یعنی:

هذا الأخذ بالظلم و الغلبه و القهر، و أهله یبكون و یتضرعون لا یصدر من أهل الشرف و النجابه و الكرامه و الحال أنه مؤمن، بل هذا الأخذ لا یکون إلا من لئام الناس و طغامهم. انتهى.

و قال الوالد قدس سره: الظاهر أن هذا هو النهب بالظلم و الغصب، و ما ینثر فى الأعراس إباحه، و لما كانت شبيهه بتلك الغاره صارت مکروهه.

ملاذ الأخیار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ۱۰، ص: ۳۷۴

[الحديث ۱۹۶]

۱۹۶ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَهْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ص - إِنَّمَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمَيْسِرُ قَالَ كُلُّ مَا يُقْتَمَرُ بِهِ حَتَّى الْكِعَابُ وَالْجُوزُ فَقِيلَ مَا الْأَنْصَابُ فَقَالَ مَا ذَبَحُوا لِآلِهَتِهِمْ

الحديث السادس و التسعون و المائة: ضعيف.

قوله صلى الله عليه و آله: كل ما يقمر به قال الوالد العلامة قدس سره: سأل أنه هل هو قمار خاص، أو كل قمار؟

فأجاب النبي صلى الله عليه و آله بالكلية. و يمكن أن يكون السؤال لبيان أن الميسر هل هو الفعل أو ما أخذوه بالقمار؟ و الجواب يحتمل الأمرين و ثالثا و هم الأعم انتهى.

و قال فى النهاية: و منه الحديث " الشطرنج ميسر العجم " شبه اللعب به بالميسر و هو القمار بالقداح، و كل شىء فيه قمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز.

قوله صلى الله عليه و آله: ما ذبحوا لآلهتهم أى: تقربا إلى الأصنام، كما قال تعالى " وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ " أى: لها.

و المشهور عند المفسرين عباده الأنصاب، فعلى هذا يكون المراد أن هذا أيضا

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٥

قَالَ قِدَاخُهُمُ الَّتِي كَانُوا يَسْتَقْسِمُونَ بِهَا

عباده لها.

و قيل: المراد ما ذبحوا باسم الأصنام، و كان المشركين يذبحون باسم اللات و العزى و غيرهما من الأصنام، فكأنهم ذبحوا لها. و لا شك فى حرمه الجميع.

لكن الظاهر من الآيه بيان المحرمات، فصرفها إليها أظهر، فالظاهر حرمه الذبيحه التى كانوا يذبحونها لآلهتهم، أو باسم آلهتهم، كما ذكرها الله تعالى فى آيات أخر. و يمكن أن يكون المراد فرد المراد، فتكون أعم، كذا أفاد الوالد العلامة قدس الله روحه.

قوله صلى الله عليه و آله: يستقسمون بها قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى: يطلبون ما قسم لهم بهذه القداح، فإنه كانت لهم ثلاثة قداح مكتوب على أحدها " أمرنى ربى " و على الآخر " نهانى ربى " و على الثالث غفل لا كتابه عليها، يضعونها فى

وعائهم، فإذا أرادوا سفرا، أو زواجا، أو أمرا مبهما، أدخل أحدهم يده فأخرج منها قدحا، فإن خرج الأمر مضى لشأنه، وإن خرج النهى كف عنه، وإن خرج الثالث أجالوها ثانيا حتى يخرج الأمر أو النهى، وكان ذلك عندهم بمنزلة الوحي.

أو المراد به قمار خاص يقسمون الذبيحة بها، وهي عشرة قدام: سهام بلا ريش وهي الفذ، والتوأم، والرقيب، والحلس، والنفس، والمسبل، والمعلى، والمنيح، والسفيح، والوغد. لكل منها نصيب معلوم، للفذ واحد، وللتوأم اثنان، إلى المعلى سبعة، ولا يسهمون الثلاثة الأخيرة، وهم يشترون الذبيحة، فالثمن على الثلاثة، والجزور للسبعة على نسبة السهام، وتخصيص هذا القمار بالذكر لاهتمام أهل الجاهلية به.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٦

[الحديث ١٩٧]

١٩٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّبِقَلِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ قَوَائِمَ السُّيُوفِ الَّتِي تُسَمَّى السَّفَنَ أَتَّخَذُهَا مِنْ جُلُودِ السَّمَكِ فَهَلْ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهَا وَ لَسْنَا نَأْكُلُ لُحُومَهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٩٨]

١٩٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُؤَاجِرُ بَيْتَهُ فَيُبَاعُ فِيهِ الْخَمْرُ قَالَ حَرَامٌ أَجْرُهُ

الحديث السابع والتسعون والمائة: مجهول.

وقال في الصحاح: السفن جلد أخشن، كجلود التماسيح يجعل على قوائم السيوف. انتهى.

وقال الوالد العلامة قدس سره عند قوله عليه السلام "لا بأس": لأن التماسيح من السباع، لكن ليس له دم سائل فلذا جوزها، مع أنه لو كانت له نفس إذا اشترى من المسلم كان طاهرا، لعدم العلم بالنجاسة، أو لأن أفعال المسلمين محمولة على الصحة.

الحديث الثامن والتسعون والمائة: صحيح على الظاهر.

وفي بعض النسخ: عن صابر.

وحمل على ما إذا آجره لذلك، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله مرقدته.

وقال المحقق في الشرائع: فلو آجره مسكنا ليحرز فيه خمر، أو دكانا لبيع فيه آله محرمة، أو أجيروا ليحمل له مسكرا، لم ينعقد الإجاره.

و ربما قيل: بالتحريم و انعقاد الإجاره، لإمكان الانتفاع فى غير المحرم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٧

[الحديث ١٩٩]

١٩٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَسِئَهُ عَنِ الرَّجُلِ يُؤَاجِرُ سَفِينَتَهُ وَ دَابَّتَهُ مِمَّنْ يَحْمِلُ فِيهَا أَوْ عَلَيْهَا الْخَمْرَ وَ الْخَنَازِيرَ قَالَ لَا بَأْسَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا تَنَافَى بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ لِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ مُتَوَجِّهًا إِلَى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُبَاعُ فِيهِ الْخَمْرُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِجَارَةُ الْبَيْتِ لِمَنْ ذَا صِفَتُهُ وَ الثَّانِي إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنْ يُؤَاجِرُ دَابَّتَهُ أَوْ سَفِينَتَهُ وَ هُوَ

لَا يَعْلَمُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا ثُمَّ حُمِلَ فِيهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ الْوَجْهُ الْآخِرُ إِنَّمَا حَرَّمَ إِجَارَةَ الْبَيْتِ لِمَنْ يَبِيعُ الْخَمْرَ لِأَنَّ بَيْعَ الْخَمْرِ حَرَامٌ وَ أَحْيَازَ إِجَارَةَ السَّفِينَةِ يُحْمَلُ فِيهَا الْخَمْرُ لِأَنَّ حَمْلَهَا لَيْسَ بِحَرَامٍ لِأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ لِجَعَلَهُ خَلًا وَ عَلَى هَذَا لَا تَنَافِي بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ

[الحديث ٢٠٠]

٢٠٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُضَارِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَذْرَةِ.

وَ لَا تَنَافِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و الأول أشبهه، لأن ذلك لم يتناوله العقد.

الحديث التاسع و التسعون و المائة: حسن.

و قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه: حمل على من لم يذكر أنه يريد لذلك، هذا هو المشهور، و سيجىء أخبار صحيحة داله على الجواز، فيمكن حمل الخبر الأول على الكراهه، لكن الاحتياط العمل بالمشهور، و الترك بالكلية أحسن و أحوط.

الحديث المائتان: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٨

[الحديث ٢٠١]

٢٠١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْدِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَصَّاحٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ثَمَنُ الْعَذْرَةِ مِنَ السُّحْتِ.

لِأَنَّ هَذَا الْخَبْرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَذْرَةِ الْإِنْسَانِ وَ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى عَذْرَةِ الْبَهَائِمِ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ وَ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ

[الحديث ٢٠٢]

٢٠٢ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَسْمَعِ بْنِ أَبِي مَسْمَعٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلَ رَجُلًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ إِنِّي رَجُلٌ أَبِيعُ الْعَذْرَةَ فَمَا تَقُولُ فَقَالَ حَرَامٌ يَبِيعُهَا وَ ثَمَنُهَا وَ قَالَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَذْرَةِ

الحديث الحادى و المائتان: مجهول.

قوله: محمول على عذره الإنسان كلامه فى غير عذره الإنسان من العذرات النجسه مشتبه، فيمكن أن يكون مراده حرمة بيع جميع العذرات النجسه، و يكون ذكر عذره الإنسان على المثال.

و يحتمل أن يكون مراده التخصيص، و يكون ذكر عذرات البهائم الثلاث على المثال، و الأول أشهر.

قال فى الدروس: يحرم بيع الأعيان النجسه و المنجسه غير القابله للطهاره، و فى الفضلات الطاهره خلاف، فحرم المفيد بيعها إلا بول الإبل، و جوزه الشيخ فى الخلاف و المبسوط، و هو الأقرب، لطهارتها و نفعها.

الحديث الثانى و المائتان: موثق على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٧٩

فَلَوْ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ حَرَامٌ بَيْعُهَا وَ تَمْنُهَا مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ قَوْلُهُ بَعْدُ وَ لَأَبَسَ بَيْعَ الْعَذْرَةِ مُنَاقِضًا لَهُ وَ ذَلِكَ مُنْفِيٌّ عَنِ أَقْوَالِهِمْ ع

[الحديث ٢٠٣]

٢٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَدِيْدِ اللَّهِ عَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ خَشَبٌ فَبَاعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُ مِنْهُ بَرَابِطًا فَقَالَ لَأَبَسَ بِهِ وَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ خَشَبٌ فَبَاعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ صُلْبَانًا فَقَالَ لَأَبَسَ بِهِ

و قال الوالد العلامة قدس سره: يمكن حمل عدم الجواز على بلاد لا ينتفع بها فيها، و الجواز على غيرها و الكراهه الشديده و الجواز، أو التقيه فى الحرمة، فإن

أكثرهم على الحرمة، بأن يكون أجاب السائل علانيه، ثم لما رأى غفله منهم أفتى بعدم البأس، لكنه خلاف المشهور بل المجمع عليه. والله يعلم.

الحديث الثالث و المائتان: حسن.

و الربط: العود معرب، أى: صدر البط، لأنه شبيه به.

و الصلبان: جمع الصليب، و هو الذى للنصارى معرب قليلا.

و لعل الخبر محمول على ما إذا لم يذكر أنه يشتريه لذلك، فالنهي الأخير محمول على الكراهه، و حمل الأول على عدم الذكر و الثانى عليه بعيد، و الفرق بينهما ظاهر، فإن الأول ينتهى إلى الفسق و الثانى إلى الكفر. و ربما يفرق بينهما بجواز التقيه فى الأول، لكونها مما يعمل لسلاطين الجور دون الثانى، و الله يعلم.

و قال المحقق فى الشرائع: و تحرم إجاره السفن و المساكن للمحرمات، و بيع العنب ليعمل خمرا، و الخشب ليعمل صنما.

و قال الشهيد الثانى فى المسالك: المراد بيعه لأجل الغايه المحرمه، سواء

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨٠

[الحديث ٢٠٤]

٢٠٤ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ عِظَامِ الْفِيلِ أَيْحِلُّ بَيْعُهُ وَ شِرَاؤُهُ لِلَّذِي يَجْعَلُ مِنْهُ الْأَمْشَاطَ فَقَالَ لَا بَأْسَ قَدْ كَانَ لِأَبِي مِنْهُ مُشْطٌ أَوْ أَمْشَاطٌ

اشترطها فى نفس العقد أم حصل الاتفاق عليها، فلو باعها لمن يعملها بدون الشرط، فإن لم يعلم أنه يعملها كذلك لم يحرم على الأقوى و إن كره. و إن علم أنه يعملها، ففي تحريمه وجهان، أجودهما ذلك، و الظاهر أن غلبه الظن كذلك، و عليه تنزل الأخبار المختلفه ظاهرا.

الحديث الرابع و المائتان: مجهول.

قوله: أو أمشاط الشك من الراوى.

و قال المحقق فى الشرائع: و فى

الفيل تردد، و الأشبه جواز بيعه للانتفاع بعظمه.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: وجه التردد من عدم وقوع الذكاه عليه، كباقى المسوخ بناء على ذلك، و من عظم الانتفاع بعظمه، و ورد النص به، و أن الصادق عليه السلام كان له منه مشط، و الأقوى جواز بيعه. انتهى.

و قال فى الدروس: يجوز بيع عظام الفيل، و اتخاذ الأمشاط منها، فقد كان للصادق عليه السلام منه مشط، و لا كراهيه فيه وفاقا لابن إدريس و الفاضل. و قال

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨١

[الحديث ٢٠٥]

٢٠٥ الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ الْقُمِّيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ الثُّوتِ أَيْعُهُ لِيُصَيَّرَ لِلصَّلِيبِ وَ الصَّنَمِ قَالَ لَا.

[الحديث ٢٠٦]

٢٠٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْفُهُودِ وَ سَبَاعِ الطَّيْرِ هَلْ يُلْتَمَسُ التَّجَارَةُ فِيهَا قَالَ نَعَمْ

القاضى: يكره بيعها و عملها.

الحديث الخامس و المائتان: حسن على الظاهر.

و التوث لغه فى التوت.

الحديث السادس و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم هذا هو المشهور، و منهم من منع من بيع السباع مطلقا.

قال فى المسالك: قيل يجوز بيع السباع كلها، تبعا للانتفاع بجلدها أو ريشها.

و قيل: بعدم جواز بيع شىء من السباع. و منهم من استثنى الفهد و سباع الطير، لورود النص الصحيح على جواز بيع الفهد و سباع الطير.

و أما الهر، فنسب جواز بيعه فى التذكرة إلى علمائنا.

[الحديث ٢٠٧]

٢٠٧ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَدَدَةَ عَنْ أَبِي سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنِ الْقِرْدِ أَنْ يُشْتَرَى أَوْ يُبَاعَ.

[الحديث ٢٠٨]

٢٠٨ عَلِيُّ بْنُ أَشْبَاطٍ عَنْ أَبِي مَخْلَمٍ السَّرَّاجِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ مُعْتَبٌ فَقَالَ بِالْبَابِ رَجُلَانِ فَقَالَ أَذْخِلُهُمَا فَدَخَلَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي رَجُلٌ سَرَّاجٌ أُبِيعُ جُلُودَ النَّمْرِ فَقَالَ مَذْبُوعَةٌ هِيَ قَالَ نَعَمْ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

الحديث السابع و المائتان: ضعيف.

قوله: نهى عن القرد فى بعض النسخ: عن النرد.

و عد المحقق فى الشرائع فيما يحرم بيعه ما لا ينتفع به كالمسوخ.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: بناء على عدم وقوع الذكاه عليها، أما لو جوزناه جاز بيعها لمن يقصد منفعتها مذكاه. و كذا لو اشتبهه القصد، حملا لفعل المسلم على الصحيح. و لو علم منه قصد منفعه محرمه - كلعب الدب و القرد - لم يصح. و لو قصد منه حفظ المتاع، أمكن جوازه لذلك و عدمه، لأنه منفعه نادره و غير موثوق بها، و به قطع العلامة.

الحديث الثامن و المائتان: مجهول.

[الحديث ٢٠٩]

٢٠٩ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا ع - عَنْ شِرَاءِ الْخِيَانَةِ وَ السَّرِقَةِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اخْتَلَطَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَأَمَّا السَّرِقَةُ بَعَيْنِهَا فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَتَاعِ السُّلْطَانِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ

و فيه دلالة على اشتراط الدباغه فى جواز استعمال جلود ما لا يؤكل لحمه، كما ذهب إليه بعض الأصحاب، و يمكن حملة على الكراهه عند عدمها.

وقال المحقق فى الشرائع: و يحرم بيع السباع كلها. وقيل: يجوز بيع السباع كلها تبعا للانتفاع بجلدها أو ريشها، و هو أشبه.

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: هذا القول هو الأقوى، لوقوع الذكاه عليها، و كونها طاهره منتفعا بها.

الحديث التاسع و

المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا أن يكون قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: فإنه يمكن أن يكون ما باعه غير مال الخيانه، أما إذا باع الجميع و علم أنها فيها، فلا يجوز البيع، إلا أن يكون المالك معلوما و نفذ البيع، و متاع السلطان ما يأخذه باسم المقاسمه، أو الخراج من غير الشيعة، أو مطلقا كما تقدم. انتهى.

و ما أفاده رحمه الله هو الموافق للمشهور، لكن ظاهر الأخبار جواز بيع الخيانه مع الخلط، إذا لم يعرف الحرام بعينه، و إن علم دخول الحرام فيه يقينا، و لما كان مخالفا للأصول أولوها بما ذكره قدس سره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨٤

[الحديث ٢١٠]

٢١٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمِدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَصِلُحُ شِرَاءُ السَّرِقَةِ وَالْخِيَانَةِ إِذَا عُرِفَتْ.

[الحديث ٢١١]

٢١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّهْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ اشْتَرَى سَرِقَةً وَ هُوَ يَعْلَمُ فَقَدْ شَرِكَ فِي عَارِهَا وَ إِثْمِهَا.

[الحديث ٢١٢]

٢١٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ

قوله عليه السلام: إلا أن يكون من متاع السلطان لعل الاستثناء منقطع، و إنما استثنى عليه السلام ذلك لأنه كالسرقه و الخيانه، من حيث أنه ليس له أخذه. و على هذا لا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا.

و قيل: المعنى أنه إذا كانت السرقه من مال السلطان، يجوز للشيعة ابتياعها بإذن الإمام.

و قيل: أريد به ما إذا سرق الإنسان مال ظالم على وجه التقاص، و الأول أوجه.

الحديث العاشر و المائتان: مجهول.

الحديث الحادى عشر و المائتان: مرسل.

قوله عليه السلام: فقد شرك في عارها أي: في الدنيا "و إثمها" أي: في الآخرة.

الحديث الثاني عشر و المائتان: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨٥

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو السَّرَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ تَوَحَّدَ عِنْدَهُ السَّرِقَةُ فَقَالَ هُوَ غَارِمٌ إِذَا لَمْ يَأْتِ عَلِيَّ بَائِعَهَا شُهُودًا.

[الحديث ٢١٣]

٢١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ أَرَادُوا بَيْعَ تَمْرٍ عَيْنِ أَبِي زِيَادٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ثُمَّ قُلْتُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

قوله عليه السلام: إذا لم يأت على بائعها شهودا في الكافي "شهود" بالرفع، و هو الصواب، و لو كان "بشهود" كان أظهر و المعنى: أنه إذا أتى بالشهود يرجع بالثمن على البائع، فيكون الغارم هو البائع، و إن وجب عليه دفع العين إلى المالك.

و قال الشيخ في النهاية: من وجد عنده سرقة كان ضامنا لها، إلا أن يأتي على شرائها بينه. و قال ابن إدريس: هو ضامن أتى على شرائها بينه أولا بلا خلاف، لكن مقصود شيخنا أنه ضامن. و هل يرجع على

البائع أم لا؟ قال: فإن كان المشتري عالماً بالغصب لم يكن له الرجوع، وإلا رجع.

وقال العلامة رحمه الله في المختلف: ويحتمل قوله وجهاً آخر، وهو أن يأتي بينه أنه اشتراها من مالها، فتسقط المطالبة عنه، والشيخ نقل روايه أبي عمر السراج. انتهى.

الحديث الثالث عشر و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨٦

فَأَمَرْتُ مُصَادِفًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ قُلْ لَهُ يَشْتَرِيهِ فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ.

[الحديث ٢١٤]

٢١٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ وَهُوَ يَظْلِمُ قَالَ يَشْتَرِي مِنْهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ ظَلَمَ فِيهِ أَحَدًا

قوله عليه السلام: فإن لم يشتريه أى: لا يصير عدم شرائه سبباً لرد الملك إلى المالك.

وقال الوالد العلامة طاب مضجعه: لعله كانت الأرض مغضوبه و هم زرعوها بحبهم، و الزرع للزارع و لو كان غاصبا. و يمكن أن يكون من الأراضى المفتوحة عنوه و جوزه عليه السلام، لأن تجويزه يخرج عن الغصب، و إن كان جوزه مطلقاً لدفع الحرج عن أصحابه. انتهى.

أقول: فيكون التعليل للتجويز، أى: إنما جوزنا ذلك لشيئتنا لأنهم إذا لم يأخذوا لم يرد إلينا، بل يأخذ غيرهم. ثم إن الخبر مما يدل على حجية خبر الواحد.

الحديث الرابع عشر و المائتان: موثق.

وقال فى الدروس: يجوز شراء ما يأخذه الجائر باسم الخراج و الزكاه و المقاسمه، و إن لم يكن مستحقاً له، و تناول الجائزه منه إذا لم يعلم غصبها، و لو علمت ردت على المالك، فإن جهله تصدق بها عنه، و احتاط ابن إدريس بحفظها و الوصيه بها، و روى أنها كاللقطه. قال: و ينبغى إخراج خمسها و

الصدقه على إخوانه منها، و الظاهر أنه أراد الاستحباب فى الصدقه، و ترك أخذ ذلك من الظالم مع الاختيار فضل.

و لا يجب رد المقاسمه و شبهها على المالك، و لا يعتبر رضاه، و لا يمنع تظلمه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨٧

[الحديث ٢١٥]

٢١٥ الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي عبيدة عن أبي جعفر قال سألتُه عن الرجل منَّا يشتري من السلطان من إبل الصدقه و غنمها و هو يعلم أنَّهم يأخذون منهم أكثر من الحق الذي يجب عليهم قال فقال ما الإبل و الغنم إلا مثل الحنطه و الشعير و غير ذلك لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه قيل له فما ترى فى مصدق يبيئنا فيأخذ صدقات اغنامنا فنقول بغناها فيبيئناها فما تقول فى شرائها منه قال إن كان قد أخذها و عزلها فلا بأس قيل له فما ترى فى شراء الحنطه و الشعير يبيئنا القاسم فيقسم لنا حظنا و يأخذ حظه فيعزله بكيل فما ترى فى شراء ذلك الطعام منه فقال إن كان قبضه بكيل و أنتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كيل

من الشراء، و كذا لو علم أن العامل يظلم، إلا أن يعلم الظلم بعينه. نعم يكره معامله الظلمه و لا يحرم.

الحديث الخامس عشر و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان أخذها قال الوالد العلامه نور الله مرقدته: تظهر الفائدة فى الزكاه، فإنه إذا أخذها فمع القول بسقوط الزكاه عنه مطلقا، فما لم يأخذها العامل لا يسقط عنه، بل ظلم فى أخذ الثمن. و على المشهور من سقوط الزكاه عما أخذه، فما لم يأخذ لم يسقط منه.

ثم سأل أنه هل يجوز شراء

الطعام منه بدون الكيل؟ فأجاب عليه السلام بأنه إن كان حاضرا عند أخذها منهم بالكيل يجوز، و يدل على المنع إذا لم يكن حاضرا و سيجىء الأخبار بالجواز، فيحمل المنع على الكراهه، أو إذا لم يكن مؤتمنا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٨٨

[الحديث ٢١٦]

٢١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرِشُو الرَّجُلَ الرَّشْوَةَ عَلَى أَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ مَنْزِلِهِ فَيَسْكُنُهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢١٧]

٢١٧ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعَالِجُ الدَّوَاءَ لِلنَّاسِ فَيَأْخُذُ عَلَيْهِ جُعْلًا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢١٨]

٢١٨ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ قَالَ نَهَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَجْرِ الْقَارِي الَّذِي لَا يَقْرَأُ إِلَّا بِأَجْرِ مَشْرُوطٍ.

[الحديث ٢١٩]

٢١٩ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث السادس عشر و المائتان: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على جواز الرشوة على الأعمال المباحه، مثل أن كان استأجر دارا ليسكنها، فيعطيه آخر شيئا ليتحول عنه و يفسخ الإجاره و هو يستأجرها، و إطلاق الرشوة عليه مجاز، فإن الرشوة مخصوصه بالحكم.

الحديث السابع عشر و المائتان: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على جواز أخذ الأجره على الطبابه، أو طبخ الدواء و المعاجين، لشمول العبارة لهما، و إن كانت فى الثانى أظهر، و يشكل الاستدلال به على الأول.

الحديث الثامن عشر و المائتان: مجهول.

الحديث التاسع عشر و المائتان: موثق.

ع إِنَّا نَعْمَلُ الْقَلَانِسَ فَنَجْعَلُ فِيهَا الْقُطْنَ الْعَتِيقَ فَنَبِيعُهَا وَ لَا تُبَيِّنُ لَهُمْ مَا فِيهَا قَالَ فَقَالَ إِنِّي أَحِبُّ لَكَ أَنْ تُبَيِّنَ لَهُمْ مَا فِيهَا.

[الحديث ٢٢٠]

٢٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُتَّبِّهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ لِلَّهِ فَقَالَ لَهُ وَ لَكِنِّي أُبْغِضُكَ لِلَّهِ قَالَ وَ لِمَ قَالَ لِأَنَّكَ تَبْغِي فِي الْأَذَانِ وَ تَأْخُذُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَجْرًا وَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ مَنْ أَخَذَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَجْرًا كَانَ حَظَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

و قال الوالد العلامة قدس الله سره: يدل بظاهره على كراهه أمثال هذا الغش، فإنه يحتمل أن يكون ما فيه جديدا أو عتيقا، فكان للمشتري أن يسأل عما فيه، فالتقصير منه، بل الظاهر أنه ليس عيبا حتى يكون له الرد

أو الأرش، لكن الأحسن أن يبين ما فيه.

الحديث العشرون و المائتان: موثق.

و عبد الله بن المنبه هو المنبه بن عبد الله أبو الجوزاء، و اعتاد قلم الشيخ هذا السهو، كذا ذكر الوالد العلامة طاب مرقده.

و قال: يدل على حرمة الأجر على الأذان، كما هو المشهور بين الأصحاب و على تعليم القرآن، و يحمل على الواجب، كالحمد و السوره على القول بوجوبهما و على تعليم آيات الأحكام، كما هو المشهور، و تقرب من خمسمائه آيه. و قيل:

على الجميع، لوجوب حفظ المعجزه على الكفايه، لعموم الأخبار، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: لأنك تبغى يمكن أن يكون البغى بمعنى الظلم، أى: تسقط " حتى على خير العمل "

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٠

[الحديث ٢٢١]

٢٢١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّيْقَلِيِّ وَ وَلَدِهِ قَالَ كَتَبُوا إِلَى الرَّجُلِ عَ جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاكَ إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ الشُّيُوفَ وَ لَيْسَتْ لَنَا مَعِيشَةٌ وَ لَا تِجَارَةٌ غَيْرُهَا وَ نَحْنُ مُضْطَرُونَ إِلَيْهَا وَ إِنَّمَا عَلَّاجُنَا مِنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ مِنَ الْبَعَالِ وَ الْحَمِيرِ الْمَاهِلِيَّةِ لَمَا يَجُوزُ فِي أَعْمَالِنَا غَيْرَهَا فَيَحِلُّ لَنَا عَمَلُهَا وَ شِرَاؤُهَا وَ بَيْعُهَا وَ مَسُّهَا بِأَيْدِينَا وَ ثِيَابِنَا وَ نَحْنُ نَصِيْلِي فِي ثِيَابِنَا وَ نَحْنُ مُحْتَاجُونَ إِلَى جَوَابِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَا سَيِّدَنَا لِضُرُورَتِنَا إِلَيْهَا فَكَتَبَ عَ اجْعَلْ ثَوْبًا لِلصَّلَاةِ - وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ جَعَلْتُ فِدَاكَ وَ قَوَائِمُ السَّيْفِ الَّتِي تُسَمَّى السَّفْنَ اتَّخَذُهَا مِنْ جُلُودِ السَّمَكِ فَهَلْ يَجُوزُ لِي الْعَمَلُ بِهَا وَ لَسْنَا نَأْكُلُ لُحُومَهَا فَكَتَبَ عَ لَا بَأْسَ بِهِ

و إذا حمل على الطلب كان فى الكلام تنازع.

الحديث الحادى و العشرون و المائتان: صحيح على الظاهر.

قوله: قال: كتبوا القائل محمد بن عيسى، و

الكاتب أبو القاسم و ولده مع رفيق، أو تجوزا.

و الظاهر أن المراد ب" الرجل " الحسن، أو الحجه، و يحتمل أبا الحسن الثالث أيضا صلوات الله عليهم أجمعين.

قوله: و إنما علاجنا من جلود الميتة قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى: شغلنا و عملنا من جلود البغال و الحمير و الغالب عليهما أنهما ما لم يموتا لم يأخذ أحد من جلودهما، كما هو الشائع الآن، فعلى هذا يكون الأمر بالاجتناب محمولا على الاستحباب، أو يبقى على ظاهره و يكون الأمر للوجوب، و لا يستبعد جواز استعمال الميتة مع الاجتناب، و التحريم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩١

[الحديث ٢٢٢]

٢٢٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ أَنْعَمَ عَلَى قَوْمٍ بِالْمَوَاهِبِ فَلَمْ يَشْكُرُوا فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ وَبَالًا وَابْتَلَى قَوْمًا بِالْمَصَائِبِ فَصَبَرُوا فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ نِعْمَةً.

[الحديث ٢٢٣]

٢٢٣ عَنْهُ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ سُلَيْمِ أَخِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ص يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا إِذَا أَنَا فَعَلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ وَ أَحَبَّنِي أَهْلُ الْأَرْضِ قَالَ ارْغَبْ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ يُحِبُّكَ اللَّهُ وَ ارْزُقْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ

فى الآيه الظاهر أنه منصرف إلى أكلها، كما هو المتعارف لا سائر الانتفاعات، كما ذهب إليه جماعه. انتهى.

و ما ذكره رحمه الله لا- يخلو من قوه، و إن نقل العلامة فى المنتهى إجماع المسلمين على عدم جواز بيع الميتة، فإن ثبت فهو الحجه، و فى ثبوته إشكال.

الحديث الثانى و العشرون و المائتان: ضعيف على المشهور.

الحديث الثالث و العشرون و المائتان: مجهول مرسل.

قوله: أحبنى الله من السماء بأن يحبني أهل السماء من الملائكة و الأنبياء، بارتكاب تجوز فى الإسناد، أو تقدير مضاف، أو ينزل على رحمته من السماء، فإن القضاء و القدر بالنعمة و النعمة نازلان من السماء، لأن اللوح فيه. أو لأن الرحمه نازله من جانبها، أو من سماء رحمته و كرمه و فضله، كذا أفاد الوالد العلامة برد الله مضجعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٢

[الحديث ٢٢٤]

٢٢٤ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عِاشْتَدَّتْ مَثُونَهُ الدُّنْيَا وَ مَثُونَهُ الْآخِرَةُ أَمَا مَثُونَهُ الدُّنْيَا فَإِنَّكَ لَا تَمُدُّ يَدَكَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا وَجَدْتَ فَاجِرًا قَدْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ وَ أَمَا مَثُونَهُ الْآخِرَةُ فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ أَعْوَانًا يُعِينُونَكَ عَلَيْهَا.

[الحديث ٢٢٥]

٢٢٥ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ أَبُو الْعَدَيْسِ عَنْ صَالِحٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ ع يَا صَالِحُ اتَّبِعْ مَنْ يُبْكِيكَ وَ هُوَ لَكَ نَاصِحٌ وَ لَا تَتَّبِعْ مَنْ يُضْحِكُكَ وَ هُوَ لَكَ غَاشٌّ وَ سَتَرْدُونَ عَلَى اللَّهِ جَمِيعًا فَتَعْلَمُونَ

الحديث الرابع والعشرون والمائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: إلا وجدت فاجرا أى: هو مغضوب حرام لسبق يد الفاجر، أو يمنعك الفاجر عن التصرف، أو كل مرتبه تطلبها فى الدنيا، فقد حصلت قبلك لفاجر، والأوسط أظهر.

الحديث الخامس والعشرون والمائتان: مجهول.

و فى الكافى: عن محمد بن الصلت، عن أبان، عن أبى العديس قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يا صالح- إلى آخره.

قوله عليه السلام: و ستردون قال الوالد العلامة طاب ثراه: مخففه من الورود، و يحتمل المشدده من الرد بمعناه، لكن التخفيف بشعر بالتخفيف و التشديد بالتشديد، فالتخفيف أولى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٣

[الحديث ٢٢٦]

٢٢٦ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السُّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنِ الْكُشُوفِ وَ الْكُشُوفِ أَنْ تُضْرَبَ النَّاقَةُ وَ وَلَدُهَا طِفْلٌ إِلَّا أَنْ يُتَّصِدَّقَ بِوَلَدِهَا أَوْ يُذِيحَ وَ نَهَى أَنْ يُنْزَى حِمَارٌ عَلَى عَتِيقٍ.

[الحديث ٢٢٧]

٢٢٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ غَرَسَ

الحديث السادس والعشرون والمائتان: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: نهى عن الكشوف قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: لأنه يتضرر به الولدان، سيما ما فى البطن، فإن وقع فالأولى ذبح الولد حتى لا يضر بما فى البطن، ونزو الحمار إسراف، لأنه يحصل منها البغل، وأين العتيق من البغل. انتهى.

وقيل: كناية عن تزويج الهاشميه غير الهاشمى. وقيل تزويج الشيعة غيره.

وقال فى القاموس: الكشوف كصبور الناقه يضربها الفحل و هى حامل، أو أن تلقح حين تنتج. انتهى.

وفى الصحاح: الكشوف الناقه يضربها الفحل و هى حامل.

ولا يخفى أن ذكر الذبح هنا إما سهو من الراوى، أو أطلق على النحر مجازاً.

الحديث السابع والعشرون والمائتان: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه وآله: من غرس شجراً ندياً فى بعض النسخ "بدياً" بالباء الموحده فى الموضعين، و هو الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٤

شَجْرًا نَدِيًّا أَوْ حَفَرَ وَاِدِيًّا بَدِيًّا أَوْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتًا فَهُوَ لَهُ قِضَاءٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

[الحديث ٢٢٨]

٢٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْهُدْيَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ هُدْيَةٌ مُكَافَأَةٌ وَ هُدْيَةٌ مُصَانَعَةٌ وَ هُدْيَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

قال فى النهايه: البدى وزن البديع البئر التى حفرت فى الإسلام و ليست بعاديه. انتهى.

واعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه إذا حفر رجل نهراً و أوصله بالنهر المباح، فدخل فيه الماء يملك الحافر الماء، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى عدم ملك الماء بذلك، لكنه أولى بالنسبه

إلى غيره، و ذهب ابن الجنييد إلى أنه إنما يملك إذا عمل له ما يصلح لسده و فتحه من المباح. و على جميع الأقوال لا خلاف في الأولويه و لا في ملكيه نفس النهر.

و حفر الوادى فى هذا الخبر يشمل القناه و النهر المتصل بالمباح، لكن الاستدلال بملكه الماء مشكل، لأنه يمكن أن يكون المراد أصل النهر، و الله يعلم.

الحديث الثامن و العشرون و المائتان: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه و آله: هديه مكافأه أى: هديتك إلى الرجل تريد أزيد منها، أو هديتك عوضا عن هديه غيرك.

و قال فى الصحاح: المصانعه الرشوه. انتهى.

و لعلها هنا تشمل الرشوه المحرمه و الجعالة المحلله أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٥

[الحديث ٢٢٩]

٢٢٩ الْحَسِينُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْخِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الصَّيْعَةُ الْكَبِيرَةُ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْمَهْرَجَانِ أَوْ النَّوْزِزِ أَهْدَوْا إِلَيْهِ الشَّيْءَ لَيْسَ هُوَ عَلَيْهِمْ يَتَقَرَّبُونَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ فَقَالَ أَلَيْسَ هُمْ مُصِيبِينَ قَالَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَلْيَقْبَلْ هِدْيَتَهُمْ وَ لِيَكْفِهِمْ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لَوْ أَهْدَى إِلَيَّ كِرَاعٌ لَقَبِلْتُ وَ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الدِّينِ وَ لَوْ أَنَّ كَافِرًا أَوْ مُنَافِقًا أَهْدَى إِلَيَّ وَ شَقًّا مَا قَبِلْتُ وَ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الدِّينِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَبَى لِي زَبَدَ الْمُشْرِكِينَ وَ الْمُنَافِقِينَ وَ طَعَامَهُمْ

الحديث التاسع و العشرون و المائتان: مجهول.

و قال فى النهايه: الكراع ما هو دون الركبه من الساق.

و قال أيضا: فيه "إنا لا نقبل زبد المشركين" الزبد بسكون الباء الرغد و العطاء. انتهى.

و لعل حرمة إن قيل بها من خصائصه صلى الله عليه و آله، كما ذكره ابن شهر آشوب، و أكثر أصحابنا لم يعدوه

منها، و إنما ذكره بعض العامه، و قال بعضهم:

إنه منسوخ.

و روى فى الفقيه أنه قبل هديه كسرى و قيصر و الملوك.

و يمكن أن يقال: لعله صلى الله عليه و آله قبل هديتهم بعد إسلامهم واقعا، و إن لم يظهره لقومهم تقيه، و إن كان ذلك فى بعضهم بعيدا. أو يقال: إنه كان يجوز له القبول عند الضروره و المصلحه، و كان ما قبل منها كذلك، و لعله أظهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٣٩٦

[الحديث ٢٣٠]

٢٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيُّ إِنَّ لَنَا ضَيْعًا فِيهَا بُيُوتُ النَّبِرَانِ تُهْدَى إِلَيْهَا الْمَجُوسُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمَ وَالْدَّرَاهِمَ فَهَلْ لِلرَّبَابِ الْقُرَى أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ وَ لِيُبُوتِ نَيْرَانِهِمْ قَوْمٌ يَقُومُونَ عَلَيْهَا قَالَ لِيَأْخُذْ صَاحِبُ الْقُرَى لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٣٩٦

الوجه.

و قال فى النهايه: فيه "إنا لا نقبل زبد المشركين" الزبد بسكون الباء الرغد و العطاء، قال الخطابى: يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا، لأنه قد قبل هديه غير واحد من المشركين أهدى له المقوقس ماريه، و البغله أهدى له أكيدر دومه، فقبل منهما.

و قيل: إنما رد هديته ليغظه بردها، فيحمله ذلك على الإسلام.

و قيل: ردها لأن للهدية موضعا من القلب، و لا يجوز عليه أن يميل بقلبه إلى مشرك، فردها قطعا بسبب الميل،

و ليس ذلك مناقضا لقبوله هديه النجاشى و مقوقس و أكيدر، لأنهم أهل الكتاب. انتهى.

الحديث الثلاثون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: ليس به بأس يمكن أن يكون غرض السائل السؤال عن جواز الأخذ منهم قهرا، أو من القوام برضا منهم، فعلى الأول الجواب بعدم البأس باعتبار أنهم فى ذلك الزمان كانوا لا يعلمون بشرائط الذمه، لكن يشكل بأنهم كانوا يشبهه الأمان. و أما على

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٧

[الحديث ٢٣١]

٢٣١ الْحَسَيْنُ بْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ قَرْيَةٌ عَظِيمَةٌ وَ لَهُ فِيهَا عُجُوجٌ يَأْخُذُ مِنْهُمْ السُّلْطَانُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَ بَعْضُهُمْ ثَلَاثِينَ وَ أَقَلُّ وَ أَكْثَرُ مَا تَقُولُ إِنْ صَالَحَ عَنْهُمْ السُّلْطَانُ أَعْنَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ بِشَيْءٍ ءِ وَ يَأْخُذُ هُوَ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا يُعْطَى السُّلْطَانُ قَالَ قَالَ هَذَا حَرَامٌ.

[الحديث ٢٣٢]

٢٣٢ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ فِي الرَّجُلِ يُهْدِي الْهَدِيَّةَ إِلَى ذِي قَرَابَتِهِ يُرِيدُ الثَّوَابَ وَ هُوَ سُلْطَانٌ فَقَالَ مَا كَانَ لِلَّهِ وَ لِصَلَةِ الرَّحِمِ فَهُوَ جَائِزٌ وَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَهَا إِذَا كَانَتْ لِلثَّوَابِ

الثانى، فلأنه يجوز أخذ أموالهم على وجه يرضون به، و إن كان ذلك الوجه فاسدا، كما فى الربا، فلا ينافى فساد الاهداء إلى هذا البيت.

و حمل بعض على ما لم يعلم الاهداء إلى بيوت النار، بل يظن ذلك. و التقييد بقوله " و بيت نيرانهم " يكون على الأول مؤيدا لعدم الجواز، و على الثانى له.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائتان: مجهول.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على عدم جواز الزيادة فى الجزية عما قرره السلطان عليهم، لأنه حقه و الزيادة عن الحق حرام، أو للرباء.

انتهى.

و يمكن أن يكون لعدم جواز أخذ السلطان الجائر منهم.

الحديث الثاني و الثلاثون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: ما كان لله يمكن أن يكون غرض السائل السؤال عن أصل الاهداء بقصد العوض، فأجاب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٨

[الحديث ٢٣٣]

٢٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ الْفَقِيرُ يُهْدِي إِلَيَّ الْهَدِيَّةَ يَتَعَرَّضُ لَهَا عِنْدِي فَأَخْذُهَا وَلَا أُعْطِيهِ شَيْئًا أَيْحِلُّ لِي قَالَ نَعَمْ هِيَ لَكَ حَلَالٌ وَ لَكِنْ لَا تَدَّعُ أَنْ تُعْطِيَهُ

عليه السلام بجواز ما كان لله و لصله الرحم، مؤذنا بكرامه ذلك، حيث سكت أولا عن حكمه، ثم بين عليه السلام جواز أخذ المهدي إليه الهدية، فظهر منه جواز الإعطاء، و إلا لما

كان الأخذ أيضا جائزا.

و يحتمل أن يكون السؤال عن قبولها، فأجاب عليه السلام بأن في أخذه ذلك تقرب إلى الله، لإدخال السرور في قلبه و صلته للرحم" و له أن يقبضها" تأكيد له. و يمكن أن يقرأ على صيغه الأفعال، أى: للمهدى إليه أن يقبض عوض الهدية إذا أخذها.

و يحتمل بعيدا أن يكون المراد بالثواب الأجر الأخرى، و يكون السؤال أنه هل يجوز التقرب بذلك مع أنه سلطان فاسق؟ فالجواب أنه يجوز التقرب لكونه رحما إذا كان غرضه صلته بالرحم، و كذا يجوز للسلطان إذا لم يكن غرض المعطى الرشوة.

و قال الوالد العلامة طاب مرقده: أى الهدية الكاملة ما كان لله و وصله بالرحم لما كان السلطان ذا رحم له، و أما إذا لم يرد ثواب الآخرة و أراد ثواب الدنيا، فجائز أن يقبض العوض، أو يعطى العوض.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائتان: مرسل.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يدل على كراهه رد العوض، لأن أفعال المسلمين محمولة على الصحة إذا لم يذكر حين الإهداء غرضه، أما إذا ذكره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٣٩٩

[الحديث ٢٣٤]

٢٣٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ جُلَسَاءُ الرَّجُلِ سُرَّكَأُوهُ فِي الْهَدِيَّةِ

فالظاهر وجوب رده أو عوضه، و إن لم يكن على وفق غرضه، فإن الغالب فى الأغراض أضعاف الأصل، بل يكفى مثله أو قيمته. انتهى.

و قال فى الدروس: الهبة المطلقة لا تقتضى الثواب و إن كان المتهب أعلى، و أطلق فى المبسوط اقتضاءها الثواب، و فسر كلامه بإرادته اللزوم بالثواب.

و قال الحلبي: الهدية للأعلى تلزم العوض عنها بمثلها، و لا يجوز التصرف فيها

قبله، و لو رضى الواهب بدونه جاز.

و لو شرط الثواب و عينه تخير المتهب بينه و بين رد العين. و ظاهر ابن الجنيد تعيين العوض كالباع، و إن أطلق صرف إلى المعتاد عند الشيخ، كما يصرف إليه لو لم يشترط الثواب. و قال ابن الجنيد: عند إطلاق شرط الثواب عليه أن يعطيه حتى يرضى. و لو امتنع المتهب من الإثابة رجع الواهب، و لو تلفت العين أو نقصت ضمنها المتهب.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائتان: مرسل.

قوله عليه السلام: جلساء الرجل أى: يستحب له أن يعرض عليهم ليأكلوا. و لو كان قليلا لا يكفيهم، فالظاهر جواز تخصيص البعض بها، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

و قال فى الدروس: يستحب مشاركة الجلساء فى الهدية، إذا كانت طعاما فأكهه أو غيرها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٠

[الحديث ٢٣٥]

٢٣٥ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى رَفَعَهُ قَالَ إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الرَّجُلِ هَدِيَّةٌ طَعَامٌ وَ عِنْدَهُ قَوْمٌ فَهَمَّ شَرَكَاؤُهُ فِيهَا الْفَاكِهِةَ وَ غَيْرُهَا.

[الحديث ٢٣٦]

٢٣٦ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَمَّا أُهْدِيَ لِأَخِي الْمُسْلِمِ هَدِيَّةٌ تَنَفَّعَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمِثْلِهَا

الحديث الخامس و الثلاثون و المائتان: مرفوع.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على تخصيص الطعام بذلك الفاكهه و غيرهما مما يؤكل بالفعل.

الحديث السادس و الثلاثون و المائتان: ضعيف على المشهور.

الظاهر أن الفرق بين الصدقه و الهدية، بأنه فى الأول يشترط فقر الأخذ، و أن يكون مقرونا بالقربه دون الثانية. و يشكل القول بأن انتفاء أحد الوصفين يكون أحسن. أما الأول، فلأن إعانه المحتاج الظاهر أنها أحسن من إعانه غيره.

و أما الثانى فالإشكال أكثر، إذ ظاهره أن القربه تصيرها عباده و هى أفضل من غيرها.

و يمكن أن يقال: لما كان إعانه المحتاج غالبا مقرونه بمذله و منقصه للأخذ بخلاف الغنى، ففضلها من هذه الجهه.

و يمكن أن يقال: المراد بالصدقه هنا ما لم يكن بعنوان الاهداء بقريته المقابله، بأن يعطيه بيده، و هذا متضمن لمذله، فإذا بعث إليه على وجه الإكرام لله تعالى يكون أحسن، أو يفرق بينهما بإظهار كونه صدقه و عدمه، و السابق أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠١

[الحديث ٢٣٧]

٢٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَيْسَى بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى إِلَى رَجُلٍ هَدِيَّةً وَهُوَ يَرْجُو تَوَابَهَا فَلَمْ يُبَيِّهْ صَاحِبُهَا حَتَّى هَلَكَ وَ أَصَابَ الرَّجُلُ هَدِيَّتَهُ بِعَيْنِهَا أَلَّهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ.

[الحديث ٢٣٨]

٢٣٨ عَنْهُ عَنِ الْحَجَّالِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ اللَّوْثِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبُسْتَانِ يَكُونُ عَلَيْهِ الْمَمْلُوكُ أَوْ أَجِيرٌ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْبُسْتَانِ شَيْءٌ فَيَتَنَاوَلُ الرَّجُلُ مِنْ بُسْتَانِهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ بِهِدِهِ الْمَنْزِلَةَ لَا يَمْلِكُ مِنَ الْبُسْتَانِ شَيْئًا فَمَا أَحَبُّ أَنْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا

الحديث السابع و الثلاثون و المائتان: مجهول.

قوله: فلم يشبه صاحبها قال فى النهايه: فى حديث ابن التيهان "أثبوا أخاهم" أى: جازوه على صنيعه يقال: أثابه يشبهه أثابه، و الاسم الثواب و يكون فى الخير و الشر، إلا أنه بالخير أخص و أكثر استعمالا.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائتان: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل كأخبار أخر على عدم تناول من الثمار إلا مع القرائن، منها حضور المالك، أو من قام مقامه و عدم منعه. و روى أخبار كثيره فى جواز الأكل. و يمكن حملها على ما إذا كانت قريته تدل على الرضا، و تختلف باختلاف البلاد أيضا. و يمكن حمل أخبار النهى على الكراهه. و يمكن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٢

[الحديث ٢٣٩]

٢٣٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَلَاءِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ كَرِهَ رُكُوبَ الْبَحْرِ لِلتَّجَارَةِ.

[الحديث ٢٤٠]

٢٤٠ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَلَّى أَبِي عُمَيْرٍ أَنَّ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فَيَرْكَبُ الْبَحْرَ قَالَ يُكْرَهُ رُكُوبُ الْبَحْرِ لِلتَّجَارَةِ إِنْ أَبِي كَانَ يَقُولُ إِنَّكَ تُضِرُّ بِصَلَاتِكَ هُوَ ذَا النَّاسِ يَجِدُونَ أَرْزَاقَهُمْ وَمَعَايِشَهُمْ.

[الحديث ٢٤١]

٢٤١ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبيدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَبِي ع يَكْرَهُ رُكُوبَ الْبَحْرِ لِلتَّجَارَةِ.

[الحديث ٢٤٢]

٢٤٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَجُلًا أَتَى أَبَا جَعْفَرٍ ع فَقَالَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنْ أَنَا نَجَّجْتُ إِلَى هَذِهِ

حملها على الحمل بدون تكلف. انتهى.

و أقول: يدل على جواز التصرف في مال الغير إذا ادعى المتصرف الإذن و إن لم يثبت، إذ ظاهر " ما أحب " الكراهه، إلا أن يحمل على القدر المستثنى من الأكل و الكراهه لا تنافي الجواز، و حمله على أخذ المملوك و الأجير كما توهم بعيد جدا.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائتان: موثق.

الحديث الأربعون و المائتان: مختلف فيه.

الحديث الحادي و الأربعون و المائتان: موثق.

الحديث الثاني و الأربعون و المائتان: حسن موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٣

الْجِبَالِ فَنَأْتِي فِيهَا أَمْكَنَهُ لَا نَقْدِرُ نَصْلِي إِلَّا عَلَى الثَّلْجِ قَالَ أَفَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِثْلَ فُلَانٍ يَرْضَى بِالذُّونِ ثُمَّ قَالَ لَا تَطْلُبِ التَّجَارَةَ فِي أَرْضٍ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصَلِّيَ إِلَّا عَلَى الثَّلْجِ.

[الحديث ٢٤٣]

٢٤٣ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّمَا نَبْسِي طُ عِنْدَنَا الْوَسَائِدَ فِيهَا التَّمَائِيلُ وَ نَفْرُشَهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِمَا يُبْسَطُ مِنْهَا وَ يُفْرَشُ وَ يُوْطَأُ وَ إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْهَا مَا نُصِبَ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ عَلَى السَّرِيرِ.

[الحديث ٢٤٤]

٢٤٤ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى نُمْرُقَةٍ فَقَالَ يَا جَارِيَةَ هَاتِي النُّمْرُقَةَ

قوله عليه السلام: إلا على الثلج قال الوالد العلامة قدس الله روحه: باعتبار عدم الاستقرار، أو عدم ما يصح السجود عليه.

الحديث الثالث والأربعون والمائتان: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: لا بأس بما يبسط أى: فى غير الصلاة، أو فيها أيضا كما مر فى كتاب الصلاة.

الحديث الرابع والأربعون والمائتان: موثق.

قوله عليه السلام: هاتى النمرقه طلبها كان لأجل الضيف، أى: أبى حمزه. ويدل على استحباب إكرام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٤

[الحديث ٢٤٥]

٢٤٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سِتْنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ أَبِي وَ أَنَا حَاضِرًا فَقَالَ رَبِّمَا أَمَرْنَا الرَّجُلَ يَشْتَرِي لَنَا الْأَرْضَ أَوِ الدَّارَ أَوِ الْغُلَامَ أَوِ الْخَادِمَ وَ نَجْعَلُ لَهُ جُعْلًا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢٤٦]

٢٤٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رِبَاطٍ وَ ابْنِ جَبَلَةَ وَ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي تَأْجِرُ الرَّجُلَ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ فَيَبْعُهُ فِي ضَيْعَتِهِ فَيُعْطِيهِ رَجُلٌ آخَرَ دَرَاهِمَ فَيَقُولُ اشْتَرِ لِي كَذَا وَ كَذَا وَ مَا رَبِحْتَ فَبَيْنِي وَ بَيْنَكَ قَالَ إِذَا أُذِنَ لَهُ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

[الحديث ٢٤٧]

٢٤٧ الْحَسَنُ بْنُ مَعْجُوبٍ عَنِ الرَّبَاطِيِّ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ مَوْلَى بَسَّامٍ عَنِ

الضيف و الوارد بالنمرقه و شبهها، لا سيما إذا كان صاحب البيت جالسا عليها.

و قال فى الصحاح: النمرق و النمرقه و سادته صغيره، و كذلك النمرقه بالكسر لغه حكاها يعقوب، و ربما سموا الطنفسه التى فوق الرجل نمرقه.

الحديث الخامس و الأربعون و المائتان: موثق.

و يدل على جواز أجر الدلال.

الحديث السادس و الأربعون و المائتان: موثق.

و يدل على أن الأجير لشخص لا يعمل لغيره إلا بإذنه.

الحديث السابع و الأربعون و المائتان: مجهول.

قوله: صادفته في بعض النسخ "صادفته" بالقاف، أى: عشقته.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٥

جَابِرٌ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ صَادَقْتَهُ امْرَأَةً فَأَعْطَتْهُ مَالًا فَمَكَثَ فِي يَدِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ خَرَجٍ مِنْهُ قَالَ يَرُدُّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ فَلَهُ.

[الحديث ٢٤٨]

٢٤٨ مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَمْرٍو مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عُمَيْرَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ أَبِي زُهْرَةَ عَنِ أُمِّ الْحَسَنِ النَّخَعِيَّةِ قَالَتْ مَرَّ بِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ أَيُّ شَيْءٍ تَصْنَعِينَ يَا أُمَّ الْحَسَنِ قُلْتُ أَغْزِلُ قَالَتْ فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ أَحَلُّ الْكَسْبِ.

[الحديث ٢٤٩]

٢٤٩ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّيْقَلِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنَّ رَجُلًا صَيَّقَلَ أَشْتَرَى السُّيُوفَ وَ أْبَيْعَهَا مِنَ السُّلْطَانِ أَ جَائِزٌ لِي بَيْنَهُمَا فَكَتَبَ عَ لَا بَأْسَ بِهِ

و في الصحاح: المصادقه المخاله.

و لعل المراد بقوله "ثم إنه بعد خرج منه" أن المال خرج من يده. و يحتمل إرجاع الضمير في "منه" إلى المصادقه، لكونه مصدرا، أو بتأويل الحب، و حمل الخرج على الصرف و التصرف بعيد.

الحديث الثامن و الأربعون و المائتان: مجهول.

الحديث التاسع و الأربعون و المائتان: مجهول.

قوله: إني رجل صيقل قال في الصحاح: صقل السيف و سقله أيضا صقلا و صقلا جلاه، فهو صاقل، و الجمع صقله، و الصانع

[الحديث ٢٥٠]

٢٥٠ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفِ بْنِ مَوْانَ عَنْ سَيْفِ التَّمَارِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ يَعْمَلُ الْحَمَائِلَ بِشَعْرِ الْخَنْزِيرِ قَالَ إِذَا فَرَّغَ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ

قوله عليه السلام: لا بأس به لأنه كان يومئذ جدالهم مع المشركين.

الحديث الخمسون و المائتان: صحيح.

قوله: يعمل الحمائل كأنها للدواب، و إن كان الظاهر غيره.

قال فى الصحاح: الحماله علاقته السيف مثل المحمل و الجمع الحمائل، هذا قول الخليل، و قال الأصمعى: حمائل السيف لا واحد لها من لفظها و إنما واحدها محمل. انتهى.

و اعلم أن المشهور نجاسه شعر الخنزير و غيره مما لا تحله الحياه، و حكم السيد بطهارتها، فعلى المشهور يحمل أمره عليه السلام بغسل اليد على الوجوب، و المشهور عدم جواز استعماله من غير ضروره، لإطلاق تحريم الخنزير الشامل لجميع أجزائه و للأكل منه و غيره من ضروب الانتفاع، حتى ادعى ابن إدريس

تواتر الأخبار بتحريم استعماله.

وقال فى المسالك: و هو عجب، لأننا لم نقف منها على شىء، و ذهب جماعه منهم العلامة فى المختلف إلى جواز استعماله مطلقا، و بعض الأخبار يدل على الاستعمال حال الضروره، و بعضها مطلقا. و على مذهب السيد رضى الله عنه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٧

[الحدیث ٢٥١]

٢٥١ عَنْهُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ بُرَيْدِ الْإِسْيَكِافِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ شَعْرِ الْخَنْزِيرِ يُعْمَلُ بِهِ فَقَالَ خُذْ مِنْهُ فَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ حَتَّى يَذْهَبَ ثَلَاثُ الْمَاءِ وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ ثُمَّ اجْعَلْهُ فِي فَخَّارِهِ جَدِيدِهِ لَيْلَةً بَارِدَةً فَإِنْ جَمَدَ فَلَا تَعْمَلْ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَجْمُدْ لَيْسَ عَلَيْهِ دَسْمٌ فَاعْمَلْ بِهِ وَ اغْسِلْ يَدَكَ إِذَا مَسَسْتَهُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قُلْتُ وَ وُضُوءٍ قَالَ لَا اغْسِلْ يَدَكَ كَمَا تَمَسُّ الْكَلْبَ.

[الحدیث ٢٥٢]

٢٥٢ عَنْهُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَلِيِّ الصَّائِعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ تُرَابِ الصَّوَاغِينَ وَ أَنَا نَبِيْعُهُ قَالَ أَمَا تَسِيْتَطِيْعُ أَنْ تَسْتَحِلَّهُ مِنْ صَاحِبِهِ قَالَ قُلْتُ لَا إِذَا أَحْبَبْتُهُ اتَّهَمَنِي قَالَ بَعَهُ قُلْتُ بِأَيِّ شَيْءٍ نَبِيْعُهُ قَالَ بِطَعَامٍ قُلْتُ فَأَيِّ

فيحمل الأمر على الاستحباب. و لا إشكال فى جواز استعماله لغير ضروره.

الحدیث الحادى و الخمسون و المائتان: مجهول.

قوله عليه السلام: فلا تعمل به لأنه يدل على أنه لم يذهب دسمة بعد.

الحدیث الثانى و الخمسون و المائتان: حسن.

قوله: إما تستطيع أن تستحله أى: ابتداء عند ما تأخذ الذهب أو الفضة لتصنعه. إذ الظاهر حينئذ أنه لا يعلم صاحبها.

قوله: اتهمنى أى: باني آخذ من ماله شيئا زائدا من هذا و أريد أن أستحله كذلك. و المشهور

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٨

شَيْءٍ أَصْنَعُ بِهِ قَالَ تَصَدَّقْ بِهِ إِمَّا لَكَ وَ إِمَّا لِأَهْلِهِ قُلْتُ إِنْ كَانَ ذَا قَرَابَةٍ مُحْتَاجًا فَأَصِلْهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحدیث ٢٥٣]

٢٥٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى السَّمَّانِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يُؤْكَلَ مَا تَحْمِلُهُ النَّمْلَةُ بِفِيهَا وَقَوَائِمِهَا.

[الحديث ٢٥٤]

٢٥٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ وَهَبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ سُوقِ الْمُسْلِمِينَ أَجْرًا

فى تراب الصياغه أنه مع علم الأرباب، وجب التخلص و لو بالصلح، إن لم يعلم حقهم بخصوصه، و إلا تصدق لأربابه. و إذا علم الأرباب بعد الصدقه هل يضمن أم لا؟ اختلفوا فيه.

و قال فى الدروس: و الفضلات عند الصائغ كتراب الصياغه يجب دفعها إلى مالکها، فإن جهل تصدق بها عينا أو قيمه، و لا يجوز تملكها، و لو كان الصائغ مستحقا للصدقه، و فى روايه: على الصائغ التصدق بالتراب، إما لك أو لأهلك أو لقرابتك، و أنه لو خاف من استحلال صاحب التهمه جازت الصدقه.

الحديث الثالث و الخمسون و المائتان: ضعيف.

و حمل على الكراهه، لدلالته على مهانه النفس، و يحتمل الضرر أيضا.

الحديث الرابع و الخمسون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: إنه كره إما لكونه من المفتوحه عنوه، أو يحمل على ما إذا كان وقفا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٠٩

[الحديث ٢٥٥]

٢٥٥ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَزَّازِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَمُرُّ بِالثَّمَرِ فَأَكُلُ مِنْهَا فَقَالَ كُلْ وَ لَا تَحْمِلْ قُلْتُ فَإِنَّهُمْ قَدِ اشْتَرَوْهَا قَالَ كُلْ وَ لَا تَحْمِلْ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ التُّجَّارَ قَدِ اشْتَرَوْهَا وَ نَقَدُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَالَ اشْتَرَوْا مَا لَيْسَ لَهُمْ.

[الحديث ٢٥٦]

٢٥٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالْبَسِيَّتَانِ وَ قَدْ حِطَّ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يُحِطْ عَلَيْهِ هَلْ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ثَمَرِهِ وَ لَيْسَ يَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْلِ مِنْ ثَمَرِهِ إِلَّا الشَّهْوَةَ وَ لَهُ مَا

ثم إن في بعض النسخ " أن يأخذ " أى: هو عليه السلام، أو الرجل من سوق المسلمين أجرا. وفي بعضها " يؤخذ " فقوله " أجرا " منصوب على العله، أى: شىء أجرا.

الحديث الخامس و الخمسون و المائتان: ضعيف.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على جواز الأكل و عدم جواز الحمل، و إن كان باعها، فإن للمسلمين حقا فيها، كما قاله جماعه فى الأراضى و المياه المغضوبه، فإن الله تعالى جعل للمسلمين حق الشرب و حق الطهاره، و الغاصب لا يغصب حقهم، و لا يمنعهم من التصرف فى حقوقهم. و لو قيل: بأن جواز تصرفهم لشاهد حال المسلم من الرضا بذلك، فشاهد الحال بعد الغصب أكثر كما لا يخفى.

الحديث السادس و الخمسون و المائتان: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٠

يُغْنِيهِ عَنِ الْأَكْلِ مِنْ ثَمَرِهِ وَ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مِنْ جُوعٍ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ - وَ لَا يَحْمِلُهُ وَ

[الحديث ٢٥٧]

٢٥٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زُرَيْفٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَالُ لِلْأَيْتَامِ فَلَا يَقْضِيهِمْ حَتَّى يَهْلِكُوا فَيَأْتِيهِ وَارِثُهُمْ أَوْ وَكَيْلُهُمْ فَيَصَالِحُهُ عَلَى أَنْ يَضَعَ بَعْضَهُ وَيَأْخُذَ بَعْضَهُ وَ يُبْرئَهُ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَيْبَرَأُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ وَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لِلرَّجُلِ عِنْدَهُ الْمَالُ إِمَّا يَبِيعُ وَ إِمَّا قَرُضٌ فَيَمُوتُ وَ لَمْ يَقْضِهِ إِيَّاهُ فَيَتْرُكُ أَيْتَامًا صِغَارًا فَيَبْتَغِي لَهُمْ عَلَيْهِ لَا يَقْضِيهِمْ أ يَكُونُ مِمَّنْ يَأْكُلُ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا قَالَ لَا إِذَا كَانَ نَوَى أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِمْ

و من الأصحاب من لم يجوز الأكل مطلقا، و منهم من جوز، و هو المشهور بشرط عدم القصد، بأن يكون الطريق قريبا منها، ليصدق المرور عليها عرفا و عدم الإفساد، بأن يأكل كثيرا بحيث يؤثر فيها أثرا بينا، و يختلف ذلك بكثرة الثمره و الماره و قلتها، و زاد بعضهم عدم علم الكراهه و لا ظنها، و كون الثمره على الشجره و لا يجوز أن يحمل معه شيئا منها و إن قل، و الله يعلم.

الحديث السابع و الخمسون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: نعم قال الوالد العلامه قدس الله روحه: محمول على ما إذا علموا قدر المال و رضوا بالمصالحه اختيارا، أو على ما إذا لم يقدر على أكثر مما دفعه.

قوله عليه السلام: إذا كان نوى قال الوالد العلامه طاب مضجعه: عند جواز الدفع إليهم، إما لعدم القدره،

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١١

[الحديث ٢٥٨]

٢٥٨ عَنْ عَبَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَمِيرِ

نُزِيهَا عَلَى الرَّمَكِ لِتُنْتَجَ الْبِغَالُ أَيْحَلَّ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ أَنْزَهَا.

[الحديث ٢٥٩]

٢٥٩ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ الْوَاسِطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْفَلَّاحِينَ فَقَالَ هُمُ الزَّارِعُونَ كُنُوزَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَ مَا فِي الْأَعْمَالِ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الزَّرَاعَةِ وَ مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا زَارِعًا إِلَّا إِدْرِيسَ ع فَإِنَّهُ كَانَ حَيَّاطًا.

[الحديث ٢٦٠]

٢٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَيَّابَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَسْمَعُ قَوْمًا يَقُولُونَ إِنَّ الزَّرَاعَةَ مَكْرُوهَةٌ فَقَالَ

أو لعدم الجواز، بأن لا يكون للأيتام ولى يحفظ أموالهم، و كان لهم ما يغنيهم عما عنده.

الحديث الثامن و الخمسون و المائتان: مجهول أو ضعيف.

و قال الوالد العلامة نور ثراه: يدل على أن ما تقدم من النهي محمول على الكراهه، و إن أمكن أن يقال: باختصاص النهي على نزو الحمار على العتيق، و الجواز على البرذون، فإنه يطلق الرمك على الفرس، و على البرذونه المتخذة للنسل، و لعله أظهر، و الأحوط أن لا ينزى حمار على عربى الأب و الأم، فإنه إسراف.

الحديث التاسع و الخمسون و المائتان: ضعيف.

الحديث الستون و المائتان: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٢

أَزْرَعُوا وَ اغْرِسُوا فَلَا وَ اللَّهُ مَا عَمِلَ النَّاسُ عَمَلًا أَحَلَّ وَ لَا أَطِيبَ مِنْهُ وَ اللَّهُ لَنْزَرَ عَنِ الزَّرْعِ وَ لَنْغْرِسَنَّ النَّخْلَ بَعْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ.

[الحديث ٢٦١]

٢٦١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَمُرُّ عَلَى قَرَاخِ الزَّرْعِ يَأْخُذُ مِنْهُ السُّبْتَلَةَ قَالَ لَا قُلْتُ أَيُّ شَيْءٍ السُّبْتَلَةُ قَالَ لَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ يَمُرُّ بِهِ يَأْخُذُ مِنْهُ سُبْتَلَةً كَانَ لَا يَبْقَى شَيْءٌ.

[الحديث ٢٦٢]

٢٦٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُبْدِرُقُ الْقَوَافِلَ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ فِي مَوْضِعٍ مُخِيفٍ وَ يُشَارِطُونَهُ عَلَى شَيْءٍ

مُسَيَّمِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ إِذَا صَارُوا إِلَى الْأَمْنِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ أَمْ لَا فَوَقَّعَ إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ أَخَذَ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

الحديث الحادى و الستون و المائتان: مرسل.

و حمل على الحمل، أو الكراهه، كذا أفاد الوالد العلامة برد الله مضجعه.

و فى القاموس: القراح المزرعه ليس عليها بناء و لا فيها شجر، و الجمع أقرحه.

الحديث الثانى و الستون و المائتان: صحيح.

قوله: رجل يبدرق الظاهر أنه فارسى معرب.

و فى القاموس: البدرقه بالذال المعجمه الخفاره و المبدرق الخفير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٣

[الحديث ٢٦٣]

٢٦٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ الْخَيْطُ أَوْ الْقَصَارُ يَكُونُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يَبُولُ وَ لَا يَتَوَضَّأُ مَا تَقُولُ فِي عَمَلِهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٦٤]

٢٦٤ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ الْجَارِيَةِ النَّصْرَانِيَّةِ تَخْدُمُكَ وَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا نَصْرَانِيَّةٌ وَ لَا تَتَوَضَّأُ وَ لَا تَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابِهِ قَالَ لَا بَأْسَ تَغْسِلُ يَدَيْهَا.

[الحديث ٢٦٥]

٢٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي

الحديث الثالث و الستون و المائتان: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على طهاره الذمى، و لعله محمول على التقية، أو بعد غسل الثوب لكنه بعيد.

الحديث الرابع و الستون و المائتان: صحيح.

و قال بعض الفضلاء رحمه الله: يدل على طهاره الجاربه النصرانيه الخادمه إذا كانت تغسل يدها، و يؤيدها ما ذكره الشيخ على قولاً بطهاره المسبى مطلقاً على ما هو ظاهر كلامه، إلحافاً له بالسبى المسلم فى طهارته خاصه، و نقل الشيخ على و الشهيد الثانى فى بحث تغسيل الأموات عن الشيخ القول به إذا لم يكن معهم أبواهم، فافهمه فإنه حسن. انتهى.

و أقول: ظاهر الخبر بلوغ الجاربه، لقوله "لا-تغتسل" و كأنه رحمه الله حملها على غير البالغه، إذ لم يقل أحد فى البالغه بتبعيتها للسبى. نعم قال بعضهم بطهاره أهل الكتاب مطلقاً.

الحديث الخامس و الستون و المائتان: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٤

بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مَمْلُوكًا فَيَسِي تَهْلُكُ مَالًا كَثِيرًا فَقَالَ لَيْسَ عَلَيَّ مَوْلَاهُ شَيْءٌ وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ وَ لَكِنَّهُ يُسْتَسْعَى وَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ فَلَيْسَ عَلَيَّ مَوْلَاهُ شَيْءٌ وَ لَا عَلَيَّ الْعَبْدُ شَيْءٌ.

[الحديث ٢٦٦]

٢٦٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَمْرَكِيِّ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَلِيِّ

و قال فى المسالك: إذا استدان العبد المأذون له فى التجاره، فإن كان لضرورتها كنقل المتاع و حفظه و نحوهما مع الاحتياج إلى ذلك يلزم المولى، و غير الضرورى لها و ما خرج عنها لا يلزم المولى، فإن كانت عينه باقيه رجع إلى مالكة، و إلا فالأقوى أنه يلزم ذمه العبد،

فإن أعتق اتبع به بعده، وإلا ضاع.

وقيل يستسعى العبد استناداً إلى إطلاق روايه أبي بصير. واختار جماعه منهم المحقق في الشرائع أنه إذا آجر مملوكاً فأفسد، كان ذلك لازماً لمولاه في سعيه، وكذا لو آجر نفسه بإذن مولاه.

وقال في المسالك: وقال أبو الصلاح: إن ضمان ما يفسده العبد على المولى مطلقاً، وتبعه الشيخ رحمه الله في النهاية، لروايه زراره في الحسن عن الصادق عليه السلام، والأصح أن الإفساد إن كان في المال الذي يعمل فيه بغير تفريط تعلق بكسبه، وإن كان بتفريط تعلق بذمته يتبع به، نعم لو كان بإذن المولى تعلق به، وعليه تحمل الروايه.

الحديث السادس و الستون و المائتان: مجهول.

و يدل - كأخبار كثيره - على حليه أجره الدلال.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٥

بْنِ مَطَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ دَارًا أَوْ أَرْضًا أَوْ خَادِمًا وَيَجْعَلَ لَهُ جُغَلًا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢٦٧]

٢٦٧ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هَيْدِيلِ بْنِ حَنَانَ بْنِ أَخِي جَعْفَرِ بْنِ حَنَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي دَفَعْتُ إِلَى أَخِي جَعْفَرِ بْنِ حَنَانَ مَالًا كَانَ لِي فَهُوَ يُعْطِينِي مَا أُنْفِقُ وَأُحْجُجُ مِنْهُ وَآتَصَدَّقُ وَقَدْ سَأَلْتُ مَنْ عِنْدَنَا فَذَكَرُوا أَنَّ ذَلِكَ فَاسِدٌ لَا يَجِلُّ وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَنْتَهِيَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِكَ فَمَا تَقُولُ قَالَ فَقَالَ أَوْ كَانَ يُعْطِيكَ قَبْلَ أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَكَ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ خُذْ مِنْهُ مَا يُعْطِيكَ وَكُلْ مِنْهُ وَاشْرَبْ وَحُجَّ وَتَصَدَّقْ فَإِذَا قَدِمْتَ الْعِرَاقَ فَقُلْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَفْتَانِي بِهَذَا.

[الحديث ٢٦٨]

٢٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَاشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً أَوْ أَصَدَقَهَا الْمَرْأَةَ فَإِنَّ الْفَرْجَ لَهُ حَلَالٌ وَعَلَيْهِ تَبَعَةُ الْمَالِ

الحديث السابع و الستون و المائتان: مجهول.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: تقدم عن هذيل بن حنان أخى جعفر ابن حنان، وهو الصواب.

قوله: إلى أخى جعفر هذا على تقدير كون الراوى هذيلاً، و على تقدير كونه جعفرًا يكون إلى أخى هذيل.

الحديث الثامن و الستون و المائتان: ضعيف على المشهور.

و حمل على ما إذا اشتراها فى الذمه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٦

[الحديث ٢٦٩]

٢٦٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَيْصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفُهُودِ وَ سَبَاعِ الطَّيْرِ يُلْتَمَسُ التَّجَارَةُ فِيهَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٧٠]

٢٧٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ صَكِّ الْوَرِقِ حَتَّى يُقْبَضَ.

[الحديث ٢٧١]

٢٧١ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ شِرَاءِ الذَّهَبِ بِتُرَابِهِ مِنَ الْمَعْدِنِ قَالَ لَا بِأَسِّ بِهِ

الحديث التاسع و الستون و المائتان: صحيح.

الحديث السبعون و المائتان: موثق.

و قال فى النهايه: فى حديث أبى هريره قال لمروان: "أحلت بيع الصكاك" هى جمع صك و هو الكتاب، و ذلك أن الأمراء كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم و عطياتهم كتباً، فيبيعون ما فيها قبل أن يقبضونها تعجلاً و يعطون المشتري الصك ليمضى فيقبضه، فنهوا عن ذلك، لأنه بيع ما لم يقبض. انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أو لأنه بيع الغرر، أو لأجل الربا، أو لعدم التقابض فى الصرف.

الحديث الحادى و السبعون و المائتان: موثق.

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يدل على جواز بيع حجر الذهب و الفضه قبل الإذابه، مع أن الذهب مجهول. و الظاهر أن مثل هذه الجهاله لا يضر. نعم يجب أن يبيعه بغير الجنس، لئلا يحصل الربا، و إن أمكن أن لا يكون قبل الإذابه

[الحديث ٢٧٢]

٢٧٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الدِّينَوْرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي النَّصِيرَانِيَّةِ أَشْتَرِيهَا وَ أبيعُهَا مِنَ النَّصَارَى فَقَالَ اشْتَرِ وَ بَعِ قُلْتُ فَأَنْكِحْ فَسَكَتَ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ وَ قَالَ شَبَهَ الْإِخْفَاءِ هِيَ لَكَ حَلَالٌ قَالَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَأَشْتَرِي الْمَغْنِيَةَ أَوْ الْجَارِيَةَ تُحْسِنُ أَنْ تُغْنِيَ أُرِيدُ بِهَا الرِّزْقَ لَأَسْوَى ذَلِكَ قَالَ اشْتَرِ وَ بَعِ.

[الحديث ٢٧٣]

٢٧٣ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُتَقَرِّبِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَخَاءَ الْمَرْءِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ أَكْثَرُ مِنْ سَخَاءِ النَّفْسِ وَ الْبَدْلِ وَ مُرُوَّةِ الصَّبْرِ فِي حَالِ الْفَاقَةِ وَ الْحَاجَةِ وَ التَّعْفُفِ وَ الْعِنَى أَكْثَرُ مِنْ مُرُوَّةِ الْإِعْطَاءِ وَ خَيْرُ الْمَالِ الثَّقَةُ بِاللَّهِ وَ الْيَأْسُ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ

مكيلا و لا موزونا، و الربا مختص بهما، فيحمل على الكراهه.

الحديث الثانى و السبعون و المائتان: مجهول.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على جواز بيع أهل الذمه منهم و وطنهن بعد الإسلام، أو الأعم. و الظاهر أن التخصيص به لأجل أنه كان ماله، أو كان الخمس منه عليه السلام و أباحه، و على جواز شراء المغنيه لأجل التغنى.

الحديث الثالث و السبعون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: عما فى أيدي الناس بأن لا يأخذ من الحرام، و لا يصرف فى وجوه البر، أو عدم الأخذ أحسن من صرف المال الحلال أيضا فكيف الحرام.

" و مروه الصبر " أى: كمال الإنسانيه فى الصبر على الفقر و الحاجه، و عفه

[الحديث ٢٧٤]

٢٧٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ سَيْفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع خُذْ مَالَ النَّاصِبِ حَيْثُ مَا وَجَدْتَ وَادْفَعْ إِلَيْنَا خُمْسَهُ.

[الحديث ٢٧٥]

٢٧٥ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مِائِلُ النَّاصِبِ وَكُلُّ شَيْءٍ يَمْلِكُهُ حَلَالٌ لَكَ إِلَّا امْرَأَتَهُ فَإِنَّ نِكَاحَ أَهْلِ الشُّرْكِ جَائِزٌ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لَا تَسِيَّبُوا أَهْلَ الشُّرْكِ فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ نِكَاحًا وَ لَوْ لَا أَنَا نَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يُقْتَلَ رَجُلٌ مِنْكُمْ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنْهُمْ وَ مِائَةٌ مِنْهُمْ لَأَمْرُنَاكُمْ بِالْقَتْلِ لَهُمْ وَ لَكِنَّ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ.

[الحديث ٢٧٦]

٢٧٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ

النفس و الاستغناء عن الخلق أكثر و أعظم من الإنسانيه و المروه فى إعطاء المال، و أفضل الأموال الاعتماد بالله و التوكل عليه، و اليأس عن غيره تعالى، فإنه إذا كان كذلك كان الله تعالى فى قضاء حوائجه و تيسر مهماته، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث الرابع و السبعون و المائتان: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: خذ مال الناصب قال الوالد العلامة قدس سره: فإنه كافر و يحل ماله بعد الخمس، و الظاهر أن هذا مخصوص بما أحلوه له، للجمع بين الأخبار.

الحديث الخامس و السبعون و المائتان: مجهول.

الحديث السادس و السبعون و المائتان: مرسل كالموتق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤١٩

دَعَا نِي جَعْفَرُ ع فَقَالَ بَاعْ فُلَانٌ أَرْضَهُ فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ أَنَّهُ مَنْ بَاعَ أَرْضًا أَوْ مَاءً وَ لَمْ يَضَعْهُ فِي أَرْضٍ وَ مَاءٍ ذَهَبَ ثَمَنُهُ مَحَقًّا.

[الحديث ٢٧٧]

٢٧٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ وَهْبِ الْحَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مُشْتَرَى الْعُقْدَةَ مَرْزُوقٌ وَبَائِعُهَا مَمْحُوقٌ.

[الحديث ٢٧٨]

٢٧٨ سِيَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنِ الْمَاصِمِ عَنْ مَسِيَمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ لِي أَرْضًا تُطَلَّبُ مِنِّي وَ يُرَغَّبُونِي فَقَالَ لِي يَا أَبَا سَيَّارٍ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ مَنْ بَاعَ الْمَاءَ وَالطِّينَ وَ لَمْ يَجْعَلْ مَالَهُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ذَهَبَ مَالُهُ هَبَاءً قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَبِيعُ بِالثَّمَنِ الْكَثِيرِ وَ أَشْتَرِي مَا هُوَ أَوْسَعُ

قوله: محققا محقه كمنعه أبطله و محاه، و الله الشىء ذهب ببركته، و الحر الشىء أحرقه، كذا فى القاموس.

الحديث السابع و السبعون و المائتان: مجهول.

و قال فى القاموس: العقده بالضم الضيعه و العقار الذى اعتقده صاحبه ملكا.

الحديث الثامن و السبعون و المائتان: ضعيف.

قوله عليه السلام: ذهب ماله هباء قال فى القاموس: الهباء الغبار، أو يشبه الدخان و دقاق التراب ساطعه و منشوره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٠

مِمَّا بَعْتُ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٧٩]

٢٧٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ أَنَّهُمَا كَرِهَا رُكُوبَ الْبَحْرِ لِلتَّجَارَةِ.

[الحديث ٢٨٠]

٢٨٠ عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عِ أَنَّهُ قَالَ فِي رُكُوبِ الْبَحْرِ لِلتَّجَارَةِ يُغَرَّرُ الرَّجُلُ بِدِينِهِ.

[الحديث ٢٨١]

٢٨١ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فَيُرَكَّبُ الْبَحْرَ فَقَالَ إِنَّ أَبِي عِ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ يُضْرَبُ بِدِينِكَ هُوَ ذَا النَّاسِ يُصَيَّبُونَ أَرْزَاقَهُمْ وَ مَعِيشَتَهُمْ

على وجه الأرض.

الحديث التاسع والسبعون والمائتان: صحيح.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الكراهه بالمعنى الأعم، فلو كان في وقت هيجانه و ظن الغرق، بل مع تساوى الطرفين كان حراما.

الحديث الثمانون والمائتان: حسن.

قوله عليه السلام: يغرر الرجل بدينه غرر بنفسه تغريرا و تغره عرضها للهلكه، كذا في القاموس.

الحديث الحادى و الثمانون و المائتان: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: يصيبون أرزاقهم أى: بلا ارتكاب هذه المخاطر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢١

٢ باب اللقطة و الضالة

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي اللَّقْطَةِ يُعْرِفُهَا سَنَّهُ ثُمَّ هِيَ كَسَائِرِ مَالِهِ

باب اللقطة و الضالة الحديث الأول: ضعيف.

و ظاهره حصول الملك بعد تعريف الحول و إن لم ينو التملك، كما قاله بعض الأصحاب. و المشهور أنه يشترط النية، فمنهم من اكتفى بالنية، و منهم من قال بلزوم التلفظ، و منهم من قال بلزوم التصرف أيضا.

قال فى الدروس: و تظهر الفائدة فى اختيار الصدقة و النماء المتجدده، و الجريان فى الحول و الضمان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٢

[الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ
عَنِ اللَّقْطَةِ قَالَ تُعْرَفُ سَنَةً قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا قَالَ وَ مَا كَانَ دُونَ الدَّرْهِمِ فَلَا يُعْرَفُ.

[الحديث ٣]

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي اللَّقْطَةِ يَجِدُهَا الرَّجُلُ الْفَقِيرُ أَوْ هُوَ فِيهَا بِمَنْزِلِهِ
الْغَنِيِّ قَالَ نَعَمْ وَاللَّقْطَةُ يَجِدُهَا الرَّجُلُ وَيَأْخُذُهَا قَالَ يُعْرَفُهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ لَهَا طَالِبٌ وَإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِهِ وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ
ع يَقُولُ لِأَهْلِهِ لَا تَمْسُوهَا

و المشهور أنه يجب في الدرهم التعريف. وقيل: إنما يجب إذا قصد التملك.

و في القاموس: لقطه أخذ من الأرض، و اللقطه كحرمه و همزه و ثمامه ما التقط.

الحديث الثاني: مرسل كالصحيح.

و لا خلاف في عدم وجوب تعريف ما دون الدرهم، و لا في وجوب تعريف ما زاد عنه، و في قدر الدرهم خلاف، و فيما لا
يجب تعريفه لو ظهر مالكة و عينه باقيه و جب رده على الأشهر، و في وجوب عوضه مع تلفه قولان.

الحديث الثالث: صحيح.

و يدل على كراهه أخذ اللقطه، و الضمير في قوله "لأهله" راجع إلى الإمام عليه السلام، و إرجاعه إلى اللقطه - بأن يكون المعنى
هو لأهله أو دعه لأهله - بعيد لتأنيث سائر الضمائر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٣

[الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِيانٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ يُعْرَفُهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا
دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا حَبَسَهَا حَوْلًا فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا أَوْ مَنْ يَطْلُبُهَا تَصَدَّقَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا بَعِيدًا مَا تَصَدَّقَ بِهَا إِنْ شَاءَ اعْتَرَمَهَا
الَّذِي كَانَتْ عِنْدَهُ وَ كَانَ الْأَجْرُ لَهُ وَإِنْ كَرِهَ ذَلِكَ اخْتَسَبَهَا وَ الْأَجْرُ لَهُ.

[الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّقْطَةِ قَالَ لَا تَزْفَعُوهَا فَإِنْ ابْتَلَيْتَ فَعَرَّفَهَا
سَنَةً فَإِنْ جَاءَ

الحديث الرابع: مجهول.

قوله عليه السلام: أو من يطلبها لعل الترديد لبيان أن في الدفع لا يلزم العلم بكونه مالكا، بل إذا ادعى و ذكر العلامة يجب الدفع. و يحتمل أن يكون الترديد من الراوى.

قوله عليه السلام: و كان الأجر له أى: للملتقط، و "احتسبها" أى: عند الله و طلب أجرها من الله.

و قال فى المسالك: إذا عرفها سنه تخير بين ثلاثه أشياء تملكها، و الصدقه عن مالكها، و يضمن للمالك قيمتها، و لا خلاف فى الضمان مع الصدقه و كراهه المالك هنا، و إن اختلف فى لقطه الحرم، و الفارق النصوص. و الثالث أن يبقيا أمانه فى يده فى حرز أمثالها كالوديعة، فلا يضمنها إلا مع التعدى و التفريط.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٤

طَالِبُهَا وَإِلَّا فَاجْعَلْهَا فِي عُرْضِ مَالِكٍ يَجْرِي عَلَيْهَا مَا يَجْرِي عَلَى مَالِكٍ إِلَى أَنْ يَجِيءَ لَهَا طَالِبٌ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْوَرَقِ يُوجَدُ فِي دَارٍ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ الدَّارُ مَعْمُورَةً فَهِيَ لِأَهْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ خَرِبَةً فَأَنْتَ أَحَقُّ بِمَا وَجَدْتَ.

[الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ ذَكَرْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع اللَّقْطَةَ فَقَالَ لَا تَعْرِضْ لَهَا فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ تَرَكَوْهَا لَجَاءَ صَاحِبُهَا حَتَّى يَأْخُذَهَا.

[الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ الْمَاضِي ع قَالَ لُقْطَةُ الْحَرَمِ لَا تُمَسُّ بِيَدٍ وَ لَا رِجْلٍ وَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ تَرَكَوْهَا لَجَاءَ صَاحِبُهَا فَأَخَذَهَا

قوله عليه السلام: فاجعلها فى عرض مالك قال فى الصحاح: رأيتها فى عرض الناس أى فى ما بينهم. انتهى.

و يحتمل أن يكون حفظه أمانه و التملك أيضا.

و قال فى القاموس: الورق بكسر الراء و قد يسكن الفضة.

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: مرسل.

و اختلف الأصحاب فى لقطه الحرم، فمنهم من قال بجواز أخذ لقطه ما دون الدرهم منها و تملكه كغيره، و كراهه لقطه ما زاد منها إذا أخذه بنيه التعريف. و منهم من حرم لقطته قليلها و كثيرها و أوجب تعريفها سنه، ثم يتخير بين الصدقه و إبقائها أمانه. و منهم من أطلق تحريم أخذها بنيه التملك مطلقا، و جوز بنيه الإنشاد مطلقا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٥

[الحديث ٨]

٨ الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح قال قلت لأبي عبد الله رجلاً وجد فى بيته ديناراً قال يدخل منزله غيرُهُ قلت نعم كثير قال هذه لقطه قلت فوجىء قد وجد فى صندوقه ديناراً قال يدخل أحد يده فى صندوقه غيرُهُ أو يضع فيه شيئاً قلت لا قال فهو له.

[الحديث ٩]

٩ عنه عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

و أوجب التعريف حولاً، ثم الصدقه أو حفظها، و أبو الصلاح جوز تملك ما زاد عن الدرهم.

الحديث الثامن: صحيح.

و عليه فتوى الأصحاب.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: هذا إذا لم يقطع بانتفائه عنه، و إلا- كان لقطه. و إطلاق الحكم بكونه لقطه مع المشاركه، يقتضى عدم الفرق بين المشارك فى التصرف و غيره، فيجب تعريفه حولاً و هو يتم مع عدم انحصاره، أما معه فيحتمل جواز الاقتصار عليه، لانحصار اليد و وجوب البدأ بتعريفه للمشارك فإن عرفه دفع إليه و إلا [وجب تعريفه تمام الحول] كاللقطه.

الحديث التاسع: صحيح.

و قال المحقق فى الشرائع: ما يجد فى المفاوز أو فى خربه قد باد أهلها، فهو لواجده ينتفع به بلا تعريف، و كذا ما يجده مدفوناً فى أرض لا مالك لها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٢٦

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّارِ يُوحَىٰ فِيهَا الْوَرِقُ فَقَالَ إِنَّ كَانَتْ مَعْمُورَةً فِيهَا أَهْلُهَا فَهُوَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَتْ خَرِبَةً فَدُجِلًا عَنْهَا أَهْلُهَا فَالَّذِي وَجَدَ الْمَالَ أَحَقُّ بِهِ.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو الخَنْعَمِيِّ قَالَ خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ وَ أَنَا مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ حَالِمًا فَشَكَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَلَمَّا خَرَجْتُ وَحَدَّثْتُ عَلَى يَابِهِ كَيْسًا فِيهِ سِتُّ مِائَةِ دِينَارٍ فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ مِنْ فَوْرِي ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ لِي يَا سَعِيدُ اتَّقِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَ عَرَّفْهُ فِي الْمَشَاهِدِ وَ كُنْتُ رَجَوْتُ أَنْ يُرَخِّصَ لِي فِيهِ فَخَرَجْتُ وَ أَنَا مُعْتَمِّمٌ فَأَتَيْتُ مِنِّي فَتَنَحَّيْتُ عَنِ النَّاسِ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَاقُوفَةَ فَتَزَلْتُ فِي بَيْتٍ مُتَنَحِّيًا عَنِ النَّاسِ

ثُمَّ قُلْتُ مَنْ يَعْرِفُ الْكَيْسَ فَأَوَّلَ صَوْتٍ صَوَّتُ إِذَا رَجُلٌ عَلَى رَأْسِي يَقُولُ أَنَا صَاحِبُ الْكَيْسِ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي أَنْتَ

و قال الشهيد الثاني رحمه الله فى المسالك: إطلاق الحكم بكون ذلك للواجد يشمل ما إذا كان عليه أثر الإسلام و ما لم يكن، و وجه الإطلاق صحيحنا محمد بن مسلم، و قيده جماعه من المتأخرين بما إذا لم يكن عليه أثر الإسلام، و إلا كان لقطه، جمعا بين ما ذكر و بين روايه محمد بن قيس.

الحديث العاشر: مجهول.

قوله: حتى أتيت الماقوفه لعله اسم موضع، أو محل الوقوف بمنى.

قوله: فقلت فى نفسى أنت قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى ما كنت هنا كيف حضرت و سمعت، أو لعلك لا تكون صاحبها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٧

فَلَمَّا كُنْتُ قُلْتُ فَمَا عَلَامَةُ الْكَيْسِ فَأَخْبَرَنِي بِعَلَامَتِهِ فَمَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِ قَالَ فَتَنَحَّى نَاحِيَهُ فَعَدَّهَا فَإِذَا الدَّنَانِيرُ عَلَى حَالِهَا ثُمَّ عَدَّ مِنْهَا سَبْعِينَ دِينَارًا فَقَالَ خُذْهَا حَلَالًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ سَبْعِمِائَةٍ حَرَامًا فَأَخَذْتُهَا ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَخْبَرْتُهُ كَيْفَ تَنَحَّيْتُ وَ كَيْفَ صَنَعْتُ فَقَالَ أَمَا إِنَّكَ حِينَ شَكَوْتَ إِلَيَّ أَمَرْنَا لَكَ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا يَا جَارِيَهُ هَاتِيهَا فَأَخَذْتُهَا وَ أَنَا مِنْ أَحْسَنِ قَوْمِي حَالًا.

[الحديث ١١]

١١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ رَجُلٍ نَزَلَ فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ فَوَجَدَ فِيهَا نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ دِرْهَمًا مَدْفُونَةً فَلَمْ تَزَلْ مَعَهُ وَ لَمْ يَذْكُرْهَا حَتَّى قَدِمَ الْكُوفَةَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَسْأَلُ عَنْهَا أَهْلَ الْمَنْزِلِ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهَا قَالَ يَتَصَدَّقُ بِهَا.

[الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

أقول: و يحتمل أن يكون " أنت " استفهاما، أى: أنت صاحب الكيس فلا- كنت موجودا دعاء عليه بأن تكون تامه، أو لا كنت صاحبه دعاء أيضا، و يدل على جواز الدفع بالعلامة لتقريره عليه السلام.

الحديث الحادى عشر: موثق.

قوله عليه السلام: يتصدق بها يمكن أن يكون المراد بعد تعريف السنه، و هو بعيد. و يمكن أن يكون حكم الدار غير حكم غيرها، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

و بعض الأصحاب قيد الحكم بما إذا لم يكن عليه أثر الإسلام، و إلا فإذا لم يعرف المالك يجب التعريف حولاً، و ظاهر الخبر شمول الشقين.

الحديث الثاني عشر: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٨

جَعْفَرُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَأَرَانِي خَاتِمًا فِي يَدِهِ مِنْ فِضَّةٍ قَالَ إِنَّ هَذَا مِمَّا جَاءَ بِهِ السَّيْلُ وَ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ وَحَدَّ مَالًا فَعَرَفَهُ حَتَّى إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ اشْتَرَى مِنْهُ خَادِمًا فَجَاءَ طَالِبُ الْمَالِ فَوَحَّدَ الْجَارِيَةَ الَّتِي اشْتَرَيْتَ بِالدَّرَاهِمِ هِيَ ابْنَتُهُ قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا دَرَاهِمَهُ وَ لَيْسَ لَهُ ابْنَتٌ إِنَّمَا لَهُ رَأْسُ مَالِهِ إِنَّمَا كَانَتْ ابْنَتُهُ مَمْلُوكَةٌ قَوْمٍ

قوله: فأراني خاتما فى يده قال الوالد العلامة طاب ثراه: جعله عليه السلام فى يده إما للتعريف، أو كان بعد التعريف، أو كان يعلم أن صاحبه من لا يجب دفعه إليه.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: إنما كانت ابنته أى: صارت ابنته مملوكه واجد اللقطة، لتملكه قيمتها أولا، أو أنها كانت أولا

مملوكة قوم فكذا في الحال، فيكون غرضه عليه السلام رفع الاستبعاد.

و على التقديرين: إما مبنى على أن اللقطة تصير ملكا للملتقط، أو على الشراء بعد التملك، أو على الشراء في الذمه. أو مبنى على أنه بدون تنفيذ الشراء لا تصير ملكا له، وإن اشترت بعين ماله.

قال في الدروس بعد إيراد هذه الرواية: و هي موافقه للأصل، لأن الملتقط ملك بعد الحول فقد اشترى بما له لنفسه، و في النهايه لا يلزمه أخذها، و إن أجاز شراءها عتقت، و لم يعتبر كون الشراء بعد التعريف أو قبله، و يشكل بأنها بعد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٢٩

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَزُورًا أَوْ بَقْرَةً لِلأَصَاحِي فَلَمَّا ذَبَحَهَا وَجَدَ فِي جَوْفِهَا صِيْرَةً فِيهَا دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ أَوْ جَوْهَرٌ لِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ قَالَ فَوَقَّعَ عَرَفُهَا الْبَائِعَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا فَالْشَيْءُ لَكَ رَزَقَكَ اللَّهُ إِيَّاهُ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ

التعريف و الملك ملك للملتقط، فلا تؤثر الإجاره.

و نازع ابن إدريس في صحه الإجاره، بناء على بطلان عقد الفضولى، و هو غير متجه و لو قلنا بصحه عقد الفضولى، نعم لو اشترها بعين المال قبل الحول و بعده و لما يملك و قلنا لا يملك قهرا، توجه كلام الشيخ.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

و لعل المراد ب" الرجل " القائم عليه السلام، و قد فرق الأصحاب بين السمكه و غيرها فى الحكم، و عللوا بأن الصائد إنما يقصد إلى السمكه و المباحات إنما تملك بالقصد و الحيازه معا. و استثنوا من ذلك سمكه تكون فى ماء محصور تعتلف بعلف صاحبها.

و بعضهم أيضا فرقوا بين ما يكون عليه أثر سكه الإسلام أم لا، و ألحقوا الأول باللقطه فى التعريف، و لكن عموم الخبر يدفعه، نعم مورد الخبر الدواب المملوكة بالأصل لا بالحيازه، و الله يعلم.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٠

أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ وَجَدَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ فَلْيَتَمَتَّعْ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ طَالِبُهُ فَإِذَا جَاءَ طَالِبُهُ رَدَّهُ إِلَيْهِ.

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ

قوله عليه السلام: فهو له حمل على ما بعد التعريف، و ظاهره وجوب الرد مع بقاء العين و إن نوى التملك. و المشهور التخيير بين رد العين أو المثل.

و قال الشهيد الثانى فى الروضه: و لو وجد العين باقيه، ففى تعيين رجوعه بها لو طلبها، أو تخيير الملتقط

بين دفعها و دفع البدل مثلا أو قيمه قولان، و تظهر من الأخبار الأول، و استقرب فى الدروس الثانى.

الحديث السادس عشر: حسن.

و لا- خلاف فى جواز أخذ الشاه فى الفلاسه إذا وجدت، و يتخير بين حفظها لمالكها، أو دفعها إلى الحاكم، و لا ضمان فيهما إجماعا، كما نقله فى المسالك.

و بين أن يملكها، و فى ضمانه حينئذ قولان، الأشهر الضمان إما مطلقا، أو مع ظهور المالك.

و المشهور أنه يلحق به كل ما لا يمتنع من صغير السباع، كأطفال الإبل و الخيل و البقر و الحمير، و قيل: هى كسائر اللقطات.

و إذا وجدت الضوال فى العمران، أى: المساكن الماهولة و ما قرب منها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣١

يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَجِدْتُ شَاهًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَجِدْتُ بَعِيرًا فَقَالَ مَعَهُ حِدَاؤُهُ وَ سِقَاؤُهُ حِدَاؤُهُ حُفُّهُ وَ كَرِشُهُ سِقَاؤُهُ فَلَا تَهْجُهُ.

[الحديث ١٧]

١٧ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

فإن كان ممتنعا كالإبل أو غير ممتنع لا- يجوز أخذه، و مع الأخذ يجب إيصالها إلى المالك إن أمكن، و إلا فإلى الحاكم، و يجب عليه الإنفاق و لا يرجع.

و لو كان المأخوذ شاه، حبسها ثلاثة أيام و يسأل عن مالكها، فإن لم يوجد باعها و تصدق بثمنها. و لو ظهر المالك و لم يرض بها فالأقوى الضمان، و له إبقاؤها بغير بيع، أو إبقاء ثمنها إلى أن يظهر المالك أو يئأس عنه. و غير الشاه يجب مع أخذه كذلك تعريفه سنة كغيره من الأموال، أو يحفظه لمالكه، أو يدفعه إلى الحاكم من غير تعريف،

كذا ذكره في المسالك.

قوله صلى الله عليه وآله: هي لك أو لأخيك أو للذئب يمكن أن يكون الغرض بيان التسويه والتخيير.

وقال الوالد العلامة نور ضريحه: الظاهر أن المراد به الترغيب في أخذ الضالّة التي كانت في معرض التلف، أي: إن أخذتها و لم تعرف مالکها بعد التعريف تكون ملكك، و إن عرفته و دفعت إليه كنت نفعت أخاك المؤمن، و إن لم تأخذها يأخذها الذئب، أو تهلك من الجوع، أو يأخذها غير الأمين و هو كالذئب بل ربما كان المطلوب هذا المعنى المجازى، بخلاف البعير فإنه لا يضيع و أمعه و بطنه وعاء الماء.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٢

مَنْ أَصَابَ مَالًا أَوْ بَعِيرًا فِي فَلَاهِ مِنَ الْأَرْضِ قَدْ كَلَّتْ وَ قَامَتْ - وَ سَيِّبَهَا صَاحِبُهَا لِمَا لَمْ تَتَّبِعْهُ فَأَخَذَهَا غَيْرُهُ فَأَقَامَ عَلَيْهَا وَ أَنْفَقَ نَفَقَهُ حَتَّى أَحْيَاهَا مِنَ الْكَلَالِ وَ مِنَ الْمَوْتِ فَهِيَ لَهُ وَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَ إِنَّمَا هِيَ مِثْلُ الشَّيْءِ الْمُبَاحِ

قوله: من أصاب مالا- أو بعيرا يمكن أن يكون التريد من الراوى، أو كان كالتفسير له، فإن العرب لا يعد غيره مالا، كذا أفاد الوالد العلامة طاب ثراه.

وقال فى النهاية: فيه " نهى عن إضاعه المال " قيل: أراد به الحيوان أن يحسن إليه، المال فى الأصل ما يملك من الذهب و الفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى و يملك من الأعيان، و أكثر ما يطلق عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم.

قوله: فنسيها أى: تركها و أعرض عنها و جعلها كالمنسى. و فى بعض النسخ " و سيبها " أى: جعلها سائبة، و هو أظهر.

قوله عليه السلام: لما لم تتبعه أى:

إرسالها لأجل كلالها و عدم مشيها معه.

قوله عليه السلام: و إنما هي مثل الشيء المباح يدل على أن يعارض المالك يصير كسائر المباحات و يملكه الأخذ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٣

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَضَى فِي رَجُلٍ تَرَكَ دَابَّتَهُ مِنْ جَهْدٍ قَالَ إِنْ تَرَكَهَا فِي كَلْبٍ وَ مَاءٍ وَ أَمْنٍ فَهِيَ لَهُ يَأْخُذُهَا حَيْثُ أَصَابَهَا وَ إِنْ كَانَ تَرَكَهَا فِي خَوْفٍ وَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ وَ لَا كَلْبٍ فَهِيَ لِمَنْ أَصَابَهَا.

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِلِقْطَةِ الْعَصَا وَ الشُّظَاظِ وَ الْوَتِدِ وَ الْحَبْلِ وَ الْعِقَالِ وَ أَشْبَاهِهِ قَالَ وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لَيْسَ لِهَذَا طَالِبٌ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ الْجَمَالِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ وَجَدَ ضَالَّةً فَلَمْ يُعْرِفْهَا ثُمَّ وَجَدَتْ عِنْدَهُ فَإِنَّهَا لِرَبِّهَا أَوْ مِثْلَهَا مِنْ مَالِ الدِّي

الحديث الثامن عشر: ضعيف على المشهور.

الحديث التاسع عشر: حسن.

و الشظاظ: بالكسر خشبه محدوده الطرف تدخل فى عروتى جواقين لتجمع بينهما عند حملهما على البعير، و الجمع أشظه. و الوتد بكسر التاء. و العقال بكسر العين جبل يشد به قائمه البعير. وعد التقاط هذه و أمثالها مكروها جمعا بين الأخبار.

الحديث العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: أو مثلها فى الكافى و الفقيه بالواو، و ما هنا أظهر معنى، و إن كان ما فيهما أظهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٤

كتمها.

٢١ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِشْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ يَقُولُ فِي الدَّائِبَةِ إِذَا سَرَحَهَا أَهْلُهَا أَوْ عَجَزُوا عَنْ عَلْفِهَا أَوْ نَفَقَتِهَا فَهِيَ لِلذِّي أَحْيَاهَا قَالَ وَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ تَرَكَ دَابَّتَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ تَرَكَهَا فِي كَلْبٍ وَ مَاءٍ وَ أَمْنٍ فَهِيَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا مَتَى شَاءَ وَ إِنْ تَرَكَهَا فِي غَيْرِ كَلْبٍ وَ مَاءٍ فَهِيَ لِلذِّي أَحْيَاهَا

لفظاً، أى: إن كان باقياً يرد عينها و إلا- مثلها. و على ما فى الكتابين يمكن أن تكون الواو بمعنى " أو " ، أو تكون هذه كفاره استحبابيه، أو تعزيراً شرعياً، كذا أفاد الوالد العلامة قدس الله روحه. و يمكن حمله على التقية أيضاً.

و قال فى النهايه: فى حديث السرقة " فعليه غرامه مثليه " هذا على سبيل الوعد و التغليظ لا الوجوب، لينتهى فاعله عنه، و إلا فلا واجب على متلف الشىء أكثر

من مثله. وقيل: كان في صدر الإسلام تقع العقوبات في الأموال ثم نسخ ذلك.

وكذلك قوله في ضاله الإبل "غرامتها ومثلها معها" وأحاديث كثيرة نحوه سبيلها هذا السبيل من الوعيد، وقد كان عمر يحكم به، وإليه ذهب أحمد، وخالفه عامة الفقهاء. انتهى.

وعلى ما في الكتاب لا يظهر فائده لقوله "فلم يعرفها" كما لا يخفى، فالواو أظهر مع الحمل على التقية.

الحديث الحادى والعشرون: ضعيف.

وقال المحقق في الشرائع: البعير لا يؤخذ إذا وجد في كلاء وماء، أو كان

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٥

[الحديث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الضَّوَالُ لَا يَأْكُلُهَا إِلَّا الضَّالُّونَ إِذَا لَمْ يُعْرَفُوا

صحيحاً، لقوله صلى الله عليه وآله "خفه حذاؤه" الخبر. ولو أخذه ضمنه، ولا يبرأ لو أرسله، ويبرأ لو سلمه إلى صاحبه، ولو فقدته سلمه إلى الحاكم، لأنه منصوب للمصالح، فإن كان له حمى أرسله فيه، وإلا باعه وحفظ ثمنه لصاحبه، وكذا حكم الدابة.

وفي البقره والحمار تردد، أظهره المساواه، لأن ذلك يفهم من فحوى المنع من أخذ البعير، أما لو ترك البعير من جهد في غير كلاء وماء جاز أخذه، لأنه كالتالف يملكه الأخذ ولا ضمان، لأنه كالمباح. وكذا حكم الدابة والحمار إذا تركا من جهد في غير كلاء وماء.

الحديث الثانى والعشرون: مجهول.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: الضاله تطلق في الأخبار غالباً على الحيوان.

وظاهر "يأكلها" التصرف فيها وتملكها، وحمل على غير ما

يجوز تملكها، أو يعم حتى يشمل الكراهه، والله يعلم.

قال فى الدروس: لا يجوز التقاط ما ينخفض بنفسه، كأحجار الأرحيه، و الحباب العظيمة، و القدور الكبيره، و السفن المربوطه، قاله الفاضل، لأنها كالإبل التى تمتنع بنفسها بل أولى. و لو كانت السفينه سائره بغير ملاحه جاز التقاطها.

و أخذ اللقطه فى صوره الجواز مكروه إن لم يكن يخاف تلفها، أو التقاط

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٦

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّعْلَيْنِ وَالْبَادَاوَةِ وَالسَّوِطِ يَجِدُهَا الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ أَيْتَنَفَعُ بِهَا قَالَ لَا يَمَسُّهُ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

من يتلفها فلا- كراهيه، و حكم الحيوان كذلك. و قال الشيخ: إن كان أمينا و هى فى العمران و الناس غير أمناء، استحب له أخذها. و قال ابن الجنيد: لو أخذها و حفظها لصاحبها عن أخذ لا أمانه له رجوت أن يؤجر.

و ظاهر الشيخين بالتحريم، لما روى عن على عليه السلام " إياكم و اللقطه فإنها ضاله المؤمن، و هى من حريق النار " و عن الباقر عليه السلام " لا يأخذ الضاله إلا الضالون " قلنا قد روى إذا لم يعرفوها، و عليه تحمل الروايه الأولى.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا يمسّه ذهب أبو الصلاح و جماعه إلى حرمه التقاط هذه الثلاثه، و علل بعضهم بأن النقاط هذه يؤدى إلى هلاك صاحبها، و بعضهم بأنها كانت متخذة من الجلد و لم يعلم تذكيتها و لم يؤخذ من يد مسلم، فحكمها حكم الميتة، فلذا حرم أخذها، و الأكثرون على الكراهه، و يشكل الاستدلال بهذا الخبر على اشتراط العلم بالتذكيه، و الله يعلم.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٧

قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَجَدْتُ شَاءَ فَقَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدُّبِّ فَقَالَ إِنِّي وَجَدْتُ بَعِيرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُدَاؤُهُ وَكَرِشُهُ سِقَاؤُهُ فَلَا تَهْجُهُ.

٢٥ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَيَأَلُ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ص - عَنِ الشَّاهِ الضَّالِّهِ بِالْفَلَاءِ فَقَالَ لِلسَّائِلِ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّنْبِ قَالَ وَمَا أَحِبُّ أَنْ أَمْسَهَا قَالَ وَسُئِلَ عَنِ الْبُعَيْرِ الضَّالِّ فَقَالَ

لِلسَّائِلِ مَا لَكَ وَ لَهُ خُفُهُ حِذَاؤُهُ وَ كَرِشُهُ سِقَاؤُهُ خَلَّ عَنْهُ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرُّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَصِيدُ الطَّيْرَ الَّذِي يَسْوِي دَرَاهِمَ كَثِيرَةً وَ هُوَ مُسْتَوِي الْجَنَاحَيْنِ وَ هُوَ يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَيْحِلُّ لَهُ إِمْسَاكُهُ فَقَالَ إِذَا عَرَفَ صَاحِبَهُ رُدَّهُ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ

الحديث الخامس والعشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و ما أحب قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: هذا مناف ظاهر لقوله " هي لك " إلا بأن يقال: الاستحباب لمن يمكنه التعريف إلا- لمثل المعصوم. أو يقال: الجزء الأول للجواز و الثاني للكراهه. أو يقال: إن الأخذ بنيه الأداء إلى صاحب و إن كان محبوبا، لكن الأحب الترك، للخطر العظيم في الفعل كالقضاء.

الحديث السادس والعشرون: صحيح.

قوله: و هو مستوى الجناحين أى غير مقطوعهما، فإن القطع ظاهر في سبق الملكيه فيجب التعريف، أو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٨

يَكُنْ يَعْرِفُهُ وَ مَلَكٌ جَنَاحِيهِ فَهُوَ لَهُ وَ إِنْ جَاءَكَ طَالِبٌ لَا تَتَّهِمُهُ رُدَّهُ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ قَالَ كُنْتُ

صار قادرا على الطيران، فإنه قبل القدره الظاهر أنه ملك لصاحب البرج، أو لصاحب الدار التي كان فيها، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

و قال عند قوله عليه السلام " لا تتهمه ": الظاهر أنه على الاستحباب، لأنه يمكن أن يكون لغير المدعى لو قلنا بظهور الملكيه، مع أنه ليس بظاهر، و لو سلم فلا يكفي هذا القدر في وجوب الدفع ما لم يثبت البينه أنه له. انتهى.

و أقول: في بعض النسخ " فلا- تتهمه " و في بعضها بدون الفاء، فالظاهر كونه صفة للطالب، أى: طالب لا تتهمه بالكذب، إما لصلاحه، أو لذكره العلامات.

وقال في الدروس:

إذا ادعاها مدع كلف البيه، أو لشاهد و اليمين، و لا تكفى الأوصاف الخفيه فى الوجوب، نعم يجوز الدفع بها إذا ظن صدقه، لأطنا به فى الوصف أو لرجحان عدالته. و منعه ابن إدريس لوجوب حفظها حتى تصل إلى مالكها، و الواصف ليس مالكا شرعا، فعلى الأول لو دفعها ثم ظهر مدع بينه، انتزعت من الواصف، فإن تعذر ضمن الدافع لذى البيه، و له الرجوع على الواصف إذا لم يقر له بالملك، و المالك الرجوع على الواصف ابتداء، فلا يرجع على الملتقط، سواء تلفت فى يده أم لا. انتهى.

و قال فى الروضه: و لو أمكن امتناعها بالعدو كالظباء أو الطيران، لم يجز أخذها مطلقا، إلا أن يخاف ضياعها، فالأقرب الجواز بنيه الحفظ للمالك. و قيل:

يجوز أخذ الضاله مطلقا بهذه النيه، و هو حسن.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٣٩

عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ لَهُ الطَّيَّارُ إِنَّ حَمْرَةَ ابْنِي وَجَدَ دِينَارًا فِي الطَّوَافِ قَدْ انْسَحَقَ كِتَابَتُهُ قَالَ هُوَ لَهُ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ عَلِيُّ بْنُ مَهْرَبَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءِ الْخَيْطِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنِّي كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَرَأَيْتُ دِينَارًا فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهِ لِأَخْذِهِ فَإِذَا أَنَا بِأَخْرَ ثُمَّ نَحَيْتُ الْحَصَى فَإِذَا أَنَا بِثَالِثٍ فَأَخَذْتُهَا فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ يَعْرِفْهَا أَحَدٌ فَمَا تَأْمُرْنِي فِي ذَلِكَ جُعِلَتْ فِدَاكَ

و نسب القول بمضمون هذا الخبر إلى ابني بابويه، و الباقر على عدم الجواز مطلقا، محتجا بالأخبار الكثيره التى لا يصلح هذا الخبر لمعارضتها. و يمكن حمله على غير اللقطه من المدفون و غيره، أو على أنه عليه السلام كان يعلم أنه ملك خارجى أو ناصبى، فيجوز أخذه، لكن الحكم المذكور على العموم فى الفقه الرضوى.

الحديث الثامن و العشرون:

مجهول.

و احتج الشيخ رحمه الله بهذا الخبر على أنه إن كان له حاجة إليها، يجوز تملكك ثلثها و التصدق بالباقي، و حمله العلامة على الضرورة و أنكر هذا القول و لا استبعاد فيه، لأنه مع احتياجه يكون من مصارف الصدقه، فيكون التصدق بالثلث محمولاً على الاستحباب، لكن الظاهر من كلامهم أنه يجب التصدق على غيره.

إلا- أن يقال: إنه في هذه الصورة لما رفع أمرها إلى الإمام عليه السلام فيجوز أن يتصدق عليه السلام عليه و على غيره، فيكون مختصاً بهذه الصورة.

ثم إن تقريره عليه السلام على أخذه يدل على جواز أخذ لقطه الحرم، كما ذهب إليه بعض الأصحاب، و المشهور عدم الجواز كما عرفت.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٠

قَالَ فَكَتَبَ إِلَيَّ قَدْ فَهِمْتُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الدِّينَارِيِّنِ تَحْتَ ذِكْرِي مَوْضِعَ الدِّينَارِيِّنِ ثُمَّ كَتَبَ تَحْتَ قِصَّةِ الثَّالِثِ فَإِنْ كُنْتُ مُحْتَاجًا فَتَصَدَّقْ بِالثَّالِثِ وَإِنْ كُنْتُ غَنِيًّا فَتَصَدَّقْ بِالْكُلِّ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ الرُّضَاعُ وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ تَأْذُنُ لِي فِي السُّؤَالِ فَإِنَّ لِي مَسَائِلَ قَالَ سَلْ عَمَّا شِئْتُ قَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ رَفِيقُ كَانَ لَنَا بِمَكَّةَ فَرَحَلْ عَنْهَا إِلَى مَنْزِلِهِ وَ رَحَلْنَا إِلَى مَنْزِلِنَا فَلَمَّا أَنْ صَرَزْنَا فِي الطَّرِيقِ أَصِيبْنَا بِغُضِّ مَتَاعِهِ مَعَنَا فَأَيُّ شَيْءٍ نَصِيحٌ بِهِ قَالَ فَقَالَ تَحْمِلُونَهُ حَتَّى تَحْمِلُوهُ إِلَى الْكُوفَةِ قَالَ لَسْنَا نَعْرِفُهُ وَ لَا نَعْرِفُ بَلَدَهُ وَ لَا نَعْرِفُ كَيْفَ نَصِيحٌ قَالَ إِذَا كَانَ كَذَا فَبِعْهُ وَ تَصِيدَقْ بِثَمَنِهِ قَالَ لَهُ عَلَيَّ مَنْ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ عَلَيَّ أَهْلُ الْوَلَايَةِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ

قوله: تحت ذكرى موضع الدينارين قال الوالد العلامة طاب مرقده: أي كتب عليه السلام بين السطور و ابتداء الكتابه من كتابتي، فإذا أنا بآخر بمكتوبه عليه السلام "قد فهمت" و وصل كتابته عليه السلام إلى قول الراوي "فإذا أنا بثالث" فصار المكتوب تحته، فإن كنت محتاجاً- إلى آخره.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

و يدل على وجوب التصدق مع اليأس عن المالك.

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤١

أَبِي بَصِيرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ دِينَارًا فِي الْحَرَمِ فَأَخَذَهُ قَالَ بِسْمَا صَنَعَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ قَالَ قُلْتُ قَدْ ابْتُلِيَ بِذَلِكَ قَالَ يُعْرِفُهُ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَدْ عَرَفَهُ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ بَاغِيًا فَقَالَ يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهُ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ.

[الحديث ٣١]

٣١ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْدَعَهُ رَجُلٌ مِنَ اللَّصُوصِ دَرَاهِمَ أَوْ مَتَاعًا وَ اللَّصُّ مُسْلِمٌ هَلْ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَا يَرُدُّهُ فَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فَعَلَّ وَ إِلَّا كَانَ فِي يَدِهِ بِمَنْزِلِهِ اللَّقْطَةُ يُصِيبُهَا فَيَعْرِفُهَا حَوْلًا فَإِنْ أَصَابَ صَاحِبَهَا رَدَّهَا عَلَيْهِ وَ إِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبَهَا بَعْدَ ذَلِكَ خَيْرَهُ بَيْنَ الْأَجْرِ وَ الْعُزْمِ فَإِنْ اخْتَارَ الْأَجْرَ فَلَهُ الْأَجْرُ وَ إِنْ اخْتَارَ الْعُزْمَ غَرِمَ لَهُ وَ كَانَ الْأَجْرُ لَهُ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ فِي الضَّالِّهِ يَجِدُهَا الرَّجُلُ فَيُنَوِي أَنْ يَأْخُذَ لَهَا جُعْلًا فَتَنْفُقُ قَالَ هُوَ ضَامِنٌ وَ إِنْ لَمْ يَنْوَ أَنْ يَأْخُذَ لَهَا جُعْلًا وَ نَفَقَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف.

الحديث الثانى و الثلاثون: مجهول.

و بظاهره مخالف لما ذهب إليه الأصحاب، و ما قيل: من أنه محمول على أن المراد أن عليه البيئه إذا كان متهما بالتفريط أو غيره، لأنه بمنزله المستأجر.

بعيد، بل الأولى حملة على أنه أخذها بقصد أن لا يرد على صاحبه إن لم يعطه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٢

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جُعْلِ الْأَبْقِ وَالضَّالِّهِ قَالَ لَا بَأْسَ وَقَالَ لَا يَأْكُلُ الضَّالُّهُ إِلَّا الضَّالُّونَ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ حَنَانٍ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ

جعلا، فإن تصرفه هذا حينئذ عدوان، فهو ضامن.

وقال في الدروس بعد إيراد هذه الرواية: وفيه دليل على جواز أخذها.

وقال الفاضل: يجوز أخذ الأبق لمن وجدته، ولا نعلم فيه خلافا، ولا يضمن لو تلف بغير تفريط، ومنع من تملكه بعد التعريف، لأنه يتحفظ بنفسه، كضوال الإبل، وفيه إشعار بعدم جواز تملك الضال، وهو حسن في موضع المنع من أخذها.

وقال في الجعالة: والعامل أمين، وخبر السكوني وغيث يدل عليه، والخبر السالف في اللقطة فيه تفصيل عن علي عليه السلام.

وقال الفاضل: لم أقف فيه على شيء، والنظر يقتضي كونه أمينا. انتهى.

الحديث الثالث والثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا يأكل الضال أي: قبل التعريف كما مر.

وقال في القاموس: الضال ما ضل من البهيمة للذكر والأنثى.

وأقول: لعل المراد هنا الأعم.

الحديث الرابع والثلاثون: موثق على الظاهر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٣

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ اللَّقْطَةِ وَ أَنَا أَسْمِعُ فَقَالَ تُعْرِفُهَا سِنَّهُ فَإِنْ وَجِدْتِ صَاحِبَهَا وَإِلَّا فَأَنْتِ أَحَقُّ بِهَا وَقَالَ هِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ وَقَالَ خَيْرُهُ إِذَا جَاءَكَ بَعْدَ سَنَةٍ بَيْنَ أَجْرَهَا وَبَيْنَ أَنْ تُعْرَمَهَا لَهُ إِذَا كُنْتَ أَكَلْتَهَا.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْهَمْدَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ قَالَ أَصِيبَتْ يَوْمًا ثَلَاثِينَ دِينَارًا فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِي أَيْنَ أَصِيبْتَهُ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ كُنْتُ مُنْصَرِفًا إِلَى مَنْزِلِي فَأَصِيبْتُهَا

قَالَ فَقَالَ صِرْ

إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَصَبَتْ فِيهِ فَتَعَرَّفَهُ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَعْطِهِ وَإِلَّا تَصَدَّقْ بِهِ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْهَمْدَانِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ

و لعل أبا القاسم معاوية بن عمار.

قوله عليه السلام: بين أجرها فإن إبراء المؤمن له أجر، وإن لم يكن فقيرا، و حمل الأكل على التصدق.

و قراءته على بناء التفعيل بعيد جدا.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة قدس سره: عدم وجوب تعريف السنه يمكن أن يكون لمعرفته صاحبه بكونه ناصبيا، فأحله عليه السلام. أو يقال: إنه يجوز التصدق مع الضمان، و وجوب التعريف فيما إذا أراد التملك، كما ذهب إليه جماعه من الأصحاب.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٤

بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَسَأَلَنِي عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ شَاءَ قَالَ فَأَمَرْتُهُ أَنْ يَحْبِسَهَا عِنْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَسْأَلَ عَنْ صَاحِبِهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا بَاعَهَا وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهَا.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلَهُ ذَرِيحٌ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ فَقَالَ وَ مَا لِلْمَمْلُوكِ وَ اللَّقْطَةِ وَ الْمَمْلُوكُ لَا يَمْلِكُ مِنْ نَفْسِهِ شَيْئًا فَلَا يَعْزُضُ لَهَا الْمَمْلُوكُ فَإِنَّهُ

و حمل التعريف فى الثلاثه على ما إذا كانت فى العمران، فإذا كانت فى الفلاه فلا يجب، بل يجوز تملكها ابتداء مع الضمان على المشهور، كما عرفت الحديث السابع و الثلاثون: مختلف فيه.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: و للعبد أخذ كل من اللقطتين، و فى روايه أبى خديجه لا يعرض لها المملوك، و اختار الشيخ رحمه الله الجواز، و هو

أشبه، لأن له أهليه الاستئمان و الاكتساب، و الروايه ليست صريحه فى المنع.

و يمكن حملها على الكراهه، مع أن أبا خديجه مشترك بين الثقه و الضعيف، و موضع الخلاف ما إذا وقع بغير إذن المولى، أما مع إذنه فلا إشكال فى الجواز.

انتهى.

قوله عليه السلام: فإنه ينبغى له و فى الفقيه: فإنه ينبغى للحر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٥

يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَهَا سِنَهُ فِي مَجْمَعٍ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَ إِلَّا كَانَتْ فِي مَالِهِ فَإِنْ مَاتَ كَانَتْ مِيرَاثًا لَوْلَدِهِ لِمَنْ وَرِثَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِئْ لَهَا طَالِبٌ كَانَتْ فِي أَمْوَالِهِمْ هِيَ لَهُمْ وَ إِنْ جَاءَ طَالِبُهَا بَعْدَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَمْرِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّقْطَةِ إِذَا كَانَتْ جَارِيَةً هَلْ يَحِلُّ فَرْجُهَا لِمَنْ التَّقَطَّهَا قَالَ لَا إِنَّمَا يَحِلُّ لَهُ بَيْعُهَا بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَيِّبُ دَرَهْمًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ دَابَّةً كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُعْرَفُهَا سَنَهُ فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ حَفِظَهَا فِي عَرْضِ مَالِهِ حَتَّى يَجِيءَ طَالِبُهَا فَيُعْطِيهَا إِيَّاهُ وَ إِنْ مَاتَ أَوْصَى بِهَا وَ هُوَ لَهَا ضَامِنٌ

و قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: الظاهر أن المراد أن للقطه لوازم و خواص لا يتمشى شىء منها إلا من الحر، فلا يجوز لقطه العبد، إذ التعريف غالبا ينافى حق المولى، و من لوازمه التملك بعد التعريف، و لا يتصور منه، و كذا الميراث.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

و ذهب بعض الأصحاب إلى جواز أخذ المملوك الضال، و ذهب الشيخ إلى عدم جواز البالغ و المراهق، و على تقدير الجواز قيل: لا يجوز تملكه مطلقا.

و قيل: يجوز تملك الصغير بعد

التعريف حولاً.

و إذا أنفق عليه مع تعذر الحاكم يجوز بيعه في النفقه، فمنعه عليه السلام إما لعدم جواز التملك، أو لعدم التعريف.

قوله عليه السلام: حفظها ظاهره التملك، و حينئذ يكون قوله " فيعطيها إياه " ظاهراً مؤيداً لقول من

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٦

[الحديث ٣٩]

٣٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي رَجُلٍ وَجَدَ وَرِقًا فِي خَرْبِهِ أَنْ يُعَرِّفَهَا فَإِنْ وَجَدَ مِنْ يَعْرِفُهَا وَ إِلَّا تَمَتَّعَ بِهَا.

[الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَالِ يُوجَدُ كَثْرًا يُؤَدَّى زَكَاتُهُ قَالَ لَا قُلْتُ وَ إِنْ كَثُرَ قَالَ وَ إِنْ كَثُرَ فَأَعَدْتُهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

قال: إنه مع التملك يجب رد العين إذا جاء صاحبها مع بقائها. و يمكن حمله على الأعم من رد العين أو المثل و القيمة لو كان معارض، و لا يتوهم إمكان حمله على إبقائها أمانه، لإباء قوله عليه السلام " و هو لها ضامن " عنها.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

و قال في المسالك: أطلق جماعه من الأصحاب الحكم بأن ما يوجد في المفاوز، أو في خربه قد باد أهلها، فهو لواجده بلا تعريف، و كذا المدفون، سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا. و قيده جماعه من المتأخرين بما إذا لم يكن عليه أثر الإسلام، و إلا كان لقطه، جمعا بين ما ذكر و بين روايه محمد بن قيس.

الحديث الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن كثر قال الوالد العلامه برد الله مضجعه: لأنه ليس في الكثر زكاه، و إن كان من ماله و نسيه، و لعل السائل لم يفرق بين الخمس و الزكاه، و هو عليه السلام لم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٧

[الحديث ٤١]

٤١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ ع
أَنَّ عَلِيًّا عِ إِخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَخَذَ عَبْدًا أَبَقًا وَكَانَ مَعَهُ ثُمَّ هَرَبَ مِنْهُ قَالَ عَلِيٌّ ع يَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا سَلَبَهُ ثِيَابَهُ وَلَا
شَيْئًا مِمَّا كَانَ مَعَهُ وَعَلَيْهِ وَلَا بَاعَهُ

وَلَا دَاهَنَ فِي إِزْسَالِهِ فَإِذَا حَلَفَ بَرِيءٌ مِنَ الضَّمَانِ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع فِي رَجُلٍ أَخَذَ آتِيقًا فَأَبَقَ مِنْهُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ كَرْدِينِ أَبِي سَيَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ص جَعَلَ فِي جُجُلِ الْأَبِي دِينَارًا إِذَا أَخَذَهُ فِي مِضْرِهِ وَإِنْ أَخَذَهُ فِي غَيْرِ مِضْرِهِ فَأَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٤٤٧

يتعرض للخمس تقيه، و الله يعلم.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف على المشهور.

و يدل على عدم الضمان مع الإباق بغير تفريط، كما هو المشهور.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق.

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: المالك إما أن يعين الجعل بما

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٤٨

تَمَّ كِتَابُ الْمَكَّاسِبِ وَ يُتْلُوهُ كِتَابُ التَّجَارَاتِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * وَ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ

يرفع الجهالة، أو يطلق العوض مع التعرض لذكوره، كقوله " فله على عوض "، أو يستدعى الرد من غير أن يتعرض للأجر، أو لا يستدعى أصلاً. ففي الأول يلزم ما عين بتمام العمل. و في الثاني يلزم أجره المثل، إلا في موضع واحد، و

هو ما إذا استدعى رد الأبق كذلك، فإنه يثبت برده من مصره دينار و من غيره أربعة على المشهور، لروايه مسمع، و فى طريق الروايه ضعف، و نزلها الشيخ على الأفضل، و المصنف عمل بمضمونها، و إن نقصت قيمه العبد عن ذلك، و تمادى الشيخان فى النهايه و المقنعه فأثبتا ذلك و إن لم يستدع المالك الرد، لإطلاق الروايه، و ذهب بعضهم إلى و جوب أقل الأمرين من المذكور و قيمه العبد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٠

كتاب التجاره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥١

كِتَابُ التِّجَارَاتِ

١ بَابُ فَضْلِ التِّجَارَةِ وَ آدَابِهَا وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي لِلتَّاجِرِ أَنْ يَعْرِفَهُ وَ حُكْمِ الرِّبَا

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَزَكُ التِّجَارَةُ يَنْقُصُ الْعَقْلَ

باب فضل التجاره و آدابها و غير ذلك مما ينبغى للتاجر أن يعرفه و حكم الربا الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: ترك التجاره أى لمن كان مشغلا بها و تركها، أو مطلقا. و المراد نقصان عقل المعاش أو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٢

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ فُضَيْلِ الْأَعْوَرِ قَالَ شَهِدْتُ مُعَاذَ بْنَ كَثِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي قَدْ أَيْسَرْتُ فَأَدْعُ التِّجَارَةَ قَالَ إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ قَلَّ عَقْلُكَ أَوْ نَحْوَهُ.

[الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْفَرَجِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ بِيَّاعٍ الْأَكْسِيِّ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا مُعَاذُ أَضَعُفْتَ عَنِ التِّجَارَةِ أَمْ زَهَدْتُمْ فِيهَا قُلْتُ مَا ضَعُفْتُ عَنْهَا وَ لَا زَهَدْتُ فِيهَا قَالَ فَمَا لَكَ قُلْتُ كُنْتُ أَنْتَظِرُ أَمْرَكَ وَ ذَلِكَ حِينَ قَتَلَ الْوَلِيدُ وَ عِنْدِي مَالٌ كَثِيرٌ وَ هُوَ فِي يَدِي وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي شَيْءٌ وَ لَا أَرَانِي أَكُلُهُ حَتَّى أَمُوتَ فَقَالَ لَا تَتْرُكْهَا فَإِنَّ تَرْكَهَا مَذْهَبٌ لِلْعَقْلِ اسْعَ

مطلقا، إذ باختلال أمور المعاش يستولى الهم على الإنسان، فلا يدرك المعارف و يكسل فى الطاعات، و ربما يرتكب المحرمات.

الحديث الثانى: مجهول.

الحديث الثالث: مجهول.

قوله: انتظر أمرك أى: خروجك و قيامك بأمر الإمامه، لضعف بنى أميه بقتل الوليد. أو أمرك بالتجاره مجددا، إذ باختلاف أحوال الزمان و الأنام تختلف الأحكام.

و قال فى الصحاح: يسعى الرجل سعيا، أى عدا و كذلك إذا عمل و كسب و كل من ولى شيئا على قوم فهو ساع عليهم، و أكثر ما يقال فى ولاء الصدقه يقال:

سعى عليها أى عمل عليها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٣

[الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ قَالَ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ ع يَقُولُ لِمُصَيِّدٍ إِذْ غَدُّ إِلَى عَزْكَ يَغْنَى الشُّوقِ.

[الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّعْفَرَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ طَلَبَ التَّجَارَةَ اسْتَغْنَى عَنِ النَّاسِ قُلْتُ وَ إِنْ كَانَ مُعِيلاً قَالَ وَ إِنْ كَانَ مُعِيلاً إِنْ تَشَعَّ أَعْشَارِ الرِّزْقِ فِي التَّجَارَةِ.

[الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ مَا حَبَسَهُ عَنِ الْحِجِّ فَقِيلَ تَرَكَ التَّجَارَةَ وَ قَلَّ سَعْيُهُ فَكَانَ مُتَكِنًا فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ لَهُمْ لَا تَدْعُوا

الحديث الرابع: مجهول.

قوله عليه السلام: اغد إلى عرك أي: إلى ما هو سبب لعرك من التجاره.

الحديث الخامس: مجهول.

قوله: و إن كان معيلا- إنما سأل عن ذلك، لأن مع كثره العيال لا ينفع التجاره، و لا تندفع الحاجه بها، و لعل المراد بالتجاره فى تلك الأخبار ما يشمل الحرف و الصناعات أيضا.

الحديث السادس: ضعيف.

قوله: و قل سعيه فى بعض النسخ " شبهه " أى: تعلقه بالدنيا. و فى أكثر نسخ الكافى " شبيهه "،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٤

التَّجَارَةَ فَتَهُونُوا اتَّجِرُوا يُبَارِكِ اللَّهُ لَكُمْ.

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَانَ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ بَيَّاعِ الْأَكْسَبِيَّةِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدَعَ السُّوقَ وَ فِي يَدِي شَيْءٌ فَقَالَ إِذَا يَسْقُطَ رَأْيُكَ وَ لَا يُسْتَعَانَ بِكَ عَلَى شَيْءٍ .

[الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ كَانَ خَتَنَ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ قَالَ بُرَيْدٌ لِمُحَمَّدٍ سَلْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شَيْءٍ أُرِيدُ أَنْ أَصْنَعَهُ إِنَّ لِلنَّاسِ فِي يَدِي وَدَائِعَ وَ أَمْوَالًا أَنَا أَتَقَلَّبُ فِيهَا فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَخَلَّى مِنَ الدُّنْيَا وَ أَذْفَعُ إِلَى كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ قَالَ فَسَأَلَ مُحَمَّدٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ذَلِكَ وَ خَبَّرَهُ بِالقِصَّةِ وَ قَالَ مَا تَرَى لَهُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ أَيْبَدًا نَفْسَهُ بِالْحَرْبِ لَا وَ لَكِنْ يَأْخُذُ وَ يُعْطِي عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ

أى: ماله. و هو أظهر.

الحديث السابع: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: إذا يسقط رأيك، أو لا يستشيرك أحد لقله العقل.

قوله عليه السلام: على شىء أى: من الآراء أو حوائج المؤمنين و إن كنت ذا مال، فإنه إذا كان للمرء دخل كان الخرج أسهل،

كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٥

[الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ كَانَ أَبُو الْخَطَّابِ قَبِيلَ أَنْ يَفْسِدَ وَهُوَ يَحْمِلُ الْمَسَائِلَ لِأَصْحَابِنَا وَيَجِيءُ بِجَوَابَاتِهَا رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اشْتَرُوا وَإِنْ كَانَ غَالِيًا فَإِنَّ الرِّزْقَ يَنْزِلُ مَعَ الشَّرَاءِ

قوله عليه السلام: يا محمد ابتداء فى بعض النسخ "أ تبتدا" و فى بعضها و فى الكافى "أ يبتدا" بالياء.

و الحرب إما بسكون الراء، أى يبتدا بمحاربه نفسه و معاداتها. أو بالتحريك، أى: أ يبتدا بنهب مال نفسه. و هذا أظهر.

قال الجوهري: حربه يحربه حربا أخذ ماله و تركه بلا شىء.

قوله عليه السلام: و لكن يعطى فى الكافى "

يأخذ و يعطى" ، أى: يأخذ من الله و يعطى من مال الله، و الله يعطيه العوض، يعطى متوكلا على الله.

الحديث التاسع: ضعيف مختلف فيه.

قوله: كان أبو الخطاب قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: المشهور جواز العمل بمثل ذلك، لأنه كان فى وقت الروايه عدلا. و فى رجال الغضائرى: أرى ترك ما يقول أصحابنا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٦

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُحِبُّ جَمْعَ الْمَالِ يَكْفُ بِهِ وَجْهَهُ وَ يَقْضَى بِهِ دَيْنَهُ وَ يَصِلُ بِهِ رَحْمَهُ.

يَعْنَى مِنْ حَلَالٍ

[الحديث ١١]

١١ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَاطٍ بْنِ سَالِمِ بِيَّاعِ الزُّطِّيِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَيْدٍ اللَّهِ عَ يَوْمًا وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ مُعَاذِ بِيَّاعِ الْكَرَابِيِّسِ فَقِيلَ تَرَكَ التَّجَارَةَ فَقَالَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ عَمَلُ الشَّيْطَانِ مَنْ تَرَكَ التَّجَارَةَ ذَهَبَ ثُلُثًا عَقْلِهِ أَمَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَدِمَتْ عِيْرٌ مِنَ الشَّامِ فَاشْتَرَى مِنْهَا وَ اتَّجَرَ فَرَبِحَ فِيهَا مَا قَضَى دَيْنَهُ

حدثنا أبو الخطاب فى حال استقامته. و لا حجه فى كلامه هذا. انتهى.

و ربما يفرع هذا على مسأله كلاميه، و تفصيله مذكور فى كتب الأصول.

قوله عليه السلام: ينزل مع الشراء يمكن أن يكون المراد شراء المعاش مع الغلاء، فإن الله يعطى ثمنه. أو متاع التجاره، فإن الله يرزق الربح و إن اشترى غاليا.

الحديث العاشر: مجهول.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و قال الوالد العلامة روح الله روحه: تقدم فى باب المكاسب عن على بن عبد العزيز و عن أسباط بن سالم سؤاله عليه السلام عن عمر بن مسلم، فيمكن

[الحديث ١٢]

١٢ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لِمَوْلَى لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ احْفَظْ عِرْكَ قَالَ وَ مَا عِرِّي جُعِلَتْ فِدَاكَ قَالَ غُدُوْكَ إِلَى سُوْقِكَ وَ إِكْرَامِيكَ نَفْسِيكَ وَ قَالَ لِأَخْرَ مَوْلَى لَهُ مَا لِي أَرَاكَ تَرَكْتَ غُدُوْكَ إِلَى عِرِّكَ قَالَ جَنَازَةٌ أَرَدْتُ أَنْ أَحْضَرَهَا قَالَ فَلَا تَدَعِ الرَّوَّاحَ إِلَى عِرِّكَ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنِ الْحَجَّالِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عُمَارَةَ بْنِ الطَّيَّارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّهُ قَدْ ذَهَبَ مَالِي وَ تَفَرَّقَ مَا فِي يَدِي وَ عِيَالِي كَثِيرٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا قَدِمْتَ فَافْتَحْ بَابَ حَانُوتِكَ وَ ابْسُطْ بِسَاطِكَ وَ ضَعْ مِيزَانَكَ وَ تَعَرَّضْ لِرِزْقِ رَبِّكَ فَلَمَّا أَنْ قَدِمَ فَتَحْ بَابَهُ وَ بَسُطْ بِسَاطَهُ وَ وَضَعْ مِيزَانَهُ فَتَعَجَّبْ مَنْ حَوْلَهُ مِنْ جِيرَانِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ قَلِيلٌ وَ لَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَتَاعِ وَ لَا عِنْدَهُ شَيْءٌ قَالَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ اشْتَرِ لِي تَوْبًا فَاشْتَرَى لَهُ وَ أَخَذَ تَمَنَّهُ وَ صَارَ التَّمَنُّنُ إِلَيْهِ ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ اشْتَرِ لِي تَوْبًا قَالَ فَجَلَبَ لَهُ بَاقِيَ السُّوقِ ثُمَّ اشْتَرَى لَهُ

أن يكون السهو من الرواه، أو يكون خبرا آخر لاختلاف السند.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

قوله: فجلب له باقى السوق أى: من مكان آخر غير ما أخذ أولا. و فى بعض نسخ الكافى " فطلب له فى السوق "، و فى بعضها " فجلب له فى السوق "، و لعل ما هنا تصحيف " ما فى السوق " كذا أفاد الوالد العلامة طاب مرقده.

و لعل المراد أنه كان يشتري بالنسيئة من أهل السوق، و يأخذ الثمن نقدا ممن

فَصَارَ فِي يَدِهِ وَكَذَلِكَ يَصْنَعُ التُّجَّارُ يَأْخُذُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَبَا عَمَّارَةَ إِنَّ عِنْدِي عَدْلَيْنِ كَثَانًا فَهَلْ تَشْتَرِيهِ بِشَيْءٍ ءِ وَأُوخَرَكَ بِثَمَنِهِ سَنَهُ فَقَالَ نَعَمْ اِحْمَلْهُ وَجِئْنِي بِهِ قَالَ فَحَمَلَهُ إِلَيْهِ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ بِتَأْخِيرٍ سَنَهُ فَقَامَ الرَّجُلُ فَذَهَبَ ثُمَّ أَتَاهُ آتٍ مِنْ أَهْلِ سُوقِهِ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَمَّارَةَ مَا هَذَا الْعِدْلُ قَالَ لَهُ هَذَا عِدْلٌ اشْتَرَيْتَهُ قَالَ فَتَبَيَّنْ عِنْدِي نَصِيْفَهُ وَأَعَجَّلْ لَكَ ثَمَنَهُ قَالَ نَعَمْ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ وَأَعْطَاهُ نِصْفَ الْمَتَاعِ وَأَخَذَ نِصْفَ الثَّمَنِ وَصَارَ فِي يَدِهِ الْبَاقِي إِلَى سِنِهِ فَجَعَلَ يَشْتَرِي بِثَمَنِهِ الثُّوبَ وَ التُّؤْبِينَ وَ يَشْتَرِي وَ يَبِيعُ حَتَّى أَثْرَى وَ عَزَّ وَجْهَهُ وَ صَارَ مَعْرُوفًا.

[الحديث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ اتَّجَرَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ارْتَبَطَ فِي الرِّبَا ثُمَّ ارْتَبَطَ قَالَ وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ لَا يَقْعُدَنَّ فِي السُّوقِ إِلَّا مَنْ يَعْقِلُ الشِّرَاءَ وَ الْبَيْعَ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ عَنْ

أمره بالشراء ليكون في يده رأس مال.

و قال في القاموس: ثرى كرضى كثر ماله كأثرى.

الحديث الرابع عشر: ضعيف كالموثق.

و قال في النهاية: في حديث على عليه السلام "من اتجر قبل أن يتفقه ارتطم في الربا ثم ارتطم" أى: وقع فيه و ارتبك و نشب.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٥٩

عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَاطٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ بَيْتِهِ قَالَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَمْ يَأْذَنْ لِحَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ فِي تِجَارَتِهِ حَتَّى ضَمِنَ لَهُ إِقَالَه النَّادِمَ وَ انْظَارَ الْمُعْسِرِ وَ أَخَذَ الْحَقَّ وَافِيًا أَوْ غَيْرَ وَافٍ.

[الحديث ١٦]

١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي جَرِيرٍ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ عَلَى الْمُنْتَبِرِ يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ الْفُقَهَ ثُمَّ الْمَتْجَرَ الْفُقَهَ ثُمَّ الْمَتْجَرَ وَاللَّهُ لِلرَّبِيَا فِي هَذِهِ الْأُمَّه دَيْبٌ أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ عَلَى الصَّافَا شُوبُوا أَيْمَانَكُمْ بِالصَّدَقَةِ التَّاجِرِ فَاجِرٌ وَ الْفَاجِرُ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ أَخَذَ الْحَقَّ وَ أَعْطَى الْحَقَّ

قوله: وافيا أو غير واف أى: يقنع بأخذ حقه و لا يطلب الزيادة، سواء أخذ وافيا أو أنقص استحبابا.

وقيل: أى: لا يكون بحيث يستوفيه البتة، بل قد و قد على حسب حال المبتاع.

وقيل: أى يكون وسطا بين الوفاء و عدمه. و الأول أظهر.

الحديث السادس عشر: مجهول أو حسن.

قوله عليه السلام: الفقه بالنصب، أى: اطلبوه. و يحتمل الرفع، أى: لازم عليكم و نحوه.

قوله عليه السلام: شوبوا إيمانكم بالصدقه فى بعض النسخ و فى الكافى " بالصدق " أى: لا تحلفوا كاذبا. و وجد

ملاذ الأخيار فى فهم

[الحديث ١٧]

١٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِالْكُوفَةِ عِنْدَكُمْ يَغْتَدِي كُلَّ يَوْمٍ بُكْرَةً مِنَ الْقَصْرِ يَطُوفُ فِي أَسْوَاقِ الْكُوفَةِ سُوقًا سُوقًا وَمَعَهُ الدَّرَّةُ عَلَى عَاتِقِهِ وَكَانَ لَهَا طَرْفَانِ وَكَانَتْ تُسَمَّى السَّبِيهَةَ فَيَقِفُ عَلَى أَهْلِ كُلِّ سُوقٍ فَيُنَادِي يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ

بخط الشيخ كما في المتن، و كذا في كتب العامه أيضا، أى: إن حلفتكم فتصدقوا كفاره له.

و قال فى النهايه: أصل الشوب الخلط، و فيه " يشهد بيعكم الحلف و اللغو فشوبه بالصدقه " أمرهم بالصدقه لما يجرى بينهم من الكذب و الربا و الزياده و النقصان فى القول ليكون كفاره لذلك. انتهى.

و فى الفقيه: صونوا أموالكم بالصدقه. و هو أيضا حسن.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: يغتدى أى: يخرج بالغداه بعد التعقيب.

قوله عليه السلام: و كانت تسمى السبيسه كذا فى بعض النسخ، و فى بعضها " السبيبه " بالبائين، و هى شقه من الثياب أى نوع كان أو من الكتان، كذا فى النهايه.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦١

اتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا سَمِعُوا صَوْتَهُ أَلْقُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَأَرْعَوْا إِلَيْهِ بِقُلُوبِهِمْ وَسَمِعُوا بِأَذَانِهِمْ فَيَقُولُ قَدَّمُوا لِاسْتِخَارَةِ وَتَبَرَّكُوا بِالسُّهُولَةِ وَاقْتَرَبُوا مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَتَزَيَّنُوا بِالْحِلْمِ وَتَنَاهَوْا عَنِ الْيَمِينِ وَجَانِبُوا الْكُذِبَ وَتَجَافَوْا عَنِ الظُّلْمِ وَانصَفُوا الْمَظْلُومِينَ

و فى الكافى " السبتيه " بالباء ثم التاء ثم الياء، و هو أظهر.

قال فى النهايه: السبت بالكسر جلود البقر المدبوغه بالقرظ يتخذ منها النعال، سميت بذلك لأن شعرها قد سبت عنها، أى: حلق و أزيل، و قيل: لأنها انسبت بالدباغ أى لأنت.

انتهى.

و العاتق: موضع الرداء.

قوله عليه السلام: و أرعوا إليه قال فى القاموس: أرعنى سمعك و راعنى استمع لمقالى.

قوله صلوات الله عليه: قدموا الاستخاره أى: طلب الخير من الله تعالى قبل البيع و الشراء و غير ذلك، كما ورد فى الأخبار الكثيره. و يحتمل الاستخارات المنقوله بالرقاع و المصحف و السبحه و غيرها، لكنه بعيد.

قوله صلوات الله عليه: و تبركوا بالسهوله أى: كونوا سهل البيع و الشراء و القضاء و الاقتضاء حتى يبارك الله لكم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٢

وَ لَمَّا تَقَرَّبُوا الرَّبَّيَا - وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَ الْمِيزَانَ وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ فَيَطُوفُ فِي جَمِيعِ الْأَسْوَاقِ بِالْكَوْفِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَقْعُدُ لِلنَّاسِ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ بَاعَ وَ اشْتَرَى فَلْيَحْفَظْ خُمْسَ خِصَالٍ وَ إِلَّا فَلَا يَشْتَرِ وَ لَا يَبِيعُ الرَّبَا وَ الْحَلْفَ وَ كِتْمَانَ الْعَيْبِ وَ الْحَمْدَ إِذَا بَاعَ وَ الذَّمَّ إِذَا اشْتَرَى

" و اقتربوا " أى: بالسلم و التواضع و البشاشه، أو بأن لا تغالوا فى الثمن فينفروا. و فى بعض النسخ " من المتبايعين " كما فى أكثر نسخ الكافى. و فى بعضها فى الكتابين " المتبايعين " أى: من تباعد منكم بأحد المعنيين. و فى بعضها " المتبايعين " و لعل المراد البائع و المشتري. و الأول أظهر.

" و تناهوا عن اليمين " أى: اتركوه.

" و جانبوا الكذب " خصوصاً فى رأس المال. و تجافى عن الشىء: بعد عنه و بخسه حقه: نقصه. و العثو: أشد الفساد.

قوله عليه السلام: فيقعد للناس أى: للقضاء و الحكم.

الحديث الثامن عشر: ضعيف على المشهور.

و الربا حرام، و الحلف كاذبا

حرام، و صادقاً مكروه، و كتمان العيوب قال الوالد رحمه الله: حرام على الأشهر. و قيل بجوازه مع الكراهه فيما يطلع عليه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٣

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَالَ لَكَ الرَّجُلُ اشْتَرِ لِي فَلَا تُعْطِهِ مِنْ عِنْدِكَ وَإِنْ كَانَ الَّذِي عِنْدَكَ خَيْرًا مِنْهُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَرَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع عَلَى حِارِيَةَ قَدْ اشْتَرَتْ لَحْمًا مِنْ قَصَابٍ وَ هِيَ تَقُولُ

و يكون للمشتري الخيار بين الرد و الأرش، و أما إذا لم يمكن الاطلاع عليه كشوب اللبن بالماء فحرام قطعاً. انتهى.

و الحمد و الذم مكروهان، كما ذكره الأصحاب، و الأحوط ترك الجميع.

الحديث التاسع عشر: حسن.

و اختلف الأصحاب فى جواز شراء الوكيل و بيعه من نفسه.

قال فى المسالك: الخلاف فى المسألة فى موضعين، و ينحل إلى ثلاثة:

أحدها أن الوكيل هل يدخل فى إطلاق الإذن أم لا؟ الثانى مع التصريح بالإذن هل له أن يتولاه لنفسه و إن و كل فى القبول أم لا؟ الثالث على القول بالجواز مع التوكيل هل يصح تولى الطرفين أم لا؟ الشيخ على المنع من الثلاثة، و العلامه فى المختلف على الجواز فى الثلاثة و فى غيره فى الأخيرين، و المحقق يجوز الأخير و يمنع الأول، و قد تردد فى الوسط.

و الجواز فى الجميع لا يخلو من قوه، لا سيما فى الأخيرين، و يمكن حمل الخبر على الكراهه مطلقاً أو مع التهمه.

الحديث العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٤

زِدْنِي فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع زِدْهَا فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ.

[الحديث ٢١]

٢١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ هَلُمَّ أَحْسِنْ بَيْعَكَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الرِّبْحُ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُيَسَّرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ غَبْنُ الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيحٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ صَالِحٍ وَ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رَبِيحُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ رَبًّا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ فَارْبِيحَ عَلَيْهِ قُوتَ يَوْمِكَ أَوْ يَشْتَرِيَهُ لِلتَّجَارَةِ فَارْبِحُوا عَلَيْهِمْ وَ ارْزُقُوا بِهِمْ

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: يحرم عليه الربح حمل فى المشهور على الكراهه.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

و قال فى القاموس: غبنه فى البيع يغبنه غبنا و يحرك خدعه.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف.

و قيد الأصحاب كراهه الربح على المؤمن بهما، و فى بعض الأخبار أن حرمه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٥

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ حُرَيْدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ قَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ إِنَّ عِيَامَهُ مِنْ يَأْتِينِي مِنْ إِخْوَانِي فَحَيْدٌ لِي مِنْ مُعَامَلَتِهِمْ مَا لَا أَجُوزُهُ إِلَى غَيْرِهِ فَقَالَ إِنَّ وَلَّيْتَ أَخَاكَ فَحَسَنٌ وَإِلَّا فَبِئْسَ بَيْعُ الْبَصِيرِ الْمُدَاقُّ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبَانَ عَنْ عَامِرِ بْنِ جُدَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ عِنْدَهُ بَيْعٌ

الربح على المؤمن مختص بزمن القائم عليه السلام.

قال فى الدروس: يكره الربح على المؤمن، إلا بأن يشتري بأكثر من مائه درهم، فيربح عليه قوت اليوم، أو يشتري للتجاره فيرفق به، أو للضرورة، و عن الصادق عليه السلام: لا بأس فى غيبه القائم بالربح على المؤمن و فى حضوره مكروه.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إن وليت أى: بعته برأس المال. و قوله " عليه فبع " أى: يجوز و لا ينافى الكراهه.

و يحتمل أن يكون المعنى إن كان المشتري أخاك المؤمن فلا ترباح عليه، و إلا فماكس. و ما قيل من أن المراد بالتوليه الوعد بالإحسان، أو هو بالتخفيف بمعنى المعاشره لاختبار الإيمان، فلا يخفى بعدهما.

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٦

وَ سَدَّعَرَهُ سَدَّعْرًا مَعْلُومًا فَمَنْ سَدَّكَتْ عَنْهُ مِمَّنْ يَشْتَرِي مِنْهُ بِيَاعَهُ بِذَلِكَ السُّعْرِ وَ مَنْ مَيَّاكَسَهُ فَأَبَى أَنْ يَبْتَاعَ مِنْهُ زَادَهُ قَالَ لَوْ كَانَ يَزِيدُ الرَّجُلَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسًا فَأَمَّا إِنْ يَفْعَلُهُ لِمَنْ أَبِي عَلَيْهِ وَ كَائِسَهُ وَ يَمْنَعُهُ مَنْ لَا يَفْعَلُ فَلَا يُعْجِبُنِي إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ بَيْعًا وَاحِدًا.

[الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا عَبْدٍ مُسْلِمٍ أَقَالَ مُسْلِمًا فِي بَيْعٍ أَقَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قوله: زاده أى: المتاع لا السعر، كما يتوهم من ظاهر السياق. و الحاصل أن من لم يماكسه ببيعه بسعر معلوم و من ماكسه نقص السعر له، و لعل تجويز الرجلين و الثلاثة لرعايه الجهات الشرعيه من الفقر و العلم و الصلاح، أو لأن التفاوت القليل من المعاملين لا يصير سببا لكسر قلوب سائرهم، و لا يخالف المروه كثيرا.

قوله عليه السلام: إلا أن يبيعه أى: المتاع يبيعا واحدا من غير فرق بين المعاملين. و يحتمل أن يكون المراد أن التفاوت فى السعر إذا كان، لأن المشتري يشتري منه جميع المتاع أو أكثره يبيعا واحدا، فيبيعه أرخص ممن يشتري منه شيئا قليلا كما هو الشائع، فلا

بأس.

الحديث السادس و العشرون: صحيح على الظاهر.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٧

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ رَفَعَهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنِ السَّوْمِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سَعِيدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

و قال الوالد العلامة قدس سره: السلعه بالكسر المتاع و ما اتجر به، أى: صاحب المال أحق بالبيع، و المراد أنه يكره أو يحرم بيع مال الغير فضولا- و إذا وقع بيعان من المالك و غيره، فيع المالك صحيح، أو هو أحق بأن لا يدفع المال حتى يأخذ الثمن إذا تنازعا فى الدفع أو الجميع، و يشكل الاستدلال بمثل هذا الخبر. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و يمكن أن يكون نهيا عن توكل الحاضر للبادئ. أو المعنى: إذا تنازع المبتاعون فالبايع أولى يبيع ممن يريد، أو البائع يبتدئ بالإيجاب و يقبل المشتري أو يبتدئ بذكر الثمن عند المساومه، و عليه حمل الشهيد رحمه الله و غيره.

و قيل: أى إذا أراد المشتري بيع المتاع، فالبايع الأول أولى من غيره.

الحديث الثامن و العشرون: مرفوع.

و قال فى النهايه: فى الحديث " إنه نهى عن السوم قبل طلوع الشمس " و هو أن يساوم بسلعته فى ذلك الوقت، لأنه وقت ذكر الله لا- يشتغل بشىء، و يجوز أن يكون من رعى الإبل، لأنها إذا رعت قبل طلوع الشمس و المرعى ند أصابها منه الوباء، و ربما قتلها، و ذلك معروف عند العرب.

الحديث التاسع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٨

سَعِيدِ الدَّعْشِيِّ قَالَ كُنْتُ عَلَى بَابِ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّيهِ فَخَرَجَ غُلَامٌ شَهَابٍ وَقَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ هِشَامًا الصَّيْدَلَانِيَّ عَنْ حَدِيثِ
السَّلْعَةِ وَالبِضَاعَةِ قَالَ فَأَتَيْتُ هِشَامًا

فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْحَدِيثِ فَقَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبِضَاعَةِ وَالسَّلْعَةِ فَقَالَ نَعَمْ مَا مِنْ أَحَدٍ يَكُونُ عِنْدَهُ سِلْعَةٌ أَوْ بِضَاعَةٌ إِلَّا قَيْضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَنْ يَرْبِيحُهُ فَإِنْ قَبِلَ وَإِلَّا صَرَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ رَدَّ بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ الْمَأْعَلِيِّ بْنِ أُعَيْنَ قَالَ قَالَ بُشَيْطُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ يَكْرَهُ شِرَاءَ مَا لَمْ يُرَ.

[الحديث ٣١]

٣١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع سُوقُ الْمُسْلِمِينَ كَمَسْجِدِهِمْ فَمَنْ

قوله عليه السلام: أو بضاعه أى: مال غيره يبيعه أمانه، والخبر يدل على كراهه رد أول مشتر يعطى الربح كما هو المشهور بين التجار.

و قال فى النهاية: قىض الله فلانا لفلان جاءه به و أتاحه له، و قىضنا لهم قرناء سببنا لهم من حيث لا يحتسبونه.

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: حمل على ما لم يوصف أيضا فحرام، و إن باعه بالوصف فجائز مكروه.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٦٩

سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ إِلَى اللَّيْلِ وَ كَانَ لَا يَأْخُذُ عَلَى بُيُوتِ السُّوقِ كِرَاءً.

[الحديث ٣٢]

٣٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

قوله صلوات الله عليه: سوق المسلمين كمسجدهم قيل: إذا كان وقفا، أو لكونه مفتوحا عنوه.

و قال المحقق فى الشرائع: و لو جلس للبيع و الشراء، فالوجه المنع إلا فى المواضع المتسعه، كالرحاب نظرا إلى العاده. و لو كان

كذلك و قام و رحله باق فهو أحق به، و لو رفعه ناويا للعود فعاد قيل: كان أحق به، لئلا يتفرق معاملوه فيتضرر. و قيل: يبطل حقه إذ لا سبب للاختصاص و هو أولى. انتهى.

و قال فى الدروس: و أما الطرق ففائدتها فى الأصل الاستطراق، و لا يمنع من الوقوف فيها إذا لم يضر بالماره، و كذا القعود. و لو كان للبيع و الشراء، فإن فارق فهو أحق به و إلا فلا، و إن تضرر بتفرق معامليه قاله جماعه.

و يحتمل بقاء حقه، نعم لو طالت المفارقة زال حقه، و كذا الحكم فى مقاعد الأسواق المباحه.

و روى عن على عليه السلام سوق المسلمين الخبر. و هذا حسن، و ليس للإمام إقطاعه و لا يتوقف الانتفاع بها على إذنه. انتهى.

و رجح فى التذكرة بقاء حقه إلى الليل خاصة لهذه الروايه.

قوله: و كان لا يؤخذ فى الكافى " يأخذ " أى: أمير المؤمنين صلوات الله عليه.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٠

ع قَالَ إِذَا دَخَلْتَ سُوقَكَ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَ خَيْرِ أَهْلِهَا وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَ شَرِّ أَهْلِهَا اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ أَوْ أُبْغِيَ أَوْ يُبْغَى عَلَيَّ أَوْ أَعْتَدَى أَوْ يُعْتَدَى عَلَيَّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ إِبْلِيسَ وَ جُنُودِهِ وَ شَرِّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ وَ حَسْبَى اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ فَكَبِّرْ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ أَلْتَمِسُ فِيهِ مِنْ فَضْلِكَ فَاجْعَلْ فِيهِ فَضْلًا اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ أَلْتَمِسُ فِيهِ رِزْقَكَ فَاجْعَلْ لِي فِيهِ رِزْقًا ثُمَّ أَعِدْ عَلَيَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ شَيْئًا فَقُلْ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ يَا دَائِمُ يَا رَوْفُ يَا رَحِيمُ أَسْأَلُكَ بِعِزَّتِكَ وَ قُدْرَتِكَ وَ مَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ أَنْ تَقْسِمَ لِي مِنَ التَّجَارَةِ الْيَوْمَ أَعْظَمَهَا

الحديث الثالث و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: فكبر قال الوالد العلامة طاب مرقده: أى بعد الشراء، كما يظهر من الدعاء و ذكره الأصحاب.

قوله عليه السلام: ثم أعد لا يتوهم لزوم أربع مرات، لأن إطلاق الإعادة على الأول تغليباً شائع.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧١

رِزْقًا وَ أَوْسَمَ مَعَهَا فَضْلًا وَ خَيْرَهَا عَاقِبَةً فَإِنَّهُ لَمَّا خَيْرَ فِيمَا لَأَ عَاقِبَةً لَهُ قَالَ وَ قَالَ - أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذَا اشْتَرَيْتَ دَابَّةً أَوْ رَأْسًا فَقُلِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي أَطْوَلَهَا حَيَاةً وَ أَكْثَرَهَا مَنَفَعَةً وَ خَيْرَهَا عَاقِبَةً.

[الحديث ٣٥]

٣٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ مَيْسَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ لَأَ تَعَامِلَ ذَا عَاهِهِ فَإِنَّهُمْ أَظْلَمُ شَيْءٌ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَضْلِ التُّوفَلِيِّ عَنْ أَبِي يَحْيَى الرَّازِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ لَأَ تَخَالِطُوا وَ لَأَ تَعَامِلُوا إِلَّا مَنْ نَشَأَ فِي الْخَيْرِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ

قوله عليه السلام: فإنه لا خير يحتمل أن لا يكون هذا من الدعاء، ولعله لذلك أسقطه الصدوق رحمه الله وغيره.

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا تعامل ذا عاهه و هو المريض بالأمراض المسرية كالجدام و البرص و الظلم باعتبار السرايه، فالظلم مجاز، أو لأنهم مع علمهم بالسرايه يعاشررون الناس.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

و الخير: المال.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٢

عِ لَأَ تَخَالِطُوا وَ لَأَ تَعَامِلُوا إِلَّا مَنْ نَشَأَ فِي الْخَيْرِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَبَّاحٍ عَنْ عِيسَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ أَنَّهُ قَالَ إِيَّاكُمْ وَ مَخَالَطَةَ السَّفِيهِ وَ إِنَّ السَّفِيَةَ لَأَ يَتَوَلَّى إِلَى خَيْرٍ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ قَالَ اسْتَقْرَضَ فَهْرَمَانَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَلَحَّ فِي التَّقَاضِي فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَلَمْ أَنْهَكَ أَنْ تَسْتَقْرِضَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَكَانَ

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف.

و الظاهر "الحسين بن صباح" و في بعض النسخ "عن الحسن بن مياح".

و ذكر الصدوق في كتاب معاني الأخبار جاءت الأخبار في معنى السفله على وجوه:

فمنها أن السفله هو الذي لا يبالي ما قال و ما قيل له، و الأخبار في ذمهم كثيرة.

و منهم الفحاش و السباب و المغتاب و الظالم.

و منها أن السفله من يضرب بالطنبور.

و منها أن السفله من لا يسره الإحسان و لا يسوؤه الإساءة، و السفله من ادعى و ليس لها بأهل. هذه كلها أوصاف، و السفله من اجتمع فيه بعضها أو جميعها و جب اجتناب مخالطته.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٣

[الحديث ٤٠]

٤٠ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ مُيَسَّرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تُعَامِلْ ذَا عَاهِهِ فَإِنَّهُمْ أَظْلَمُ شَيْءٍ.

[الحديث ٤١]

٤١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تَشْتَرِ مِنْ مُحَارِفٍ فَإِنَّ حِرْفَتَهُ لَا بَرَكَهَ فِيهَا

و يدل على كراهه الاستقراض ممن تجدد له المال و لم ينشأ في الخير، كما ذكره الشهيد في الدروس و غيره.

الحديث الأربعون: مجهول.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تشتتر من محارف قال فى النهايه: المحارف بفتح الراء هو المحروم الذى طلب فلا يرزق، و قد حورف كسب فلان إذا شدد عليه فى معاشه.

قوله عليه السلام: فإن حرفته أى: كسبه، و فى بعض نسخ الكتاب و الكافى " صفتته " و هو أصوب، و فى الفقيه " خلطته " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٤

[الحديث ٤٢]

٤٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقُلْتُ إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا مِنَ الْأَكْرَادِ وَ إِنَّهُمْ لَا يَزَالُونَ يَجِيئُونَ بِالْبَيْعِ فَتُخَالِطُهُمْ وَ نُبَايِعُهُمْ فَقَالَ يَا أَبَا رَبِيعٍ لَا تُخَالِطُوهُمْ فَإِنَّ الْأَكْرَادَ حَتَّى مِنْ أَحْيَاءِ الْجِنَّ كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْغِطَاءَ فَلَا تُخَالِطُوهُمْ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ الْوَفَاءُ حَتَّى يَزْجَحَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ الْوَفَاءُ حَتَّى يَمِيلَ الْمِيزَانُ

الحديث الثانى و الأربعون: مجهول.

و الحى البطن و القبيله، و ربما يأول كونهم من الجن، بأنهم لسوء أخلاقهم و كثره حيلهم أشباه الجن، فكأنهم صنف منهم كشف عنهم الغطاء، و لا يبعد حمله على الحقيقه.

الحديث الثالث و الأربعون: حسن.

قوله عليه السلام: لا يكون الوفاء حتى يرجح قيل: من باب المقدمه، أو المبالغه فى الاستحباب.

و قال فى الدروس: يستحب قبض الناقص و إعطاء الراجح.

الحديث الرابع و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٥

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَنْهُ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنْى صَاحِبُ نَخْلِ خَبْرَنِى بِحِدِّ أَنْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ الْوَفَاءِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنْو الْوَفَاءِ فَإِنْ أْتَى عَلَى يَدَيْكَ وَ قَدْ نَوَيْتَ الْوَفَاءَ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْوَفَاءِ وَ إِنْ نَوَيْتَ التُّفْصَانَ ثُمَّ أَوْفَيْتَ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ التُّفْصَانِ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُرَازِمٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ مَنْ أَخَذَ الْمِيزَانَ فَنَوَى أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ وَافِيًا لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا رَاجِحًا وَ مَنْ أَعْطَى فَنَوَى أَنْ يُعْطَى سَوَاءً لَمْ يُعْطَ إِلَّا نَاقِصًا.

[الحديث ٤٧]

٤٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُنْتَهَى الْحَنَاطِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَيْتِهِ الْوَفَاءَ وَ هُوَ إِذَا كَالَ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يَكِيلَ قَالَ فَمَا يَقُولُ الَّذِينَ حَوْلَهُ قُلْتُ يَقُولُونَ لَا يُوفَى قَالَ هَذَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكِيلَ

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: كنت من أهل الوفاء أى: المدار على النيه.

الحديث السادس و الأربعون: مرسل.

قوله عليه السلام: من أخذ الميزان إذ طبيعه البشريه مائله إلى أخذ الراجح و إعطاء الناقص.

الحديث السابع و الأربعون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٦

[الحديث ٤٨]

٤٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا.

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَبِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِرَجُلٍ يَبِيعُ التَّمَرَ يَا فُلَانُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ غَشَّهُمْ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُوسَى بْنُ بَكْرٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ ع فَإِذَا دَنَانِيرُ مَصْبُوبَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَنَظَرَ إِلَى دِينَارٍ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ قَطَعَهُ بِنِصْفَيْمَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَلْقِهِ فِي الْبَالُوَعِ حَتَّى لَا يُبَاعَ شَيْءٌ فِيهِ غَشٌّ

و قال الوالد العلامة قدس روحه: يدل على اشتراط جواز تعرض الكيل و الوزن بالمعرفه بهما، و إن أشكل الاستدلال به لاحتمال إرادته الاستحباب بقريته " لا ينبغي " .

و فى الدروس: من المكروه تولى الكيل و الوزن لغير العارف بهما.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس منا من غشنا قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: ظاهره الغش معهم عليهم السلام، فلا يناسب الباب، و يحتمل ما فهمه المصنف احتمالا غير بعيد.

أقول: و يؤيد الأخير الخبر الآتى.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

الحديث الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٧

[الحديث ٥١]

٥١ وَ رَوَى عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ يَبِيعُ الدَّقِيقَ فَقَالَ إِيَّاكَ وَ الْغِشَّ فَإِنَّهُ مِنْ غَشِّ غُشٍّ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غُشٍّ فِي أَهْلِهِ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يُشَابَّ اللَّبَنُ بِالْمَاءِ لِلْبَيْعِ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يُشَابَ اللَّبَنُ بِالْمَاءِ لِلْبَيْعِ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ كُنْتُ أبيعُ السَّابِرِيَّ فِي الظَّلَمَالِ فَمَرَّ بِي أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع فَقَالَ يَا هِشَامُ إِنَّ النَّبِيَّ ع فِي الظَّلَمَالِ غَشٌّ وَالْغَشُّ لَا يَحِلُّ

و يدل على استحباب تضييع المغشوش لثلا يغش به مسلم، و ينبغي حمله على أنه لم يكن فيه نقش محترم، أو كانت البالوعة غير محل للنجاسات، و الله يعلم.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح على الظاهر.

و فى بعض النسخ "عيسى بن هشام" فهو مجهول.

الحديث الثانى و الخمسون: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و الخمسون: حسن.

و قال الوالد العلامة قدس سره: ظاهره حرمة البيع فى موضع يستتر فيه العيب، و حمل على الكراهه الشديده، و لا استبعاد فى الحرمة. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٨

[الحديث ٥٥]

٥٥ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي جَبَلَةَ عَنْ سَيِّدِ الْإِسْكَافِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ص فِي سُوقِ الْمَدِينَةِ بِطَعَامٍ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ مَا أَرَى طَعَامَكَ إِلَّا طَيِّبًا وَ سَأَلَ عَنْ سِعْرِهِ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ يُدِيرَ يَدَهُ فِي الطَّعَامِ فَفَعَلَ فَأَخْرَجَ طَعَامًا رَدِيًّا فَقَالَ لِصَاحِبِهِ مَا أَرَاكَ إِلَّا وَ قَدْ جَمَعْتَ خِيَانَةً وَ غَشًّا لِلْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِمْ أَحَدُهُمْ رَجُلٌ اتَّخَذَ اللَّهُ

و قال فى الدروس: يكره البىع فى موضع يخفى فىه العىب.

و قال أىضا: يحرم البىع فى الظل من غير وصف.

الحديث الخامس و الخمسون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة نور الله ضرىحه: يمكن حملة على الكراهه، إذا لم يكن مخفيا عند الكيل و الوزن. انتهى.

و قال فى الدروس: يكره إظهار جيد المتاع و إخفاء رديئه إذا كان يظهر للحس.

انتهى.

و الخيانة لعلها لشغل ذمته بتفاوت الثمن أو بمجموعه.

الحديث السادس و الخمسون: ضعيف.

و عدم النظر كناية عن عدم اللطف و عدم قبول العمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٧٩

عَزَّ وَ جَلَّ بِضَاعَهُ لَا يَشْتَرَى إِلَّا بِيَمِينٍ وَ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينٍ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِيَّاكُمْ وَ الْحَلْفَ فَإِنَّهُ يَمْحَقُ الْبَرَكَهَ وَ يَنْفُقُ السَّلْعَةَ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْفَزَارِيِّ قَالَ دَعَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ مُصَادِفٌ فَأَعْطَاهُ أَلْفَ دِينَارٍ وَ قَالَ لَهُ تَجَهَّزْ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى مِصْرَ فَإِنَّ عِيَالِي قَدْ كَثُرُوا قَالَ فَجَهَّزَهُ بِمَتَاعٍ وَ خَرَجَ مَعَ التُّجَّارِ فَلَمَّا دَنَوْا مِنْ مِصْرَ اسْتَقْبَلَهُمْ قَافِلَةٌ خَارِجَةٌ مِنْ مِصْرَ فَسَأَلُوا عَنِ الْمَتَاعِ الَّذِي مَعَهُمْ مَا حَالُهُ فِي الْمَدِينَةِ وَ كَانَ مَتَاعَ الْعَامَّةِ فَأَخْبَرُوهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمِصْرَ مِنْهُ شَيْءٌ فَتَحَالَفُوا وَ تَعَاقَدُوا عَلَى أَنْ لَا يَنْقُصُوا

الحديث السابع و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: و ينفق السلعه أى: يروج سلعته باليمين. و يمكن أن يكون من قولهم "نفقت دابته" أى:

هلكت. و الأول أظهر، و هو الذى أفاده الوالد العلامة طاب ثراه.

و قال فى النهايه: فى الحديث " اليمين الكاذبه منفقه للسبعه ممحقه للبركه " أى: مظنه لنفاقها و موضع له.

الحديث الثامن و الخمسون: مجهول.

قوله: و كان متاع العامه أى: متاعا يحتاج إليه عامه الناس. و لعل كراهته من قبيل كراهه مبيعه المضطرين، و كونه مخالفا للمروه، لا لأجل اليمين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٠

مَتَاعَهُمْ مِنْ رِيحِ الدِّينَارِ دِينَارًا فَلَمَّا قَبِضُوا أَمْوَالَهُمْ انصَرَفُوا إِلَى الْمَدِينَةِ فَدَخَلَ مُصَادِفٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ مَعَهُ كَيْسَانٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ أَلْفٌ دِينَارٍ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ هَذَا رَأْسُ الْمَالِ وَ هَذَا الْآخِرُ رِيحٌ فَقَالَ عَ إِنَّ هَذَا الرِّيحَ كَثِيرٌ وَ لَكِنْ مَا صَنَعْتُمْ بِالْمَتَاعِ فَحَدَّثَهُ كَيْفَ صَنَعُوا وَ كَيْفَ تَحَالَفُوا فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ تَحْلِفُونَ عَلَى قَوْمٍ

مُسْلِمِينَ لَا تَبِعُونَهُمْ إِلَّا بِرَبْحِ الدِّينَارِ دِينَارًا ثُمَّ أَخَذَ الْكَيْسَ ثُمَّ قَالَ هَذَا رَأْسُ مَالِي وَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي هَذَا الرِّبْحِ ثُمَّ قَالَ يَا مُصَادِفُ
مَجَالِدَهُ السُّيُوفِ أَهْوَنُ مِنْ طَلَبِ الْحَلَالِ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا نَظَرَ الرَّجُلُ فِي تِجَارَةٍ فَلَمْ يَرَ فِيهَا شَيْئًا فَلْيَتَحَوَّلْ
إِلَى غَيْرِهَا.

[الحديث ٦٠]

٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجْرَةَ عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا رُزِقْتَ مِنْ شَيْءٍ فَالْزَمْهُ

و قال فى الدروس: يكره اليمين على البيع، و روى كراهه الربح المأخوذ باليمين. انتهى.

و الظاهر أنه أشار إلى هذا الخبر.

الحديث التاسع و الخمسون: ضعيف على المشهور.

الحديث الستون: حسن.

قوله عليه السلام: فالزمه أى: لا تتركه، سواء كان بالترك مطلقا، أو بالتحول إلى غيره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨١

[الحديث ٦١]

٦١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَرَاهِمُ رِبَا أَشَدُّ مِنْ سَبْعِينَ زَنْبِيَّةً كُلُّهَا بِذَاتِ
مَحْرَمٍ

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَرَاهِمُ رِبَا أَشَدُّ مِنْ ثَلَاثِينَ زَنْبِيَّةً كُلُّهَا
بِذَاتِ مَحْرَمٍ مِثْلِ خَالِهِ وَ عَمِّهِ

[الحديث ٦٣]

٦٣ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع دَرَاهِمُ وَاحِدٌ رِبَاً أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عِشْرِينَ زَنْبِيَّةً كُلُّهَا بِذَاتِ مَحْرَمٍ

٦٤ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ص الرَّبَا وَ آكِلَهُ

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

الحديث الثانى و الستون: موثق.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور قبره: لا تنافى بين هذه الأخبار، إذ العشرون داخل فى الثلاثين، و كذا الثلاثون فى السبعين، أو يختلف باختلاف الآكلين بحسب مراتب الاستخفاف أو العلم و غير ذلك، أو بحسب اختلاف أحوال السائلين و عقولهم و إيمانهم.

الحديث الرابع و الستون: مجهول أو موثق على الظاهر.

فإن الظاهر " عن عمرو بن خالد " و لعل الربا تحريمه و آكله من يعلم أنه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٢

وَ بَائِعُهُ وَ مُشْتَرِيَهُ وَ كَاتِبُهُ وَ شَاهِدِيَهُ.

٦٥ عَنْهُ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَ يُرَبِّي الصَّدَقَاتِ وَ قَدْ أَرَى مَنْ يَأْكُلُ الرَّبَا يُرَبُّو مَالَهُ فَقَالَ أَيُّ مَحَقٍ أَمْحَقُ مِنْ دِرْهِمٍ رَبًّا يَمْحَقُ الدِّينَ وَ إِنْ تَابَ مِنْهُ ذَهَبَ مَالُهُ وَ افْتَقَرَ

مأخوذ بالربا و يأكله، سوى البائع و المشتري.

الحديث الخامس و الستون: موثق.

قوله تعالى يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا أَي: يبطل بركته " وَ يُرَبِّي الصَّدَقَاتِ " أى: يكثر بركتها.

قوله عليه السلام: و أى محق و لعله على هذا المراد بمحق الربا محق صاحبه. أو المال الذى صاحبه هالك كأنه ممحوق.

قوله عليه السلام: و إن تاب منه أى: مع العلم، أو إذا أخذها كرها.

و قال الوالد العلامة تغمّد بالرحمه: البركه مخفيه لا يدركها إلا الخلص من المؤمنين، و لذا عدل عليه السلام عن هذا الجواب على سبيل التنزل.

ملاذ الأختيار فى فهم

[الحديث ٦٦]

٦٦ ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن الرجل يأكل الربا وهو يرى أنه له حلال قال لا يضُرُّه حتى يُصيبه مُتَعَمِّداً فإذا أصابه مُتَعَمِّداً فهو بمنزلة الذي قال الله عزَّ وجلَّ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله ع في قوله تعالى وَمِمَّا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا لِيَرْبُؤُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُؤُوا عِنْدَ اللَّهِ قَالَ هُوَ هَدِيَّتُكَ إِلَى الرَّجُلِ تَطْلُبُ مِنْهُ الثَّوَابَ أَفْضَلَ مِنْهَا فَذَلِكَ رَبًّا يُؤْكَلُ

الحديث السادس و الستون: صحيح.

وقال في التذكرة: يجب على أخذ الربا المحرم رده على مالكة إن عرفه، ولو لم يعرف المالك تصدق عنه، لأنه مجهول المالك، ولو وجد المالك قد مات سلم إلى الورثة، فإن جهلهم تصدق به إن لم يتمكن من استعلامهم، ولو لم يعرف المقدار وعرف المالك صالحه، ولو لم يعرف المقدار ولا المالك أخرج خمسة و حل له الباقي، هذا إذا فعل الربا متعمداً. أما إذا فعله جاهلاً بتحريمه، فالأقوى أنه أيضاً كذلك. وقيل: لا يجب عليه رده، لقوله تعالى "فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ" وهو يتناول ما أخذه على وجه الربا، ولما روى عن الصادق عليه السلام. انتهى.

و من قال بوجوب رده حمل الآية على حط الذنب بعد التوبة، أو اختصاصه بزمن الجاهليه.

الحديث السابع و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٤

[الحديث ٦٨]

٦٨ عنه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال دخل رجل على أبي جعفر ع من أهل خراسان قد عمل بالربا حتى كثر ماله ثم إنه سأل الفقهاء فقالوا ليس يُقبل منك شيء إلا أن تردّه إلى أضيحابه فجاء إلى أبي جعفر ع فقص عليه قصته فقال له أبو جعفر ع مخرجك من كتاب الله عزَّ وجلَّ فمن جاءه

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّي فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى

قوله تعالى وَمَا آتَيْتُمْ قَالَ فِي الْكُشَافِ: مَا أُعْطِيتُمْ أَكَلَهُ الرَّبَّ " مِنْ رَبًّا لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ " ليزيدوا و يزكو في أموالهم، فلا يزكو عند الله. و قيل: المراد أن يهب الرجل للرجل أو يهدى إليه ليعوضه أكثر مما وهب أو أهدى إليه، فليست تلك الزيادة بحرام، و لكن المعوض لا يثاب على تلك الزيادة. انتهى.

و أقول: بل الظاهر على هذا أن المراد به أنه لا ثواب لمن أهدى للعوض في الآخرة، كما يستفاد من الآية و الخبر، و يمكن حمل كلامه أيضا عليه.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

و عمل به و بأمثاله الشيخ في النهايه و الصدوق في المقنع و جماعه.

قوله عليه السلام: و الموعظه التوبه أى: سببها كأنها هي، أو الموعظه إلى آخرها من قوله تعالى " فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٢٨٥

اللَّهُ وَ الْمَوْعِظَةُ التَّوْبَةُ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كُفِّلُ رَبًّا أَكَلَهُ النَّاسُ بِجَهَالِهِ ثُمَّ تَابُوا فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِذَا عَرَفَ مِنْهُمْ التَّوْبَةَ وَ قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَرَثَ مِنْ أَبِيهِ مَالًا وَ قَدْ عَرَفَ أَنَّ فِي ذَلِكَ الْمَالِ رَبًّا وَ لَكِنْ قَدِ اخْتَلَطَ فِي التَّجَارَةِ بِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَهُ حَلَالٌ طَيِّبٌ فَيَأْكُلُهُ فَإِنْ عَرَفَ مِنْهُ شَيْئًا مَعْرُوفًا أَنَّهُ رَبًّا فَلْيَأْخُذْ رَأْسَ مَالِهِ وَ لِيُرِدَّ الزِّيَادَةَ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

مِنْ رَبِّي فَانْتَهَى " و المراد بها العلم بحرمة الربا، أى: إذا لم يكن عالما بحرمة ثم علم فله ما أخذ و يترك ما لم يأخذ، كذا أفاد الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: فإنه يقبل منهم يشكل الاستدلال به على عدم وجوب الرد، كما لا يخفى.

قوله عليه السلام: فإنه له حلال عمل بظاهره ابن الجنيد رحمه الله من الأصحاب، وقال: إذا ورث مالا كان يعلم أن صاحبه يربى ولا يعلم الربا بعينه فيعزله، جاز له أكله و التصرف فيه إذا لم يعلم فيه الربا. و حمله بعضهم على ما إذا كان المورث جاهلا، فيكون الرد في آخر الخبر محمولا على الاستحباب. و بعضهم العلم على الظن الضعيف الذى لا يعتبر شرعا، بأنه كان يعلم أنه يربى و لا يعلم أن الآن ذمته مشغوله بها، و لا يخفى أنه يمكن حمل كلام ابن الجنيد رحمه الله أيضا عليه.

الحديث السبعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٦

قَالَ أَتَى رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَقَالَ إِنِّي وَرِثْتُ مَالًا وَ

قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ صَاحِبَهُ الَّذِي وَرِثْتُهُ مِنْهُ قَدْ كَانَ يُرْبِي وَ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ فِيهِ رَبًّا وَ أَسْتَيْقِنُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ يَطِيبُ لِي حَلَالُهُ لِحَالِ عِلْمِي فِيهِ وَ قَدْ سَأَلْتُ فَقَهْرَاءَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ أَهْلِ الْحِجَازِ فَقَالُوا لَا يَحِلُّ لَكَ أَكْلُهُ مِنْ أَجْلِ مَا فِيهِ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ فِيهِ مَالًا مَعْرُوفًا رَبًّا وَ تَعْرِفُ أَهْلَهُ فَخُذْ رَأْسَ مَالِكَ وَ رُدِّ مَا سِوَى ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ مُخْتَلَطًا فَكُلْهُ هَيْنَا فَإِنَّ الْمَالَ مَالِكَ وَ اجْتَنِبْ مَا كَانَ يَصْنَعُ صَاحِبُهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَدْ وَضَعَ مَا مَضَى مِنَ الرِّبَا وَ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مَا بَقِيَ فَمَنْ جَهَلَهُ وَسَعَّ لَهُ جَهْلُهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ فَإِذَا عَرَفَ تَحْرِيمَهُ حُرِّمَ عَلَيْهِ وَ وَجِبَ عَلَيْهِ فِيهِ الْعُقُوبَةُ إِذَا رَكِبَهُ كَمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا.

[الحدِيث ٧١]

٧١ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ ذَكَرَ الرِّبَا فِي غَيْرِ آيَةٍ وَ كَبَّرَهُ فَقَالَ

قوله عليه السلام: و إن كان مختلطاً حمل على عدم العلم كما مر.

قوله عليه السلام: كما يجب على من أكل الربا قيل: أى على قدر يجب على آكل الربا، فهذا بيان لقدرة العقوبة، لا تشبيهه للوجوب بالوجوب، و الأظهر أنه من باب تشبيه حكم بحكم تفهيماً للسائل، كما هو دأبهم عليهم السلام، أى: كما أن الجهل بالحكم محلل، كذلك جهل العين أيضاً، و ما فهمه بعض من أن هذا مؤيد للحمل على جهل المورث فلا يخفى ما فيه.

الحدِيث الحادى و السبعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٧

أَوْ تَدْرِي لِمَ ذَلِكَ قُلْتُ لَا قَالَ لِنَلَا

يَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنْ اضْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الرَّبَا لِنَلَّا يَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنْ اضْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الرَّبَا رِبَاءَانِ رَبًّا يُؤْكَلُ وَرَبًّا لَا يُؤْكَلُ فَأَمَّا الَّذِي يُؤْكَلُ فَهَدِيَّتُكَ إِلَى الرَّجُلِ تَطْلُبُ مِنْهُ التَّوَابَ أَفْضَلُ مِنْهَا فَذَلِكَ الرَّبَا الَّذِي يُؤْكَلُ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُؤَا عِنْدَ اللَّهِ وَ أَمَّا الَّذِي لَا يُؤْكَلُ فَهُوَ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ وَ أَوْعَدَ عَلَيْهِ النَّارَ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَكُونُ الرَّبَا إِلَّا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ

قوله عليه السلام: من اضطناع المعروف قال الوالد العلامة طاب مرقدته: في ربا القرض و في البيع أيضا، فإن غالبها أيضا في النسيئة.

الحديث الثاني و السبعون: حسن.

الحديث الثالث و السبعون: حسن.

الحديث الرابع و السبعون: موثق كالصحيح.

و يدل على فساد ما ذهب إليه بعض أصحابنا من ثبوته في المعدود مطلقا، و بعضهم إذا كان نسيئة.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٨

[الحديث ٧٥]

٧٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ يَاسِينَ الصَّرِيرِ عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَ وَلَدِهِ وَ لَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عِبْدِهِ وَ لَا بَيْنَ أَهْلِهِ رَبًّا إِنَّمَا الرَّبَا فِي مَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ مَا لَا تَمْلِكُ قُلْتُ فَالْمُشْرُكُونَ بَيْنِي وَ بَيْنَهُمْ رَبًّا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَإِنَّهُمْ مَمَالِيكَ فَقَالَ إِنَّكَ لَسْتَ تَمْلِكُهُمْ إِنَّمَا تَمْلِكُهُمْ مَعَ غَيْرِكَ أَنْتَ وَ غَيْرُكَ فِيهِمْ سِوَاءَ الَّذِي بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ

لَأَنَّ عَبْدَكَ لَيْسَ مِثْلَ عَبْدِكَ وَعَبْدَ غَيْرِكَ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْخَشَّابِ عَنِ ابْنِ رَبَاحٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ تَابِتٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

الحديث الخامس و السبعون: مجهول.

و ذهب جمهور الأصحاب إلى أنه لا- ربا بين الوالد و ولده، و لا- بين الزوج و زوجته من الجانبين. و ادعى المرتضى عليه الإجماع، إلا ابن الجنيد حيث فصل فقال: لا ربا بين الوالد و ولده إذا أخذ الوالد الفضل، إلا أن يكون له وارث أو عليه دين. و لا خلاف في عدمه بين العبد و مالكه، سواء قلنا بملكه أم لا.

و المشهور بين الأصحاب جواز الأخذ من المشركين و عدم جواز إعطائهم، و ذهب ابن البراج إلى الجواز من الجانبين، و هو نادر. و عمم بعض المتأخرين بحيث يشمل المعاهد و غيره، و دار الحرب و دار الإسلام.

و اختلفوا في الذمی، فمنهم من نفى مطلقا، و منهم من أثبت مطلقا، و فصل ابن الجنيد بأنه إنما يجوز إذا كانوا في دار الحرب، و لا خلاف في عدم جواز إعطائهم. و يمكن حمل

الخبر على الذمي، أو على عدم جواز إعطائهم الربا.

الحديث السادس و السبعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٨٩

ع لَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَ وَلَدِهِ رَبًّا وَ لَيْسَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَ عَبْدِهِ رَبًّا.

[الحديث ٧٧]

٧٧ وَ بِهَذَا الْأَسْنَادِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَيْسَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ أَهْلِ حَرْبِنَا رَبًّا فَإِنَّا نَأْخُذُ مِنْهُمْ أَلْفَ دِرْهَمٍ بِدَرَاهِمٍ وَ نَأْخُذُ مِنْهُمْ وَ لَا نُعْطِيهِمْ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ بِياعِ السَّابِرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ النَّاسَ يَنْعَمُونَ أَنَّ الرِّبِيحَ عَلَى الْمُضْطَرِّ حَرَامٌ وَ هُوَ مِنَ الرِّبَا فَقَالَ وَ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا اشْتَرَى غَتِيًّا أَوْ فَقِيرًا إِلَّا مِنْ ضُرُورِهِ يَا عُمَرُ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا وَ ارْبِيحُ وَ لَا تُزْبِ قُلْتُ وَ مَا الرِّبَا قَالَ دَرَاهِمٌ بِدَرَاهِمٍ مِثْلِينَ بِمِثْلٍ وَ حِنْطَةٌ بِحِنْطَةٍ مِثْلِينَ بِمِثْلٍ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ حَنَانٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص بَارَكَ اللَّهُ عَلَى سَهْلِ الْبَيْعِ سَهْلِ الشَّرَاءِ سَهْلِ الْقَضَاءِ سَهْلِ الْإِقْتِضَاءِ

الحديث السابع و السبعون: ضعيف.

الحديث الثامن و السبعون: مجهول أو ضعيف.

و الجواز لا ينافى الكراهه. و يمكن حملة على غير المؤمن، أو على ما إذا لم يبع زائدا على ثمن المثل.

الحديث التاسع و السبعون: مجهول.

قوله صلى الله عليه و آله: سهل القضاء قيل: بأن يعطى و لو كان قبل حلول الأجل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٠

[الحديث ٨٠]

٨٠ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ يَعْضُّ كُلُّ امْرِئٍ عَلَى مَا فِي يَدِهِ وَيَنْسِي الْفَضْلَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ثُمَّ يَنْبِرِي فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ يُبَايِعُونَ الْمُضْطَرِّينَ أَوْلِيكَ هُمْ شِرَارُ النَّاسِ

[الحديث ٨١]

٨١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ الرَّبَا إِلَّا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ

[الحديث ٨٢]

٨٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيحٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ يُونُسَ الشَّيْبَانِيَّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ وَ الْبَائِعُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْوَى وَ الْمُشْتَرِي

الحديث الثمانون: موثق.

و قال فى النهايه: فيه " ثم يكون ملكك عضوض " أى: يصيب الرعيه فيه عسف و ظلم، كأنهم يعضون فيه عضا، و العضوض من أبنيه المبالغه. انتهى.

و فى القاموس: انبرى له اعترض.

الحديث الحادى و الثمانون: صحيح.

الحديث الثانى و الثمانون: ضعيف.

قوله: الرجل يبيع البيع قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن الغرض حيله الربا، مثلا إذا أرادوا قرض العشره باثنى عشر يقرضون عشره توأمين و يبيعون خاتما بتومانين، مع علمهم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩١

يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا يَسْوَى إِلَّا أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَرْجِعُ فِيهِ فَيَشْتَرِيهِ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ يَا يُونُسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ أَنْتَ إِذَا ظَهَرَ الْجُورُ وَ أَوْرَثْتُمُ الدُّلَّ قَالَ فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ لَا أُبْقِيَتْ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ وَ مَتَى يَكُونُ ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي قَالَ إِذَا ظَهَرَ الرَّبَا يَا يُونُسُ وَ هَذَا الرَّبَا وَ إِنْ لَمْ تَشْتَرِهِ مِنْهُ رَدَّهُ عَلَيْكَ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَقَالَ لَا تَقْرَبْنَهُ فَلَا تَقْرَبْنَهُ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ يَمْحَقُ اللَّهُ
الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَقَدْ أَرَى كُلَّ مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا يَزُبُّ مَالَهُ فَقَالَ فَأَيُّ مَحَقٍ أَمْحَقُ مِنْ دَرَاهِمٍ رِبَا يَمْحَقُ الدَّيْنَ وَإِنْ تَابَ ذَهَبَ
مَالُهُ وَافْتَقَرَ

بأن قيمته درهم، ثم يبيع

المشترى الخاتم من البائع بدرهم و إن لم يشتره منه يردده عليه لعدم قصد البيع، و حمل النهى على الكراهه لأخبار آخر. و يمكن أن يكون المراد أغراضا آخر، مثل كونه مديونا ليأخذ الزكاه و غير ذلك، فيكون المراد أن إثمه إثم الربا.

الحديث الثالث و الثمانون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٢

٢ باب عقود البيع

[الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ إِنِّي ابْتِغْتُ أَرْضًا فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهَا قُمْتُ فَمَشَيْتُ خَطًّا ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرَدْتُ أَنْ يَجِبَ الْبَيْعُ

باب عقود البيوع الحديث الأول: صحيح.

و لا خلاف فى ثبوت خيار المجلس لكل من البائع و المشتري ما لم يتفرقا، أى: لم يبعدا بأكثر مما كان بينهما حين العقد، و ما لم يشترطا سقوطه، و ما لم يتصرفا فيه، و ما لم يوجبا البيع، و لو واقعه الوكيلان فلهما الخيار لو كانا وكيلين فيه أيضا، و لو واقعه بمحضر الموكلين فهل الخيار لهما أو للوكيلين أو للجميع؟

و على التقادير هل يعتبر التفرق بينهما، أو بين الوكيلين، أو لخيار كل منهما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٣

[الحديث ٢]

٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا الشَّرْطُ فِي الْحَيَوَانِ فَقَالَ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي قُلْتُ فَمَا الشَّرْطُ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ قَالَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا فَإِذَا افْتَرِقَا فَلَا خِيَارَ بَعْدَ الرِّضَا مِنْهُمَا.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ

تفرقهما؟ إشكال.

الحديث الثاني: صحيح.

ولا- خلاف فى أن فى كل حيوان الخيار ثابت للمشتري ثلاثة أيام، إلا قول أبى الصلاح حيث قال: خيار الأمه مدته الاستبراء. و الجمهور على أنه ليس للبائع خيار. و ذهب المرتضى رحمه الله إلى ثبوت الخيار للبائع أيضا، و يردده هذا الخبر، و يسقط الخيار بالتصرف مطلقا. و قيل: إذا تصرف للاختبار لا يسقط.

قوله: ما الشرط فى الحيوان قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: أى ما قدر أيام الخيار فيه، كأنه شرط فى تملكه مضى ذلك الزمان، كما قال به بعض الأصحاب، من أن التملك مشروط بانقضاء الخيار، و على المشهور يكون استقرار الملك مشروطا به.

قوله عليه السلام: فلا- خيار قال الوالد العلامة طاب ثراه: أى يسقط الخيار بعد التفرق، إذا لم يكونا أو أحدهما مكرهين، و مع الإكراه يكون للمكره الخيار، أو إذا كانا لم يتفرقا كان لكل منهما الخيار، فإذا وقع التفرق و لم يفسخا، فكأنهما رضيا به، و سقط خيارهما.

الحديث الثالث: حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٤

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيَّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى بَيْعًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَنْتَرِقَ فَإِذَا افْتَرَقَا وَجَبَ الْبَيْعُ قَالَ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَبِي اشْتَرَى أَرْضًا يُقَالُ لَهَا الْعُرْيُضُ مِنْ رَجُلٍ فَأَبْتَاعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِدَنَانِيرَ فَقَالَ أُعْطِيكَ وَرِقًا بِكُلِّ دِينَارٍ

عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَبَاعَهُ بِهَا فَقَامَ أَبِي فَاتَّبَعْتُهُ فَقُلْتُ يَا أَبَهُ لِمَ قُفِمْتَ سَرِيحًا قَالَ أَرَدْتُ أَنْ يَجِبَ الْبَيْعُ.

[الحديث ٤]

٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع إِذَا صَفَّقَ الرَّجُلُ عَلَى الْبَيْعِ فَقَدْ وَجَبَ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا

قوله عليه السلام: فابتاعها قال الوالد العلامة: أى اشتراها أولاً بالدنانير و شرط تبديلها بالدرهم، أو قوم بالدنانير فحوسب بالدرهم و وقع الشراء بها. انتهى.

أقول: على الأول الضمير فى " باعه " راجع إلى الدنانير، أو إلى الأرض بتأويل المبيع، والمعنى: أنه صار حاصل البيع كذلك.

الحديث الرابع: موثق.

قوله صلوات الله عليه: إذا صفق أى: إذا وقع العقد.

وقال الوالد العلامة رحمه الله: الظاهر أن المراد به انعقاد البيع، و يكون ردا على من ذهب إلى أن المبيع يملك بانقضاء الخيار، كالشيخ رحمه الله، و لهذا أوله موافقا لمذهبه، و يحتمل التقيه أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٥

فَلَمَّا يَتَأَمَّلُ مَا قَدَّمَ مِنْهُ مِنْ أَنَّ الْإِفْتِرَاقَ بِالْأَيْدِيَيْنِ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْبَيْعِ لِأَنَّ الَّذِي يَتَّقِضُهُ بِهِ هَذَا الْخَبْرُ أَنَّ الصَّفْقَةَ عَلَى الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاقٍ مُوجِبٌ لِلْبَيْعِ وَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَبٌ لِاسْتِبَاحَةِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنَّهُ مَشْرُوطٌ بِأَنْ يَفْتَرِقَا بِالْأَيْدِيَيْنِ وَ لَا يَفْسِخَا الْعَقْدَ مَا دَامَا فِي الْمَكَانِ وَ الْأَخْيَارُ الْأَوَّلَةُ افْتَضَتْ أَنَّ لَهُمَا الْخِيَارَ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا بِأَنْ يَفْسِخَا الْعَقْدَ الْوَاقِعَ وَ قَوْلُهُ فِي الْخَبْرِ وَ إِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا تَفَرُّقًا بَعِيدًا أَوْ تَفَرُّقًا مَخْصُوصًا لِأَنَّ الْقَدْرَ الْمَوْجِبَ لِلْبَيْعِ شَيْءٌ يُسِيرُ وَ لَوْ مَقْدَارَ خُطْوَةٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ بِهِ الْبَيْعُ وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

[الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ الرَّجُلُ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْمَتَاعَ ثُمَّ يَدْعُهُ عِنْدَهُ وَيَقُولُ حَتَّى آتِيكَ بِتَمَنِيهِ قَالَ إِنْ جَاءَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَإِلَّا فَلَا يَبِيعُ لَهُ.

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ

الحديث الخامس: ضعيف.

و أطبق الجمهور على عدم خيار التأخير، كما أطبق أصحابنا على ثبوته، و أخبارهم به متظافره، و هو مشروط بثلاثة شروط: عدم قبض الثمن، و عدم تقييض المبيع، و عدم اشتراط التأجيل فى الثمن. و لو بذل المشتري الثمن بعد ما قبل الفسخ، احتتم سقوط الخيار. ثم إن للشيخ قولاً بجواز الفسخ مع تعذر الثمن، و قواه الشهيد فى الدروس.

الحديث السادس: مجهول.

و لعل قيد الإخراج بناء على الغالب، من أنه إذا قبضه أخرجه، و إلا فالظاهر

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٦

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعاً مِنْ رَجُلٍ وَ أَوْجَبَهُ غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ الْمَتَاعَ عِنْدَهُ وَ لَمْ يَقْبِضْهُ قَالِ آتِيكَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَسِرِقَ الْمَتَاعُ مِنْ مَالٍ مَنْ يَكُونُ قَالَ مِنْ مَالِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ الَّذِي هُوَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يُقْبِضَ الْمَتَاعَ وَ يُخْرِجَهُ مِنْ بَيْتِهِ فَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ بَيْتِهِ فَالْمُبْتَاعُ ضَامِنٌ لِحَقِّهِ حَتَّى يَرُدَّ إِلَيْهِ مَالَهُ.

[الحديث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ اشْتَرَيْتُ مَحْمِلًا وَ أَعْطَيْتُ بَعْضَ تَمَنِيهِ وَ تَرَكَتُهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ - ثُمَّ اخْتَبَسْتُ أَيَّامًا ثُمَّ جِئْتُ إِلَى بَائِعِ الْمَحْمِلِ لِأَخْذِهِ فَقَالَ قَدْ بَعْتُهُ فَصَحِّحْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا وَ اللَّهُ لَا أَدْعُكَ أَوْ أَقَاضِيكَ فَقَالَ لِي تَرْضَى بِأَبِي بَكْرٍ بِنِ عِيَّاشٍ قُلْتُ نَعَمْ

أنه لا يشترط ذلك، فلو قبضه و أودعه و تلف كان من مال المشتري.

ثم إنه يدل على ما هو المقطوع به في كلام الأصحاب، من أن المبيع

قبل القبض مضمون على البائع، و خصه الشهيد الثاني رحمه الله بما إذا كان التلف من الله تعالى، أما لو كان من أجنبي، أو من البائع، تخير المشتري بين الرجوع بالثمن و بين مطالبه التلف بالمثل أو قيمه، و لو كان التلف من المشتري و لو بتفريطه فهو بمنزلة القبض، فيكون التلف منه. انتهى. و بعض ما أفاده لا يخلو من إشكال.

الحديث السابع: حسن.

و يدل على ما ذكره الأصحاب، من أن قبض بعض الثمن و إقباض بعض المثل كقبض، و لا يضر في الخيار بعد الثلاثه، لكن فيه أنه لا يدل إلا بإجراء أبي بكر بن عياش كلامه عليه السلام فيه، و هو ليس بحجه. نعم يمكن الاستدلال بأن الظاهر من الثمن جميعه.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٧

فَأْتَيْنَاهُ فَقَصَصْنَا عَلَيْهِ قِصَّتَنَا فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ مَنْ تُحِبُّ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَوْلِ صَاحِبِكُ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ قُلْتُ يَقُولُ صَاحِبِي قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَجَاءَ بِالْثَمَنِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ لَهُ.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَنِ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ عَبْدِ صَالِحٍ ع قَالَ مَنْ اشْتَرَى بَيْعًا فَمَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَ لَمْ يَجِئْ فَلَا يَبِيعُ لَهُ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الْبَيْعَ وَ لَا يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ وَ لَا يَقْبِضُ الثَّمَنَ قَالَ الْأَجَلُ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ قَبِضَ بَيْعَهُ وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا كُلَّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَلَا يَجُوزُ

قوله: فقصدنا عليه في بعض النسخ "فقصدنا" و هو من باب أمليت و أملت.

الحديث الثامن: موثق.

الحديث التاسع: صحيح.

قوله: عليه السلام: فإن قبض ببعه أى: مبيعه" وإلا فلا بيع بينهما" أى: يزول لزومه.

الحديث العاشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٨

[الحديث ١١]

١١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا مُخَالَفًا لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ عَلَى الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِ وَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ فِيمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[الحديث ١٢]

١٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ وَ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا نُخَالِطُ أَنَا سَاءً مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ وَ غَيْرِهِمْ فَنَبِيعُهُمْ فَتَزْبِيحُ عَلَيْهِمُ الْعَشْرَةَ بِمِائَتِي عَشْرَ وَ الْعَشْرَةَ بِثَلَاثَةِ عَشْرَ وَ نُوجِبُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُمُ السَّنَةَ وَ نَحْوَهَا فَيَكْتُبُ لَنَا الرَّجُلُ عَلَى دَارِهِ أَوْ عَلَى أَرْضِهِ بِذَلِكَ الْمَالِ الَّذِي فِيهِ الْفَضْلُ الَّذِي أَخَذْنَا مِنْهُ شَرَاءً قَدْ بَاعَ وَ قَبِضَ الثَّمَنَ فَتَعَدُّهُ إِنْ هُوَ حَيًّا بِالْمَالِ إِلَى وَقْتِ بَيْنَتِنَا وَ بَيْنَهُ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ الشُّرَاءُ وَ إِنْ جَاءَ الْوَقْتُ فَلَمْ يَأْتِنَا بِالْأَدْرَاهِمِ فَهُوَ لَنَا فَمَا تَرَى فِي الشُّرَاءِ قَالَ أَرَى أَنَّهُ لَكَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَ إِنْ جَاءَ بِالْمَالِ لِلْوَقْتِ فَرُدَّ عَلَيْهِ

الحديث الحادى عشر: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: الظاهر أن المراد بالموافقه عدم المخالفه، و المشهور بين الأصحاب لزوم الشروط الواقعه فى العقود اللازمه و الجواز فى الجائزه. و قيل: إن الشروط تجعل اللازم جائزا، و لا شك فى أن الأحوط الوفاء بها.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

قوله: فنبيعهم قال الوالد العلامة طاب ضريحه: هذه من حيل الربا، و يدل على جواز البيع بشرط، و يظهر من السؤال أنهم كانوا لا يأخذون أجره المبيع من البائع. و المشهور

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٤٩٩

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ سَأَلَهُ رَجُلٌ وَ أَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ اِحْتِاجَ إِلَى بَيْعِ دَارِهِ فَجَاءَ إِلَى أَخِيهِ فَقَالَ أبيعك دارى هذِهِ وَ تَكُونُ لَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِكَ عَلَى أَنْ تَشْتَرِيَ لِي إِنْ أَنَا جِئْتُكَ بِثَمَنِهَا إِلَى سَنَةٍ

أَنْ تَرُدَّهَا عَلَيَّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهَذَا إِنْ جَاءَ بِشَمَنِهَا إِلَى سِنِّهِ رَدَّهَا عَلَيْهِ قُلْتُ فَإِنَّهَا كَانَتْ فِيهَا غَلَّةٌ كَثِيرَةٌ فَأَخَذَ الْغَلَّةَ لِمَنْ تَكُونُ الْغَلَّةُ قَالَ الْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ احْتَرَقَتْ لَكَانَتْ مِنْ مَالِهِ.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنْ بَعْتَ رَجُلًا عَلَى شَرْطٍ فَإِنْ أَتَاكَ بِمَالِكَ وَإِلَّا فَالْبَيْعُ لَكَ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ قَضَى فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْبًا بِشَرْطٍ إِلَى

أنه من المشتري، بناء على انتقال المبيع قبل انقضاء الخيار. وقيل: بأنه لا ينتقل إلا بعد زمن الخيار. انتهى.

و أقول: فيه دلالة ما على عدم سقوط هذا الخيار بتصرف البائع، فتأمل.

الحديث الثالث عشر: مرسل أو موثق.

قوله عليه السلام: الغلة للمشتري هذا رد لمذهب الشيخ، من أن المبيع لا يملكه المشتري إلا بعد انقضاء مدة الخيار، و أن النماء في زمن الخيار للبائع.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

الحديث الخامس عشر: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٠

نُصِفَ النَّهَارَ فَعَرَّضَ لَهُ رِبْحٌ فَأَرَادَ بَيْعَهُ قَالَ لِيُشْهِدْ أَنَّهُ رَضِيَ بِهِ وَاسْتَوْجَبَهُ ثُمَّ لِيُبِعْهُ إِنْ شَاءَ فَإِنْ أَقَامَهُ فِي السُّوقِ وَ لَمْ يَبِعْ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٦]

١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُتَبَاعِيَانِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَيَوَانِ وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَيْعٍ حَتَّى يَفْتَرِقَا

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٠، ص: ٥٠٠

قوله: فعرض له أى: للمشتري.

قوله عليه السلام: ليشهد قال الوالد العلامة قدس الله روحه: لرفع النزاع، فإنه يمكن أن يدعى البائع أنك فسخت البيع و هو مالى. انتهى.

فالأمر للإرشاد أو للاستحباب. و يدل على أن جعله فى معرض البيع تصرف مسقط للخيار، أو دليل على إلزامه البيع و إسقاط الخيار.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و ذهب

المرتضى رحمه الله إلى ثبوت خيار الحيوان للبائع والمشتري لهذه الرواية.

قال في المسالك: و هي صريحه الدلالة على ما يدعيه و لا ينافيه الأخبار الأخر إلا بالمفهوم، فالقول به في غايه القوه إن لم يثبت الإجماع على خلافه، و حملت الروايه على ما لو باع حيوانا بحيوان، و هو تخصيص بغير مخصص، و على أن الخيار للمشتري و على البائع، فهو بالنسبه إليهما مدته ثلاثه أيام. و يضعف

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠١

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ وَ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْبَائِعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَفْتَرِقَا وَ صَاحِبُ الْحَيَوَانِ ثَلَاثٌ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ شَرْطُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي وَ هُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرَطْ

بأن مقتضى الخبر كونه لهما، و على أنه إثبات الخيار للمجموع من حيث هو مجموع. و فيه ما مر.

و في الدروس ادعى الشهره، بل الإجماع على خلافه، فإن ثبت الإجماع فهو الحجه. و يبقى الكلام في بيع الحيوان بالحيوان، فقد قيل: بثبوتها لهما، و فيه جمع بين الأخبار. و قيل: بعدمه، فإن الخيار للمشتري مطلقا. و لو كان الثمن خاصه حيوانا ثبت للبائع خاصه على الأقوى. انتهى.

و يمكن أن يؤيد الحمل على ما إذا كان المبيع و الثمن كلاهما حيوانا، بأن التعبير بالبائعان يومى إلى ذلك، فإن كلا منهما بايع من جهه و مشتر من جهه، فلا حاجه إلى الحمل على التغليب، فتأمل.

الحديث السابع عشر: صحيح.

قوله صلى الله عليه و آله: و صاحب الحيوان ثلاث أى: المشتري.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٢

[الحديث ١٩]

١٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الشَّرْطُ فِي الْحَيَوَانِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَإِنْ أَخِيذَتْ الْمُشْتَرَى فِيمَا اشْتَرَى حَدَثًا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فَذَلِكَ رِضًا مِنْهُ فَلَا شَرْطَ لَهُ قِيلَ لَهُ وَمَا الْحَدِيثُ قَالَ أَنْ لَامَسَ أَوْ قَبَلَ أَوْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الدَّابَّةَ أَوِ الْعَبِيدَ وَ يَشْتَرِطُ إِلَى يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَيَمُوتُ الْعَبِيدُ أَوِ الدَّابَّةُ وَيُحْدِثُ فِيهِ الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ ضَمَانٌ ذَلِكَ فَقَالَ عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى يَنْقُضِيَ الشَّرْطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ يَصِيرَ الْمَبِيعَ لِلْمُشْتَرَى شَرْطَ لَهُ الْبَائِعِ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ قَالَ وَ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ أَيَّامًا مَعْدُودَةً فَهَلْكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ الشَّرْطُ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و لا خلاف في سقوط خيار الحيوان بالتصرف لهذا الخبر، و هو يشمل الناقل و غيره بل مطلق الانتفاع، كركوب الدابة و تحميلها و نحو ذلك.

و قال في المسالك: و لو قصد به الاستخبار ففي منعه من الرد قول لا بأس به.

انتهى.

و يفهم منه أن النظر إلى وجه الجارية و يديها جائز لكل أحد.

الحديث العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و يصير المبيع للمشتري يدل على مذهب الشيخ من كونه في أيام الخيار للبائع، و باب التأويل واسع.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٣

[الحديث ٢١]

٢١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ اشْتَرَى أُمَّهُ بِشَرْطٍ مِنْ رَجُلٍ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَمَاتَتْ عِنْدَهُ وَ قَدْ قَطَعَ الثَّمَنَ عَلَى مَنْ يَكُونُ الضَّمَانُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَى ضَمَانًا حَتَّى يَمْضِيَ شَرْطُهُ

و اختلف الأصحاب فيما فيه خيار الثلاثة إذا تلف قبل مضيتها، فقال المفيد و من تبعه:

إنه من المشتري، و ذهب الأكثر إلى أنه من ضمان البائع، كما يدل عليه الخبر.

الحديث الحادي و العشرون: مرسل كالموثق.

قوله: يوما أو يومين قال الوالد العلامه

قدس سره: لعدم علمه بخيار الحيوان، أو للتأكيد، أو بعد الثلاثه، أو للبائع على المشتري بإسقاط يوم أو يومين. انتهى.

و قال فى المسالك: إذا تلف المبيع بعد القبض فى زمن الخيار، سواء كان خيار الحيوان أو المجلس أو الشرط، فلا يخلو: إما أن يكون الخيار للبائع خاصه، أو للمشتري خاصه، أو لأجنبى، أو للثلاثه، أو للمتبايعين، أو للبائع والأجنبى، أو للمشتري والأجنبى، فجمله أقسام المسأله أحد و عشرون.

و ضابط حكمها: إن المتلف إن كان المشتري، فلا ضمان على البائع مطلقا، لكن إن كان له خيار أو لأجنبى و اختار الفسخ، رجع على المشتري بالمثل أو قيمه، و إن كان من البائع أو من أجنبى، تخير المشتري بين الفسخ و الرجوع بالثمن، و بين مطالبه المتلف بالمثل أو قيمه. و إن كان الخيار للبائع و المتلف أجنبى، تخير كما مر و رجع على المشتري أو الأجنبى. و إن كان التلف بأفه من عند الله، فإن كان الخيار للمشتري أو له و لأجنبى، فالتلف من البائع و إلا فمن

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٤

[الحديث ٢٢]

٢٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَهْدَةُ الْبَيْعِ فِي الرَّقِيقِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ بِهَا خَبْلٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ نَحْوُ هَذِهِ وَ عَهْدَتُهُ السَّنَةُ مِنَ الْجُنُونِ فَمَا كَانَ بَعْدَ السَّنَةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ۚ

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي الرَّجُلِ اشْتَرَى جَارِيَةً وَ شَرَطَ لِأَهْلِهَا أَنْ لَا يَبِيعَ وَ لَا يَهَبَ قَالَ يَفِي بِذَلِكَ إِذَا شَرَطَ لَهُمْ

المشتري.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: عهده البيع لعل الغرض بيان حكمه خيار الثلاثه، فلا ينافى جواز الرد بهذه العيوب بعدها أيضا.

و قال الوالد العلامة روح روحه: أى ضمانه إن تلف على البائع، أو الشرط المعهود على البائع ثلاثه أيام، ليلاحظ فيها و يطلع على عيبه إن كان مثل الحمل من البائع أو مطلقا، أو البرص و نحوهما. و ذكر البرص لا ينافى ما سيأتى من أحداث السنه، فإنه يمكن أن يقال: له خياران فى الثلاثه، و تظهر الفائده فى إسقاط أحدهما.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف.

و قال العلامة فى القواعد و غيره: لو شرط ما ينافى مقتضى العقد، كما لو شرط أن لا يبيعه، أو لا يهبه، أو لا يعتقه، و نحو ذلك، و نحو ذلك، فهذه الشروط باطله،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٥

[الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي مَيْالٍ وَ رِبْحًا فِيهِ رِبْحًا وَ كَانَ الْمَيْالُ دَيْنًا عَلَيْهِمَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ أُعْطِنِي رَأْسَ الْمَالِ وَ الرَّبْحَ لَكَ وَ مَا تَوَى فَعَلَيْكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ شَرْطًا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَهُوَ رَدٌّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ قَالَ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ شَرْطُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي وَ هُوَ بِالْخِيَارِ فِيهَا اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرَطْ وَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى شَاةً فَأَمْسَكَهَا

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ رَدَّهَا قَالَ إِنْ كَانَ تِلْكَ الثَّلَاثَةَ أَيَّامٍ شَرِبَ لِبَنِّهَا رَدَّ مَعَهَا ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبْنٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

و الأقوى بطلان البيع أيضا. انتهى.

و يظهر من بعض الأصحاب القول بلزوم أمثال هذه الشروط المشروعه، و الخبر يدل عليه، و على المشهور يمكن حمله على الاستحباب.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا بأس به إذا اشترط حمله الأصحاب على الصلح بعد انقضاء الشركه، و لم يجوزوا شرط ذلك في عقد الشركه، لمنافاته لمقتضاه.

قوله عليه السلام: ثلاثة أمداد أى: من اللبن، كما هو ظاهر الخبر، أو من الطعام كما ذكره الأصحاب.

و قال المحقق فى الشرائع: التصريه تدليس، و يرد معها مثل لبنها، أو قيمته مع التعذر. و قيل: ترد ثلاثة أمداد من طعام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٦

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ أَوْ غَيْرِهِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَوْ أَبِي الْحَسَنِ عَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الشَّيْءَ الَّذِي يَفْسُدُ مِنْ يَوْمِهِ وَ يَتْرُكُهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ بِالثَّمَنِ قَالَ إِنْ جَاءَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّيْلِ بِالثَّمَنِ وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ لَهُ

و قال الشهيد الثانى فى شرحه: المراد باللبن الموجود حاله البيع، أنه جزء من المبيع. أما المتجدد بعد العقد، ففى وجوب رده وجهان، من إطلاق الرد فى الأخبار، و من أنه نماء المبيع الذى هو ملكه، و القول برد ثلاثة أمداد من طعام للشيخ رحمه الله، استنادا إلى روايه، و له قول آخر برد صاع من تمر، أو صاع من بر. انتهى.

و أقول: ليس فى الخبر أن الرد للتصريه، إلا أن يقال: الرد بعد الثلاثه لا

يكون إلا للتصريحه، و يمكن حمله على الرد فى آخر الثلاثه بخيار الحيوان.

الحديث الخامس و العشرون: مرسل.

قوله: يفسد من يومه يمكن حمله على اليوم و الليله، ليوافق ما فى الدروس.

و قال فى الشرائع: لو اشترى ما يفسد من يومه، فإن جاء بالثمن قبل الليل و إلا فلا بيع له.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: مستند ذلك ما روى عن الصادق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٧

[الحديث ٢٦]

٢٦ سِيَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي هُوَ بِكَذَا وَ كَذَا بِأَقْلٍ مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بَعَيْنِهِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

و الكاظم عليهما السلام. و عباره المصنف أجود عبارات الأصحاب قبل الشهيد رحمه الله، و مع ذلك يشكك بأنه إذا كان مما يفسد ليومه، و ثبوت الخيار بعد مضى اليوم، فيكون بعد الفساد، فلا فائده فى الخيار. و أجود ما اتفق هنا عباره الدروس، فإنه فرض المسأله فيما يفسده المبيت، و أثبت الخيار عند انقضاء النهار، ثم استقرب تعديته إلى كل ما يتسارع إليه الفساد عند خوف ذلك.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: القول قول البائع ما يدل عليه الخبر بمفهومه و منطوقه هو المشهور بين الأصحاب، و ادعى الشيخ عليه الإجماع، و ذهب ابن الجنيد إلى أن القول قول من هو فى يده إلا أن يحدث المشتري فيه حدثا، فيكون القول قوله مطلقا. و ذهب العلامة فى المختلف إلى أن القول قول المشتري مع قيام السلعه، أو تلفها فى يده أو يد البائع بعد الإقباض، و الثمن معين، و الأقل لا يغير أجزاء الأكثر، و لو كان مغايرا تحالفا و فسخ البيع، و اختار فى القواعد أنهما يتحالفان مطلقا، لأن كلا منهما مدع و منكر، و قوى فى التذكرة كون القول قول المشتري مطلقا.

الحديث السابع و العشرون:

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٨

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا

التَّاجِرَانِ صِدْقًا بَوْرِكَ لَهْمَا فَإِذَا كَذَبَا وَخَانَا لَمْ يُبَارَكْ لَهْمَا وَهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا فَإِنْ اِخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَا.

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ ثَوْبًا مِنْ أَهْلِ السُّوقِ لِأَهْلِهِ وَ أَخَذَهُ بِشَرْطٍ فَيُعْطَى بِهِ رِبْحًا فَقَالَ إِنَّ رَغَبَ فِي الرِّبْحِ فَلْيُوجِبْ عَلَيَّ نَفْسَهُ الثَّوْبَ وَ لَا يَجْعَلْ فِي نَفْسِهِ إِنْ رَدَّ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيَّ صَاحِبِهِ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ

قوله صلى الله عليه وآله: فالقول قول رب السلعة يعنى: إذا كان المبيع قائما، لقوله صلى الله عليه وآله "أو يتتاركا" و الترك غالبا فيما إذا كانت باقيه، كما فى الكافى، و ما هنا تصحيف من النسخ، كذا أفاد الوالد العلامة برد مضجه.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة طاب مرقدہ: يدل بظاهره على عدم الانتقال مع الخيار، و يمكن حمله على الاستحباب.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٠٩

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى ضَيْعَةً وَقَدْ كَانَ يَدْخُلُهَا وَيَخْرُجُ مِنْهَا فَلَمَّا أَنْ نَقَدَ الْمَالَ صَارَ إِلَى الضَّيْعَةِ فَقَلَّبَهَا ثُمَّ رَجَعَ فَاسْتَيْتَقَالَ صَاحِبَهُ فَلَمْ يُقَلِّهِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ أَنَّ قَلْبَ مِنْهَا أَوْ نَظَرَ إِلَى تِسْعٍ وَ تِسْعِينَ قِطْعَةً مِنْهَا ثُمَّ بَقِيَ مِنْهَا قِطْعَةٌ وَ لَمْ يَرَهَا لَكَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ

قوله عليه السلام: لكان له فى ذلك أى: إذا ظهر على خلاف الوصف، و عليه عمل الأصحاب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٠

٣ بَابُ بَيْعِ الْمَضْمُونِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي الْمَتَاعِ إِذَا وَصَفْتَ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ.

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ

باب بيع المضمون الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: إذا وصفت الطول و العرض قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أنه على سبيل المثال، و المراد وصفه بما يكون مضبوطاً يرجع إليه.

الحديث الثاني: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١١

عَنِ السَّلْمِ وَ هُوَ السَّلْفُ فِي الْحَرِيرِ وَ الْمَتَاعِ الَّذِي يُصْنَعُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ فِي الْمَتَاعِ إِذَا سَمَّيْتَ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ.

[الحديث ٤]

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَ لَا يُسَلَّمُ إِلَى دِيَّاسٍ وَ لَا إِلَى حَصَادٍ.

[الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَى أَجَلٍ وَ ضَمِنَ الْبَيْعَ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ

و يدل على أن التقييد بمتاع يعمل في مكان مخصوص جائز في السلم.

الحديث الثالث: مجهول.

الحديث الرابع: موثق.

الحديث الخامس: موثق كالصحيح.

إذ منصور مشترك بين ثقات أحدهم واقفي.

و ضمان البيع لعله كناية عن إيقاع البيع، أو التزامه في الذمه.

الحديث السادس: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٢

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَى أَجَلٍ وَ ضَمِنَ الْبَيْعَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ أَشِيْبَاطٍ عَنْ أَبِي مَخْلَمٍ السَّرَّاجِ قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَدَخَلَ مُعْتَبٌ فَقَالَ بِالْبَابِ رَجُلَانِ فَقَالَ أَذْخِلُهُمَا فَدَخَلَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي رَجُلٌ قَصَابٌ وَإِنِّي أَبِيعُ الْمُسُوكَ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ الْغَنَمَ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ لَكِنْ أَنْسِبْهَا غَنَمَ أَرْضِ كَذَا وَ كَذَا.

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبَانَ عَنِ حَدِيدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ اشْتَرَى الْجُلُودَ مِنَ الْقَصَّابِ فَيُعْطِيهِ كُلَّ يَوْمٍ شَيْئًا مَعْلُومًا فَقَالَ لَا بَأْسَ

الحديث السابع: مجهول.

قوله عليه السلام: و لكن أنسبها لعل تخصيص ذلك من بين الأوصاف بالذكر لإخلالهم بذلك، مع أنه مما يختلف به الثمن.

الحديث الثامن: ضعيف.

و هو و ما تقدمه يدلان ظاهرا على جواز السلم في الجلود، و إن احتمل هذا الخبر النسيئه كما لا يخفى. و المشهور عدم الجواز،

للاختلاف و تعذر الانضباط.

وقال الشيخ: يجوز مع المشاهده، و أورد عليه أنه يخرج عن السلم، و وجه كلامه بأن المراد مشاهده جمله كثيره يكون المسلم فيه داخلا فى ضمنها، و بهذا لا يخرج عن السلم، و هذه الكلمات فى مقابله النص غير مسموعه، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٣

[الحديث ٩]

٩ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مَسِيكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّلْمِ فِي الطَّعَامِ بِكَئِيلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَصِلُحُ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ فِي الطَّعَامِ عِنْدَ رَجُلٍ لَيْسَ عِنْدَهُ زَرْعٌ وَ لَا طَعَامٌ وَ لَا حَيَوَانٌ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ اشْتَرَاهُ فَأَوْفَاهُ قَالَ إِذَا ضَمِنَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَيَّمٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَوْفَانِي بَعْضًا وَ عَجَزَ عَنِ بَعْضٍ أَيْصَلِحُ لِي أَنْ آخُذَ بِالْبَاقِي رَأْسَ مَالِي قَالَ نَعَمْ مَا أَحْسَنَ ذَلِكَ.

[الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الزَّرْعِ فَيَأْخُذُ بَعْضَ طَعَامِهِ وَ يَبْقَى بَعْضٌ لَا يَجِدُ وَفَاءً فَيَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ رَأْسَ مَالِهِ قَالَ فَلْيَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ حَلَالٌ

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: حسن.

و أعلم أنه إذا حل الأجل فى السلم و لم يوجد المسلم فيه، أو وجد و تأخر البائع حتى انقطع كان له الخيار بين الفسخ و أخذ الثمن، و بين الصبر إلى أوانه. و أنكر ابن إدريس الخيار، و زاد بعضهم ثالثاً، و هو أن لا يفسخ و لا يصبر، بل يأخذ قيمته الآن. و لو قبض بعضه ثم انقطع، كان له الخيار فى الفسخ فى البقيه و الجميع لتبعض الصفقه. و الخيار فى الموضعين مشروط بما إذا لم يكن التأخير من قبل المشتري، كذا ذكره الأصحاب رحمهم الله.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٤

قُلْتُ فَإِنَّهُ يَبِيعُ مَا قَبِضَ مِنَ الطَّعَامِ فَيُضَعِّفُ قَالَ وَ إِنِ فَعَلَ فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ فِي غَيْرِ زَرْعٍ وَ لَا نَخْلٍ قَالَ يُسَمَّى شَيْئاً

إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى.

[الحدِيث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ دَرَاهِمَ فِي خَمْسَةِ مَخَاتِيمِ حِنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَكَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحِنْطَةُ أَوْ الشَّعِيرُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُقَبِّضَهُ جَمِيعَ الَّذِي لَهُ إِذَا حَلَّ فَسَأَلَ صَاحِبَ الْحَقِّ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ الطَّعَامِ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ وَيَأْخُذَ رَأْسَ مَالٍ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ دَرَاهِمَ قَالَ لَا بَأْسَ وَالزُّعْفَرَانِ يُسِيلُ فِيهِ الرَّجِيلُ دَرَاهِمَ فِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ قَالَ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ الَّذِي عَلَيْهِ الزُّعْفَرَانُ أَنْ يُعْطِيَهُ جَمِيعَ مَالِهِ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ حَقِّهِ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ ثُلُثَيْهِ وَيَأْخُذَ رَأْسَ مَالٍ مَا بَقِيَ مِنْ حَقِّهِ

قوله: فيضعف أى: إذا باعه يكون قيمته ضعف رأس ماله، فكيف يأخذ شيئاً آخر معه؟ إذ فيه شائبه ربا، و الجواب ظاهر.

قوله: يسلم فى غير زرع و لا نخل قال الوالد العلامة روح الله روحه: لما كان المتعارف الشائع السلم فيهما، سأل هل يجوز السلم فى غيرهما؟ أو هل يجوز السلم من رجل لا يكون له زرع و لا نخل، و الأول أظهر لفظاً و الثانى معنى.

الحدِيث الثانى عشر: صحيح.

و فى القاموس: المختوم الصاع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٥

[الحدِيث ١٣]

١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمْتَهُ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ فَلَمَّا حَلَّ طَعَامِي عَلَيْهِ بَعَثَ إِلَيَّ بِدَرَاهِمٍ فَقَالَ اشْتَرِ لِنَفْسِكَ طَعَامًا وَ اسْتَوْفِ حَقَّكَ قَالَ أَرَى أَنْ تُؤَلِّيَ ذَلِكَ غَيْرَكَ أَوْ تَقُومَ مَعَهُ حَتَّى تَقْبِضَ الَّذِي لَكَ وَ لَا تَتَوَلَّى

أَنْتَ شِرَاءٌ.

[الحديث ١٤]

١٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَفَ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ فَحَلَّ الَّذِي لَهُ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ بِدَرَاهِمٍ فَقَالَ اشْتَرِ طَعَامًا وَاسْتَوْفِ حَقَّكَ هَلْ تَرَى بِهِ بَأْسًا قَالَ يَكُونُ مَعَهُ غَيْرُهُ يُوفِّيهِ ذَلِكَ

الحديث الثالث عشر: صحيح.

وقال في الشرائع: لو دفع إليه مالا وقال: اشتر به طعاما، فإن قال: اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك، صح الشراء دون القبض، لأنه لا يجوز أن يتولى طرفي القبض، وفيه تردد. ولو قال: اشتر لنفسك، لم يصح الشراء ولا يتعين له بالقبض قوله عليه السلام: أرى أن يولى حمل على الاستحباب لرفع تشبه الربا.

وقال الوالد العلامة نور ضريحه: حمل على الاستحباب لرفع التهمة، ولثلا يخدعه الشيطان في أن يأخذ أعلى من الوصف. انتهى.

وفي الفقيه "و تقوم معه" بالواو، وهو الظاهر.

الحديث الرابع عشر: مرسل كالموتوق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٦

[الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرَّجُلِ يُسْلِفُ الدَّرَاهِمَ فِي الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ فَيَحُلُّ الطَّعَامَ فَيَقُولُ لَيْسَ عِنْدِي طَعَامٌ وَلَكِنْ أَنْظِرْ مَا قِيمَتُهُ فَخُذْ مِنِّي ثَمَنَهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ١٦]

١٦ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عِ الرَّجُلِ يُسْلِفُنِي فِي الطَّعَامِ فَيَجِيءُ الْوَقْتُ وَ لَيْسَ عِنْدِي طَعَامٌ أُعْطِيهِ بِقِيمَتِهِ دَرَاهِمَ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ عَلَى آخَرَ تَمْرٌ أَوْ شَعِيرٌ أَوْ حِنْطَةٌ أَوْ حِنْطَةٌ أَوْ حِنْطَةٌ أَوْ حِنْطَةٌ قَالَ إِذَا قَوْمُهُ دَرَاهِمَ فَسَدَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي يَشْتَرِي بِهِ دَرَاهِمُ فَلَا يَصْلُحُ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَ

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ عَبْدَهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْعَبْدُ كُلَّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَيْحَلُّ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ

الحديث الخامس عشر: مرسل.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

الحديث السابع عشر: مجهول.

و المشهور بين الأصحاب أنه يجوز للمشتري بيع السلم من البائع بعد حلول الأجل و تعذر التسليم بزياده عن الثمن و نقصان، سواء كان من جنس الثمن أم لا، و به قال المفيد رحمه الله، و الشيخ منع من بيعه بعد الأجل بجنس الثمن مع الزيادة محتجا بهذه الأخبار، و حملوا أكثر هذه الأخبار على الفسخ، أى: إذا فسخ البيع الأول، فأخذ الزائد على رأس المال غير جائز، و أخبار الجواز على

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٧

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الَّذِي أُفْتِيَ بِهِ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْخَبْرُ الْأَخِيرُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الَّذِي أَسْلَفَ فِيهِ دَرَاهِمَ لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ بِدَرَاهِمَ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ بَاعَ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ - وَ رَبَّمَا كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ أَوْ نُقْصَانٌ وَ ذَلِكَ رَبًّا وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ هَذَا الْخَبْرِ وَ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِأَنَّ الْخَبْرَ الْأَوَّلَ أَوْلًا مُرْسَلًا غَيْرًا

مُسَيِّدٍ وَ لَوْ كَانَ مُسَيِّدًا لَكَانَ قَوْلُهُ انْظُرْ مَا قِيمَتُهُ فَخُذْ مِنِّي ثَمَنَهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ انْظُرْ مَا قِيمَتُهُ عَلَى السُّعْرِ الَّذِي أَخَذْتَ مِنِّي لِأَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيمَةَ بِرَأْسِ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَ لَا نَقْصَانٍ وَ الْخَبْرُ الثَّانِي أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْخَبْرَيْنِ أَنَّهُ يُعْطِيهِ الْقِيمَةَ بِسَعْرِ الْوَقْتِ وَ إِذَا احْتَمَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا تَنَافَى بَيْنَهُمَا عَلَى حَالٍ عَلَى أَنَّ الْخَبْرَيْنِ يَحْتَمِلَانِ وَجْهًا آخَرَ وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الدَّرَاهِمَ بِقِيمَتِهِ إِذَا كَانَ قَدْ أَعْطَاهُ فِي وَقْتِ السَّلْفِ غَيْرِ الدَّرَاهِمِ وَ لَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الرِّبَا لِاخْتِلَافِ الْجِنْسَيْنِ وَ خَاصَّةً الْخَبْرُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ وَ لَيْسَ فِيهِ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ مِنْ جِنْسٍ مَا أَعْطَاهُ أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

ما إذا دفعها ليشتري المضمون من المشتري بعقد جديد، وهذا وجه وجيه. و يمكن حملها على الكراهة أيضا، لكونه شبيها بالربا، والله يعلم.

قوله: إذا كان قد أعطاه أي: إذا كان الجنسان مختلفين، سواء كان أعطى الدرهم و أخذ غيره، أو بالعكس. و إنما ذكر ذلك على سبيل المثال، إذ في الخبر الأول صريح في أن الذي أعطى كان دراهم، و الثاني في أن الذي أخذ كان دراهم، و قد أشار إلى ذلك في آخر الكلام.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٨

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا دَرَاهِمَ بِحِنْطِهِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ الْأَجَلَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ طَعَامٌ وَوَجَدَ عِنْدَهُ دَوَابًّا [دَوَابًّا] وَرَقِيقًا وَ مَتَاعًا أَيْحُلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عُرْوَصِهِ تِلْكَ بِطَعَامِهِ قَالَ نَعَمْ يُسَمَّى كَذَا وَ كَذَا بِكَذَا وَ كَذَا صَاعًا.

وَ الَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ يَسْلِفُ النَّاسَ فِيهِ مِنَ الثَّمَارِ فَذَهَبَ زَمَانُهَا وَ لَمْ يَسْتَوْفِ سَلْفَهُ قَالَ فَلْيَأْخُذْ رَأْسَ مَالِهِ أَوْ لِيُنْظِرْهُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

الحديث الثامن عشر: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب مرقده: يدل على جواز إعطاء الأمتعه بدلا من الطعام، و لا يدل على عدم جواز إعطاء الدراهم بدلا منه.

الحديث التاسع عشر: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فلأخذ هذا يرد مذهب ابن إدريس كما مر.

و قال الوالد العلامة قدس سره: لا يدل على عدم جواز القيمة إلا بالمفهوم، و هو لا يعارض المنطوق، و الاستحباب أظهر.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥١٩

عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُسْلِفُ فِي الْعَنَمِ ثُنْيَانٍ وَ جُدْعَانٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّ لَمْ يَقْدِرِ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَنَمُ عَلَى جَمِيعِ مَا عَلَيْهِ يَأْخُذُ صَاحِبُ الْعَنَمِ نِصْفَهَا أَوْ ثُلُثَهَا أَوْ ثُلُثَيْهَا وَ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَنَمِ دَرَاهِمَ وَ يَأْخُذُونَ دُونَ شُرُوطِهِمْ وَ لَا يَأْخُذُونَ فَوْقَ شُرُوطِهِمْ قَالَ وَ الْأَكْسِيَةُ أَيْضًا مِثْلُ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ الزَّعْفَرَانِ وَ الْعَنَمِ

و قال في الصحاح: الثني الذي يلقي ثنيته و يكون ذلك في الظلف و الحافر في السنه الثالثه، و في الخف في السنه السادسه، و

الجمع ثنيان و ثناء.

و قال فيه أيضا: الجذع قبل الثنى، و الجمع جذعان، تقول لولد الشاه فى السنه الثانيه. انتهى.

و قال الوالد العلامه تغمذ بالغفران: ثنيان كفعلان جمع ثنى بالفتح، و هو

من الغنم و البقر ما دخل فى السنه الثالثه، و من الإبل ما دخل فى السادسه، و الجذعان بالضم أيضا جمع جذعه، و هى من الضأن ما دخل فى الشهر السابع أو الثامن أو التاسع. و قيل إذا كانت من الشايين فهى تجذع فى السابع، و إذا كان أحدهما شابا ففى الثامن، و إذا كانت من هرمن ففى التاسع. و الحاصل أن السلف فى الحيوان ينضب بالسن، و لو اختلفت قيمتها فالواجب ذكر أوصاف آخر ينضب بها.

قوله عليه السلام: و يأخذون أى: استحبابا، أو يجوز ذلك " و لا يأخذون " أى: يكره ذلك أو جبرا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٠

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ فِيمَنْ أُعْطِيَ رَجُلًا وَرِقًا بِوَصِيفٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَيَّمٍ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ بَعْدُ لَا أَجِدُ وَصِيفًا خُذْ مِنِّي قِيمَةَ وَصِيفِكَ الْيَوْمَ وَرِقًا قَالَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا وَصِيفُهُ أَوْ وَرِقَهُ الَّذِي أُعْطَاهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ لَا يَزِدَادُ عَلَيْهِ شَيْئًا.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا أَوْ

قوله عليه السلام: و الأكسيه أيضا هذا فى الفقيه متصل بخبر المخاتيم الذى مر فى [الحديث] الثانى عشر رواهما معا بسند واحد عن الحلبي، و الكليني رواهما عنه لكن فرقهما على البابين.

و على ما فيهما يظهر وجه ذكر الحنظله و الشعير و الزعفران، فتدبر.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يأخذ إلا و صيفه حمل على الكراهه، و يمكن حمل أخبار الجواز على التوكيل فى البيع.

و قال فى القاموس: الوصيف كأمير الخادم و الخادمه.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢١

عَلَفًا إِلَى أَجَلٍ فَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهُ وَ لَيْسَ شَرْطُهُ إِلَّا الْوَرَقَ فَإِنْ قَالَ خُذْ مِنِّي بِسَعْرِ الْيَوْمِ وَرِقًا فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا شَرْطُهُ طَعَامَهُ أَوْ عَلَفَهُ فَإِنْ لَمْ

يَجِدُ شَرْطَهُ وَ أَخَذَ وَرِقًا لَا مَحَالَهَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ شَرْطَهُ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا رَأْسَ مَالِهِ لَا تَظْلُمُونَ وَ لَا تُظْلَمُونَ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ النَّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسِيلِفُ فِي الْحِنْطَةِ وَ التَّمْرِ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَيَأْتِي صَاحِبَهُ حِينَ يَحِلُّ لَهُ الَّذِي لَهُ فَيَقُولُ وَ اللَّهُ مَا عِنْدِي إِلَّا نِصْفُ الَّذِي لَكَ فَخُذْ مِنِّي إِنْ شِئْتَ بِنِصْفِ الَّذِي لَكَ حِنْطَةً وَ بِنِصْفِهِ وَرِقًا فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْوَرِقَ كَمَا أَعْطَاهُ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ وَ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَا سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ بَاعَ طَعَامًا بِدَرَاهِمٍ إِلَى أَجَلٍ فَلَمَّا بَلَغَ الْأَجَلَ تَفَاضَاهُ فَقَالَ لَيْسَ عِنْدِي دَرَاهِمٌ خُذْ مِنِّي طَعَامًا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا لَهُ دَرَاهِمُهُ يَأْخُذُ بِهَا مَا شَاءَ

قوله عليه السلام: و ليس شرطه أى: لا- يوجد شرطه. و قوله "إلا- الورق" استثناء منقطع، أو بدل من " شرطه " أى: ليس عند صاحبه إلا الورق، أو متعلق بقوله " فلم يجد صاحبه ".

قوله عليه السلام: قبل أن يأخذ شرطه أى: لم يصبر إلى أن يوجد شرطه فيأخذه، و لعله كان فى الأصل قبل أن يوجد شرطه، و تضمين آيه الربا فى الكلام للإشارة إلى عله النهى بأنه شبيه بالربا.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: مرسل كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٢

[الحديث ٢٥]

٢٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ بَعَثَهُ طَعَامًا بِتَأْخِيرٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَيَّمٍ فَلَمَّا جَاءَ الْأَجَلَ أَخَذَتْهُ بِدَرَاهِمِي فَقَالَ لَيْسَ عِنْدِي دَرَاهِمٌ وَ لَكِنِّ عِنْدِي طَعَامٌ فَاشْتَرِهِ مِنِّي فَقَالَ لَا تَشْتَرِهِ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِ.

فَلَا يَنَافِي الْخَبْرَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ مَا تَضَمَّنَ الْخَبْرَ الْأَوَّلُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الطَّعَامَ كَمَا كَانَ بَاعَهُ إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَ لَا نُقْصَانٍ وَ النَّهْيُ الَّذِي فِي الْخَبْرِ الثَّانِي يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنْ يَأْخُذُ الطَّعَامَ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ قَدْ أَعْطَاهُ أَوْ أَقَلَّ

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ كَتَبَ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَ يَسْأَلُهُ أَنِّي أَعَامِلُ قَوْمًا أَبِيعُهُمُ الدَّقِيقَ أَرْبِيحُ عَلَيْهِمْ فِي الْقَفِيزِ دِرْهَمَيْنِ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ وَ إِنَّهُمْ يَسْأَلُونِي أَنْ أُعْطِيَهُمْ عَنْ نِصْفِ الدَّقِيقِ دَرَاهِمَ فَهَلْ لِي مِنْ حِيلِهِ أَلَّا أُدْخَلَ فِي الْحَرَامِ فَكَتَبَ

و ذهب الشيخ و جماعه إلى أنه لا يجوز له أخذ الطعام أكثر مما باعه، و الأكثرون على خلافه، و هذا الخبر بعمومه حجه لهم، و حملة الشيخ على عدم الزيادة، لأخبار آخر بعضها يدل على عدم جواز الشراء مطلقا، كما سيأتي، و حملها العلامة و غيره على الكراهه جمعا، و هو حسن.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول كالصحيح.

قوله عليه السلام: لا تشتره منه حمل على الكراهه.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

و يدل على جواز أمثال تلك الحيل فى الربا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٣

إِلَيْهِ أَقْرَضَهُمُ الدَّرَاهِمَ قَرْضًا وَ أزدَدَ عَلَيْهِمْ فِي نِصْفِ الْقَفِيزِ بِقَدْرِ مَا كُنْتُ تَرْبِحُ عَلَيْهِمْ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الطَّعَامِ يُخْلَطُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَ بَعْضُهُ أَجُودٌ مِنْ بَعْضٍ قَالَ إِذَا رُئِيَ جَمِيعًا فَلَا بَأْسَ مَا لَمْ يُعْطَ الْجَيِّدُ الرَّدَى ء.

[الحديث ٢٨]

٢٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ لُونَانٍ مِنْ طَعَامٍ وَاحِدٍ وَ سَعْرُهُمَا شَتَّى وَ أَحَدُهُمَا خَيْرٌ مِنَ الْآخَرِ فَيَخْلَطُهُمَا جَمِيعًا ثُمَّ يَبِيعُهُمَا بِسَعْرِ وَاحِدٍ قَالَ لَا يَضِلُّ لُحُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ يَعْشَّ بِهِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُبَيِّنَهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: ما لم يغط قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: و إذا غطى فتحتمل الحرمه و الكراهه إذا علم بعد البيع، فيكون للمشتري الخيار، و أما إذا اشتبه و لم يعلم فلا يجوز البتة.

الحديث الثامن والعشرون: حسن.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح أو حسن، إن عطف على السند السابق.

قوله عليه السلام: و لا ينفقه غيره أى: لا يروجه. و فى النهايه: النفاق ضد الكساد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٤

عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي طَعَامًا فَيَكُونُ أَحْسَنَ لَهُ وَ أَنْفَقَ لَهُ أَنْ يَبْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَمِسَ فِيهِ الزِّيَادَةَ فَقَالَ إِنْ كَانَ بَيْعًا لَا يَصْلُحُ إِلَّا ذَلِكَ وَ لَا يُنْفِقُهُ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَمِسَ فِيهِ زِيَادَةً فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا يُعْشُّ بِهِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَصْلُحُ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ ابْتِئَاعَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا بِبَدْرَاهِمَ فَأَخَذَ نَصِيْفَهُ وَ تَرَكَ نَصِيْفَهُ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ وَ قَدِ ارْتَفَعَ الطَّعَامُ أَوْ نَقَصَ قَالَ إِنْ كَانَ يَوْمَ ابْتِئَاعِهِ سَاعَرَهُ أَنْ لَهُ كَذَا وَ كَذَا فَإِنَّمَا لَهُ سِعْرُهُ وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا أَخَذَ بَعْضًا وَ تَرَكَ بَعْضًا وَ لَمْ يُسَمِّ سِعْرًا فَإِنَّمَا لَهُ سِعْرُ يَوْمِهِ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ مَا كَانَ.

[الحديث ٣١]

٣١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

قوله عليه السلام: من غير أن يلتمس فيه زياده أى: فى الوزن، أو فى الثمن.

الحديث الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: ساعره أى: أوقع الصيغه ليوافق المشهور، و يحتمل الاستحباب على تقدير تحقق المساعره فقط. و قال الشيخ حسن رحمه الله: هذا يدل على أن المساعره تكفى فى البيع، و أنه يصح التصرف على قصد البيع قبل المساعره.

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن.

قوله: اشترى طعاما قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يمكن أن يكون المراد أنه اشترى طعام

ع فى رَجُلٍ اشْتَرَى طَعَامًا كُلَّ كُرٍّ بِشَيْءٍ مَّعْلُومٍ وَارْتَفَعَ أَوْ نَقَصَ وَقَدِ اكْتَالَ بَعْضُهُ فَأَبَى صَاحِبُ الطَّعَامِ أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ مَا بَقِيَ وَقَالَ
إِنَّمَا لَكَ مَا قَبِضْتَ - قَالَ إِنْ كَانَ يَوْمَ اشْتَرَاهُ سَاعَرَهُ عَلَى أَنَّهُ لَهُ فَلَهُ مَا بَقِيَ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا اشْتَرَاهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُ بِقَدْرِ مَا
نَقَدَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا يَعْمَلُ لَهُ بِنَاءً أَوْ غَيْرَهُ وَجَعَلَ يُعْطِيهِ طَعَامًا أَوْ قُطْنًا أَوْ
غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ تَغَيَّرَ الطَّعَامُ وَالْقُطْنُ مِنْ سِعْرِهِ الَّذِي كَانَ أَعْطَاهُ إِلَى نُقْصَانٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ يَحْسُبُ لَهُ بِسِعْرِ يَوْمٍ أَعْطَاهُ أَوْ بِسِعْرِ يَوْمٍ
حَاسِبُهُ فَوَقَّعَ يَحْسُبُ لَهُ بِسِعْرِ يَوْمٍ شَارَطَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَجَابَ أَيضًا ع فى الْمَالِ يَحِلُّ عَلَى الرَّجُلِ فَيُعْطَى بِهِ طَعَامًا عِنْدَ مَحَلِّهِ وَ لَمْ
يُقَاطِعْهُ ثُمَّ تَغَيَّرَ السَّعْرُ فَوَقَّعَ ع لَهُ بِسِعْرِ يَوْمٍ أَعْطَاهُ الطَّعَامَ

كدس، أو بيت كل كر بكذا. و اختلف الأصحاب فى صحته،

و المشهور العدم.

قوله عليه السلام: و لم يشترط ذلك أى: لم يوقع البيع على الجميع.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: بسعر يوم شارطه قال الوالد العلامة طاب مرقده: أى يوم وقع التسعير فيه أو البيع فيه، بأن يكون العقد وقع على الأجره بتومان مثلا، و أن يدفع بدله القطن على حساب من بدینار. و إن لم يقع هذا التسعير أولا، فيحتسب له بسعر يوم أعطاه، كأنه اليوم الذى شارطه لما وقع التعيين فى ذلك اليوم. و إن لم يقرر شىء أصلا، فهذا أجره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٦

[الحديث ٣٣]

٣٣ الحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْحَنَاطُ فَقَالَ أَضِلَّحَكَ اللَّهُ أبيعُ الطَّعَامَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَأَجِبْهُ وَ قَدْ تَغَيَّرَ الطَّعَامُ مِنْ سِعْرِهِ فَيَقُولُ لَيْسَ لَكَ عِنْدِي دَرَاهِمٌ قَالَ خُذْ مِنْهُ بِسِعْرِ يَوْمِهِ فَقَالَ أَفَهُمْ أَضِلَّحَكَ اللَّهُ أَنَّهُ طَعَامِي الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنِّي قَالَ لَا تَأْخُذْ مِنْهُ حَتَّى يَبِيعَهُ وَ يُعْطِيكَ قَالَ أَرَعَمَ اللَّهُ أَنْفِي رَخَّصَ لِي فَرَدَّدْتُ عَلَيْهِ فَشَدَّدَ عَلَيَّ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

المثل بأى قيمه كانت. أو قدر بتومان و لم يقدر العوض، فبإعطاء العوض و رضاه به صار ذلك اليوم يوم شرطه. و إن شرط عند دفع العوض أن يحتسب عليه بسعر يوم المحاسبه، فهو كذلك و ليس يبيعا حتى يضر الجهاله. و يمكن أن يكون مراده عليه السلام من يوم الشرط يوم الدفع، فكأنه شرط فى ذلك اليوم لما أعطى الأجره فيه.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

قوله: إنه طعامى الذى اشتراه منى كان غرضه أنه إن أخذت منه يكون ربا، لأنه طعامى، و إذا أخذت بسعر الوقت يزيد و ينقص و يحصل الربا. أو المراد أنه كيف آخذ طعامى بسعر أزيد مما أعطيته؟

فعلى التقديرين قال عليه السلام: إذا لم ترض بالطعام يجوز لك تكليفه أن يبيع الطعام و يعطيك، فيكون الحكم الثانى لبيان الإباحه. و يحتمل أن يكون الأول على الجواز و الثانى على الاستحباب، و الله يعلم.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٧

عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ النِّعَاقَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ فَقَالَ مَا لَمْ يَكُنْ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ فَلَا تَبِعُهُ حَتَّى تَكِيلَهُ

أَوْ تَزَنَهُ إِلَّا أَنْ يُؤَلِّيَهُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

وقال في الدروس: الأقرب كراهه بيع المكييل و الموزون قبل قبضه، و يتأكد في الطعام، و أكد منه إذا باعه بربح. و نقل في المبسوط الإجماع على تحريم بيع الطعام قبل قبضه. و قال الفاضل: لو قلنا بالتحريم لم يفسد البيع، و حمل الشيخ الإجاره و الكتابه على البيع قائلاً: إن الكتابه و الإجاره ضربان من البيع، و أنكره الفاضل، و أجمعوا على جواز بيع غير المكييل و الموزون، و لو انتقل إليه بغير بيع كصلح أو خلع، فلا كراهه في بيعه قبل قبضه.

قوله عليه السلام: ما لم يكن كيل أو وزن على الماضي المجهول، و يحتمل الاسم.

قوله عليه السلام: إلا أن يوليه قال الوالد العلامه قدس سره: أى يبيعه برأس المال، فحينئذ يجوز بيعه قبل الكيل و الوزن اللذان هما القبض فيهما.

قوله: الذى قام أى: بالثمن الذى قام عليه المتاع.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٨

إِذَا اشْتَرَيْتَ مَتَاعًا فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ إِلَّا أَنْ تُؤَلِّيَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ فَبِعْهُ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الرَّجُلِ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا عَدْلًا بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ وَ أَنَّ صَاحِبَهُ قَالَ لِلْمُشْتَرِي ابْتِغِ مِنِّي هَذَا الْعَدْلَ الْآخَرَ بِغَيْرِ كَيْلٍ فَإِنْ فِيهِ مِثْلَ مَا فِي الْآخَرَ الَّذِي ابْتِغَيْتَ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِكَيْلٍ وَ قَالَ وَ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ سَمَّيْتُ فِيهِ كَيْلًا فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ مُجَازَفَةً هَذَا مِمَّا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ وَ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبَانَ جَمِيعًا عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَبْتَاعُ الطَّعَامَ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الظاهر أن البائع يقول بالتخمين، فلا ينافى ما ورد من جواز الاعتماد على قول البائع، و يمكن حمله على الكراهة.

قوله عليه السلام: سميت فيه كيلا أى: عند البيع، أو فى العرف مطلقا، أو إذا لم يعلم حاله فى عهد النبى صلى الله عليه و آله كما هو المشهور. و على الأول المراد به المجازفة عند القبض، و المراد بالطعام جميع ما يؤكل.

قوله عليه السلام: هذا مما يكره أى: يحرم، أو لا يصح على المشهور.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٢٩

يَكْتَالَهُ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ ذَلِكَ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مِثْلَ ذَلِكَ وَ قَالَ لَا تَبِعْهُ حَتَّى تَكِيلَهُ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ قَالَ لَا بَأْسَ وَ يُوَكَّلُ الرَّجُلُ الْمُشْتَرِيَ مِنْهُ بِكَيْلِهِ وَ قَبْضِهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الطَّعَامَ أَوْ الثَّمَرَ وَ قَدْ كَانَ اشْتَرَاهَا وَ لَمْ يَقْبِضْهَا قَالَ لَا حَتَّى يَقْبِضَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ قَوْمٌ يُشَارِكُهُمْ فَيُخْرِجُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ نَصِيْبِهِ مِنْ شَرِكْتِهِ بِرِنَحٍ أَوْ يُؤَلِّيَهُ بَعْضُهُمْ فَلَا بَأْسَ

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و يوكل الرجل أى: يوكله لتأخير المبيع من البائع و كاله عنه، ثم يبيعه و كاله عنه من نفسه.

ثم إنه يحتمل أن يكون هذا كلام الإمام عليه السلام، فقوله "قال: لا بأس" تأكيد، أو كلام الراوى فيكون سؤالا آخر.

قوله عليه السلام: إلا أن يكون إما بيع إذا كان بغير الجنس و كانت الحصه معلومه، أو على وجه الصلح

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٠

[الحديث ٤١]

٤١ وَ سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ أَوْ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ قَالَ إِذَا رَبِحَ لَمْ يَصِلْ حَتَّى يَقْبِضَ وَإِنْ كَانَ يُؤَلِّيه فَلَا بَأْسَ وَ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ أَوْ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ قَالَ إِذَا لَمْ يَرِبِحْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلَا بَأْسَ فَإِنْ رِبِحَ فَلَا يَصْلُحُ حَتَّى يَقْبِضَهُ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ اشْتَرَى طَعَامًا ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَكِيلَهُ قَالَ لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَبِيعَ كَيْلًا أَوْ وَزْنَ قَبْلَ أَنْ يَكِيلَهُ أَوْ يَزِنَهُ إِلَّا أَنْ يُؤَلِّيه كَمَا اشْتَرَاهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَلِّيه كَمَا اشْتَرَاهُ إِذَا لَمْ يَرِبِحْ فِيهِ أَوْ يَضَعُ وَ مَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ عِنْدَهُ لَيْسَ بِكَيْلٍ وَ لَا وَزْنٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ مَنْ اخْتَكَّرَ طَعَامًا أَوْ عَلَفًا أَوْ ابْتَاعَهُ بِغَيْرِ حُكْرِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَ يَكْتَالَهُ

فيكون الاستثناء منقطعاً.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

و السؤال الثانى للتوضيح، و يمكن أن يكونا فى مجلسين.

الحديث الثانى و الأربعون: ضعيف.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: من احتكر لعل المراد الاحتكار عند البائع. و قوله عليه السلام " و يكتاله " عطف تفسير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣١

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَفَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ كُرٌّ مِنْ طَعَامٍ فَاشْتَرَى كُرًّا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ فَقَالَ لِلرَّجُلِ انْطَلِقْ فَاسْتَوْفِ كُرَّكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَنْهُ عَنِ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ اشْتَرَيْتَنَا طَعَامًا فَرَعَمَ صَاحِبُهُ أَنَّهُ كَالَهُ فَصَدَّقْنَا وَ أَخَذْنَا بِكَيْلِهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ فَقُلْتُ أَيْ جُوزُ أَنْ أَيْبَعَهُ كَمَا اشْتَرَيْتُهُ بِغَيْرِ كَيْلٍ قَالَ لَا أَمَّا أَنْتَ فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَكَيْلَهُ

الحديث الرابع والأربعون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: لا بأس به لأن هذا ليس ببيع بل حوالة. لكن قال الشهيد رحمه الله في الدروس: ولو أحال غريمه المسلم إليه على غريمه المستلم منه، فهو كالبيع قبل القبض. انتهى.

و كذا ذكره الشيخ وجماعه. و يدل على قولهم خبر ابن مسكان الآتي، لكن ليس في الخبر أن الذي عليه هو من جهة السلم فيحمل على غيره.

و قال في الشرائع: و لو كان المالان قرضا، أو المحال به قرضا، صح ذلك قطعا.

الحديث الخامس والأربعون: مجهول.

و يدل على جواز الاعتماد على البائع في الكيل و الوزن، و عدمه إذا أراد المشتري بيعه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٢

[الحديث ٤٦]

٤٦ الْحَسَنُ بْنُ مَعْجُوبٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الطَّعَامِ وَ مَا يُكَالُ وَ يُوزَنُ هَلْ يَصْلُحُ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ كَيْلٍ وَ لَمَّا وَزَنَ فَقَالَ أَمَّا أَنْ تَأْتِيَ رَجُلًا فِي طَعَامٍ قَدِ اكْتَيْلَ أَوْ وَزِنَ تَشْتَرِي مِنْهُ مُرَابِحَةً فَلَمَّا بَيَّاسَ إِنْ اشْتَرَيْتَهُ وَ لَمْ تَكَيْلَهُ أَوْ تَرِنَهُ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ قَدْ أَخَذَهُ بِكَيْلٍ أَوْ وَزَنَ فَقُلْتُ لَهُ عِنْدَ الْبَيْعِ إِنِّي أُرْبِحُكَ فِيهِ كَذَا وَ كَذَا وَ قَدْ رَضِيتُ بِكَيْلِكَ وَ وَزَنِكَ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْعَطَّارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ اشْتَرَيْتَ الطَّعَامَ فَأَضَعُ فِي أَوَّلِهِ وَ أَرْبِئُ فِي آخِرِهِ فَاسْأَلُ صَاحِبِي أَنْ يَحْطُ عَنِّي فِي كُلِّ كُرٍّ كَذَا وَ كَذَا فَقَالَ هَذَا لَا خَيْرَ فِيهِ وَ لَكِنْ يَحْطُ عَنْكَ جُمْلَهُ قُلْتُ فَإِنْ حَطَّ

عَنِّي أَكْثَرَ مِمَّا وَضَعْتُ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ فَأَخْرَجَ الْكَرَّ وَالْكَرِينَ فَيَقُولُ الرَّجُلُ أُعْطِيهِ بِكَئِيلِكَ قَالَ إِذَا اتُّمِّنَكَ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مِسْكَانَ عَنْ

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

الحديث السابع و الأربعون: مجهول.

و يدل على جواز الاستحطاط بعد الصفقه مع الخسران إذا حط عن الثمن جمله، و كراهته مع التفريق على الأكرار، إما لكون بعض الأكرار لا وضيعه فيها أو لغير ذلك لا نعلمه.

قوله: أعطيه أى ما بقى بعد إخراج الكر و الكرين، أو الكر و الكرين إذا كالمها بعد البيع.

الحديث الثامن و الأربعون: موثق على الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٣

إِسْحَاقُ الْمِدَائِنِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَوْمِ يَدْخُلُونَ السَّفِينَةَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ فَيَسْتَلْمُونَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ فَيَسْأَلُونَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مَا يُرِيدُونَ مِنَ الطَّعَامِ فَيَكُونُ صَاحِبُ الطَّعَامِ هُوَ الَّذِي يَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ وَيَقْبِضُ الثَّمَنَ قَالَ لَا بَأْسَ مَا أَرَاهُمْ إِلَّا قَدْ شَرِكُوهُ قُلْتُ إِنْ جَاءَ صَاحِبُ الطَّعَامِ يَدْعُو كَيْالًا فَيَكِيلُهُ لَنَا وَ لَنَا آخَرَ فَيَعِيرُهُ فَيَزِيدُ وَ يَنْقُصُ قَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ كَثِيرٌ غَلَطَ

و الظاهر أن المراد بـ "إسحاق المدائنى" هو الساباطى، لأن الساباط قرية من قرى المدائن.

قوله: فيتسلمونها فى بعض النسخ "فيسلمونها" و فى بعضها "يتسلمونها" و فى الكافى "فيتساومون بها" و

فى الفقيه "فلساومون منه" و نسخ الكتاب تصحيف.

و الحاصل: أنهم دخلوا جميعا السفينه و طلبوا من صاحب الطعام البيع، و تكلموا فى القيمه، ثم يشتريها رجل منهم أصاله و وكاله، أو يشتري جميعها لنفسه. و عبارات الخبر بعضها يدل على الوكاله، و بعضها على الأصاله. و الجواب على الأول أنهم شركاؤه، لتوكيلهم إياه فى البيع، و على الثانى أنهم بعد البيع شركاؤه، كذا أفاد الوالد العلامه برد الله مضجعه.

قوله: و لنا آخر فيعييره من العيار، و فى الكافى و الفقيه: و لنا أجراء فيعتبرونه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٤

[الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمَكَارِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَشْتَرِي الطَّعَامَ فَأَكْتَالُهُ وَ مَعِيَ مَنْ قَدْ شَهِدَ الْكَيْلَ وَ إِنَّمَا أَكِيلُهُ لِنَفْسِي فَيَقُولُ بَعْنِيهِ فَأَبِيْعُهُ إِيَّاهُ بِذَلِكَ الْكَيْلِ الَّذِي أَكْتَلْتُهُ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ اشْتَرَى طَعَامَ قَرْبِيهِ بَعْنِيهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنْ خَرَجَ فَهُوَ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ.

[الحديث ٥١]

٥١ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ خَالِدِ

الحديث التاسع و الأربعون: ضعيف.

الحديث الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن خرج فهو له أى: للمشتري "و إن لم يخرج كان دينا عليه" أى على البائع إن لم ينسخ.

و قال الوالد العلامه قدس الله روحه: ذهب بعضهم إلى بطلان البيع، و بعضهم إلى بطلان الشرط، لأنه يمكن أن لا يحصل، و التفصيل أوجه، بأنه إذا كان حنطه ناحيه أو بلد أو قرية عظيمه كان الغالب فيها الحصول فصحيح و إلا- فلا، و به يجمع بين الأخبار.

الحديث الحادى و الخمسون: مجهول أو صحيح.

إذ فى ترجمه يحيى بن الحجاج كلام يدل على توثيق أخيه خالد على احتمال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٥

بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي طَعَامَ قَرِيْبِهِ بِعَيْنَيْهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ لَهُ قَرِيْبَهُ بِعَيْنَيْهَا أَعْطَاهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ.

[الحدِيث ٥٢]

٥٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ ابْنِ حَجَّاجِ الْكَرْخِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَشْتَرِي الطَّعَامَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَيَطْلُبُهُ التُّجَّارُ بَعْدَ مَا اشْتَرَيْتَهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ قَالَ لَمَّا يَاْسَ أَنْ تَبِيعَ إِلَى أَجَلٍ كَمَا اشْتَرَيْتَ وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَ قُلْتُ فَإِذَا قَبِضْتُهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَلِي أَنْ أَدْفَعَهُ بِكَيْلِهِ قَالَ لَا يَاْسَ

قوله: يشتري طعام قريه كذا فى نسخ الكافى و هذا الكتاب، و لعله سقط منه شىء، أو فيه حذف و تقدير، أو " يشتري " من كلام الإمام عليه السلام، أى: له أن يشتري. و يدل على جواز تعيين القريه، و حمل فى المشهور على ما إذا شرط كونه من ناحيه، أو قريه عظيمه يبعد غالبا عدم حصول هذا القدر

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى إذا عين القريبه، فعليه أن يعطيه منها، وإن لم يعين أعطاه من حيث شاء، ولو كان من غير ملكه و غير قريته. و لا يقال: إن الإطلاق ينصرف إلى قريته.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول أو صحيح كالسابق.

و يدل على عدم جواز الحواله قبل القبض، فإما أن يحمل الخبر السابق على غير السلم، أو هذا الخبر على الكراهه.

وقال المحقق فى الشرائع: لو كان له على غيره طعام من سلم و عليه مثل ذلك،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٦

بِذَلِكَ إِذَا رَضُوا وَقَالَ كُلُّ طَعَامٍ اشْتَرَيْتَهُ فِي بَيْدِرٍ أَوْ طَسُوجٍ فَأَتَى اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ وَمَنْ اشْتَرَى مِنْ طَعَامٍ مَوْصُوفٍ وَ لَمْ يُسَمِّ فِيهِ قَوْيَهُ وَ لَا مَوْضِعاً فَعَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ

فأمر غريمه أن يكتال لنفسه من الآخر، فعلى ما قلنا يكره، و على ما قالوه يحرم، لأنه قبضه عوضا عما له قبل أن يقبضه صاحبه. انتهى.

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: قد عرفت أن المنع أو الكراهه مشروطه بانتقاله بالبيع و نقله به، و ما ذكر فى هذا الفرض و إن كان بيعا- لأن السلم فرد من أفراده- إلا أن الواقع من المستلم إما حواله أو وكاله، و كلاهما ليس ببيع، إلا أن الشيخ ذكر هذا الحكم فى المبسوط و الخلاف و تبعه جماعه، و فى ما ذكره المصنف رحمه الله من البناء على القولين نظر. انتهى.

و الطسوج كسفود الناحيه.

قوله عليه السلام: فأتى الله عليه أى: هلكه. و يمكن حمل طعام البيدر و الطسوج على المعين و على السلم، و الأخير أظهر، فيدل على جواز

ذلك، كان يشتري عشره أكرار من بيدر أو من طعام ناحيه.

و يدل على أنه إذا تلف البيدر، أو طعام الناحيه ليس له أن يكلفه بأن يعطيه من غيره، بل يفسخ و يأخذ رأس ماله. و يمكن حمله على أن للمشتري حينئذ الخيار فى الفسخ و الصبر، لا سيما فى الأخير. و قد مر الكلام فيه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٧

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْ عَنِّ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْعَطَّارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَشْتَرِي طَعَامًا فَيَتَغَيَّرُ سِعْرُهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ قَالَ إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ تَفِيَّ لَهُ كَمَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ أَخَذْتَهُ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ فَقُلْتُ إِنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ السُّنْفِ ثُمَّ نَكِيلُهُ فَيَزِيدُ قَالَ فَقَالَ لِي وَرُبَّمَا نَقَصَ عَلَيْكُمْ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَإِذَا نَقَصَ يَرُدُّونَ عَلَيْكُمْ قُلْتُ لَا قَالَ لَا بَأْسَ

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: إنى لا- حب قال الوالد العلامة روح الله روحه: الظاهر أنه وقع معاطاه، و يمكنه أن لا يأخذه و يكون الأخذ مستحبا، و مع الضيعة يجب أخذه إلا مع الرضا، مع أن الواجب أيضا محبوب.

الحديث الرابع و الخمسون: حسن.

قوله عليه السلام: يردون عليكم لعل هذا السؤال لاستعلام أن هذه الزيادة هل مما تتفاوت بها المكاييل و يتسامح به أم لا؟

قال فى الدروس: لو ظهر فى المبيع أو الثمن زياده تتفاوت بها المكاييل و الموازين، فهى مباحه، و إلا فهى أمانه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٨

[الحديث ٥٥]

٥٥ عَنْ عَنِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ فُضُولِ الْكَيْلِ وَ الْمَوَازِينِ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَعْدِيًّا فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَانٍ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ مُعَمَّرُ الزِّيَّاتِ إِنَّا نَشْتَرِي الزَّيْتِ بِأَرْقَاقِهِ فَيُحْتَسَبُ لَنَا نَقْصَانٌ مِنْهُ لِمَكَانِ الْأَرْقَاقِ فَقَالَ إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَ يَنْقُصُ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ يَزِيدُ وَ لَا يَنْقُصُ فَلَا تَقْرَبُهُ

الحديث الخامس و الخمسون: مجهول كالصحيح.

قوله عليه السلام: إذا لم يكن تعديا فلا بأس في بعض النسخ " إذا لم يكن نقد " إذ في النقد يحصل الزيادة إذا كانا متجانسين، و الظاهر ما في الأصل.

الحديث السادس و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: و إن كان يزيد و لا- ينقص فلا- تقربه أى: إذا لم يعلم البائع، فإذا علم و رضى فلا بأس، و يمكن التعميم مع حمله على الاستحباب.

و قال المحقق في الشرائع: يجوز أن ينذر للظروف ما يحتمل الزيادة و النقصه و لا يجوز وضع ما يزيد إلا بالمرأه، و يجوز بيعه مع الظرف من غير وضع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٣٩

[الحديث ٥٧]

٥٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا يَصِلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَبِيعَ بِصَاعٍ غَيْرِ صَاعِ الْمِصْرِ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَبِيعَ بِصَاعٍ سِوَى صَاعِ الْمِصْرِ فَإِنَّ الرَّجُلَ يَسْتَأْجِرُ الْحَمَالَ فَيَكِيلُ لَهُ بِمُدِّ بَيْنَهُ لَعَلَّهُ يَكُونُ أَصْغَرَ مِنْ مُدِّ السُّوقِ وَ لَوْ قَالَ هَذَا أَصْغَرَ مِنْ مُدِّ السُّوقِ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ وَ لَكِنَّهُ يُحْمَلُ ذَلِكَ وَ يَجْعَلُهُ فِي أَمَانَتِهِ

الحديث السابع و الخمسون: حسن.

قوله عليه السلام: بصاع غير صاع المصر أى: بصاع مخصوص غير الصاع المعمول، إذ لعله لا يوجد عند الأجل.

و لو كان صاعا معروفا غير صاع البلد، فيمكن القول بالكراهه فيه أيضا، كما هو ظاهر الكليني رحمه الله.

الحديث الثامن و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: فإن الرجل أى: المشتري " يستأجر الحمال " و فى بعض نسخ الكافى " الكيال "" فيكيل " أى: البائع له.

قوله: لم يأخذ به أى: المشتري. و ضمير الفاعل فى " يحمله " إما راجع إلى البائع، أو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٠

وَ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا مُدًّا وَاحِدًا وَ الْأَمْنَانُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع اشْتَرَى رَجُلٌ تَيْنَ بَيْدَرٍ كُلَّ كُرٍّ بِشَىءٍ مَعْلُومٍ فَيَقْبِضُ التَّيْنَ وَ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَكْتَالَ الطَّعَامَ قَالَ لَا بَأْسَ

إلى المشتري.

و الحاصل بيان إحدى المفاسد للبيع بغير مد البلد و صاعه، بأن المشتري قد يستأجر حمالا ليحمل الطعام إليه، فإما أن يوكله فى القبض أو يقبض و يسلمه إلى الحمال و يجعله فى ضمانه، فيطلب المشتري منه بصاع البلد و قد أخذه بصاع أصغر، و لا ينافى هذا تحقق فساد آخر هو جهل المشتري بالمبيع. إلا أن يقال:

تكفى المشاهده.

و هو بعيد.

وقال في القاموس: المنا والمناه كيل أو ميزان، و يثنى منوان و منيان، و الجمع أمناء و أمن.

الحديث التاسع و الخمسون: حسن.

قوله عليه السلام: لا بأس لعل وجه الصحه فى ذلك أن التبن غير مكيل و لا موزون، فيحمل على ما إذا شاهده و بيع غير المكيل و الموزون قبل القبض جائز، و أنه غير طعام على القول بالاختصاص بالطعام، مع أنه مقبوض لكن لم يعلم قيمته بعد.

ثم قوله "كل كر" يحتمل أن يكون المراد الكر من التبن أو الطعام، و الظاهر الثانى لقوله "قبل أن يكتال الطعام" فيحصل جهاله فى المبيع، لكن يؤول إلى المعلوميه، و ذهب الشيخ إلى جوازه، و المشهور عدم الجواز، و فيه كلام آخر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤١

[الحديث ٦٠]

٦٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّ صُلْحٍ أَنْ يُسَلِّمَ فِي الطَّعَامِ عِنْدَ رَجُلٍ لَيْسَ عِنْدَهُ طَعَامٌ وَلَا حَيَوَانٌ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْأَجْلُ اشْتَرَاهُ فَأَوْفَاهُ قَالَ إِذَا ضَمِنْتَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَلَا بَأْسَ قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَوْفَانِي بَعْضًا وَ أَخَّرَ بَعْضًا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٦١]

٦١ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَيْلِمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ فِي وَصِيفِ أَسْنَانٍ مَعْلُومَةٍ

وقال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: لا بأس أن يشتري الإنسان تبن البيدر لكل كر من الطعام منه تبنه بشىء معلوم، و إن لم يكلل الطعام بعد، و تبعه ابن حمزه. و قال ابن إدريس: لا يجوز ذلك، لأنه مجهول وقت العقد، فصار كالصبره، و المعتمد الأول، لنا: إنه مشاهد فصح بيعه لانتفاء الغرر و للروايه، و الجهاله ممنوعه، إذ من عاده الزراعه قد يعلم مقدار ما يخرج من الكر غالباً.

الحديث الستون: صحيح.

قوله: و لا حيوان لعله زيد من الرواه، أو إذا كان السلم فى الحيوان، و إن لم يذكره أولاً.

قوله: إن أوفانى بعضاً بأن يجمع بين بيع و سلف، أو بعد تحقق السلف يعجل بعضه تبرعاً.

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٢

وَ لَوْنٍ مَّعْلُومٍ ثُمَّ يُعْطَى فَوْقَ شَرْطِهِ فَقَالَ إِذَا كَانَ عَلَى طَيْبِهِ نَفْسٍ مِنْكَ وَ مِنْهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا بَيَّأَسَ بِالسَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ إِذَا سَمَّيْتَ الَّذِي تُسَلِّمُ فِيهِ فَوَصَفْتَهُ فَإِنْ وَفَّيْتَهُ وَ إِلَّا فَأَنْتَ أَحَقُّ بِدِرَاهِمِكَ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَمَّا بَيَّأَسَ بِالسَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ وَ الْمَتَاعِ إِذَا وَصَفْتَ الطُّولَ وَ الْعَرْضَ وَ فِي الْحَيَوَانِ إِذَا وَصَفْتَ أَسْنَانَهَا

قوله: فى وصيف أسنان معلومه فى بعض النسخ " فى وصف أسنان معلوم " و فى الكافى " فى وصفاء أسنان معلومه " .

الحديث الثانى و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: أحق بدراهمك أى: الثمن لا قيمه، و لذا قال عليه السلام: بدراهمك.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا وصفت أى: فى المتاع، و كان فى الكلام سقطا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٣

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرَّارَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّلَامِ وَ هُوَ السَّلْفُ فِي الْحَرِيرِ وَ الْمَتَاعِ الَّذِي يُصَيِّعُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ إِذَا وَصَفْتَهُ إِلَى أَجَلٍ وَ عَنِ السَّلْفِ فِي الطَّعَامِ كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ

أَسْلَمَ فِي أَسْنَانٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ شَيْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرَّقِيقِ فَأَعْطَاهُ دُونَ شَرْطِهِ أَوْ فَوْقَهُ بِطَيْبِهِ أَنْفُسٍ مِنْهُمْ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّلْمِ فِي الْحَيَوَانِ وَفِي الطَّعَامِ وَ يُؤْخَذَ الرَّهْنُ فَقَالَ نَعَمْ اسْتَوْثِقَ مِنْ مَالِكَ مَا اسْتَطَعْتَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّهْنِ وَ الْكَفِيلِ فِي بَيْعِ النَّسِيئَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّهْنِ يَرْتَهُنُهُ

و في الفقيه: لا بأس بالسلم في المتاع إذا وصفت. و هو الظاهر.

الحديث الرابع و الستون: موثق.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

و عليه عمل الأصحاب.

الحديث السابع و الستون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٤

الرَّجُلُ فِي سَلْفِهِ إِذَا أَسْلَفَ فِي طَعَامٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ فِي حَيَوَانٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ تَسْتَوْثِقَ مِنْ مَالِكَ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الْآخِرِ مِائَةٌ كُرٍّ تَمْرًا وَ لَهُ نَخْلٌ فَيَأْتِيهِ فَيَقُولُ نَخَلِكُ بِيَا عَلِيَّكَ فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الْآخِرِ أَحْمَالُ رُطْبٍ أَوْ تَمْرٍ فَيَبِيعُهُ إِلَيْهِ فَيَقْتَضِيهِ ثُمَّ يَعْجِزُ الَّذِي لَهُ فَيَبِيعُهُ إِلَيْهِ بَدَنَانِيرٍ فَيَقُولُ اشْتَرِ بِهِدِهِ وَ اسْتَوْفِ بَقِيَّةَ الَّذِي لَكَ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا اتَّمَمْتَهُ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ عَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ قَالَ قُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمٌ مِنْ تَمَنِ عَنَّمِ اشْتَرَاهَا مِنْهُ فَأَتَى الطَّالِبُ يَتَفَاضَاهُ فَقَالَ الْمَطْلُوبُ أبيعُكَ هَذِهِ الْغَنَمَ بِدَرَاهِمِكَ الَّذِي لَكَ عِنْدِي فَرَضِي قَالَ

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

قوله: فكأنه كرهه كان العله فيه أنه يشبه الربا، و الظاهر أنه على الكراهه، كما هو ظاهر اللفظ، لأنه إذا رضى عند الاستيفاء بالأقل و الأكثر كان جائزا، مع أن التمر على الشجره ليس بمكيل و لا موزون.

قوله عليه السلام: لا بأس إذا ائتمنه أى: لا بأس للمشتري إذا علم أن البائع لا يتهمه.

و فى بعض النسخ " إذا ائتمنته " أى: إذا كنت أنت البائع.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٥

لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث السبعون: صحيح.

و حمل فى المشهور على الكراهه، و جمله القول فيه: أنه لا يجوز إسلاف الأَعواض فى الأَعواض إذا كانت من جنس واحد مكيلين و موزونين، و نقل عليه الإجماع.

و قال المحقق فى الشرائع: يجوز إسلاف الأَعواض فى الأَعواض إذا اختلفت و فى الأثمان، و إسلاف الأثمان فى الأَعواض، و لا يجوز إسلاف الأثمان فى الأثمان و لو اختلفتا. انتهى.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: نبه بالأول على خلاف ابن الجنيد رحمه الله، حيث منع من عوض فى عوض إذا كانا مكيلين أو موزونين أو معدودين كالسمن فى الزيت. و ثانيا على خلاف ابن أبى عقيل، حيث منع من إسلاف غير النقدين، و هما نادران. و أما الثالث و هو إسلاف الأثمان فى الأَعواض، فموضع وفاق،

كما أن المنع من الرابع موضع وفاق. انتهى.

و الأحوط ترك إسلاف خصوص السمن فى الزيت و بالعكس، لورود الروايه بهما، و عمل بعض القدماء. و هو الظاهر من الكلىنى.

و قال فى الدروس: منع فى النهايه من بيع السمن بالزيت متفاضلا نسيئه، تعويلا على روايات قاصره الدلاله ظاهره فى الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٦

عَنْ رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا زَيْتًا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ سَمْنًا قَالَ لَا يَصْلُحُ.

[الحديث ٧١]

٧١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَأْتِي الرَّجُلَ فَيَقُولُ لَهُ انْقُذْ عَنِّي فِي السَّلْعَةِ فَيَمُوتُ أَوْ يُصِيبُهَا شَيْءٌ قَالَ لَهُ الرَّبِيعُ وَ عَلَيْهِ الْوَضِيعَةُ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَاضٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

و الظاهر فى قوله " عن ابن أبى عمير " الواو بدل " عن " ، لأن محمد بن الحسين راويهما، و روايه صفوان عن ابن أبى عمير غير معهود.

قوله: انقذ عنى أى: أعط بعض الثمن نيابه عنى لا كون لك شريكا فى السلعه.

قوله: فتموت أى: إذا كانت السلعه دابه أو عبدا.

قوله عليه السلام: له الربح قال الوالد العلامه نور مرقدہ: يدل على تحقق الشركه بدفع الثمن بدلا عن شريكه، و يكون له الربح و عليه النقص بنسبه الشركه.

الحديث الثانى و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٧

يَشْتَرِي الدَّابَّةَ لَيْسَ عِنْدَهُ نَقْدُهَا فَأَتَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ يَا فُلَانُ انْقُذْ عَنِّي ثَمَنَ هَذِهِ الدَّابَّةِ وَالرَّيْحُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَتَقَدَّ عَنْهُ فَتَقَدَّتِ الدَّابَّةُ قَالَ ثَمَنُهَا عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رِيحٌ فِيهَا لَكَانَ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٧٣]

٧٣ عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَنِي إِيَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَدَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ إِسْلَافُ السَّمَنِ بِالزَّيْتِ وَ لَا الزَّيْتِ بِالسَّمَنِ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى قَالَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمٌ فَعَرَضَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِهَا طَعَامًا إِلَى أَحِلٍّ فَأَمَرَ إِسْمَاعِيلُ مَنْ سَأَلَهُ فَقَالَ لِمَا يَا سَ بَعْدَكَ قَالَ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُ فَلَانًا فَسَأَلَكُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَا بَأْسَ فَقَالَ مَا يَقُولُ فِيهَا مِنْ عِنْدِكُمْ

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

الحديث الرابع و السبعون: ضعيف.

و المشهور بل المجمع عليه اشتراط قبض الرأس المال قبل التفرق في بيع السلم، و ظاهر ابن الجنيد جواز تأخير القبض ثلاثة أيام. و لو جعل الثمن ديناً له في ذمه البائع، فالمشهور عدم الجواز، لأنه بيع بدين. و ذهب جماعه إلى الجواز مع الكراهه.

و اختلف المانعون فيما إذا لم يعينه من الدين، تم تقاصاً في المجلس مع اتفاق الوصف، أو تحاسباً مع الاختلاف، و قيل هنا أيضاً بالطلاق. و يظهر من هذا الخبر الجواز، و إن ما ورد من النهي محمول على التقيه، و يمكن حمل الخبر على ما إذا تحاسباً بعد العقد، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٨

قُلْتُ يَقُولُونَ فَاسِدٌ قَالَ لَا تَفْعَلْهُ فَإِنِّي أَوْهَمْتُ.

[الحديث ٧٥]

٧٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي الْفَاكِهَةِ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ مِائَةَ

مَنْ صُفِرًا وَ لَيْسَ عِنْدَ الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنْهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا أَوْفَاهُ دُونَ الَّذِي اشْتَرَطَ لَهُ.

[الحديث ٧٧]

٧٧ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَى أَجَلٍ وَ ضَمِنَ الْبَيْعَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

قوله عليه السلام: فإني أوهمت أي: التقيه، أو أوهمت الحكم، فيكون قوله عليه السلام هذا تقيه.

الحديث الخامس و السبعون: موثق.

الحديث السادس و السبعون: ضعيف.

قوله: و ليس عند الرجل الظاهر أن المراد عند الأجل.

قوله عليه السلام: دون الذي أي: عند الأجل الذي اشترط له.

الحديث السابع و السبعون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٤٩

[الحديث ٧٨]

٧٨ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِينِي يُرِيدُ مِنِّي طَعَامًا وَ يَبْعًا وَ لَيْسَ عِنْدِي أَيْضًا لِي أَنْ أَبِيعَهُ إِيَّاهُ وَ أَقْطَعُ سِعْرَهُ ثُمَّ أَشْتَرِيَهُ مِنْ مَكَانٍ آخَرَ وَ أَدْفَعُ إِلَيْهِ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا قُطِعَ سِعْرُهُ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ تَمْرٌ أَوْ حِنْطَةٌ أَوْ شَعِيرٌ أَوْ قُطْنٌ فَلَمَّا تَقَاضَاهُ قَالَ خُذْ بِمَا لَكَ عِنْدِي دَرَاهِمٌ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فَكَتَبَ ع يَجُوزُ ذَلِكَ عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[الحديث ٨٠]

٨٠ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ ع وَ هُبِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ مَا يُوزَنُ فِيمَا يُكَالُ وَ مَا يُكَالُ فِيمَا يُوزَنُ

الحديث الثامن و السبعون: موثق.

قوله: أ يصلح لى أن أبيعهُ يمكن أن يكون المراد أنه يبيعه فى الذمه حالات ثم يشتري من مكان آخر بالوصف، فيعطيه عما فى ذمته، و أن يكون المراد بالبيع المساومه و مقاطعه السعر ثم بعد الشراء يوقع البيع، و الأول الأظهر، فالمراد بقوله عليه السلام " قطع سعره " تحقق شرائط البيع و انعقاده.

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف على المشهور.

و على بن محمد هو القاسانى على الظاهر.

الحديث الثمانون: ضعيف.

و ذهب بعض الأصحاب إلى أنه يجوز بيع المكيل بالموزون فى الربوى إذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٠

[الحديث ٨١]

٨١ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ السَّلْفِ فِي اللَّحْمِ قَالَ لَا تَقْرَبْنَهُ فَإِنَّهُ يُعْطِيكَ مَرَّةً السَّمِينِ وَ مَرَّةً التَّائِي وَ مَرَّةً الْمَهْزُولَ اشْتَرِهِ مُعَايِنَةً يَدًا بِيَدٍ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّلْفِ فِي رَوَايَا الْمَاءِ فَقَالَ لَا تَبِعْهَا فَإِنَّهُ يُعْطِيكَ مَرَّةً نَاقِصَةً وَ مَرَّةً كَامِلَةً وَ لَكِنْ اشْتَرِهِ مُعَايِنَةً وَ هُوَ أَسْلَمٌ لَكَ وَ لَهُ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ غِيَاثِ

وزنا كالدقيق بالحنطة لا إذا كيلا، و عموم الخبر يدفع مذهب ابن الجنيد رحمه الله فى السمن و الزيت.

و قال فى الدروس: و لو أسلم فى المكيل وزنا أو بالعكس، فالوجه الصحة، لروايه وهب عن الصادق عليه السلام. انتهى.

و لا يخفى عدم دلالة الخبر عليه.

الحديث الحادى و الثمانون: ضعيف.

و ذكر عدم الأكثر عدم جواز السلف فى اللحم بلا خلاف.

التاوى: الهالك، و هو مبالغه فى المهزول.

قوله عليه السلام: لا تبعها المشهور عدم جواز السلم فيها، و يمكن الحمل على الاستحباب فيهما بقريته آخر الخبر.

الحديث الثانی و الثمانون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥١

بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَرِهَ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ عَنْهُ عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ كَتَبَ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ ع يَسْأَلُهُ أَنَّى أَعَامِلُ قَوْمًا أَيَبِعُهُمُ الدَّقِيقَ أَرَبِيعَ عَلَيْهِمْ فِي الْقَفِيزِ دَرَاهِمَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونِي أَنَّ أُعْطِيَهُمْ عَنْ نِصْفِ الدَّقِيقِ دَرَاهِمَ فَهَلْ لِي مِنْ حَيْلِهِ لَأُذْخَلَ فِي الْحَرَامِ فَكَتَبَ ع إِلَيْهِ

قوله عليه السلام: كره اللحم بالحيوان المراد بالكراهه أما معناها الظاهر، و المراد بالحيوان غير المذبوح، لأنه غير مكيل و لا موزون، فلا ربا فيه، أو المراد بها الحرمه، و بالحيوان المذبوح من غير وزن.

قال فى المسالك: المشهور بين الأصحاب عدم جواز بيع اللحم بحيوان من جنسه، كلحم الغنم بالشاه، و يجوز بغير جنسه، و خالف فيه ابن إدريس فحكم بالجواز، لأن الحيوان غير مقدر بأحد الأمرين، و هو قوى مع كونه حيا، و إلا فالمنع أقوى، و الظاهر أنه موضع

النزاع. انتهى.

و في كون هذا موضع النزاع نظر، و كون المنع في المذبوح إذا بيع باللحم من غير وزن مسلم، لعدم جواز بيع اللحم من غير وزن، فأما مع الوزن مع كون اللحم الخارج أكثر فممنوع، إذ الزائد من اللحم يكون في مقابله سائر الأجزاء.

الحديث الثالث و الثمانون: ضعيف.

و قد مر بعينه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٢

أَقْرَضَهُمُ الدَّرَاهِمَ قَرْضًا وَ اَزْدَدُ عَلَيْهِمْ فِي نِصْفِ القَفِيزِ بِقَدْرِ مَا كُنْتَ تَزِيحُ عَلَيْهِمْ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ الحسن بن محبوب عن إبراهيم الكرخي قال قلت لأبي عبد الله ع ما تقول في رجل اشترى من رجل أصواف مائة نعهه و ما في بطونها من حمل بكذا و كذا فقال لا بأس بذلك إن لم يكن في بطونها حمل كان رأس ماله في الصوف.

[الحديث ٨٥]

٨٥ أحمد بن محمد بن علي بن الحکم عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال سألت عن الرجل يدفع إلى الطحان الطعام

الحديث الرابع و الثمانون: مجهول.

و قال المحقق في الشرائع: و كذا لا يجوز بيع الجلود و الأصواف و الأوبار و الشعر على الأنعام، و إن ضم إليه غيره، و كذا ما في بطونها، و كذا إذا ضمهما.

انتهى.

و قال الشهيد الثاني رحمه الله في شرحه: الأقوى جواز بيع ما عدا الجلود منفردا، أو منضمًا مع مشاهدته و إن جهل وزنه، لأنه حينئذ غير موزون، كالثمره على الشجره و إن كان موزونًا لوقوعه، و في بعض الأخبار دلالة عليه، و على ما ذكرنا يجوز ضم ما في البطن إليه، إذا كان المقصود بالذات هو ما على الظهر.

الحديث الخامس و الثمانون: صحيح.

قوله: لكل عشره اثنا عشر دقيقا أى: بالكيل، لأنه يزيد الدقيق فى الكيل على الحنطه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٣

فَيَقْطَعُهُ عَلَى أَنْ يُعْطَى صَاحِبُهُ لِكُلِّ عَشْرِهِ اثْنَى عَشَرَ دَقِيقًا قَالَ لَا قُلْتُ فَالرَّجُلُ يَدْفَعُ السَّمْسِمَ إِلَى الْعَصَّارِ وَيَضْمَنُ لِكُلِّ صَاعٍ أَرْطَالًا مُسَمَّاءَ قَالَ لَا.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب

[الحديث ٨٦]

٨٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّلْمِ فِي الْحَيَوَانِ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَسْلَمَ فِي أَسْنَانٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ شَيْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرَّقِيقِ فَأَعْطَاهُ دُونَ شَرْطِهِ وَفَوْقَهُ بِطَيْبِهِ أَنْفُسٍ مِنْهُمْ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٨٧]

٨٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعَشَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي أَسْنَانِ الْغَنَمِ مَعْلُومَةٍ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ فَيُعْطَى جِدَاعًا مَكَانَ الثَّنِيِّ فَقَالَ أَلَيْسَ يُسَلِّمُ فِي أَسْنَانٍ مَعْلُومَةٍ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ قَالَ بَلَى قَالَ لَا بَأْسَ

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: لما كان خروج القدر غير معلوم لا يصح كذلك، و لو علم خروجه أيضا لا فائده في هذا الشرط، فإنه لو حصل أكثر كان الواجب عليه دفع الزائد، و يحتمل أن يكون المراد به نفى اللزوم، أى: العامل أمين، و يلزم أن يؤدي إلى المالك ما حصل، سواء كان أقل أو أكثر. انتهى.

و قال فى الدروس: روى محمد بن مسلم، و ذكر مضمون الروايه ثم قال:

و وجهه الخروج عن البيع و الإجاره.

الحديث السادس و الثمانون: ضعيف على المشهور.

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

و قال فى النهايه: الثنيه من الغنم ما دخل فى السنه الثالثه، و من البقر كذلك،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٤

[الحديث ٨٨]

٨٨ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي وُصَفَاءِ فِي أَسْنَانٍ مَعْلُومَةٍ وَ لَوْ مَعْلُومٍ ثُمَّ يُعْطَى دُونَ شَرْطِهِ أَوْ فَوْقَهُ فَقَالَ إِذَا كَانَ عَنْ طَيْبِهِ نَفْسٍ مِنْكَ وَ مِنْهُ فَلَا بَأْسَ

و من الإبل فى السادسة فالذكر ثنى. انتهى.

و فى القاموس: الجذع محرکه قبل الثنى.

الحديث الثامن و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٥

٤ بابُ البیع بالنقدِ و النسيئهِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ بَاعَ سَلْعَهُ وَ قَالَ إِنَّ ثَمَنَهَا كَذَا وَ كَذَا يَدًا بِيَدٍ وَ ثَمَنَهَا كَذَا وَ كَذَا نَظَرَهُ فَخُذْهَا بِأَيِّ ثَمَنٍ شِئْتَ وَ اجْعَلْ صَفْقَتَهَا وَاحِدَةً فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَقْلُهُمَا وَ إِنْ كَانَتْ نَظَرَهُ قَالَ وَ قَالَ ع مَنْ سَاوَمَ بِثَمَنَيْنِ أَحَدِهِمَا عَاجِلًا وَ الْآخَرَ نَظَرَهُ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الصَّفْقَةِ

باب البيع بالنقد و النسيئه الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: من ساوم بثمانين الظاهر أن المراد أنه لا يجوز التردد، بل يلزم أن يعين أحدهما قبل العقد و يوقعه عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٦

[الحديث ٢]

٢ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص فِي رَجُلٍ أَمَرَهُ نَفَرٌ أَنْ يَبْتَاعَ لَهُمْ بَعِيرًا بِنَقْدٍ وَ يَزِيدُونَهُ فَوْقَ ذَلِكَ نَظَرَهُ فَابْتَاعَ لَهُمْ بَعِيرًا وَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ فَمَنَعَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ فَوْقَ وَرِقِهِ نَظَرَهُ.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أن المراد منه أنه إذا أراد ذلك، فينبغى أن يشترط عند العقد بأن يبيعه مؤجلا بتومان، و يشترط عليه إن جاء بنصفه بعد ساعه أو حالا فله المبيع، لأنه يجوز التخفيف فى الدين ليأخذه حالا، فبالشرط بطريق أولى. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وقال فى شرح اللمعه: و لو جعل لحال ثمننا و لمؤجل أزيد منه، أو فاوت بين أجلين فى الثمن، بأن قال بعتك حالا بمائه و مؤجلا إلى شهر بمائتين بطل، لجهاله الثمن، لتردده بين الأمرين، و فى المسأله قول ضعيف بلزوم أقل الثمنين إلى أبعد الأجلين، استنادا إلى روايه ضعيفه. انتهى.

و حكم بضعف الروايه، لاشتراك محمد بن قيس عنده، و ليس كذلك.

الحديث الثانى: حسن.

قوله: فابتاع لهم الظاهر أن هذا ربا القرض، لأنه اشترى و أعطى الثمن و كاله عنهم، بأن يأخذ بعد مده أكثر مما أعطى.

الحديث الثالث: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٧

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ إِلَى أَجَلٍ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مُرَابَحَةً إِلَّا إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ بَاعَهُ مُرَابَحَةً وَ لَمْ يُخْبِرْهُ كَانَ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ مِنَ الْأَجَلِ مِثْلُ ذَلِكَ.

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ عَنْ بَشَّارِ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الْمَتَاعَ بِنِسَاءٍ فَيَشْتَرِيهِ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي يَبِيعُهُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ فَقُلْتُ لَهُ أَشْتَرِي مَتَاعِي فَقَالَ لَيْسَ هُوَ مَتَاعَكَ وَ لَا بَقَرَكَ

و فى الكافى: عن على بن إبراهيم، عن أبيه و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، جميعا عن ابن أبى عمير - إلى آخره.
و عمل بهذا الخبر جماعه من الأصحاب، و اختار المحقق فى الشرائع تخيره بين أخذها حالا بالثمن، لأنه الذى وقع عليه العقد، و بين الفسخ للتدليس، و قواه الشهيد الثانى رحمه الله.

الحديث الرابع: موثق.

قوله: يبيع المتاع بنساء فى بعض النسخ: بنسيئه.

قال فى الصحاح: النسأ بالنسأ بالضم التأخير، مثل الكلاءه، و كذلك النسيئه على فعله، تقول نسأته البيع و أنسأته.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٨

[الحديث ٥]

٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ عَنْ بَشَّارِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَهُ.

[الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَنَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع الثَّلَاثَةَ تَكُونُ صِفَقَتَهُمْ وَاحِدَةً يَقُولُ أَحَدُهُمْ لِصَاحِبِهِ اشْتَرِ هَذَا مِنْ صَاحِبِهِ وَ أَنَا أَزِيدُكَ نَظْرَةَ يَجْعَلُونَ صِفَقَتَهُمْ وَاحِدَةً قَالَ فَلَا يُعْطِيهِ إِلَّا مِثْلَ وَرِقِهِ الَّذِي نَقَدَ نَظْرَةَ قَالَ وَ مَنْ وَجَبَ لَهُ الْبَيْعُ قَبْلَ أَنْ يَلْزَمَ صَاحِبَهُ فَلْيَبِعْ بَعْدَ مَا شَاءَ

قوله عليه السلام: ليس هو متاعك إذ بعد البيع صار ملكا للمشتري. و الحاصل: أن هذا هو العينه التى سيأتى ذكرها، و توهم الراوى عدم الجواز بسبب أنه يشتري متاع نفسه، فأجاب عليه السلام بأنه ليس فى هذا الوقت متاعه، بل صار ملكا للمشتري بالبيع الأول.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

قوله: يجعلون صفتهم واحده الظاهر أن هذا هو المضمون السالف فى خبر محمد بن قيس، و معنى كون الصفتهم واحده: أنه

يأمر أحد الثلاثة مثل زيد آخر أى: عمرو أن يشتري من بكر له سلعه و ينقد عنه، و يعطى زيد عمروا الثمن بعد مده أزيد، فهذا هو الربا.

و أما إذا تعدد البيع - بأن يشتري عمرو لنفسه و يوجب البيع و يبيعه من زيد ببيع آخر أزيد نسيئه - فليس به بأس. و إن كان يتوهم من الخبر أنه لو كان بعد أمر المشتري

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٥٩

[الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ طَعَامٌ أَوْ بَقْرٌ أَوْ غَنَمٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَآتَى الْمَطْلُوبُ الطَّالِبَ لِيَتَّاعَ مِنْهُ شَيْئًا قَالَ لَا يَبِيعُهُ نَسِيًّا فَأَمَّا نَقْدًا فَلْيَبِيعْهُ بِمَا شَاءَ.

[الحديث ٨]

٨ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ تَعَيَّنَ ثُمَّ حَلَّ دَيْنُهُ فَلَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي أَ تَتَعَيَّنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي عَيَّنَهُ وَ يَقْضِيهِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الثانى بالشراء لم يجر و إن تعدد البيع، فإنه مأول بدلاله الأخبار الآتية على جوازه.

الحديث السابع: صحيح.

قوله: لبيتاع منه شيئاً أى: لبيتاع المطلوب من الطالب شيئاً من الذى فى ذمته، أو بيتاع الطالب من المطلوب شيئاً بذلك الذى فى ذمته، فنهاه عليه السلام عن النسيئه، لأنه بيع دين بدين، و عدم الجواز ظاهر إذا كان قبل حلول الذى فى ذمته. و لو كان بعد الحلول، فيرجع إلى الخلاف الذى مر ذكره.

الحديث الثامن: حسن.

الحديث التاسع: صحيح.

و قال فى القاموس: و عين أخذ بالعينه بالكسر، أى السلف، أو أعطى بها، و التاجر باع سلعته بئمن إلى أجل معلوم ثم اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن.

انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٠

قَالَ سَيِّأَلَهُ رَجُلٌ زَمِيلٌ لِعُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ رَجُلٍ تَعَيَّنَ عَيْنَهُ إِلَى أَجَلٍ فَإِذَا جَاءَ الْأَجَلُ تَقَاضَاهُ فَيَقُولُ لَا وَاللَّهِ مَا عِنْدِي وَ لَكِنْ عَيْنِي
أَيْضًا حَتَّى أَفْضِيكَ قَالَ لَا بَأْسَ بَيْنِعِهِ

و قال فى النهايه: فى حديث ابن عباس " إنه كره العينه " هو أن يبيع من رجل سلعه بثمان معلوم إلى أجل مسمى، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذى باعها به، فإن اشترى بحضره طالب العينه سلعه من آخر بثمان معلوم وقبضها، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن، فهذه أيضا العينه، و هى أهون من الأول،

و سميت " عينه " لحصول النقد لصاحب العينه، لأن العين هو المال الحاضر من النقد، و المشتري إنما يشتريها لبيعها بعين حاضره
تصل إليه معجله. انتهى.

و قال ابن إدريس فى كتاب السرائر: ذكر شيخنا فى الاستبصار فى كتاب المكاسب باب العينه، و هو بالعين غير المعجمه
المكسوره و الياء الساكنه و النون المفتوحه المخففه و الهاء المنقلبه من تاء.

و معناها فى الشريعه: هو أن تشتري السلعه بثمان مؤجل ثم يبيعها بدون ذلك نقدا ليقضى ديننا عليه قد حل له عليه، و يكون
الدين الثانى و هو العينه من صاحب الدين، و الأول روى أبو بكر الحضرمى قال- إلى آخر ما هنا، مأخوذ ذلك من العين و هو
النقد الحاضر.

قوله: عن رجل تعين عينه قال الوالد العلامة قدس روحه: أى اشترى شيئاً نسيئته و ليس يحضر عنده ثمنه عند الأجل، كمائه كر
مثلا بمائه درهم، فيجىء عند البائع، و يقول: بعنى مائه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦١

[الحدِيث ١٠]

١٠ عَنْ صَيْفُوانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ فَإِذَا حَلَّ
قَالَ لَهُ بَعْنِي مَتَاعًا حَتَّى أُبِيعَهُ فَأَقْضِيَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ١١]

١١ عَنْ صَيْفُوانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ
الرَّجُلِ لَيْسَ عِنْدَهُ فَيَشْتَرِي مِنْهُ حَالًا قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قُلْتُ إِنَّهُمْ يُفْسِدُونَهُ عِنْدَنَا قَالَ وَ أَيْ شَيْءٍ يَقُولُونَ فِي السَّلْمِ قُلْتُ لَا يَزُونَ بِهِ
بَأْسًا يَقُولُونَ هَذَا إِلَى أَجَلٍ فَإِذَا كَانَ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ وَ لَيْسَ عِنْدَ صَاحِبِهِ فَلَا يَضِيحُ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَجَلٌ كَانَ أَجُودَ ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ
بِأَنْ يَشْتَرِيَ الطَّعَامَ وَ لَيْسَ هُوَ عِنْدَ صَاحِبِهِ إِلَى أَجَلٍ فَقَالَ لَا يُسَمَّى لَهُ أَجَلًا إِلَّا أَنْ

كر آخر بمائه و عشرين درهما لأقضى الدين الأول و يكون الثانى ديننا على، و هذه حيله للرباء فى القرض.

الحدِيث العاشر: مجهول.

الحدِيث الحادى عشر: موثق.

قوله عليه السلام: فإذا لم يكن أجل لأنه يحتمل فى الأجل أن يموت أو يعسر، فيضيع ماله بخلاف الحال، و كان هذا إزام عليهم
لقياس يزعمون حجيته. و يحتمل أن يكون قياسا بطريق أولى، فيكون حجه على المشهور، و لله يعلم.

قوله: فقال: لا يسمى له في الكافي " و حالا لا يسمى له " و هو الظاهر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٢

يَكُونُ بَيْعًا لَا يُوجَدُ مِثْلَ الْعَنْبِ وَالْبَطِيخِ وَ شَبِهِهِ فِي غَيْرِ زَمَانِهِ فَلَا يَنْبَغِي شِرَاءُ ذَلِكَ حَالًا.

[الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَأْسَ بِأَنْ تَبِيعَ الرَّجُلَ الْمَتَاعَ لَيْسَ عِنْدَكَ تُسَاوِمُهُ ثُمَّ تَشْتَرِي لَهُ نَحْوَ الَّذِي طَلَبَ ثُمَّ تُوَجِّهُ عَلَى نَفْسِكَ ثُمَّ تَبِيعُهُ مِنْهُ بَعْدُ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنِ صِهْفَوَانَ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِينِي يُرِيدُ مِنِّي طَعَامًا أَوْ بَيْعًا نَسِيًّا وَ لَيْسَ عِنْدِي أَ يَصِلُحُ أَنْ أْبِيعَهُ إِيَّاهُ وَ أَقْطَعُ لَهُ سِعْرَهُ ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْ مَكَانٍ آخَرَ فَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنِ صِهْفَوَانَ عَنِ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنْ حَدِيدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَجِيءُ الرَّجُلُ يَطْلُبُ مِنِّي الْمَتَاعَ بِعَشْرَةِ آلَافٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ وَ لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَاسْتَعِيرَهُ مِنْ جَارِي فَأَخَذُ مِنْ ذَا وَ مِنْ ذَا فَأَبِيعُهُ ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْهُ أَوْ أَمْرٌ مِنْ يَشْتَرِيهِ فَأَرُدُّهُ عَلَى أَصْحَابِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: لا بأس بأن تبيع الظاهر أن المراد تعيين الثمن و المبيع، و لكن لا يوقع البيع، بقرينه قوله عليه السلام " ثم تبيعه منه " .

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

قوله: فاستعيره من جاري الاستعاره هنا مجاز.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٣

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ لِي عَلَيْهِ مَالٌ وَهُوَ مُعْتَرِضٌ فَاشْتَرَى بَيْعًا مِنْ رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ عَلَى أَنْ أَضْمَنَ عَنْهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْضِيَ الَّذِي لِي قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَجِيءُ فَيَقُولُ اشْتَرَيْتَ هَذَا الثَّوْبَ وَارْبَحَكَ

قوله: ثم اشتريه منه أى: بقيمه أقل مما بعته، و كان غرضه التخلص من الربا.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

قوله: على أن أضمن لعل فائدته مع الضمان أنه يحصل فى يده مال و إن لزم أداؤه، أو أنه إذا كان الطالب غيره ظاهرا يؤدي إليه. و يمكن أن يكون الرجل المضمون عنه غير البائع، فتظهر الفائدة إذا كان ما يضمنه أقل من ماله الذى يؤدي إليه.

و فى الكافى: أن أضمن ذلك للرجل و يقضىنى الذى لى عليه. و هو أظهر، فلا يحتمل الوجه الأخير.

الحديث السادس عشر: مجهول أو صحيح.

و فى الكافى: عن خالد بن نجیح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٤

كَذَا وَ كَذَا قَالَ أَلَيْسَ إِنْ شَاءَ تَرَكَ وَ إِنْ شَاءَ أَحَدًا قُلْتُ بَلَى قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ مَا يُحِلُّ الْكَلَامَ وَ يُحَرِّمُ الْكَلَامَ.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِينِي يَطْلُبُ مِنِّي بَيْعًا وَ لَيْسَ عِنْدِي مَا يُرِيدُ أَنْ أُبَاعِعَهُ بِهِ إِلَى السَّنَةِ أَيْضُلِحُّ لِي أَنْ أَعِدَهُ حَتَّى أَشْتَرِيَ مَتَاعًا فَأَبِيعَهُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مَنصُورٍ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ أَمَرَ رَجُلًا يَشْتَرِي لَهُ مَتَاعًا فَيَشْتَرِيهِ مِنْهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهَذَا لَكَ إِنْ مَا الْبَيْعُ بَعْدَ مَا يَشْتَرِيهِ

قوله عليه السلام: لا بأس به إنما يحل الكلام قيل: يعنى إن قال الرجل: اشترى لى هذا الثوب لا يجوز أخذ الربح منه، و ليس له الخيار فى الترك و الأخذ، لأنه حينئذ اشتراه وكاله عنه. و إن قال: اشترى هذا الثوب لنفسك و أنا أشتريه منك و أربحك كذا و كذا، يجوز أخذ الربح منه، و له الخيار فى الترك و الأخذ.

و قال الوالد العلامة قدس سره: أى إذا كنت اشتريته لنفسك يجوز المباحه و يحل الربح، و إذا كنت دلالة لا يجوز.

الحديث السابع عشر: موثق كالصحيح.

قوله: أن أبايعه به إلى السنه يحتمل النسيئه و السلم، و الأول أظهر.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٥

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ يَجِئُنِي الرَّجُلُ يَطْلُبُ الْبَيْعَ الْحَرِيرَ وَ لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ مِنْهُ فَيَقُولُنِي عَلَيْهِ وَ أَقُولُهُ فِي الرَّبْحِ وَ الْأَجْلِ حَتَّى نَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ أَذْهَبُ فَأَشْتَرِي لَهُ الْحَرِيرَ فَأَدْعُوهُ إِلَيْهِ فَقَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدَ بَيْعًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا عِنْدَكَ أَيْسَرَ تَطِيعُ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَيْهِ وَ يَدَعَكَ أَوْ وَجَدْتَ أَنْتَ ذَلِكَ أَتَسَرِّطُ أَنْ تَنْصَرِفَ عَنْهُ وَ تَدَعَهُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيرِ وَ صَفْوَانَ عَنِ الْعُلَمَاءِ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ ابْتَعْ لِي مَتَاعًا لَعَلِّي أَشْتَرِيهِ مِنْكَ بِنَقْدٍ أَوْ بِنَسِيئَةٍ فَابْتَاعَهُ الرَّجُلُ مِنْ أَجْلِهِ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِنَّمَا يَشْتَرِيهِ مِنْهُ بَعْدَ مَا يَمْلِكُهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْعَيْنِ فَقُلْتُ يَا تَيْبِي الرَّجُلُ يَقُولُ اشْتَرِ الْمَتَاعَ وَ ارْبَحْ فِيهِ كَذَا وَ كَذَا أَرْضِيهِ عَلَى الشَّيْءِ مِنَ الرَّبْحِ فَتَرْضَى بِهِ ثُمَّ أَنْطَلِقُ فَأَشْتَرِي الْمَتَاعَ مِنْ أَجْلِهِ لَوْ لَا

الحديث التاسع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: أ رأيت أى: إن كان الشراء وكاله عنه لا يجوز له الرجوع، فهذا علامه لعدم البيع وكاله بل لنفسه، فيجوز أن يبيعه بأزيد، و ليس من الربا فى شىء.

الحديث العشرون: صحيح.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٦

مَكَانُهُ لَمْ أَرُدَّهُ ثُمَّ آتَيْهِ بِهِ فَأَبِيعُهُ قَالَ مَا أَرَى بِهَذَا بَأْسًا لَوْ هَلَكَ مِنْهُ الْمَتَاعُ قَبْلَ أَنْ تَبِيعَهُ إِيَّاهُ كَانَ مِنْ مَالِكَ وَ هَذَا عَلَيْكَ بِالْخِيَارِ
إِنْ شَاءَ اشْتَرَاهُ مِنْكَ بَعْدَ مَا تَأْتِيهِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ فَلَسْتُ أَرَى بِهِ بَأْسًا.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع إِنَّا نُعَالِجُ هَذِهِ الْعَيْنَةَ وَ رَبَّمَا جَاءَنَا الرَّجُلُ يَطْلُبُ الْبَيْعَ لَيْسَ هُوَ
عِنْدَنَا فَتَسْأَلُهُمْ وَ نَقَاطِعُهُ عَلَى سِعْرِهِ قَبْلَ أَنْ نَشْتَرِيَهُ ثُمَّ نَشْتَرِيهِ ثُمَّ نَشْتَرِي الْمَتَاعَ فَنَبِيعُهُ إِيَّاهُ بِمِثْلِكَ السَّعْرِ الَّذِي نَقَاطِعُهُ عَلَيْهِ لَا نَزِيدُ شَيْئًا وَ لَا
نَنْقُصُهُ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ سُوفَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ

قوله: فأروضه قال فى الصحاح: فلان يروض فلانا على كذا، أى يداريه ليدخله فيه.

قوله: لو لا مكانه لم أرده أى: لو لا ما كان بينى و بينه لم أرد البيع.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

قوله: بذلك السعر هو يشمل ما إذا كان زائدا على ما اشتراه به.

الحديث الثالث و العشرون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٧

سَأَلْتُ أَيَا عِبِيدِ اللَّهِ ع فَقُلْتُ يَجِئُنِي الرَّجُلُ يَطْلُبُ الْعَيْنَةَ فَأَشْتَرِي الْمَتَاعَ مِنْ أَجْلِهِ ثُمَّ أَبِيعُهُ إِيَّاهُ ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْهُ مَكَانِي قَالَ فَقَالَ إِذَا
كَانَ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ بَاعَ وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَبِعْ وَ كُنْتُ أَنْتَ الْخِيَارَ إِنْ شِئْتِ اشْتَرَيْتِ وَ إِنْ شِئْتِ لَمْ تَشْتَرِي فَلَا بَأْسَ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ أَهْلَ
الْمَسْجِدِ يَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا فَاسِدٌ وَ يَقُولُونَ إِنْ جَاءَ بِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ صَلَحَ قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا هَذَا تَقْدِيمٌ وَ تَأْخِيرٌ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَدِيدٍ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُرِيدُ أَنْ يَتَّعِينَ مِنْ رَجُلٍ عَيْنَهُ فَيَقُولُ لَهُ الرَّجُلُ أَنَا أَبْصِرُ بِحَاجَتِي مِنْكَ فَأَعْطِنِي حَتَّى أَشْتَرِيَ فَيَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ فَيَشْتَرِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَجِيءُ بِهَا إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي لَهُ الْمَالُ فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ فَقَالَ أَلَيْسَ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ شَاءَ الْبَائِعُ بَاعَهُ

قوله: فإن أهل المسجد أى: أهل مسجد المدينة من الفقهاء، و كانوا يشترطون الفصل بين البيعين بأربعة أشهر، فقال: هذا التقديم و التأخير لا دخل لهما فى الجواز و عدمه.

و فى الكافى "إن جاء به بعد أشهر" بدون الأربعة، فعلى هذا يكون المراد أنهم يقولون يجوز مع تعيين

المده ليكون سلما، ولا يجوز حالا كما مر، والجواب أنه يجوز البيع في الذمه، ولا مدخل للمده فيه، والله يعلم.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

و في بعض النسخ " عنه عن صفوان عن منصور بن بزرج عن منصور بن حازم " فالخبر موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٨

وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَبِعْ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ مِنْ رَجُلٍ ثُوبًا بَعِيْنِهِ قَالَ لَيْسَ عِنْدِي وَ هَيْدِهِ دَرَاهِمٌ فَخَذَهَا فَاشْتَرَى بِهَا ثُوبًا فَأَخَذَهَا فَاشْتَرَى ثُوبًا كَمَا يُرِيدُ ثُمَّ جَاءَ بِهِ أَيْشْتَرِيهِ مِنْهُ فَقَالَ أ لَيْسَ إِنْ ذَهَبَ الثُّوبُ فَمِنْ مَالِ الَّذِي أَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ فَقُلْتُ بَلَى فَقَالَ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَشْتَرِ قَالَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

قوله: فيشتري حاجته أى: وكاله عن صاحب الدراهم.

قوله: فيدفعها إليه أى: الوكيل إلى صاحب الدراهم ليشتريها منه نسيئه بريح، أو صاحب الدراهم إلى المشتري ببيع ثان.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

قوله: فاشترى ثوبا أى: وكاله عن صاحب الدراهم.

قوله: أ يشتريه فى الكافى: ليشتريه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٦٩

[الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ أُعَيِّنَهُ الْمَالَ أَوْ يَكُونَ لِي عَلَيْهِ مَالٌ فَبَلَ دَرَاهِمًا فَيَطْلُبُ مِنِّي مَالًا أَزِيدُهُ عَلَى مَا لِي الَّذِي لِي عَلَيْهِ أَيْسَتَقِيمُ أَنْ أَزِيدَهُ مَالًا وَ أبيعُهُ لَوْلُوهُ تَسْوَى مَائَةِ دَرَاهِمٍ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ فَأَقُولُ لَهُ أبيعَكَ هَذِهِ اللُّلُوهُ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ عَلَى أَنْ أُوخَّرَكَ بِثَمَنِهَا وَ بِمَالِي عَلَيْكَ كَذَا وَ كَذَا شَهْرًا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع يَكُونُ لِي عَلَى الرَّجُلِ دَرَاهِمٌ فَيَقُولُ لِي أَخْرِنِي

بِهَا وَ أَنَا أَرْبِحُكَ فَأَبِيعُهُ حَبَّةً تُقَوِّمُ عَلَيَّ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ بَعَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ أَوْ قَالَ بِعِشْرِينَ أَلْفًا وَ أَوْخَرُهُ بِالْمَالِ قَالَ لَا بَأْسَ .

[الحديث ٢٨]

٢٨ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِلرِّضَاعِ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْمَالُ قَدْ حَلَّ عَلَى صَاحِبِهِ يَبِيعُهُ لَوْلَاهُ تَسْوَى مِائَةِ دِرْهَمٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ يُؤَخَّرُ

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

و يدل على جواز تلك الحيل للتخلص من الربا.

الحديث السابع و العشرون: موثق.

و يدل على لزوم الشروط فى العقود اللازمه.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

قوله: و زعم أى: قال محمد بن إسحاق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٠

عَنْهُ الْمَالُ إِلَى وَقْتٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قَدْ أَمَرَنِي أَبِي فَفَعَلْتُ ذَلِكَ وَ زَعَمَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْهَا فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عِيَامِرٍ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا تَقْبِضْ مِمَّا تُعَيِّنُ يَقُولُ لَا تُعَيِّنُهُ ثُمَّ تَقْبِضُهُ مِمَّا لَكَ عَلَيْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهَةِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا جَوَازَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِنْسَانُ مِمَّا عَيَّنَّهُ وَ لَا يَجُوزُ التَّنَافِي بَيْنَ الْأَخْبَارِ

الحديث التاسع و العشرون: موثق كالصحيح.

قوله: يقول لا- تعينه قال الوالد العلامة رحمه الله: لعل غرض الراوى أن غرضه عليه السلام النهى عن أصل العينه لا القبض فقط. انتهى.

و الحاصل أنه إن عينه غيره لا بأس بأخذه، فالنهي متعلق بالعينه و القبض معا.

قوله: هذا الخبر محمول حملة فى الاستبصار على ضرب من الكراهيه، وقال: وجه الكراهيه فيه أن ما يعينه ثانيا يكره له أن يشتره منه، فيحتسب له من العينه الأولى، بل ينبغى أن يتركه حتى

يبعده على غيره ثم يقضى دينه، و ليس ذلك بمحذور. انتهى.

وقيل: لا يبعد أن يحمل على القبض و الأخذ من غير شراء، وعد الوالد العلامة طاب مرقده الحمل على التقية أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧١

[الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آيَائِهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَضَى فِي رَجُلٍ بَيَّاعٌ وَيَبْعًا وَ اشْتَرَطَ شَرْطَيْنِ بِالْتَّقْدِ كَذَا وَ بِالنَّسَبِ كَذَا فَأَخَذَ الْمَتَاعَ عَلَى ذَلِكَ الشَّرْطِ فَقَالَ هُوَ بِأَقْلِ الثَّمَنِ وَ أَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ يَقُولُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَقْلُ النَّقْدَيْنِ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي أَجَلُهُ بِنَسَبِهِ.

[الحديث ٣١]

٣١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ وَ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ حَرِيْزِ جَمِيْعًا عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ بَعْ ثَوْبِي هَذَا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَمَا فَضَلَ فَهُوَ لَكَ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ يُعْطَى الْمَتَاعَ فَيَقَالُ مَا أزدَدتْ عَلَى كَذَا وَ كَذَا فَهُوَ لَكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قوله: و أبعده الأجلين هذا على التغليب، و يمكن أن يكون تفسير الراوى لذلك، أو أنه لما يقبض الثمن فإعطائه حالا فى مده قريبه أيضا أجل.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس به بأس إذا جهاله فى الجعاله مغتفره.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٢

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ وَعُمَرَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ
يَحْمِلُ الْمَتَاعَ لِأَهْلِ السُّوقِ وَقَدْ قَوْمُوا عَلَيْهِ قِيمَةً وَيَقُولُونَ بَعْ فَمَا ازْدَدْتَ فَلكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَ لَكِنْ لَا يَبِيعُهُمْ مُرَابِحَةً

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: و لكن لا يبيعهم مرابحه أى: بما قوموا عليه، لأنه لم يقع عليه البيع.

قال فى الدروس: لو قوم على الدلال متاعا بغير عقد و جعل له الزائد، لم يجر بيعة مرابحه، فإذا باعه ملك الزائد عند الشيخين، لصحيحه محمد بن مسلم.

و إن باعه بالقيمة، فلا شىء له. و إن نقص، أتم الدلال. و لو بدأ الدلال بطلب التقويم، فله الأجره، و سوى الحلين بين الأمرين فى الأجره، و الأول أثبت، لأنه جعله مشروع، و جهاله العوض غير ضائره، لعدم إفضائه إلى التنازع.

و قال العلامة فى التحرير: الوجه أن الزيادة لصاحب المتاع و له الأجره، و كذا إن باع برأس المال، و إن باع بالأقل بطل البيع. قال الشيخ: و

لو قال الواسطه للتاجر: خبرني بثمان هذا المتاع و الربح على فيه بكذا، ففعل التاجر كذلك، غير أنه لم يواجه البيع و لا ضمن هو الثمن، ثم باع الواسطه بزياده على رأس المال و الثمن، كان ذلك للتاجر و له أجره المثل لا أكثر. و لو كان قد ضمن الثمن، كان له ما زاد على ذلك من الربح، و لم يكن للتاجر أكثر من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٣

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوانَ عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَدَّمَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَتَاعٌ مِنْ مِضِيرٍ فَصَيَّرَ نَعَطَماً وَ دَعَا لَهُ التُّجَّارَ فَقَالُوا نَأْخُذُهُ مِنْكَ بِدَهْ دَوَّازِدَهُ فَقَالَ لَهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ كَمْ يَكُونُ ذَلِكَ فَقَالُوا فِي كُلِّ عَشْرِهِ آلاَفٍ أَلْفَيْنِ فَقَالَ إِنِّي أَبِيعُكُمْ هَذَا الْمَتَاعَ بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

رأس المال.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح بسنديه.

و فى الكافى " عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قدم لأبى متاع " و الظاهر ما فى الأصل، كما يظهر من الخبر الثالث.

و لا يخفى عدم دلالة هذه الأخبار على ما استدلل بها عليه الأصحاب من كراهه نسبة الربح إلى رأس المال، إذ الظاهر فيها أنه عليه السلام ما كان يحب بيع المرابحه، لعدم شرائه بنفسه، أو لكثرة مفساد هذا البيع، أو لمرجوحيته بالنسبه إلى المساومه، بل باع مساومه، و الخبر الثالث صريح فيما قلناه.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: إنما هذه المراوضه قال فى النهايه: فى حديث طلحه " فترواضا حتى اضطرب منى " أى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٤

الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَ الْبَيْعَ فَيَقُولُ أَبِيعُكَ بِدَهْ دَوَّازِدَهُ أَوْ دَهْ يَزَادُهُ فَقَالَ لَمَّا يَأْسَ إِنَّمَا هَذِهِ الْمَرَاوِضُ فَإِذَا جَمَعَ الْبَيْعَ جَعَلَهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي أَيْ أَيْعُ بَيْعَ عَشْرِهِ أَحَدَ عَشَرَ وَعَشْرَهُ اثْنَيْ عَشَرَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْعِ وَ لَكِنْ أَيْعُكَ بِكَذَا وَ كَذَا مُسَاوَمَةٌ وَ قَالَ أَتَانِي مَتَاعٌ مِنْ مِصْرَ فَكْرِهْتُ أَنْ أَيْعَهُ كَذَلِكَ وَ عَظُمَ عَلَيَّ فَبَيْعْتُهُ مُسَاوَمَةً.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي أَيْعُ بَيْعَ دَهْ يَزْدَدُهُ وَ دَهْ دَوَارْدَهُ وَ لَكِنْ أَيْعُكَ بِكَذَا وَ كَذَا.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ وَ فَضَالَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ

تجاذبنا في البيع والشراء، و هي ما يجرى بين المتبايعين من الزيادة و النقصان، كان كل واحد منهما يروض صاحبه، من رياضه الدابه. و قيل: هو المواصفه بالسلعه و هو أن يصفها و يمدحها عنده.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

و قال في الدروس: و ليقبل بعتك بكذا و ربح درهم، و لا- يقبل ربح العشره درهم فيكره، و للشيوخ قول بالتحريم، و اختاره الشاميان.

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٥

قَالَ سَيْئِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي عَنْ رَجُلٍ يَبْتِئَعُ تَوْبًا فَيَطْلُبُ مِنْهُ مُرَابِحَهُ تَرَى بَيْعَ الْمُرَابِحَةِ بَأْسًا إِذَا صَدَقَ فِي الْمُرَابِحَةِ وَ سَمَّى رِبْحًا دَانِمِينَ أَوْ نِصْفَ دِرْهَمٍ فَصَالَ لَمَّا يَأْسُ وَ سَيْئِلُ عَنْ رَجُلٍ ابْتِئَاعَ مَتَاعًا جَمَاعَةً فَيَطْلُبُ مِنْهُ مُرَابِحَهُ مِنْ أَجْلِ أَنِّي ابْتِئَعْتُهُ جَمَاعَةً فَيَقُولُونَ كَيْفَ قَوْمٌ يَقُولُ قَوْمٌ هَذَا بِكَذَا وَ هَذَا بِكَذَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ فَإِنَّهُمْ يَزِيدُونَهُ عَلَى مَا قَوْمٌ قَالَ إِلَّا أَنْ يَزِيدُوهُ عَلَى مَا قَوْمٌ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عِزِّي

قوله: ابتاع متاعا جماعه أى: جمعا.

قوله عليه السلام: إلا- أن يزيدوه أى: لا- يرضى بالبيع إلا- أن يزيدوه على ما قوم، أو المراد إلا أن يزيدوه على ما قوم، فإنه لا ينبغي، لأن فى المراهه لا بد من وقوع البيع على كل واحد لا فى ضمن الجملة، أو على الكراهه كما ذكره الأصحاب أنه يجوز مع الأخبار بالحال، لكن لا يسمى مراهه.

وقيل: فى الحديث سهو من قلم الناسخ، و كان المراد

أنه إنما يصح البيع مرابحه في شيء يكون له ثمن معين و الثوب إذا اشترى في جملة الأشياء لم يكن له ثمن معين، بل يكون له ثمن في ضمن الجملة، و حينئذ لم يكن البيع بيع المرابحه في إطلاق أهل الشرع، بل يكون بيعاً شبيهاً بالمرابحه، فيطلق لفظ الزيادة مكان المرابحه، كما سيجيء التصريح به في بعض الأحاديث.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٦

فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ جَمِيعاً بِثَمَنٍ ثُمَّ يُقَوِّمُ كُلَّ ثَوْبٍ بِمَا يَسْوَى حَتَّى يَقَعَ عَلَى رَأْسِ مَالِهِ أَيْبِعُهُ مُرَابِحَةً ثَوْباً ثَوْباً قَالَ لَا حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُ أَنَّمَا قَوْمُهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ جَمِيعاً أَيْبِعُهُ مُرَابِحَةً ثَوْباً ثَوْباً قَالَ لَا حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُ أَنَّمَا قَوْمُهُ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالِ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْمٍ اشْتَرَوْا بَزًّا فَاشْتَرَكُوا فِيهِ جَمِيعاً وَ لَمْ يَقْسِمُوهُ أَوْ يَصْلُحْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بَيْعَ بَزِّهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ قَالَ إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ لِأَنَّ الطَّعَامَ يُكَالُ.

[الحديث ٤١]

٤١ عَنْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَنَنْ مَنصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

قوله: و سألته عن الرجل كان الفرق بين هذا و بين ما مر أنه في الثاني لا يقسط الثمن بنسبه القيمة، و في الأول يقسط كذلك. و قيل: في الأول السؤال عن صورته اختلاف القيمة، و في الثاني عن عدمه. و يحتمل أن يكون السؤالين في مجلسين بعبارتين، فأوردتهما في كتابه و تبعه الشيخ.

و قال في الدروس: لو اشترى أمتعه صفقه امتنع بيع بعضها مرابحه مطلقاً، و قال ابن الجنيد و القاضي: يجوز فيما لا تفاضل فيه، كالمعدود المتساوي.

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٧

عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَيْعاً لَيْسَ فِيهِ كَيْلٌ وَ لَا وَزْنٌ أَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مُرَابِحَةً قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ وَ يَأْخُذَ رِبْحَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ كَيْلٌ وَ لَا وَزْنٌ فَإِنْ هُوَ قَبِضَهُ فَهُوَ أَثَرٌ لِنَفْسِهِ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْبًا ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ إِلَّا بَوْضِيعَهُ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ بَوْضِيعَهُ فَإِنْ جَهَلَ فَأَخَذَهُ فَبَاعَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِهِ رَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ مَا زَادَ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنِ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ

و يدل على جواز البيع قبل القبض في غير المكيل و الموزون.

قوله عليه السلام: فهو أبرأ لنفسه أى: أحسم للنزاع.

الحديث الثانى و الأربعون: صحيح.

قوله: فأبى أن يقبله قيل: كأنه بالياء المثناه من تحت من الإقالة. و يدل على جواز البيع الفضولى و على عدم جواز الإقالة بنقصان عن الثمن. كما قال المحقق فى الشرائع، و لا تجوز الإقالة بزياده عن الثمن و لا نقصان.

الحديث الثالث و الأربعون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٧٨

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ السَّمْسَارِ يَشْتَرِي بِالْأَجْرِ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْوَرَقُ وَ يُشْتَرَطُ عَلَيْهِ أَنْكَ تَأْتِي بِمَا تَشْتَرِي فَمَا شِئْتَ أَخَذْتَهُ وَ مَا شِئْتَ تَرَكْتَهُ فَيَذْهَبُ فَيَشْتَرِي ثُمَّ يَأْتِي الْمُبْتَاعُ فَيَقُولُ خُذْ مَا رَضِيتَ وَ دَعْ مَا كَرِهْتَ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ

قوله: عن السمسار يشتري هذا يحتمل وجهين: أحدهما: و هو الأظهر أنه دلال يأخذ الأجره على الشراء من المشتري، فيعطيه المشتري دراهم لبيتاع بوكالته متاعا، على أن يشترط على البائعين خيار الفسخ إذا لم يرده المشتري.

و ثانيهما: أن يكون الدلال يأخذ من المشتري دراهم قرضا، فيشتري بها متاعا لنفسه، ثم يأتي به إلى المشتري، فإن أراد أخذه بربح، و إلا رده على الدلال، فالمراد بالأجر هو الربح فى البيع الثانى.

و فى القاموس: السمسار بالكسر المتوسط بين البائع و المشتري، الجمع سماسره.

قوله: فيشترى فى ثمن متاعى أى: بالثمن الذى أنا أعطيته.

و فى الكافى " فيشترى ثم يأتى بالمتاع " و هو الظاهر.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠،

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ ابْنِعْ لِي مَتَاعًا وَ الرَّبْحَ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٤٥]

٤٥ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ مُسَيَّرِ بْنِ الزُّطِّيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّا نَشْتَرِي الْمَتَاعَ نَظْرَةً فَيَجِيئُنِي الرَّجُلُ فَيَقُولُ بِكُمْ يَقُومُ عَلَيْكَ فَأَقُولُ بِكَذَا وَ كَذَا فَأَبِيْعُهُ بِرِبْحٍ فَقَالَ إِذَا بَعْتَهُ مُرَابِحَةً كَانَ لَهُ مِنَ النَّظْرَةِ مِثْلُ مَا لَكَ قَالَ فَاسْتَرْجَعْتُ وَ قُلْتُ هَلَكْنَا فَقَالَ مِمَّا قُلْتُ مَا فِي الْأَرْضِ تَوْبٌ يَقُومُ بِكَذَا وَ كَذَا قَالَ فَلَمَّا رَأَى مَا شَقَّ عَلَيَّ قَالَ أَ فَلَا أَفْتَحُ لَكَ بَابًا يَكُونُ لَكَ فِيهِ

و يدل على جواز المضاربه من غير سفر.

الحدِيث الخامس و الأربعون: مجهول.

قوله: فقال: مما؟ قلت في بعض النسخ "قال: لم؟ قلت: لأن ما في الأرض ثوب أبيعته مرابحه فيشتري مني، و لو وضعت من رأس المال أقول بكذا و كذا، قال: فلما رأى - إلى آخره.

و في الكافي: فقال: مم؟ فقلت: لأن ما في الأرض ثوب إلا أبيعته مرابحه يشتري مني، و لو وضعت من رأس المال حتى أقول بكذا، قال: فلما رأى إلى آخره.

و في الفقيه أيضا كذلك، إلا أنه ليس فيه كلمة "إلا"، فعلى ما في الكافي كلمة "ما" نافية، و اسم "إن" ضمير الشأن. و قوله "يشتري" استفهام إنكار.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٠

فَرَجٌ مِنْهُ قُلْ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا وَ كَذَا وَ أبيعُكَ بزيادِهِ كَذَا وَ كَذَا وَ لَا تَقُلْ بِرِبْحٍ.

[الحدِيث ٤٦]

٤٦ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ عِيْسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنِ الْقَسُومِ يَشْتَرُونَ الْجِرَابَ الْهَرَوِيَّ أَوْ الْمَرْوَزِيَّ أَوْ الْقَوْهِيَّ فَيَشْتَرِي الرَّجُلُ مِنْهُمْ عَشْرَةَ أَثْوَابٍ وَ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ خِيَارَهُ كُلُّ ثَوْبٍ بِرِبْحٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرَ فَقَالَ مَا أَحَبُّ هَذَا الْبَيْعِ أَرَأَيْتَ

إِنْ لَمْ تَجِدْ فِيهِ خِيَارًا غَيْرَ خَمْسَةِ أَثْوَابٍ وَ وَحَدَّثَ بَقِيَّتَهُ سِوَاءَ فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ ابْنُهُ إِنَّهُمْ قَدِ اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ عَشْرَةَ أَثْوَابٍ فَرَدَّ عَلَيْهِ مَرَارًا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع بَقِيَّتَهُ

و قيل: كلمه " أن لا" مركبه من " أن" المصدريه و " لا" النافيه، و المصدر نائب مناب ظرف الزمان.

و على ما فى الأصل من النسختين " ما" فى قوله " ما فى الأصل" موصوله مبتدأ و " ثوب" خبره، أى: مدار المعاملات على هذا النوع من بيع المرابحه.

قوله عليه السلام: و لا تقول بربح فى بعض النسخ " و لا تقل" و هو الظاهر، و كان وجهه أن لفظ " الربح" صريح فى المرابحه شرعا، أى: حقيقه شرعيه فيه، بخلاف لفظ الزيادة. و يمكن حملة على المساومه، بأن يكون هذا القول قبل البيع، و هو بعيد.

و بالجمله لم أر بظاهرة قائلًا من الأصحاب، و يشكل العدول به مع جهالته عن سائر الأخبار، و الله يعلم.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨١

سِوَاءَ ثُمَّ قَالَ مَا أَحَبُّ هَذَا الْبَيْعِ

قوله: أن يأخذوا منه فى الكافى: أن يأخذ منهم عشره فرد عليهم مرارا، فقال أبو عبد الله عليه السلام:

إنما اشترط عليه أن يأخذ خيارها أريت إن لم يكن إلا خمسه أثواب و وجد البقيه سواء و قال: ما أحب- إلى آخره.

و كان غرض إسماعيل أنه إذا تعذر الوصف يأخذ من غير الخيار خمسه، فأجاب عليه السلام بأنه لا يصح هذا البيع، للغرر و الجهاله، لعدم علمهم بوجود المبيع فى الجملة و لكونه مظنه للنزاع و الجدل.

و تفصيل القول فيه أن فى مثل هذا البيع جهتان للمنع:

إحداهما: عدم تعين المبيع و عدم كونه فى الذمه، لكونه

متعلقا بالعين، كان يشتري قفيزا من صبره، أو عبدا من عبيد، و ظاهر بعض الأصحاب و الأخبار كهذا الخبر جوازه.

و ثانيتهما: من جهه اشتراطه ما لا- يعلم تحققه فى جمله ما أبهم فيه المبيع، و ظاهر الخبر أن المنع من تلك الجهه، و مقتضى قواعد الأصحاب أيضا ذلك.

و فى الكافى فى آخر الخبر: و قال: ما أحب هذا و كرهه لموضع الغبن.

و فيه أيضا جهه ثالثه للمنع: من جهه المرابحه مع شرائه إياها فى جمله المتاع، و هو هين لأخباره بالواقع.

و الحق أن الحكم بالتحريم و الإبطال بمجرد هذا الخبر مشكل، إلا بمعاونه الأصول و القواعد أن تثبت، إذ لا يستفاد منه أكثر من الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٢

[الحديث ٤٧]

٤٧ ابن محبوب عن أبي ولاد عن أبي عبيد الله ع وغيره عن أبي جعفر ع قال لما يأس بأجر السمسار إنما يشتري للناس يوما بعد يوم بشئ مسمى إنما هو بمنزله الأجراء.

[الحديث ٤٨]

٤٨ محمد بن يحيى العطار عن بعض أصحابه عن الحسن بن الحسين عن حماد عن الحلبي عن أبي عبيد الله ع قال يكره أن يشتري الثوب بدينار غير درهم لأنه لا يدري كم الدرهم من الدينار

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

قوله: إنما يشتري الناس فى بعض النسخ " للناس " كما فى الكافى، و هو الظاهر.

الحديث الثامن و الأربعون: مرسل.

قوله: لأنه لا يدري إما لاختلاف الدراهم أو للجهاله فى الحال، و اختلف فى مثله إذا كان آثلا إلى المعلومه.

و قال فى الدروس: و لو باعه بدينار غير درهم أو غير قفيز حنطه صح مع علم النسيئه لا بدونها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٣

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّهْدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا نَبَعْتُ الدَّرَاهِمَ لَهَا صِرْفٌ إِلَى الْأَهْوَازِ فَيَشْتَرِي لَنَا بِهَا الْمَتَاعَ ثُمَّ يَكْتُبُ فَإِذَا بَاعَهُ وَضَعَ عَلَيْهَا صِرْفٌ فَإِذَا
بِعْنَاهُ كَمَا نَعْنَاهُ أَنْ نَذَكَرَ لَهُ صِرْفَ الدَّرَاهِمِ فِي الْمُرَابَحَةِ يُجْزِينَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا بَلْ إِذَا كَانَتِ الْمُرَابَحَةُ فَأَخْبِرْهُ بِعَدْلِكَ وَإِنْ
كَانَتْ مُسَاوَمَةً فَلَا بَأْسَ

الحديث التاسع و الأربعون: مجهول.

و في الكافي: محمد بن أحمد النهدي.

قوله: فإذا باعه أي: و كيله في الأهواز، أو الوكيل في هذا البلد بحضرة المالك، و لذا قال ثانيا "بعناه"، و الأول أظهر.

قوله: كان علينا أن نذكر له أي: نضم الصرف إلى الثمن و نذكر له جميعا.

و في الصحاح: الصرف في الدراهم هو فضل بعضه على بعض بالقيمة.

قوله: و يجزينا عن ذلك ليس الواو في الكافي، و لا في بعض نسخ التهذيب أيضا.

أي: أ يجزينا مثل هذا الإخبار عن

الأخبار، بأن بعضه من جهه الصرف،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٤

[الحديث ٥٠]

٥٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِي اشْتَرِ هَذَا الثَّوْبَ وَ هَذِهِ الدَّابَّةَ بَعِيْنَهَا أُزِيْحَكَ فِيهَا كَذَا وَ كَذَا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ اشْتَرِهَا وَ لَا تُوَاْجِبُهُ الْبَيْعَ قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْجِبَهَا أَوْ تَشْتَرِيَهَا.

[الحديث ٥١]

٥١ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسيْبَاطٍ عَنْ أَسيْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا نَشْتَرِي الْعِدْلَ فِيهِ مَائَةٌ ثَوْبٍ فَيَجِيئُنَا الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنَ الْعِدْلِ سَبْعِينَ ثَوْبًا بَرِيْحٍ دَرَاهِمٍ دَرَاهِمٍ فَيَتْبَغِي لَنَا أَنْ نَبِيْعَ الْبَاقِيَّ عَلَيَّ مِثْلَ مَا بَعْنَا قَالَ لَا

أم لا بد من ذكر ذلك، فقوله "يجزينا" ابتداء السؤال، و يحتمل أن يكون كان علينا للاستفهام و ابتداء السؤال، فالمراد بذكر الصرف ذكر أن بعضه صرف، فقوله "يجزينا" للشق الآخر من الترديد، و سيأتى ما يؤيد هذا الوجه.

الحديث الخمسون: صحيح.

قوله: أو تشتريها الترديد من الراوى.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا- إلا- أن يشتري أى: لا يجوز المراهجه إلا أن يشتري ثوبا واحدا بانفراده بثمان معلوم ثم يخبر به لا فى ضمن مجموع، إلا أن يخبر بالحال.

و فى الكافى هكذا: فيه مائة ثوب خيار و شرار.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٥

إِلَّا أَنْ يُشْتَرَى الثَّوْبُ وَحْدَهُ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ خَالِدِ الْقَلَانِسِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَجِيئُنِي بِالثَّوْبِ فَأَعْرِضُهُ فَإِذَا أُعْطِيَ بِهِ الشَّيْءَ زِدْتُ فِيهِ وَ أَخَذْتُهُ قَالَ لَا تَزِدْهُ قُلْتُ وَ لِمَ قَالَ أَلَيْسَ أَنْتَ إِذَا عَرَضْتَهُ أَحْبَبْتَ أَنْ تُعْطَى بِهِ

أَوْ كَسَ مِنْ ثَمَنِهِ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا تَزِدْهُ

الحديث الثاني و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا تزده أقول: يحتمل وجوها:

الأول: أن يكون المراد أن الرجل يأتيني بأثواب أشتريها منه بسعر الوقت، فأعرضها على المشتري لاستعلام السعر، فإذا أعطيت به شيئاً أقول للبائع: هكذا يشترون، فيزيدني من المتاع شيئاً ليحصل لي ربح إذا بعته، فنهاه عليه السلام عن الزيادة، لأنه إذا

عرض على المشتري و لم يتكلم فى زياده الثمن، و اكتفى بمحض ما يقول المشتري يكون غالبا أو كس من سعر الوقت بكثير، فإذا زاد فيه أيضا فهو إضرار على البائع.

الثانى: أن يكون المراد الزيادة فى الثمن، كما هو الظاهر، ف قوله عليه السلام " لا تزده " يحتمل أن يكون المراد عدم الحاجة إلى الزيادة، فالمراد بالتعليل أنك إنما تعرض على المشتري لتستعلم السعر و تأخذ بأقل من السعر ليحصل لك ربح، فلا تحتاج إلى الزيادة.

و يحتمل أن يكون النهى من الزيادة نهيا عن أصل البيع كذلك، فالتعليل كما بينا فى الوجه الأول، و الأظهر أنه كان " لا ترده " فى الموضوعين بالراء المهمله،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٦

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنِ الرَّجُلِ أَتَبَّاعٌ مِنْهُ طَعَامًا أَوْ أَتَبَّاعٌ مِنْهُ مَتَاعًا عَلَى أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْهُ وَضِيعَةٌ هَلْ يَسْتَقِيمُ هَذَا وَ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ وَجْهٌ ذَلِكَ قَالَ لَا يَتَّبَعِي.

[الحديث ٥٤]

٥٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَابِئِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا بِتَأْخِيرٍ إِلَى سَنَةٍ ثُمَّ يَبِيعُهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ مُرَابِحَةً أَلَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ ثَمَنُهُ حَالًا وَ الرَّبِيحَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا مِثْلُ الَّذِي اشْتَرَى إِنْ كَانَ نَقَدَ شَيْئًا فَلَهُ مِثْلُ مَا نَقَدَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَقَدَ شَيْئًا آخَرَ فَالْمَالُ عَلَيْهِ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَيْهِ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ لَيْسَ بِمِلِّيِّ مِثْلِهِ قَالَ فَلَيْسَتْوَثُوقٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ هُذَيْلِ بْنِ

فصحف.

الثالث: أن يكون المراد أن الرجل يجيئنى بالثوب، فيقومه على، فأعرضه على المشتري، فإذا اشتراه منى بزياده بعته منه و أخذت ثمنه، فقال عليه السلام:

أ لست أنت إذا عرضت على المشتري أحببت أن تعطى صاحبه أنقص مما أخذت منه؟ قلت: نعم. فقال: لا تزده، فإنه نوع خيانه بالنسبه إلى المشتري بل البائع أيضا، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون: مجهول.

الحديث الخامس و الخمسون: مجهول.

و يدل على أن خيار التأخير مشروط بعدم قبض المبيع.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٠، ص: ٥٨٧

صَدَقَهُ الطَّحَّانُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ أَوْ الثَّوْبَ فَيَنْطَلِقُ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ وَ لَمْ يَنْقُدْ شَيْئًا فَيَبْدُو لَهُ فَيَرُدُّهُ هَلْ يَنْبَغِي ذَلِكَ لَهُ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطِيبَ نَفْسَ صَاحِبِهِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ سَأَلْتُهُ فَقُلْتُ إِنَّا نَبْعَثُ الدَّرَاهِمَ إِلَى الْأَهْوَازِ لَهَا صَرْفٌ فَيَشْتَرِي لَنَا بِهَا مَتَاعٌ ثُمَّ نَكْتُبُ رُوزَنَامَجَهُ يُوضَعُ عَلَيْهِ صِرْفُ الدَّرَاهِمِ فَإِذَا بَعْنَا فَعَلَيْنَا أَنْ نَذْكُرَ صَرْفَ الدَّرَاهِمِ فِي الْمُرَابَحَةِ وَ يُجْزِيْنَا عَنْ ذَلِكَ قَالَ إِذَا كَانَ مُرَابَحَةً فَأَخْبِرْهُ بِذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ مُسَاوَمَةً فَلَا بَأْسَ

الحديث السادس و الخمسون: حسن كالصحيح.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى

نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

